

المقالات التربوية

مائة مقال تربوي في قضايا الفكر والثقافة الإسلامية

القسم الأول

بقلم

أ.د. عدنان حسن باحارث

ح) عدنان حسن باحارث ، ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باحارث ، عدنان حسن

المقالات التربوية / عدنان حسن باحارث - مكة المكرمة ،

١٤٣٥هـ

ص..؛ صسم

ردمك: ٥-٤٨١٦-٠١-٦٠٣-٩٧٨

١- التربية - مقالات ومحاضرات أ. العنوان

ديوي ٣٧٠,٨ ١٤٣٥/٣٥٤٥

رقم الإيداع : ١٤٣٥/٣٥٤٥

ردمك: ٥-٤٨١٦-٠١-٦٠٣-٩٧٨

عنوان المؤلف:

أ.د.عدنان حسن باحارث

المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة ٢١٩٥٥ - ص ب : ٦٥٢٥

جوال : ٠٠٩٦٦٥٥٥٥٣٢٦٠٥ فاكس : ٠٠٩٦٦٢ ٥٥٠١٥٦٩

Email: adnan3456@hotmail.com Web Site: www.bahareth.org

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

دار الصمعي للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

daralsomaie@hotmail.com

الرياض ص.ب : ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢ فرع القصيم : عنيزة - بجوار مؤسسة الشيخ

ابن عثيمين الخيرية

المركز الرئيسي : الرياض - السعودي

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨ تليفاكس : ٣٦٢١٧٢٨

شارع السعودي العام

الموزع في المنطقة الغربية والجنوبية

جوال ٠٥٠٩٧٧١٥٦٨

مدير التسويق ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله الجليل الكريم ، والصلاة والسلام على النبي السيد العظيم ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى أصحابه الغر الميامين ، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد .. فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي ، هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

لم يكن من عادتي كتابة المقالات الصحفية والإلكترونية ، وإنما سلكت - منذ عقود - الكتابة البحثية العلمية ، غير أن تأسيس موقعي التربوي على الإنترنت عام ١٤٢٧هـ ، والتزامي للموقع بكتابة مقال شهري : كان حافزاً لي لكتابة المقالات الحرة ، فقد وجدت لها مذاقاً آخر ، يختلف عن الكتابة العلمية المنهجية ؛ فإن من أهم ما يميز المقال هو حرية العناوين والموضوعات المتاحة للكتابة ، واتساع مجالاتها وميادينها ، مما يفسح للخواطر العقلية ، والاهتمامات الخاصة ، والهجوم الشخصية ، أن تجد لها موضعاً للتسجيل والرصد والمناقشة ، إضافة إلى اتساع أساليب تناول ، وسعة طرق المعالجة ، بعيداً عن الضوابط المنهجية ، المقيّدة بالمراجع والمصادر ، والمحكومة بالأساليب العلمية ، إلى جانب ما تتيحه المقالات من المعالجة السريعة لموضوعات العامة المطروحة ، التي لا تحتمل التأجيل ، ولا تنتظر جمع المعلومات ، وتصنيف البيانات ، وتحليل النتائج ، كما

يفعل الباحثون الأكاديميون ، وإنما تفتقر إلى الومضات الفكرية ، والإلهامات الروحية ، والأحاسيس الوجدانية .

ولا يفهم من هذا : أن كتابة المقال انطلاقة بلا حدود ولا مصداقية ؛ بحيث يسجل الكاتب فيها مجرد أهواء شخصية لا ممسك فيها ، أو أوهاام ذهنية لا خطام لها ، فتحوّل الكتابة إلى عبث شره أكثر من خيره ، وإنما الكتابة المقاليّة نضج فكري طليق ، يحكمه الشرع بأحكامه ، ويهذب العقل بأدابه ، فلا يخرج المقال عن توجيه شريف يبته ، أو تحليل دقيق يعالجه ، أو فهم جديد يعلنه ، أو إشكال مؤرّق يناقشه ، فهو لا يخرج بحال من الأحوال عن فائدة ما يجدها القارئ في ثناياه .

إن مما تعلّمته من خلال الكتابة العلميّة والمقاليّة أن القلم عسير ، لا يطاوع صاحبه دائماً ، وربما قد لا يطيعه أبداً ، فقد يعجز الشخص - الراغب في الكتابة - أن يكتب سطرًا واحداً بقلم مستعص ، رغم توافر الفكرة عنده ، وتمكّنه من المعلومة ، وحاجته إلى الكتابة ، بل قد يستعصي القلم على العالم الكبير ، حتى يمضي عمره دون أن يدوّن شيئاً يُذكر به ، وإن كان هذا لا يُقلّل من شأن العالم ، إلا أن الأثر يبقى كبيراً بين من ألف من العلماء ، وقيد فكره وآراءه ، وبرع وأجاد في ذلك ، وبين من لم تتيسر له الكتابة مطلقاً ، وبين هذا وذاك مُقلٌّ ومُكثر ، ومتقنٌ ومهمل .

ولئن طاوع القلم صاحبه في وقت وتذلل له ، فقد لا يطاوعه في وقت آخر ، وربما سهّل عليه الأمر في قضايا دون أخرى ، وفي موضوعات دون غيرها ، وقد يشرع الكاتب في فكرة فينساق إلى غيرها ، أو يهدف إلى قضية فينتهي إلى

أخرى ، وهذا كثير في كتابة المقالات ، لأنها - في العادة - غير محكمة بالمنهجية العلمية ، ولا مقيّدة بالأساليب الأكاديمية ؛ إذ الشأن فيها للموارد الفكرية ، والإلهامات العقلية ، والخواطر الذهنية ، والإثارة الاجتماعية .

ولهذا يُتسامح في الكتابة المقاليّة ما لا يُتسامح في الكتابة الأكاديمية ، ويُتجاوز فيها ما لا يُتجاوز في الكتابة المنهجية ، فلا يُطالب الكاتب في مقالاته بما يُطالب به الدارس في أبحاثه ، ومع ذلك لا يجوز أن يخلو المقال من درجة ما من النهج العلمي ، في تناول القضية موضوع المقال ، مع المعالجة المنطقية ، إضافة إلى اللغة الأدبية ، مما يُعدُّ احتراماً ضرورياً لعقول القراء ؛ فإن المقال حين يفقد موضوعيته : يمجُّه القارئ ، فلا يقبله في بناء اتجاهاته الفكرية ، ولا يرضاه لصرف وقته ، ومع كل ذلك تبقى الجودة والإتقان درجات متفاوتة ، وقناعات القراء أبواب واسعة ، يصعب في ذلك وضع حدٍّ معين لوصف التميّز .

وبين يدي القارئ الكريم مائة مقال في شتى قضايا الفكر والحياة والإنسان والمجتمع ، صنّفتها في تسعة حقول ، ضمن جوانب التربية الإسلامية ، فقد كتبها في السبع سنوات الأخيرة ، ما بين منتصف عام ١٤٢٧هـ إلى بداية عام ١٤٣٥هـ ، وقد حاولت جهدي أن أصوغها صياغة تربوية قدر المستطاع ، مستفيداً في ذلك من تخصّصي الأكاديمي ، وهي مقالات صحفية وإلكترونية ، نشرتها في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية ، غير أنه لم يسبق لي أن ضمّنتها شيئاً من كتيبي المنشورة ، راجياً أن يجد فيها القارئ الكريم شيئاً من الفائدة والمتعة .

ولا أدعي هنا التميُّز والإتقان الذي أنشده وأتمنَّاه ؛ فإن العمل لا يخلو من نقص ، إلا أنني أزعم أن القارئ سوف يجد في جملة المقالات : وجهة للنظر جديدة ، وزاوية للفهم مفيدة ، فلن يخلو مقال من شيء من ذلك ، حسب ما حاولت واجتهدت .

أسأل الله العلي القدير أن يخلص النيات والمقاصد لوجهه الكريم ، وأن يأجر الكاتب بما سطر ودوّن ، وأن ينفع القارئ بما أنفق من وقته ، وصرف من ماله .

والله تعالى وليُّ التوفيق

أ.د. عدنان حسن باحارث

مكة المكرمة

المقالات التربوية

أولاً : مقالات التربية الإيمانية

ثانياً : مقالات التربية التعبديّة

ثالثاً : مقالات التربية الأخلاقيّة

رابعاً : مقالات التربية الاجتماعيّة

خامساً : مقالات التربية الزوجيّة

سادساً : مقالات التربية العقليّة

سابعاً : مقالات التربية الاقتصاديّة

ثامناً : مقالات التربية السياسيّة

تاسعاً : مقالات التربية الجنسيّة

(A)

أولاً : مقالات التربية الإيمانية

١- المنهج النبوي في التربية

٢- الهوية الدينية : ضرورة ملحة

٣- هويتنا الدينية

٤- التاريخ الهجري

٥- التكفيريون

٦- اللاتكفيريون

٧- صناعة النفاق

٨- النفاق العصري

٩- رجال بألوان الطيف

١٠- البنت الملعونة

١١- آيات غزاة وعجائبها

١٢- أوهام الخوف

١ - المنهج النبوي في التربية

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد.. فإن المهمة التربوية في عصر العولمة الثقافية تأتي في أول قائمة اهتمامات التربويين ، ومن أولويات أهدافهم ؛ إذ لم يعد - في هذا العالم المعاصر - مكان للتربيات الهشّة والرقيقة ، التي لا تصمد أمام متغيرات الحياة الإنسانية الجديدة ، والصراع القيمي ، والتناحر الثقافي الذي تحياه البشرية اليوم .

لقد أصبح من المؤكّد أن التربية التي لا جذور لها في عمق الأمة سرعان ما تذبل وتضمحل ، ويزول أثرها من النفوس ، ثم من الواقع العملي ، وأما التربية التي تنبع من أصول الأمة الثقافية ، وعمقها النفسي والروحي والتاريخي ، هي التربية التي يُكتب لها في العادة - البقاء والدوام ، وهي التي يمكن أن تصمد أمام المتغيرات المضادّة ، بما تحمله من أسباب البقاء في : صلابة الأصل ، وقوة النشأة ، ومثانة الجذور .

وقد أثبت الواقع والتاريخ أن التربية النبوية الإسلامية ، التي أرسى قواعدها رسول الله ﷺ هي التربية المؤهلة للبقاء والدوام ، وهي التربية الوحيدة التي تستطيع أن تصمد أمام جميع المتغيرات الثقافية المعارضة ، حتى وإن لم ينصرها أهلها ، في زمن ضعفهم وتخلّفهم ، فهي تربية ربانية أصيلة ، تحمل في ثناياها أسباب بقائها : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ٩/١٥ ، وتستمد قوتها من مصدرها الرباني ، وتهتدي في نهجها بسيرة خير المرسلين ﷺ ، الذي ثبت لدى أعدائه - فضلاً عن أوليائه - أنه أفضل وأجلّ وأحسن مربّ عرفته البشرية منذ فجر التاريخ الإنساني .

والملاحظ يجد أن جميع مناهج التربية الدينية عند غير المسلمين ، إنما تستمد قوتها ، وتحافظ على بقائها من خلال قوة سلطان دولها السياسي والاقتصادي ، وتماسك أهلها الثقافي ، وليس من جهة ما تحمله في ذاتها من قوة ذاتية تفرض بقاءها ، وتعزز سلطانها ووجودها ، كما هو الحال مع التربية النبوية الإسلامية ، التي لاقت من هجمات أعدائها من الخارج ، ومن المتربصين بها في الداخل ، ما لو لاقته تربية دينية أخرى لاضمحلت ، وذهبت منذ زمن بعيد .

إن الأمة الإسلامية مدعوة اليوم بإلحاح ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى أن تعود إلى منابع ثقافتها التربوية ، في نهج سيد المرسلين ، وإمام المعلمين رسول الله ﷺ ، تنهل من معين علومه ، وتهتدي بسنته في تربية أجيالها الصاعدة : الطفل ، والشاب ، والفتاة ، فيتلمس منهج التربية توجيهاً - ﷺ - في تنشئة الطفل تنشئة إسلامية صحيحة ، وإعداد الشباب إعداداً متوازناً ، يؤهلهم بكفاءة للحياة الدنيا والآخرة ، ويبني الفتاة البناء الصالح ، الذي يؤهلها لأن تكون مربية الجيل ، وملهمة النشء ، وأي تقصير في ذلك ، أو إهمال إنما يعرض ثقافة الأمة إلى التراجع ، ويُضعف من حضورها العالمي ، في عصر أصبحت فيه الثقافة أهم ميادين الصراع الدولي .

٢- الهوية الدينية : ضرورة ملحة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أمّا بعد.. فإن هوية الأمة الإسلامية ممثلة في عقيدتها وأخلاقها وقيمها ، وتصوراتها ومفاهيمها، وعاداتها وتقاليدها : لم تتعرض قط لخطر الضياع والاضمحلال والذوبان - عبر تاريخها الطويل - كما تعرضت في هذا العصر ، ولاسيما بعد التطور المذهل لوسائل الاتصال والنقل ، ومن ثمّ ظهور مفهوم العولمة بأبعاده الواسعة : الفكرية والثقافية والاقتصادية ، الذي يفرض نفسه - من خلال قوى التسلط العالمية - بديلاً واحداً للثقافات المحلية ، والخصوصيات القومية ؛ بحيث تنصهر الأمم قاطبة - بكل ما تحمله من تراث قومي وخصوصيات ثقافية - في قوالب ثقافية عالمية عامة ، تذوب فيها كلّ المعالم : الخصوصية والقومية والتراثية ؛ لتتشكّل من جديد ، في صور وأشكال ونماذج ، تختارها قوى التسلّط والسيطرة العالمية ، من خلال نفوذها السياسي والاقتصادي والإعلامي .

ولئن كان هذا الهدف الحالم - في حق طبيعة الجماعات الإنسانية - بعيد المنال ؛ إذ يصعب على الطبيعة الأمية - في الغالب - أن تذوب هويتها الثقافية بالكامل ؛ بحيث لا يبقى لها أثر في الحياة الاجتماعية للأمم ، إلا أن جزءاً ما من الخلخلة الفكرية ، والزعزعة الاجتماعية ، لا بد أن يصيب الأمم من جرّاء هذا الضغط الحضاري الثقافي العالمي ، ولاسيما الأمم التي تعيش على هامش الحضارة المعاصرة ، وتقتات على فضلاتها ، دون أن يكون لها دور في تشكيلها ، أو جهد في بنائها .

وعلى فرض وجود أمم تتقبّل الثقافات الدخيلة ، وتمتدج معها إلى أبعد حدٍّ ممكن ؛ فإن مثل هذا بعيد في حق الثقافة الإسلامية وطبيعتها ؛ فإن هويتها الدينية لا تقبل الشركة بحال ، في أية صورة من الصور ، وتحت أيّ مسوِّغ من المسوِّغات ، وفي التنزيل المبارك ، قول الله تعالى : ﴿...وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ...﴾ ٤٩/٥ ؛ وذلك لأن مطلب العبودية في المفهوم الإسلامي ينتظم كل جزئيات وكمليات حياة المسلم في عقد واحد ؛ بحيث تعتبر الشريعة الإعراض عن الجزء ؛ إعراضاً عن الكلّ ، فلا يمكن للأمة الإسلامية أن تحقق العبودية الخالصة لله تعالى حين تكون قد خضعت في أية جزئية من جزئيات الثقافة إلى مصادر جاهلية دخيلة ، وفي الحديث القدسي : قال الله تبارك وتعالى : (أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري ، تركته وشركه) .

ولا بد في هذا السياق من التفريق بين مفهومي العلم والثقافة ؛ فإن طبيعة العلم لا تختص بأمة دون غيرها ؛ فالعلم يحمل الخاصية الإنسانية العامة ، التي يشترك فيها جميع الناس ، ويظهر ذلك بوضوح في العلوم الكونية ، التي لا تتأثر بثقافة أهلها ، ولا تنطبع هويتهم الدينية أياً كانت ، في حين تتأثر العلوم الإنسانية - كأقوى ما يكون - بثقافة أهلها ، وخصوصياتهم العقديّة والقومية والتاريخية ، ومن هنا يظهر أن طبيعة الثقافة خاصية أممية ، تختص بكلّ أمة على حدة ، وليست الثقافة كحال العلم في طبيعته الإنسانية العامة الثابتة دون تغيير .

ومن هنا كان سعي الأمم حثيثاً للحفاظ على ثقافتها وخصوصياتها الشعوبية من الثقافات الأخرى الدخيلة ، بل إن بعض الأمم التي تشترك مع

غيرها في جزء كبير من أصولها الثقافية والتاريخية : تأبى أن تذوب فيهم ، أو أن تتحد معهم ، وترفض أن تتخلى عما بقي من أجزاء ثقافتها وهويتها التي تميزها عن غيرها ؛ ولهذا تتبنى الدول قاطبة خطأً وبرامج وأنظمة عامة ، تسعى من خلالها كل دولة لبث هويتها الثقافية ، وتصوراتها العقدية ، ومبادئها القومية في أبنائها منذ المراحل الأولى من الطفولة المبكرة ، ومروراً - بعد ذلك - بمراحل التعليم المختلفة ، مؤكدة في كل ذلك على خصوصياتها ، وما تتميز به عن غيرها ، حتى وإن كان يسيراً .

وبناء على هذا الواقع الاجتماعي العام ؛ فإنه ليس من البدع المستنكرة أن تهتم الأمة المسلمة - كغيرها من الأمم - بهويتها الدينية ، فتراعيها وتؤكد عليها ، وتبثها في نشئها من خلال البرامج العلمية والتعليمية المختلفة ، منطلقة في ذلك من مبادئها ، وقيمتها ، وخصوصياتها ، التي تنفرد بها عن غيرها من الأمم والشعوب ، وتتميز بها عن سواها من القوميات والأعراق ، في عصر أصبحت فيه الهوية الدينية أكثر ضرورة وإلحاحاً للجميع .

٣- هويتنا الدينية

تعيش النخب الفكرية في المملكة العربية السعودية منذ زمن صراعاً فكرياً ، ونزاعاً ثقافياً ، شمل غالب جوانب حياتنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ، بحيث لم يعد شيء من مسلماتنا السابقة إلا وقد خضع لشيء من إعادة النظر والمراجعة ، والتقويم ضمن توجهات فكرية - في كثير من الأحيان - تتخذ لنفسها ساحة فكرية أوسع بكثير مما تسمح به الثوابت الشرعية ، وربما استغل بعضهم القرار السياسي في فرض وجهاته الفكرية ، رغبة منه بالإسراع في عملية التغيير الاجتماعي ، التي تتطلبها طبيعة المرحلة الحالية ، متناسياً أن المبادئ الفكرية والأخلاقية ، ولاسيما النابعة من الأصول الثقافية الإسلامية لا تغيّرُها القرارات السياسية ، وإنما تغيّرُها الحجج العلمية ، والقناعات الفكرية ، المدعومة بالنظر الشرعي الصحيح .

إن الواجهة الدينية متأصلة الجذور في مجتمع المملكة ، ولا يمكن لأي تغيير فكري أن يبلغ مداه في الواقع الاجتماعي ، دون أن يكون قد نال حظّه الوافر من الأصول الشرعية المرعية ، التي يحترمها المجتمع ، ويوليها مكانة خاصة .

ولقد تواترت تصريحات المسؤولين في كثير من المناسبات للتأكيد على هذه الأصول الشرعية ، فجاءت مُسّقة مع هذه الطبيعة الفكرية للمجتمع السعودي ، تؤكد هوية البلاد الدينية ، وتدعم ثوابتها العقدية والثقافية ، التي تنظّم المجتمع وتصهره في وحدة وطنية واحدة قوامها الدين ، ولحمتها عقيدة التوحيد الراسخة في بلاد الحرمين الشريفين ، فلا مكان لوجهة فكرية تنتكّب ثوابت المجتمع ومبادئه المحترمة ، وأصوله التي يعتزُّ بها ، فالكل مسلم ، يعتز

بانتسابه إلى هذا الدين ، فليس أحد في المجتمع السعودي - كما هو مفروض - يرى إصلاحاً خارج حدود الشرع الحنيف ، ومباركة المؤسسة الدينية في البلاد ، المخوَّلة بالتعبير عن الوجهة الشرعية ، في المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثم إن الأخوة الإسلامية هي رابطة الأمة وقاعدتها الأساس ، التي تجمع أبناء المجتمع تحت المظلة الإسلامية ، ومسمى المسلمين ، كما قال الله تعالى : ﴿...هُوَ سَمَنُكُمْ الْمُسْلِمِينَ...﴾ ٧٨/٢٢ ، فلا مكان للتناوب بالألقاب بين أبناء المجتمع ، ولا مكان بينهم للمسميات الدخيلة ، أو المصطلحات الأجنبية ، فغاية الجميع - في اجتهاداتهم - موافقة الشرع ، وإصابة الحق ، فإن أخطأ أحدهم في اجتهاده - وجلّ من لا يخطئ - عاد إلى الصواب ، فالمسلم الحق لا يصبر على الخطأ ، فضلاً عن أن يتقصّد مخالفة الشرع ، أو أن يحادّ وجهه البلاد الدينية ، أو أن يعاند مؤسساتها الشرعية .

ولقد جاءت تصريحات المسؤولين بالمملكة في مناسبات عديدة تؤكّد للجميع - في الداخل والخارج - أن هوية البلاد إسلامية ، تعتمد الكتاب والسنة ، فلا مجال لتصورات تعبّر عن فكر دخيل ، ولا مكان لمن يريد أن يتنفّس برئة غير إسلامية .

٤- التاريخ الهجري

منذ أن اعتمد المسلمون في العصر الأول تاريخهم الهجري الخاص ، وأجمعوا على العمل به ، والأمة الإسلامية منذ ذلك الحين ارتبطت إيمانياً وروحياً بهذا التوقيت تؤرخ به دون نكير ، وتُعمله في كل أنشطتها الحيويّة التي تحتاج إلى توثيق ، وتفتقر إلى ضبط .

والمشهور في تسمية أول من اتخذ التاريخ الهجري وعينه هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زمن خلافته ؛ باعتبار أن حدث الهجرة معلم إسلامي عظيم ، وإنجاز إيماني كبير ، غير وجه الدنيا لصالح الإسلام ؛ لذا استحق أن يكون نقطة انطلاق نحو تاريخ خاص بالمسلمين ، لاسيما وأنه لم يكن للمسلمين في تلك الحقبة الزمنية تاريخ خاص بهم ، يوثقون به ، ويوثقون به تعاملاتهم .

ومع أن مسألة التوقيت الهجري مسألة جديدة على المسلمين ، لم يتخذها الرسول ﷺ في زمنه ، ومع ذلك فقد حظيت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم حين اقترحها الفاروق رضي الله عنه ، فكان التاريخ الهجري هو المعتمد عند المسلمين منذ ذلك الحين .

لذا فقد اعتبر التاريخ الهجري جزءاً من كيان الأمة ، ووسيلة من وسائل وحدة المسلمين ، ورابطاً يجمعهم باعتبارهم أمة لها كيانها الخاص ، وخصوصيتها التي تميزها ، وتراثها المستقل ، وحضارتها العريقة ، مع ما يحقّقه حساب الأشهر القمرية من ضبط بعض العبادات التي ارتبطت به ، إلى جانب ربط المسلمين بالدين الذي كان سبباً للهجرة ، وربطهم أيضاً بشخص صاحب

الهجرة محمد ﷺ ، الذي كان ومازال محور الاقتداء في مسالك المسلمين ، ومنازة
الاهتداء في حياتهم ، فهذه وغيرها معان إسلامية ، وقيم إيمانية ارتبطت ارتباطاً
عضوياً وثيقاً بالتاريخ الهجري .

ولهذا ارتبط المسلمون روحياً بهذا التاريخ المبارك ، حتى في هذا العصر ،
الذي قل فيه الاعتماد عليه ، حتى غداً غريباً في غالب المجتمعات الإسلامية
المعاصرة - ومع ذلك - مازال غالب المسلمين يحترمون هذا التوقيت ،
ويراعونه في عباداتهم المرتبطة به ، حتى إن بعضهم يتخذونه عيداً يحتفلون به ،
ومناسبة إسلامية شريفة يهنئ بعضهم بعضاً بها ، وربما اتخذ الخُطباء موضوعاً
وعظياً ، يذكرون الناس بالهجرة وأحداثها .

لذا فقد وقع الخلاف بين بعض العلماء المعاصرين في مشروعية التهئة
بالهجرة النبوية على رأس السنة الهجرية ؛ فمنهم من يرى عدم التهئة مطلقاً ؛
حيث يعتبرون أن مناسبات التهئة خاصة بالعيدين فقط : الفطر والأضحى ،
ومن العلماء من يرى أن التهئة من شأن العادات وليست من شأن العبادات ،
فأجازوها مطلقاً ، والمسألة في هذا الشأن واسعة .

ولعل في التهئة بالعام الهجري الجديد ربطاً للمسلمين بدينهم ،
وتذكيراً لهم بأهمية الأشهر القمرية لضبط بعض عباداتهم ، لاسيما المسلمين
الذين لا يعتمدون التاريخ الهجري في أوطانهم ، وهو للأسف واقع غالب بلاد
المسلمين اليوم ، فقد تتحقق لهم بهذه التهئة - المختلف في مشروعيتها -
مصلحة ما ، إلا أن المهم هو أن يبقى العידان في قلب المناسبات الإسلامية ، لا
تنازعهما أية مناسبة أخرى ؛ لكونهما منصوباً عليهما في السنة النبوية .

ومما يعكر على المسلمين المعاصرين حقهم في التوقيت الهجري الخوف من عزل الدول الإسلامية عن دول العالم اقتصادياً وسياسياً ، وهذه حجة قديمة ومتكررة لدعاة إلغاء التاريخ الهجري ؛ يزعمون أن المسلمين إذا اعتمدوا تاريخاً خاصاً بهم انعزلوا عن العالم ، في عصر تشابكت فيه المصالح الدولية ، والناظر في الواقع الإسلامي عبر القرون المتطاولة يجده قد اعتمد التاريخ الهجري ، ومع ذلك لم ينعزل عن العالم : تجارة ، وتفاهماً ، واتفاقيات ، وحروباً أيضاً ، ومع ذلك لم ينقل - في حد علمي - ما يعكر مجالات التواصل الأهمي بين المسلمين وغيرهم ، ثم ماذا جنى المسلمون المعاصرون من إلغاء التاريخ الهجري واعتماد التاريخ الميلادي مكانه ، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي غير مزيد من التبعية والوصاية ؛ فإن الواقع الإسلامي المعاصر مؤلم ، لا يحتاج إلى كثير تأمل لاستيعاب ذلك .

ولا شك أن اعتماد التاريخ الميلادي في بلاد المسلمين ، في مقابل إلغاء أو إغفال أو إهمال التاريخ الهجري : يُعدُّ جنائية على حق المسلمين في التمييز والاستقلال والخصوصية ، إلى جانب ما في هذا الإهمال من الاستخفاف بإجماع المسلمين عبر القرون على هذا التاريخ الشريف ، الذي يعتبر رمزاً للإسلام ، ومعلماً للوحدة ، ونقطة للالتقاء ، ووسيلة للإحياء ، ورابطة للأخوة ، فإن كان لهذه المقاصد سلبية فهي على أعداء الملة ، ممن يغيظهم إحياء نقاط التقاء أمة الإسلام ، وبعث وسائل وحدتها ، ممن يسعون - وما زالوا - جاهدين في تفريق الأمة وتمزيقها .

أما ما يحكى عن الحاجة المعاصرة إلى موافقة حركة التواصل العالمية ، التي تعتمد التاريخ الميلادي ؛ فإن الشرع لا يمنع من موافقتهم في تاريخهم بقدر

الحاجة ، وبما يحقق المصالح المتبادلة ، مع الإبقاء على التاريخ الهجري حياً ،
جنباً إلى جنب مع التاريخ الميلادي ، فالمحظور هو التجني على التوقيت
الإسلامي حتى يضمحل ، ومن ثمّ تضمحل معه - بالتدرّج - بعض عبادات
المسلمين وشعائهم ، التي ارتبطت شرعاً بحساب الأشهر القمرية ، التي
يعتمدها التاريخ الهجري .

٥- التكفيريون

الحمد لله ، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة ، وعلى الآل والأزواج والصحب الكرام ، أما بعد ... فمنذ أن بعث الله تعالى رسوله الكريم محمداً ﷺ برسالة الإسلام الخالدة : والناس منقسمون بشأنها إلى فئات ؛ فمنهم المؤمنون ظاهراً وباطناً ، يقيمون الشعائر ، ويلتزمون الأوامر ، ويعملون في طاعة ربهم ، وهؤلاء بأفضل المراتب ، وأحسن المقامات .

وفي مقابل هؤلاء فئات الكافرين ؛ الأصليين منهم والمنافقين الخُلص ، فهؤلاء بأخبث المنازل ، وأقبح المراتب ، سواء من أبطن الكفر أو جهر به ، فهما سواء في الضلال ، لا حظَّ لهم في الآخرة .

بيد أن فئة أخرى تتوسط الفريقين ، ليست بكافرة ولا منافقة ، كما أنها ليست مؤمنة حقَّ الإيمان ، وإنما يُعرف منها الخير والشر ، والحق والباطل ، والاستقامة والغواية ، قد خلطت عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، فهؤلاء - في معتقد أهل السنة والجماعة - مسلمون ، ولهم من الإيمان بقدر ما وقر في قلوبهم من درجاته ، ولهم من الخير - عند ربهم - بقدر ما اكتسبوا من الصالحات ، وهم في الآخرة تحت مشيئة الله تعالى ، فإن شاء رحمهم بفضله ، وإن شاء عذبهم بعدله ، ثم هم - بكلِّ حال - إلى عفو الله ماضون ، وفي مستقرِّ رحمته ماكثون .

في شأن هذه الفئة الثالثة : هلك التكفيريون ، وسقط المارقون ؛ فعطبت عقولهم ، وصدأت فهمهم ، عن أن يستوعبوا عقيدة أهل السنة والجماعة بشأن هؤلاء ؛ فرفضوا أن يقبلوا بهم في صفِّ المسلمين ، واستنكفوا أن يشملوهم برحمة ربِّ العالمين ؛ لأن الناس - في نظرهم القاصر - إما مؤمنون

مستقيمون ، وإما كافرون منحرفون ، فلا يُتصوّر عندهم أن يجمع الشخص - في وقت واحد - بين المعصية وأصل الإيمان ، تماماً كما لا يمكنه أن يجمع بين الإيمان والكفر ، فانطبق - في معتقدتهم - وصف الكفر على المعصية ، فلم يعودوا يفرّقون بينهما ، فتكفي الكبيرة من الشخص لوسمه بالكفر الأكبر المخرج من الملة ، الذي تُستباح معه الحرمة الكاملة .

وعلى الرغم من كثرة المسائل العلمية التي خفيت على التكفيريين في هذه القضية ، إلا أن زاوية من النظر العقلي لو فُتحت عليهم ، فدخل شيء من شعاعها إلى ظلمة عقولهم : ربما جلّت شيئاً من مغاليق قلوبهم ، وذلك أن الأصل في مدار الإيمان والكفر على ما قر منهما في القلب ، ولا سبيل إلى الجزم بما في القلوب ، إلا بما تعبّر عنه الألسن والأعمال ، فالشهادتان عنوان الإيمان وعلامته ، كما أن الجحود عنوان الكفر ودلالته ، فالرجل من المشركين يُسلم بإعلان الشهادتين ، ويبقى معه ما يبقى من رواسب الجاهليّة ، ثم يمكث زمناً ليرتقي في درجات الإيمان حتى يحسن حاله ، ومع ذلك لا يوسم بالكفر بين اعتناقه الإسلام وبين بلوغه درجات في الإيمان ، كحال بعض مسلمة الفتح ، حين اقترحوا على رسول الله ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط ، فوعظهم في ذلك ، ولم يأمرهم بتجديد إسلامهم ، رغم غلظ اقتراحهم ، وكحال بعض الأعراب أيضاً ، لما ادّعوا لأنفسهم مرتبة الإيمان ، قبل أن يتمكن الإيمان من قلوبهم ، فأدّبوا بأن يقولوا : أسلمنا ، فدلّ على أن هؤلاء جميعاً لا يخرجون عن مسمى الإسلام ، بما لهم من الحسنات ، وبما عليهم من السيئات .

إن مما يحتاج التكفيريون إلى الوعي به : أن المسلم أمام كلّ متغيّرات الحياة ؛ بكليّاتها وتفصيلاتها ، يفتقر في كلّ أمر منها إلى اعتقاد وعمل ، فلا

يفوت شيء من أمور الدنيا : صغر أو كبر ، من عقيدة بشأنه يؤمن بها المسلم ، وسلوك تجاهه يقوم به ويمارسه ، فأما المعتقد فيتزوده المكلف من الأحكام الخمسة : الواجب ، والمستحب ، والمباح ، والمكروه ، والحرام ، فهذه الأحكام حق لله تعالى وحده ، وهي مستوعبة لكل شأن من شؤون الحياة ، فليس للمكلف سوى الاعتقاد الجازم بها ، فإذا تطرق الخلل إليها ، بمخالفة ما أمر المكلف باعتقاده ؛ فإن ذلك يؤذن بزوال أصل الإيمان ؛ كالاتقاد بإباحة المحرمات والموبقات ، أو تحريم المباحات والطيبات ونحو ذلك ، مما هو موضع إجماع المسلمين .

وأما السلوك المطلوب من المكلف تجاه هذه الأحكام الخمسة هو العمل بمقتضاها ، والتقيد بأدابها ، والنهج في ضوئها ، إلا أن الشأن في السلوك أوسع بكثير من الشأن في الاعتقاد ، فالمساحة فيه كبيرة ؛ لما قد يكتنف العمل من الظروف والأحوال ، ولما قد يغلب على الإنسان من الأهواء والشهوات ، ولهذا جاء العفو فيه بلا حدود ، في مقابل الضيق الشديد بحق الاعتقاد ، فخطايا السلوك قد تُغفر ولو بلغت زبد البحر ، ووصلت عنان السماء ، أما الواحدة من خطايا الاعتقاد فلا مكفر لها يوم القيامة ، رغم ما ربّه الشارع الحكيم من العقوبات الزاجرة ، والحدود الرادعة ، على الكبائر السلوكية ، وما توعدّ به أصحابها يوم القيامة ، ومع ذلك لا تحول - مهما كثرت وتنوّعت - دون خاتمة السعادة لصاحبها يوم القيامة ، في حين تنعدم المساحة في شأن العقائد وأصول الإيمان ؛ لأن المعول عليها ما وقر في القلب ، ولا سلطان عليه إلا بإذن صاحبه ، في حين يحتف بالسلوك ما يحتف به من : غلبة الشهوة ، وضعف العزيمة ، وقهر السلطة .

ومن أطف ما يرد في هذا الشأن حديث البطاقة ، فعلى الرغم من عظم حجم الخطايا التي ارتكبتها الرجل صاحب البطاقة ، مما دُون عليه في تسعة وتسعين سجلاً ، كلُّ واحد منها مدُّ النظر ، مع فقره الشديد من الحسنات ، مما يصعب تخيل مثله ، ومع ذلك لم تحل كلُّ هذه الخطايا السلوكية بينه وبين رحمة الله تعالى بالجنة ، حين وفَّى بشرط العقيدة ، مما يدلُّ دلالة واضحة على أن المعتقد مقدّم على السلوك في كلِّ حال ، فلا يبقى للسيئات وزن مع صحة العقيدة ، ولا يبقى للحسنات وزن مع فساد العقيدة .

هذا المفهوم الإسلامي لو نزل على عصاة المسلمين ، من مختلف طبقاتهم ، لوجد التكفيريون أنهم لا يزالون يتعبّدون الله تعالى بما قر في قلوبهم ، من الاعتقاد بتحريم المحرمات ، وإباحة الطيبات ، رغم تورطهم في كبائر سلوكية تخالف معتقداتهم ، ومع ذلك ييقون - عند أهل السنة - ضمن حدّ الإسلام من جهة المعتقد ؛ لأن العقيدة عندهم مقدّمة على السلوك ؛ فالاعتقاد بجرمة الخمر - مثلاً - أعظم وأجلُّ وأوجب من اجتنابها ، ولهذا يرتدُّ من يستييح الخمر من المسلمين وإن لم يشربها ، في حين لا يرتدُّ من يشربها ما دام يعتقد جازماً حرمتها ، فلا تصحُّ التسوية بين العقيدة والسلوك ، ولا يستلزم - بالضرورة - الفساد السلوكي : الفساد العقديّ ، وإلا هلك الناس ؛ فمن ذا الذي ينجو من خطأ سلوكي - كبير أو صغير - يقع فيه ؛ فإن كلُّ بني آدم خطاء ؟

ولا يستثنى من ذلك إلا السلوك العقدي الغليظ ، الذي يعارض معلوماً من الدين بالضرورة ، فلا يحتمل حيثنّ غير الكفر الصريح ، عندما يصدر عن عاقل عارف مختار ، فيعبّر عن ردّة باطنة أكيدة ، فهنا فقط يكون

مجرّد السلوك كفرةً ؛ كسبُ الله تعالى أو رسوله والعياذ بالله ، أو دعاء غير الله ، أو الذبح للطواغيت ، أو إهانة المصحف ، أو التصريح بتبني العقائد الباطلة ، ونحوها من الأعمال والأقوال التي تُفصح بوضوح عن ضمائر ومعتقدات أصحابها ، أما مجرّد المعاصي - كبائر كانت أو صغائر - فإن أصحابها لا يكفرون ، ما داموا يتعبّدون الله تعالى باعتقاد حرمتها .

لقد أفحش التكفيريون بتسويتهم الفاسدة بين العقيدة والسلوك ، ويربطهم الظالم بين الكفر والمعصية ، فلا يُتصوّر عندهم وجود الإيمان والمعصية في وقت واحد ، رغم أن الشفاعة يوم القيامة إنما حُصّت لمن وجبت له النار من أمة محمد ﷺ ، فلو كانوا كفّاراً بذنوبهم - كما يزعم التكفيريون - فما وجه الشفاعة المحمديّة لقوم كافرين ، وقد حبسهم القرآن في نار جهنّم خالدين فيها ؟!

وليس في هذا إقرار لمذهب المرجئة ، أو تهوين من أمر الكبائر ؛ فإن أمرها في الشرع عظيم ، وغضب الله تعالى على أهلها شديد ، وإنما المقصود إعطاء الأحكام الشرعية أوزانها ، وإلا كيف يُسوّى بين من رضي بالله ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً ونبيّاً ، وبين يهودي أو نصراني أو مجوسي ، لكبيرة اقترفها ، أو واجب شرعي أهمله ؟! فإن النطق بالشهادتين ، مع اليقين بهما : ينقل أعتى المردة الكافرين في برهة يسيرة ، من حضيضه الأسفل إلى الإسلام ، ليستأنف العمل من جديد ، فإذا هلك بين النطق بهما وبدء العمل بمقتضاهما : كان قطعاً من أهل الجنة ، فتهاون التكفيريين بشأن الشهادتين ، والتقليل من شأن النطق بهما : هو دليل آخر ، ينضم إلى الأدلة الكثيرة ، على حجم الجهل والجهالة التي غرق فيها التكفيريون ، وإلا فإن السماوات السبع ،

والأرضين السبع : لا تقوم لثقل الشهادتين وعظمتها ، فمن وفقه الله للنطق
بهما مخلصاً من قلبه : فقد اختاره لرحمته ، شاء ذلك التكفيريون أم أبوا .

٦- اللاتكفيرون

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن قضية تكفير المسلم المعين من القضايا الشرعية الشائكة ، التي تتطلب علماً بضوابط الشريعة في هذا الباب ، وفقهاً بالنصوص الواردة فيها ، مع الإحاطة بمقاصد المتكلم ، ومدلولات أفعاله وألفاظه ، ضمن الواقع الاجتماعي وأعرافه .

والناس في هذه المسألة كثيراً ما يقعون بين طرفي نقيض ؛ فمنهم من يسارع في التكفير بلا روية ، فيقع فيما حذرت منه الشريعة ونبهت عليه ، كحال الخوارج المارقين ، ومن شابههم من المتهورين ، وقد خصّ العلماء هذا الصنف المتعجّل الجريء بمزيد بيان وتوضيح ، ففندوا آراءهم ، وردوا شبههم ، وبينوا وجه الحق في مسلكهم .

إلا أن الصنف الآخر من الناس ، لم يحظوا بهذا القدر من اهتمام العلماء ، يذهبون بعيداً عن هؤلاء المتهورين ، ويقابلونهم من الطرف الآخر ، ويعاكسونهم في الاتجاه ؛ فلا يرون التكفير ابتداءً بأي فعل أو قول مطلقاً ، ويتحرّجون منه غاية الحرج ، فلا يكفرون المسلم المعين ، العاقل البالغ ، الذي نشأ بين المسلمين ، وتعلم الدين في مدارسهم ، وتخرج من جامعاتهم : بأي قول صدر منه ، أو فعل قام به متعمداً مختاراً دون إكراه ، مهما كان هذا القول أو الفعل غليظاً وشنيعاً ، حتى يناقشوا صاحبه ، وقيموا عليه الحجة الواضحة ، فهم متوقفون في شأنه ، فلا يكفرونه ابتداءً ، حتى تستبين لهم حقيقة اعتقاده بالمناقشة والحجة ، فإن أبى كفروه حينئذٍ ، فهم لا يكفرون مطلقاً إلا بعد إقامة

الحجة ، مهما كان غلظ القول وحجم الفعل ، فلا يكفرون ابتداءً من أنكر من عقلاء المسلمين - متعمداً قاصداً مختاراً - وجود الله تعالى ، أو سبه ، أو سب رسُّله ، استخفافاً بحقوق الله ورسله ، أو أنكر نبوة محمد ﷺ ، أو داس المصحف ، أو نجَّسه ، أو زعم بطلان القرآن ، أو أنكر البعث ، أو أبطل أركان الإسلام ، فلا يُكفِّرُ هذا الصنف من الناس عندهم حتى تُقام عليه الحجة الكاملة البينة ، ويُفهَّم خطؤه ، ويعرف الصواب ، فهو عندهم مسلم معصوم الدم ، لا يجوز تكفيره ابتداءً قبل مناقشته واستبانة أمره ، فينكح ، وتؤكل ذبيحته ، ويرث ويورث .

والسؤال الذي يوجه إلى هؤلاء : ما صورة توبة هذا الشخص ؟ فإن قالوا : مجرد الإقلاع والاستغفار فقط ، فإنهم بذلك لا يرون أن هذه الأعمال الغليظة كفر في أصلها، وإنما هي من جنس الكبائر التي لا توجب الكفر بمجرد إتيانها دون استحلال ، فيجوز معها - لصحة التوبة - الإقلاع والاستغفار ، كوقوع المسلم في الزنا ، أو شرب الخمر ، أو أكل الربا ، أو عقوق الوالدين ونحوها ، وهذا يستلزم اعتقادهم إسلام من ادعى النبوة ، فلا يكفرونه ابتداءً حتى يعرفوه خطأه ، ومن المعلوم أن مدعي النبوة بعد خاتم النبيين ﷺ هو كاذب بيقين : ظاهراً وباطناً ، فأية حجة تراهم يقيمونها عليه ؟ فقد كفر الله المستهزئين بالدين بمجرد استهزائهم قبل مناقشتهم ، فكيف بما هو أشنع من هذا ، من غليظ القول أو الفعل ؟ وكذلك يلزمهم القول بصحة صيام المرتد في نهار رمضان ، حتى تقام عليه الحجة ، وكل هذا مخالف لإجماع المسلمين .

أما إن قالوا : لا بد لصحة توبته من إعلان الشهادتين مع الإقلاع والاستغفار ، فهنا يلزمهم القول بتكفيره ابتداءً قبل مناقشته وإقامة الحجة عليه ،

وهذا هو القول الصحيح الذي عليه المسلمون ، وهو ما تدل عليه الفطرة والبديهة ، وتعرفه العامة من الناس ، فضلاً عن أهل العلم والاختصاص ، فلا يصح التوقف في أمثال هؤلاء ؛ فالحجة عليهم قائمة غير خافية لنشأتهم في بلاد المسلمين ، وإلا كيف يسوغ لمسلم يأكل ذبيحة من يزعم مجاهراً : أنه لا إله والحياة مادة ، أو يسلم ابنته لزوج ينكر البعث ، أو يبطل القرآن ، فكفر هؤلاء وأمثالهم ظاهر تعرفه العامة ، وتكفّر صاحبه ابتداء ولا تعتذر له ، ولا تقبل منه إلا بالتوبة والشهادة من جديد ، وهذا ما نصّ عليه العلماء وعرفوه بأنه المعلوم من الدين بالضرورة ، فهؤلاء وأمثالهم لا بد أن يكونوا كفاراً في الباطن كما هم كفار في الظاهر ، ولا يستلزم بالضرورة البحث بمنطق ألسنتهم عن باطن قلوبهم إن صدر عنهم ما لا يحتمل إلا الكفر ؛ فقد أجمع العلماء على أن المتعمّد بالنطق بما يوجب الكفر : يكفر ابتداء ، حتى وإن لم يعتقد بما قال ، بل ماذا تراهم يحكمون على من تنصّر أو تهوّد من أبناء المسلمين ، هل أمثال هؤلاء كفار ابتداء ، أم لا يزالون مسلمين حتى يُناقشوا وتُقام عليهم الحجة ؟ فلو أقروا بكفر مبدّل دينه ؛ فإن منكر الربوبية أعظم كفراً .

ولا يستلزم الاعتقاد بتكفير المعين ابتداء بهذه الأعمال والأقوال الغليظة وأمثالها : عدم مناقشته ، والرد عليه ، وتذكيره بقبیح فعله ، وخطر معتقده ، وتخويفه بالله تعالى ، ثم استتابته بعد ذلك ، والتضييق عليه حتى يعود عن باطله ويشهد شهادة الحق ، فإن أبى أقيم عليه الحد ، وهذا كله من شأن الحاكم المسلم وليس من شأن العامة ، وإنما شأن العامة الاعتقاد بكفر هؤلاء ، ممن أتوا بمخالفة ما يعرفونه ويعلمونه يقيناً من دينهم بالضرورة ، فيما يعلمون أن المتجرئ على الكفر يعرفه تماماً ، ولا يخفى على أمثاله ، فلا يخالطونهم ولا

يلاطفونهم ، بل يعاملونهم بجفاء وغلظة ، وبما يردعهم عن فسادهم حتى يعودوا إلى الحق ، مع تقديم ما يستطيعون تجاههم من النصيح والإرشاد .

وبهذا يظهر نهج الاعتدال بين الطرفين المذمومين ؛ بين من يسارع في التكفير بغير بينة واضحة ، فلا يميّز بين المسلم والكافر ، فيقدّم على تكفير المسلم المعين بأدنى شبهة ، وبين من يتوقف فيه مع وضوحه ، متذرّعاً بضرورة إقامة الحجّة أولاً ، فيخلطون المسلمين بغيرهم ، ويدخلون فيهم من ليسوا منهم ، فأهل السنة والجماعة وسط بين هؤلاء وهؤلاء ، لا يقولون بكفر المعين من المسلمين إلا بعد أن يظهر لهم استيفاء شروط التكفير ، وانتفاء موانعه في حق المعين الذي صدر عنه القول أو الفعل الغليظ ، فيما لا مناص منه ، ولا محيد عنه ، مما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وما وجدوا لأحد من : عذر ، أو شبهة ، أو لبس ، أو تأويل ، أو جهل : امتنعوا بذلك عن تكفيره ابتداء ، وتوقفوا في شأنه ، حتى يستبين لهم أمره ، وتظهر لهم حقيقة مراده ، لاسيما في المسائل التي قد يدخلها الجهل ، أو تلبسها الشبهة ، أما إن صدر منه ما لا يحتمل إلا الكفر : فإنهم حيثئذ لا يترددون في تكفيره مباشرة دون إمهال ، فأهل السنة لا يقدمون على أمر ، ولا يمتنعون عنه إلا بعلم لا شك فيه ، فلا يمتنعون عن مطلق التكفير للمعين ابتداء إذا استحقه ، ولا يقدمون عليه إلا بيقين لا ريب فيه .

٧- صناعة النفاق

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وخاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ، أما بعد .. فإن الناس في حكم الله تعالى إما مؤمن وإما كافر ، كما قال جلّ شأنه : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ... ﴾ ٢ / ٦٤ ، والكفار إما كافر أصلي وإما منافق ، كما قال الله تعالى في مصيرهم : ﴿ ... إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ ٤ / ١٤٠ .

ولقد افتتح المولى سورة البقرة في صدر المصحف الشريف - باعتبارها بوابة التنزيل المبارك- بذكر خبر المنافقين ، كما توالت أخبارهم ، وتابعت مواقفهم ، وتجلت صفاتهم في العديد من سور القرآن الكريم ، لا سيما في سورة براءة الفاضحة ، التي جلّت أحوالهم ، وكشفت بواطن أسرارهم ، فما أبقت مستورا من أمورهم إلا الأسماء ؛ لتبقى كواشف القوم ، ومحكات اختبارهم : أدوات عامة ، ووسائل متاحة للمؤمنين لتعيين أشباههم وأضرابهم من ملاعين الخلق في كل عصر ، تكشف زيفهم ، وتعري حقائقهم ، فلا تخفى أحوالهم عن المسلمين ، ولا يغيب مكرهم عن المؤمنين .

ولقد بدأ نهج النفاق أول ما بدأ بصانع النفاق الأول : عبد الله بن أبي بن سلول ، حين عزم على إبطان الكفر والتظاهر بالإسلام ، عندما رأى دولة الإسلام تتوجه نحو القوة والتمكين ، ودولة الكفر تتراجع نحو الضعف والتوهين ، فلم يجد بداً من التلبس برداء الإسلام ظاهراً ، والعمل على صناعة النفاق باطناً ، لا سيما وأن نهج رسول الله ﷺ أنه كان يقبل من الرجل علانيته ، ولا يفشش عن سريره ، مع ما يحمله لأتباعه من اللطف والرحمة واللين .

وهنا توجه صنّاع النفاق بقيادة عبد الله بن أبي لإعداد المنافقين ،
وتدريب المراوغين ، وتكوين المخادعين ، حتى بلغ بهم التمادي في الباطل إلى
تشديد أعظم صروح التوحيد والإخلاص ، ليكونوا في ظل الشرعية الإسلامية ،
فلا يرتاب فيهم أحد ؛ فبنوا مسجد الضرار لحرب الله ورسوله ﷺ والمؤمنين ،
فلم يكن النفاق في عصره الأول يتورّع عن أي مسلك آمن يتخذه ليصل من
خلاله إلى أغراضه الخطيرة ، سواء ببناء مسجد ، أو حضور عبادة ، أو مشاركة
في جهاد أو قتال .

وبقي المنافقون - بعضهم من بعض - يتوارثون صناعة النفاق ، جيلاً
بعد جيل ، يتواصون بالمنكر ويتناهون عن المعروف ، فيلبسون لكل زمان لبوسه ،
ويرتدون لكل عصر رداءه ، فقد تضمهم : مؤسسة رسمية ، أو حكومة متنفذة ،
أو اتجاه فكري ، أو حزب سياسي ، أو جمعية علمية ، أو إدارة خدمية ، أو
مذهب ديني ، فيعملون عملهم من خلال هذه القطاعات الاجتماعية والثقافية
والسياسية ، فيصنعون المنافقين في محاضن تربوية خاصة ؛ سرية وعلنية ، حسب
قوة تنفذهم ، وعمق تمكّنهم ، فقد يكونون دولة تنتهج التقية وتربي عليها ،
ضمن منهجية سياسية وتربوية عامة ، وقد يكونون أفراداً مغمورين مضطهدين ،
يستترون بنفاقهم ، لا حول لهم ولا قوة ، وبين هذين مراتب وأحوال أخرى
للنفاق ، ينتقل فيها بين القوة والضعف ، والظهور والغياب ، وكل هذا مرتبط
بجال أهل الإيمان من رسوخ الإيمان أو ضعفه ؛ إذ إن قوة النفاق ونفوذه مرتبطة
بضعف الإيمان ، وليس بقوة في ذاته ؛ لأن النفاق حقير ، لا يملك قوة ذاتية ،
وإنما يتنفذ حال ضعف المؤمنين .

وإن أحقر أحوال الإنسان وأرذلها على الإطلاق أن يكون منافقاً
خالصاً ، وأحقر من ذلك وأرذل أن يكون صانعاً للنفاق ، مولداً لمسالكه ،

ومنفذاً لمناهجه ، ومعدداً لحمَلته ، فيعمل من خلال سلطة نفوذه على إعداد المنافقين من حمقى الناس ، وبلهاء المجتمع ، ممن قصرت مداركهم عن الفهم الصحيح ، وضعفت نظراتهم عن الرأي السديد ، ممن فقد بصره وبصيرته ، وعمي عن مصالحه ، فيتناوله صنّاع النفاق غضباً طرياً بين مرحلي المراهقة والشباب ، قبل أن يقوى عوده ، وتتميز اتجاهاته ، وتتحجّر طبيعته ، فيشكّلونه وفق معالم النفاق ومسالكه الحقيرة ، متدرّجين معه في دركاته السحيقة ، ومنساقين به ضمن دروبه العميقة ، حتى يصلوا به إلى أحطّ مراتب الإنسان وأقبحها - حسب ما يُتاح لهم ضمن ما كتبه الله عليه من التعاسة والشقاء - فإن صنّاع النفاق لا يمانعون من سقوط عملائهم في القاع الإنساني السحيق ، ولا يتردّدون في كبّهم على وجههم في المستنقع البشري العميق ، من أجل تحقيق أهداف النفاق الخطيرة ، وبلوغ غايتها الحقيرة .

ثم إن ألعن ما يمكن أن يصيب الإنسان أن يتشرّب النفاق ، ضمن منهجية تربوية حقيرة ، تتناوله بالتشكيل ، متدرجة به حتى يغدو النفاق جزءاً من تركيبته الشخصية ، قد مردّ عليه مُروداً ، أحاله إلى مرض لازم أصيل ، لا يُشفى منه صاحبه أبداً ، فيبقى ملازماً له حتى نهاية مهلة التكليف : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ٧٧ / ٩ ؛ فإن المنافق الخالص لا يبصر ولا يسمع ، ولا يدرك ولا يفهم ، قد عميت عليه أنوار النبوة ، وصمّت آذانه عن مواعظ التنزيل ، حتى تحشّبت حواسه ، وقست مشاعره ، فلم تعد الآيات ولا المعجزات تعدّل شيئاً من اتجاهاته : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ٩٦ / ١٠ - ٩٦ .

وإن من أعجب ما يُنقل من تلطف النبي الكريم ﷺ بالمنافقين ، رجاء إيقاظهم من رقدة النفاق ، وسكرة الحقد : ما رواه مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ أتى قبر عبد الله بن أبي - قبل أن يُنهى عن ذلك - وقد وُضع في حفرته ، فأمر بإخراجه ، ثم وضعه على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه الشريف ، ثم ألبسه قميصه ، رغم كل ما قال وفعل في حق الإسلام ونبيه ﷺ .

ومع كل هذا اللطف النبوي ظلَّ النفاق يُتوارث منذ عصر النبوة إلى ما بعده من عقود الزمان الإسلامية ، فلو قدر أن ينقطع دابره لكان ذلك في عصر أنوار التنزيل ، ومشارك الرسالة ، ومع ذلك فقد سمى النبي ﷺ لحذيفة - ؓ - نحواً من سبعين منافقاً ، يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ، لم ينتفعوا بالرحمة المهداة ، ولا بالنور المبين ، ولا بالهداية الربانية .

أما وقد مضت النبوة ، وانقطع الوحي ، ورقَّ الدين ، فهيهات أن ينقرض النفاق ، في عصر الكذب والخداع والبرجماتية ، والحرص على المنافع والمصالح ، فلا بد أنه اليوم أقوى عوداً ، وأمضى أثراً ، وأشدُّ بأساً ، وأوسع ساحة ، فيا ترى أين النفاق اليوم ؟ وما سيما أهله المعاصرين ؟ وأين تراهم يتجمعون ؟ وما مناهجهم التي يعتمدونها في هذا الزمان ؟ وكم هو حجمهم اليوم وقد كانوا سبعين أو أكثر زمن رسول الله ﷺ ؟

إن المكذب بالنفاق ، أو المهوون من شأنه ، أو المهادن لأهله ، فهو إن لم يكن في ذاته منافقاً خالصاً ، يدفع التهمة عن نفسه ، ويبرئ ساحة حزبه ؛ فإنه في قدر النفاق يُطبخ ، وفي محضه ينضج ، وعلى مائدته سوف يُقدّم ؛ إذ إن الحذر من النفاق ، والبراءة من أهله : نهج المؤمنين ، وسبيل المخلصين ، والتردد والاختلاف في شأنهم مستنكرٌ : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ... ﴾ ٨٨ / ٤ .

إن خوف الصالحين من التلبس بالنفاق ، وخشيتهم من الوقوع في شراكه : لا تكفي ولا تُنجي ، حتى يتخذوا النفاق وأهله عدواً لهم : ﴿...هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرَهُمْ...﴾ ٤ / ٦٣ ، وحتى يكون النفاق ومناهجه وأساليبه وتاريخه وواقعه : معرفة للتربية والتعليم ، ومادة للإعلام والثقافة ، وموضوعاً للخطبة والدرس ؛ بحيث تصبح قضية النفاق - بكل أبعادها وجوانبها - حيةً يقظة في عقل الأمة ووجدانها ، وما كلُّ هذا الحشد القرآني ، والخبر النبوي إلا من أجل هذا .

غير أن الواقع الإيماني المعاصر - في أقل أحواله - مهادن للنفاق ، إن لم يكن في الحقيقة مسالماً ومجاملأً له ، والله تعالى يقول : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَطَ عَلَيْهِمْ...﴾ ٩ / ٦٦ ، فقد أصبحت مظاهر النفاق السلوكية سمة إنسانية عامة لا تستنكر ، يتعاطاها كثير من الناس في حياتهم الاجتماعية والسياسية والإعلامية بلا نكير ، وربما تناولها بعض الغافلين بالتعليم والتدريب ، ضمن برامج تعليمية وتدريبية موجهة لأهداف : اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، تلبس أثواب النفاق ، وتتعاطى أساليبه .

إن الحذر من التلبس بالنفاق الأكبر لا يكفي للسلامة والنجاة ، حتى يكون الحذر قائماً من مظاهر النفاق السلوكية ، التي تجتمع على صاحبها فترديه ، مما يتخذه الشيطان مطايا وجسوراً للنفاق الأكبر .

٨- النفاق العصري

يتعجب المسلم من مسلك بعض المنافقين في هذا العصر ، من الذين لا يعجبهم أن تلتزم الأمة بدينها ؛ لأن الدين - في تصورهم - هو سبب تخلف الأمة وانحطاطها ، وتشرذمها واختلافها ، فهم مصرّون على التفلّت من الالتزامات الدينية ، عن طريق تتبّع الرخص الشرعية ، والأخذ بالفتاوى الميسّرة - حسب زعمهم - فهذا هو طريقهم في الفترة الحالية لإقناع جمهور الناس بالتطور والتغيير وفق أهوائهم ، فتراهم - في كلّ مسألة لا تروق لهم - يقولون : في المسألة خلاف ، ولا بد من احترام الرأي الآخر ، وعدم التعصّب للمذاهب ، فمن أخذ بقول من الأقوال الفقهية ، لا بد من احترام رأيه ، فإذا ووجهوا بمسألة من مسائل الإجماع ، التي لم يثبت فيها خلاف : بحثوا لها من هنا وهناك عن قول شاذ ، وتمسّكوا به ، وسعوا إلى فرضه ، فإذا لم يجدوا قولاً شاذاً يردّون به الإجماع : سكتوا عن المسألة فلم يناقشوها ، وإنما يخالفونها في واقع أعمالهم دون حياء منهم ولا أدب .

ومن الشواهد التطبيقية لهذا المسلك في نهج المنافقين : طريقة تعاملهم مع المرأة في وسائل الإعلام ، فإذا حدّثهم أحد عن وجه المرأة أو صوتها ، قالوا : وجه المرأة ليس بعورة ، وكذلك صوتها ، ونحن نتقيّد في كلّ أنشطتنا الإعلامية بعقيدتنا السمحة ! فإذا عُوتبوا في ظهور المرأة متبرجة بكامل زينتها في بعض البرامج والمسلسلات الدرامية : سكتوا فلم يردّوا ، مع استمرارهم في باطلهم ، وعنادهم في ذلك ، مما يدلّ على أن الأصل هو الهوى المستحکم .

وليست هذه الوجهة عند منافقي العصر في مسألة المرأة فقط ، بل هي وجهتهم في كلّ القضايا الشرعية التي تصادم أهواءهم ، وتعارض مصالحهم ، فإذا وافق الشرع أهواءهم نادوا به ، وإذا خالفه سكتوا عنه : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَىٰ

اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِقُوا مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا
إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ . ٤٨ / ٢٤ - ٤٩ .

والمسلم الفطن لا يُعطي اهتماماً كبيراً للأقوال والتصريحات والنداءات ،
بقدر ما يُعطي للأفعال والأعمال والتطبيقات حقها من الاهتمام والتمحيص ؛
فإن من مسالك المنافقين إعلان الحق في الظاهر ، ومخالفته في الباطن ، فينطلي
مكرهم على البسطاء ، الذين تستهويهم التصريحات الرنانة ، والكلمات المنمقة ،
فيغفلون عن الواقع والحقيقة القائمة بضجيج الأصوات العالية ، وصدق الله
تعالى إذ يقول عنهم : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ
مُصْلِحُونَ ﴾ ١١ / ٢ ، ويقول أيضاً : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ
لَرَسُولُ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ۗ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ﴿٤٨﴾
أَتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٩﴾ ذَلِكَ
بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٥٠﴾ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ
أَجْسَامُهُمْ ۗ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ۗ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسْنَدَةٌ ۗ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ
عَلَيْهِمْ ۗ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ۗ قَتَلْتَهُمُ اللَّهُ ۗ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٥١﴾ ٤ - ١ / ٦٣ .

إن نقاء الصف الإسلامي من رجس النفاق ، وسلامته من شوائبه :
شرط ضروري لتماسك المجتمع المسلم ، وتحقيق أهدافه النبيلة ؛ فإن النفاق في
كل عصر يلبس لبوسه ، ويرتدي رداءه ، ليعمل عمله الهدام في تفكيك الأمة ،
بتخريب الضمائر ، وإفساد العقول ، وهدم الأخلاق ، فهذه غاية النفاق
والمنافقين في كل زمان ، يعملون بجد لبلوغها ، فبقدر تراخي أهل الحق في أخذ
دينهم بقوة : يتمادى النفاق ويتضخم ، وما لم تعمل الأمة الإسلامية على
تماسكها الداخلي ، بالتزام العقيدة الصحيحة ، والانضباط بالسلوك القويم ،
وفق الشرع الحنيف ، فإن مزيداً من التراجع والتفكك سوف ينال الأمة في بنائها .

٩- رجال بألوان الطيف

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فإن المتأمل في الشخصية الإنسانية ، وما قد يطرأ عليها من التغيرات ، وما يتابها من مظاهر التشكُّل ، وما تشتمل عليه أيضاً من قدرات التأقلم ، وما تحويه من طاقات التعايش المجتمعية ، إلى ما يضاف إلى الشخصية الإنسانية من قوى أخرى : نفسية ، وجسمية ، وعقلية - في مجموعها - أهلت الإنسان لمركزية الكون ، وسيادة الحياة : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۗ... ﴾ ١٣/٤٥ ، فالمتأمل في هذه المعطيات ، والقدرات ، والطاقات الإنسانية ، التي مكَّن الله تعالى البشر منها ، وزودهم بها : لا يستغرب نجاحات الإنسان في تعاطيه مع الحياة ، بكل متغيراتها ، وفي مختلف تشعباتها ، وضمن أنواع ظروفها ؛ فمازال الإنسان صامداً للطبيعة المناخية والجغرافية ، مستعصياً على أسباب الإبادة والانقراض ، وهو كذلك في الحالة الاجتماعية : قويٌّ أمام ضغوط الحياة ، ثابتٌ في وجه الاستبداد والقمع ، يتحمل كل أنواع العنف ، الطبيعي منه والاجتماعي إلى درجة الخيال التي يصعب تصديقها ، فهو على حاله منذ عصور مضت ، وقرون تعاقبت ، وهو كذلك فيما يُستقبل من الدهور ، يقاوم الاضمحلال بكل صوره ، ويصارع الفناء بكل أنواعه ، وينافح التسلط والاستبداد والظلم بكل أشكاله ، فيكون من سلوكه هذا العجب ، وما زال التاريخ الإنساني حافلاً بصراعات الإنسان ومقاوماته في جميع الاتجاهات ، وضمن كل الظروف الطبيعية والاجتماعية المختلفة .

ورغم إشراق هذه الصفحة من التاريخ الإنساني ، واتساع رقعتها في المسار التاريخي ، وشمول ساحتها لقطاعات واسعة من الأجيال البشرية ، غير

أن خيطاً مظلماً من الطبائع الإنسانية ، خطُّ مساره الرديء ضمن أنفاق الحياة الاجتماعية ، وسلك طريقه السري عبر غياهب النفوس البشرية ، ليظهر في واقع الحياة في بعض الأحيان ويخفت ، ويعلو أحياناً ويهبط ، قد ارتبط ظهوره وغيابه بدرجة علو شأن الحق وقوته ، أو ضعفه ورقته ؛ فبقدر تمثُّل الحق الخالص في واقع الحياة الاجتماعية ، واتساع ساحته الإنسانية ، وقوة سطوته السلطوية : يضعف مسار هذا الخيط الرديء ، وتضيق عليه سبله ، وربما يختفي إلى درجة الغيوبة شبه الكاملة ، فتصعب حينئذ رؤيته ، فلا يكشفه للعيان - حين تعجز القدرات البشرية عن إدراكه- إلا الوحي المنزَّل : ﴿...مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ...﴾ ١٥٢/٣ ؛ فمن كان يظن - قبل نزول القرآن بهذه الحقيقة - أن بين رجال أحد من يريد الدنيا ؟

إن هذا الخيط البشري الرديء يتدرَّج في الطبائع البشرية في دركات ، فمنها ما هو مظلم معتم ، لا نور معه ولا بصيص ضياء : ﴿...ظَلَمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ لَهَا...﴾ ٤٠/٢٤ ، وهذا بأردأ أحواله ، ومنها ما هو بين بين ، يصفو أحياناً ويتكدر أحياناً أخرى ، بحسب ما يرد عليه من موارد الخير أو الشر : (...وقلب تمدُّه مادتان ؛ مادة إيمان ومادة نفاق ، هو لما غلب عليه منهما) .

هذا الخيط البشري - بكل ما يحويه من ألوان الشخصية - يمثِّل كيانات بشرية فاعلة في الحياة الإنسانية ، ويعبِّر عن شخوص آدمية حيَّة ، لها حضورها الاجتماعي ، وربما لها عطاؤها السياسي ، وربما لها أيضاً نصيبها من الإبداع العلمي والفني والثقافي ، ومع ذلك فهي قبيحة بقبح باطنها ، وردئية برداءة مقاصدها ، مهما صدر عنها مما قد يُستحسن اجتماعياً ، أو يُقبل فكراً : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ...﴾ ٤/٦٣ .

وما زالت البشرية في قطاعاتها الواسعة عبر التاريخ الإنساني الطويل :

تعاني من هذه الفئة المستخفية وراء أستار الخير والنصح ، لاسيما في طورها القائم المظلم ، الذي لا خير فيه ، ولا نفع معه : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ... ﴾ ٤٧/٩ ؛ فقد عبّر عنهم كبيرهم في حق مقام النبوة الأعظم : ﴿...لَيْن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرُضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ... ﴾ ٨/٦٣ ، وأغلظ القول في حق الصفوة المختارة : (سَمِّنْ كَلْبَكَ يَأْكُلْ) ، فهذه الفئة بأقبح المنازل الإنسانية ، وأسفل الدرجات العقابية : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ... ﴾ ١٤٥/٤ ، وكلما ابتعدت النفوس عن هذا المركز الأسود ، ونأت بذواتها عن معتقداته ومسالكه : صفت نفوسها ، واستنارت قلوبها ، بقدر اجتهادها في ذلك وجهادها ، حتى إنها من شدة حذرنا من أصحاب القلوب المنكوسة لا تختلط بهم ، ولا تلتفت إليهم ، ولا تلاطفهم : ﴿...قُلْ لَا تَعْتَدِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ... ﴾ ٩٤/٩ ، إلا أن آخرين غفلوا عن مسلك الحذر ، وتهاونوا في الأخذ بالحیطة مع المنكوسين : ﴿...وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ هُمْ... ﴾ ٤٧/٩ ، فلا بد أن ينالهم شيء من ريب المنافقين وإرجافهم ، بقدر تقصيرهم في الأخذ بالحذر والحیطة .

وبين هذين الطرفين - المنكوسين والسَّماعين - رجال آخرون يتلوّنون بألوان الطيف ، تعرف منهم وتُنكر ، وتقبل منهم وتُعرض ، لا يُعرف لهم وجه واضح ، ولا يستقر لهم رأي بَيِّن ، يتلبّسون لكل مقام لبوسه ، ويتزيّنون لكل موقف زبنته ، لا تعوزهم الأصباغ ، ولا تنقصهم الأشكال ، فقد أعدوا لكل مقام عدته ، وأخذوا لكل موقف أهبته ، ينشدون في كل ذلك سلامتهم الذاتية والمالية .

يتقلبون في توجهاتهم بين المصالح الشخصية الضيقة ، والمكاسب الذاتية القاصرة ، فهم دائماً في صفٍّ من غلب ، يجاورون الأقوى ، يستظلون بظله ، ويأنسون بعطفه ، يتلمسون العطايا ، ويرمقون السلطة ، أجنب الناس عند مظانَّ الخسارة ، وأشجع الناس عند موارد الربح ؛ فالنفع منهم مقطوع الأمل ، والفائدة منهم بعيدة المنال ، إلا ما كان يدرُّ نفعاً مستقبلياً ، أو دعاية شخصية : ﴿...يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ١٤٢/٤ ، وفي الحديث : (من سمَّع ، سمَّع الله به ، و من راءى ، راءى الله به) .

إن أزمة المجتمع مع هذا النوع من الشخصيات المتلوّنة ، يكمن في غموض ردود أفعالها في المواقف الاجتماعية المختلفة ؛ ففي الوقت الذي يتوقع منهم المجتمع الحزم الاجتماعي ، أو الاقتصادي ، أو السياسي ، فإذا بهم أسكن الناس بلا حراك ، وأجهد الناس بلا برد ، وكأن ما يجري حولهم ضرب من الوهم لا يخصهم في شيء ، حتى إنهم - من فرط البلادة الحسيّة التي ابتلوا بها - لا يكثرثون للنقد الاجتماعي اللاذع الذي يسمعون ويقرأونه ، ولا يبالون بما يصفهم به الناس ، من أوصاف يتجنّب عامة الناس أن يُوصفوا بها .

وأما إن كانت الأخرى ، مما لا يهم المجتمع في شيء ، ولا يناله في مفصل ، من القضايا الكثيرة التي تمرُّ وتذهب ؛ من مسائل الفكر ، أو الثقافة ونحوهما ، فإذا بهؤلاء المتلوّنين - على غير ما يُتوقع منهم - ينبرون لها في الميدان ، فيرفعون أصواتهم ، ويطلقون أقلامهم ، وربما أشهروا سيوفهم في معركة لا غالب فيها ولا مغلوب ، حماس كبير ، واجتهاد عريض في غير طائل ،

كأنهم بذلك ينادون المجتمع : (نحن هنا) !!

كم هي القضايا الفكرية والاجتماعية التي خاض فيها الناس دهرًا من الزمان ، وتكلموا حولها ، وارتفعت أصواتهم بالنقاش تارة ، وبالجدال تارة أخرى ، ومع ذلك يبقى رجال الطيف مختبئين بما في نفوسهم من آراء وتوجهات ، لا يفصحون عن رأي ، ولا يتبنون اتجاهًا ؟ وربما بلغ الأمر أن يتبرع الناس بتصنيفهم في اتجاه ما ، ويلبسونهم رأياً معيناً ، وهم - مع كل ذلك - على حالهم ، لا يحدثون حراكاً ، ولا يختارون اتجاهًا ، حتى إذا مالت كفة الميزان الاجتماعي أو السياسي نحو رأي ما ، واتضح لهم موضع الثقل ، وبان لهم مكن القوة ، وعرفوا اتجاه السلامة : ظهر هؤلاء حينئذٍ كأوضح ما يكون ، وأفصحوا عن آرائهم كأقوى ما يمكن ، مؤيدين للكفة الراجحة ، كأنها آراء لهم سابقة ، لم يعرفوا غيرها قط !! فإذا رُوجعوا في ذلك ، وعُوتبوا على طول زمن الصمت : أقسموا على صدقهم فيما أعلنوا : ﴿ وَحَلْفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ ﴾ ٥٦/٩ ، لقد أضناهم الخوف على ذواتهم وعلى مصالحهم ؛ لذا يلجأون إلى ركن الأمان أيًا كان ، حتى وإن كان فيه ازدياء بهم : ﴿ لَوْ يَتَّخِذُونَ مَلَاجًا أَوْ مَعْرَتًا أَوْ مَدْحَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾ ٥٧/٩ ، فهم دائماً يترقبون المجتمع من حولهم ، ويتلمسون مراكز القوة فيه والضعف ، مستخدمين في ذلك بوصلتهم الخاصة المرهفة ، في تحديد اتجاه السلامة الذاتية .

وأعجب أحوالهم قدرتهم الفائقة على التنكر في ألبسة جاهزة متنوعة ، وأزياء مختارة مبتكرة ، ويُلاحظ ذلك فيهم حين يتبنون بحماسة كبيرة رأي السلطة في مسألة ما ، حين لم يكن لهم في المسألة رأي سابق ، ولا اهتمام ماضٍ ، ومع

ذلك يتبرعون بهذا الجهد تبرعاً دون أن يُطلب منهم ، فويل للسلطين من زخرف هؤلاء ، وويل لهؤلاء من الله .

إن قدرات التشكُّل والمقاومة والصمود التي اتصف بها الإنسان ، مئة من الخالق سبحانه ، وكانت عدته للبقاء والاستمرار والتطور : لا تبرر مسالك النفاق بنوعيه : العقدي ولا العملي ، ولا تسوِّغ للمتلوِّثين من رجال الطيف مسالكهم القبيحة ، بل هي قدرات فطر الله عليها الإنسان ليقاوم بها العوائق ، ويعلو بها عن الدنيا ، ويواجه بها الظروف الاجتماعية والسياسية والطبيعية ، فهو قوي في ذاته بقوة الله ، ماضٍ في الحياة بقدر الله ، لا يتكس إلا بضعفه ، ولا يرتكس إلا بخوره ، فالعزيز من أعزه الله ، والذليل من أذله الله : ﴿...وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٨/٦٣ .

١٠- البنت المعونة

إن من أخطر الثورات الشعبية التي ترتبت عليها أبعاد فكرية وعقدية عامة ، فاتخذت اتجاهات إنسانية شاملة ، وخرجت عن حدودها الإقليمية لتعم الشعوب قاطبة ، فارضة عليهم فهمها للوجود والحياة والإنسان ، تلك الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، التي كانت ردُّ فعل حاداً على السلطتين المتعاضدتين آنذاك على الظلم والعدوان : السلطة السياسية ممثلة في ملوك الإقطاع ، والسلطة الدينية ممثلة في رجال الكنيسة .

ولئن كان البديل الديمقراطي يقابل تسلُّط الملوك الإقطاعيين وطغيانهم : فإن العلمانية تقابل السلطة الكنسية ؛ بمعنى إلغاء دور الدين في حياة الإنسان العامة ، وحصره في صور وطقوس محدودة الزمان والمكان ؛ فلا تتجاوز الممارسة الدينية دقائق أو سويعات معدودة في الأسبوع لبعض أشخاص في المجتمع ، ممن يحملون انطباعاً روحياً معيناً ، ولا تتجاوز أيضاً ساحة المكان المحدود بجدران مبنى الكنيسة ؛ بمعنى أن ينحصر الدين - وهو إرادة الرب من الإنسان كما هو مفروض - داخل جدران الكنيسة ، باعتبارها الساحة المخصصة لنفوذ الإله في المفهوم العلماني ، فلا يكون له - سبحانه - شأن بباقي جوانب الحياة الإنسانية وأنشطتها المختلفة .

ولئن كان الاتجاه الديمقراطي - مع ما عليه من الملاحظات والاعتراضات - مقبولاً في الجملة من الوجهة المنطقية ؛ لما يحمله من مبادئ المساواة والعدالة والشفافية ؛ فإن الاتجاه العلماني المناهض لسلطة الله تعالى العامة على الحياة هو اتجاه فاسد باطل ، لا يقبله العقل الصحيح ، ولا يرتضيه المنطق الصادق ، فأياً

عقل أو منطق يقبل تجريد المالك من التصرف في ملكه ، وحرمان صاحب الحق من التمكُّن من حقّه .

إن إقرار العلمانيين لله تعالى بتوحيد الربوبية ، حين أقروا له سبحانه : بالملك ، والخلق ، والإحياء ، والإماتة ، والرزق ونحوها ، مما لا يدخله الشك ولا الاعتراض : هي في حقيقتها معتقدات فطرية أولية ، لا يزيدهم الإقرار بها إلا إمعاناً في الكفر ، وبعداً عن الله تعالى ، حين سلبوا الله تعالى حقّه في الحكم ، وهو المعبر عنه بتوحيد الألوهية ؛ إذ لا معنى لملك بلا حكم ، وإقرار بلا طاعة ، بمعنى أنه لا قيمة للإقرار بتوحيد الربوبية الفطري الطبيعي دون الإقرار بتوأمه توحيد الألوهية ، المتضمن حق الله تعالى وحده في حكم خلقه ، وعبوديتهم له وحده جلّ وعلا .

إن الواقع الفطري البشري يرفض بقوة مفهوم الملك بلا تصرف ؛ فإن أحدنا لا يرضى أن يملك ثوباً : ليس له حق التصرف فيه - والله المثل الأعلى - فأية قيمة تبقى لملك بلا سلطان ولا حكم ، والله تعالى يقول في الجمع بينهما : ﴿... أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ...﴾ ٥٤ / ٧ ، فهو سبحانه الخالق ، وهو كذلك الأمر والنهي جلّ شأنه ، فله وإليه يرجع الأمر كلّ .

ويقول - ﷺ - في رفض الفوضى والعبثية من مبدأ وجود الخلق ، مما يروّج له العلمانيون : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ ١١٥ / ٢٣ ، إن العبثية في خلق الكون والحياة والإنسان ؛ بمعنى إلغاء إرادة الله تعالى الشرعية من المكلفين ، هي الفرية الكبرى التي سوّقت لها العلمانيون ، وسعوا بقوة للترويج لها في العالم .

إن طبيعة الحياة الإنسانية ونظامها الاجتماعي يفتقر - بالضرورة - لسلطة حاکمة قادرة ، فإذا ما أُلغيت حاکمية الله تعالى : حلّ محلّها - بالضرورة - حاکمية الطاغوت ، في أي صورة من صوره المختلفة والمتنوعة ، فإما أن يكون الحكم لله تعالى وحده وفق شرعه ، وإما أن يكون للطواغيت المتنوعة وفق سبلهم .

إن العلمانية البغيضة هي البنت الملعونة للثورة الفرنسية ، ولئن كانت الفكرة العلمانية سابقة للثورة الفرنسية ، إلا أنها قويت وتحصّنت بها ، وحصل بسببها جراءة وتسلّط من الناس على الدين - أيّاً كان - بكل رموزه ومفاهيمه المتعلقة به ، فلم يعد عند العلمانيين والمتأثرين بوجهتهم الفكرية معنى يقدّسونه ، ابتداءً من الله ﷻ ، وانتهاءً بجميع الفروع والجزئيات والرموز الدينية ، حتى إن المتأمل يجدهم يتحمّسون للنقد اللاذع والجراح لكل مقدّس ديني ، حتى لا يبقى في حسّ الإنسان شيء - أيّاً كان - محترم ومبجّل سوى العقل البشري ، ونتائجه الحضارية والمادية ، وهذا الفهم العلماني من أعجب تناقضاتهم ؛ إذ إن العقل البشري بكلّ إنجازاته لا يعدو أن يكون مخلوقاً من مخلوقات الله تعالى - وهذا بإقرارهم - فكيف يكون المخلوق أعظم من خالقه ، وأكثر منه قداسة واحتراماً وتعظيماً !!

لقد ارتبط التسلّط الكنسي الظالم في حسّ الناس بالله تعالى زمن القرون الوسطى ؛ إذ كانت المظالم تنحطّ على الشعوب الأوروبية باسم الله والدين ، مما أوقع في النفوس بغضاً لله تعالى وللدين ، ولكل ما له علاقة بهما ، فانحصر بذلك سلطان الله تعالى في حسّهم داخل جدران الكنائس ، لمن كانت له رغبة في ممارسة الطقوس الدينية ، ولم يعد له - سبحانه - ذكراً في الحياة العامة .

وهذا الواقع العقدي أدى إلى ضعف تأثير الآيات الكونية في نفوس العلمانيين والمتأثرين باتجاهاتهم ، فلم يعد للآيات الدالة عليه - سبحانه - وقَعها في نفوسهم ، حين انفصل في حُسِّهم الخالق عن المخلوق ، والصانع عن المصنوع ، فما يزدادون بالمعارف العلمية ، والحقائق الكونية : إلا بعداً عن الحق ، كما قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ ١٢/١٠٥ ، فلا تنفعهم الآيات شيئاً روحياً حين درسوها من وجهة النظر العلمانية اللاربانية ، مفرغة من الفكرة الارتباطية بين الخالق والمخلوق .

إن الكون وعلومه ومعارفه الطبيعية- بكل أنواعها - لا تعدو أن تكون آيات للدلالة على الله تعالى ، الذي خلقها وأوجدها سبحانه ؛ وذلك حين تقدّم هذه العلوم للناس على مائدة الإيمان ، مربوطة بخالقها جلّ وعلا ، حينها تتحول المعرفة العلمية إلى شواهد حيّة تدل على عظمة الخالق وجلاله ، فتكون حافزاً للإيمان والطاعة والخضوع ، وليست أداة للتمرد والكفر والجحود .

إن النظرة العلمانية للوجود أخطر ما منيت به الإنسانية المعاصرة ، وأفسد ما لحق بالعقول البشرية ، وأضرّ ما أصاب الحياة ، حين أوقعت في نفس الإنسان المعاصر أنه يمكنه أن يعيش مطمئناً ومتوافقاً بعيداً عن كنف ربه وخالقه ﷻ ، فيكفيه الإقرار بوجوده ، ولكن لا يلزمه الانصياع لأوامره وإرادته .

١١ - آيات غزة وعجائبها

بعد أسابيع قليلة من سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قطاع غزة بالكامل ، وطردها للمتفذين من أعضاء السلطة الفلسطينية وقوات الأمن وأجهزتها : التقيت ببعض الدعاة المتسبين إلى هذه الحركة حين حضروا إلى مكة المكرمة لأداء العمرة ، وبعد تجاذب أطراف الحديث معهم قلت لهم - وقد امتلأت نفسي يقيناً وتفاؤلاً - (إذا خَلَصَ الصف ظهرت الآيات) ، ولعلي حين قلت هذه العبارة لم أكن على وعي بنوع الآيات التي يمكن أن تظهر ، ولا مجملها ، ولا بكيفية حدوثها ، إلا أنني قلتها موقناً ومطمئناً لمدد الله تعالى ونصره وتأييده ، الذي لا يتخلف حين تصفو الجماعة المؤمنة ، وتخلص من الشوائب التي تحجب نصر الله وعونه .

وبالفعل ظهرت الآيات في مشهد ما اعتدناه من قبل ولم نعرفه في التاريخ الحديث ، إلا حين خَلَصَ الصف الأفغاني في جهاد الملحددين الروس ، ثم ما لبث جهادهم حتى خبت أنواره ، وأظلم نهاره ، حين اختلط صفهم ، وتشعبت مقاصدهم ، فسلبوا فرحة الفتح ، وعادوا من حيث بدأوا .

ولئن كان للجهاد الأفغاني امتداده الجغرافي في بعض الدول المجاورة ، وما لاقاه من الدعم العربي والإسلامي ؛ فإن الجهاد في غزة قد ضاقت عليه أرضه ، وانحصرت موارده ، وخذله الأقربون ، وعاداه الأبعدون ، حتى انفرد به عدو غاشم حاقد ، فظهرت بذلك آية صمود فريد لا مثيل لها في التاريخ الحديث .

لقد أثبت الجهاد في غزة أن أمة الإسلام - بكل ضعفها وهوانها وافتراقها - أمة قوية وممكّنة وثابتة بطبعها ، ما إن تراجع دينها وتأخذ بقوة - علماً

واعتقاداً وعملاً - حتى يأتيها مدد الله تعالى في صور متجددة من لطفه - ﷺ -
وإلا فكيف عاش أهل غزة سنتين تحت حصار خانق شديد ، فلو استطاع أعداؤهم
أن يمنعهم الهواء لمنعهم إياه ، ومع ذلك استطاع أكثرهم العيش والصمود ، بل
استطاعوا الحرب من الكر والفر ، فمن أين يا ترى اقتاتت هذه الأجساد !؟

وأعجب من هذا تدفق السلاح وتطويره ، رغم الطوق الخانق من كل
اتجاه ، فإذا به سلاح فتاك مؤثر ، أدى مهمته كأحسن ما يكون في يد المجاهد
الفلسطيني ، فهو آية أخرى من آيات هذا الجهاد الإسلامي المبارك .

وإن من أعظم الآيات التي أبرزها هذا الجهاد : ذلك التلاحم الفريد
العجيب بين القيادة والشعب ، في ظرف يستطيع فيه الناس أن يفعلوا ويقولوا
ما شاءوا ، ومع ذلك لم نسمع من أحد في غزة كلمة واحدة تطعن في قيادتهم ،
أو تحملهم مسئولية الأزمة القائمة ، وكم كان صيداً راجحاً لبعض القنوات
الفضائية المغرضة لو تمكنت من نقل انتقاد واحد ، أو عبارة تذرُّ موجهة إلى
القيادة في غزة ، ومع ذلك لم يجدوا شيئاً ، وهذا لاشك آية من آيات الله تعالى
في تأليف قلوب المؤمنين ، في مشهد نسيناه في عالمنا الإسلامي منذ عقود .

وأما معاناة القيادة مع الشعب ، وأخذها بنصيبها الوافر من عذاب
الحصار ، وآلام الجراح ، وفقد الأحباب ، فهذه آية أخرى لم يعتد عليها
المسلمون المعاصرون من قادتهم ، مما زاد اللحمة بين القيادة والشعب ، وعمق
الثقة بينهما .

ومن عجائب هذا الجهاد وآياته أنه استطاع بفضل الله تعالى أن يبلغ
قضيته إلى العالم بأسره ، ويحرك مشاعر الملايين من كل الأجناس والفتات

والأديان ، حتى إنني لا أعرف قضية معاصرة ناصرتها شعوب العالم مثل قضية غزة ، رغم العداء المستميت من غالب الأنظمة السياسية المعاصرة تجاه القضية الفلسطينية بصورة عامة ، وقضية غزة بصورة خاصة ، فاستطاع المجاهدون - بفضل الله تعالى- أن يصلوا بأصواتهم الخافتة إلى أطراف المعمورة ، حتى تحركت الشوارع العربية والإسلامية والدولية تهتف بنصرتهم ، وأخذت سفن النجدة وكسر الحصار تتداعى إليهم ، وتخلُّ من قوة القبضة الخائفة .

وأما الصواريخ ، فعلى الرغم من أثرها المحدود في مقابل آثار الآلة الإسرائيلية المدمرة ، فإن استمرارها وتدقُّقها دون انقطاع ، هو في حدِّ ذاته آية عجيبة ، لها دلالاتها العسكرية المحمَّلة بالقوة والصمود الذي لا منتهى له ، ولها أيضاً دلالاتها المعنوية المفعمة بالروح الإيمانية المتوقّدة ، والنفس العالية الوثابة.

إن ثبات كلِّ شخص على أرض غزة في هذه المحنة ، من الرجال والنساء والأطفال هو آية في حدِّ ذاتها ، ورصيد إيماني وافر ، ومحفّز روحي عال ، يعمل في الأمة البائسة المستكينة عمله الرائد ، فيحيي فيها ما اندرس من معاني العزة والإباء ، ويفتح أمامها نهجاً جديداً نحو مستقبل واعد منتظر ، تنال فيه الأمة شيئاً من حقوقها المسلوبة ، وتسترد بعضاً من مكانتها وكرامتها ، ويتعامل معها الآخرون على قاعدة المساواة والندية ، لا على قاعدة الغبن والفوقية ، فلم تعد الأمة بعد هذه التجربة الناجحة طرفاً ضعيفاً ، فقد عرفت مكنن قوتها الحقيقي : النصر أو الشهادة ، وتخلّصت من الوهن وآثاره ، فمن تراه من أهل الأرض يصمد لأمة تعشق الشهادة في سبيل الله ، وترى أن النصر في الموت ، وأن الربح الأكبر ، والأجر الأعظم إنما هو في الهزيمة مع الثبات ؛ يقول رسول

الله ﷻ عن النصر والهزيمة في مفهوم الإسلام : (ما من غازية أو سرية تغزو في سبيل الله فيسلمون ويُصيبون : إلا تعجلوا ثلثي أجرهم ، وما من غازية أو سرية تُخفق وتُخوف وتُصاب : إلا تمَّ أجرهم) .

ولئن كانت المقاومة الفلسطينية قد انتصرت في المعركة القتالية بالثبات ، واستعصت على الاستتصال ؛ فإن انتصارها في المعركة السياسية هو آية أخرى ؛ وذلك حين تمكَّنت - حتى الآن - من تجاوز العديد من المناورات التفاوضية بنجاح ، رغم عمق الخلاف ، وعداء الوسطاء .

وتظلُّ المعركة السياسية المحكَّ الأخير للمقاومة الباسلة لقبولها عضواً في المجتمع الدولي ، بكلِّ ما تحمله من انفراد واختلاف وتميُّز ، في الوقت الذي يتطلَّع إليها المسلمون باعتبارها رمزاً من رموز العزة والإباء ، في عصر الذل والتخاذل والخيانة ، فهل تصمد المقاومة في المحك السياسي كما صمدت في المحك القتالي ؟ فتكون بذلك آية تمثل النموذج الإسلامي في العصر الحديث ، وتحقق للمتطلِّعين واليائسين أملاً جديداً في نصره هذا الدين ، وعودته من جديد للقيادة والريادة ، وتفوُّت الفرصة على المراهنين والمزايدين ، وتخيب آمال المبطلين ؟ نرجو هذا ، ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ ۚ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢١/١٢ .

١٢ - أوهام الخوف

الحمد لله القائل في كتابه العزيز : ﴿...أَلَا يَذِكرُ اللهُ تَطمِئِنُّ القُلُوبُ﴾ ٢٨/١٣ ،
والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على النبي الكريم ، وعلى آله وصحبه
أجمعين ، وبعد ... فإن الخوف شعور أصيل في الإنسان ، لا يكاد يوجد إنسان
متجرّد بصورة كاملة عن مشاعر الخوف ومظاهره المختلفة ، ولو بدرجات
متدنية ، فقد ركّبه الله تعالى بحكمته في كيان الإنسان حتى يحفظ نفسه مما قد
يضره ، فهو كالكوابح التي تمنع الإنسان من الوقوع في المهالك ، والتردي في
المهاوي ، فهو فطرياً يخاف المناطق المرتفعة حتى لا يسقط ، ويخاف النار حتى لا
يحترق ، ويخاف الحية حتى لا يُلدغ ، وهكذا الإنسان يخاف مما قد يضره أو يؤذيه ،
فإذا لم يخف فقد يضر نفسه ، كحال الطفل حين لا يميّز الجمره من التمرة
فيحرق يده ، ويؤذي نفسه .

ومن هنا فالخوف بهذا المعنى الفطري موجود لمصلحة الإنسان حتى
يحفظ نفسه من الهلاك والضرر ، ولكن المشكلة إذا زاد الخوف عن حدّه
السائغ اجتماعياً ، وتجاوز مراحل الطبيعة الفطرية ، وأخذ الشخص يخاف مما
لا يضره ، أو ربما خاف مما ينفعه ، ووقع في أوهام الخوف ، عندها يصبح
الخوف ضرراً في حدّ ذاته ، وربما تحوّل إلى حالة نفسية مرضية ، تحتاج إلى
علاج ورعاية .

وهذا النوع من الخوف المرضي غير المبرر عقلياً ، ولا اجتماعياً : يعطل
الإنسان عن مصالحه ، ويعوقه عن إنجاز مشاريعه ، وربما شلّه حتى عن
ممارساته الحياتية المعتادة في : أكله وشربه ، ونومه ، وتعامله مع الآخرين ؛

كالذين يخافون بإفراط من الحشرات المهملة ، أو من يهابون لمس الناس ، أو يخشون من التلوث البيئي ، فيصبح أحدهم أسيراً لأوهام لا مسوغ لها ، مما يعطل حياته ، ويزعج من حوله ، ويحصره في سلوكيات سلبية متكررة لا نهاية لها ، كالإفراط في غسل يديه وجسمه ، وتكرار غسل ملابسه ، وتنظيف الغرف بغسلها بالماء ، والعيش تحت رهاب تلوث البيئة ، وهكذا ينحصر ضمن أوهام وسلوكيات لا منتهى لها .

وأما كون الناس يخافون من الغرائب غير المألوفة ، وينفرون من الأشياء المجهولة ؛ فإن هذا يعد أمراً طبعياً لا يستنكر ، فمن لم يعتد رؤية الزواحف الصغيرة يخاف منها ، ومن لم يعتد ركوب البحر يخاف منه ، ومن لم يرق قط السيقالات المركبة على ظهور العمائر يخاف صعودها ، وهكذا يخاف الإنسان الأشياء والسلوكيات الغريبة عنه ، مما لم يعتد عليه في سابق تجاربه الشخصية .

ولعل من أكثر الأشياء المثيرة للخوف عند الإنسان هو عالم الغيب ، ولا سيما المتعلق بالكائنات المتوقعة منها المضرة كالجن ، فقد ارتبط في أذهان غالب الناس أنها كائنات تؤذي ، فإذا سيطرت هذه الفكرة على شخص منخفض الذكاء ، أو قليل النضج : تعذب بأوهام الخوف المنبعثة من هذه الفكرة ، ولاقى من ذلك أشد العنت وأقساه ، فلا يستطيع أن يخلو بنفسه ، ولا أن يسير بمفرده ، ولا أن يدخل بيتاً وحده ، ويخشى الظلام كأشد ما يكون ، لما يتوهمه من الأهوال الخفية ، فيعاني من هذه الأوهام والخيالات الموحشة أشد المعاناة ، فتتعطل حياته بقدر درجة سيطرة الأوهام عليه ، ويبقى أسيراً لها ، يأتمر

بأمرها ، ويسير في ظلِّ إيجائها ، حتى يسلك أحياناً ما يشبه مسالك المجانين ،
فيصبح أضحوكة للعقلاء والصبيان .

ولا يبعد أن يكون للشيطان تدخُّل ما في مثل هذه الأوهام عن طريق
الوسوسة ، فما زال الشيطان يزعج الإنسان ويضايقه ويؤذيه ما وجد إلى ذلك
سبيلاً ، حتى إن بعض مردة الشياطين يبلغ بها الحال أن تتلبَّس بضعفاء البشر ،
وتسيطر عليهم ، سواء كان تلبُّساً حسيّاً بالدخول فيهم وصرعهم ، أو كان تلبُّساً
معنوياً بالسيطرة العقلية عليهم ، واستهوائهم بالأفكار والآراء والضلالات .

وليس للعاقل سبيل للتخلص من هذا الخوف المتوهَّم وآثاره السيئة ،
وأفكاره الموحشة ، وتوقّي أسبابه وبواعثه ، سواء كان من داخل النفس
المضطربة ، أو كان من وساوس الشيطان : إلا بوسائل ثلاث :

الأولى : التعوذ بالمعوذات الشرعية بصورة دائمة ، والأخذ بالرقية
الشرعية عند الحاجة إليها ، فهذا هو حصن المسلم الحصين من المضرّات
والمؤذيات ، المرئية منها والمستترة .

الثانية : الاعتقاد الجازم بأنه لن يلحق الإنسان من خير أو شر ، مما
يجب أو يكره : إلا ما كتُب له أو عليه ، فهو الإيمان القوي الجازم بالقضاء
والقدر ، خيره وشره من عند الله تعالى ، وهذا الإيمان من أعظم مسكنات
النفس من القلق والأوهام والمخاوف .

الثالثة : التعقُّل بالنظر الصحيح ، فمن هذا الذي نفعته هذه الأوهام
قطُّ فأنقذته من المهالك ، أو جلبت له شيئاً من المنافع ؟ فما زال الخائفون من
الأوهام الفاسدة في ضنك من العيش ، وكرب من الحياة ، وهموم قاتلة ،

يكابدون العذاب النفسي ، ويعانون الجهد الجسمي ، يتنقلون من هم إلى هم ، ومن حزن إلى حزن ، ثم لا يصلون إلى شيء ، حتى تنتهي بهم الحياة في المصححات النفسية والعقلية ، وقد أدمنوا العقاقير النفسية .

ثم لينظر هذا الإنسان الواهم ويسأل نفسه : من هذا الذي أهمل هذه الأوهام والمخاوف ولم يلتفت إليها فتضرر بذلك ؟ ولينظر في ذلك إلى حال غالب الناس : كيف يغدون ويروحون في الصباح والمساء ، ينامون ويستيقظون في الليل والنهار ، ويتعاملون في حياتهم مطمئنين دون خوف أو وجل ؟

وفي مقال ذلك : لينظر هو في حاله ، وما آل إليه خوفه غير المبرر ، ووهمه غير المنطقي من الأذى والحزن والهم ، فإذا تأمل ذلك ، واستعان بالله ، واتخذ قراره الشجاع بعدم الالتفات إلى أوهام الخوف : فسوف يجد بإذن الله تعالى ما يسكن روعه ، ويريح نفسه .

إن الخوف الحقيقي لا بد أن ينحصر كله في الله تعالى ؛ فهو المستحق وحده لمطلق الخوف من عبده : ﴿...وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ ٤٠/٢ ، فهو ﷻ وحده الضار والنافع ، ومنه وحده الخير والشر : ﴿...قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾ ٧٨/٤ ، فليس شيء ينفع أو يضر من تلقاء نفسه ، وإنما يحصل بإذن من الله جلّ وعلا ؛ وذلك بما وضعه - ﷻ - في المخلوقات من القدرات والخواص الضارة أو النافعة ، فالكل مفتقر وعائد إليه سبحانه : ﴿...مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا...﴾ ٥٦/١١ ، فإذا انحصر خوف الإنسان من الله تعالى وحده ، فقلما يخاف غيره ، إلا بالقدر الفطري الذي لا يكاد ينفك عنه البشر ، كما قال الله

تعالى عن خوف موسى - عليه السلام - الفطري الطبيعي : ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ ١٤/٢٦ ، وقوله أيضاً : ﴿ فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْكُمْ... ﴾ ٢١/٢٦ ، وإلى هذا الحدّ يكون الخوف طبيعياً غير مستنكر .

ثانياً : مقالات التربية التعبدية

- ١- معاني العبادة
- ٢- بيوت الله
- ٣- رمضان يطل علينا من جديد
- ٤- معالم الحج التعبدية
- ٥- تفعيل خطبة الجمعة : الخطيب والخطبة
- ٦- خطبة الجمعة في مواجهة الغلو

١ - معاني العبادة

لا يختلف اثنان في أن الله تعالى خلق الإنسان لعبادته ، إلا أن الناس يختلفون في مفهوم العبادة التي خلق الإنسان من أجلها ، فكثيراً ما يحصرها بعض الناس في الشعائر التعبدية ، كالصلاة ، والصيام ، والحج ونحوها ، بمعنى أن مفهوم العبادة لا يتجاوز حدود أداء هذه الشعائر .

والناظر في هذه الشعائر يجدها لا تستهلك من وقت الإنسان وحياته إلا القليل من الوقت ؛ فالصلوات الخمس لا تستهلك من يوم الإنسان أكثر من ساعة من الزمان ، والصيام لا يزيد عن شهر في السنة ، والحج مرة في العمر ، وهو في الغالب قد لا يتاح للجميع ، بل هو ملزم لمن استطاع إليه سبيلاً ، والزكاة تجب على من ملك نصاباً وحال عليه الحول ، وغالب الناس قد لا يجدون النصاب ، وإن وجده بعضهم فإنه يستهلك في حاجاتهم قبل بلوغ الحول ، فهذه العبادات - كما هو واضح - لا تستوعب كل نشاط الإنسان وحركته الحيويّة ، كما أنها قد لا تستوعب الجميع ، في حين أن الله تعالى إنما خلق الإنسان للعبادة كما قال جلّ وعلا : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ٥٦/٥١ ، بمعنى أن الله ليس له غرض من وجود الإنسان - وهو الغني سبحانه - إلا أن يقوم بمهمة العبادة ، والعبادة بمفهوم الشعائر - كما تقدّم - لا تستوعب الحياة كلّها ، وقد لا تعمّ الجميع ، وعلى هذا لا يمكن أن يكون مفهوم العبادة قاصراً على مجرد أداء الشعائر التعبدية ، بل لا بد أن يكون مفهوماً أوسع وأرحب ، يستوعب كل نشاط الإنسان وحركته وسكونه في الحياة ، بحيث لا يخرج عمل من أعماله - أيّاً كان - عن العبادة ، وهذا ما

عبر عنه معاذ بن جبل - رضي الله عنه - حين قال : (أمّا أنا فأقوم وأنام ، وأرجو في نومتي ما أرجو في قومتي) ، يعني أنه يحتسب الأجر على النوم ، تماماً كما يحتسب الأجر على قيام الليل ، ولا يجد فرقاً بين كونه عابداً لله تعالى بالصلاة ، أو عابداً له سبحانه بأداء حق الجسم في النوم .

وهذا معنى جليل لمفهوم العبادة الشامل ، حين تتحوّل كل أنشطة الإنسان إلى عبادة يُؤجر عليها ، حتى مما يكون دافعه الشهوة المستلذذة كجماع الزوجة ، والأكل ، والنوم ، والاستجمام ونحوها ، كل ذلك داخل ضمن المفهوم الشامل للعبادة ، التي يؤجر عليها المسلم المحتسب ويثاب .

بل إن الأعمال التي يترفع عن امتهائها غالب الناس ، مما يحتاج إليه المجتمع ، كالحداثة ، والنجارة ، والسباكة ، وقمّ الشوارع ، ونحوها من الأعمال الشاقة وغير المحبوبة : تدخل ضمن مفهوم العبادة ، ضمن فرض الكفاية التي كُفّ به المجتمع ، فإذا قام به بعضهم سقط الإثم عن الباقين ، ونال المحتسبون من القائمين به أجور الجميع ، ممن لم يقم به .

ولهذا فإن رجال التربية الإسلامية يقسمون العبادة إلى قسمين :

الأول : العبادة بالمعنى الخاص : وهذه تشمل الشعائر التعبدية ، التي تأتي معالم دينية بارزة ، وهذا النوع من العبادة بيّن واضح ، لا يشك أحد ولا يرتاب في أن من تلبّس بشيء من هذه الشعائر فإنه يمارس عبادة ، كالركوع والسجود والإحرام والدعاء ونحوها من مسالك التعبّد الواضحة ، التي لا يرتاب في وصفها أحد ، فهي عبادات ثقيلة غليظة ، لا تتحمّل إلا مفهوم العبادة ، فحين يتقدّم بها الإنسان خالصة لله تعالى يُحكم عليه بالإسلام

قطعاً ، وحين يتقدّم بها لغير الله تعالى يُحكم عليه بالكفر قطعاً ، كأن يسجد أو يركع لغير الله تعالى ، فهي أعمال لا تتحمّل إلا هذا .

الثاني : العبادة بالمعنى العام : وهذه تشمل كلّ أنشطة الإنسان وأعماله وسلوكياته الموافقة للشرع ، كالأكل ، والجماع ، والنوم ، والترفيه ، وتدخل فيها أيضاً المهن على اختلاف أنواعها ، وتعدد مراتبها ، مما يدخله فرض الكفاية ، مما يصعب وصفه بالعبادة في الظاهر ؛ لأنه مفهوم رقيق لطيف خفي ، ليس فيه ركوع ، ولا سجود ، ولا إحرام ، وإنما يفتقر إلى نيّة صالحة وموافقة للشرع ، وهو ما عبّر عنه ابن تيمية - رحمه الله - بقول : (اسم جامع لكلّ ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة) ، فهذا الأكل للطعام ، قد يكون عابداً لله تعالى ، مثاباً على أكله ، إن هو أكل من حلال ، وبدأ باسم الله ، وختم بحمد الله ، يريد التقوي بطعامه على طاعة الله تعالى ، فهو بهذه الأعمال المشروعة ، والمقاصد الصالحة : عابد لله تعالى ، في حين لا يكون عابداً ولا مأجوراً ، بل آثماً إن أهمل الحلال ، أو قصد بطعامه ما يكون مخالفة للشرع ، كأن يتقوى به على باطل ، أو أكل في نهار رمضان بغير عذر شرعي .

ومعيار الصدق في العبادة ، الذي يعرف المسلم من خلاله موقعه من العبودية لله تعالى : هو أن ينظر في حاله القائم ، الذي يريد أن يقومه ، ضمن أي لحظة من لحظات حياته ، ثم يسأل نفسه : (ماذا يريد الله تعالى مني في هذه اللحظة ؟) ، فإن سعى إلى تنفيذ مراد الله تعالى في ذلك الزمن : فهو عابد لله تعالى محبت له ، وإن قصر أو أهمل : فهو دون مستوى العبودية الحقّة ، بقدر حجم تقصيره وإهماله في ذلك .

ومما يوضّح ذلك أن المسلم القادر حين يسمع الأذان ؛ فإن السعي لأداء الصلاة المفروضة هو عبادته المطلوبة حينئذ ، و إذا صادف منكرًا ، فعبادته الإنكار حسب قدرته ، وإذا نعس في الليل فعبادته النوم ، وإذا كان تلميذًا في حجرة الدراسة فعبادته التعلّم ، وهكذا لا يخلو المسلم من عبادة محبوبة لله تعالى يقوم بها في يومه وليلته ، وفي هذا المعنى قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله لأحد طلابه ، حين قام من الدرس ليتنفل بالصلاة : (ما كنتَ فيه خير مما قمتَ إليه) ، بمعنى أن عبادة التعلّم الآن أفضل من عبادة صلاة النافلة ، وقد صرح بذلك الإمام الشافعي رحمه الله حين قال : (طلب العلم أفضل من صلاة النافلة) .

وبهذه المفاهيم الراقية لمفهوم العبادة : ارتقى السلف إلى المقامات الرفيعة ، وبلغوا ما بلغوا من المنازل العالية ، فعلى الرغم من اجتهاد غيرهم - ممن أتوا بعدهم - في الاستكثار من الشعائر التعبّدية ، والإمعان في المناهج الروحية ، فقد سبقهم السلف بأعمال القلوب ، وامتحان المقاصد ، وسلامة النيّات ، وتقديم الأولويات ، وإتقان الأساسيات ، فكانوا - على قلة تنسكهم - أعبد لله تعالى ممن جاء بعدهم ، حين قدّموا - بفقهم الجليل - ما يستحق التقديم ، وأخروا ما يستحق التأخير .

٢- بيوت الله

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، خير نبي أرسله بالهدى والنور ، فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .. فإن المساجد بيوت الله تعالى ، رفع قدرها ، وعظم شأنها ، ونسبها إليه - ﷺ - تشرifaً وتكريماً لها ، وإعلاماً لأمة محمد ﷺ بمكانتها وفضلها ، حتى ترتبط بها قلوبهم ، وتتعلق بها نفوسهم ، ففي المساجد تُقام أعظم شعائر الله تعالى ، فيجتمع فيها المسلمون خمس مرات في اليوم واللييلة ، يركعون ويسجدون لله رب العالمين ، ويذكرونه - ﷺ - بكرة وعشياً .

ولقد كان المسجد على عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده : قلب الأمة النابض بالحياة ، يجتمع فيه المسلمون للعبادة ، ولما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم ، فقد أسس رسول الله ﷺ دولته الإسلامية الأولى على أن يكون المسجد قاعدة الانطلاقة الإسلامية ، فلم يؤخر رسول الله ﷺ قرار بناء المسجد يوماً واحداً بعد وصوله إلى المدينة ، ولم تقع قدماه على أرض المدينة حتى عيّن موضع المسجد ، فدلّ ذلك على أن المسجد أساس الدولة الإسلامية الأول .

ولقد استوعب المسجد في عهد رسول ﷺ والخلفاء من بعده : جلّ حاجات المسلمين ، وأنشطتهم المختلفة ، حتى أصبح المسجد جزءاً أساساً من

حياة المسلم اليومية ، حتى المناق في ذلك العصر ، لم يجد بدأ من حضور المسجد مع عامة المسلمين ، ومشاركة المجموع في ذلك ، حين ارتبطت مصالح الناس به .

لقد كان المسجد زمن النبي ﷺ مورد المسلم الروحي ، ومدده الإيمان ؛ ففيه الصلاة ، والاعتكاف ، والذكر ، يتزود المسلم من المسجد زاده الروحي ، الذي به تحيا القلوب ، وتنشرح الصدور ، ويقوى الإيمان .

وفي المسجد كانت جامعة الصحابة للتربية والتعليم ، ينهلون من علوم الوحي المبارك ، على يد خير معلم ومرب ﷺ ، فيتعلمون أفضل العلوم ، ويتلقون أحسن المعارف ، فتخرج من هذه الجامعة المباركة علماء الصحابة ، ورواد المعرفة ، من أمثال أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وعائشة ، وكثير غيرهم ﷺ أجمعين .

ولقد كان المسجد في عهده ﷺ : دار الفتوى ، ومحكمة القضاء ، ومأوى المحتاجين والفقراء ، وموضع البيعة ، ومكان الشورى ، وموضع استقبال الوفود ، ومازال المسجد منذ ذلك الزمن يضعف مكانه في نفوس المسلمين شيئاً فشيئاً ، ويقل ارتباط المسلمين به ، حتى كان العصر الحديث ، الذي تحوّل فيه المسجد إلى مجرد موضع لصلاة ركعتين يوم الجمعة ، يحضرها جمع من المسلمين ، ليس لغالبهم هم سوى أداء الفرض الذي لا بد منه .

ولقد انحصر دور المسجد - في كثير من بلاد المسلمين - في إقامة صلاة الجمعة ؛ إذ لا تزال طائفة من المسلمين تحرص على حضور صلاة الجمعة دون باقي الفروض الخمسة ، وهذا الوضع يفرض على الخطيب الاستفادة القصوى

من الخطبة ومضمونها ، وأسلوبها في التأثير الإيجابي على المصلين ، الذين يغيون عنه طوال الأسبوع ، ولا ينقادون له إلا في يوم الجمعة ، ولا شك أنها فرصة قصيرة محدودة ، يصعب فيها توجيه الناس الوجهة الإسلامية الكاملة ، إلا أن الخطيب الحاذق يحرص على مناسبة يوم الجمعة - على قصرها - في توجيه الناس نحو الخير ، وتعديل اتجاهاتهم السلبية ، وربطهم بالمسجد ، فكم من خطبة قصيرة وجيزة وقعت موقعها من نفس السامع ، فعدلت سلوكه نحو الخير ، وغيّرت اتجاهه نحو الصلاح ، وما زالت خطبة الجمعة - مع كل ما اتبها في هذا الزمن - موضع احترام المصلين وتقديرهم ؛ إذ تُعتبر عند كثير منهم مورده العلمي الوحيد ، ومصدر ثقافته الإسلامية ، وهذا يفرض على الخطيب مزيد جهد وعناية بإعداد خطبته ، والتهيؤ لها نفسياً وروحياً وعلمياً ، ولا يعدم الخطيب الحريص أثراً صالحاً يتركه على المصلين ، ولو كان يسيراً .

٣- رمضان يطل علينا من جديد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد الصادق الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى أصحابه الغر الميامين ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد .. فهذا هو شهر رمضان المبارك يطلُّ علينا ببركاته وفضله مرّة أخرى ، يتردّد علينا في كلّ عام بإطلالة ملؤها النور والبهجة ، والسعادة والفرحة ، يغمرنا برحماته في أوله ، وبمغفرته في أوسطه ، وبالعتق من النار في آخره ، تصفّد فيه الشياطين ، فيقل فيه الفساد ، ويكثر فيه الخير ، تفتح فيه أبواب الجنان للصائمين على مصارعها ، وتزيّن للعابدين كأحسن ما يكون ، وتغلق أبواب النيران إيذاناً بتنزّل الرحمات ، وقبول الصالحات ، ومغفرة الخطايا والزلات ، فما أسعد المقبلين على الخيرات ، يتبادلون التهاني والتبريكات ، ويتعرّضون لنفحات الغفران ، ويعاينون بركات السماء : صيام في النهار ، وقيام في الليل ، وبينهما قراءة واستغفار ودعاء ، وصدقة ورجاء ، يرجون رحمة الكريم المنان ، ويخافون سطوته وعذابه .

ما أجمل رمضان بالطاعات ، فيزداد الصالحون منها ، وما أجمله حين يكفّ المذنبون عن الذنوب ، والمجاهرة بالعصيان ، فيستحيي فيه الصالحون من التقصير ، ويحجل فيه المذنبون من الجرأة على المنكرات ، حتى إن الناظر ليتعجّب من اجتهاد بعض المذنبين في شهر رمضان ، لاسيما في العشر الأواخر ، كيف كان الشهر محفّزاً لبعضهم ، يدفعهم دفعاً نحو الطاعات ، ويكفّهم بلجام الصيام عن الكثير من الموبقات ، فلا يبقى من أهل الإسلام أحداً إلا هزّه الشهر بفضائله ، وغمره بإحسانه ، إما محسن فيزداد إحساناً ، وإما مسيء فيرتدع عن بعض إساءته ، إلا الشارد عن الله تعالى ، ممن قست قلوبهم ، وتحجّرت

نفوسهم ، ممن قال الله فيهم : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَٱنْسَلَخَ مِنْهَا فَٱتَّبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْءَاوِينَ ﴾ ١٧٥ / ٧ .

إن مدرسة الصيام درس للمسلم في التربية الإيمانية ، تؤكد على مقام الإخلاص في العبودية لله تعالى ، فهو علاقة قوية بالله سبحانه ، لا يعلم إتقان المسلم للصيام إلا الله تعالى وحده ، ولهذا من أخلص في صيامه ، وحفظه من المفطرات : كان أجره على الله تعالى ، يكافئه بما يستحق لإخلاصه ، ويتحفه بما يليق بجهاده ، ولهذا جاء في الحديث القدسي : (الصيام لي ، وأنا أجزي به) .

٤- معالم الحج التعبديّة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن المتأمل في شعائر الإسلام يجد أن كل شعيرة منها تحمل معالم تعبديّة خاصّة بها تميّزها ، وتنفرد بها عن الشعائر الأخرى ، وتعطيها طابعها الخاص ، وطبيعتها الفريدة ، وتزوّدُها - في الوقت نفسه - بدورها الروحاني المميّز ، الذي يسبغ على الشعيرة طابع شخصيتها الفريد ، وروحانيّتها الخاصّة ، بحيث تعمل الشعائر كلّها - متعاضدة - على تهذيب النفس البشرية ، وتخليصها من شوائبها ، والترقيّ بها في سلم الكمالات الإنسانيّة ، والارتفاع بها في مراتب المعارج الروحية ، متخلّصة بذلك عن عوائق المادة ، وثقل التراب ، وأغلال البدن ، التي تحول دون بلوغ الإنسان كماله البشري ، الذي أحبه الله له ، وأهله إليه .

يأتي الحجُّ بمعالمه التعبديّة العشرة ، التي تبرز واضحة في مناسكه ، فتميّزه عن غيره من الشعائر ، وتخصّه بطابعه التعبدي الفريد ، وروحانيّته الخاصّة ، وذلك على النحو الآتي :

(١) الميقات : موضع للاستعداد للتلبّس بالنسك ، والتشرّف بدخول حرم مكة الآمن ، فيُعد الميقات الحاج أو المعتمر لمقام العبودية في مناسك الحج ، ويهيئّه لإعلان السلام العام : للبشر ، والحيوان ، والشجر ، فهو مسالم لهم جميعاً ، قد آمنوا جميعاً من أذاه وبطشه .

(٢) الإحرام : وهو إيذان بدخول الحاج والمعتمر النسك - لبيك اللهم لبيك - والتلبّس بأحكام الحج أو العمرة ، والتقيد بشروطهما ، والترفّع

عن ملذات الدنيا وشهواتها ، والإقبال على الله تعالى وحده ،
متجرّداً من كلِّ العلائق الشهوانية ، ومتطلّعاً إلى تمثل العبادة ، في
كمال الذل والخضوع لرب العالمين .

(٣) الطواف : عبادة بدنية فريدة ، لا تصحُّ أبداً في غير ساحة الكعبة المشرفة
للحجاج والمعتمرين ، حين يقدم الحاج أو المعتمر مقبلاً بذاته
نحوها ، ميماً وجهه إليها ، معلناً التوحيد الخالص لله تعالى ربّ
العالمين ، مستجيباً لنداء أبي الأنبياء إبراهيم - ﷺ - متوجّهاً
نحو معلم التوحيد الأعظم ، الذي جمع الموحدّين منذ أول الدهر
في وجهة إنسانية واحدة ، مستحضراً في خاطره ركب الأنبياء
الكرام - عليهم السلام - وهم يتقاطرون عبر التاريخ الإنساني
الطويل نحو هذا البيت العتيق .

(٤) عرفات : ساحة الذلّ بين يدي الله تعالى ، والافتقار إليه سبحانه ، وإعلان
العوز والفاقة ، تلك العشيّة المباركة التي تمضي بذنوب الحجّاج ،
وتكفر سيئاتهم ، فيعودون طيبين كما ولدتهم أمهاتهم ، ليستأنفوا
العمل من جديد ، قد هذبهم النسك ، وطهرهم الموقف ، فنفروا
من عرفات وقد غفر الله لهم ، بعد أن باهى بهم الملائكة .

(٥) مزدلفة : محطة الحاجّ بين عرفة الموقف ومنى المستقر ، يجتمع فيها الحجّاج ،
لا خيمة ولا دار ، ولا معلم ولا منار ، إنما هو التراب والحجار ،
يفترشون الأرض ويلتحفون السماء ، قد أنهكهم المسير الطويل ،
وأضناهم الجهد الكبير ، يختلطون بالطين ، ويلتصقون بالحصباء ،
فيتلذذون بالمعانة في سبيل الله تعالى ، كما يتلذذ الراقد على

الفراش الوثير في القصر الوفير ، يظهرون حاجتهم ، ويبدون فقرهم ، في مشهد كأنه القيامة .

(٦) **الجمار** : سنة نبي الله إبراهيم - عليه السلام - في رجم الشيطان ، وإعلان العداوة له ، والبراءة منه ، فيجدد الحاجُّ عداوته للشيطان ، ويؤكد براءته منه ، يرمي بها الحاجُّ واحدة واحدة ، فيكبرُّ الله تعالى ويصيب الموضع الذي أمر به ، يقتدي في ذلك بسيد الخلق - صلى الله عليه وسلم - فتأتي هذه الجمار لتثقل ميزان المؤمن يوم القيام ، تأتي في ذلك اليوم أحوج ما يكون إليها العبد .

(٧) **الذبيح** : شعار الموحدين ، وعلامة المؤمنين ، يستقبلون بذبائحهم القبلة : بسم الله ، اللهم منك وإليك ، اللهم تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، فيأكلون من لحوم ذبائحهم ، ويشربون من مرقها ، فيتقون بها على طاعة الله تعالى ، ويهدون منها ويتصدقون ، حتى يشبع فقراء الحرم ، الذين خصَّ الله بلدهم الحرام بلحوم الهدى والفداء ، فينساق الحجيج بطواعية وحبٍّ نحو مكة بهذه الأنعام ، ليطعموها سكان الحرم ، من الفقراء والمحتاجين ، فيبدلون أموالهم لتحقيق ذلك عبودية لله تعالى ، فمن عجز منهم عن إراقة الدم في ساحة الله تعالى : صام مكانها عشرة أيام .

(٨) **الحلق** : عبادة الحجَّاج والمعتمرين حين يفرغون من طوافهم ، فيتقدمون برؤوسهم ذليلة تُحلق على أعتاب رحمة الله تعالى ، فيتقربون إليه سبحانه بكلِّ معاني الذلِّ والخضوع والإخبات التي يجبُّها من عبيده ،

ويرتضيها لهم ، فيكون حلقهم هذا إيذاناً لهم بالبدء في التحلل من إحرامهم ، ليعودوا حلالاً كما كانوا قبل الإحرام .

(٩) منى : مستقر الحجيج ، وقرار وفد الله تعالى ، يمكثون فيها ليلتين للمتعجل ، أو ثلاث ليال للمتأخر ، يفرحون فيها بالعيد السعيد ، والحج الأكبر ، يأكلون ويشربون ، ويكبرون ويهللون ، حتى تضج بأصواتهم جبال منى ، وترتج بها جنبات الحرم .

(١٠) الوداع : نهاية مطاف الحاج ، وآخر معالم نسكه ، فيلوذ بالبيت العتيق ، ويقبل الحجر ، ويمسح الركن ، ويلتصق بالملتزم ، فيسكب هناك العبرات ، ويلهج عندها بالدعاء : اللهم لا تجعله آخر العهد بالبيت ، حتى إذا أذن بالرحيل ، وعزم الركب على المضي : خرج من عند البيت مودعاً متلهفاً ، كأنما روحه تنزع من جسده ، ونفسه تنقطع عن بدنه ، لم يشبع بعد من البيت ، ولم يرو ظمأ نفسه من رؤيته والطواف به ، بل زاد له شوقاً إلى شوقه ، وحباً إلى حبه ، فعاد أسيراً له ، لا يريد الفراق الذي لا بد منه ، فأنى لمثله أن يشبع أو يكتفي من فضل الله تعالى ورحمته .

إنها معالم الحج العشرة ، التي تميّزه عن سائر العبادات الأخرى بطابع الجهد والجهاد ، والسفر والرحلة ، والنفقة السخية ، إنها عبادة روحية وبدنية ومالية ، ترتقي بالمسلم - أياً كانت منزلته - فترتفع به إلى مراتب الأصفياء ، وتخلصه من أسر الذنوب ، وثقل المعاصي ، فيخرج من حجه نقياً مطهراً طيباً ، فيستأنف العمل كما لو وُلد من جديد .

٥- تفعيل خطبة الجمعة : الخطيب والخطبة

لقد أجمع التربويون على أن الوعظ أسلوب من أساليب التربية التي جاء بها الإسلام ، ضمن العديد من الأساليب التربوية الأخرى التي جاء بها ، مثل : أسلوب القدوة ، والقصة ، وضرب المثال ، والترغيب والترهيب ونحوها ، فالوعظ أسلوب تربوي له فعاليته البالغة ، وأداؤه الخاص في إعادة تشكيل الشخصية الإنسانية ، وتحريكها من الداخل نحو : التذكر ، والتفكير ، والتأمل ، في الواقع والمآل ، وفي النفس والمجتمع ، بحيث تبقى النفس متيقظة بصورة دائمة ، متببهة لمسيرها في الحياة ، فلا تطول غفلتها ، ولا تستحكم قسوتها ، كلما غفلت نُبّهت ، وكلما نسيت ذكّرت ، ولهذا جاءت خطبة الجمعة ملبية لهذه الطبيعة الفطرية في كيان الإنسان ، تتعاهده في كل أسبوع بموعظة ، وتتناوله في كل جمعة بتذكرة ، فلا يغيب المسلم عن الحقائق الشرعية ، فينشغل بالدنيا عن الدين ، وبالعاجلة عن الآجلة .

لقد شرع الله خطبة الجمعة وركعتيها المباركتين شعيرة من شعائر الإسلام الظاهرة ، يجتمع لها المسلمون في بيوت الله تعالى ، يأتونها مندفعين بقوة الشرع الملزمة ، قد نفضوا أيديهم من مشاغل الدنيا ، وفرغوا قلوبهم من شواغل الحياة ، حتى إذا حضروا المساجد ، وأحاطوا بالمنابر ، ودنوا من المحارب ، وحانت ساعة الزوال : خرج إليهم الأئمة الوعاظ ، يتلون عليهم آيات التقوى ، وأحاديث النبوة ، يحركون بها القلوب ، ويوقظون بها النفوس ، وقد أطرق الجميع آذانهم للخطبة ، وأرعى الحاضرون أسماعهم للموعظة ، فلا ينشغلون عنها بقول ، ولا بذكر ، ولا بفكر ، يتعبدون الله تعالى بالسكون والإطراق ،

والهدوء والإنصات ، قد أسلموا آذانهم للخطباء ، يجلسون في خشوع بين أيديهم ، وقد فتحوا لهم قلوبهم وعقولهم منصتين ، لا يقاطعونهم ولا يجادلونهم ولا ينازعونهم ، ما داموا على المنابر يخطبون ، وبذكر الله منشغلين ، فما أعظم هذه الشعيرة التعبدية ، التي جاءت بكل هؤلاء الرجال والشبان ، من كل طبقاتهم ، وبجميع مقاماتهم ، من العلماء والشرفاء والقادة والأغنياء والبسطاء والفقراء ، وحتى الأعاجم ممن لا يفهمون القول ، ولا يفقهون المراد ، قد أتوا الجمعة طائعين لله تعالى ، منساقين لأمره ، يتعبدون الله تعالى بشهود الجمعة .

والجهاد في الإسلام لا يقتصر على السنان ، بل يكون بالسنان واللسان أيضاً ، وإن الخطبة من جهاد اللسان ؛ إذ إن القول هو الأصل في تبليغ الدعوة ، وإقامة الحججة ، والله تعالى يقول : ﴿...وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ ٥٢/٢٥ ، وها هم المسلمون بين يدي خطبائهم مستسلمين ، يفرغون في نفوسهم وعقولهم أنوار الهداية ، ويسمعونهم كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، يصوغونهم صياغة ربانية ، ويبنونهم بناء إيمانياً ، حتى يكونوا مسلمين كما أراد الله تعالى لهم ، وكما أحب لهم رسوله ﷺ ، فهذه فرص دعوية شرعية متكررة ، فرضها الله على البالغين القادرين من ذكور المسلمين ، أتاحت للدعاة الخطباء - بقوة الشرع - أن يوجهوا المصلين ، بما يحقق مقاصد الشارع الحكيم من فرض إقامة صلاة الجمعة ، بأن يكون الدين كله لله تعالى وحده ، وأن تكون كلمته هي العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى ، فلا شيء يعلو على كلمة الله تعالى .

هذه الفرص الشرعية المتكررة أسبوعياً ، والمدعومة بخطب المناسبات تتطلب من الخطباء والوعاظ ، والجهات المعنية في وزارات الشؤون الإسلامية

والأوقاف مزيد عناية واهتمام ؛ لأنها مناسبات فرضها الشرع وسنها لإصلاح الناس ، والترقي بهم في مراتب الكمالات البشرية ، فهم يحضرون الخطبة - خاصة خطبة الجمعة - مهئين للموعظة ، مطرقين أسماعهم للخطباء ، يتزودون من عبر الخطبة لأسبوعهم ، ثم يعودون في الأسبوع المقبل لمثلها ، بل إن بعض المصلين يقتصر على خطبة الجمعة في موارده الثقافية ، فلا مصدر للمعرفة عنده إلا ما يسمعه من الخطباء على المنابر ، فدور الخطيب مع بعض المصلين لا يقتصر على مجرد أداء الفرض ، بل يتجاوزه ليشمل الناحية التعليمية ، وقد كان لرسول الله ﷺ السبق الأكبر في هذا المجال ؛ فقد كانت خطبه مليئة بالعلم ، مفعمة بالمعرفة ، خرّجت فقهاء الصحابة وعلماءهم ، مع ما حملته مواعظه الجليلة من قوة التأثير في النفوس ، وعظيم الأثر في السلوك ، حتى إن الصحابة - كبارهم وصغارهم - ﷺ ، لا يملكون أعينهم حين يستمعون لوعظه - عليه الصلاة والسلام - فحري بالخطباء والوعاظ في كل عصر ، أن يولوا خطبتهم ومواعظهم العناية البالغة ، ويعطوها القدر الأكبر من وقتهم وجهدهم ، مستغلين في ذلك حكم الشرع ، الذي ألزم المصلين بالحضور والاستماع ، ولو قُدِّر لبعض الأمم والأحزاب والجماعات الأخرى مثل هذه الفرص الوعظية المتكررة لدى المسلمين لكان لهم معها شأن آخر .

ومن هذا المنطلق الشرعي والواقعي تجدر الإشارة إلى بعض المقترحات والوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها تفعيل خطب الجمعة والمناسبات الشرعية ليعظم أداؤها ، ويكمل عطاؤها ، ويمكن حصر الموضوع في عنصرين رئيسيين هما : الخطيب والخطبة ؛ فالخطيب من جهة شخصيته ، وما يحتاج لها

للقبول الاجتماعي ، والتأثير في الناس ، والخطبة وما تحتاجه من الإتقان والضبط ليحصل تمام الانتفاع بها ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : الخطيب :

(١) الإخلاص لله تعالى بقصد القربة إليه ، من خلال ممارسة هذه العبادة العظيمة .

(٢) الحرص على التأسي برسول الله ﷺ في أداء هذا الفرض الشريف .

(٣) التأكيد على عمق الصلة بالله تعالى ، والروحانية العالية ، من خلال طول العبادة والتنسك ، والإكثار من القرب والطاعات .

(٤) التعرف على أحكام صلاة الجمعة من كتب الفقه الإسلامي ، والتقيد - قدر المستطاع - بالراجح منها والأكمل ، والتعرف على ما تصح به هذه الشعيرة .

(٥) التمكن العلمي : الشرعي والتربوي ، والثقافة العامة ، والواقع المحلي والعالمي ؛ بحيث يلم الخطيب بما يحتاج إليه من المعارف العلمية والثقافية والواقعية لإعداد الخطبة .

(٦) استحضار النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، والتزود بالحصيلة الأكبر منهما ، مع سلامة الفهم لهما على نهج السلف الصالح .

(٧) القدوة الصالحة في كريم الخلق ، وحسن السمات ، وسلامة السلوك ، بحيث تنعكس على شخصية الخطيب آثار معاني خطبه ومواعظه .

(٨) البعد عن مواطن التهم بما يحقق نظافة ثوبه ومكانه وسمعته ، مستشعراً مقامه الإصلاحية ، ودوره التربوي في المجتمع .

٩) المصالحة مع سكان الحي والتوافق معهم بما يحقق رواج مكانه عندهم ، واحترامهم لشخصه ، واقتداءهم به .

١٠) تجنب إثارة المصلين واستفزازهم وتنفيرهم بالعبارات أو الألفاظ أو المواقف غير اللائقة ، التي تبعث الكراهية والبغض في نفوس الناس .

١١) إشعار المصلين بالمحبة والاحترام والتقدير ، والحرص على مصالحتهم الدينية والدينية .

١٢) البعد عن التنطع في الأحكام ، والتزمت في المواقف ، والتشدد في الألفاظ ، باعتماد نهج اليسر والتيسير ، والسماحة الإسلامية ، في غير تكلف أو مصانعة .

١٣) تجنب عبارات الإطراء والتملق والمداهنة للمسئولين ، واعتماد نهج الاعتدال في غير غلو .

١٤) الاعتزاز بمقام الإمامة والخطابة ؛ لما فيه من القيام بأعظم شعائر الدين ، والنهوض بالدعوة ، في غير تكبر ولا غرور .

١٥) التفاعل مع الخطبة في طور إعدادها ، وفي طريقة إلقائها ؛ بحيث تنقل عبارات الخطبة وانفعالات الخطيب مشاعره القلبية الصادقة إلى الحاضرين ، مما يزيد من انفعالهم معها ، ومن ثم تأثرهم بها .

١٦) أخذ الخطبة بشيء من الحماسة والعاطفة والانفعال في غير تكلف أو إفراط ، وتجنب البرود والرتابة والتكرار ، التي لا تحرك ساكناً ، ولا توقظ نائماً ، ولما في هذه المسالك من الضيق والإملال .

١٧) الترفع بالمنبر عن : المداهنة ، والمجاملة ، وساقط القول ، والأخذ بميثاق الشرع في الصدع بالحق وعدم التخاذل ، في غير اندفاع وعنف ، ولا غلو وشطط ، وفي الإشارة القصيرة الواضحة ما يغني الخطيب عن طويل العبارة الفجّة .

١٨) التأنى في اتخاذ المواقف ، وتبني الآراء في النوازل الجديدة ، والموضوعات المستجدة ؛ حتى تبين الأمور ، وتظهر الحقائق ، والرجوع في ذلك لأهل الاختصاص ، والمصادر العلمية .

١٩) التواضع لسكان الحي ، وسعة الصدر معهم ، والسماع لهم ، وتقبل تقديمهم ، والتعاون معهم لتحقيق المصلحة العامة .

٢٠) اعتدال الخطيب بما يحقق المصلحة والنفع الأكيد ، بين كتابة الخطبة بكاملها ، أو عنصرتها في نقاط ، أو ارتجالها ، والتنقل بين هذه الأساليب الثلاثة ؛ بحيث يسلك - حسب قدراته المتاحة وسلامة لغته - الأفضل والأحسن ، بما يحقق بلوغ المقصود في نفع الناس ، وإيصال الخير لهم ، وليس مجرد إثبات بلاغته وتمكّنه .

٢١) اعتماد اللغة العربية الفصيحة في مخاطبة الناس ، وتجنب اللهجات العامية لغير ضرورة ، مع حسن العرض للأفكار والمعاني المراد إيصالها للمصلين .

٢٢) تحسين الصوت واعتداله بين القوة والتوسط والخفض ، حسب المواقف والموضوعات ، في غير إزعاج أو تشويش .

ثانياً : الخطبة :

(١) إيقاع الخطبة على ما ورد في السنة ، والالتزام بشروط صحتها ؛ لأنها شرط في صحة صلاة الجمعة .

(٢) إفراغ الوسع في حسن إعداد الخطبة ، وإتقان أدائها ، بما يحقق مقصود الشرع من تذكير الناس ووعظهم ، ولفتهم لما يصلحهم من أمور دينهم ودنياهم .

(٣) شمول الخطب لمجمل موضوعات الثقافة الإسلامية : العقائد ، والعبادات ، والمعاملات ، والحدود .

(٤) شمول الخطب لفئات المجتمع كافة : الرجال والنساء ، الشباب والأطفال ، الآباء والأمهات ، المعلمين والمؤدبين ، العمال والصناع ، الموظفين والتجار .

(٥) شمول الخطب لجميع جوانب الشخصية الإنسانية : الإيمانية ، والروحية ، والأخلاقية ، والاجتماعية ، والعقلية ، والنفسية ، والجسمية ، والعاطفية .

(٦) شمول الخطب لجميع شؤون الحياة ومعاش الناس ومصالحهم ، بما يربطهم بالدين ، ويحيب عن تساؤلات العصر ، ونوازله الجديدة .

(٧) مواكبة الخطب للأحداث المهمة ، والوقائع العامة التي تهتم الجميع ، ووضعها ضمن إطارها الشرعي ، ومعالجتها بالحكمة والروية .

(٨) تناول الخطيب في بعض خطبه التيارات الفكرية المنحرفة ، والمذاهب والنحل الضالة ، التي ينتشر خبرها في المجتمع ، وذلك لتوعية الناس بخطورها ، وتحذيرهم من ضلالاتها .

- ٩) علاج الخطيب سلوكاً سيئاً شاع في المجتمع ، فيتحدث عنه وعن آثاره القبيحة على الناس ، وسبل علاجه والتوقي منه .
- ١٠) تأكيد الخطيب على خلق شريف ، أشاد به القرآن ، ومدحته السنة ، فيتناوله بالبيان والتوضيح ، ويبين آثاره الإيجابية على المجتمع ، وخطر الإعراض عنه .
- ١١) الاستقصاء الجاد والمتأنى لكل جوانب موضوع الخطبة ، والرجوع إلى المصادر العلمية ، واستفتاء أهل الخبرة .
- ١٢) إعطاء موضوعات الخطب حقها من الاهتمام والبيان والعرض ، ضمن الاعتدال الذي أمر به الدين ، دون إفراط أو تفريط ، أو زيادة أو نقص ، أو تهويل أو تهوين .
- ١٣) مراعاة المناسبات الشرعية في اختيار موضوعات الخطب ، بما يتناسب مع الأيام والأشهر والسنوات ، على ألا يتكلف الخطيب ذلك بصورة مستمرة ورتبية ؛ بحيث يعرف المصلون ابتداء موضوع خطبته وفقراتها ، مع العمل على تجديد أسلوب عرض خطب المناسبات ، وتطويرها بما يحقق إثراء ثقافة المصلين ، وبعث همهم للعمل الجاد في المناسبات الإسلامية .
- ١٤) وضع خطة تربوية تثقيفية طويلة المدى لموضوعات الخطب ، يتناولها الخطيب بتدرج ، ينتقل من خلالها بسكان الحي ثقافياً وتربوياً ، ليلبغ بهم مراتب أعلى في سلم الكمالات الروحية والأخلاقية .

١٥) الاستفادة الجادة والمعتدلة من وقائع الأحداث والأزمات والكوارث ، التي تلمُّ بالمجتمعات المحلية والعالمية ، وربط كل ذلك بالله تعالى مقدر الأقدار ، ومسبب الأسباب ، ومعالجتها بالفهم الشرعي الصحيح .

١٦) تطعيم الخطب بالآيات والأحاديث والآثار ، أحياناً بالفاظها وعباراتها ، وأخرى بمعانيها وظلالها ، والتنويع في ذلك حسب ما تقتضيه المقامات والمواقف ، وبما يكون تأثيره في الحاضرين أكبر ، وفي نفوسهم أبلغ .

١٧) تحذير الخطيب من تناول الخطب الجاهزة ، دون أن يكون له فيها تعديل وتطوير ، وإضافة وتحسين ؛ فإن لكل خطيب لمستته الشخصية الخاصة ، وروحه المتميزة ، التي يشعر بها السامعون ، ويتلمسها الحاضرون ؛ فإن العلاقة في غاية القوة بين الخطيب والخطبة ، فبقدر امتزاجه بها ، وتلبسها بمعانيها ، وانفعاله بمضامينها : يكون تأثيره في الناس ، وهذا غالباً ما يفقده المصلون من خطيبهم إذا تناول خطبة جاهزة ليس له فيها يدٌ ، من روح أو معنى .

١٨) التأكيد على أساليب الإقناع العقلية ، والأخذ بالحجج المنطقية عند تناول الموضوعات ، بما يحقق القناعة الكاملة بالوجهة الشرعية المطروحة في الخطبة .

١٩) دعم موضوعات بعض الخطب بالقصص من القرآن أو السنة أو التاريخ أو الواقع ، بما يشدُّ انتباه المصلين ، ويشحذ أذهانهم ، ويهيئهم لما يُلقى إليهم من الوعظ والتذكير .

٢٠) أهمية وحدة موضوع الخطبة ؛ فلا تشتت أذهان المصلين في أكثر من موضوع ، ولا تتبعثر اهتماماتهم في أكثر من قضية ؛ بحيث يعطي الخطيب الموضوع الواحد حقه الكامل من البيان والشرح في الخطبتين جميعاً ، ويجمع للموضوع ما تفرق من الأدلة الشرعية والعقلية التي تؤيده ؛ فإن زمن الخطبة لا يتسع لأكثر من ذلك .

٢١) إعطاء الخطبة الثانية حقها من البيان والإيضاح ، حتى وإن كانت أقصر من الأولى ، فلا تكون مجرد دعاء فحسب ، بل هي جزء أصيل من خطبة الجمعة المعتبرة شرعاً ، وهي امتداد لموضوع الخطبة الأولى ؛ فقد يكمل فيها الخطيب ما تبقى من موضوع الخطبة ، وقد يجعلها تلخيصاً لها ، أو تطبيقاً عملياً لما ورد فيها من أفكار ، فالمقصود إعطاء الخطبة الثانية حقها من البيان والتوضيح ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبارها امتداداً للخطبة الأولى وفي موضوعها .

٢٢) تجنب الخطيب التعرض بالترجيح والإلزام في المسائل الخلافية ، مما يسوغ فيه الخلاف ، إلا ما كان الخلاف فيه ضعيفاً ، والأدلة الشرعية فيه ظاهرة ، مع التأكيد على مسائل الإجماع ، وإشاعة المعرفة بها بين الناس .

٢٣) عدم إغراق الخطيب في العزو إلى الكتب والمؤلفات في أثناء الخطبة لغير حاجة تدعو إلى ذلك ؛ لما فيه من استهلاك جزء من الخطبة فيما لا يفهمه ، ولا يهتم به غالب الحاضرين ، مع أهمية التقيد

بأمانة النقل ، والدقة في ذلك ، لا سيما للآيات والأحاديث والآثار ،
والاكتفاء بصحيح السنة وحسنها ، وما يقاربهما من الضعيف
المجبور والمعتبر ، الذي لا يتعارض مع الأصول الصحيحة ، ولا
يُتجاوز ذلك إلى الواهي أو الموضوع .

(٢٤) حسن ترتيب أفكار الخطبة ، والتنسيق بينها بصورة منطقية
متسلسلة متتابعة : الأهم فالمهم ، فيأخذ الخطيب السامعين شيئاً
فشيئاً ، حتى يبلغ بهم نهاية خطبته ، دون خلل أو قواطع تعكّر
مسامع المصلين ، أو تشوش فهمهم ، أو تفقدهم التركيز والمتابعة .

(٢٥) ضرورة وضوح الأفكار المطروحة في الخطبة ، والتعبير عنها بالجلي
من الألفاظ والعبارات ، وتجنب الوحشي والغريب من المفردات
اللغوية ؛ بحيث لا يلتبس على المصلين إدراك مراد الخطيب ، ولا
يختلفون في استيعاب مقصوده ، وإلا ضاع مقصود الشرع من جمع
الناس ووعظهم .

(٢٦) الحذر من الإطالة المملة التي تزيد عن الحد المشروع ، والتي تخرج بالخطبة
عن قصد الشرع في تحريك القلوب ، وبعث النفوس ، إلى الإملال
والكراهة والنوم ، وربما ساقط البعض إلى التأخر المقصود عن الخطبة ،
والاقتصار على إدراك الصلاة ، وكل هذا ممنوع شرعاً ، والاعتدال هو
نهج الإسلام ، وما قل من الكلام ودل خير مما كثر وأمل .

(٢٧) التأكد من سلامة الخطبة لغوياً بتكرار مراجعتها ، وعرضها - إن
لزم الأمر - على متخصص لغوي لتصحيحها قبل إلقائها ؛ فإن

الأخطاء اللغوية تثقل المسامع ، وتعوق وصول الأفكار إلى الأذهان بسلاسة ، وتُضعف مكانة الخطيب في النفوس .

(٢٨) قصر الخطبة لا يشير بصورة دائمة إلى قوة فقه الخطيب ، كما أن طول خطبته لا يشير أيضاً وبصورة دائمة إلى ضعف فقهه ، فقد يختصر الخطيب ويخل بالخطبة ، وقد يطيلها متقنة مقبولة ؛ وإنما المقصود هو الاعتدال الذي تتحقق به المصلحة الشرعية ، والسعي في بلوغ مقصود الشارع من فرض هذه الشعيرة .

(٢٩) حرص الخطيب على تسجيل خطبته - لا سيما إذا كان مبتدئاً - للوقوف على مواطن القوة والضعف فيها ، وإسماعها بعض أهل الخبرة لنقدها ، في سبيل تطوير أدائه وتحسينه .

(٣٠) اطلاع الخطيب على نماذج من الخطب المتقنة ، والاقتباس منها ، والنسج على منوالها ، والانتفاع بها ، على أن يبقى للخطيب شخصيته المستقلة ، وطريقته الخاصة ، وجهده الفردي ، الذي يظهر بوضوح في خطبه ، فهو متميز عن غيره ، مستقل بنهجه ، وبذلك هو مقتبس بصير ، وليس بمقلد عليل .

توصيات :

في الختام تجدر الإشارة إلى بعض التوصيات العملية ، التي يمكن أن تثري الموضوع ، وتحقق المقصود من هذا الطرح ، وذلك على النحو الآتي :

(١) عقد ورش عمل وملتقيات علمية بصورة مستمرة لتجديد الخطاب الوعظي وتطويره ، وفق آليات علمية حديثة ، بما لا يتعارض مع الوجهة الشرعية .

٢) إقامة دورات تثقيفية وتطويرية وتدريبية للأئمة والخطباء ، بهدف تطوير أدائهم ، وتحسين مستوياتهم ، ورفع درجة عطاءهم .

٣) استفتاء الجهات الشرعية المعنية في حكم استخدام التقنيات الحديثة بأنواعها المختلفة في المساجد ، بهدف تفعيل خطبة الجمعة ، وتجديد أسلوب مخاطبة المصلين .

٤) تفعيل المباشر لخطب الجمعة عبر شبكة الإنترنت ، لتصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس ، لا سيما المعذورين من حضور الجمعة من سكان الحي .

٥) تزويد المساجد كافة بأجهزة الصوت الجديدة ، عالية التقنية ، ومضاعفة الجهود في إصلاح المساجد وصيانتها ، وتهيئتها للمصلين ، والاستفادة في ذلك من القطاع الخاص ، والجهات الخيرية .

٦) إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للأئمة والخطباء بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ، يتواصل الجميع من خلاله ، ويتزودون فيما بينهم بالمعلومات والمعارف ، ويتبادلون الفوائد والخبرات .

٧) توجيه الخطباء بالالتزام بخمس وعشرين دقيقة للخطبة والصلاة ، أو ما يعادل ألف كلمة مكتوبة تقريباً .

٨) السماح للخطباء بتبادل منابرهم في بعض الجمع من أيام السنة ، بهدف تبادل الخبرات ، وتجديد الخطاب ، وإفادة المصلين .

٩) عقد اجتماعات دورية بين مديري الأوقاف والأئمة والخطباء في

مدنهم ، لتبادل المعلومات ، وبحث الهموم ، وحل المشكلات .

١٠) إصدار كتاب سنوي يصدر في كل عام بإشراف الوزارة ، بعنوان :

(الخطب المنبرية) ، أو (المواعظ المنبرية) ، أو نحوهما ، يضم مائة

خطبة مختارة بعناية من بين خطباء المملكة ، يوزع على المساجد ،

والجهات المختصة ، والأشخاص ذوي الاهتمام .

٦- خطبة الجمعة في مواجهة الغلو

الحمد لله الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،
أما بعد .. فإن المساجد بيوت الله تعالى أمر بإحيائها بذكره ، ففيها تقام الصلاة ،
ويقرأ القرآن ، وفيها الاعتكاف ، وصلاة الجنازة ، يجتمع فيها المسلمون في كل
يوم خمس مرات ، يذكرون الله تعالى ويوحّدونه .

وإن من أعظم ما أنشئت من أجله المساجد : إقامة صلاة الجمعة ،
التي خصّ الله بها أمة محمد ﷺ ، يجتمعون في مساجدهم حول خطبائهم ،
فيستمعون منهم لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم ، فيتعلم الجاهل ، ويتنبّه
الغافل ، ويستبصر اللاهي ، فكم من خطبة أيقظت الغافلين ، وأرشدت
الحائرين ، ونفع الله بها الكثيرين ؟

وخطبة الجمعة لم تأت لغرض واحد بعينه ، وإنما جاءت عبادة
مفروضة ، ألزم الله تعالى المسلمين بإقامتها في المساجد ، تحوي في مضمونها
توحيد الله تعالى ، والثناء عليه - جلّ وعلا - بما هو أهله ؛ وتشمل الصلاة
والسلام على سيد الناس محمد ﷺ ، وفيها أيضاً شيء من القرآن الكريم
والأحاديث النبوية .

والغرض منها أيضاً - بعد تحقيق العبادة - الوعظ التربوي ، الذي
يُصلح الله تعالى به القلوب ، ويوقظ به الضمائر ، ويحرك به المشاعر ؛ فإن
الوعظ أسلوب من أساليب التربية الأصيلة ، استخدمه الرسول ﷺ ، فأثر به في
أصحابه غاية التأثير ، حتى إن أحدهم من شدّة وعظه يضع رأسه بين رجليه
بيكي .

ثم انتشرت المنابر بعد عهد رسول الله ﷺ ، وأخذت عبر تاريخ طويل تتناول ما يهم المسلمين في دينهم ودنياهم ، فعلاها الخلفاء ، والعلماء ، والفضلاء ، ما بين واعظ ، ومنبّه ، وشارح ، وموضّح ، الكل من النبع الصافي يستقي ، فهذا يوضّح آية من كتاب الله تعالى ، وهذا يشرح حديثاً من السنة النبوية ، وهذا يبيّن حكماً شرعياً ، وهذا ينبّه على سلوك أخلاقي خاطئ ، وهذا يتحدث عن ظاهرة اجتماعية منتشرة ، وهكذا تناول الخطباء في القديم والحديث شؤون الأمة في مجتمعا الضيق الصغير ، وفي امتدادها الواسع الكبير ، يعالجون - في ضوء الكتاب والسنة - مشكلات الأمة ، في مجموعها ، أو في بعض أفرادها ، بما يحقق مصالح الجميع : أفراداً وجماعات .

ومن القضايا التي تناولها الخطباء على مر التاريخ الإسلامي ، في مناسبات مختلفة ومتنوعة ، مسألة التكفير والتطرف والغلو ، ابتداء من رسول الله ﷺ ، ومروراً بالخليفة الراشد علي بن أبي طالب - عليه السلام - إلى من جاء بعد ذلك من العلماء والفضلاء والوعاظ ، ممن تصدّوا للانحرافات الفكرية والسلوكية .

ولما كان المنبر في الإسلام يمثل مصدراً من مصادر الحق ، المعبر عن دين الإسلام في أفضل وأحسن صورة ، حين ينطق بالكلمة الصادقة الخالصة من جوار المحراب في بيت الله تعالى ؛ فإنه حينئذٍ يكتسب من ذلك تأثيراً خاصاً يفعل فعله في نفوس المصلين ، وينال ثقة كبيرة ، ليست لأي مصدر آخر من مصادر وسائل الاتصال المختلفة ؛ فالمنبر بجلاله ، والمعلومة بسلامتها ، والأسلوب بروحانيته ، والفكرة بصفتها ، كلّها في حسّ المصلي من الدين ، الذي لا بد من احترامه وتقديره ، وتناوله بعين الإجلال والإكبار .

إن الفكر المتطرف والغلو والتكفير ، وغيرها من السلوكيات المستقبحة كالخيانة ، والخداع ، والغش ، والكبائر ، كالزنا ، وشرب الخمر ، والسرقه ، والرشوة ونحوها ، كلُّ هذه السلوكيات والأفكار : للمنبر دوره الفعال في محاربتها ، والتنبيه عليها ، والسعي لتجيش المصلين ضدها .

ولقد تصدَّى في بلاد الحرمين الشريفين خطباء المساجد لكثير من الانحرافات الفكرية والسلوكية ، وأعطوها - حسب استطاعتهم - حقها من البيان والتوضيح والتنبيه ، إلا أن بعضهم قد يكون أبلغ من بعض ، وأجود في بيان الحق ، وتوضيح الحجَّة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وما قد يُتهم به الخطباء من التقصير ، قد يكون فيه شيء من الحق من جهة ضعف القدرات في بيان وجه الحق ، لا من وجهة التعاطف مع الفكر المنحرف أياً كان ؛ فإن الخطباء والمسلمين معهم - كما هو المفروض - لا بد أن يدينوا لله تعالى بالبراءة من الغلو ، كما يدينون لله تعالى بالبراءة من الكبائر ، وجميع السلوكيات المنحرفة الأخرى .

وأما الحديث عن ضعف أثرهم فإن الخطب توجَّه عادة لعامة الناس ، وأما من يحمل الغلو فهؤلاء غالباً لا يحضرون المساجد ، ولا يصلون خلف أئمتها ؛ لما يحملونه من الفكر المنحرف والغلو ؛ إذ يظنُّون أن الصلاة لا تصح خلفهم ، ومن هنا يكون تأثير الخطباء في هذه الفئة ضعيفاً .

ولعل المطلع من المسؤولين والدعاة يلاحظ ذلك من الفئة الضالة ، فكم هو حجم الجهد المقدم لهم داخل المعتقلات لتغيير أفكارهم ، وتعديل اتجاهاتهم ، ومع ذلك تبقى النتائج دون الحدِّ المأمول ، بل ربما كان فيها شيء

من التوجُّس والشك والريبة ، فلا يصحُّ تحميل الخطباء جهد محاربة الغلو ، إلا ضمن حدود إمكاناتهم وساحاتهم المتاحة .

ثالثاً : مقالات التربية الأخلاقية

- ١- مراتب الأخلاق الإسلامية
- ٢- الاستيعاب والشمول في شخصية الداعية المسلم
- ٣- الإعلام العربي الفضائي المعاصر
- ٤- الفضائيات في بيت الداعية المسلم
- ٥- عودة السينما
- ٦- الفن الصالح
- ٧- الجمع بين المتناقضات في السلوك الإنساني
- ٨- غموض الشخصية التربوية
- ٩- العلبة المشنومة
- ١٠- حجاب المرأة إلى أين ؟
- ١١- تأملات حول حجاب المرأة
- ١٢- التعليق على أولبياد لندن ٢٠١٢م
- ١٣- الغيرة الفطرية
- ١٤- التربية بالحب

١ - مراتب الأخلاق الإسلامية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ... فإن المتأمل في هذا الحديث الشريف ، الذي يقول فيه الرسول ﷺ : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) ، على الرغم من الإيجاز في ألفاظ هذا الحديث ، ومحدودية كلماته ، إلا أنه شامل في معانيه ، واسع في استيعابه ، فإن المتأمل يجده حديثاً عظيماً ، يحمل محكاً قوياً ، ومعياراً دقيقاً لصدق الانتساب إلى الإسلام ؛ فالإسلام ليس مجرد دعوى يدعيها المرء ، أو انتساباً قومياً ينتسب إليه الإنسان ، وإنما هو سلوك واقعي ، ونهج عملي ، يجمع بين العقيدة المستقرة في القلب من جهة ، والسلوك العملي الواقعي من جهة أخرى ؛ فلا انفصام ولا تباعد بينهما ، ولا تقاطع ولا تنافر بينهما ، وإنما هو التناغم والانسجام والتوافق ؛ فالإسلام يربط برباط وثيق غليظ بين ما وقر في القلب من المعتقدات الغيبية ، وبين ما يجري على الجوارح من السلوكيات الأخلاقية .

ولننظر إلى هذا الحديث الآخر : كيف ترتبط - في مفهوم الإسلام - العقيدة بالسلوك ، يقول رسول الله ﷺ : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت) ، ثم لتأمل : كيف تحولت عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر - وهي من القضايا القلبية الغيبية - إلى سلوك أخلاقي عملي ، يمكن مشاهدته والشعور به في الواقع الاجتماعي ، يتضمن كف الأذى عن الجار ، وإكرام الضيف ، وإيثار الصمت على القول الباطل .

وقد يتساءل بعض الناس : هل المسلم ملزم بممارسة جميع الأخلاق الإسلامية ؟ بمعنى : هل يجب عليه أن يحياها جميعاً بدرجة عالية ؟ والجواب : أن المسلم ملزم بالحد الأدنى من الأخلاق الواجبة على الأقل ، وما زاد على ذلك فهو فضل وثواب ؛ فأعلى الأخلاق الإيثار ، وأدناها كف الأذى ، وبينهما العديد من المراتب الخلقية ، فقد يعذر المسلم بتركه الإيثار ، وقد يعذر بتركه الشجاعة ، وقد يعذر بترك الكرم ، ولكنه لا يعذر أبداً بتركه الكف عن الأذى ، فهذه أدنى المراتب الخلقية التي تلزم المسلم ، فلا بد أن يكون عند كل واحد من المسلمين بعينه القدر الكافي من القوة الأخلاقية ، التي تُلجمه عن أذى الآخرين ، وتكفه عن الإضرار بغيره ، وإلا كان آثماً .

وفي هذا يقول رسول الله ﷺ : (على كل مسلم صدقة ، قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق ، قالوا : فإن لم يستطع ، أو لم يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة الملهوف ، قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال : فليأمر بالخير ، أو قال : بالمعروف ، قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر فإنه له صدقة) ، وهذه أقل مراتب السلوك الخلقية ، التي لا يعذر المسلم بتركها ، أو التقصير فيها .

للناظر أن يتخيل حجم الخير الذي سوف يشيع في المجتمع ، والسلام الاجتماعي الذي سوف يغشاه لو التزم المسلمون بمقتضى هذا الحديث العظيم في أدنى مراتبه ، بل كيف لو التزم المسلمون بأعلى مراتب الأخلاق ، ومارسوها بالفعل في واقع حياتهم ، فما حال المجتمع حينئذٍ ، وما حجم السعادة التي سوف يتمتع بها الناس ؟

٢- الاستيعاب والشمول في شخصية الداعية المسلم

تذخر الساحة الإسلامية المعاصرة بعدد كبير من الدعاة المصلحين ، ينشطون في العديد من ميادين الدعوة ، والإرشاد ، والتعليم ، وأعمال البر ، والتأليف ، يجمعهم هم الدين ، والنهوض به ، في عصر تكالب فيه الأعداء على أمة الإسلام من كل صوب وناحية : يقتلون ، وينهبون ، ويتآمرون ، حتى غدت الأمة محطاً للأطماع ، وساحة للصراع ، وموضعاً لنفوذ الآخرين ، حتى تقطعت أوصال الأمة ، وتفرقت كلمتها ، وتشعبت أهدافها ، ودخل عليها الخلل في كل جوانبها ، وأصابتها النكسات في جميع خطوات مسيرها الحديث ، وغدت متأخرة عن الجميع في كل مرافق وأنشطة الحياة العلمية منها والعملية ، المدنية منها والعسكرية ، لا تكاد تحسن شيئاً من أمور الدنيا التي تفوق فيها الآخرون ، ولا تحرز شيئاً ذا بال من أمور الآخرة ، التي يحرص عليها الأولياء الصالحون ، فلا هي من أمر الدين ولا هي من أمر الدنيا ، إلا أن يرحم الله تعالى .

إن هذا الواقع المؤلم لا يناسب أمة كلفها الله تعالى الشهادة على الناس ، وخصّها بالكتاب المنزل ، والسنة المطهرة ، فكان لزاماً على دعاة الحق ، من العلماء ، وطلاب العلم ، وأهل الخير : أن ينهضوا بواجب الإصلاح الشامل ؛ ليعيدوا - بإذن الله تعالى - الأمة إلى موضعها الذي بوأها الله تعالى ، فإن وصف الخيرية لم تنله الأمة إلا بقيامها بالدين ، وأخذة بقوة وصدق وأمانة .

وإن من أهم أسباب النهضة الإصلاحية ، ومن أعظم وسائلها : إعداد الداعية المسلم ، الذي يحمل الشخصية الاستيعابية ، التي تتعامل مع القضايا

المختلفة ، والمتغيرات المتنوعة بطريقة استيعابية تشمل الجميع ، وتتعامل مع مختلف القضايا والمتغيرات بصورة شمولية ، بحيث تجد المتغيرات المتنوعة موضع اهتمام من شخصيته ، فلا يفوته في مسيرته الدعوية الاهتمام الشامل بقضايا الأمة الكبرى ، مع رعايته لمشكلاتها الصغرى ، ولا يغيب عنه في حركته الدعوية الدؤوبة فقه الأولويات ، وتقديم الأهم على المهم ، فيقدم ما حقه التقديم ، ويؤخر ما حقه التأخير ، لاسيما عند تعارض المصالح وتداخل المفاصد ، فإن أزمات الأمة في هذا العصر بلغت حداً عظيماً من : التعقيد ، والتشعب ، والتداخل ، وغدا التشابك بين المصالح والمفاصد في غاية التعقيد ، حتى أصبح الاجتهاد الصائب في القضايا المعاصرة من أشد المحكّات ، وأصعب الاختبارات ، التي تميّز بين الدعاة ، وتفرّق بين مراتبهم ، ودرجة فطانتهم ، وعمق فقههم ؛ فقد تغيب عن الداعية زوايا مهمة عند تناوله لمشكلة ما ، فتراه يعطي جانباً من المشكلة جلّ اهتمامه ، غافلاً أو ناسياً جوانب المشكلة الأخرى ، التي قد تكون الأهم والأقرب لحلّها ، وهذا قصور في صفة الاستيعاب ، التي تميّز الدعاة بعضهم عن بعض .

وما يجليّ الأزمة الاستيعابية في فقه الدعوة الإسلامية المعاصرة : ضعف قدرة الداعية وقصوره عن استيعاب الساحة الدعوية ، بحيث يستوعب جزءاً من الساحة بتفوق ، في مقابل خسارة جزء آخر منها ، فلا تقوم قدراته : الفكرية ، والنفسية ، والأخلاقية ، ولا تطاوعه شخصيته لاستيعاب الساحة بأجمعها ؛ فترى غالب الدعاة في الساحات الدعوية بين محب ومبغض ، ومقبل ومدبر ، ولا تكاد تجد الداعية الذي اتسعت نفسه ، واحتمل خُلُقَه الجميع ،

بجيث تجد الساحة المتعطشة عنده فسحة للقبول، ومساحة للحركة ، فيغترف الكل من معينه الثري ما يناسبه من زاد الدعوة ، فلا يكاد يحتك به أحد ، أو يطلع على إنتاجه الدعوي إلا ويجد عنده قواسم مشتركة ، تصلح للتعاون والاستثمار ، وقبيح من الدعاة ألا يجد المتعطشون عندهم مورداً ولو صغيراً يصلح لهم، ويوافق حاجاتهم وتطلعاتهم ، وقبيح أيضاً من الساحة الدعوية أن تهمل البحث في شخصيات الدعاة عن القواسم المشتركة ، التي ينتفعون بها ، ويمكنهم من خلالها التعاون على البر والتقوى .

ولئن كان اختلاف مشارب الدعاة ، وتنوع أساليبهم ، وتعدد اهتماماتهم : يعد في الجملة ظاهرة دعوية صحية ؛ وذلك ليشملوا باختلافهم ، وتنوع أساليبهم ، وتعدد اتجاهاتهم واهتماماتهم : حاجات الساحة الدعوية المتعددة والمتنوعة والمختلفة ، التي تفتقر لجهود الجميع وأساليبهم وطرائقهم ، إلا أنه مع ذلك تبقى الحاجة ملحة إلى الداعية الشمولي ، الذي يستوعب بفكره ، وخلقته ، ونفسه الساحة الدعوية كلها ؛ إذ إن القيادة الدعوية - التي تفتقر إليها الأمة الإسلامية المعاصرة - لا تتحقق بكمالها ، ولا تتم بطواعية إلا لداعية شمولي ، قد استوعب الساحة بأكملها ، وضرب بسهم صائب في كل جانب من جوانبها المتنوعة ، فكما أن الأمة تعيش أزمات : اجتماعية ، وأخلاقية ، واقتصادية ، وسياسية .. ؛ فإنها أيضاً تعيش أزمة القيادة الدعوية ، التي تجتمع عليها القلوب ، وتسعد بها النفوس ، ويسلم لها الجميع .

إن من أزدل مسالك الداعية أن تضعف قدرته الاستيعابية إلى حد أنه إذا ربح ساحة دعوية جديدة : فقد مقابلها ساحة أخرى كان قد استوعبها من

قبل بكفاءة ، حتى إن أحدهم - بكل سهولة وعدم مبالاة - يفقد بعض محبيه في ساحة الدعوة ، مع قدرته على الإبقاء عليهم بسهولة ، ومع ذلك لا يبالي بفقدهم ، وكأن من متطلبات النجاح في ميدان ما : الإخفاق في آخر ، وهذا لا شك ضعف في شخصية الداعية ، وقصور في قدرته الاستيعابية ، وخلل في مفهومه للشمول .

ومما يوضح أزمة الاستيعاب في واقعنا الدعوي المعاصر هذه القصة الواقعية ، وملخصها أن جمعاً من طلبة العلم حضروا في بيت أحد الفضلاء على شرف أحد الدعاة المشهورين ، وبعد أن ألقى الشيخ الداعية كلمته : قام أحد الحضور - من المحبين للشيخ ، ومن سبق للشيخ معرفته - بطرح موضوع جوال الكاميرا - وكان ذلك قبل فسح بيعه في السعودية - حيث حذّر من خطورته على العورات والأخلاق ، وما قد يسببه من التدخل في الخصوصيات الشخصية للناس ، ولاسيما بالنسبة للنساء ، ورغب من الشيخ أن يعلّق على الموضوع ، فما كان من هذا الشيخ الداعية إلا أن التفت إلى هذا الشاب بكلمات حادة وجافة ، فيها تسفيه لرأيه ، وتعريض به وبأمثاله ممن يتوجّسون من التقدم التقني ، مهوّنًا في ذلك من شأن هذا الجهاز الجديد ، ومستخفاً بمخاطره الأخلاقية والاجتماعية ، ففوجئ الحضور باندفاع الشيخ وقسوة عباراته ، فحاول الشاب أن يقترب من الشيخ ويجلس بجواره على مائدة الطعام لعله يوضح له أمراً خفي عليه ، لاسيما وأن موضوع جوال الكاميرا لم يُبحث في ذلك الوقت من المهتمين ، فإذا بالشيخ الداعية يزيد على ما سبق بعبارات أغلظ يصعب السكوت عنها ، فضلاً عن قبولها ، فقد قال للشاب فيما قال له :

(ما المشكلة لو خرجت صورة زوجتك للناس ؟ فإن العالم لن يهتم بذلك ، فصور النساء كثيرة وفي كل مكان) !! فما كان من الشاب إلا أن انسحب من المجلس بهدوء ، ومضى مكلوماً إلى بيته ، دون أن يردُّ على الشيخ الداعية ، احتراماً لصاحب البيت ، ورغبة في تهدئة الموضوع ، وعندها التفت بعض الشباب حول الشيخ يراجعونه في هذا الموضوع ، وإذا بالشيخ يقرُّهم بالفعل على خطورة هذا الجهاز على الأخلاق ، وأنه يحتاج إلى ضبط !! وقد كان بإمكانه أن يقرُّ بذلك من أول الأمر ، ويكسب المجلس ، ثم يقول بعد ذلك ما يريد ، وعندها يقبل الناس منه ، ولكنه للأسف ضعفت قدرته الاستيعابية عن ذلك .

هذا موقف واحد من مواقف كثيرة يخسر فيها بعض الدعاة أنصاراً وساحات وميادين ، كان بمقدورهم كسبها بسهولة لو أنهم تأنوا وتبصروا ، فقليل من الروية ، وشيء من الحكمة تصنع الكثير بإذن الله تعالى .

لقد ضرب لنا رسول الله ﷺ المثل الأعلى في نهج الشمول والاستيعاب للساحة الدعوية ، فعلى الرغم من التنوع الطبيعي في مجتمع المدينة المنورة ، واختلاف طبقات الناس ، وتعدد فئاتهم : استطاع رسول الله ﷺ أن يراعهم جميعاً ، ويشملهم باهتمامه ، ويستوعبهم ضمن نطاق الدعوة ؛ فلم يفته في مسيرته الدعوية صغير ولا كبير ، ذكر ولا أنثى ، عبد ولا حر ، شريف ولا وضيع ، الكل وجد ساحة تستوعبه في شخص رسول الله ﷺ ، حتى إنه ليكني الصغار ، ويعطف على الإماء ، ويتلطف بالجواري ، إضافة إلى رعايته لأصحابه ، واهتمامه بعامة الناس ورؤوسهم ، فضلاً عن رعايته لأهله ، وعبادته لربه ،

وأعجب من هذا كله أن يستوعب فئة المنافقين ، ويشملهم بشخصه الكريم ؛ حتى إنه ليتلطف بالمنافق الأكبر : عبد الله بن أبي ، بعد أن قال ما قال من القول الغليظ ، فقد صلى عليه ، وحضر قبره ، واستغفر له ، وألبسه قميصه ، فإذا كان المنافق يجد ساحة للقبول والحركة عند صاحب الرسالة - عليه الصلاة والسلام - أفلا يجد المسلم العادي - فضلاً عن المسلم الصالح - موطئ قدم عند داعية معاصر ؟

٣- الإعلام العربي الفضائي المعاصر

لا يشك أحد ممن تعرض لبعض وسائل الإعلام الفضائية المعاصرة أنها أداة تربوية مهمة في تشكيل هوية الإنسان الثقافية ، وتزويده بكثير من قناعاته الفكرية ، وإلباسه بعض الطرق السلوكية ، فقد تمكّنت هذه الوسائل - بخصيبتها النفاذة - من الوصول بالرسالة الإعلامية إلى جميع طبقات المجتمع في المدينة والقرية ، كما تمكنت بكفاءة من أسر الجميع ببريقها وجاذبيتها ، حتى ما يكاد أحد يستغني عنها ، إلا القليل النادر .

وقد كشفت العديد من الدراسات الميدانية : أن الأطفال والشباب من الجنسين ، هم أكثر فئات المجتمع المعاصر تقبلاً للرسالة الإعلامية وتأثراً بسليباتها ، وعند تحليل مضمون هذه الرسالة نجدها - في الغالب - تعبيراً عن ثقافة وافدة دخيلة ، تتعارض بصورة صارخة مع قيم المجتمع ، وثقافته الإسلامية السائدة ، حتى إن المراقب لساعات البث الإعلامي العربي اليومي ليهوله حجم الانحرافات الخلقية والعقدية ، مقابل ضآلة المادة الإعلامية الموافقة للثقافة الإسلامية ، أو المفيدة على الأقل ، حتى إن المراقب ليتساءل : ما الفرق بين مضمون الإعلام العربي ، ومضمون الإعلام الأجنبي ؟ فلا يكاد يجد فرقاً كبيراً إلا في اللغة المستخدمة .

لقد أخطق إعلامنا العربي في تقديم ثقافتنا الإسلامية للآخرين ، في حين نجح في تقديم ثقافة الآخرين إلينا ، وكأنما يعمل عميلاً مخلصاً لغيرنا ، يتقن التقليد ، ويمسك المحاكاة ، وحتى محاولات التجديد - على قلتها وضعفها- لا تكاد تخلو من اقتباس مجوج عن الآخرين ، لا إبداع فيه ولا ابتكار ؛ فالبرامج

الإخبارية ، مع ما فيها من القصص والتهذيب ، وربما التحريف أحياناً : نسخة مكررة - في الغالب - عن وكالات الأنباء العالمية ، وبرامج الحوارات السياسية على محدوديتها ، وضعف أدائها ، وتكرار شخصياتها : محاطة بخطوط حمراء وصفراء لا تتجاوزها ، وحتى ما يسمى بالبرامج المفتوحة ، التي يشارك فيها بعض العامة بالاتصال المباشر ، فيبدون آراءهم ، فعلى الرغم من سعة انتشارها في الفترة الأخيرة ، وإقبال العوام عليها ؛ فإنها برامج سطحية ، يغلب عليها البساطة والتهريج أحياناً ، يتحدث فيها غالباً من لا يحسن أصلاً الحديث في شيء ، ولكن من باب إبداء الرأي !! فيدخل أحدهم برأيه على أكبر الموضوعات والقضايا : الاجتماعية ، والاقتصادية ، وأحياناً السياسية .

وأما البرامج الموصوفة بالثقافية ، والتي يمكن أن تفيد المتلقي بشيء ، فعلى الرغم من قلتها ، وضعف إعدادها : لا تبني - في مجموعها - ثقافة المواطن العربي ، ولا توظف فيه همّة وطنية ، ولا تدفعه إلى مستقبل واعد ، ولا تحيي فيه البعدين العربي والإسلامي ، ولا يخفى على المتأمل أن أكثرها عبارة عن برامج ثقافية مترجمة ، أو مدبلجة ، لاسيما تلك الموجهة للطفل ، فهي من جهة محدودة الفائدة ، ومن جهة أخرى تركز البعد الغربي ، باعتباره مصدر الثقافة .

وما بقي بعد ذلك من البرامج الإعلامية يُصنّف غالبها في قائمة الترفيه والتسلية ، فقد نالت هذه القائمة حصّة الأسد من الساحة الإعلامية العربية ، حتى صحّت التهمة له بأنه إعلام للتسلية والترفيه فحسب ، ساعات طوال من البث اليومي المتواصل ، تبذل من أجلها عصارة ثروات الشعوب ، وتستهلك

فيها خبرات مئات العاملين ، وتبدّد فيها أئمن أوقات الناس ، كلُّ ذلك يبذل في أمر أقلُّ ما يقال فيه إنه سخيف ، لولا شيء من البرامج المفيدة القليلة ، التي تأتي في آخر قائمة اهتمامات المسؤولين الإعلاميين .

وأما المرأة العربية ، فعلى الرغم من إهمال وسائل الإعلام العربية بثقافتها الإسلامية ، وضعف البرامج التربوية الموجهة إليها ، والمغالطة الكبرى في الحديث عن حقوقها ، مع كل هذه المخازي : تتأمر غالب هذه الوسائل العربية مع الإعلام الغربي في جريمة حصر المرأة في حدود جسدها ، وحبسها في قوقعة بدنها ، فهي المغنية المطربة ، والراقصة الفاتنة ، والممثلة البارعة ، والمذيعة اللطيفة ، والمسوّقة الجذابة ، وربما أشيد بها كسياسية أو رياضية ، ضمن ممارسات صارخة في مخالفتها للوجهة الإسلامية ، التي تدين بها شعوب المنطقة العربية ، في مقابل تقصّد فاضح بالازدراء للأمم ربة المنزل ، وللمرأة المحجّبة ، وللزوجة المطيعة .

في هذا الخضم الإعلامي الملوّث ظهرت مؤخراً قنوات إسلامية منضبطة ، ساهمت بعض الشيء في سدّ الهوة بين الواقع الإعلامي المحبط ، وبين الأمل الإعلامي الواعد ، فرغم ما حققته هذه القنوات الإعلامية الجديدة من نجاحات محدودة ، وعطاءات متواضعة ؛ فقد بقي جلُّ الرسالة الإعلامية الإسلامية قاصرة العطاء ، ضعيفة الأداء ، محصورة في : الوعظ ، والدرس ، والفتوى ، والترفيه ، وشيء من التثقيف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وربما انحدرت بعض برامجها إلى حدّ التهريج المخل بمجدية المسلم .

إن أهمية الإعلام الإسلامي تظهر من كونه لسان الأمة الصادق ، المعبر عن : دينها ، وأخلاقها ، ومبادئها ، وتصوراتها ، في أثواب إعلامية مبدعة

متجددة جذابة ، وليس هو الإعلام المقلد الذي لا يحسن التجديد المنضبط ، ولا يعرف التطوير المبدع .

إن الأمة الإسلامية تعيش اليوم تحدياً حضارياً كبيراً ، يستهدف الأمة في عمقها الثقافي ، ويقصدها في أصل وجودها ، فلا يرى لها حقاً مشروعاً في الحياة بدورها ، في الوقت الذي يحق فيه لكل صاحب دين - أياً كان - أن يعيش تعاليم دينه - مهما كانت غريبة - ويمارس طقوسه ، مهما كانت خرافية ، أو شاذة ، أو حقيرة ، في هذا المأزق الحضاري الخطير لابد من إعلام إسلامي قوي وصادق ، متفوق ومبدع ، يسير في اتجاهين ؛ الأول : في إحياء ما اندرس في الأمة من ثقافتها الإسلامية ، والثاني : في إقامة الحجج بالدين الحق على غيرها .

إن الأمة الإسلامية اليوم في حاجة إلى إعلام تربوي هادف ، يتبنى وسائل التعليم عن بعد ، بأبعادها المتفوقة والمتطورة ، ليصل بالمعرفة العلمية بكل عناصرها التربوية إلى المتلقي العربي والمسلم في كل مكان ، لاسيما في المناطق النائية ، والقرى البعيدة ، فضلاً عن المدن والعواصم الحضارية ، بهدف رفع آصار الأمية عن المسلمين من جهة ، ودفع عجلة التقدم والتنمية من جهة أخرى .

إن هذا الأمل المنشود للإعلام العربي بأبعاده الثقافية والتربوية يستلزم بالضرورة إعادة بناء مؤسسات الإعلام العربية من جديد ، على أسس إسلامية وعلمية محترفة ، تتبنى الفكرة الإسلامية بأبعادها الإنسانية الشاملة ، ورؤاها المستقبلية الواعدة ، متحررة من قيود الرأسمالية الخائفة ، بحيث تكون مؤسسات الإعلام العربي والإسلامي مؤسسات للنفع العام ، تقدم النفع للناس بلا مقابل ، كحال مرافق الدولة العامة ، فلا تتحكم فيها رؤوس الأموال ، ولا الدعايات التجارية ، ولا السياسة الرخيصة .

٤- الفضائيات في بيت الداعية المسلم

لا تزال غالب وسائل الإعلام المعاصرة ، بأنواعها المختلفة تحمل المضامين المنحرفة ، والأفكار الهدامة ، والبرامج الساقطة ، رغم ما تتضمنه بعض الرسائل الإعلامية من إيجابيات ثقافية وعلمية وشرعية وإخبارية ، فالزمن للأسف لم يغير شيئاً من مضمون الرسالة الإعلامية ، وإنما الذي تغير - كما يظهر - هو موقف بعض الدعاة من وسائل الإعلام ، حين مال كثير منهم إلى مهادنتها ، والتعامل معها بأسلوب الانتقاء بدلاً من أسلوب الإقصاء .

وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي ، فإنه يبقى لمنهج الانتقاء صعوبته على الداعية نفسه فضلاً عن صعوبته على أهله وأولاده ؛ إذ إن بعض الفضائيات تعرض مناظر موهلة في السقوط ، ومواقف في غاية الفحش ، لا تحتاج إلى وقت طويل ، أو زمن ممتد لنزع الأخلاق من أساسها ، وتخریب السلوك من جذوره ، ومن المعلوم أن النظر هو أوسع الأبواب إلى القلوب ، وأكثرها تأثيراً فيها ، إضافة إلى كثير من الأطروحات الفكرية والثقافية التي تزعزع الثوابت العقديّة ، وتخلّ بالمفاهيم الشرعية ، ومن المعلوم أن وسائل الإعلام المختلفة أداة من أدوات الغزو الفكري ، التي أجمع علماء الأمة ودعاتها على التحذير منها .

وفيما يأتي استعراض الجوانب الإيجابية والسلبية للفضائيات في بيت الداعية المسلم ، ليقف بنفسه على قائمتين متجاورتين ليوافق بينهما ، ثم يرجّح الأفضل له ولأسرته :

أولاً : آثار القنوات الفضائية على شخصية الداعية :

١. الآثار الإيجابية للقنوات الفضائية على شخصية الداعية :

- الاطلاع على الواقع السياسي والاجتماعي المحلي والعالمي .
- ظهور الداعية أمام المجتمع العام بشخصية منفتحة غير مغلقة .
- مشاركة الناس في حديثهم العام .
- القدرة على توجيه وإدارة أحاديث المجالس .
- الوقوف على حجم الانحرافات الإعلامية ، وتجاوزاتها الأخلاقية .
- التعرف على مختلف القنوات الفضائية وأنواع توجهاتها الفكرية .
- الاطلاع على بعض التقارير والمقابلات الإعلامية الجيدة .
- التعرف على بعض الشخصيات العالمية والاستماع إلى حديثها .
- المشاركة الإيجابية بالرأي عن طريق الاتصال المباشر أو المراسلة .
- الحصول على شيء من المعلومات الشرعية الجديدة من بعض البرامج الدينية .
- كف الزوجة والأولاد عن المطالبة بالقنوات الفضائية .

٢. الآثار السلبية للقنوات الفضائية على شخصية الداعية :

- التعرض للمعصية والفتنة بالنظر والاستماع للممنوعات الشرعية .
- الوقوع في خطوات الشيطان بالاستدراج نحو القنوات الفضائية الساقطة .
- فقدان قدر من الروحانية والصفاء والأنس ، التي كان يتمتع بها الداعية .

- التعلُّق بالصور الجميلة والمعازف والأصوات المطربة .
- الافتتان ببعض الفتاوى الشرعية في إباحة بعض المحظورات الأخلاقية والسلوكية .
- الانشغال عن الأمور المهمة بمتابعة الجديد في القنوات الفضائية .
- فقدان التميُّز السلوكي عن الأشخاص غير المتديِّنين .
- فقدان حاسَّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجاه ما تعرضه الفضائيات .
- إقرار الناس على ما عندهم من القنوات الفضائية دون نكير .

ثانياً : آثار القنوات الفضائية على أسرة الداعية :

١. الآثار الإيجابية للقنوات الفضائية على أسرة الداعية :

- عدم الشعور بالحرمان من المتعة الإعلامية .
- مشاركة أفراد أسرة الداعية في حديث المجتمع العام .
- الوقوف على أخبار العالم من حولهم ومجريات الأحداث .
- عدم ظهور أبناء الداعية في حال من اللهفة على أجهزة الآخرين الإعلامية .
- عدم ظهور أسرة الداعية بالشذوذ الاجتماعي .
- التعرف على بعض الدعاة المسلمين والاستماع إلى حديثهم .
- الوقوف على بعض المسائل العلمية والشرعية .

• كف الأطفال الصغار عن الحركة المزعجة .

٢. الآثار السلبية للقنوات الفضائية على أسرة الداعية :

- تعريض أفراد الأسرة للمعصية والفتنة بالنظر والاستماع للممنوعات الشرعية .
- اطلاع أفراد الأسرة من الكبار والصغار على ما لا يصحُّ الاطلاع عليه من السلوكيات غير الأخلاقية .
- صعوبة التوفيق بين المتناقضات ، فيما يقوله الداعية ويدعو إليه ، وبين ما يسمح به لأسرته من منكرات بعض البرامج الإعلامية .
- التعارض الشديد بين القيم الأسرية والمدرسية ، وبين كثير من القيم التي تتضمنها الرسالة الإعلامية .
- عدم تمييز أسرة الداعية بالضوابط الشرعية في المجتمع العام وبين الأقارب .
- إهمال أداء الصلاة وتأخيرها عن مواعيدها .
- التطلع إلى زهرة الحياة الدنيا ، والفتنة بزيتها ومباهجها .
- استحواذ الفضائيات على جو الأسرة الاجتماعي ، بما يفقدتهم التواصل فيما بينهم .
- الوقوع في مزيد من الإنفاق والاستهلاك المالي ، من خلال التعرُّض للدعاية والإعلان التجاري .
- إهمال الدروس والواجبات المدرسيَّة .
- السهر المفرط إلى ساعات متأخرة من الليل .

- الخمول الجسمي والآثار السلبية على الصحة العامة من جراء التعرض المستمر للإشعاع التلفزيوني ، والمكوث الطويل دون حركة .
- حصول الإدمان عند بعض الأطفال على الفضائيات .
- إثارة أفراد الأسرة نحو وسائل الإعلام الأخرى كالسينما والإنترنت ونحوهما .

بعد هذا الاستعراض الموجز للإيجابيات والسلبيات للفضائيات في بيت الداعية المسلم ، تجدر الإشارة إلى بعض النصائح العامة في هذا الشأن ، سواء اختار الداعية لنفسه امتلاك هذه الوسائل الإعلامية ، أو الإعراض عنها :

١. المحافظة على الدين بعدم التعرض للمؤثرات السلبية للفضائيات ، ولو أدى ذلك إلى عدم امتلاكها من أصل الأمر ، مع الموازنة - في كل ذلك - بين الإيجابيات والسلبيات .

٢. الاستغناء بالبدائل المشروعة والأكثر أماناً كالفيديو ، والقنوات الإسلامية المنضبطة ، ومواقع الإنترنت الهادفة ، وشيء من برامج الحاسب المفيدة والمسليّة .

٣. التذكير الدائم بالله تعالى ، وربط الأسرة به جلّ وعلا ، وإحياء المراقبة الربانية في النفوس ، بما يكفل إحياء الضبط الداخلي تجاه آثار الفضائيات السلبية .

٤. الإكثار من البرامج الإيمانية والروحية لمقاومة آثار الفضائيات السلبية على الداعية المسلم وأسرته .

٥. عدم الملل من وضع ومتابعة الضوابط الشرعية في اختيار ومشاهدة البرامج على القنوات الفضائية .

٦. التأكيد على أهمية دور القدوة الحسنة في سلوك الداعية أمام وسائل الإعلام المختلفة ، وضبطه لنفسه ، وتقيده في سلوكه بالشرع ، مما يكون له أكبر الأثر في سلوك باقي الأسرة .

٧. إظهار الداعية التذمر أمام أسرته من البرامج الفضائية الممنوعة ، وعدم المشاركة في مشاهدتها .

٨. تقنين وضبط زمن المشاهدة ، والسعي في التقليل منه بالتدرج .

٩. توجيه الأسرة والأبناء نحو البرامج الإعلامية الجيدة .

١٠. مناقشة الأبناء في البرامج التي يشاهدونها ، ونقدتها في ضوء الضوابط الشرعية .

إن من الضروري أن يتذكر الداعية - في هذا الشأن - أنه مسئول عن نفسه بحفظها من المهالك ، وهو أيضاً مسئول عن أسرته ، ومكلف شرعاً برعايتها والحفاظة عليها ، مما قد يضرها في دينها ودنياها .

كما لا بد أن يعرف أن ما يعانيه في هذا الميدان ، وفي غيره من ميادين الصراع الفكري والسلوكي زمن الغربة : إنما هو من الجهاد الذي كلفنا الله تعالى القيام به ، فإن القابض على دينه - عند غربة الدين في آخر الزمان - كالقابض على الجمر ، وأجره إن شاء الله تعالى أجر خمسين من أصحاب النبي ﷺ ، فلا بد أن تكون هذه الصورة ماثلة في ذهن الداعية في كل فتنة يتعرض لها ، وعند كل اختيار يضطر إليه ، يحتسب - في كل ذلك - الأجر من الله تعالى ، ولا يمل من الصبر والمصابرة .

٥- عودة السينما

السينما وسيلة من وسائل الإعلام المشهورة والقديمة ، قد عرفتھا المجتمعات منذ زمن طويل ، وما تزال حتى اليوم - رغم انتشار وسائل الإعلام الأخرى- تجدها محبباً ورواداً في جميع المجتمعات الإنسانية ؛ لما تحمله من الجو الاجتماعي العام ، والعروض المثيرة الجديدة ، إضافة إلى اعتبارها - عند بعض الأسر - أسلوباً من أساليب الترفيه العائلي ، والتغيير الاجتماعي .

وقد انتشرت بصورة سرية في فترة سابقة مواقع للعرض السينمائي في بعض المجتمعات المحافظة ، وذلك قبل الانفتاح الإعلامي الكبير ، الذي يشهده العالم المعاصر ، بدخول البث المباشر عبر أطباق الاستقبال (الدشات) ، فقد كان العرض السينمائي آنذاك غالباً ما يتم بطرق بدائية وسرية ، ولا تخلو بعض العروض من مدهامات الشرطة ، لاسيما العروض السيئة للأفلام غير اللائقة أخلاقياً ، ومع ذلك فقد كانت العروض قائمة في ذلك الوقت بكل حال ، إضافة إلى محلات تأجير الأفلام السينمائية لعامة الناس ، لعرضها بصورة خاصة في المنازل ، فقد كانت تعمل هذه المحلات بصورة شبه سرية ، فما لبث هذا الوضع طويلاً - بعد العولة الثقافية والانفتاح الإعلامي الكبير الذي يعيشه العالم - حتى استغنى الناس عن هذه القاعات السرية بمئات القنوات الفضائية في بيوتهم ، إضافة إلى محلات تأجير أفلام الفيديو المنتشرة الآن في كل مكان ، فانطلق غالب أفراد المجتمع المسلم المحافظ يستمتعون بهذه الوسائل الإعلامية الجديدة ، دون رقيب يعكّر عليهم حرية اختياراتهم ، إلا ما قد يكون من تأنيب ضمير المسلم في نفسه ، والوازع الديني في قلبه .

ومن هنا فإن الحديث عن البدء في فتح دور للسينما في البلاد المحافظة هو في الحقيقة عودة إلى ما كان عليه الوضع في السابق ، ولكن هذه المرة بغطاء شرعي ، وترحيب اجتماعي ، ومباركة رسمية ، فلن تعوز المتحمسين للسينما في المجتمع الفتوى الشرعية ، ولن يعدموا جمهوراً مشجّعاً ، وكذلك لن يُحرّموا تصريحاً رسمياً ، فالوضع الاجتماعي في الغالب مُهيأً لمثل هذا .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : ما الذي تغيّر في النفوس ، واستجد في الشريعة ، وطراً على أصحاب القرار : حين أصبحت الآن فكرة فتح دور للسينما مقبولة ، بعد أن كانت في السابق ممنوعة ، فقد صُودرت الأجهزة والأفلام ، وعوقب المخالفون ، بالسجن تارة ، وبالغرامات تارة أخرى ؟ هل هو فهم جديد للشريعة لم يكن الناس يعرفونه من قبل ؟ أو هو وعي اجتماعي جديد بضرورة السينما للرفقي الحضاري ؟ أو هي صبغة جديدة انصبغت بها نفوس الناس في هذا العصر ، حتى ما عادوا يمتنعون عن شيء ؟

إن أقلّ الناس ذوقاً ، وأضعفهم إحساساً يعرف أن دور السينما تحمل شراً كثيراً ؛ فهي لن تأتي بجديد غير ما هو معروف ومتداول من البرامج والعروض ، إلا أنها - مع ذلك - ربما تكون أقلّ شراً مما تحمله بعض القنوات الفضائية الإباحية ، التي فقدت الأدب ، فلم تعد تستحيي مما تعرض وتبث .

ثم إن ما يُتوقّع عرضه في هذه الدور السينمائية من أفلام لن يختلف كثيراً عما تبثه القنوات الرسمية من : أنواع المسلسلات ، وتمثيلات ، والعروض الترفيهية ، فكلاهما - في بعض الأحيان - يعرض ممنوعات شرعية ، لا تزال المؤسسة الدينية تنهى عنها ولا ترتضيها .

إن المشكلة في البلاد المحافظة أنها تريد أن تحيا بصورة طبيعية غير شاذة مع عالم قد امتلأ بالشذوذ الخلفي والسلوكي ، باعتبار الدولة المحافظة دينية الاتجاه ، تعبر عن التطبيق الواقعي لمقتضيات الشرعية الإسلامية ، في وقت تنكب فيه غالب العالم الإسلامي عن تطبيق الشريعة إلا في حدود ضيقة ، مما أوقع الدولة المحافظة في شيء من الحرج ، بين ما تصرّح به المؤسسة الدينية الرسمية من الممنوعات الإعلامية ، وبين مساندة المجتمعات الأخرى : العربية والإسلامية والعالمية .

إن التناقض في بعض الأنظمة والممارسات : أزمة يعاني منها مجتمع اليوم ، فلم يعد يثق الناس كثيراً في بعض القرارات التي تمنع أموراً وأشياء معينة لاعتبارات دينية ، ثم ما تلبث طويلاً حتى تُنسخ هذه القرارات بهدوء دون مسوِّغ معقول ، حتى اعتاد الناس أن الممنوعات لا تلبث كثيراً حتى تصبح مسموحات ، مثل ما حصل قريباً مع جوال الكاميرا ؛ حين مُنع بيعه في أول الأمر فقال القائل : انتظروا لا تستعجلوا بشرائه من السوق السوداء ، فإن الفسح قادم .

وكذلك ما حصل من قبل بشأن بيع الدشات ، وآلات العزف الموسيقي ، وتجارة التتن (الدخان) ، فقد كان كل ذلك يُمنع ويصادر ، ويُغرم أصحابها ويعاقبون ، ثم ما لبث الحال أن تغير تماماً ، وأعجب من هذا أن تصرّح بعض وسائل الإعلام والصحف بالحديث الصريح عن (أسعار الفائدة البنكية) في ارتفاعها وانخفاضها ومقدارها ، في بلاد يُجمع علماءها على تحريم الربا بكل صورته ، وترفض المحاكم الشرعية فيه النظر في الدعاوى المتعلقة به .

إن تساؤلاً قد يرد إذا سُمح بعودة دور السينما إلى البلاد المحافظة بصورة رسمية : فما شأن الذين عُوقبوا وغُرِّموا في زمن التحريم والمنع ، هل يحق لهم في زمن الإباحة والجواز أن يستردوا حقوقهم المالية ، واعتباراتهم الشخصية ؟ فإذا قُدِّر أن تحققت هؤلاء مطالبهم برد حقوقهم : فلا يستبعد أن يطالب أيضاً ورثة الذين تضرَّ أبائهم في السابق ، بمنع استيراد وبيع التتن ، والآلات الموسيقية ، حين كان كل ذلك ممنوعاً ، ومعاقباً عليه ، قبل بزوغ فجر الفقه الشرعي الجديد ، ولهذا فالنصيحة عدم فتح هذا الباب الذي سوف يفتح أبواباً كثيرة غير مرغوب فيها !!

٦- الفن الصالح

ارتبط الفن المعاصر - بأنواعه المختلفة وفروعه المتنوعة - بالباطل في مضمونه ، وإعداداته ، وغايته ، وإخراجه ، وذلك في غالب أحواله ؛ حيث يعيش حالة من الفصام النكد مع كل ما هو حق ، حتى تحول عالم اليوم إلى مستنقع آسن من : الأكاذيب ، والافتراءات ، والأراجيف ، والغواية ، والفتنة ، وتكاد هذه الصورة المظلمة تعمُّ الفن المعاصر برمته ، فلا ينجو من ذلك شيء ، لولا تجارب فنية يسيرة محدودة - هنا وهناك - تقاوم للبقاء ، ضمن تيار فاسد جارف ، لا يُبقي على شيء صالح في طريقه .

إن الفنَّان المسلم لا ينطلق في هذا الكون منفلاً من كل قيد وشرط ، بل هو في كل أحواله عابد لله تعالى ، لا ينفك عن العبودية أبداً ، فيلتزم أمره ربّه ، ويتجنب نهيه ، فالعبودية الحقّة التي فرضها الله تعالى على عبده ، تتضمن بالضرورة الالتزام بالتكاليف الشرعية ، التي تعني التقيّد بالحلال والحرام .

ومفهوم العبادة بمعناها العام يشمل كل أنشطة المسلم التي لا تخالف الشرع ؛ فالفن - بكل فروع - يدخل ضمن أنشطة العبودية ، التي تصبغها بصبغتها الربانية الشاملة ، فيصبح الفنُّ فناً إسلامياً ، ويكون الفنَّان عابداً ، يمارس عبوديته لله تعالى من خلال أدائه الفنّي الصالح ، الذي يصب - في نهاية المطاف - في رحاب الله تعالى .

ومقولات من مثل : (الفن للفن) ، (لا أخلاق في الفن) ، (حرية الفن) ، وما شابهها من التعبيرات ، هي في الحقيقة فصل للفن عن طابعه الإيماني والأخلاقي ، وتوجّهه الرباني ، وهي مقولات مرفوضة في مفهوم الفنّ

الإسلامي ؛ لأن الله ﷻ له حكم في الكلمة التي يقوها الفنّان ، وله حكم في الآلة التي يستخدمها ، وله حكم في الغاية التي يقصدها ، وله حكم في هيئة الإنتاج الفني الذي يخرجه ، وله حكم أيضاً في ضبط العلاقة بين الجنسين في مجال الأداء الفنّي والاستمتاع به ، فكلُّ ممارسة فنية عبثية ، أو منفلتة يرفضها حكم الإسلام .

وليس هذا خاصاً بالقطاع الفنّي وحده ، بل هو شأن شامل لكل مسالك الإنسان وأنشطته ، ومعتقداته ، وتشريعاته ، كلُّ ذلك محكوم بالشرع الحنيف ، لا يشذ عن ذلك شيء مهما دقّ ، ولا يفلت منه مهما عظم : ﴿...مَا فَرَطْنَا فِي أَلْكِتَابٍ مِنْ شَيْءٍ...﴾ ٣٨ / ٦ .

ثم إن الحديث عن الطبيعة الحيادية في العلوم الكونية ، كالفيزياء ، والكيمياء ، والجيولوجيا ، ونحوها من العلوم الطبيعية لا ينجرُّ على العلوم الإنسانية ، التي تحمل في كليّاتها وجزئياتها طابع خصوصيات شعوبها التي نشأت وترعرعت فيها ، ابتداءً من العقيدة ومروراً بالقوانين التشريعية ، والأهداف التربوية ، والنظم الاجتماعية ، والأنظمة السياسية ، والفلسفة الاقتصادية ، وانتهاءً بالعادات الاجتماعية ، والتقاليد السلوكية ، فكلُّ ذلك يحمل طابع الخصوصية الأمميّة ، التي تنفرد بها الشعوب وتتمايز .

والفن بفروعه المختلفة ، ومضامينه الفكرية المتنوّعة ، ومفاهيمه الفلسفية المتشعبّة، لا يعدو أن يكون مادة أصيلة ضمن منظومة العلوم الإنسانية ، يجري عليه ما يجري من مفهوم الخصوصية الشعوبية والسيادة القومية ، فكم حمل الفن والأدب من ثقافات الشعوب وفلسفاتها عبر التاريخ الإنساني الطويل ؟

حتى لا يكاد يُوجد منتج فني ، أو عمل أدبي : إلا ويحمل في مضمونه - تلميحاً أو تصريحاً - ثقافة المجتمع الذي وُلد ونشأ فيه ، سواء كان ذلك برغبة صادقة من ذات الفنان أو الأديب ، أو برهبة منهما .

وهذا ما يلاحظ بوضوح في المنتج الفني والأدبي في التراث الإسلامي ، الذي حمل الكم الهائل من ثقافة الأمة وتصوراتها وأخلاقها ، ودان - في كل كلياته وجزئياته - بالشرع الحنيف ، حتى أصبح - من الوهلة الأولى - دليلاً واضحاً عليها ، ومعلماً بارزاً لثقافتها المتميزة .

ولقد كان المنتج الفني والأدبي - ولا يزال - متنفس الأمة من همومها وآلامها وأحزانها ، ووسيلتها للتعبير عن نفسها ، حين تعجز الخطبة المنبرية ، والمقالة الصحفية ، والمحاضرة العامة عن التعبير الصريح الصادق عن الحقيقة في حجم آلامها وأحزانها ، وأشواقها وآمالها ، وذلك حين استطاعت الكلمة المنظومة في قصيدة الشاعر الملهم أن تحمل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فتعبّر عن ذلك أصدق تعبير ، وحين استطاعت اللوحة التشكيلية ، بريشة الفنان المبدع أن تقذف العيون الغائرة برجوم الحق ، التي صُمّت الأذان عن سماعها ، وأغلقت القلوب عن إدراكها .

وها هو الرسم الكاريكاتيري - على سهولته وسذاجته - كم أوصل إلى الأذهان المغلقة من الحقائق الغائبة ، التي عجزت الأقلام المكتمة والأخرى المستأجرة عن التعبير عنها ، فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط قبل سنوات رسماً كاريكاتيرياً جريئاً ومعبراً ، يصف حال الأمة الإسلامية في بداية الألفية الثالثة ، يتضمن شكل خطوة حذاء ، قد تركت أثراً على أرض طينية ، ثم مُلئ

موضع أثر الخطوة في الطين بأناس على شكل العرب ، وكتب على الرسم
عبارة : (الشرق الأوسط الكبير) !! فأبيّ تعبير أشدّ من هذا في وصف حال
الأمة ، يهزّها هزاً من الأعماق ؟

لقد استطاعت ريشة الفنان المبدع - بكل سهولة - أن تصل بالفكرة
المعبّرة الكاملة إلى الأذهان في لحظات يسيرة ، استغنت فيها عن كثير عبارات ،
واختصرت فيها كثير صفحات ، مما قد يستهلك الخطيب أو الكاتب أو
الصحفي .

ومن هنا فما أحرى بالفنّان المسلم المعاصر أن يعيش هموم أمته ، وأن
يسهم في يقظتها ، وأن يسعى لرفعها ؟ ولا يكون أداة في تعميق تيهها ، ولا
وسيلة لزيادة سواد ليلها ؛ فإن مصاب الأمة في نفسها عظيم ، وأحزانها في
شعوبها كبيرة ، لا مزيد على ذلك .

٧- الجمع بين المتناقضات في السلوك الإنساني

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأزواجه الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الغر الميامين ، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان وإخلاص إلى يوم الدين ، أما بعد .. فإن النفس الإنسانية - بما حباها الله تعالى من القدرات الفائقة ، والطاقات المتنوعة ، والمجالات الواسعة - لا تزال تطالعنا - بصورة مستمرة - بعجائبها السلوكية ، ونوادرها الشخصية ، سواء على مستوى الإنسان كفرد ، عبر مراحل العمرية المختلفة ، أو على مستوى الأجيال المتعاقبة ، عبر سنوات أحقابها المترادفة .

وعلى الرغم من الثبات الفطري في الطبيعة الإنسانية ، في أصولها الطبيعية التي خلقها الله تعالى عليها دون تبديل ولا تغيير ؛ إلا أن نوع الأداء السلوكي للإنسان ، ونمط تفاعله الشخصي في المواقف الحياتية المختلفة ، وأطوار نموه المتعاقبة التي تطرأ عليه عبر مراحل العمرية المختلفة ، كل ذلك يجعل الإنسان ضمن حالات من التجدد المستمر ، والتنوع المتسع ، الذي يعطي عالم الإنسان أبعاداً أرحب وأوسع وأشمل من ألوان السلوك ، وأشكال الشخصية ، حتى إن مجالات التطابق المطلق بين اثنين من البشر تكاد تنعدم في واقع الحياة الإنسانية ، بحيث تتنوع الشخصية الإنسانية بتنوع أعداد البشر ، كحال التباين الواقع بين بصمات الناس ، رغم تشابهها وضيق مساحتها ، مما يشير بوضوح إلى قدرة الخالق ﷻ ، وإلى عظيم إبداعه في خلق الإنسان .

ولا يعني هذا الاختلاف في السلوك الشخصي للإنسان ، والتباين الواسع في سلوكه العام ، ألا تجمع فئاتٍ من الناس حلقاتٍ من الاشتراك

السلوكي ، وقواسمُ من التشابه الشخصي ، الذي يُلمح إلى درجة ما من التقارب السلوكي ، والتوافق الشخصي ، والتشابه الانفعالي ؛ وإنما المقصود استحالة التطابق المطلق في نوع السلوك الشخصي بين اثنين ، فضلاً عن أن يجتمع الفئام من الناس على سلوك واحد متطابق كحال الحيوان ، الذي يتطابق سلوكه مع نوع فصيله تطابقاً شبه تام ، فلا يتمايز عن غيره تمايزاً يوحى بالاستقلال السلوكي ، أو الانفراد الشخصي ؛ فالعينة من نوع الفصيل الحيواني تعبرُ - بصورة دائمة ومتكررة - عما وراءها من النوع ، وتطابقه في سلوكه ونمط حياته وردود أفعاله ، فلا تمايز ولا اختلاف ، ومثل هذا الطابع السلوكي يستحيل في عالم الإنسان ؛ إذ إن كل إنسان - من هذه الناحية - هو عالم قائم بذاته .

بيد أن أعجب وأغرب ما يتميَّز به سلوك الإنسان ، وطبيعته الشخصية ، ونمط أدائه الانفعالي عن عالم الحيوان ومسالكه الساذجة : هو التناقض السلوكي ، الذي يتمكن فيه الإنسان - في وقت واحد - من الجمع بكفاءة بين سلوكين متناقضين ، يصعب التوفيق بينهما ، فقد برئ الحيوان براءة كاملة من هذا النوع من السلوك المتناقض الذي تورط فيه الإنسان ، وربما تلبس به حتى يغدو التناقض السلوكي جزءاً طبيعياً من كيانه الشخصي ، وطبعاً أصيلاً في خلقه ، حتى يصدر عنه بيسر وسهولة دون تكلف .

ولعل في مسالك بعض المتممين إلى الفرق الإسلامية ما يجلي الموضوع ويبرز الفكرة بوضوح ؛ فإن سمة الجمع بين المتناقضات السلوكية كثيراً ما تلبس بها مسالك بعض المتممين إلى الفرق الضالة ، وإن كان غيرهم غير مبرراً

منها بصورة مطلقة ، إلا أن التناقض السلوكي في كثير من المنتسبين إلى الإسلام أكبر وأوضح ؛ فالخوارج في نهجهم التعبدي العميق ، وزهدهم الشديد ، وورعهم الغريب ، مما يمثّل - في جملته - المثالية السلوكية الصعبة ، التي يندر وجودها - على هذا النحو القاسي الدقيق - في كبار الأولياء ، بل يندر ذلك حتى في الأنبياء الأصفياء ، الذين أتوا بنهج الاعتدال والتوسط ، وذموا التشدّد والتفوّت ، مما قد يكون سبباً في فتنة بعض الناس عن النهج الحق ، لاسيما الشباب الناشئ منهم ، في استلاب عقولهم ، وسبي أفهامهم ، وتخريب أفكارهم ، وفي الحديث قال رسول الله ﷺ : (إن فيكم فرقة يتعبدون ويدينون حتى يعجبوا الناس ، وتُعجبهم أنفسهم ، يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية) .

ففي الوقت الذي تبدو فيه الشخصية الخارجية - فيما يظهر للناس - مُتّسقة ومنسجمة مع نهج التقوى في أعلى وأجلّ وأشدّ مسالكها ، التي تثير إعجاب الناس ، وتبعث فيهم عواطف المحبة والولاء : تنتكس هذه الشخصية من قمّتها العالية فتَهوي إلى دركة سحيقة من السلوك المقيت ، والفعل الشنيع ، الذي ينحطُّ بها إلى قاع لا قاع دونه من النزول والسفول ، حين تنطلق بمعتقد التكفير بلا تمييز ، وتسعى للتدمير والتقتيل بلا تفريق ، فتقتل الأولياء وترك الأشقياء ، وفي الحديث قال رسول الله ﷺ : (... يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل الأوثان...) .

والسؤال الذي يثار هنا : كيف استساغت هذه الشخصية الإنسانية العجيبة أن تجمع بين هذين السلوكين المتناقضين بكل هذه الكفاءة ، فتستمر في ممارستها معاً في وقت واحد دونما تردد بينهما ، أو تنه لتعارضهما ؟ حتى إن أحدهم

ليثورع عن استباحة التمرة المهملة يلتقطها من قارعة الطريق ، ثم يقدم - بكل ثبات
وجراءة - على أكبر وأشنع جرائم التاريخ البشري - قتل علي بن أبي طالب -
مؤيداً بإجماع وتأييد كلّ المتتمين لأعضاء الفرقة ، حتى عاد سلوكاً جماعياً شاملاً ،
الكل يجلّه ويؤيده ، حتى قال شاعرهم ، وهو يتغنّى بابن ملجم ، صاحب هذه
الجريمة النكراء :

يا ضربة من منيب ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضواناً
إنني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزاناً

وليس بعيداً كثيراً عن طريقة الخوارج في تناقضهم السلوكي ، وعجائب
نهجهم من المتتمين إلى جماعات الرافضة من المشيعة ، الذين يقفون في اتجاهاتهم
على النقيض من الخوارج ، ومع ذلك يتحدون معهم ويوافقونهم في النعمة على
الداخل الإسلامي ، وربما يزيدون عليهم في حجم التناقض السلوكي المشين ،
فيما يعبرون عنه من مشاعر الحزن الشديدة ، وحوادث المظالم الأليمة ، من خلال
تكرار قائمة المآسي والأحزان التاريخية الغابرة ، وما يرافقها - بصورة دائمة
ومستمرة - من مظاهر الأسى ، ونوبات البكاء ، وشهقات النحيب ، التي تنم - فيما
يظهر - عن شخصية حزينة منكسرة ، مكلومة مضطهدة ، رقيقة جزعة ، قد
تراكمت عليها الوقائع المؤلمة ، والمفاجع المرهقة ، مع ما قد يصاحب ذلك من
لطم الوجوه ، وخمش الصدور ، حتى إن الغريب عن ديارهم ، الجاهل
بقضاياهم وبواعثهم ، العاجز عن فهم لغتهم ، حين يشاركهم هذه المناحة
الجماعية ، فيقع تحت تأثيراتها العاطفية ؛ فيرعي سمعه إلى القصائد الملحنة
المحزنة ، والعبارات المنعمة المثيرة : لا يملك معها إلا أن يبكي وينوح معهم ؛

لشدّة وقع ذلك على نفسه ، حتى وإن لم يفهم المدلول اللغوي ؛ فقد أفصح أحد الباحثين الأمريكيين - من المهتمين بالشأن الشيعي - عن تجربته الشخصية حين حضر بعض الحسينيات الشيعية في إيران ، معبراً عن تأثره بالجو العاطفي العام ، حتى إنه كان يشاركهم الحزن والبكاء ، وهو لا يدرك المعاني بوضوح ، كما أنه غير معني بالمسألة الشيعية وقضاياها المثيرة .

هذه الشخصية الشيعية المتطرفة التي تبدو - فيما يظهر للناس - حزينة ومنكسرة ومتألّمة ، تستجدي في النفوس العاطفة البشرية ، وتبعث فيها الشفقة الإنسانية ، حتى إذا حانت لهذه الشخصية المكلومة ساعة انتقامها ، وبلغت زمن انبعاثها : خرج من بين جوانحها ، وانبعث من بين أضلاعها مارد الانتقام ، ووحش الفتك ، وغول الإرهاب ، فتحوّلت الشخصية الوديدة في ظاهرها إلى شخصية سادية عنيفة مارقة ، تستحسن البطش ، وتستلطف القتل ، وتستمتع بالتعذيب ، زاعمة - بمسلكها هذا - أنها تنتقم لمظلوميتها التاريخية قبل قرون ، من كفّار اغتصبوا حق إمامهم ، وكسروا ضلع زوجته ، وقتلوا ولده .

ورغم اتحاد الرافضة مع الخوارج في إطلاق حكم التكفير على المخالفين لهم ، ومن ثمّ استباحة دمائهم ، وسلب أموالهم ؛ فإن الرافضة - غالباً - ما يزيدون عليهم في سلوك التشقي من المخالفين ؛ في التنكيل بهم ، وتقطيع أوصالهم ، وحرق أجسادهم ، وسحق أطفالهم ؛ باعتبار أنهم ذرية المسؤولين عن المظالم الأسطورية التي وقعت ، إضافة إلى أسلوب الاستدعاء السمج للمظلمة التاريخية ، وإحيائها من جديد في كلّ قضية تشب مع مخالفيهم ، ضمن سيناريو كامل من دراما مجوجة من نتن العقول ، وقدر الفكر ، الذي لا تقبله النفس الإنسانية إلا

حين تنحطُّ بلهاء دون مستوى البهيمية ، فلا تدرك ولا تعي ولا تتأمل فيما يُلقى إليها من مصادرها المقدّسة .

وهذا يكشف للفظناء نهج التخريب العقلي ، الذي ينتهجه الرافضة في بناء شخصيات أتباعهم ، حين لا يجد أحدهم غضاضة في أن يكون أستاذاً جامعياً في التقنية والمعارف العلمية الحديثة ، في الوقت الذي يلطم ويخمش ، ويتنادى بثارات الحسين ، ضمن مسرحية هزلية هستيرية سخيفة !!

إن العاقل ليتعجب : كيف استطاع منهج التربية عند الرافضة أن يقنع أتباعه بضرورة التخلص من عقولهم لدخول حظيرة الإيمان ؟ فبدلاً من أن يكون العقل هو مناط التكليف - بزواله يزول التكليف - يصبح حجب العقل عند الرافضة شرطاً لصحة الإيمان !!

وليس بعيداً عن هؤلاء وأولئك في تناقضاتهم السلوكية : ما يقع فيه بعض أهل السنة والجماعة من الجمع الشائن بين المتناقضات السلوكية ، ولئن كانوا هم - في الجملة - أقلّ الفرق الإسلامية تناقضاً سلوكياً ، وأكثرها خيراً ، لما اعتمدوه في نهجهم من الكتاب والسنة ، وكون الفرقة الناجية منهم ، غير أن سلوك بعضهم يثير الدهشة والاستغراب ؛ ففي الوقت الذي يتحلّى فيه أحدهم بالتزام الشعائر الدينية في مظهره ، ربما تخلّى عن بعضها في مخبره ، وفي الوقت الذي يتحرّج فيه عن قليل الحرام ، ربما وقع في كثيره ، وفي الوقت الذي ينادي فيه بالورع ، ربما تخطى ذلك في سلوكه إلى المكروه ، وفي الوقت الذي يحرص فيه على الراجع من المذاهب ، والعمل بالأحوط ، وتجنّب المختلف فيه من الأقوال ، وما قد تدخله الشبهة : يقع في بعض سلوكه فيما لا خلاف في المنع منه !

ولئن كانت هذه التناقضات السلوكية عند بعض أهل السنة دون غيرهم في شناعتها ، فإنها - مع ذلك - وسائل سيئة لصدّ الناس عن سبيل الله تعالى ، وكفّ الحائرين عن نهج الهدى : ﴿...وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ ٥٠ / ٤ .

وعند التأمل يجد الناظر أن هذه الأزمة السلوكية الشائنة تنحصر بواعثها - في الغالب - في ثلاثة أسباب رئيسة ، مما تدخلها النفس الإنسانية بأمراضها ، والشيطان بوسوسته وإغرائه :

السبب الأول : هو الجهل والتقليد الأعمى ، الذي يصنع الشخصية الإنسانية القاصرة ، فيفقد الرجل معها الاستقلال بالنظر فيما يتعاطى ، ويمنعه القدرة على تقويم الأعمال والممارسات ، فيحول بين العقل والسلوك حاجب فاصل من الأوهام والظنون ، مبعثهما التقديس والتعظيم لمصادر المعرفة ، والاعتقاد بعصمتها من الخطأ ؛ لذا لا يتكلّف المراجعة وراءها ، ولا الاستدراك عليها ، فيقع في الأخطاء والتناقضات ، بل ربما وقع في الموبقات الكبرى ، دون شعور أو تمييز أو نظر .

السبب الثاني : هو الهوى ، الذي يملك على الرجل لبّه ، فيحوّله إلى شخصية إنسانية منتكسة ، فيعميه ويصمّه ، حتى لا يدرك ولا يستوعب إلا وفق داعية الهوى ، فينخرط ضمن سلوكيات متناقضة ، من المعروف تارة ، ومن المنكر تارة أخرى ، من الخير مرة ، ومن الشر مرة أخرى ، حاديه في كلّ ذلك الهوى ، حتى المعروف من السلوك ، والحسن من الأعمال ، لا يأتيه إلا بقدر ما أُشرب في ذلك من هواه ، فباعته للخير والمعروف - في كل الأحوال - هو الهوى المستحكم .

السبب الثالث : هو الحرص على المصلحة الشخصية ، الذي يحول دون الرجل والعمل بالمبادئ والقيم الكريمة ، والقيام بالمواقف النبيلة ، حيث يتحوّل الإنسان الحريص إلى شخصية هلوعة جزوعة ، لا تعرف من السلوك إلا ما يحقق مصالحها الضيقة ، ويضمن منافعها الخاصة ، فتقع في التوافق السلوكي مرة ، وفي التناقض مرة أخرى ، وفق ما يحقق مصلحتها ، فلا تنجّل من التردد بينهما ، ما دام أن مصلحتها تحصل بالأسهل منهما .

ولما كان طبع ابن آدم الخطأ ، فإن كلّ هؤلاء وغيرهم مدعوون إلى التوبة ، فإن التوبة الصادقة تمحو أزمة التناقض السلوكي ، وتكفر كلّ سيئات الإنسان مهما عظمت ، وتعمل على تقارب المسافة بين طبع الخطأ عند الإنسان وبين السلوك القويم ، فكلُّ ذنب صدر عن الإنسان حال : جهله ، أو غفلته ، أو ضعفه ؛ فإن التوبة النصوح تمحوه فضلاً من الله تعالى ورحمة منه .

وهذا باب مشرع للجميع ، لا يغلق دون أحد إلا بحضور الأجل أو قيام الساعة ، فمن تجاوز مهلة التكليف من المذنبين دون توبة نصوح ؛ فإن المسلم منهم تحت المشيئة الإلهية ، إن شاء عذبه بعدله ، وإن شاء غفر له بفضله .

٨- غموض الشخصية التربوية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فليس بغريب في عالم السياسة أن تحمل شخصية السياسي ، أو المفاوض الدولي شيئاً من الغموض الذي يحتاج إليه للتفاوض والمناورة السياسية ؛ فيسعى بحكمة عقلية ، ورزانة فكرية ، ليجنب بلاده سوء ، ويحقق بالروية مصالحها ، ويسهّل عليها مقاصدها ، وكذلك حال كل من يعمل مع الخصوم ؛ إذ لا بد له من سلامة النظر ، وسعة الأفق ، وحنكة التحاور ، ليحقق المصالح ، ويتجنب المفاسد ؛ فإن المتنازعين في الشأن السياسي لا يهتمهما الوقوف على حقيقة الطرف الآخر ، والتأكد من تطابق ظاهره مع باطنه ، وسلامة مقاصده ، وحسن نيّاته ، بقدر ما يهتمهما الخلوص إلى مصالحهما ومغانمهما السياسية .

ولئن كان هذا التعامل سائغاً في الميدان السياسي على وجه من الوجوه ، مسموحاً به ضمن نطاق ما ؛ فإنه مستهجن وقبيح في عالم التربية الإنسانية ، التي يقصد فيها الطرفان - المربي والناشئ - هدفاً واحداً ، ويسعيان نحو مصلحة متطابقة مشتركة ؛ فلا يسوغ حينئذٍ أن تغيب حقيقة شخصية المربي خلف بهرج التعامل الزائف ، لتظهر بغير ثوبها ، وتبدو في غير صورتها ؛ إذ لا مسوغ لذلك إلا التخون واختلاف المصالح .

إن الإنسان النامي - وهو يخطو خطواته نحو النضج الشامل - في حاجة ملحة إلى المربي الصدوق ، الذي يعيش معه التجربة التربوية بأمانة ، فلا يرى فرقاً بين جوهر الباطن والسلوك الظاهر ؛ بحيث يحيا المربي متوافقاً مع

حقيقة ذاته ، منسجماً مع كيانه الداخلي ، فلا يحتاج الناشئ إلى جهود فكُّ الغاز
التعارض بين الصورتين الظاهرة والباطنة ، ولا يحتاج إلى جهد الجمع بين
متناقضات المربي .

إن توافق المربي مع ذاته ، وانسجامه الصادق مع الوجهة التربوية
الإسلامية : ضرورة تربوية لا غنى عنها ، فلا يُتصور مجال إمكانية بناء الإنسان
الصالح - في المفهوم الإسلامي- دون أن يسبق ذلك بناء المربي الصالح ، الذي
يعبّر عن الوجهة الإسلامية بصدق العبارة وسلامة السلوك ، إذ يستحيل على
المربي - مهما كان بارعاً - أن يُحيي طاقة السلوك الانفعالية في نفس الناشئ ،
التي تدفعه من داخله نحو السلوك القويم ، ما لم تكن هذه الطاقة حيّة متوقّدة
في نفس المربي ، تصدر عنه بيسر وسهولة دون تكلف ، وهذا لا يتأتى له إلا
حين يعيش التجربة الإسلامية بكل أبعادها التربوية : الإيمانية ، والتعبدية ،
والأخلاقية ... ؛ بحيث ينال حظه الوافر من جوانب التربية الإسلامية ، حتى
تفيض على حياه سماتُ التزكية والإشراق ، وتسبغ سلوكه معالمُ التقوى
والانضباط .

إن المحاولات اليائسة التي يتعاطاها المربي القاصر ، والتجارب البائسة
التي يخوضها في سبيل النجاح التربوي للبناء الشامل للإنسان ، لا تعدو أن تكون
جهوداً مبعثرة لا رصيد لها في الواقع التربوي ، إلا أن يكون ضمن نجاحات
قاصرة ، وإنجازات محدودة ، لا ترقى إلى تطلعات الأمة الإسلامية وآمالها .

إن النجاحات التي قد تحرزها الشخصية القاصرة في الميدان التربوي ،
فُتسجّل ضمن درجات الإبداع ، هي الأخرى لا تعدو أن تكون بروزاً إيجابياً في

جانب ، وضموراً سلبياً في جانب آخر ، مما يشوّه الشخصية الإنسانية ويعكّر صفاءها ؛ إذ لا بد للنجاح التربوي الحقيقي من الشمول في بناء الشخصية من جميع جوانبها ، ليشمل ذلك العقيدة والسلوك ، العلم والعمل ؛ إذ إن الشمول من أهم خصائص الإسلام التي يتميز بها .

ولقد ظهر في المجتمع الإسلامي المعاصر أعداد من الشخصيات المبدعة في جانب ، والمخفقة في آخر ، ممن اضطرب نهج تربيتهم ، فلا يرى أحدهم غضاضة في الفصل بين الفكر والسلوك ، وبين العلم والعمل ، باعتبار أن السلوك من المسائل الخاصة ، التي لا تدخل ضمن معايير تقويم الشخصية ، بحيث يبقى السلوك الشخصي - مهما كان قبيحاً - في منطقة الظل من الذات الإنسانية ، فلا يتعرض لها المجتمع بالنقد أو التقويم ، وإنما بالصفح والإعراض .

إن غموض الشخصية التربوية إلى هذا الحد ، الذي يفرض على المجتمع قبول التناقض السلوكي ، والتسامح مع التعارض الخلفي ؛ بحيث يكفّ الناس بعضهم عن بعض ، فيمتنعون عن النقد ، ويتعارفون على ترك ساحات للسقوط الخلفي ، ومساحات للقصور السلوكي ، لا يناها النقد ، ولا يطاها التقويم : هو في الحقيقة إعلان الاعتراف بالفواحش التربوية ، ودعوة للتكليف المقيت مع الرذائل البشرية ، فبدلاً من أن ترقى مؤسسات التربية للاضطلاع بالمسئولية التربوية وفق معايير التقويم الإسلامي ، فإذا بها تنحط في دركات الخنوع للقصور الإنساني ، وتسقط في مهاوي الخضوع للقبائح البشرية .

إن أسوأ ما يمكن أن يصيب العمل التربوي ويناله في الصميم هو تشريع حق السقوط ؛ بحيث يصحّ للمربي أن يحتفظ بسلوك شخصي خارج

نطاق التقويم ، فيحق له - بناء على ذلك- التلوُّث بالقبائح السلوكية ضمن زاوية من زوايا شخصيته ، في الوقت الذي يُمكن فيه من تعاطي العمل التربوي - بأبعاده المختلفة - ضمن زاوية أخرى من زوايا شخصيته ، وعلى الناشئة الغضّة - على ضعف خبراتها وقصور إدراكها - أن تتكيّف مع شخصية المربي الغامضة ، فتقبل منه الفكر دون السلوك ، والعلم دون التطبيق ، وعليها أن تحلّ بنفسها هذه المعادلة التربوية الصعبة !!

٩- العلية المشنومة

في صباح يوم مشرق ، ومع اندفاع الطلاب نحو فصولهم الدراسية ، وإذا بمراسل إدارة التعليم يحمل إلى مدير المدرسة خطاباً عاجلاً ، فما إن قرأه مدير المدرسة حتى قرر عقد اجتماع عاجل بالمدرسين والوكلاء ، فما إن اجتمع الجميع ، قرأ المدير الخطاب الذي جاء فيه :

تعميم عاجل لكافة المدارس الثانوية

(نما إلى علم الوزارة تنامي ظاهرة التدخين في المدارس الثانوية ، بصورة تستوجب وقفه تربوية حازمة مع هذه الظاهرة السيئة ، وقد رأت الوزارة تخصيص أسبوع كامل ضمن حملة شاملة لتوعية الطلاب بمخاطر تعاطي الدخان ، وحثهم على الإقلاع عنه ، وقد رأت الوزارة تخصيص الحصص الأخيرة من كل يوم ضمن الأسبوع المقترح للقيام بهذه الحملة .

نرجو تفضلكم بتنفيذ رغبة الوزارة ، وإشعارنا يومياً بما يتم أولاً بأول ، مع تزويدنا بتقرير شامل للفعاليات ونتائج الحملة في نهاية الأسبوع ، ضمن تقرير مفصل بما تم إنجازه) .

تفاعل المدرسون مع التعميم ، وأخذوا يعلقون عليه فيما بينهم ، ويتحدثون عن مشاهداتهم المتكررة لجرأة بعض الطلاب في تعاطي الدخان داخل أروقة المدرسة وفنائها ، وفي دورات المياه ، وحول أسوار المدرسة .

اقترح مدير المدرسة أن يتولى هذه المهمة أحد المدرسين ، من أصحاب الخبرة في استخدامات الوسائل التعليمية ، والحاسب الآلي ، بحيث يُجمع له

الطلاب في الحصة الأخيرة في فناء المدرسة الداخلي ، ليتولى عرض برنامج التوعوي الثقافي ، مستخدماً الصور والشرائح والعبارات المؤثرة ، والموضحة لعواقب تعاطي الدخان .

وإذا بأنظار الجميع ، بما فيهم مدير المدرسة تتوجه نحو الأستاذ / ناصر ، باعتباره صاحب خبرة سابقة ، وتفوق في استخدامات الحاسب الآلي ، والدخول على شبكات الإنترنت ، إضافة إلى تعليقاته المتكررة لدى المدير والزملاء منذ سنوات عن مشكلة التدخين في المدرسة .

حاول الأستاذ / ناصر أن يعتذر عن القيام بهذه المهمة ، وأصرَّ على الاعتذار بطريقة لافتة للنظر ، ومع ذلك لم يعذره المجتمعون ، بل ألحوا عليه حتى وافق بعد جهد ، ودعماً له تم تفرغته من حصصه في ذلك الأسبوع ، لينشط لهذه الحملة .

ولما رأى الأستاذ / ناصر إصرار الجميع على اختياره ، ولم يجد بداً من الموافقة : شرع في جمع مادته العلمية حول التدخين ومضاره الصحية ، فالتقى ببعض الأطباء ، وراجع جمعية مكافحة التدخين ، ودخل على بعض المواقع الإلكترونية المعنية بذلك ، ثم أعدَّ - في ضوء ما جمع من المعلومات - برنامج التوعوي ليشمل الصور والمعلومات ، والبيانات والإحصاءات ، وورَّعه في جرعات منتظمة على مدار أسبوع كامل ، بحيث يكون برنامجاً مؤثراً ، من تعرَّض له بكامله لا بد أن يتأثر بمضمونه التربوي الرائع .

وبدأ الأسبوع بيوم ناجح للبرنامج ، وأبدى الأستاذ / ناصر تفوقاً في الأداء والتفاعل ، أكثر مما هو معروف عنه ، وما إن مضى اليوم الثاني من

البرنامج حتى خُفَّت ظاهرة التدخين بالفعل ، فقد لاحظ عمَّال النظافة قلَّة أعداد أعقاب السجائر في دورات المياه ، وفي أروقة المدرسة على غير العادة .

وما أن خُتم اليوم الثالث حتى أعلن بعض الطلاب إقلاعهم عن التدخين ، متأثرين في ذلك بوقع البرنامج الناجح على نفوسهم ، وحضر جمع منهم في اليوم الرابع يعتذرون إلى مدير المدرسة عن تعاطيهم الدخان في أروقة المدرسة ، ويتعهدون - بدافع ذاتي من أنفسهم - بعدم التدخين أبداً ، وقذف بعضهم بعلب السجائر أمام المدير وعلى مكتبه ، إشعاراً منهم بالإقلاع التام عن هذه العادة القبيحة .

وقد غمرت السعادة المعلمين كافة وإدارة المدرسة والعاملين بنجاح البرنامج ، وزادت غبظتهم وإعجابهم بالأستاذ / ناصر ، صاحب الدور الأكبر في هذا البرنامج المتفوق .

وبدأ مدير المدرسة بالفعل يكتب تقاريره - كل يوم بيومه - لإدارة التعليم ، عن برنامجه الموفق ، مقترحاً أن يكون نموذجاً تقتدي به إدارات المدارس الأخرى ، كما اتصل على مدير تعليم المنطقة يدعوه لحضور اللقاء الأخير من البرنامج ، ويلقي كلمة بهذه المناسبة ، فوافق بعد إلحاح .

وفي اليوم الخامس ، ومع نهاية هذا البرنامج الناجح ، وبحضور مدير التعليم وبعض وكلائه : ظهر الأستاذ / ناصر أمام الحضور متتشيماً فرحاً بإنجازه التربوي الكبير ، ثم أخذ يختتم آخر فقرات برنامجه الناجح ، حيث أظهر تفاعلاً وحماسة أكثر من الأيام السابقة ، حتى إنه تفاعل مع بعض المعلومات التي عرضها على الحضور بصورة غير معتادة ، حتى إنه من فرط انفعاله هذا اليوم

سقطت منه نظارته ، واهتز عقاله فوق رأسه ، وكاد يسقط بذاته من فوق مسرح المدرسة .

وفي هذه الأثناء المثيرة ، وعند وصول الأستاذ / ناصر قمة عطائه ، ومع بلوغ الطلاب قمة تأثرهم ، ووصول إدارة المدرسة ومدير التعليم إلى أعلى درجات الرضا والارتياح : إذا بالأستاذ / ناصر يتحرك حركة انفعالية سريعة غير معتادة ، تسفر عن قذف علبة من جيبه ، لتسقط بين المسرح والجمهور ، وما هي إلا لحظات حتى اكتشف من هم في الصفوف الأولى أنها علبة سجائر من نوع مشهور ، وما هي إلا لحظات حتى عمّ الخبر المفزع الجميع .

وقد سقطت العلبة المشئومة أمام المنصة ، مقابل مدير المدرسة ، وكانت أقرب إليه من الأستاذ/ ناصر ، الذي بدا عليه الارتباك والتلعثم ، حتى ما عاد يستطيع أن يتلفظ بكلمة واحدة ، فضلاً على أن يتم برنامج الذي وُعد في آخر لحظات نجاحه .

تناول مدير المدرسة مسرعاً العلبة الساقطة ، ووضعها في جيبه ، فكثرت اللغظ والحديث الجاني وارتفعت الأصوات ، وأخذ بعض الطلاب يتنادون من جنبات الفناء بكلمات وجمل نابية ، تندد بالأستاذ / ناصر وبرنامج وإدارة المدرسة ، فأنتهى مدير المدرسة والمعلمون معه اللقاء بسرعة صرف الطلاب ، فخرجوا يصيحون ويصفرون ، ضمن سلوكيات قبيحة لم تعهدها المدرسة ، وكان الغضب والاشمئزاز قد ملأ مدير التعليم ، الذي شعر بالإحباط والغم من هذا الموقف المحرج ، فانصرف مسرعاً من المدرسة مع وكلائه دون أي تعليق ، وقد حاول مدير المدرسة أن يتفاهم معه ، إلا أنه رفض الحديث في هذا الوقت .

وتوجه مدير المدرسة إلى مكتبه مثقلاً مغموماً بوقع المفاجأة ، فتبعه بعض الجريئين من الطلاب ، يطالبون بعلب سجائرهم التي سلّموها للإدارة ، فطردهم بعنف ، وما انقضى ذلك اليوم حتى استنشق الجميع سحب الدخان تنبعث من جنبات المدرسة ، حتى إن بعض الطلاب ممن لم يسبق لهم التدخين : عزموا على تجريبه ، نكاية بإدارة المدرسة .

ثم جلس مدير المدرسة على مكتبه في هذا النهار الصعب المحبط ، وتناول القلم ليكتب تقريره عن هذا اليوم ، فماذا تراه يكتب عن هذا اليوم المثير !؟

١٠ - حجاب المرأة إلى أين ؟

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن الحجاب الشرعي يمثل للمرأة المسلمة خاصية فريدة تميز صاحبة العقيدة والخلق عن غيرها ، فله دوره المميّز ، وفعاليتته الواقعية الملموسة في حياة المرأة بصورة خاصة ، وفي واقع الحياة الاجتماعية بصورة عامة .

ويستند وجوب حجاب المرأة المسلمة إلى نصوص من الكتاب الكريم ، وأخرى من السنة المطهرة ، إضافة إلى إجماع المسلمين ؛ بحيث يكفر من ينكر وجوبه ، أو يستهزئ به ، وتفسق من تنزعه من النساء ولو أقرت بوجوبه ، فليس الحجاب تراثاً أو تقليداً أو عادة اجتماعية قابلة للتغيير أو التطوير ، وإنما هو فريضة محكمة ، ألزم الله تعالى بها النساء المسلمات الحرائر حين يجتمعن مع الرجال الأجانب .

ومنذ أكثر من مائة عام من الآن وجمعٌ من نصارى العرب يحاولون إقناع المرأة المسلمة بنزع حجابها ، والتتكرُّ لأخلاقها وآدابها الاجتماعية ، والناظر في بعض ما كان يُنشر في تلك الفترة يجد هذا التوجه الهجومي نحو الحجاب - بصورة خاصة - واضحاً في كثير من المقالات والكتابات التي كانت تنشر آنذاك ، مستهدفة المرأة المسلمة في أخلاقها ، وسلوكها ، ولباسها ، وعاداتها ، وتقاليدها ، حتى تتوجت بكتابات قاسم أمين المدعومة في ظاهرها بالنص الشرعي ، والفتوى الفقهية ، والاستدلال بالواقع الغربي .

وقد رافق ظهوره دعم ثقافي من دعاة التغريب في ذلك الوقت ،

ولاسيما من نصارى العرب ، ممن كانوا يتحكّمون في مفاصل الثقافة آنذاك ، ثم أعقب ذلك توجه سياسي من بعض القادة والزعماء ، يدعم هذه الوجة ، ثم تتوّج في نهاية الأمر بسفور المرأة عن وجهها كأقصى ما يمكن أن ينجزه المبطلون في حربهم للحجاب في ذلك الوقت .

ثم لم يلبث الأمر طويلاً لأكثر من أربعة أو خمسة عقود حتى كشفت كثير من النساء المسلمات عما أجمع المسلمون على وجوب تغطيته من الشعور والنحور والسيقان والأفخاذ ، ووصل الحال بالمرأة المسلمة الحرة أن تبرز على المسرح أمام الرجال : ممثلة ، أو مغنية ، أو راقصة بكامل زيتها ، وقد نزعت عنها غالب ملابسها إلا ما يستر السواتين ، وللقارئ أن يعلم أن غطاء وجه المرأة كان سائداً بين المسلمات حتى العقد الثالث من القرن العشرين ، فضلاً عما يجب تغطيته مما أجمع عليه الفقهاء .

ومن المعلوم من الطبائع الاجتماعية أن الانحرافات الأخلاقية تبدأ سيرة ، وربما في مسألة خلافية مثل كشف المرأة عن وجهها أمام الرجال الأجانب ، ولكنها بالتدرّج تنتهي وبسرعة إلى ما لا قبل للمجتمع به من الانحرافات الكبرى التي يصعب معها الإصلاح ؛ ولهذا جاءت الشريعة بمراعاة الاحتياط ، والأخذ بالأحوط ، وسد الذرائع ، رغبة في دفع ما يُتوقع من المفاسد الكبرى .

وعلى الرغم من المخاطر والانحرافات الكبيرة التي أحدثتها دعوة قاسم أمين في بداية القرن العشرين ؛ فقد جئد النصارى أقلامهم ، وتبعهم في ذلك من في قلبه مرض من المسلمين والمغفلين لدعم دعوته ، حتى أثنى عليه

بعض الشعراء ، ونسبه بعضهم إلى مجموع المجددين الذين يبعثهم الله تعالى على رأس كل مائة عام ، ليجددوا أمر الدين ، وقد قال جرجي زيدان في تخليد ذكراه : (إن قاسم أمين من المصلحين العظام الذين يحفظ التاريخ ذكرهم) .

لقد استوعب أعداء الإسلام الدرس ، وأدركوا بيقين أن الحجاب - بصورة خاصة من بين كثير من أحكام الإسلام - هو أكبر عقبة اجتماعية تقف أمام تحقيق أهدافهم في تغيير نمط الحياة الاجتماعية الإسلامية ، وليس ذلك لكون الحجاب مجرد ملاءة تستر به المرأة جسمها ، فإن الأخلاق لا يرسمها الحيايط ، ولا تحدد معالمها الأقمشة ، ولكن لكون الحجاب موقفاً عقدياً من المرأة قبل كل شيء ، يُعبّر عن ارتباط روحي عميق في نفسها ، يحثها على التسرُّر والتحفُّظ .

وهذا المعنى في الحجاب يتعارض بصورة صارخة مع أهداف وغايات أعداء الفضيلة والأخلاق من الكفار والمنافقين المتربصين بالأمة الإسلامية ، ويتعارض أيضاً مع الفطرة الإنسانية السوية ، فالتسرُّر سلوك بشري فطري في النوع الإنساني بصورة عامة ، وفي إنائهم بصورة خاصة ، فالتسرُّر عندهن أبلغ وأشدُّ ، فأهل الباطل يواجهون في حربهم للحجاب النصَّ الشرعي المحكم ، والفطرة الإنسانية السوية ، ولئن استطاعوا العبث بالفطرة السوية عند بعض النساء فأنى لهم أن ينقضوا النصَّ الشرعي المحكم المحفوظ ؟

وتأتي المرأة السعودية في أعقاب الزمن لتخوض تجربة المرأة العربية في كثير من الأمصار الأخرى مع الحجاب ، ولكن بعد نحو قرن من الزمان ، قد مُلئ بالتجارب والمواقف والصراعات ، التي يمكن أن تثري ثقافة المرأة السعودية ، وتنضج فهمها ، وهي مقبلة على مرحلة جديدة من التغيير الاجتماعي الشامل

الرامي إلى التجديد في كل جوانب الحياة ، لتعيش التغيير الذي يحتاج إلى مائة عام : في عشرة أعوام فقط ، ضمن ظروف ثقافية واقتصادية وسياسية مضطربة ، انفتح فيها العالم بعضه على بعض، وانعدمت فيه الخصوصية الثقافية إلى حدٍ ينبئ بظهور المواطن العالمي ، الذي يحيا بكل الثقافات ، وينطبع بكل المفاهيم والتصورات .

إن المسلم المعاصر ليتعجب كيف تأقلمت المرأة المسلمة مع النموذج الغربي ، وعاشت بلا حجاب في كثير من البلاد ، فإذا أرادت الصلاة : خمرت رأسها وصلّت ؛ لكونها تعلم أن انكشاف عورتها في أثناء الصلاة يُبطل صلاتها ، ولكنها نسيت أو تناست : أن انكشاف عورتها في الحياة العامة أمام الرجال الأجانب يبطل أخلاقها .

لقد استقر في الشريعة وعند العقلاء : أن سلوك الإنسان الظاهر يؤثر في باطنه ، وأن ما وقع في باطنه لا بد أن ينعكس على سلوكه ، فالرابطة وثيقة ومتبادلة بين ظاهر الإنسان وباطنه ؛ لذا فإن تبرج المرأة بخروجها عن آداب الحجاب الشرعي : لا بد أن يلحق عقلها وفكرها ، فيشوه باطنها ، ويدنس روحها ، وأقل ما يصيبها أن يُذلل كبرياءها ، فتصبح مملوكة للتأنق والتصنع ، وهي لا تخرج عن آداب الحجاب الشرعي إلا وقد تغير فهمها للفضائل ، وتغيرت من ثم فضائلها ، ولهذا لُوْحظ في إحدى الدراسات العربية وجود فارق في التزام القيم والمبادئ بين الفتيات المحجّبات والأخريات المتبرّجات ، حين فاق المتحجّبات غيرهن في الالتزام الخلقي والآداب العامة ، ومن المعلوم من سلوك الإنسان : أن الجرأة على بعض الأحكام الشرعية بتعدي حدودها يسوق إلى

مزيد من الجرأة على غيرها .

إن مما ينبغي أن تدركه المرأة المسلمة عموماً والمرأة السعودية على الخصوص أن تقيدها بالحجاب الشرعي يحقق لها على الأقل فائدتين ، الأولى : انسجامها مع المطلب الشرعي حين أطاعت ربها ، والثانية : أن التزامها بالحجاب صورة من صور التحرُّر من نموذج المرأة الغربية ، التي فرضت نفسها على نساء العالم ، ولا تزال المجتمعات الإسلامية - في العموم - تفضِّل وتحترم المرأة المحجَّبة ؛ حيث يفضِّلها الرجل للزواج ، وتفضِّلها الزميلة للصدقة ، وذلك على الرغم من الحملات المسعورة لتشويه المحجَّبات ، وإضعاف مصداقية الحجاب ودوره الإيجابي في حياة المرأة المسلمة .

ولئن رافق نزع الحجاب في بعض المجتمعات العربية شيء من العنف والتظاهر والمغالبة ؛ فإن نزع الحجاب في البيئة السعودية يتخذ طابع التدرُّج والمهادنة والموادعة ، حيث يتخذ جمع من النساء مسألة الخلاف في جواز كشف الوجه ذريعة للتبرُّج والسفور عن المساحيق الملونة ، مع كشف شيء من الشعر والأطراف وإبداء الزينة ، إضافة إلى ارتداء العباءات الشفافة والمزخرفة ، التي لا تكاد تستر شيئاً من الملابس الفاتنة أو الفاضحة التي يرتديها بعض الفتيات في الحياة العامة .

ولم يعد غريباً أن تُشاهد صور بعض النساء السعوديات على الشاشة وعلى المجلات والجرائد كاشفات عن وجوههن وربما عن شعورهن ونحورهن، وقد دوَّت أصوات كثير منهن عبر موجات الأثير في مقالات ومقابلات ، تنم عن مسارعة نحو الانفلات الاجتماعي في بيئة محافظة ، يفتي علماؤها بالمنع من

كلّ هذا .

ولقد تتوجّدت صور الانفلات الاجتماعي في المجتمع السعودي بظهور جمع من النساء السعوديات حاسرات عن وجوههن ورؤوسهن أمام الرجال الأجانب من المسلمين ومن غيرهم في أحد المنتديات الاقتصادية العالمية ، مما دفع مفتي البلاد لاستنكار مثل هذا الموقف القبيح ، والحدث الخطير .

ولقد سبق هذه الأحداث مواقف كثيرة مستترة ومعلنة ، تتناقلها ألسنة الناس في المجتمع عن مواقف شاذة ، وانحرافات سلوكية لبعض الأسر السعودية داخل البلاد وخارجها ، تدل على معارضة واضحة لوجهة البلاد الدينية ، ولاسيما في سلوك بعض النساء ، وأوضح ما يكون ذلك في استئقاهن للعباءة والخمار ، فما أن تقلع الطائرة بإحداهن خارج البلاد حتى تتحوّل إلى شخص آخر ، قد اختلفت الملابس والأخلاق .

إن خطورة التبرج لا تكمن في مجرد مخالفة بعض النساء للفتوى الرسمية لعلماء البلاد ، بقدر ما تكمن في مخالفة أصحاب القرار لهذه الفتوى ؛ حين يقرّون ظهورهن متبرّجات عبر وسائل الإعلام الرسمية المختلفة ، مما يُوحى بالانتقائية للأحكام الشرعية ، وهذا من شأنه إضعاف موقف المؤسسة الدينية في المجتمع ، والتقليل من شأنها ، وزعزعة مصداقية اختياراتها الفقهية عند العامة ؛ ولهذا يُلاحظ عدم اكتراث الشباب المتهور المتطرف بإجماع علماء البلاد على تجريم أعمالهم التخريبية ، فما يزالون ماضين في غيهم، غير عابئين بفتوى المفتين ، ولا نداءات المصلحين .

إن مما ينبغي أن تدركه النساء أن سلوك التبرج الذي يمارسه بعضهن بإظهار الزينة المكونة في الحياة العامة هو سلوك محرّم شرعاً بالدرجة الأولى ، وهو سلوك غير اجتماعي بالدرجة الثانية ، وذلك حين تتعدّى الفتاة بتبرجها حدود حريتها الشخصية إلى حريات الآخرين بإثارتهم وإزعاجهم ، ومن المعلوم أن حرية الشخص تنتهي عند بداية حريات الآخرين ؛ فإن من أعظم حقوق الرجال على النساء ألا يُثرنهم بسلوكهن المقصود ، فإن الغرض الأول من فرض الحجاب على النساء هو المحافظة على مشاعر الرجال من الإثارة والفتنة ؛ فإن رؤية أجساد المُستحسّات من النساء تثير الرجال ، وتحرك الغريزة فيهم بصورة طبيعية فطرية ، ومن المعلوم أن سمات الأنثى الجسدية من أكثر السمات جاذبية للرجل ؛ ولهذا يُثار الرجل ويتأثر من جهة النظر أكثر بكثير من تأثر المرأة ، ولعل هذا ما يبرر تفوق كثير من الذكور على الإناث في التأكيد على أهمية الحجاب والتستر ، كما دلّ على ذلك البحث الميداني ، وهذا كلّهُ يشير إلى أن الحجاب ليس من الأمور الشخصية التي يصح فيها للمرأة الاختيار ، بل هو من الأمور العامة التي تحقق مصلحة للجميع .

ومن هذا المنطلق الفطري في الفروق بين الجنسين : جاءت الشريعة الإسلامية موافقة لهذه الطبيعة الفطرية ؛ فأمرت النساء في الحياة العامة بالحجاب ، وإخفاء الزينة ، ومنعتهن الطيب ، ولفت الأنظار بالمشية ، وأمرتهن بخفض الصوت ، وعذرتهن من الأذان والإقامة ، والرمل في الطواف ، ومن كلّ ما من شأنه إثارة للرجال ، حتى الميتة منهن تُستر بغطاء ، فلا يرى الأجانب حجم عظامها .

بل حتى الوجه والكفين - رغم الخلاف الفقهي في جواز كشفهما أمام

الأجانب - فقد أجمع العلماء على وجوب تغطيتهما عند خوف الفتنة وكثرة الفساق ، ومن المعروف للجميع أن وجه المرأة هو أعظم مواضع جمالها ، وأكثر ما يجذب نظر الرجال إليها ؛ ولهذا لو قيل للخاطب : ترى ما تشاء من جسد مخطوبتك دون أن ترى وجهها لرفض ، في حين يقبل برؤية وجهها دون سائر جسدها ، مما يدل على مركزية وجه المرأة بالنسبة للرجل .

ثم إن المرأة قبل نزول آيات الحجاب ، وفي زمن الجاهلية أيضاً كانت تغطي رأسها ، وجزءاً كبيراً من سائر بدننها ، ولم يعرفن تبرُّج النساء في جاهلية هذا العصر ؛ ولهذا لم يكن الأمر بتغطية الصدر خاصاً بالمرحلة المدنية ، فإن النبي ﷺ كان يأمر بناتهن بذلك ؛ فقد روى الطبري في المعجم الكبير بسند رجاله ثقات : أن النبي ﷺ قال لابنته زينب رضي الله عنها بمكة : (يا بنية خمري عليك نحر) ، مما يدل على أن الأمر بالحجاب - في المرحلة المدنية - كان يحمل معنىً إضافياً أكثر من مجرد تغطية الصدر ، ولهذا ذهب جمهور المفسرين إلى أن الجلباب تغطي به المرأة وجهها .

ولئن أصرت المرأة السعودية على أن تقلد بعض علماء الأمصار ، ممن يرون جواز كشف الوجه والكفين ، معتقدة أن هذا هو حكم الله في حدود حجاب المرأة : فهذا شأنها ، إلا أن تغطية سائر بدننها بما يستر عورتها ، من الأقمشة والملابس الفضفاضة ، التي لا تشفُ عما تحتها : من المسائل التي لا خلاف فيها ، فكشف الوجه والكفين قضية ، وكشف باقي البدن قضية أخرى ، فلا يستلزم جواز كشف الوجه والكفين : التبرج بالزينة ، والمساحيق الملونة ، ومخالطة الرجال ، والظهور على صفحات المجلات ، وشاشات التلفاز ، فإنه لم يكن ليخطر على بال أحد من العلماء السابقين ، ممن يقول بجواز كشف الوجه :

أن يصل الحال بالمرأة المسلمة إلى أن تكون منظره للرجال ، وتحفة إعلامية تُنصب بين أيديهم ، فينظرون إليها بملء أعينهم ، إنما غالب اعتقادهم ما كان سائداً عندهم من خروج المرأة الكبيرة لحاجتها ، أو راعية الغنم ، أو المزارعة في حقل أهلها ، فهؤلاء ومن في حكمهن قد يحتجن إلى الكشف عن وجوههن في غير تبرج وفتنة .

إن مما يدعو إلى إساءة الظن بمن يناقشون ويشجعون على جواز كشف وجوه النساء في المجتمع السعودي : كونهم يناقشون ويمجادلون في مسألة فقهية تقبلها المجتمع وارتضاها ، ووافق فيها الفتوى الرسمية الصادرة من علمائه ، إضافة إلى أنها - على أقل تقدير - تمثل الأفضل والأحوط ، وأنها - بالإجماع - مما ألزم الله تعالى به نساء النبي ﷺ ، وحاشاه - ﷺ - أن يلزمهن بما هو دون ، أو بما يشينهن ، فإذا كان الأمر كذلك : فما الغرض من إثارة هذه القضية في المجتمع السعودي من الوجهة الفقهية ؟ وما المصلحة المرتقبة من كشف وجوه النساء السعوديات ؟ فقد تعلمن ووصلن إلى أعلى المراتب العلمية ، وعملن في العديد من مؤسسات المجتمع ولاسيما التعليمية منها دون الحاجة إلى كشف وجوههن ، بمعنى أن المرأة السعودية لم تضطر إلى الكشف عن وجهها للحصول على حقوقها ، أفبعد أن تصل إلى حقوقها مختمة تكشف عن وجهها ؟!

لقد كانت حجّة المغرضين في السابق : الربط بين الحجاب والامية في النساء ، فلا يمكن للمرأة - حسب زعمهم - أن تتعلم وهي ساترة وجهها ، فجاءت الوقائع التاريخية لتبطل حججهم في جمع هائل من النساء المسلمات ، اللاتي تعلمن كأفضل ما يكون دون أن يكشفن عن وجوههن ، بل إن جمعاً منهن تعلمن تعليماً عالياً دون أن يخرجن من بيوتهن ، ثم جاءت التجربة

السعودية الرائدة في تعليم الفتاة تحت إشراف المشايخ والعلماء لتُجهز بصورة كاملة على فكرة الربط بين الحجاب والامة ، في صور من النجاح - حسب ما هو متاح - يندر تكرارها في الدول الأخرى ، رغم الضغوط الدولية ، وضعف الإمكانيات ، وكون التجربة جديدة ، تجمع بين الأصالة والمعاصرة .

والعجب أن بعض المثقفات السعوديات ، ممن تعلمن في هذه البلاد ، وحصلن على الشهادات العالية عن طريق هذه التجربة السعودية الفريدة ، رغم ذلك يطعنُ فيها ، ويسمّنها بالتخلف والرجعية .

إن من القبيح الاعتقاد بأن إلزام المرأة بغطاء الوجه ، وحثها عليه ، وعدم إفتائها بغير ذلك : خطيئة اجتماعية تحتاج إلى توبة ، في الوقت الذي لا يُدان فيه الكشف عمّا أجمع المسلمون على وجوب تغطيته من الشعور ، والنحور ، والسيقان ونحوها ، بل قد يوجد من يتحمّس لكشف وجوه النساء ، معتبراً أن هذا من حقوقهن ، في الوقت الذي لا يكثر فيه لقانون وضعي يبيح للفتاة في سن الرشد التصرف في بضعها مع من شاءت من الشباب ، مادام أنها غير متزوجة !! وهذا مسلك تنبعث منه رائحة النفاق التتنة ، التي لا يرتضيها المسلم الصادق .

إن المسلم الغيور على دينه وأخلاقه ليتساءل : هل ستنزح المرأة السعودية حجابها بالفعل ، ويصبح وضعها كسائر البلاد الأخرى ؟ وهل يُتوقع أن يأتي يوم على بلاد الحرمين الشريفين تدخل فيه المرأة المسلمة عند الكعبة لتطوف ، وتأتي عند القبر الشريف في المدينة المنورة لتسلم على رسول الله ﷺ وهي كاشفة عن رأسها ؟ نسأل الله تعالى أن لا يكون ذلك أبداً ؛ ولهذا فإن من حق المسلم أن يتساءل : حجاب المرأة السعودية إلى أين ؟!

١١ - تأملات حول حجاب المرأة

الأصل في مسائل الخلاف الفقهي هو الأخذ بالراجح من الأقوال ، وليس الأصل فيها التخيُّر بين الأقوال ، وإنما عُذر الجاهل الذي يتعذر عليه الاجتهاد بأخذه القول المرجوح لأنه مذهب مفتيه ، فهو معذور حين يقلد من يرى أنه أعلم وأفضل ، حتى وإن كان قوله خطأ ، فلا يصح - والحالة هذه - لغير المتخصِّص القادر أن يدخل على المسائل الفقهية عبر الحاسب الآلي ، وشبكات الإنترنت - بعد أن تيسر الأمر في ذلك وكان في السابق عسيراً إلا على المتخصِّصين - ليتخيَّر من الأقوال الفقهية ما شاء ، ثم يعرضها على الناس عبر وسائل الإعلام ، ويحاجُّ بها العلماء ، وكأنه واحد منهم ، دون احترام للتخصُّص .

إن المسائل الفقهية المدوَّنة في كتب الفقه والتراث الإسلامي تشبه - إن صح التشبيه - الصيدلية ، فلا يكفي المريض المثقَّف أن يعرف خصائص الأدوية وتراكيبها في النشرة الطبية ليختار لنفسه ، وإنما يحتاج للطبيب يرشده ويعينه ، وكذلك حال غير المتخصِّص الشرعي مع كتب العلوم الشرعية ، فلا يكفيه الاطلاع على المسائل العلمية عبر الموسوعات الميسرة ، والأقراص المدججة ، حتى يرجع بالمسائل إلى أهل العلم القادرين على الاختيار والترجيح .

ومما يطرح في هذا المجال عبر الصحف ووسائل الإعلام الأخرى : قضية جواز كشف وجه المرأة للرجال الأجانب ، حيث يطرحه بعضهم على أنه قول صحيح ، وربما على أنه القول الراجح ، مزوداً بما تحصَّله من المعلومات الشرعية عبر الوسائل الميسرة ، والناظر يتعجَّب : لماذا هذا الطرح العام ؟ أليس

من الأدب الاجتماعي الانسجام مع الفتوى الشرعية في البلاد ، والمخالفة تكون بصورة فردية ، لمن كان يرى غير ذلك ؟

ومع أن العلماء اختلفوا في جواز كشف المرأة عن وجهها أمام الأجانب من الرجال ، إلا أنهم اتفقوا على أنه فضيلة ، فهل يكون من المنطق الشرعي أو العقلي حثُّ الناس على ترك الفضيلة لما هو أدنى ، فلو أن شخصاً هوّن من نوافل الصلاة عند الحريص عليها لعدّه الناس آثماً ، فلماذا يهوّن بعضهم من فضيلة غطاء وجه المرأة وكفّيها عن الرجال الأجانب ، وهو الفضيلة قطعاً ؟

ولا يبرر لهؤلاء حديثهم هذا عن بيان جواز الكشف : كون بعض العلماء وأهل الفتوى يصرّحون بوجود التغطية ، فإن التحريض على الأخذ بالعزيمة ممدوح ، في حين أن التحريض على الأخذ بالرخصة مذموم ، لاسيما في مسائل الخلاف الفقهي ؛ فإن القواعد الفقهية تنصُّ على الأخذ بالأحوط ، والخروج من الخلاف إلى السلامة ونحو ذلك .

ثم أليس من الأولى الاشتغال بإقناع النساء المتبرجات - وهن كثير - بالتزام الحدّ الأدنى - على الأقل - من الحجاب الشرعي ، الذي أمرهن الله تعالى به ، بدلاً من إقناع النساء المنتقبات - وهن قليل - بجواز كشف وجوههن للرجال الأجانب ؟

ومع الاحترام والتقدير لجميع العلماء من السلف والخلف ، ممن ذهب إلى جواز كشف المرأة عن وجهها وكفّيها ؛ فإن النصّ القرآني يحيل إبداء الزينة إلى الزينة نفسها ، حين تبدو من غير قصد : ﴿...وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ

مِنْهَا...﴾ ٣٠/٢٤ ، فالمرأة حين تتعمد كشف وجهها لا يكون المعنى : ما ظهر منها ، وإنما يكون: ما أظهر منها ، فتأمل هذا .

ثم إن الخمار الذي أمرت به المرأة هو ما تضعه على رأسها ، والجيب الذي أمرت بتغطيته هو فتحة الصدر ، وموقع وجه المرأة بين طرفين متفق على وجوب تغطيتهما ، فكيف يمكن للمرأة أن تسدل خمارها من على رأسها لتستر صدرها دون أن تغطي وجهها ؟ ومن المعلوم أن السدل هو أسلوب استخدام الخمار وليس اللف حول العنق ، الذي تصنعه كثير من النساء ، والمسألة من هذه الجهة تحتاج أيضاً إلى تأمل .

ومن المعلوم من حال الطبائع الاجتماعية أن الانحرافات الأخلاقية تبدأ يسيرة ، وربما تبدأ بمسألة فقهية خلافية مثل مسألة كشف وجه المرأة وكفئتها أمام الرجال الأجانب ، ولكنها بالتدريج الاجتماعي السريع ، تنتهي إلى ما لا قبل للمجتمع به ، من الانحرافات الخطيرة الكبرى ، التي يصعب معها الإصلاح ، ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بالاحتياط والأخذ بالأسلم ، وسد الذرائع ، رغبة في دفع ما يُتوقع من المفاسد الكبرى .

ومن المفارقات العجيبة أن الفاصل الزمني بين كشف المرأة عن وجهها في بداية القرن العشرين في إحدى الدول العربية ، وبين كشفها بعد ذلك عمماً أجمع العلماء على حرمة كشفه من : الشعور ، والنحور ، والأفخاذ ، لا يزيد عن خمسين عاماً تقريباً ، فما لبثت المرأة طويلاً بعد كشفها عن وجهها أمام الأجانب حتى كشفت عن غالب بدنها في البلاجات ، وعلى خشبات المسارح ، وفي الملاهي الليلية ، في حين بقيت المرأة المسلمة قروناً متطاوله مستورة ، لا

تناها الأعين فضلاً عن الأيدي ، حتى إذا سقط ستر وجهها : سرعان ما تداعى معه ستر بدنهما .

إن مما يحتاج إلى تأمل : أن بعض المسائل الفقهية ، التي دونها العلماء بقيت حبيسة الكتب ، لا واقع لها ولا تطبيق ؛ فكم من المسائل الفقهية نصت عليها بعض المذاهب ، ومع ذلك يكون العمل على غيرها ، وهذا - إلى حد كبير - ينطبق في مسألة غطاء وجه المرأة ، فعلى الرغم من ورود جمع من النصوص المذهبية على جواز كشفه ، إلا أن الواقع التطبيقي عبر العصور ، وفي مختلف البلدان يخالف ذلك إلى الأحوط والفضيلة ، لا سيما وقد أجمع العلماء على وجوب التغطية زمن كثرة الفتن ، وانتشار الفساق ، وبخاصة في حق الفتاة الشابة ، والمرأة الحسنة .

ومما ينقل في هذا المجال ما ذكره الإمام ابن حجر في الفتح ٢٤٥/١٢ - وهو شافعي المذهب - حيث يقول : (ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الأجنبي يرى وجه زوجته وابنته) ، وهذا يدل على أن المذهب الفقهي قضية ، والواقع التطبيقي قضية أخرى ، ولهذا كان غطاء وجوه النساء عاماً في الأمة ، عبر قرونها المختلفة ، حتى بداية القرن العشرين الميلادي ، عند ظهور الدعوة المشبوهة لتحرير المرأة ، التي لم يكن لها غاية في بداية الأمر أكثر من المطالبة بالتعليم الرسمي ، وإقناع المجتمع بجواز كشف وجه المرأة ، حين كان غطاء الوجه عاماً في نساء العصر .

١٢- التعليق على أولبياد لندن ٢٠١٢م

الحمد لله ، الذي لا يحمد على مكروهه سواه ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة وخيراً للعالمين ، أما بعد ... فإنه لا يختلف اثنان في أهمية الرياضة البدنية للأجساد ، والمزاج ، والنفس ، والصحة العامة للإنسان ، إلا أن الرياضة في العصر الحديث نحت منحى آخر بعيداً عن هذه المقاصد الحسنة ، فقد دخلتها التجارة بجشعها ، والسياسة بمكرها ، والتنافس ببيغضه ، حتى أصبحت الرياضة سلعة للاستثمار والاتجار ، تتنافس عليها دول العالم أجمع ، لا يكاد يشدُّ عنها أحد ، لاسيما الدول المتقدمة .

وقد حظيت الرياضة التنافسية بأنواعها المختلفة المكانة العالمية الكبرى ، ضمن فعاليات دولية واسعة ، من أشهرها وأشملها ما يسمى (الألعاب الأولمبية) ، التي تشارك فيها دول العالم بفريق رياضي متنوع للتنافس ، وكسر الأرقام القياسية السابقة .

إلا أن الجديد الذي طرأ مؤخراً على شروط مشاركة الدول في فعاليات هذه الملتقيات العالمية هو حضور فريق رياضي نسائي للمشاركة ضمن فرق كل دولة ، فلا تسمح اللجنة المنظمة للدول الراغبة في المشاركة إلا بحضور فريق نسائي يشارك في بعض ألعاب التنافس ، ولهذا لا تخطئ العين ، ولا يشك السمع الحضور الرياضي الواسع لمجموعات من نساء وفتيات العالم ، يشاركن في الألعاب التنافسية ، حتى من بعض الدول العربية والخليجية .

غير أن اللافت للنظر التوسع الكبير للمشاركات النسائية في جلّ الألعاب التنافسية ، بما فيها حمل الأثقال ، والقفز بالزانة ، ورمي القرص

والرمح ، ونحوها من الألعاب التي تفتقر عادة إلى القوة البدنية المفرطة ، واللياقة العضلية الكاملة ، التي لا تناسب الأنثى لطبيعتها الرقيقة ، وليونة بدننها ، وغلبة الدهون عليها ، مما يدفع بعض الرياضيات في الفرق النسائية إلى تعاطي المنشطات الجسمية الممنوعة عالمياً ، لاسيما في مثل هذه المشاركات التنافسية الرسمية ، فقد ضبطت الجهات المعنية في أولمبياد لندن ٢٠١٢م عدداً من المخالفين بتعاطي المنشطات ، كان غالبهم من النساء ، حتى إن بعضهن ضبطن بتعاطي هرمون الذكورة (التستوستيرون) ، بمعنى أن النجاح لا يتحقق للمرأة الرياضية على ما تهوى حتى تتخلص من ثقل أنوثتها ، وتحمل بعض صفات الرجل !! وهذا ما بدا واضحاً من ملامح النساء الرياضيات ، فقد فقدن كثيراً من ملامح ولطف الأنوثة ونعومتها ، وبدت أجسادهن أقرب إلى أجساد الرجال منها إلى أجساد النساء ، ولهذا فإن التدريب الرياضي العنيف ، وبناء الأجسام القوية ، ورفع اللياقة البدنية : لا يزيد الذكور إلا رجولة ، في حين يفقد المرأة أنوثتها ، ومن ثم يفقدها هويتها الجنسية .

إن إمعان الفتاة الرياضية في التنافس الرياضي ، من خلال القوة العضلية ، وسعة الصدر ، وضيق الحوض ، وتضخم الخنجرة هو في الحقيقة تكريس للذكورة وإضعاف للأنوثة ، وهو ضد فكرة المساواة بين الجنسين ؛ لأن الإنجاز الذي تحققه المرأة الرياضية المتنافسة من خلال القوى البدنية والعضلية هو في الحقيقة إنجاز للرجل ، حين أبدعت من خلال تلبسها بصفاته الذكورية ، وليس من خلال إبقائها على صفاتها الأنثوية ، وهذه خسارة واقعية ينوء بها كل من يصبو إلى المساواة المزعومة بين الجنسين .

إضافة إلى أن مجالات التنافس العالمية لا تزال مقسمة حسب الجنس ، فلا تنافس بين الجنسين في الألعاب مطلقاً ، وهذا أيضاً تكريس لفكرة التفوق الذكوري حين تجنب النساء التنافس مع الرجال ، إلى جانب أن كل الألعاب المعروضة للتنافس - من الوجهة التاريخية - وجدت أصلاً للرجال عبر قرون ، ليس بينها لعبة كانت مخصصة للنساء ، بمعنى أن المرأة الرياضية تسعى لأن تتأقلم مع ألعاب الرجل ، وتدخل مضماره الرياضي ، فليس لها طاقة أن تحدث لها لعبة تنافسية خاصة ، فضلاً على أن تفرضها لعبة تنافسية دولية ، وهذا كله يصبُّ ضد فكرة المساواة بين الجنسين .

وإن العاقل الذي يعيش فطرته الطبيعية ليتعجب : كيف استمرَّ العالم المتحضر متفاخراً ظهور المرأة الرياضية شبه عارية أمام الجماهير والعدسات ، لا تكاد إحداهن تغطي إلا سواتها الغليظة ، فالكل يرمقها ويهتف بها ، قد غابوا عن صوابهم ، والعاقل يستهجن كشف الرجل عن عورته ، فكيف بعورة المرأة ؟ والعجيب أن هذه الممارسات البغيضة جاءت متأخرة في القرن العشرين ، ولم تكن معروفة في السابق ، ومع ذلك تقبلها العالم سريعاً دون نكير .

ومن اللطائف الحديثة أن اللجنة المنظمة للأولمبياد - لأول مرة- أذنت بمشاركة النساء المسلمات الرياضيات بشيء من الحجاب ، تنزلاً مع الدول والشعوب الإسلامية ، حتى لا تحرم من المشاركة الدولية !! وعلى الرغم من غرابة هذا القرار ، الذي لا يتعدى أكثر من إضافة خروق صغيرة محدودة على أجساد النساء الرياضيات ؛ فإنه قرار لا يعني غالب الرياضيات المسلمات في شيء ، فهن مشاركات به وبدونه من قبل ، وإنما هو طعم لطيف لجذب الدول

الإسلامية التي لا تزال تجد حرجاً في مشاركة المرأة في المنافسات الرياضية الدولية .

وشأن الحجاب الشرعي أبلغ من مجرد تغطية جسد الفتاة الرياضية بما يشفُ ويصف ، فقد نهاها الشارع الحكيم أن تضرب بخلخالها في قدمها حين تعبر أمام الرجال ، لتعلمهم بما تخفيه من الزينة : ﴿...وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا تُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ...﴾ ٣١ / ٢٤ ، فكيف يميز لها الشارع أن تضرب بجسدها كله قاصدة الجماهير المتفرجة ، مع إظهارها الزينة !! فما هو الذي أبقته محجوباً من جسدها ؟

وعلى الرغم من أن هذا الإذن الهزيل لا يعد حجاباً شرعياً بشروطه ، ولا يمنع المرأة المشاركة والمسئولين عنها من الإثم ؛ فإن بعض المنظمات النسائية البريطانية المتطرفة دفعت ببعض نساءها إلى التعري الكامل في بعض شوارع لندن احتجاجاً على هذا الإذن بالحجاب ، مما دفع الشرطة إلى منعهن والقبض عليهن .

والعجب كلُّ العجب من بعض النساء المسلمات المشاركات في هذه الألعاب - وقد أخفقن إخفاقاً ذريعاً في هذه الدورة - تتمنى إحداهن أن كانت في مرتبة هؤلاء الكافرات في تفوقهن الرياضي ، وتتحسّر أخرى على وضع بلادها المتخلف في مجال الرياضة النسائية ، وتستعد ثالثة لمواجهة النقد الاجتماعي عند عودتها إلى بلادها ، دون أن تنظر إحداهن إلى فضل الله عليها أن كانت مسلمة ، وقد حفظ الله عورتها من الظهور ، ومع ذلك تتمنى وترجو ، وكأنهن ما قرأن قصة قارون حين تمنى سفهاء قومه أن كانوا مكانه ، فما تنبهوا

لفضل الله عليهم إلا حين نجوا من الخسف الذي حاق بقارون وكنوزه :
﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَفِّرُ اللَّهُ بِبَيْسُطِ الرِّزْقِ
لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَفِّرُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ
عِبَادِهِ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿٢٨﴾ تِلْكَ آدَارُ الْأَخْرَةِ نَجَعُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا
وَالْعَنْقَبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢٨/٨٢-٨٣﴾ .

والغريب أن بعضهم يحتج^١ لضرورة المشاركة النسائية في هذه المنافسات
لما فيها من الإنجاز الحضاري ، ورفع مكانة بلادهم بجائزة الميداليات ، فعلى
الرغم من سعة الهوة بين الدول العربية والإسلامية وبين الدول المتقدمة في مجال
المنافسة الرياضية الرجالية ، على مدى عقود متتابة ، فإن الهوة في ذلك أوسع
وأكبر في المجال النسائي ، فما زال الرياضيون العرب متعثرين منذ عقود في هذه
المنافسات الدولية ، حتى إنهم لم يحرزوا شيئاً في دورة الألعاب الماضية عام ٢٠٠٨م ،
وما أحرزوه مجتمعين في ألعاب لندن ٢٠١٢م مخجل ومحبط ، فكيف والحالة هذه
تريد النساء المسلمات الرياضيات أن يحققن شيئاً على المدى القريب ، وقد
جاءت نتائجهن الأخيرة مخجلة ؟ في مقابل اقتطاعهن من دينهن وأخلاقهن ،
لاسيما وأن هذه الدورة انعقدت خلال شهر رمضان المبارك .

وهذا التخلف العربي في مجال الرياضة الدولية التنافسية لا يضر
العرب كثيراً فقد تخلفوا في كل شيء وليس في الرياضة فحسب ، فإن كان ولا
بد من إحراز شيء من الإنجاز المتفوق فليكن في مجالات : البحث العلمي ، أو
التفوق الاقتصادي ، أو الإبداع التقني ، أو التطور الطبي ، أو الابتكار العلمي ،
فما يضير الأمة الإسلامية أن تتفوق في هذه المجالات الحضارية المرموقة ، ثم
كانت بعد ذلك ذليلاً في الركب الرياضي ؟

ولكن كم هو قبيح أن تجنّس دولة عربية نساء رياضيات أجنبيات
بمجة عدم التخلف عن المشاركات الدولية ، حين لم تجد من فتياتها المواطنات
المخدّرات ، ومن أسرهن المحافظة : من يمكن أن تزجّ بها في هذه المتاهة الدولية
الموحشة .

إن العالم الحائر التائه لا ينتظر من المسلمين في هذا العصر إنجازاً
رياضياً ، فقد أُنجموا بمنجزاتهم الرياضية ، وأنى للمسلمين مجاراتهم في ذلك ،
وإنما ينتظر من المسلمين إنجازاً روحياً ، وتقدماً أخلاقياً ، وتفوقاً سلوكياً ، وهذا
ما يفتقر إليه العالم المعاصر ويحتاج إليه ، وهو عين ما كُلف به المسلمون :
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا... ﴾ ١٤٣/٢ ، فهل تفيق أمة الإسلام ، وتلتفت لما كُلفت به ،
وتُعرض عما نُهيت عنه ، أم أنها سوف تتمادى في خطوات الشيطان إلى نهاية
المسير ؟

١٣ - الغيرة الفطرية

الغيرة ، والتنافس ، والتحاسد ، ونحوها من المترادفات في مضامينها تعني - بصورة عامة - محبة الذات ، والرغبة الجارحة في الاستحواذ على النعم دون الآخرين ، وهذا طبع بشري يكاد يكون عاماً في الحياة الإنسانية ، فلا يسلم من هذه المشاعر المقلقة والمزعجة إلا القليل النادر من الناس ، ممن وُفق لسلامة الصدر ، وطيب النفس ، وضبط المشاعر .

ولما كان هذا الطبع عاماً في الناس : سقطت المؤاخذه الشرعية عليه ، ما دام أنه ضمن الإطار الذاتي لهواجس النفس ، ونزغات الشيطان ، التي لم تدفع صاحبها إلى العمل أو الكلام بمقتضاها ، وإنما تأتي المؤاخذه الشرعية حينما يندفع الإنسان منقاداً بهذه المشاعر السيئة إلى الإضرار بالآخرين ، وإلحاق الأذى بهم ، حين يرى النعمة على الآخرين نقمة عليه ، فلا تسكن نفسه ، ولا يهدأ روعه ، حتى تزول عن أصحابها .

وهذا النوع من الناس يصعب إرضاءه ؛ لأنه لا يرضى ولا يرتاح إلا بزوال النعمة عن أصحابها ، كحال إبليس حين أبى السجود لأدم عليه السلام ، وكحال قابيل حين قتل أخاه هابيل ، وكذلك خبر المرأة التي قتلت ضرثها بعمود زمن النبي ﷺ ، وهذه أشد أنواع الغيرة ، حين تنتهي بالإبادة ، وهي الغيرة القاتلة .

ومع ذلك يبقى التغاير بين الناس أمراً طبيعياً ، فما من أحد إلا ويقع شيء من ذلك في نفسه ، وربما كان سبباً إيجابياً للمنافسة الشريفة ؛ كالتنافس في طلب علم ، أو إخراج صدقة ، أو إتقان صناعة ، أو تقديم خدمة ، ونحوها من

الميادين التنافسية الإيجابية ، وإنما الممنوع شرعاً أن يعبر الحاسد عن غيرته وحسده بفعل أو قول يضر المحسود ، في نفسه أو ماله أو أهله أو عرضه ، كأن يظلمه ، أو يطعن فيه ، أو يوشى به ، ونحوها من المسالك القبيحة الشائنة ، أما إذا كتم الحسد في نفسه ، وتجلد في كظمه ، وتصبر على رده ، وضبط سلوكه ، فلعله يؤجر على ذلك ويثاب ، فإن كف الشر صدقة من المرء على نفسه ، كما جاء في الحديث ، وأقل ما يناله الضابط لمشاعره السلبية تجاه الآخرين أنه في ساحة العفو ؛ فقد قال الحسن البصري رحمه الله : (ما من بني آدم أحد إلا وخلق معه الحسد ، فمن لم يتجاوز ذلك بقول أو فعل لم يضره شيء) .

وقد جاء التوجيه الرباني بلفت المؤمنين إلى التنافس الشريف في شأن الآخرة والعمل الصالح ؛ فقال تعالى : ﴿...وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ﴾ ٢٦/٨٣ ، وأما في شأن الدنيا وزيتها ، فوجه ﷺ إلى تجنب التنافس فيها فقال : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِمُ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾ ٣٢/٤ .

وقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال : (لا تحاسدوا ولا تقاطعوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً) ، وقال أيضاً : (إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب) ، وقال : (لا يجتمع في جوف عبد الإيمان والحسد) ، فالعاقل يلحظ ذلك من نفسه ، فإن الله لا يكلف الناس فوق طاقتهم ، فمن كسل عن تقديم الإحسان للآخرين ، أو عجز عن وأد مبعث الغيرة في نفسه ، فلا أقل من أن يكف شره عنهم ، فلا يصل إليهم منه سوء ؛ لا بقول ، ولا بفعل ، وهذا أقل درجات التكليف الشرعي على الإطلاق .

١٤ - التربية بالحب

تختصر اللغة العربية كلمة (حب) في حرفين حسب رسمها ؛ فإنها في كثير من اللغات تقع في أربعة أحرف أو أكثر ، وقد بُنيت في العربية من حرفين فقط ، قد استوعبا بينهما غالب مخارج الحروف العربية الأخرى ؛ فالحاء تصدر من وسط الحلق ، والباء من أطراف الشفتين ، فاستحوذا على الغالب في البداية والنهاية ، وهي لفظة لها جرسها الخاص ، ورنيتها المميز ، ومدلولها النفسي والفكري والروحي العميق في طبيعة الإنسان .

والحب ليس بشهوة ، وإنما هو لغة القلب حين يأنس ويفرح بمحبوبه ، ويميل إليه مندفعاً نحو مادة الحب التي غمرت القلب ، وتمكّنت منه ، ثم فاضت على الجوارح ، حتى لا تعمل إلا على وفقها ، ولا تسير إلا على نهجها ، قد ملك المحبوب على المحب نوازعه وشواغله واتجاهاته ، فلا يطلب إلا مرضائه ، ولا يرجو إلا وصاله ، ولا يخشى إلا فراقه ؛ فأشدُّ ما يخافه من محبوبه هو أن يعرض عنه ، فهذه أعظم مصائبه ، وأكبر نكباته على الإطلاق.

وليس ذلك كله لعظيم المحبة فقط ، بل لما يتولّد أيضاً ضمن ذلك من الحياء ، الذي يبلغ من نفس المحب مبلغاً عظيماً ، حتى يصبح زاده لحفظ الرأس وما وعى ، وحفظ البطن وما حوى ، وكان ذكر الفراق على باله حاضراً لا يغيب ، والحذر من فتن الدنيا على قلبه شديد ، حتى إن الحرج من التوسع في المباح لا يفارقه ، ومشاعر التقصير تُؤرّقه ، قد طابق هواه مراد محبوبه ، حتى استعذب الصعب ليرضيه ، وسلك الوعرَ ليستهديه .

حتى إذا أفرغ الوسع في كفاح الشيطان ونزغاته ، وجاهد الهوى ونزواته ، وحرّر القلب ومُراداته : كان الاصطفاء للولاية ، والاختيار لكمال

الهداية ، وحصل بذلك كريم العطايا ، فإذا بالحب يتدفق من منبع الحب من الله الجليل على عبده الذي جاهد في مرضاته ، وكافح في استرضائه ، وألح في مناجاته ، فإذا سأله أعطاه ، وإذا استعاذ به كفاه ، وإذا استجار به حماه ، قد أسبغ عليه الحب حتى غمره فملك جوارحه ، فلا يسمع إلا مراضيه ومحامده ، ولا يُبصر إلا آلاءه ونعمه ، فلا يتقدم بخطوه إلا في محمود ، ولا يباشر بيده إلا في مندوب ، فإذا به على استقامة خلقية فريدة قد صنعها الحب ، الذي اختصر التربية بكل جهودها بين حرفيه ، فما يصنعه الحب في لحظة الاصطفاء الرباني من مقامات السلوك والأخلاق قد تعجز عنه جهود التربية في دهر طويل من المعاناة ، إنه الحب الذي يصنع السلوك .

وهذا المعنى هو مصداق الحديث القدسي : (لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمعُ به ، وبصره الذي يبصرُ به ، ويدهُ التي يبطشُ بها ، ورجلهُ التي يمشي بها ، فبي يسمعُ ، وبي يُبصرُ ، وبي يبطشُ ، وبي يمشي ، ولئن سألتني لأعطيتهُ ، ولئن استعاذني لأعيذنه...) .

رابعاً : مقالات التربية الاجتماعية

- ١- الأساس الأخوي في بناء المجتمع الإسلامي -
مشروع مقترح
- ٢- السلام الاجتماعي في مقاصد التشريع
- ٣- المسؤولية الاجتماعية المشتركة
- ٤- معاناة التربية
- ٥- الطفل والتناقض الاجتماعي
- ٦- ظاهرة سلوكية غريبة : الإيمو
- ٧- اللقيط في المجتمع المسلم
- ٨- إنسانية المرأة
- ٩- المرأة عبر التاريخ
- ١٠- المرأة وقضية الحقوق
- ١١- المرأة والتغيير الاجتماعي
- ١٢- خصوصية المرأة المسلمة في عصر العولمة
- ١٣- تجاوزات منظمة الأمم المتحدة في شأن المرأة
والأسرة المسلمة
- ١٤- هروب الفتيات من البيوت
- ١٥- الشيخ جابر مدخلي - كما عرفته منذ أربعة
وعشرين عاماً
- ١٦- حوار حول كتاب : مسؤولية الأب المسلم في
تربية الولد في مرحلة الطفولة
- ١٧- الإجابة على أسئلة الأستاذ جلال الشايب
التربوية

١ - الأساس الأخوي في بناء المجتمع الإسلامي

(مشروع مقترح)

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، نبينا وسيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد .. فإن بناء المجتمع القوي الجوانب ، والمتماسك الأطراف : هدف ضروري لبناء الأمة القوية المتماسكة ، فبقدر تماسك لبنات المجتمع ، وترابط جنباته : يكون حجم بناء الأمة وقوة تماسكها .

ولقد سدّد الوحي المبارك نبي الهدى - ﷺ - في بناء الدولة الإسلامية في المدينة المنورة بعد الهجرة ، وأرشده إلى أسس بناء الأمة ؛ فكان المسجد هو الأساس الأول في بناء الأمة ، والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار كانت هي الأساس الثاني ، وكانت موثيق المعاهدة مع يهود المدينة هي الأساس الثالث لهذا البناء .

ولئن كان المسجد ضرورة للبناء الروحي ، والمعاهدة - هي الأخرى - ضرورة لإحكام النظام السياسي ومعرفة الحقوق ؛ فإن المؤاخاة بين المؤمنين ، وربط بعضهم ببعض ، بحزم من العلاقات الروحية والاقتصادية والاجتماعية ، التي عملت في مجموعها على صهر المؤمنين في نسيج اجتماعي واحد ، قد ذابت فيه الفوارق الاجتماعية والطبقية ، وانتفت فيه المصالح الشخصية والمادية ، وسقطت فيه الشعارات الجاهلية والعصبية ، وعلت مكانها مصالح الدين والأمة ، وارتفعت المعاني الأخلاقية والروحية ، وسمت النفوس متطلّعة نحو الأهداف العليا والكبرى لهذا الدين ، هذه المؤاخاة - كانت ولا تزال في كل

عصر - رصيد الأمة وزادها في مسيرها الدعوي ، ودرعها الواقعي من آفات الطريق ، وحصنها المكين الذي تأوي إليه في الملمات ، فالأخوة رابطة المجتمع وأداة تماسكه ، كرباط البنيان الذي يشد بعضه إلى بعض ، وبغيرها تنحل أوصال المجتمع وتتفكك ، كما يتفكك البنيان إذا ذاب رباطه أو ضعف .

وللمتأمل البصير أن يشاهد الآثار المدمرة لانحلال الروابط الأخوية وضعفها في المجتمع المعاصر ، وتراخي قواها عن الإمساك بأطراف المجتمع ، وضم بعضه إلى بعض، وحفظه من أسباب التفكك والانهيـار ، فقد عانى مجتمع اليوم من الحرمان الأخوي ، وفقد آثاره النفسية والروحية ، التي تُشبع خلّة النفس وحاجتها إلى الركون الأخوي ، الذي تسكن به النفس ولا تضطرب ، وتطمئن تجاه الآخرين ولا تتوجّس ، وتذهب عنها وحشة الانفراد المؤلمة ، ويزول عنها الشك المقلق ، الذي يخلفه الجفاف الاجتماعي .

ولهذا كان البناء الأخوي أولوية ضرورية لا تحتمل التأخير في بناء مجتمع المدينة بعد الهجرة النبوية ، فهي من أوائل الإنجازات النبوية ؛ فقد عمل النبي ﷺ على إذكائها وإثرائها بالمعاني الجميلة ، والتوجيهات المشجّعة ، التي دفعت الصحابة رضوان الله عليهم إلى التنافس العجيب في ترجمة التوجيهات القرآنية والنبوية في صور من السلوكيات البشرية النادرة التي يصعب تكرارها ، فقد دارت بين قمّي الإيثار والتعفف ، بين جماعة من الناس لم تبعد كثيراً عن عصر الجاهلية ، ومع ذلك تجاوزت آثارها بمراحل ، وتخطّت مفاهيمها بأشواط ، حتى غدا مجتمع المدينة الجديد أمة واحدة في فترة زمنية قياسية ، تجاوز فيها المهاجرون أزماتهم : النفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وانصهروا جميعاً مع

الأنصار في قالب الإسلام العام ، الذي شكّلهم وفق مفهومه عن طبيعة المجتمع المسلم ، فأخرجت هذه الأخوة الإسلامية بين المتأخين من الصحابة ثمارها الروحية والنفسية والاقتصادية ، ثم يُنسخ منها حكم التوارث المالي بين الأخوين في الله ؛ فأولو الأرحام أولى بذلك .

من هنا ، ومن هذا المنطلق الضروري في بناء المجتمع : كان من اللازم إعادة إحياء الأساس الأخوي بين المسلمين ؛ ليكون زاد المسلم المعاصر في عصر العولمة ، والجفاف الروحي ، والتوتر الاجتماعي ، من خلال اتخاذ آليات ووسائل عملية مشروعة ، تكفل ربط اثنين برباط الأخوة الإسلامية ، يكون بينهم من التأخي ، والتكاشف ، والتعاون ، والتناصح ، ما يجيبي مفهوم الأخوة الإسلامية ، التي أمرت بها الرسالة الخاتمة ، وأرسى قواعدها رسول الله ﷺ ، وطبقها الصحابة الكرام عليهم رضوان الله تعالى .

الهدف :

إحياء الأساس الأخوي الذي أسس عليه الرسول ﷺ الدولة الإسلامية الأولى ، باعتباره قاعدة البناء الاجتماعي ، وذلك ضمن طبيعة ظروف الحياة المعاصرة ، بمتغيراتها المتنوعة ، وشعبها الكثيرة .

الأهمية :

الأخوة بين المؤمنين ضرورة إسلامية ، وحاجة واقعية ، وقيمة اجتماعية ، لها موضعها الخاص في الطبيعة الإنسانية ، لا يتصور إهمالها ، أو العدول عنها ؛ إذ لا يقوم مقامها شيء من أنواع العلاقات الاجتماعية الأخرى ،

فهي علاقة إنسانية قائمة بذاتها، لها طبيعتها الاجتماعية الخاصة ، ولها شروطها الشرعية ، إضافة إلى كونها أولوية دينية، بدأ بها سيد المرسلين ، وقدوة السالكين عليه الصلاة والسلام .

كما أن انعقاد رابطة الأخوة بين اثنين في الله تعالى حري بأن يكون سبباً في إصلاحهما معاً ؛ فكلاهما لا يألو جهداً في نصح صاحبه ، وإعانتة على الخير ، فيتقوى كل منهما بصاحبه ، إضافة إلى اعتبار هذه الرابطة الأخوية الشريفة مدخل المجتمع إلى هذين الأخوين ، للتأثير الإيجابي فيهما ، فكل منهما وسيلة إلى الآخر ، يتوسل بها المجتمع لمساعدة أحدهما ، وإعانتة ونصحه عبر صاحبه ، فقد يضعف المسلم ، أو يصر على خطأ ، أو يحتاج إلى عون ، ويعجز المجتمع ، أو يُحرج عن مباشرة نصحه وإعانتة : فتكون رابطة الأخوة بين الاثنين مدخل المجتمع إليهما ، بالنصح والعون والدعم .

التوصيف :

عقد أدبي أخلاقي ، يتم بين اثنين بموافقتهما واختيارهما ، يخول كل منهما الانفتاح الصادق على صاحبه ، والمكاشفة الكاملة بينهما ، فلا يستر أحدهما عن أخيه أمراً من شؤونه الخاصة أو العامة ، سلبية كانت أو إيجابية ، مفرحة كانت أو محزنة ، بحيث يبادر كل منهما صاحبه بأحواله ، مما يزعجه أو يسره ، بما يشمل الجوانب : الاجتماعية ، والنفسية ، والاقتصادية ، فلا يستر عنه شيئاً ، إلا ما نهت الشريعة عن إفشائه من الأخبار الشخصية الخاصة ، فإذا تمت لهما المكاشفة الصادقة : وجب عليهما - قبل كل شيء - حفظ أسرار بعضهما ، فلا يفشي أحدهما خبر صاحبه لكائن من كان ، وتحت أي ظرف ،

ثم يكون التناصح الصادق والمشفق بينهما ، المبني على التقوى وصدق المحبة في الله تعالى ، فيصبح كل منهما مرآة صادقة لأخيه ، تعكس له واقعه بأمانة ، وتدله على حقائق نفسه بصدق ، فيضع كل منهما يد صاحبه على مكان القوة فيه والضعف ، ويبين له مواضع الخطأ والصواب ، ويكشف له الحقائق التي غابت عنه ، ويرشده في كل ذلك إلى أفضل السبل ، وينصحه بإشفاق بما يرفعه في الدنيا والآخرة ، ويقدم له العون بكل أنواعه - حسب قدرته وإمكاناته - لبلوغ آماله ، وتحقيق طموحاته ، وحل مشكلاته ، وتخفيف معاناته ، على أن تبقى الأخوة العامة بين عموم المؤمنين قائمة ؛ فالأخوة الخاصة لا تلغي الأخوة العامة .

(راجع : مجموع الفتاوى ٣٥ / ٩٢ - ٩٨)

التطبيق :

يتم عمل المشروع من خلال الخطوات الآتية :

١. بث فكرة المشروع في المجتمع ، والتسويق لها ، وحشد الأدلة الشرعية على جوازها ، وصحة العمل بها .

٢. اختيار لجنة من المشاركين في المشروع لإدارة البرنامج ، ومتابعته ، وتقويمه .

٣. توجيه الراغبين في الاستفادة من المشروع إلى اختيار إخوة لهم في الله بصورة مباشرة دون واسطة ، في ضوء المواصفات السابقة ، بحيث يختار كل واحد أخاً له ، ممن يثق به ، ويطمئن إليه ، ويأنس له ، ويشعر أنه يقابله بنفس المشاعر ، على أن يتم ذلك بكل حرية دون فرض أو توجيه ملزم .

٤. إبرام عقد الأخوة الأدبي بين كل اثنين ، وإعلان ذلك لجميع المشاركين في المشروع .
٥. تزويد المشاركين - بصورة دورية - بالمواد الثقافية التي تثرى عقد الأخوة ، وتحبي مبادئها .
٦. وضع آلية إدارية تعين اللجنة على متابعة الأعضاء ، وحل ما قد يقع بينهم من إشكالات .
٧. تقويم أداء المشروع بصورة دورية وتطويره ، وإدخال التعديلات اللازمة عليه ، في ضوء التجربة الواقعية .

٢- السلام الاجتماعي في مقاصد التشريع

إن من أعظم المنن الربانية والمنح الإلهية أن أكرمنا الله تعالى بدين الإسلام ، الذي ارتضاه لنا ديناً ، نتعبد الله تعالى به ، وشريعة محكمة نحتكم إليها ، وندين بها .

وإن من أجل ما جاء به الإسلام : تحقيق السلام الاجتماعي ، من خلال حفظه ورعايته للمقاصد الخمسة : حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ المال ، وهذه المقاصد هي أهم ما يحقق السلام الاجتماعي الذي ينشده عقلاء المجتمعات الإنسانية .

والتأمل في مجمل التشريعات الإسلامية يجدها تنتهي إلى هذه المقاصد الخمسة الجليلة ، وتصب فيها ، فهي لب الدين ، وقاعدته الأساسية الراسخة ؛ فمقصد حفظ الدين يهدف إلى حماية جناب التوحيد مما يفسده ، وحفظ الشريعة محل يعطلها ، بحيث تبقى معالم الدين الحق : عقيدة ، وعبادة ، وفهماً ، قائمة بجمالها ونقاؤها ، بلا شوائب ولا غبش ، فيعيش المسلم سلام العقيدة الصافية الصادقة ، ويعيش أيضاً سلام الطريقة التعبدية الصائبة ، وكذلك يعيش نهج الشريعة الصحيحة ، فلا يدخله شك أو ريب أو تردد في معتقده ، ولا في طريقة عبادته ، ولا في نهج شريعته .

وهذه المشاعر الطيبة المستقرة من أعظم ما يعكسه الدين الحق على نفس الإنسان المؤمن ، وفي الجانب الآخر : فإن فساد العقيدة والعبادة ، وضياع نهج الشريعة من أهم الأسباب وراء ما يصيب الإنسان من القلق والهم والغم ، لما يدخله من الريب والشك والتردد ، ولعل في تعبيرات المسلمين الجدد ، وفي

تصريحاتهم ما يؤكد هذا المعنى ويوضحه ، وكيف أنهم استقروا عقلياً ونفسياً واجتماعياً بعد اعتناقهم الإسلام ، وهذه النقلة المشاعرية لا يعرفها على حقيقتها ، ولا يعطيها حقها من الوصف إلا من حُرّمها ، وذاق طعم ذل الجاهلية ، أما من نشأ ابتداءً في الإسلام ، وعافاه الله من الضلال ؛ فإنه لا يصفها الوصف الدقيق ، ولهذا قال أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - : (لا يعرف الإسلام من لم يعرف الجاهلية) .

ومع كل ما يحمله هذا الدين من الخير والفلاح والجمال ؛ فإنه لا يُفرض فرضاً على غير المسلمين ، ولا يجبرون عليه ، وإنما يُرغَّبون فيه ترغيباً دون جبر أو قسر ، فإنه لا إكراه في الدين ، فمن شاء فليؤمّن ومن شاء فليكفر ، وهذه قمة الحرية على الإطلاق ؛ فإن من أعظم مظاهر السلام الاجتماعي أن يعيش الإنسان متوافقاً مع نفسه ، في حالة سلام مع ذاته ، بحيث يطابق ظاهره باطنه ، فلا يعيش تناقضاً بين عقيدته الباطنة التي يعتقدونها ، وسلوكه الظاهر الذي يمارسه ، فيحيا متذبذباً بين هؤلاء وهؤلاء ، فقد جاء الإسلام بالنهاي الشديد عن النفاق ، ووسم المنافقين بأحط الصفات وأقبحها ، ومقتضى فرض العقيدة بالقوة على غير المسلمين هو تكريس لمسلك النفاق المذموم ، ولهذا جاءت الشريعة بعدم الإكراه على الدين توكيلاً من نهج النفاق ، وقطعاً لمادته الفاسدة ؛ إذ النفاق الأكبر هو أقبح منازل الإنسان على الإطلاق : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ ١٤٥ / ٤ .

وأما المقصد الثاني فهو حفظ النفس ؛ بحيث يأمن الإنسان على ذاته ، فلا يصل إليه من الآخرين ما يضره في بدنه ولا نفسه ، فيعيش حالة من السلام

الاجتماعي مع الآخرين ، فحياة الإنسان وذاته مصنونة محفوظة مكرمة ، في حمى الإسلام من الضرر ، محاطة بالحدود الشرعية والقصاص لحمايتها من الانتهاكات : وفي الحديث : (لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن بغير حق) .

والمقصد الثالث هو : حفظ العقل ، فالعقل مناط التكليف ، فإذا غاب العقل غاب معه التكليف ، فيتردى الإنسان - بغياب عقله - إلى ما دون طبقة الحيوان الأعجمي ؛ إذ بالعقل يفهم الإنسان الخطاب ويستوعبه ، ويعمر الأرض ويثيرها ، ويكتشف السنن ويسخرها ، ويطور الحياة وبيئتها ؛ ولهذا جاء الإسلام بحفظ العقل من كل ما يفسده من المسكرات والمخدرات والمفتريات ، التي تعيقه عن الفهم الصحيح ، ويقعده عن عمارة الأرض .

وكذلك جاء الإسلام بحفظ العقل من الأفكار المشوشة ، والتصورات المضللة ، والخرافات المعطلة ، التي تذهب بطاقة الإنسان الفكرية بعيداً عما خلقت له ، وتبددها فيما لا طائل وراءه ، إضافة إلى حفظ العقل من الملاهي المفسدة ، والإغراءات الملهية ، والشهوات الفاتنة ، التي تعطله عن العمل الجاد ، والإنتاج المثمر ، فإذا توفى الإنسان هذه المفاصد العقلية ؛ فإنه يجيا بسلام بين مقتضيات العقل السليم ، الذي يدل عليه صريح العقل والمنطق ، وبين سلوكه الذي ينهجه في حياته ، فيحصل بذلك التوافق النفسي بين فهمه وسلوكه .

وأما المقصد الرابع فهو : حفظ النسل ، بحيث يستمر النسل البشري بالتكاثر ، فيخلف بعضهم بعضاً على هذه الأرض ، ضمن نطاق الزواج الشرعي أو ملك اليمين ، فيلحق النسل بأبائهم وأمهاتهم ، فلا تختلط الأنساب ، ولا يتوه النسل عن انتماءاته الأسرية الحقيقية ؛ فإن من أعظم مثيرات الحقد

الاجتماعي : فقدان الانتماء الأسري ، حين يشعر الإنسان أنه نتاج نزوة أخلاقية من أبوين خاطئين ، ولهذا أحاطت الشريعة هذا المقصد بالحدود والتعزيرات لحفظه من المفاصد الخلقية ، والسقطات السلوكية .

في حين يشعر الفرد بالسلام الاجتماعي والأمن والاستقرار النفسي ، حينما يطمئن لنسبه من جهة آبائه ، ويأمن على نسله من جهة أبنائه ، وهذه مشاعر جميلة وعزيزة ، لا يقدرها قدرها إلا من فقدها .

وأما المقصد الخامس والأخير : فهو حفظ المال ؛ بحيث يأمن الإنسان على أمواله وممتلكاته من الاغتصاب والضياع والغبن ، إضافة إلى تمتعه الحر بالتصرف الكامل فيه ، وتمكُّنه من تنميته واستثماره ضمن الحدود المشروعة ؛ فإن من أعظم الظلم : اغتصاب الحقوق ، أو منعها من أهلها ، وهذا من شأنه إضعاف ولاء الإنسان لبلاده ، وإثارة الضغينة في نفسه تجاه وطنه ، ولهذا تجد الذي لا يأمن على ماله في موطنه : يسافر به إلى بلد آخر يأمن فيه على ماله .

ولهذا جاءت الشريعة بحفظ الحقوق وتوثيقها ، وتأدية الأمانات وضبطها ، حتى إن أطول آية في القرآن الكريم في سورة البقرة : جاءت في حفظ الدين وضبطه ، إضافة إلى ما أحاطت به الشريعة هذا المقصد من الحدود والتعزيرات الشرعية لحفظه .

من خلال هذا المرور السريع على هذه المقاصد الخمسة يلاحظ المطلع أنها قد شملت غالب الدين ، فإذا تحققت هذه المقاصد في واقع الحياة ، وأصبحت سلوكاً عملياً حياً يعيشه الناس : تحقق السلام الاجتماعي الذي ينشده الجميع ويطالبون به .

٣- المسؤولية الاجتماعية المشتركة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة إسلامية أصيلة ، نصَّ عليها القرآن الكريم ، ونصت عليها السنة المطهرة ، ومارسها رسول الله ﷺ وأصحابه العظام ، وسلف الأمة الكرام ، نهضوا مدفوعين بالواجب الشرعي ، ينشرون المعروف ، ويعرفون الناس به ، ويعرّفون المنكر ، ويحذرون الناس منه .

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ١٠٤ / ٣ ، ويقول ﷺ في وصف المؤمنين : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ... ﴾ ٧١ / ٩ ، ويقول عن ربط الخيرية بهذه الشعيرة المباركة : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... ﴾ ١١٠ / ٣ ، ويقول رسول الله ﷺ محملاً الأمة عامة هذا الواجب الشرعي : (والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ، فتدعونه فلا يستجيب لكم) .

إن الهدف من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : هو تصويب الأمة ، وتجديد دينها ، والمحافظة عليها لتبقى دائماً على الجادة الواضحة ، كلما شدت منها أحدٌ ، أو جماعة : دعاه البقية ؛ فأمره ونهوه ، حتى يعود إلى الصف الاجتماعي .

وحتى المرأة المسلمة تشارك في هذا الواجب الشرعي ؛ فهي عضو اجتماعي ، شأنها في ذلك شأن الرجل ؛ فالأحكام الشرعية شاملة للجنسين ،

إلا ما ورد تخصيصه بأحدهما دون الآخر ؛ فالخطاب الشرعي العام يدخل فيه كل المكلفين ، كل حسب موقعه ، وضمن حدود استطاعته .

بل إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شأن اجتماعي عام ، يشترك فيه كل أفراد المجتمع : ذكوراً وإناثاً ، كباراً وصغاراً ، كل بحسبه ومكانه وعلمه ؛ وفي هذا يقول رسول الله ﷺ محملاً أفراد المجتمع جميعاً ، كلاً حسب قدرته ، وضمن حدود استطاعته : (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) ، فلم يستثن - ﷺ - أحداً ، فالرجل والمرأة والشاب ، باعتبارهم أعضاء في المجتمع المسلم ، ينعمون برخائه ، ويألمون بشقائه ، فإنهم يدخلون في هذا الخطاب العام ، ويتحمّلون طرفاً من المسؤولية الاجتماعية ، ويبوءون بقدر من المؤاخذه الشرعية إن فرطوا وتهاونوا .

وحتى الطفل المميّز ، الذي قارب الحلم ، وقد نال حظّه من التربية الإسلامية ؛ فإنه يشترك في هذا الخير ، وينافس على هذا الفضل ؛ فهذا علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - يقرر مصيره ، ويتخذ بنفسه قرار إسلامه ، فيغير دينه ، ويخاطر بنفسه ، ويشارك في بعض أحداث الدعوة الإسلامية في أول أيامها بمكة قبل الهجرة ، حين كان الدخول في الدين الجديد خطراً على النفس والمال والأهل ، كل ذلك كان منه - ﷺ - قبل أن يبلغ الحلم .

وكذلك السيدة عائشة - هي الأخرى رضي الله تعالى عنها- تشارك أسرتها المباركة في أشد وأخطر أحداث الدعوة في الفترة المكية ، وتكابد معاناة الهجرة ، وحفظ أسرارها ، وهي لا تزال طفلة ، لم تبلغ الحلم بعد .

وليس في هذا التكليف إثقالة على العامة ، ممن عجز عن دقائق العلوم الشرعية ؛ لأن المعروف العام ، والمنكر المشتهر ، اللذين يشتركان في معرفتهما الجميع ؛ فإنهم يشتركون أيضاً فيهما بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسب الاستطاعة ؛ كالأمر بالصلاة والصيام والزكاة ونحوها ، مما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وكانهين عن الكذب والغش والسرقه والنميمة ، مما هو أيضاً معلوم ومشتهر عند العامة قبحه ، فليس في هذا تكليف بما لا يستطيع .

وهذا هو الباب الشرعي الذي يدخل منه عوام المسلمين ، ويشتركون فيه مع العلماء المجتهدين ، فيما يتعلق بالشأن الاجتماعي العام ، فيدخلون معهم في شرط الإجماع العام ، فيما هو ضروري من العلوم الشرعية ، التي حصلت لهم معرفتها بالضرورة الاجتماعية ، دون كلفة النظر والتأمل والاستدلال ، التي تخص أهل العلم والتخصص الشرعي .

ولعل هذا الفهم يلطّف تنازع العلماء في مسألة شرط دخول العامة في الإجماع ، بين من يشترط دخولهم لعقد الإجماع ، وبين من لا يشترط ذلك أصلاً ، بل يرفضه لكونهم مقلدين وليسوا مجتهدين ، فالعامة - من هذا الباب - يدخلون في الإجماع فيما هو معلوم من الدين بالضرورة ، من العلوم والمعارف الشائعة ، التي لا يُعذر العامي بجهلها ، فيشتركون جميعاً - في هذه المسائل العامة - بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أما مسائل دقائق العلم الشرعي ، التي تفتقر إلى الاجتهاد : فلا يدخل العامة في شرط الإجماع ، بل ولا يُقبل منهم لأنهم ليسوا بمجتهدين .

والتأمل في حديث النبي ﷺ الذي ذكر فيه أهل السفينة ، الذين انقسموا بين أعلاها وأسفلها : يجد فيه العبرة كاملة واضحة بضرورة إشراك

الجميع في المسؤولية الاجتماعية ، فقد شملت المسؤولية الأمنية جميع أصحاب السفينة ، ووضعتهم جميعاً - دون استثناء - أمام واجب جماعي عام ، وفرض أمني شامل ؛ إذ الكل - حتى الطفل المميّز - يدرك خطر خرق قعر السفينة ، ويستوعب بسهولة حجم الجرم الذي يقدم عليه هؤلاء السفهاء .

ومثل هذا السلوك الأخرق ، الذي بان قبحه للعامة قبل الخاصة ، وظهر سوءه للجميع ، مما قد يقدم عليه المجاهر بالمعصية المشتهرة التي يستقبلها المجتمع ؛ فإن الجميع حينئذٍ يشتركون في رده ، ويتوزعون فيما بينهم حجم المسؤولية الشرعية ، كل بحسبه وموقعه ، فلا يحتاجون - في مثل هذه المواقف الواضحة - إلى مزيد بيان ، ولا إلى مزيد وضوح ؛ لأن العلم بقبح هذا السلوك المشين ، مما هو معلوم من الدين بالضرورة ، قد حصل لهم اضطراراً دون تكلف ؛ إذ لا يحتاج العامة من الناس لفهم قبح هذا الأمر إلى إمعان النظر ، ولا إلى مهارات الاستدلال ، فقد حصل لهم العلم به اضطراراً .

ومن هذا الباب الواسع يشترك الجميع في مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويسهم الكل في حماية المجتمع من جهة ، وإشاعة الخير من جهة أخرى ، وللناظر أن يتأمل حجم الخير الذي يمكن أن يشع في المجتمع ، حين يشارك العوام - فضلاً عن العلماء - في هذه الشعيرة الإسلامية العظيمة ، فيشتركون جميعاً في الأمر بما يعرفونه يقيناً من دين الإسلام ، وينهون عما ينكرونه يقيناً : فأبي مجتمع تراه يكون ؟

٤ - معاناة التربية

الحمد لله على نعمه ، والشكر له على فضله ، والثناء عليه لجوده ،
والصلاة والسلام على خير خلقه ، وأشرف رسله ، نبينا وسيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فعلى الرغم من افتقار الإنسان إلى الذرية ،
وحاجته المفرطة إلى النسل ، ورغبته الجارحة إلى الامتداد الأسري ، والتوسع
الاجتماعي ؛ فإنه مع ذلك لا يفتأ من التذمر من معاناة جهود التربية ، ومكابدة
مسئوليات الرعاية ، فرغم الجهود والمعاناة ، التي يتكبدها الإنسان في العملية
التربوية ، ورفع صوته بالشكوى من تبعاتها المضنية ؛ فإنه مازال حريصاً على
نيل الذرية ، متطلعاً للنسل ، وكأن جهود التربية - مهما كانت كبيرة ومرهقة -
فإنها في حسّه لا تقابل غنيمة امتلاك النسل ، والتمتع بالذرية ، وأمل بقاء الذكر ،
فمازال الناس منذ أول الدهر يتناسلون ويتكاثرون ، غير مكترئين بمعاناة جهود
التربية ، وما قد يلحقهم من ضيق النفقة ، وقلة ذات اليد ، فقد ترجّح عندهم
بإجماع فضيلة النسل ، وقبيحة العقم ، ورذيلة انقطاع الذكر ، وما يشذ عن ذلك
إلا قلائل من معاندي الفطرة الإنسانية ، ومخالفى الطبيعة البشرية ، ممن يظنون
أنهم بفعلهم هذا يتخففون من المسؤوليات التربوية ، ويترفعون عن المعاناة
الزوجية ، والمكابدة الأسرية ، غير أنهم في الحقيقة يبذلون من جهود مخالفة
الفطرة ، ومعاندة الطبيعة ، أضعاف ما يبذله مكابدو معاناة التربية .

إن الاستقرار الطبيعي بضرورة معاناة التربية في خلد المرين ، وقبولهم
بتكاليفها ومسئولياتها ، وخوضهم تجربتها الأسرية والمدرسية : لا يسوّغ رفع
أصواتهم بالشكوى المستمرة من مهمة المسؤولية التربوية ، التي قد تبلغ أحياناً

حدّ الصياح ، الذي ينمُّ عن شدّة السخط والاستنكار ، ولا يبرر لهم التصلُّ - إن أمكنهم ذلك - من إكمال المهمة التربوية إلى نهايتها ، ولا يُقبل منهم التقصير في إنجاز العملية التربوية ، وفق المعايير العلمية الصحيحة ، والضوابط الشرعية المرعية ، بحيث تُترك المسؤولية التربوية لتصل متنهاها كيفما اتفق ، في ظل التسويغ بصعوبة التربية في هذا الزمان ، وكثرة المتغيرات التربوية المعاصرة ، التي تشترك بقوة في عملية التنشئة الإنسانية .

إن مما لا شك فيه أن النسل البشري لن ينقطع إلى آخر الدهر ، وافتقار الطفل إلى التربية لن ينتهي مهما تغيّر الزمان أو تعقّدت سبله ، بمعنى أن النسل والتربية صنوان متلازمان لا يفترقان ، فلن يأتي يوم ينقرض فيه البشر قبل يوم القيامة ، ولن يأتي يوم يستغني فيه الناشئ عن التربية .

إذا تقرر هذا : فإن مجرّد التفكير في التخلي عن المسؤولية التربوية في تنشئة الصغار هو خيانة تربوية ، بل هو ضرب من الانتحار التربوي ، يشبه - إلى حدّ كبير - التفكير في قطع النسل البشري ؛ لأن الإنسان إنساناً بالتربية وليس إنساناً بالنسل ؛ فالصفات الخلقية ، والمفاهيم الفكرية ، والسلوك الاجتماعي ، واللغة اللسانية ، كلّها نتاج التربية وليست نتاج الوراثة ؛ فلو قدر لطفل أن يُعزل تماماً - بكيفية ما - عن الوسط الأسري والاجتماعي ، ليحيا وحيداً دون اتصال بشري ، مع تأمين كفايته من الطعام والشراب والأمان ، فإنه ينشأ فاقداً إنسانيته كعضو اجتماعي ، قد عجز تماماً عن كل ما هو إنساني ، اللهم إلا الهيئة التي تبدو شاحبة مخيفة ، كحال هيئة إنسان الأدغال الموحش ، كما تصورته الروايات والأفلام ، فمهمة الجينات الوراثية تقف عند حدّ نقل الصفات

الجسمية بدقّة وأمانة ، مع الإسهام المحدود في نقل حزمة عامة من الاستعدادات الفطرية المتنوعة المهيأة لنمو الشخصية ؛ فالفطرة الإيمانية التي يولد عليها المولود هي استعداد طبيعي وأساس رباني لتلقي الطفل تفصيلات العقيدة وأصولها عن طريق التربية ، فمن المستحيل أن يعرف الإيمان الذي جاءت به الرسل إلا بالتلقي التربوي .

وكذلك حال الأخلاق ؛ فإنه لن يعرفها بأبعادها الاجتماعية - فضلاً عن أن يطبّقها - إلا من خلال الجهود التربوية من جيل الكبار إلى جيل الصغار ، بحيث تقف الاستعدادات الفطرية الخلقية الأولية عند حدّ التهيئة للتلقي القيمي للمبادئ الخلقية ، وضوابطها السلوكية ، فلا تتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد في الطبيعة الإنسانية ، كالوعي بالمعرفة الخلقية أو الانضباط بها .

والأوضح في ذلك أن القدرات العقلية الفطرية عند المحروم تربوياً من الوسط الاجتماعي الطبيعي ، فضلاً عن المحروم من الوسط الاجتماعي المتفوق ؛ فإن قدراته العقلية الموروثة - مهما كانت متفوقة - فإنها تبقى في صورتها الأولية ؛ محدودة الأداء ، قاصرة العطاء ، لا تتجاوز ذلك إلى الوعي الثقافي ، ولا إلى الفهم العلمي ، ولا إلى الإبداع الفكري .

وأقرب من هذا للفهم واقع حال البدوي المحروم من التعليم ، المحصور في بيئته الصحراوية المحدودة ، القاصر في نشاطه على وسطه القبلي الضيق ، فإن قدراته العقلية الموروثة - مهما كانت عالية ومتفوقة - فإنها تبقى محدودة الأداء ، قليلة العطاء ، لا تتعدى عناصر الوسط الصحراوي ومتغيراته المحدودة ، في حين لو تعرض هذا المحروم إلى وسط اجتماعي وتعليمي فاعل ، فإن موروثاته العقلية

المتفوقة سوف تبلغ مداها ، وتعطي عطاءها ، فإذا كان مثل هذا موجوداً من الوجهة الواقعية ، مشاهداً وقائماً في الحياة الاجتماعية ، قد عجزت الموروثات العقلية المتفوقة أن تبلغ مداها بغير وسط تعليمي : فإنها حينئذٍ بغير الوسط الاجتماعي مطلقاً أعجز وأشدُّ قصوراً .

لذا فإن المخزون الفطري - مهما كان متفوقاً - فإنه لا يعمل من ذات نفسه ، حتى يُحرك بالتربية ؛ ولهذا احتاج آدم - عليه السلام - إلى تلقي المعرفة من ربه ﷻ ، حين ابتدأه المولى - ﷻ - بتعليمه الأسماء ؛ لأن قدراته الإنسانية لا تمكنه من صناعة ذلك لنفسه .

ومن هنا فإن خيار المسؤولية التربوية في صناعة الإنسان ، وما يترتب عليها من المعاناة والمجاهدات والتكاليف التي لا بد منها : هو خيار حتمي لا مناص منه ، ولا محيد عنه ؛ لأنه الخيار الوحيد الذي تتحقق به الإنسانية ، ولا خيار آخر معه ، فإما الإنسانية بالمعاناة التربوية ، وإما اللإنسانية بالتخلي عن الشروط التربوية .

٥- الطفل والتناقض الاجتماعي

يتفق المربون على أهمية القدوة في التربية ، المتمثلة في سلوك المربي وفق النهج الذي يدعو إليه ، فإن من الصعوبة بمكان إقناع الطفل بسلوك نهج ما دون أن يكون الداعية إلى هذا النهج متمثلاً ما يدعو إليه .

وفكرة القدوة مبنية في الطبيعة الإنسانية على مبدأ المحاكاة والتقليد المتأصلة في الكيان الإنساني ، فالكل يقلد ويحاكي ، كباراً كانوا أو صغاراً ، وإنما يختلفون في درجة التقليد وحدته ؛ فأما الكبار فإنهم يقلدوا في ملابسهم ، وفي اختيار أثاثهم ، وفي نوع مراكبهم ، وأنواع طعامهم ، وكذلك في مناهج تفكيرهم ، ومذاهبهم وتصوراتهم ونحوها.

وأما الصغار فيتميز تقليدهم - في الغالب - بالحدة واللاعقلانية ؛ فهم يقلدون في حركاتهم الجسمية ، وأنواع ألعابهم ، وكلماتهم وعباراتهم ونحوها ، وكل ذلك لا يخرج عن التقليد والمحاكاة ، سواء كان من الكبار أو من الصغار ، إلا أننا - لاعتيادنا - نتعجب من تقليد الصغار ومحاكاتهم التي تخلو عادة من المنطق ، ولا نتعجب من أنفسنا حين يحاكي بعضنا بعضاً في أنواع اختياراتنا المختلفة ؛ في سلوكنا وفكرنا وتوجهاتنا وقناعاتنا ، التي تخلو في كثير من الأحيان من المنطق العقلي ، والنظر الشرعي ؛ وإلا فأى نظر شرعي ، أو منطق عقلي يبرر تقليد المسلمين للكفار في مذهب فكري ضال ، أو سلوك خلقي شائن ؟

ولما كان تأثير القدوة مؤكداً في ميدان التربية : جاء التحذير الشديد من الله تعالى للمؤمنين بأن يحذروا الازدواجية السلوكية ، التي تظهر في مخالفة الأعمال للأقوال ؛ حيث يقول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا

لَا تَفْعَلُونَ ﴿٦١﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٦١﴾ ٢-٣ ، نعم
كبر مقتاً أن يقول المربي ويدّعي ما لا يفعل ؛ لأن هذا القول وهذا الادّعاء
الذي يكذبه الواقع العملي له تأثير سلبي على النشء النامي ، فهم لا يستطيعون
أن يوفّقوا بين أقوال المربين الحسنة التي يسمعونها ، وبين أعمالهم القبيحة التي
يمارسونها ؛ فقدراتهم العقلية - لصغر أسنانهم وقلة خبراتهم- لا تمكنهم من
حلّ هذا التعارض ، وفي الوقت نفسه لا تسمح لهم بقبول القول - مهما كان
جميلاً - دون أن يرافقه ويصاحبه عمل صائب موافق له ، ومنسجم معه ، فهذا
صعب في عالم الطفولة .

بيد أن قبول هذا التناقض السلوكي أسهل بكثير في عالم الكبار ، فكلّنا
أو جلّنا لا يتعجب من مسالك النفاق التي استشرت في الحياة الإنسانية المعاصرة ؛
فقد أصبح النفاق مقبولاً في حياة الكبار ، أو على الأقل مستساغاً عند الكثيرين ؛
فيجمع الشخص - في وقت واحد - بين المتناقضات السلوكية دون نكير ، فلا
مانع من المناداة بالحق مع العمل بالباطل ، ولا مانع من الأمر بالتقوى والمناداة بها
مع التفريط في الواجبات الشرعية ، فقد أصبح مسلك التناقض مقبولاً عند جمهرة
الناس ، حتى توافق المجتمع على ذلك ، فلا إنكار فيما بينهم ، الكل - إلا من
رحم الله - قد تلبّس بهذا المسلك المشين ، وكما قالت الحكماء : (افتضحوا
فاصطلحوا) !!

إن سلوك المربي لمنهج النفاق يعرضه للعقوبة الشديدة يوم القيامة مع
الفضيحة أمام الخلائق التي حذر الشارع منها ؛ ففي الحديث المتفق عليه يقول
الرسول ﷺ : (يُؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار ، فتندلق أقتاب بطنه - يعني

تخرج أمعاء بطنه- فيدور بها كما يدور الحمار في الرحى ، فيجتمع إليه أهل النار ، فيقولون : يا فلان ما لك ؟ ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟ فيقول : بلى ، كنت أمر بالمعروف ولا آتية ، وأنهى عن المنكر وآتية) .

إنها لمصيبة كبيرة أن يفقد النشء الجديد حقه من القدوة الصالحة في الآباء والمعلمين ، فيحتاج إلى أن يتدرّب وحده على نهج الفصل بين كلام المربي وسلوكه ، فيتعود على ألا يتأثر بفعل المربي إذا جاء مخالفاً لقوله ، ويعتاد على طريقة الفصل بين النظرية والتطبيق ؛ بحيث يقبل النظرية ، ويؤمن بها ، ويعمل بمقتضاها مجردة عن التطبيق ، فلا يطالب المربي بأثرها في سلوكه ، ولا يشترط لقبولها أن تأتي متوافقة مع العمل ، وهذا - لعمر الله - تكليف بما لا يُطاق ؛ فأنى للصغار أن يتمكنوا من هذه القدرة الفائقة في حسن الانتقاء عن المرين ، فيأخذون - بدقة الخبير البصير- ما حُسن من أقوالهم وأفعالهم ، ويتركون - بتفوق المهرة - الشائن من أخلاقهم وسلوكياتهم !

إن الله تعالى - وهو الحكيم الخبير- لم يكلف الكبار البالغين أن يؤمنوا بالكتب المنزلة إلا حين تأتي بها القدوات الصالحات من الأنبياء والرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام ، فيعيش الناس النصّ من الوحي مع تطبيقه العملي في سلوك الرسول القدوة ، بل إن البشر في كثير من الأحيان - كما حكى القرآن - يكفرون بنصوص الوحي مع وجود القدوة الصالحة في سلوك رسلهم ، فكيف لو جاءت النصوص مجردة عن القدوة الصالحة ، فاقدة للتطبيق الواقعي ، ماذا ترى الناس يصنعون بالنصوص النظرية مجردة عن تطبيقاتها العملية ؟

إن مما يجب أن يستقر في نفوس المرين : أن النصّ من القرآن أو السنة لا يؤثر وحده في النشء حتى تحمله إليهم - بالأسلوب الصحيح -

القدوة الصادقة الصالحة في سلوك عملي واقعي ، وما لم يتحقق ذلك من المرين
فلن نتوقع أن ينصاع النشء للنصوص وحدها ، منسلخة عن القدوة الصالحة .

٦- ظاهرة سلوكية غريبة : الإيمو

الحمد لله الكريم العظيم ، والصلاة والسلام على الرسول الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فإنه لم يعد غريباً في واقعنا المعاصر ، بعد الانفتاح الإعلامي اللامضبوط ، والتواصل الاجتماعي اللامحدود : أن تظهر من وقت لآخر على بعض شبابنا وفتياتنا مظاهر سلوكية شاذة ، وأخلاق اجتماعية ناشزة ، تتعارض بقوة مع قيم المجتمع المسلم ، وتخالفه في مفاهيمه وتصوراته ، وتعارضه في اتجاهاته ، وما زال جمع كبير من جيل الشباب المعاصر : سهلَ التلقّي ، هسَّ البناء ، لئِن الخلق ، لا يكاد يردُّ شيئاً مما يُلقى إليه من غرائب السلوك ، وتنوعات الخلق ، وشذوذات الفكر ، في الوقت الذي تتحجّر فيه قلوبهم ، وتتعرّس في أسماعهم ، وتتصلب فيه أعصابهم ، حين تُلقى إليهم المفاهيم الإسلامية ، وحين يُعرّفون بالضوابط الشرعية .

لقد استهوى الجديدُ الشباب - أياً كان هذا الجديد - فلم يعد للمفاهيم والتصورات القديمة بريق يستهويهم ، حتى بلغ عند بعضهم سقف القبول درجات عالية غير مسبوقه ، شملت جانبي الاعتقاد والسلوك ، فما من مفهوم يُبثُّ ، أو فكرة تُنشر ، أو تقليعة تُبتكر : إلا وتجد لها من بعض أبناء المسلمين من يرحّب بها ويتقبّلها ، وربما تجاوز ذلك إلى الدعوة إليها ، والذود عنها ، حتى بلغ الباطل ببعضهم أن يعلن عبادة الشيطان !!

وهذه الظواهر العقديّة والسلوكية الكثيرة ، على اختلاف معالمها ، وتنوع مشاربها : تجمعها جميعاً المخالفة الصريحة لمفاهيم وقيم وتصورات الإسلام ، ونظرته الفريدة والخاصة إلى : الإنسان والكون والحياة ، مما يشير إلى الغاية الخفيّة المُرادّة من وراء نشر وبث هذه الظواهر الشاذة .

وعلى الرغم من غرابة جملة هذه الظواهر وشدوذها الفكري والسلوكي ، إلا أن ظاهرة (الإيمو) بسلوكياتها الصارخة ، ومفاهيمها الغامضة ، وسعة انتشارها : تحتل - في الوقت الحالي على الأقل - ساحة اجتماعية أرحب ، وقطاعاً شبايباً أوسع ، وليس ذلك لأفكار رائدة تحملها ، ولا لمبادئ سامية تروّج لها ، وإنما لحجم التطرف السلوكي الذي تنتهجه ، وغرابة الشذوذ والتصورات التي تتبناها ، مما يستهوي صغار البالغين ، ويشعرهم بالتميز والانفراد والخصوصية والأهمية ، التي يتطلع إلى جعلتها الجيل المعاصر الجديد ، الذي فقد شخصيته ، وضاعت أهميته ، وضعف مكانه ، في ظلّ المفاهيم الحضارية الجديدة ، التي أفرزتها الثورة الصناعية ، والتي مدّت من عمر مرحلة الطفولة - بكلّ ضعفها وقصورها - إلى ما بعد البلوغ بأكثر من عشر سنوات ، حيث يعيش فيها الشاب البالغ حالة الطفل الكبير ، قد تعطلّ عن خوض الحياة العملية ، وحيل بينه وبين الاستقلال الاجتماعي والأسري ، بحجّة صغر السن ، وضعف الخبرة ، وقصور المهارات ، فلا هو مقبول في وسط الكبار المكلفين ، ولا هو يرضى لنفسه أن يُحسب على الصغار القاصرين ، فهو في منزلة غامضة بين المنزلتين ، ليس لها موضع مفهوم ضمن المراحل الطبيعية للنمو الإنساني .

والعجيب أن الشرع الحنيف يعتبر الشاب البالغ مكلفاً بما كُلف به الرجال الكبار ، لا فرق بينهما ؛ فهو منذ الخامسة عشرة مسئول عن تصرفاته ، ومؤاخذ بمقاصده ونّيّاته ، ومحاسب قضائياً عن مقترفاته ، فهو في نظر الشرع مكلف بالأمانة الكبرى ، التي عجزت عن حملها السماوات والأرض والجبال ، وأشفقن منها ، ومع ذلك هو في نظر المجتمعات الحضارية الحديثة لا يعدو أن

يكون طفلاً كبيراً ، لا يصلح للتكاليف الاقتصادية ، ولا للمهام الأسرية ، ولا للاستقلال الاجتماعي .

هذا الوضع الاجتماعي الجديد ، الذي أفرزته طبيعة الحياة الحضارية الحديثة بعد الثورة الصناعية : هيا الشاب المعطل والمحبط لتقبل أيّ وارد فكري ، أو سلوكي ، أو حتى عقدي : يعطيه أهمية ، أو قيمة ، أو مكانة ، دون النظر المتعقل إلى طبيعة هذا الوارد وخطورته ، مادام أنه يشبع حاجته الملحة إلى التمييز الاجتماعي الذي فقده ، ويحقق له درجة من الأهمية التي حُرّمها ، ويسمح له بالتعبير عن ذاته المجروحة .

ولهذا يجد الشباب - المتعطش للمكانة الاجتماعية - في مظاهر (الإيمو) فسحة للتعبير عن رفضهم لهذه الآصار الاجتماعية ، والأغلال الاقتصادية ، التي تحول دون حقوقهم الفطرية ، ومكانتهم الطبيعية ، من خلال تبنيهم سلوك التمرد ، والتشاؤم ، والانطواء ، والكآبة ، والانتحار ، معبرين عن هذه المشاعر السلبية بالملابس الغريبة ، والألوان الداكنة ، والأصباغ الصارخة ، والموسيقى الصاخبة ، والأماكن المظلمة ، متخذين في ذلك شعارات الحزن بالقلب المكسور ، ومشاعر اليأس بالوريد المجروح ، وكلّ هذه المظاهر القانطة لا تعدو أن تكون رسائل نقد للمجتمع المعاصر ، صادرة عن شخصية يائسة بائسة محطمة .

وعلى الرغم من غرابة مسالك وأفكار ومفاهيم (الإيمو) ، إلا أن أغرب من ذلك أن تجد هذه المسالك الفكرية والسلوكية الشاذة موطئ قدم لدى الشباب العربي المسلم ، الذي نشأ - كما هو مفروض - في ظلّ المفاهيم الإسلامية ، وترى على المعاني الإيمانية ، التي لا تتقبل هذه الأفكار ، ولا

تستسيغ مثل هذه السلوكيات ؛ لذا لا بد من تحديد الأسباب التي هيأت لكثير من الشباب تبني فكرة (الإيمو) الشاذة ، ومهدت لهم قبولها ، إضافة إلى ما تقدم من توصيف الأزمة وسببها الرئيس :

(١) خواء نفسي ، وفراغ روحي ، لا يجد صاحبه معهما أنساً في العبادة ، مع ضعف الصلة بالله تعالى ؛ في دعائه ، ورجائه ، وخشيته ، إضافة إلى هشاشة اليقين بالله جلّ وعلا .

(٢) اضطراب في المفاهيم الإسلامية ، وسطحية شديدة في معرفة الأحكام الشرعية ، إضافة إلى تشويش حول دور الإنسان ومسئوليته في الحياة ؛ مما أفقد كثيراً من الشباب هويتهم الإسلامية .

(٣) فراغ يومي وافر ، يمتد إلى ساعات طويلة ، لاسيما في الإجازات الرسمية والأسبوعية ، مما يتيح للشباب فرصاً كثيرة ومتكررة للتجريب والتسلية والمحاولة ، وتجاوز الحدود المشروعة .

(٤) ضعف جاذبية العائلة الحديثة ، وتحلف دورها الأسري ، مما أفقدها دورها التربوي ، وأضعف مهمتها الرقابية ، وأخلّ بهيبتها في نفوس الجيل الجديد .

(٥) ضعف القدوة الاجتماعية المؤثرة ، وتراجع دور المرين ، وهذا دفع الشباب للبحث عن القدوة في المشاهير- أيّاً كانوا - كما دفع آخرين إلى البحث عن القدوة في الذات ؛ بمعنى الزهو بالنفس ، والإعجاب بالرأي ، وعدم الالتفات إلى الآخرين .

(٦) وفرة مالية ساعدت الشباب على حرية الاختيار ، والشراء ، والترزين ، والبحث عن الجديد والمثير .

٧) دوافع جنسية شهوانية ، تدفع نحو الانفلات الخلقي ، وتلجُّ على الإشباع من خلال الاحتكاك بالجنس الآخر ، أو بأفراد من الجنس نفسه ، ضمن ما تتيحه المفاهيم الشاذة من السلوكيات .

٨) أزمات وعقد نفسية في سن الطفولة ، كالاغتصاب الجنسي ، أو العنف والبطش الأسري ، أو الحرمان العاطفي ، أو البؤس الاقتصادي ، أخذت كل هذه الأزمات والعقد تعبر عن نفسها في سلوك اجتماعي شاذ .

وأما الحديث عن الحل ، وهو - لا شك - صعب وعسير ، في ظل الظروف الثقافية والاقتصادية والتقنية المعاصرة ، ومع ذلك فليس هو بمستحيل إذا توافر الصدق والجدُّ والعمل ، وحفَّ الله الجهود بالتوفيق ، ومما يقترح في هذا الصدد :

١) بناء حصانة إيمانية وأخلاقية مبكرة ، تحفظ المجتمع والشباب خاصة من الوافد الضار ؛ بحيث يعدُّ الجيل إعداداً فكرياً متيناً ، لا تخلخله الثقليعات الجديدة الواردة .

٢) التقليل من فترة الطفولة بإدخال الشباب مباشرة إلى حياة الكبار الجادة ، من خلال العمل المنتج ، والزواج المبكر ، وتكوين الأسرة الخاصة .

٣) إشراك الشباب في أنشطة المجتمع الثقافية والاجتماعية والخيرية .

٤) ضرورة قيام مؤسسات المجتمع : الأسرة ، والمدرسة ، والمسجد ، بأدوارها التربوية المنوطة بها ، ولا تقتصر على مجرد الأداء الرتيب في أقل درجاته .

٥) ضرورة إعادة النظر في السياسة الإعلامية العربية ، من جهة أهدافها وأولوياتها ، بحيث تنطلق من اهتمامات المجتمع وحاجاته ، وتكون لسان

الأمة الإسلامية ، المعبر عن هويتها الدينية ، وأخلاقها ، وقيمها ، لا أن
تكون بوقاً يردد أصداء الآخرين ، ويكرهم في الأفكار ، والمضامين ،
والأساليب .

٧- اللقيط في المجتمع المسلم

الناظر في مقاصد التشريع الإسلامي يجد عنايتها الفائقة بالإنسان ، في حفظ دينه الذي يتعبّد الله تعالى به ، فلا يضلُّ عن سبيل الهدى ، وحفظ نفسه التي تقوم بذاته ، فلا تتلف ولا يلحقها الضرر ، وحفظ عقله الذي عليه مناط التكليف الشرعي ، فلا يتطرَّق إليه الفساد ، وحفظ نسله من الضياع أو الاختلاط أو الانقطاع ، وحفظ ماله أيضاً من التلوُّث أو الاغتصاب أو الضياع ، فالناظر في الشريعة المباركة يجد الاحتفاء البالغ بهذه المقاصد الخمسة العظيمة ، حتى إن المتأمل في فروع الشريعة يجد هذه المقاصد غاية من وراء الأحكام والتشريعات الإسلامية ، يتلمَّسها في كلِّ حكم وفتوى وتوجيه ، لا تكاد تخفى عليه .

ولئن كان لكلِّ مقصد من مقاصد التشريع الإسلامي أهدافه الرامية إلى إصلاح العباد ؛ فإن المراجع لمقصد حفظ النسل - بصورة خاصّة - يجده يهدف إلى تحقيق أمرين اثنين :

الأول : هو ضمان استمرار النسل البشري دون انقطاع ، يخلف الناس بعضهم بعضاً على هذه الأرض ، وذلك من خلال سنة التزاوج بين ذكر وأنثى ، التي يُقتنص من وراثتها الولد ، الذي يُعد وحدة البقاء الإنساني ، وهذه سنة الأنبياء والمرسلين ، وهدى خير العالمين ، محمد ﷺ ، القائل :
(النكاح سنتي ، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني) .

الثاني : هو ضمان عدم اختلاط الأنساب ، بحيث يُلحق الولد بوالديه ، فيُنسب لأبيه الذي أنجبه ، فقد ورد الوعيد الشديد لمن أنكر ولده وهو يعلم أنه

ولده ، فقد قال رسول الله ﷺ في حقّه : (أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه : احتجب الله منه ، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين) ، وقال أيضاً ﷺ في شأن المرأة التي تُلحق بفراش زوجها ولداً ليس من صلبه ، فيخالطهم في حياتهم ، ويطلع على عوراتهم ، ويشاركهم أموالهم : (أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم : فليست من الله في شيء ، ولن يُدخلها الله جنته) ، وهذا كلّ احتياط للأنسب فلا تختلط ، ومحافضة على الإنسان فلا يضيع ، وتذهب عنه حقوقه .

وعلى الرغم من عناية الإسلام بهذا المقصد الشرعي العظيم ، وإحاطته بالحدود الشرعية ، والتعزيرات التأديبية : إلا أن الوقوع في المحذور ، والولوغ في الفاحشة أمر واقع في الحياة الإنسانية ، يصعب - في الطبيعة البشرية - خلو مجتمع - مهما كان نقياً - من شيء من ذلك ، إلا أن اتساع ساحة الفواحش ، وكثرة الواقعين فيها ، ويسر تعاطيها : مرهون بضعف الحضور الإيماني ، الذي يعصم صاحبه من الزلل ، ومرهون أيضاً بتراخي يد السلطان المخولة بالضبط والتأديب ، مما يسوق بعضهم - بغلبة الشهوة - إلى الوقوع في المحذور الشرعي ، فيضع نطفته في فرج لا محلّ له ، فينتج عن هذا الوصال المحرم مخلوق ضائع لا عائل له ، بريء من جناية والديه ، ليس له ذنب يلحق به ، إلا أن يكون ذنبه الوحيد أنه مجهول النسب ، قد طرحه أهله طفلاً لا يعقل في طريق عام ، أو في مسجد حيّ ، أو في سوق المدينة ؛ ليلتقطه أهل المروءة والنجدة ، فيقومون عليه بالتربية والنفقة ، نيابة عن والديه ، حين تخلياً عنه خشية الفضيحة والعار ، أو إشفافاً من العقوبة والحد .

ولئن كان الدافع في الأغلب الأعم وراء التخلي عن أمثال هؤلاء الأطفال هو الخوف من الفضيحة والإشفاق من الحد ؛ فإن نسبة من الناس تتخلى عن بعض أولادها الشرعيين بسبب الفقر ، وقلة الموارد المالية ، التي تدفع بعضهم إلى القذف بولده في الطريق العام ، لتقوم الدولة أو أصحاب المروءة برعايته والنفقة عليه ، وكلاهما جريمة في نظر الشرع ، توجب العقوبة الشرعية ، إلا أن الأولى أعظم لاشتمالها على جريمتين في وقت واحد : الوقوع في الفاحشة ، وتعريض اللقيط للهلاك بالتخلي عنه .

إن مما ينبغي أن يعلم : أن اللقيط الذي يُوجد على قارعة الطريق في بلاد المسلمين : إنسان مسلم حرّ ، تجري عليه أحكام المسلمين ، باعتباره واحداً منهم ، فلا يجوز استرقاقه ؛ بحيث يصبح عبداً مملوكاً ، ولا يجوز أيضاً تبنيه ؛ بحيث يصبح ولداً لمتبنيه كولده من النسب ، وإنما الواجب في حقه ابتداء هو التقاطه لمن صادفه ، فهو فرض واجب عليه ، إذا غلب على ظنه أنه لن يتفطن له أحد غيره ، أو أنه سوف يهلك إذا لم يلتقطه في الحال ، وهذا أول حقوق اللقيط ، وهو حقه في الحياة ، والشريعة الإسلامية ندبت إلى الإحسان إلى البهائم ، واللقيط أولى بالإحسان دون أدنى شك ، فإذا تخلى عنه الجميع ، وهم قادرون على إنقاذه وإيوائه أثموا جميعاً .

وإذا تحقّق للقيط النجاة من الموت فإن : التسمية ، والسكن ، والنفقة ، والتعليم ، والعلاج ، والعمل ، والجنسية .. وجميع حقوق المواطنة حق شرعي له ؛ إذ من حقه - باعتباره مسلماً - أن يحيا حياة كريمة ، لا يُيخس من ذلك شيء بسبب كونه مجهول النسب ، فإن قام عليه من التقطه بالرعاية والإحسان ،

وكان ثقة أميناً : أجازته السلطان وأعانه على هذه المسئولية ، وإلا نقله إلى من هو أفضل من المسلمين ، أو ألحقه بدار من دور الإيواء المخصصة لأمثاله ؛ لأن السلطان في الشرع الإسلامي وليُّ من لا وليَّ له ، كما جاء ذلك مصرحاً به في الحديث النبوي .

وإن مما ينبغي الالتفات له ، والتنبيه إليه في طبيعة شخصية اللقيط : أنه شخص يحمل في - الغالب - مشاعر المنبوذية ، وتسيطر عليه هموم الإحباط ؛ لكونه شخصاً مجهول النسب ، في مجتمع يعتزُّ فيه الناس بأنسابهم وأصولهم العريقة ، ويفتخرون بانتماؤهم وجذورهم القبلية والعشائرية ، فإذا خطب لا يُزوج ، وإذا تعلَّم لا يُقدِّم ، فالناس معه في حذر ، مما قد يسوقه إلى الانطواء والانعزال الاجتماعي ، فيتعرَّض إلى معاناة نفسية قاسية ، قد تؤدي به إلى أمراض نفسية مرهقة ، تعوقه عن ممارسة حياته بصورة طبيعية ، وربما تحول - تحت ضغط مشاعر الإحباط والمنبوذية - إلى مجرم منتقم يفتك بالمجتمع ، ويسعى إلى تقويض أركانه ، حين كان المجتمع سبباً في تعاسته وحرمانه ، دون أن تكون له يدٌ فيما ارتكبه والداه ، فهو لا يعدو أن يكون ضحية اجتماعية .

إن الإنسان ابن بيئته ، يتأثر بها ويؤثر فيها ، فإذا أخفقت البيئة الاجتماعية في رعايته ، وأسهمت في إحباطه وإرهاقه ، فلا يبعد أن يتحوَّل هذا الإنسان إلى أداة إزعاج ، ومعمل هدم في المجتمع ، ومن المعلوم أن : الإحباط ، والمنبوذية ، ومشاعر التفاهة والانحطاط : عناصر رئيسة في تكوين الشخصية الإجرامية .

إن الواجب الإسلامي يفرض على المجتمع أن يواجه أزمة اللقطاء بما يكفل حلُّها ، أو التخفيف منها ، مع تحمُّل الأعباء التي تترتب عليها ، وذلك من خلال أمور ، من أهمها :

أولاً : رعاية هذه الفئة ، وتمكينها من حقوقها الشرعية التي فرضها الله تعالى لها ، مع حسن تربيته وتهديبها في ضوء عقائد الإسلام ومبادئه وأخلاقه ، بما يكفل حمايتها من الانحرافات السلوكية ، وضمان سلامة نفوس أصحابها من الإعاقات النفسية المدمّرة .

ثانياً : إعداد الفرد المسلم إعداداً صالحاً ، من خلال إشاعة التربية السليمة الشاملة لكل جوانب شخصيته ، وربطه برباط العقيدة ، التي تعمر القلب بالإيمان ، وتزيّن السلوك بالتقوى ، بحيث يجد المسلم من نفسه واعظاً على أخلاقه ، ورقياً على سلوكه .

ثالثاً : كفّ المثيرات العاطفية في المجتمع بصورة عامة ، وفي وسائل الإعلام بصورة خاصة : التي تثير الجنسين ، وتُذكي لهيب الشهوة بينهما ، وتزيّن لهما الفاحشة ، مما يدفع بالنساء إلى التبرج ، والسفور ، والاختلاط ، ويثير الرجال إلى التحايل عليهن لقضاء الوطر المحرّم .

رابعاً : السعي الاجتماعي الجاد في إعفاف الشباب من الجنسين ، من خلال الزواج الشرعي وبناء الأسرة ، وإشاعة ثقافة الزواج المبكر ، وتقديم العون والمساعدة لأسر الشباب الجديدة .

خامساً : إقامة حدود الله تعالى المقرّرة في الشرع الحنيف على من تلبّس بها ، وثبتت عليه شرعاً ، فلا تأخذ المجتمع في ذلك لومة لائم ؛ فإن إقامة الحدّ على من يستحقه : كفيل بأن يطهّر صاحبه ويردع الآخرين ، بل هو خير لأهل الأرض عموماً من مطر السماء ؛ وفي الحديث قال رسول

الله ﷻ : (حدّ يُعمل في الأرض خير لأهل الأرض من أن يظروا
أربعين صباحاً) .

٨- إنسانية المرأة

إن من أعظم حقوق المرأة على المجتمع أن يتعامل معها على أنها إنسان ، له عقله ، ومشاعره ، وآماله ، وشخصيته ، إلا أن الواقع المحلي والعالمي يدفع المرأة دفعا ، ليجرّدها من كل معالمها الإنسانية ، التي وهبها الله تعالى إياها ليحصرها في فتنة الأنوثة ، وليحبسها في جسدها ، فهي : الراقصة ، والمغنية ، والممثلة ، وهي خلفية الإعلانات التجارية للمواد الاستهلاكية ، وهي واجهة المحلات التجارية ، والسكرتيرة الرشيقة ، والمسوقة اللبقة ، فهي المتعة المتاحة للجميع .

ولقد أجمعت الدراسات العلمية ، وكثرت النداءات من العقلاء والعاقلات : أن حصر المرأة في (صورة الجسد) أمر مرفوض ، وفيه مهانة للمرأة واحتقار لها ، ومع ذلك يسير الواقع العام على هوى أصحاب رؤوس الأموال في امتهان الأنوثة ، واستخدامها في مواقف لا تليق بكرامة الإنسان .

ويتعجب المسلم من حجم الاستهانة التي يصل إليها الاستغلاليون بعقول الناس ، حين ينزلون الإعلان التجاري الربوي في صحيفة الشرق الأوسط ، يتضمن صورة امرأة فاتنة متزيّنة متبرجة ؛ لكون الصحيفة تصدر خارج البلاد المحافظة ، فيصحّ - في نظر إدارة التحرير - خارج البلاد ما لا يصحّ داخلها ، وفي نفس اليوم ينزل الإعلان ذاته ، في صحيفة محلية تصدر في الداخل ، يحمل مضمون الإعلان نفسه ، ويتضمن صورة المرأة بعينها ، ولكن - هذه المرّة - قد وضعت على رأسها خرقة صغيرة ، يظنّون أنها تعطي الإعلان الصبغة الشرعية ، وكأن الإسلام قد انحصر في نظر هؤلاء الاستغلاليين في قطعة من القماش .

إن المرأة الكريمة لتأبى كلَّ صور الاستغلال للأنوثة ، التي يمارسها المجتمع محلياً أو عالمياً ، تحت أيِّ مبرر ، وترفض أن تستمتع بوسائل الإعلام ، حين تختزل أختها الأنثى في (الجسدية) ، وتحصرها في الفتنة الجنسية .

٩- المرأة عبر التاريخ

يغفل بعض الباحثين - دون قصد منهم - تاريخ المرأة المؤمنة قبل فجر دين الإسلام ، بالبعثة النبوية الخاتمة ، وذلك حين يتحمس أحدهم لتعاليم الإسلام في خطبة يلقيها ، أو درس يقدّمه ، أو مقال ينشره ، فينطلق يتحدث عن عظمة الرسالة المحمدية الخاتمة ، فيفضلها على جميع الشرائع السماوية السابقة ، كما هو الحق الذي لا مربة فيه ، إلا أنه في انطلاقة الحماسية : يصرّح - معممًا بلا انتباه منه - أن المرأة - عبر التاريخ الإنساني الطويل - لم تر خيراً قط قبل بعثة محمد ﷺ ؛ بمعنى أنها مكثت ضالة ومضطهدة وبائسة طوال تاريخها قبل الإسلام .

وهذا لا شك خطأ علمي من الوجهتين الدينية والتاريخية ؛ فقد عاشت المرأة المؤمنة أهناً حياة ، وأفضل عيشة ، في كنف الرسل والأنبياء الكرام عليهم جميعاً الصلاة والسلام ، ضمن سلطانهم الإيماني ، في فترات من التاريخ الإنساني ، ولا سيما في الفترة الأولى من التاريخ البشري ، حين كان الناس على التوحيد الخالص ، منذ آدم أبي البشر ﷺ ، حتى نبي الله نوح ﷺ .

ولاشك أن بعثة سيّد ولد آدم : محمد ﷺ كانت هي الفتح الأعظم والأكبر للمرأة ، فقد نالت بها أفضل التشريعات ، وألطف الأحكام ، ضمن شريعة واسعة العطاء ، ومحكمة البناء ، إلا أنه يبقى الخير دائماً ما كان مرتبطاً بالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - في كل عصر ومصر ، وبقدر ما تغيب آثار النبوة ومعالمها عن حياة الناس وتعاملاتهم : تنحط البشرية في دركات الهبوط والانحطاط ، فتضيع الحقوق ، وتكثر بين الناس المظالم ، وتعم بينهم المفاسد ،

فينال ضعفاء المجتمع - من الفقراء والنساء والولدان - النصيب الأوفر من مآسي الظلم والفساد ، فقد تواترت الأخبار والوقائع والمشاهدات : أن المرأة والفقير والطفل ، هم أول فئات الناس ، التي تنحط عليهم المظالم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، وهم أيضاً أكثر الناس معاناة من قسوة الحياة وأحزانها ، حين يغيب سلطان النبوة ، وظلاله الوارفة الرحيمة .

١٠- المرأة وقضية الحقوق

إن مشكلات الأمة الإسلامية وقضاياها كثيرة ومتشعبة ، وكثيراً ما يرتبط بعضها ببعض ، فمن الصعوبة بمكان وضع حل لمشكلة ما دون حل أسبابها وجذورها ، والمتغيرات التي تتدخل في صنعها ، وهذا جارٍ في وضع المرأة ومشكلاتها ، فلا يكفي مجرد إصدار قانون ، أو وضع تنظيم ، لحل مشكلة من مشكلات المرأة ، وإنما الحاجة ماسة إلى الحلول الشاملة للمشكلات ، بحيث يُنظر للمشكلة وجذورها ، والأسباب المثيرة لها ، ومن ثم اقتراح الحل الأمثل في ضوء كل ذلك .

وكثيراً ما يتوجّه الحديث عن حقوق المرأة وما ينبغي لها والمطالبة بذلك ، دون أن يتطرّق الحديث عن واجباتها ، وما ينبغي أن تقوم به ، فإن الرابطة في غاية القوة بين الحقوق والواجبات ، ولا يمكن أن يقوم نظام اجتماعي صحيح إلا بهما معاً ، إلا أن التوجه العالمي يُقرّ الجميع على المطالبة بحقوقهم ولا يلزمهم بواجباتهم ، في حين أن الأصل المنطقي هو أن يقوم العضو الاجتماعي بواجباته ، ثم يُطالب بعد ذلك بحقوقه ، والسؤال الذي يطرح نفسه : هل قامت المرأة المسلمة بواجباتها المنوطة بها قبل أن تطالب بحقوقها التي تنشدها ، أم إنها - في الحقيقة - قصّرت في شيء من واجباتها ، فقصر المجتمع فيما عليه من حقوق تجاهها ؟

لقد وجد في المجتمع المسلم نساء زلّت بهن القدم في مهاوي الرذيلة والقبائح في : السرقة ، والغش ، والتدليس ، والسحر ، والزنا ، وهذه الإحصاءات الرسمية التي تصدر عن الجهات المعنية : تشير بصراحة إلى مثل

هذا الهبوط السلوكي في بعض النساء المسلمات ، ولئن كان هؤلاء النسوة لا يشكّلن - قطعاً - الأغلبية الاجتماعية ، فإن المظلومات والمضطهدات في المجتمع لا يشكّلن أيضاً الأغلبية ، ومن هنا فلا يصح تهويل وتضخيم الشكوى من ظلم الرجل للمرأة ، حتى إن الناظر في بعض ما يُنشر يظن أن المجتمع قد انقسم إلى قسمين : رجال ظلمة ونساء مظلومات ، فلا بد من الاعتدال في النظرة ، واعتماد الموضوعية في تناول الموضوع .

والنساء في سيرهن نحو المطالبة بحقوقهن لا يباليين - في كثير من الأحيان - بحقوق الآخرين ، والواقع التاريخي ، والطبيعة الفطرية ، والنظر المنطقي يشهد بأن المرأة لا يمكن أن تنال حقوقها بصورة متكاملة قبل أن ينال الرجل حقوقه ، فلن تكون أوّل الكاسيين ، ولا يُعرف مجتمع في القديم أو الحديث نالت فيه النساء حقوقهن دون الرجال ، والثابت أن الخير أو الشر ، الحق أو الباطل ، كل ذلك يصل إلى المرأة عن طريق الرجل ، فهي دائماً ، وبصورة مستمرة تبع لجملة الرجال في كل هذا ؛ ولذا لا تكاد تجد المرأة رأساً في الخير أو رأساً في الشر ، وإنما هي تبع في ذلك لأهل الخير ، أو لأهل الشر من الرجال .

ومن المعلوم أن الظلم الذي يقع على النساء في أيّ مجتمع لا بد أن جزءاً منه قد وقع على الرجال ، ولا يُعرف مجتمع ظُلم فيه النساء خاصة دون الرجال ، إلا أن حجم الظلم وآثاره تكون عادة أثقل على النساء والأطفال والفقراء منها على جملة الرجال .

إن صور الظلم الاجتماعي لا تتخذ عادة اتجاهاً واحداً من الرجال على النساء ، كما يجبّد بعضهم أن يصوِّروها ، فكم من مظالم قادتها النساء تجاه

الرجال ؛ من الاختلاسات المالية ، والخيانات الزوجية ، والاستغلال الاجتماعي ، والتنفيذ السياسي ، بل حتى القتل الذريع ، أو التآمر عليه ، كل ذلك موجود ، قد تلبس به بعضهن ، ولو رُصد لكان كثيراً ، ومع ذلك لا يُتحدث عنه في ظل الحديث عن حقوق المرأة ، وكأن الحقوق يمكن أن تُعطى للمرأة دون قيامها بواجباتها تجاه الرجل : الأب ، أو الأخ ، أو الزوج ، أو الولد .

ثم إن الظلم لا يتخذ هذين الاتجاهين فحسب ؛ فهناك ظلم المرأة للمرأة وهو كثير ، فالكيد بين المتنافسات ، لاسيما الضرائر منهن ، والحاقدات والحاسدات ، إضافة إلى ظلم الأم والأخت والابنة والحفيدة وأم الزوج وغيرهن ، كل أولئك يشاركن في صور من مظالم المرأة وليس الرجل وحده هو الذي ينفرد بظلمها ، بل ربما كانت المرأة هي أيضاً وراء ظلم الرجل للمرأة .

إن من الثابت واقعياً وتاريخياً : أن الرجل حين يكون صالحاً ، فهو من تلقاء نفسه يعطي المرأة حقوقها ، وأما قوة السلطان - مهما بلغت - فإنها محدودة النفوذ ، ضيقة المساحة ، قاصرة اليد ، ولن تكون كافية لزجر المعتدين على حقوق النساء ، والواقع العالمي والمحلي يشهد بهذا ، فعلى الرغم من كل الاحتياطات الأمنية في العالم المتقدم لحماية النساء من الاعتداء في الشوارع والبيوت والنوادي وغيرها ، فإن الاعتداءات بكل صورها مستمرة عليهن ومتنامية ، ولن يوقفها إلا صلاح الرجل واستقامته بإذن الله تعالى ، ثم إن السلطة السياسية - مهما ادّعت من النزاهة والموضوعية - فإنها لا تعدو أن تكون رجلاً مرة أخرى ، فلن تأخذ المرأة حقها صحيحاً موفراً إلا بصلاح الرجل في ذاته .

١١ - المرأة والتغيير الاجتماعي

إن وضع المرأة المسلمة ، وخصوصياتها الاجتماعية ، وأحكامها الشرعية الخاصة بها ، كل ذلك يقف حجر عثرة في وجه التغيير الاجتماعي ، الذي يهدف إلى قلب نظام الحياة الاجتماعية الإسلامية، وتغيير وجهتها الدينية ؛ فمزال وضع المرأة المسلمة محور خطط التغيير الاجتماعي ، الرامية إلى الانسلاخ الجزئي أو الكلي من هذا الدين ، فإنه بتغيير وضع المرأة يتغير المجتمع ، ولهذا يقف الفضلاء في المجتمع المسلم من خطط التطوير ، ومقترحات التغيير موقف المتوجس الحذر ، مما قد تجرُّ إليه هذه التغييرات الاجتماعية ، من المخاطر الأخلاقية والسلوكية ، التي كان يمكن رُدُّها ، أو التخفيف منها ، أو تأخيرها - على الأقل - بوقفة ممانعة اجتماعية سداً للذريعة .

إن الواقع العالمي - في ظل مفهوم العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية - يضغط بقوة على الأمة الإسلامية ، ولاسيما على بلاد الحرمين الشريفين - حرسها الله - لتغيير وجهتها الإسلامية ، فهل من المنطق الشرعي والعقلي أن يواجه هذا الضغط العالمي بالتراخي والترخُّص ، أم أن المنطق الشرعي يُلزم العقلاء بالعزائم ورفع الهمم ؟

ولا يعني هذا ألا يستخدم العقلاء الحكمة في مواجهة الضغوط العالمية ، بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح ، ودفع أكبر قدر ممكن من المفسد ، ولكن لا يصحُّ أبداً أن تُفهم الحكمة على أنها التنازل عن الثوابت الشرعية .

إن المرأة المسلمة في الدول الإسلامية المحافظة ، مدعوة اليوم بكل صدق إلى النظر والتأمل في المجتمعات العربية والإسلامية والأجنبية من حولها ،

ثم لترجع إلى نفسها بالسؤال : أيُّ هذه المجتمعات ترجو أن يكون مجتمعها على صورته ؟ وهل يمكن لها - في ظلِّ مخاطر التغيير المنشود - أن تحافظ على إنجازاتها الكبرى ، ونجاحاتها التي تحققت في كثير من الميادين العلمية والعملية ؟ إن الواقع يشهد أن فرص التغيير التي ينشدها بعض المتحمسين والمتحمسات ، لن تخرج - في الجملة - عن هذه النماذج الاجتماعية القائمة اليوم ، وأنى لمجتمع ضعيف ، قليل الخبرة والحيلة : أن ينفرد بنموذج جديد مبتكر يوافق القيم الإسلامية ، والمبادئ الأخلاقية ، إلا أن يكون محصوراً في قضايا جزئية ، يفرضها المجتمع لحسه الإسلامي ، كالفصل بين الجنسين في التعليم ونحو ذلك ، وإلا فإن الناظر فيما تعرضه وسائل الإعلام في المجتمع - حينما لم تكن للمجتمع يد في الاختيار والضغط - ليهوله حجم المخالفات الشرعية ، والتجاوزات الأخلاقية ، التي تُذاع وتُعرض ، مخالفة بذلك وجهة المؤسسات الدينية في بلاد المسلمين .

١٢ - خصوصية المرأة المسلمة في عصر العولمة

تعيش المجتمعات العربية والإسلامية حالة من التيه الفكري عن أصولها ومبادئها وقيمها ؛ من جراء ضغط دولي عالمي عارم ، يستهدف نزع الجذور ، وقلع الأصول لدى الأمم المستضعفة ؛ لإعادة تشكيلها وصياغتها في قوالب جديدة موحدة ، تنتج الإنسان العالمي ، الذي لا يتميز عن غيره بشيء من عقيدة أو سلوك أو اتجاه ، إلا ما تفرضه الأصول الوراثية من الأشكال والألوان والأحجام .

ويبقى موضوع المرأة المسلمة - بما حباها الله تعالى من خصوصيات شرعية وأخلاقية - مستعصياً على مثل هذه الصياغة الإنسانية العالمية ، صامداً أمام تحريجات العولمة الثقافية ، وضغوطها الدولية والمحلية ؛ إذ لا تزال قضية المرأة المسلمة - بما تحمله من الخصوصية - محكاً فاصلاً ، ومحوراً رئيساً يقف في طريق خطط التغيير العالمية ، التي تستهدف العالم الإسلامي على وجه الخصوص ؛ إذ لا سبيل للتغيير الاجتماعي إلا بإدراج المرأة المسلمة ضمن البرامج والخطط ، وما هذه المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة والأسرة ، إلا صورة من صور استهداف الخصوصية الشعبية ، واختراقاً سافراً للسيادة الثقافية .

لقد حفل الوحي المبارك - القرآن والسنة - بحديث مستفيض عن المرأة المسلمة ، ودورها الأسري ، ومسئوليتها الاجتماعية ، إضافة إلى خصوصيتها الشرعية ، التي تميّزها بطابعها الخاص ، وتصبغها بلونها الفريد ، لترتفع بها عن المستنقع الجاهلي إلى مراتب السمو ، وترقى بها عن الدنيا إلى معالي الأمور ، في جمع من النصوص الشرعية الملزمة للأمة جماعات وأفراداً ، من خالفها فسق ، ومن أنكرها كفر .

وهنا يتساءل المتأمل : أين هذا الوضع الإسلامي الملزم من وضع الأنظمة الجاهلية المعاصرة ، التي لا تمكن المرأة من حقوقها المشروعة إلا من خلال صناديق الاقتراع ، والمظاهرات الاحتجاجية ، ومواقف الاعتصام في الطرق والميادين العامة ؟ فللمتأمل أن يلاحظ الفارق الكبير ، بين الإلزام العقدي بحقوق المرأة في التشريع الإسلامي ، وبين ترك حقوقها تقررها أعداد الأصوات ، واجتهاد البرلمانات ، وصيحات المظاهرات .

إن المشكلة التي تعاني منها الأمة الإسلامية المعاصرة : هي ضغط العولمة الثقافي الشديد والمتلاحق ، الذي لا يسمح للأمة بأخذ أنفاسها ، ولا يتيح لها مراجعة ما عندها ، ولا يترك لها فرصة الانطلاق من تراثها ، وإنما تُقدّم لها المقترحات لتحسين أوضاعها جاهزة للتطبيق ، من مصادر عالمية غير مأمونة ، فيزعم من يقدمها أنها نصائح إنسانية خالصة ، تصلح للإنسان في جميع المجتمعات ، ولا تتعارض مع الخصوصيات الشعبية .

وعلى الرغم من تعارض هذه الفرية الدولية مع الحقيقة الواقعية ؛ إذ يستحيل جمع الناس على حلول مشتركة ، تُنحى فيها الخصوصيات الشعبية جانباً ، ومع ذلك فإن الدول الكبرى المتسلطة ، التي تمارس أدوات ضغط العولمة على المستضعفين : يراعي بعضهم بعضاً في خصوصياتهم الثقافية ، ويفرضون على الناس احترامها ، حتى إن أحد رؤساء هذه الدول ترك قاعة الاجتماعات مغضباً ، حين تحدّث أحد أعضاء وفده بغير لغته الأم التي يعتزّون بها !! فكيف بأمة الإسلام ، التي تحمل منهجاً ربانياً كاملاً للحياة ، لا يقبل - بأي حال من الأحوال - الشركة مع غيره في أي جزئية ، فضلاً عن أن يقبل ذلك في كلفة ثقافية عامة .

١٣ - تجاوزات منظمة الأمم المتحدة في شأن المرأة والأسرة المسلمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للخلق أجمعين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، أما بعد .. فإن المهتمين يتابعون بحرص أخبار اجتماع مندوبي دول العالم في مقر الأمم المتحدة في اجتماعات لجنة "وضع المرأة" تحت شعار : (القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعه) ، وما رافق ذلك من لقاءات وفعاليات وحملات إعلامية محلية ودولية لمناهضة كل أشكال العنف ضد النساء ، حسب ما هو معلن ومتداول .

ولا شك أن المسلمين في كل مكان ، من خلال نصوصهم الشرعية المقدسة ، وما اعتمدوه من المبادئ الأخلاقية المحترمة ، وعبر مواقف تاريخهم الطويل : يستنكرون بشدة كل أشكال المظالم البشرية التي تظال الإنسان أياً كان ، أو المجتمعات أياً كانت ، وتحت أي مسوغ ، مما تنال الناس في حقوقهم المشروعة ، واختياراتهم الحرة ، مع الإقرار بحقوقهم المكفولة في الحياة الكريمة كأفراد أو جماعات ، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية ، أو الجنسية ، أو العرقية ، أو النوعية ، لاسيما الظلم الذي يطال ضعفاء المجتمع من النساء والأطفال والمساكين ، ممن يقعون عادة فريسة للاضطهادات والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فلا يجدون ما يدفع عنهم الظلم ، ولا يهتدون إلى ما يحميهم من البطش .

وهذا الاتجاه الإسلامي هو عين ما دعت إليه منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها ، ووقعت عليه غالب دول العالم مُقرّةً به ، إلا أن اتجاهات حديثة طرأت

على توجهات المنظمة ، تبني جمعاً من الاختيارات التشريعية المتعلقة بالمرأة ، والأسرة ، والعلاقات الإنسانية ، التي تُصنّف لدى جميع الشعوب ضمن الخصوصيات الأهمية ، التي يصحُّ فيها التباين والاختلاف ، ولا يجوز فيها الفرض ولا الإلزام ؛ وذلك لتعلق هذه التشريعات - عند غالب الأمم - بالخلفيات الدينية والتراثية والاجتماعية ، التي تعزز بها الشعوب ، ولا تقبل المساومة فيها ، أو التنازل عنها ، مما يستحيل معه إلزامها بما يخالف معتقداتها وتراثها ، وما اعتادت عليه من موروثها الثقافي .

ومنذ سنوات والمنظمة تعقد جمعاً من المؤتمرات واللقاءات ، وتصدر الوثائق والاتفاقيات حول وضع المرأة والأسرة في العالم ، لاسيما في دول العالم الثالث ، الذي تشكل الدول العربية والإسلامية العديد من دوله ، بهدف تحسين وضع المرأة ، ورفع المظالم عنها ، وتمكينها من حقوقها ، وفق ما نصت عليه هذه الوثائق والاتفاقيات .

وعلى الرغم من التوافق بين اتجاه المنظمة في رفع المظالم عن المرأة والأسرة ، وبين وجهة جميع الشعوب والحكومات ، فإن توصيف لجان المنظمة للمشكلة ، واختياراتهم غير الدقيقة لحلها ، وفرضهم أساليب معينة لمعالجتها ، دون مراعاة لاختلاف الثقافات ، وتباين الديانات ، وحق الاختيار : هو موضع استهجان شعبي عام ، من جميع المجتمعات المعاصرة ، لاسيما من الشعوب الإسلامية ، التي تعتقد أن أحكام الأحوال الشخصية والأسرية مقدسة ، لا يجوز المساس بها ، أو تعديلها تحت أي مسوغ ؛ ولهذا ظلت هذه الأحكام قائمة في العالم الإسلامي ، رغم تنحية الشريعة الإسلامية في غالب دوله ، فما تزال

الشعوب الإسلامية تعمل متقيّدة بالأحكام المتعلقة بالأسرة ، والمرأة ، والزواج ، والطلاق ، والنسب ، والولاية ، والإرث ، والإجهاض ، وما يتعلق بالحقوق والواجبات الزوجية ، وضوابط السلوك الجنسي ، ونحوها من القضايا التي نصت فيها الشريعة الإسلامية على أحكام بيّنة واضحة ، وفروض مشهورة معروفة ، مما أجمعت عليه الأمة ، ضمن ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، مما يؤمن به عوام المسلمين ، فضلاً عن خواصهم وعلمائهم ، ضمن ما اعتادوا على العمل به ، وتوارثوا الانقياد له ، عبر قرون متطاولة من الزمان .

ولهذا فإن المساس بهذه الثوابت الشرعية هو في الحقيقة مساس بأصل الدين الإسلامي ، الذي يدين به أكثر من مليار ونصف المليار من الناس ، وهو تحكّم - لا مبرر له - في الخصوصيات الدينية للأمة الإسلامية ، وتدخل سافر في أكثر الشؤون الاجتماعية حساسية لدى المسلمين ؛ إذ إن حفظ النسل ، وحماية العرض ، وضبط النسب ، وما يتفرع عنها من أحكام فقهية ملزمة : تأتي أولوية شرعية مقدمة ، ومقصداً محفوظاً من مقاصد التشريع الإسلامي .

ومن هنا يظهر أنه لا مسوغ للمنظمة يفسر اتجاهها هذا إلا رغبة بعض الدول والمنظمات الحقوقية والجمعيات النسائية في فرض رؤيتهم الخاصة على باقي شعوب العالم الثالث ، في الوقت الذي تمتنع فيه العديد من الدول المتقدمة عن القبول بهذا التدخل ، وتحفظ لنفسها بحق الاختيار الشعبي للخصوصيات الدينية والثقافية والاجتماعية والأسرية ، ولا شك أن المسلمين هم أولى بالتمتع بهذا الحق الشعبي في الاختيار ، وليس ذلك من باب التعصب الذي تنتهجه بعض المجتمعات في التعامل مع الأفكار والآراء والمفاهيم ، وإنما هو من باب

حفظ الهوية الإسلامية ، التي تعتبر أن إبطال حكم واحد مما أجمعت عليه الأمة من ضروريات الدين ، هو في حقيقته إبطال للدين كلّه ، وخرم لأصل العقيدة .
والأمة الإسلامية في كل مكان - من منطلق حرصها على ثوابت الدين ، وحفظها هوية الأمة - تستنكر توجه منظمة الأمم المتحدة نحو التعرض لخصوصيات المجتمع الإسلامي وثوابته ، باعتبار ذلك خارج مهامها التي أنشئت من أجلها ، وتدخل في الشأن الاجتماعي الخاص للشعوب الإسلامية .

لذا فإن الواجب على شعوب العالم وحكوماته ومنظماته الدولية والمحلية الوقوف ضد أي قرار للمنظمة يتناول شيئاً من الخصوصيات الدينية والثقافية والاجتماعية للشعوب ، باعتبار ذلك خارج نطاق مهام المنظمة ومسئولياتها ، مما قد ينتج عنه تداعيات سياسية واجتماعية لا تحمد عقباها .

كما يجب على الأمة الإسلامية بشعوبها وحكامها أن يقفوا صفاً واحداً - متعاونين ومتعاضدين - في وجه أي قرار يمسُّ ثوابتهم الدينية والعقدية ؛ إذ إن الأمة الإسلامية اليوم أحوج ما تكون للتلاحم والتكاتف فيما بينها ، للخروج من أزماتها المتلاحقة والمتفاقمة ، التي تستهدف الأمة في كيانها الحضاري ، وتقصدها في أصولها الثقافية ، وتعرض لها في مبدأ وأصل بقائها .

١٤ - هروب الفتيات من البيوت

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فإن أزمة اجتماعية خطيرة وغريبة عن طبيعة الحياة الاجتماعية في الإسلام ، ظهرت معالمها وتداعياتها في هذا العصر ، فمنذ زمن ليس ببعيد ووسائل الإعلام تطالعتنا من وقت لآخر بالحديث عن أزمة هروب بعض الفتيات من بيوتهن إلى جهات معلومة ، أو ربما إلى جهات مجهولة ، فقد استقر في نفوس هؤلاء الفتيات أن الهروب من بيت الوالدين والأقارب إلى أي جهة كانت أرحم من البقاء فيه . وفي ظل ازدياد أعداد الفتيات الهاربات من بيوتهن : تضطر الجهات المعنية إلى فتح دور رعاية خاصة بهن ، فقد بلغت أعدادها في المملكة العربية السعودية أربع مؤسسات تتولى شؤون هؤلاء الفتيات الهاربات من البيوت .

ولا شك أنها أزمة قاسية حين يتلبس الجنس اللطيف ، من بنات الخامسة عشرة أو السادسة عشرة أو السابعة عشرة ونحوها ، بسلوك عنيف كهذا ، ويتخذن قراراً خطيراً يعجز عنه أقوياء الشباب ، إلا بعد جهد التفكير الطويل ، وإمعان النظر العميق ، وحساب عواقب الأمور ، التي تنجم عن مثل هذه القرارات الخطيرة ، ومع ذلك كله تُقدِّم بعض الفتيات على هذا المسلك القاسي الخطير ، مندفعات بعواطف جامحة ، وضغوط جارفة ، تدفعهن دفعاً نحو الابتعاد عن البيوت التي نشأن فيها سنوات العمر الأولى .

وبعد التأمل والنظر ؛ فإن الأزمة - كما يظهر - يرجع سببها إلى أولياء أمور الفتيات من جهة ، وإلى الفتيات أنفسهن من جهة أخرى ، فأما الأزمة من

جهة الأولياء ، فتأتي في كثير من الحالات بسبب قسوة المعاملة بغير حق ، والتي قد تصل إلى حدّ الإيذاء البدني الذي لا يطاق ، أو ربما كان بسبب شذوذ سلوكي شائن في خلق الولي ، لا يصح معه بقاء الفتيات تحت سلطته ؛ لكونه أصبح شخصاً غير مأمون ، أو لضعف الولي عن القيام بواجب ضبط الأسرة ، وتنظيم شؤونها ، أو لعجزه شبه الكامل عن القيام بالنفقة الواجبة على أسرته ، وربما كان السبب عضله لبناته ، ومنعهن من الزواج بالأكفاء ، فهذه الأسباب ونحوها - مما يتلبس به بعض الأولياء - غالباً ما تكون وراء اندفاع بعض الفتيات نحو قرار الهروب من البيوت .

وأما أسباب الأزمة من جهة الفتيات ، فتأتي في كثير من الأحيان بسبب انخفاض درجة صبرهن على أوليائهن ، لاسيما فيما يمكن الصبر عليه ، فلا تطيق إحداهن أيّ ضيم يصدر من وليّها في حقّها - مهما كان يسيراً - فصبرها محدود جداً ، من ذلك أيضاً عدم رغبة بعضهنّ في سماع عبارات المعاتبة من أوليائهن عند وقوعهن في أخطاء سلوكية تستوجب من الأولياء الحزم ، ومن الأسباب أيضاً الرغبة الجارحة عند بعض الفتيات في أن يعاملن مثل إخوانهن الذكور ، في دخولهم وخروجهم وانطلاقهم ، ظلماً منهن أن هذا من العدل الذي يجب أن يراعيه الأولياء !

ولعل من أهمّ الأسباب هو عدم قدرة الفتاة على مواجهة أوليائها بفضيحتها السلوكية ، حين تتلبس بكبيرة من الكبائر ، فتؤثر الهروب على المواجهة ، وربما كان الزواج بشخص لا يرغب فيه الولي هو سبب الهروب ، تحت ضغط العاطفة الجارحة ، والحلم بحياة أفضل خارج حدود الأسرة ، في كنف عاشق ولهان ، أتقن الحيلة عليها .

وأخطر من ذلك أن تهرب الفتاة من بيتها لتنضم إلى فريق الداعرات
الغاويات - والعياذ بالله - بهدف الكسب المالي ، ولا يبعد - في ظل الانفتاح
الذي يعيشه الناس اليوم - أن يكون هروب الفتاة من أجل الرغبة في المغامرة
والإثارة فحسب ؛ فإن كثيراً من الفتيات الساذجات يقعن في الأزمات لمجرد
الإثارة الاجتماعية .

ولحل هذه المشكلة الاجتماعية يجب على الجميع من الأولياء ومن
الفتيات أن يتقوا الله تعالى ، وأن يقف كل شخص عند حدوده الشرعية ، وأن
يقوم بما أوجه الله تعالى عليه من الفروض ، فحق الأولياء البر والإحسان ،
والطاعة في المعروف ، وحق الفتيات الرحمة والشفقة ، والمعاملة الحسنة ،
والنفقة بالمعروف ، فإذا اختلّت الأمور بينهما ، وحصل المكروه ، فإن الواجب
على الأولياء تجاه الفتيات الهاربات ما يأتي :

(١) الوعظ والتذكير ، والتحذير من غضب الله ، حتى تقع الخشية في نفوسهن
من معبّة السلوك الأرعن .

(٢) قبول توبة الفتاة التائبة ، وإعادتها إلى كنف الأسرة ، إذا غلب على ظنّهم
صدق توبتها ، وجدية أوبتها .

(٣) إعادة بناء الفتاة النفسي والخلقي ، وتقديمها للمجتمع من جديد في ثوب
صالح بلا تثريب .

(٤) إحاطة الفتاة بالرعاية والسلطة ، حتى لا تقع من جديد في غواية أخرى .

(٥) المسارعة في تزويجها ، وربطها بالأسرة والأولاد .

وأما واجب الفتيات تجاه الأولياء المنحرفين في سلوكهم ، ممن فقدوا صوابهم ، وضلّ سعيهم ، فهو على النحو الآتي :

(١) عدم تمكين الفتاة وليّها - مهما كانت مرتبته الأسرية - من إيذائها في دينها أو خلقها أو بدنّها ، بحيث تدفع عن نفسها بكلّ وسيلة مشروعة .

(٢) توسيط الصالحين من أقارب الفتاة بينها وبين أوليائها المعتدين ، لتدفع الضرر عن نفسها وشرفها وذاتها .

(٣) انتقال الفتاة إلى مسكن أحد الأقارب الآمنين ، ولو أدّى ذلك إلى غضب الولي .

(٤) استقلال الفتاة بالسكن - إن أمكن ذلك - بعيداً عن ظلم الولي وبطشه ، إذا كان ذلك يخفّف من شدّة الأزمة .

(٥) لجوء الفتاة إلى إحدى مؤسسات الإيواء الرسمية في البلاد .

إن الحديث فيما تقدم لا يعدو أن يكون حلاً مؤقتاً ، وعلاجاً موضعياً ، لمشكلة رئيسة معقّدة ، إن الأزمة في أصلها تكمن في حجم الانحرافات الخلقية والسلوكية والفكرية ، التي يتعرّض لها المجتمع المسلم المعاصر ، حين لم تجد التربية الإسلامية الصحيحة طريقها للنشء الجديد ، فاقترنت في مجموعة نظريّة من المناهج الدراسيّة ، وتوجيهات محدودة من الخطباء ومواعظهم ، ووسائل أخرى قاصرة لا ترقى لحجم الهجمة الثقافية التربوية الشرسة ، التي تتعرّض لها المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، في ظلّ غياب الأمة المسلمة عن القيادة الثقافية ، والريادة الحضارية ، مما نتج عنه خروج أجيال من أبناء المسلمين - آباء وأبناء -

لا يحملون من هويتهم الإسلامية إلا ما ينسبهم إلى آبائهم ، وأما الأخلاق والسلوك ، وربما المعتقدات : فأمور أخرى يصعب - في كثير من الأحيان - بل يستحيل نسبتها إلى أهل الإسلام ، ولهذا كثيراً ما تشابه صور السلوك الإجرامي عند بعض المنحرفين في المجتمعات الإسلامية مع أضرابهم في المجتمعات غير الإسلامية ، حتى إنه ما من جريمة في المجتمعات الغربية - أياً كانت - إلا ويقع لها شبيه في أحد المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول : (ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل ، حذو النعل بالنعل ، حتى إذا كان منهم من أتى أمه علانية ، ليكونن في أمتي من يصنع ذلك) .

إن من الضروري لحل هذه الأزمة الأخلاقية ، وما شابهها من الأزمات : أن تأخذ التربية الإسلامية - بكل أبعادها - مكانها الواجب لها في توجيه النشء ، ورعاية الجيل ، فهي صمام الأمان في مجتمع الإسلام ، فما زالت التربية الإسلامية بجوانبها المتعددة ، ووسائلها المتنوعة : تحمل في طياتها بلسم الشفاء من كل الأدواء الإنسانية ، سواء العقدية منها أو السلوكية ، فقد حبا الله منهج التربية الإسلامية بكل أسباب الصلاح والإصلاح ، التي تنفع مع الإنسان أياً كانت مرتبته ، ومع المجتمع أياً كان وضعه ، فتأخذ بيدهما جميعاً ، لترتقي بهما في سلم الكمال ، وتصعد بهما في درجات الفضائل .

وما لم تنشط الأمة الإسلامية إلى الأخذ بهذا المنهج ، والعمل التربوي بمقتضاه ؛ فإن مزيداً من الانحرافات العقدية والسلوكية هو مصير المجتمع ، ولن ينفع حينها التباكي على الواقع المؤلم ، ولا الحزن على ما مضى ، ويكون الإثم في عنق المفرطين والمقصرين والمتباطئين ، في الأخذ بمنهج التربية الإسلامية في الإصلاح الاجتماعي .

١٥- الشيخ جابر مدخلي - كما عرفته منذ أربعة وعشرين عاماً

الحمد لله المعز لأوليائه ، المذل لأعدائه ، يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، بيده الخير ، وإليه المشتكى ، ولا حول ولا قوة إلا به ، فقد فوجئ المسلمون من جميع فئاتهم واتجاهاتهم في بلادنا بوفاة الداعية الإسلامي المعروف الشيخ جابر مدخلي ، الذي أمضى حياته في سلك الدعوة ، ومؤاخاة الدعاة ، يشارك وينظم ويشرف ، لا تكاد تفقده في نشاط دعوي ، إما عضواً رسمياً ، أو داعماً بجهد ، أو حاضراً في مركز أو تجمع ، لا يتخلف عن أي نشاط متى دُعي إليه أو علم به ، وما من لجنة من لجان الخير ، أو مجلس من مجالس البر الرسمية أو الشعبية ، إلا وتجدده عضواً عاملاً فيها ، لا يتأخر عن اجتماع صالح يعود على المسلمين بخير إلا شارك فيه ، فقد ضرب بسهم في كل ذلك .

لقد عرفت الشيخ - رحمه الله - منذ عام ١٤٠٤هـ حينما عُينت إماماً لمسجد الأميرة الجوهرة بنت سعود الكبير ، بجوار منزله بالعزيرية في مكة المكرمة ، فمنذ ذلك الحين بدأت علاقتي بالشيخ - رحمه الله تعالى - نلتقي به في المسجد ، فقد كان حريصاً على صلاة الجماعة ، لا تكاد تفوته تكبيرة الإحرام في الصف الأول إلا نادراً ، حتى في يوم إصابته ، فقد صلى معنا الفروض كلها إلا الظهر؛ لارتباطه بعمله ، حتى إذا كانت صلاة العشاء من يوم الأحد السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر لعام ١٤٢٨هـ - وهي آخر صلاة صلاها - التفت من المحراب نحو المصلين بعد السلام ، فإذا بالشيخ خلفي في الصف الرابع - على غير عادته - قام يأتي بركعة قد فاتته ، فتأملته لبضع ثوان على غير عادتي ، وقد بدت على محياه إشراقة خاصة ما فهمتها إلا فيما بعد ، فما

لبثنا أكثر من نصف ساعة حتى فوجئ بعض المصلين من جيران المسجد بالشيخ مطروحاً مصاباً أمام داره ، تسيل دماؤه على بدنه ، وقد فقد وعيه تماماً ، فما لبث بعد ذلك إلا يسيراً حتى مضى إلى ربه ، في ساعة مقدرة لا تتقدم ولا تتأخر .

لقد أمضى الشيخ - رحمه الله تعالى - حياته في جد لا هزل فيه ، ونشاط دؤوب لا ملل معه ، يندر أن يُوجد مثله في الشباب فضلاً عن الشيوخ ، لا يكاد يعتمد في شؤونه الخاصة على أحد ، يقوم بنفسه على حاجاته ، بما في ذلك سيارته الخاصة ، فقد كان يقودها بنفسه ، حتى في يوم إصابته ، لا يستعين بولد ، ولا سائق في خاصة نفسه ، ولهذا خفي بعض شأنه على أهله وأولاده .

لقد كان الشيخ يشاركنا في أنشطة مسجدنا ، يشجع ويدعم ، ويحضر حفل عيدنا السنوي ، لا يتخلف عنا ، ويلقي في تلك المناسبة كلمة يسيرة للمصلين ، لا تكلف فيها ، يأتي بها على سجيته ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويحث على الخير ، وربما اقترح الاقتراح للمسجد ، فإن أخذنا به ، وإلا تركنا فلا يصبر علينا ولم يُلح .

كان - رحمه الله - متواضعاً محبوباً من الجميع ، يحبه الكبار والصغار ، العلماء والعامة ، حتى قال لي أحد الجيران ، ممن هو في سن الشيخ بلغته العامية : (الشيخ جابر أبونا) ، وكان يشارك الجميع في الأفراح والأحزان ، ويجب الدعوة إلا من عذر .

ومن النوادر التي اتصف بها الشيخ ، مما يعزُّ وجوده في كثير من المصلين في هذا الزمان : خشوعه في الصلاة ، فما رأته قطُّ يلتفت في صلاته ،

ولا يتعدَّ بصره موضع سجوده ، والإمام يمكنه - أكثر من غيره - ملاحظة ذلك في المصلين حين يقابلهم بوجهه بعد السلام .

لم يكن يخطر ببالي يوماً أن أكتب شيئاً عن الشيخ - رحمه الله - حتى بعد أن أصابه ما أصابه ، إلا أن صورته ليلة إصابته ، ووقع الفاجعة لم يغيب عن خيلتي إلا قليلاً ، ولا سيما عند النوم ، فقد انتابني الأرق والقلق ، وربما نمت فاستيقظت ، أحدث نفسي بخبره ، حتى إذا كانت ليلة الأربعاء ، ورغم تعبي وإجهادي : استيقظت بعد نومي بساعتين ، ووجدت في نفسي هواجس وخواطر بشأن الشيخ ، لا تكاد تنقطع ، ولم أكن أشعر بها في حياة الشيخ ، فلم أجد متنفساً لهذه الخواطر والهواجس الملحة إلا في الكتابة ، فتناولت القلم وكتبت هذه الأسطر لعل الله أن ينفع بها الكاتب والقارئ .

إن الفضلاء يعيشون بيننا ، ويحيون في وسطنا ، فلا نشعر بهم شعوراً كاملاً ، فنعرف به مكانهم على الحقيقة ، حتى إذا مضوا وغابوا : انكشف مكانهم ، وخلا مقامهم ، وعندها يستيقظ الغافل منا للحقيقة ، فليس له عندها إلا الترحُّم والثناء .

إن من رحمة الله تعالى بالشيخ أن حفظ له صحته إلى آخر عمره ، فلم يُتعب أو يُثقل على أحد ، يقضي شأنه بنفسه ، ويمضي في حاجاته لا يستعين إلا بالله تعالى ، حتى إذا حانت ساعته : ختمها الله له بالشهادة - كما نحسب ذلك والله تعالى حسيبه - وبعد فريضة أداها جماعة مع المصلين في بيت الله تعالى ، فمضى وهو في ذمة الله تعالى .

لقد كان - رحمه الله - معتدلاً في التزامه الشرعي ، لا يجب التزمُّت ولا التشدُّد ، يجمع ولا يفرِّق ، قد اجتمع الكلُّ على محبَّته ، حتى إن الدعاة

بجميع اتجاهاتهم ومشاربهم وأطيافهم يجتمعون عليه ، ولا ينفرون منه ، ويجدون عنده مساحة من القبول ، ولا شك أن هذه سمة من السمات القيادية النادرة ، التي تحتاج إليها الأمة في عصر الافتراق والتشردم .

لقد كان الشيخ لا يتميز عن المصلين في مسجدنا بشيء ، لا في لباس ولا في سلوك ، يدخل المسجد بهدوء ، ويخرج منه بهدوء ، وغالباً ما يكون وحيداً ، لا يرافقه إلى المسجد أحد ، وما كنا نُميّزه عن غيره إلا بطول قامته ، وكحة دائمة معه ، لا تكاد تفارقه ، فكنا نعرفه بذلك ، حتى إذا سأل عنه من لا يعرفه وصفناه بطول قامته ، فقلنا : اذهب فصل في مسجد الجوهرة ، وانظر أطول من في المسجد فهو الشيخ جابر .

ومن الموافقات العجيبة والغريبة التي أخبرني بها ولده تركي أن آخر ما كتبه الشيخ بخطه في مكتبته الخاصة في بيته حديث غسل الميت ، الذي رواه الحاكم في المستدرک ، وقال عنه : (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) ، ووافقه على ذلك الذهبي ، قال رسول الله ﷺ : (من غسل ميتاً فكتّم عليه : غفر له أربعين مرة ، ومن كفن ميتاً : كساه الله من السندس وإستبرق الجنة ، ومن حفر لميت قبراً فأجثه فيه - يعني دفنه وستره - أجرى له من الأجر كأجر مسكن أسكنه إلى يوم القيامة) .

رحم الله الشيخ جابر ، وأسكنه فسيح جناته ، وخلفه في أهله وولده خيراً ، وفضح الله أعداءه ، وانتقم منهم ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

١٦ - حوار حول كتاب :

(مسئولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة)

أجرى موقع رسالة المرأة هذا الحوار مع الدكتور عدنان باحارث حول

كتابه : (مسئولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة) :

١- بعيداً عن موضوع الكتاب الذي هو محور حديثنا ، وبعد مرور ٢٠ سنة على فكرة صارت بحثاً ، ثم هي الآن كتاب منشور ، أعيد طبعه للمرة العاشرة ، وما هذا إلا دليل على نجاح كبير حققه الكتاب ، عندما تتذكر ذلك ما هي أول عبارات تجول بخاطرك تود أن تقولها ؟

أقول قبل كل شيء : الحمد لله على نعمائه ، اللهم لولا توفيقك وعونك وتيسيرك ما تحققت من آمالنا شيء ، فالفضل والمنة له وحده سبحانه ، والحقيقة أنني لم أكن أتوقع للكتاب كل هذا النجاح ، ومع ذلك فقد كنت أشعر في داخل نفسي بأن مادة الكتاب جديدة ومثيرة ، وتأكدت من ذلك حين بارك لي الجهد المناقش الخارجي فضيلة الشيخ محمد قطب ، الذي قال لي قبل المناقشة بيوم واحد : (مبروك) ، وهذا ليس من عادة المناقشين للرسائل العلمية ، ثم ثناؤه العاطر على البحث في أثناء المناقشة مما أخرجني ، فقد قال فيما قال : (البحث فوق ما كنت أتوقع ، لا من بحث تكميلي ، بل من بحث أصلي تعطى عليه درجة الماجستير) ، وقال أيضاً : (أقدم تهنتي للطالب على الجهد الذي بذله ، جهد صادق ، جهد علمي ، مصدره ومنطلقه الكتاب والسنة ، وآراء السلف ، بهذا فهو بحث إسلامي أصيل) .

لقد كان لهذه العبارات المشجعة وقعها في نفسي ، وكانت حافزاً لي لمزيد عمل لخدمة التربية الإسلامية ، لاسيما بعد أن طبع الكتاب طبعته الأولى ، واطلع عليه جمع من الفضلاء والباحثين المعروفين ، وثنائهم عليه ، حتى إن بعضهم - ممن تنازل فضلاً منه وقرأ الكتاب - أخبرني أنه تفرغ له في سفره ، وآخر جعله في غرفة نومه حتى ختمه ، وثالث لم يتركه حتى أتى على آخره ، هذا في مجموعه كان ولا يزال حافزي للمزيد ، وهي الذكرى التي ترد على خاطري كلما تذكرت هذا الكتاب ، وأسأل الله تعالى القبول عنده .

٢ - هل هناك موقف معين أو تجربة شخصية تكمن وراء الإتقان والبراعة البارزين في كل فصول الكتاب ومباحثه ؟

هذا الكتاب هو باكورة إنتاجي العلمي ؛ إذ لم يسبق لي أن نشرت شيئاً قبله ، وكون الكتاب لقي رواجاً فهذا محض فضل من الله تعالى ، فقد وفقني سبحانه ، وسخرني تسخيراً لإنجاز هذا الكتاب على هذا النحو ، فلم يكن لي همٌ إلا هو ، فقد كان في أول سنوات زواجي ، ولم أرزق حينها أولاداً ، فلم يكن ينازعني الوقت إلا عملي الإداري في الجامعة ، وحاجة أهلي ، وإمامة المسجد .

وكان نهجي العلمي هو محاولة الاطلاع على كل ما أمكن في الموضوع وما حوله بصورة استيعابية واستقرائية قدر الإمكان ، ولا أكتب حتى أستوفي غالب المادة العلمية ، وهذا من شأنه معرفة حجم المعلومات المتوافرة لكل فصل من فصول الدراسة ، مما يحقق التوازن المنطقي في

البحث ، بحيث تجد كلُّ فقرة حَقَّها من المعلومات العلمية ، إضافة إلى أسلوب استخدام بطاقات البحث ، التي تمكِّن الباحث من التحكم في حركة المعلومات بالتقديم ، والتأخير ، والنقل ، والاسترجاع ، إضافة إلى سهولة عملية فرزها بصورة دقيقة ، وهي الطريقة التي لا يميل إليها غالب الباحثين ، فهم غالباً ما يجمعون المعلومات بأسلوب الملفات ، وربما كتبوا مباشرة من المراجع ، فيجمعون ويكتبون مرة واحدة ، وهؤلاء قد ينجزون أبحاثهم أسرع ، ولكن يفوتهم كثير من المعلومات اللاحقة ، فتتحكم فيهم المعلومات ، وتفرض نفسها عليهم أكثر من تحكّمهم فيها ، وفرق كبير بين أن تكون المعلومات بكاملها أمام الباحث عند شروعه في الكتابة ، وبين أن ترد عليه المعلومة تلو الأخرى ، مرة بعد مرة طوال فترة بحثه ، مما قد يسوق بعضهم إلا إهمال المعلومات الجديدة حتى لا تعكّر عليه ما أنجزه .

حتى خدمات الحاسب الآلي في هذا العصر - رغم العون الكبير الذي يقدمه للباحثين - لم يحل هذه المسألة العلمية بصورة جذرية ؛ إذ المعلومة في الأصل تحتاج إلى أن تُركَّب وتُبنى مع غيرها ضمن تناسق منطقي ، وتناغم علمي متسلسل ، وليس مجرد أن تنزل بين غيرها من المعلومات ، أو تخلط معها خلطاً ، مما قد يضعف البحث ، أو يخلُّ ببعض فقراته .

لقد أنجز هذا البحث في عام وستة أشهر تقريباً ، قبل أن يتوافر لدى الباحثين أجهزة الحاسب الآلي ، فضلاً عن الأقراص المدججة ، والموسوعات الميسرة ، إضافة إلى قلة الأبحاث في هذا المجال ، مما احتاج معه

إلى جهد مضاعف ، واطلاع أوسع ، وصبر على الكتب المطوّلة ،
والفهارس القليلة المتاحة في نهايات الكتب .

٣- ما هو أبرز هدف يود أن يحققه الكاتب من خلال كتابه : (مسنوية الأب المسلم في
تربية الولد في مرحلة الطفولة) ، ولماذا كان مصب الاهتمام ، وجل التركيز على
دور الوالد ، وعلى مرحلة الطفولة على وجه التحديد ؟

هدف الكاتب هو إعادة التربية الإسلامية ومجالاتها وأهدافها
ووسائلها إلى واقع المسلمين المعاصرين ، بحيث لا ينازعها في تربية الجيل
منازع من التربيّات والمناهج الأخرى .

وأما التركيز على دور الأب دون الأم ، والذكر دون الأنثى ،
والطفولة دون غيرها من المراحل الإنسانية ، فهذه التحديدات اقتضاها
البحث العلمي ، وليس المقصود تقديم الأب على الأم في الأهمية ، أو
تفضيل الذكر على الأنثى في التربية ، أو أن التربية في الطفولة تغني عن
التربية في المراحل الأخرى ، فالكل مهم ، إلا أن الرسائل العلمية لا بد
فيها من حدود تحكم مجال الدراسة ، فلا يدخل فيها ما ليس منها ، وذلك
حتى لا تخرج الأبحاث عن حجمها الطبيعي ، وحتى يحاسب الباحث على
التزامه بحدود بحثه ، وأيضاً حتى يُشبع الباحث الموضوع بحثاً واستقصاءً ،
فلو توسّع البحث ، وشمل قضايا كثيرة : عجز الباحث عن أن يوفي كل
قضية حقّها من المعالجة العلمية المعتبرة ، ضمن رسالة محدودة الحجم ،
وزمن محدود السنوات .

٤- كيف تجد تأثير الهجمات الإلحادية والتيارات الفكرية المتنوعة على الآباء قبل

الأبناء ، وعلى العلاقات الأسرية في المجتمع المسلم ؟

يتعرض المجتمع الإسلامي منذ وقت طويل لغزو فكري وخلقي كبير ، وهو ما حذر من آثاره المدمرة جمع كبير من المراقبين ، وقد استحكمت قبضة هذا الغزو على العالم الإسلامي بعد التفوق التقني لوسائل الاتصالات الحديثة ، وقد كان الآباء في فترة سابقة يخشون من الغزو الفكري والخلقي على أولادهم ، ويتخذون السبل الكفيلة لحمايتهم منه ، إلا أنه لم تعد وسائل الحماية السابقة وأساليبها البدائية تجدي مع تفوق وسائل الاتصال الحديثة ونفوذها في أعماقنا ، مما أثر بصورة كبيرة على أولادنا ، فلم نعد نستطيع كفاء التأثيرات السلبية عنهم ، بل أصبح التأثير السلبي يطال بعض كبارنا من الآباء والمربين ، ممن ظننا بهم الخير ، فأخذوا يتأثرون سلباً بهذه الوسائل ، وربما صدر عن بعضهم ما لا يصدق من السلوك المشين ، الذي ما كان يُعرف في السابق إلا من نوادر الشباب الأعزب المنحل ، ممن فقد التربية الأسرية ، ولم ينل نصيبه الكافي من التربية المدرسية .

وقد كشفت بعض التقارير الواقعية عن مواقف مخزية لآباء فقدوا مبادئ الأخلاق ، ولم يعد معهم من إنسانيتهم إلا الصورة الخارجية ، فأية تربية تصدر عن أمثال هؤلاء ؟ مما اتسع معه حجم الأزمة الخلقية والسلوكية في مجتمع اليوم ، وأصبح الإصلاح التربوي ضرورة للجميع : الآباء والأبناء ، وهذه - لا شك - مهمة في غاية الضخامة والاتساع .

٥- يميل أغلب الكتاب في مجال التربية الإسلامية إلى الطرح التأصيلي لموضوعات تربية الطفل ، وهذا أمر - لا شك - حسن لكنه يبعد بهم عن طابع الطرح العملي الذي يميل إليه القراء اليوم ، وهو الذي يغلب على كتب التربية المترجمة ، فهل من سبيل إلى الدمج بين الطريقتين لتكون كتب التربية الإسلامية أوجز مما هي عليه الآن ، وأقرب في الطرح من الأسلوب العملي الدقيق ؟

الكتابة التربوية في الجانب النظري ، والتأصيل لها من المصادر والمراجع المعتبرة : ضرورة لا بد منها لأية فكرة بحثية ؛ لأن الجانب النظري لأي موضوع هو المنطلق والأساس لما بعده ، ولهذا لا تخلو دراسة ميدانية عادة من مدخل نظري تؤسس عليه ، وربما اكتفت الدراسة العلمية بالحديث النظري التأصيلي ، دون تطبيق ميداني ، وهذا الغالب على المؤلفات ؛ لأن الأبحاث النظرية يمكن أن تقوم بذاتها ، فلا تفتقر بالضرورة إلى الجانب العملي والميداني ، كافتقار الدراسات الميدانية للجانب النظري .

ومع ذلك فإن تجاوز الجانب النظري التأصيلي في الدراسات التربوية الإسلامية إلى التطبيق : يعد حاجة اجتماعية ملحة لا بد منها ، فما زال المربون يلحون على المتخصصين التربويين بتضمين أبحاثهم النظرية جوانب تطبيقية عملية ، تعينهم في ممارساتهم التربوية ، وهذه لا شك حاجة منطقية ، إلا أنه لا يصح إلزام جميع المتخصصين في التربية الإسلامية بمقترحات تطبيقية لدراساتهم النظرية ، فقد يعجز أكثرهم عن هذا ، وإنما يحصل هذا التكامل بين النظرية والتطبيق بالتعاون بين المنظرين والميدانيين ، من خلال ورش عمل تربوية جادة ، تُحيل الأفكار النظرية المؤصلة شرعاً إلى مقترحات عملية تطبيقية ، وبهذا يتكامل العمل التربوي .

ثم لا بد أن يُترك للآباء والمعلمين ساحة للاجتهد التربوي ،
فليس من المنطق التربوي أن يصبح المربون مجرد مقلّدة لمقترحات الكُتّاب
التربويين العملية ، بل لا بد من اجتهادهم الميداني ، بعد أن يكون أحدهم
قد تشبّع بالجانب النظري ، فينطلق ليجتهد في الجانب العملي ؛ لأن المربي
في ميدانه التطبيقي يعاين ويرى ما لا يعاينه ولا يراه المنظر في مكتبه ،
والتربية ليست قوالب في شكل واحد تصلح للجميع ، فأبناؤنا وبناتنا عوالم
إنسانية متعددة ، تجمعهم طبائع كثيرة ، وكذلك تفرّقهم طبائع أخرى كثيرة ،
فلا بد من اجتهاد المربي الناصح .

٦- كيف تنظرون إلى كتب التربية المترجمة ؟ وما هو موقف المربي المسلم منها ؟

لقد سبقنا التربويون الغربيون إلى ميادين التطبيق العملي لمبادئهم
وآرائهم النظرية ، فوضعوا من المؤلفات العملية ، والمقترحات التطبيقية ما
هو كثير ، ولا يخلو جهدهم من فوائد تربوية ينتفع بها المربي المسلم ؛ فإن
ساحات الاشتراك التربوية مع غيرنا كثيرة ، والحكمة ضالة المؤمن ، وهو
أحقّ بها إن وجدها ، فيلتقطها ولو كانت عند غير المسلم .

إلا أن هذا الميدان يفتقر إلى الأسلوب الصحيح للانتقاء ، فهو في
حاجة إلى منهج راشد ، يأخذ الصالح المفيد ، ويدع الفاسد الرديء ، وقد
خاض جمع كبير من الباحثين المسلمين الميدان التربوي الغربي ، قبل أن
يتشبعوا من الفكرة التربوية الإسلامية : فتورط كثير منهم في مزالق فكرية
وسلوكية لا تصح ، وهذا ما يُلاحظ على كثير من الكتب التربوية المنشورة ،
التي لم تنطلق من المنطلقات الإسلامية في النظرة إلى : الإنسان ، والكون ،

والحياة ، حيث تورط أصحابها في كثير مما يخالف الاتجاه الإسلامي ، وربما تعرّض بعضهم لما يخالف العقيدة في أصولها .

٧- هل من نصيحة للأباء الغافلين الذين لا يكثرثون بأبنائهم ، وليس لديهم أي استعداد

للقيام بواجباتهم التربوية من أجل فلذات أكبادهم ؟

لا أجزم أن كلَّ أب يهمل تربية أولاده ، ويفرط في واجباته تجاههم أنهم بالضرورة يضلُّون طريقهم ، فقد يجعل الله تعالى سرَّ صلاحهم في أم مشفقة حريصة ، أو قريب صالح ، أو معلم بصير ، أو جار ناصح ، أو صديق صادق ، فكلُّ هؤلاء يمكن أن يكون لهم أدوار إيجابية في صلاح الأولاد مع تقصير الأب .

والواقع المعاصر شاهد على ما هو أبعد من هذا ؛ فقد يصلح من الأبناء من لا سبيل لصلاحه ، ممن تهيأت الظروف لفساده ، وأعجب من هذا من يفسد من الأبناء وقد تهيأت الظروف المناسبة لصلاحه ، فقدّر الله غالب ، ولا رادَّ لقضائه ، إلا أن الطبيعي من الخبرات الإنسانية المتواترة ، التي ألزمتنا الله تعالى بها ، وكلّفنا إيّاها : أن التناسب في غاية القوة بين مخرجات التربية وبين مدخلاتها : إيجاباً وسلباً ؛ فالجهد التربوي الصالح معتبر في النتائج ، كما أن الواقع الفاسد معتبر - هو الآخر - في النتائج ، والواجب الشرعي المنوط بالمربي هو تحسين المدخلات التربوية ، وإفراغ الوسع في ذلك ، وليس هو التقصير ، ثم الاعتماد على ما يخبئه القدر .

إن فساد الأبناء لا يقتصر ضرره على واقع الحياة ، بل يلحق الرجل بعد الممات ، فكلُّ فساد وقع فيه الابن بسبب تفریط أبيه هو في

صحيفته ، كما أن كلَّ صلاح في الأبناء هو رصيد خير للآباء ، وليتخيل الأب ساعة قادمة عليه في قبره ، ينتظر فيها دعاء صادقاً خالصاً من ولد صالح مشفق ، يتذكَّر أباه من وقت لآخر في دعائه : (رب غفر لي ولوالدي) ، فمثل هذا اليوم فليعمل الآباء .

٨ - كلمة ختامية تهمس بها لكل أب وولي أمر وراع في بيته ..

أقول - ناصحاً نفسي أولاً - إن الطفل إذا بلغ سن التمييز يُدرك مدى التزام أهله بالتوجيهات والنصائح التي يأمرونه بها ، وإلى أي حدِّ تخالف أعمالهم أقوالهم ، فكثرة الكلام ، وتكرار النصح لا يجدي في التربية ، إذا لم يرافقه سلوك قويم من المربي ، يلتزم فيه الربط بين القول والعمل ، والقدوة السلوكية من الأب الصالح تؤثر غاية التأثير في الأبناء ، فلا يحتاج الأب معها إلى كثير كلام ، ولا إلى تكرار نصح .

١٧- الإجابة على أسئلة الأستاذ جلال الشايب التربوية

أجرى الأستاذ / جلال الشايب حواراً مع الدكتور / عدنان باحارث ،
تضمن العديد من الأسئلة التربوية ، المتعلقة بتربية الطفل تربية إسلامية ، وذلك
على النحو الآتي :

١- ما أهمية التربية بشتى أنواعها : الإيمانية ، العقديّة ، الأخلاقية ، الاجتماعية ،
الأسرية ، العقلية ، النفسية ، الجسمية ، البيئية ، الجنسية... بالنسبة للطفل ؟

هذا سؤال مهم جداً في بناء الإنسان ، فالشخصية الإنسانية
متعددة الجوانب ، يحتاج كلُّ جانب منها إلى تربية ؛ بمعنى الزيادة والنماء ؛
فالجانِب الإيماني من شخصية الإنسان يحتاج إلى تربية حتى يبلغ المنزلة التي
قدَّرها الله له ، وكذلك الجانب : الأخلاقي ، والنفسي ، والجسمي ،
والعقلي...، فلا بد لكل جانب من هذه الجوانب في الشخصية الإنسانية أن
يلقى حقّه الكافي من الرعاية التربوية حتى يبلغ الدرجة التي قدَّرها الله
تعالى له ؛ بحيث يكون عند المسلم الحدُّ الأدنى على الأقل من كلِّ جوانب
الشخصية ، وما زاد على ذلك فهو فضل ونفل ؛ فأصول الدين ،
وأساسيات المعتقد ، التي يكون بها المسلم مسلماً : لا بد من توافرها في
الشخص حتى يُوصف بأن عنده الحدُّ الأدنى من التربية الإيمانية ، وما زاد
على ذلك من المعارف العقديّة ، والمراتب الإيمانية فهو فضل وأجر يُثاب
عليه المسلم .

وكذلك يُقال في التربية الأخلاقية ، لا بد من توافر الحدُّ الأدنى
من الأخلاق في شخصية المسلم ، وما زاد على ذلك فهو فضل ونفل ،

ويمكن تحديد درجة الحد الأدنى المفروض من الأخلاق بكف الشر عن الآخرين ، حتى وإن لم يتقدم إليهم بمعروف .

وكذلك الأمر في الجانب الجسمي ؛ إذ لابد للمسلم من تربية جسمية تنمي قواه البدنية ، حتى يتمكن من القيام بفروض العبادات ، وتأدية الواجبات ، والاستجابة لنداء الجهاد عند الحاجة .

وعلى هذا المفهوم تُقاس باقي الجوانب ، فلو نظرنا في سيرة أصحاب النبي ﷺ لوجدناهم ﷺ - في الجملة - ضمن المساحة الشرعية بين الحدّين : الأعلى والأدنى من جوانب الشخصية ، فهذا أبو بكر ﷺ ، قد بلغ في التربية الإيمانية مرتبة عالية ، لا يكاد يدركه أحد من الصحابة رضوان الله عليهم ، في حين لم يبلغ في التربية الجسمية شيئاً كثيراً ، إلا إنه - مع ذلك - يملك الحدّ الأدنى من القوى البدنية التي مكّنته من القيام بالعبادة ، والجهاد ، والكسب ، في حين لو نظرنا إلى شخصية الصحابي سلمة بن الأكوع ﷺ ؛ فإنه لم يبلغ في الإيمان درجة أبي بكر ﷺ ، ومع ذلك ملك درجة من الإيمان ضمن المساحة بين الحدّين الأعلى والأدنى ، إلا أنه قد بلغ في التربية الجسمية حدّاً يستحيل على أبي بكر ﷺ بلوغه ، فقد خاض على قدميه معركة قتالية وحده حتى النصر في غزوة ذي قرد ، حتى قال الرسول ﷺ : (اليوم كله لسلمة) ، فقد كان سريع العدو ، حتى ربما سبق الخيل .

ومما تقدّم يُفهم أن الشخصية الإنسانية متشعبة الجوانب ، فلا بد لكلّ جانب منها أن يلقي حقه الكافي من الرعاية التربوية ، وبقدر ما يقصّر منهج التربية في الإعداد التربوي الشامل للشخصية الإنسانية ؛ فإنه بقدر

ذلك ينقص من البناء المتكامل والمتوازن لهذه الشخصية ، فالطفل يحتاج إلى منهج تربوي شامل ، يراعي جوانب شخصيته المتعددة ، فينمّيها ليبلغ كل جانب من جوانب شخصيته القدر الذي قدره الله تعالى له .

٢- ما أهم المشكلات والعوائق التي تحدُّ من فعالية التربية الأسرية؟ وهل هي محصورة في: الجهل، والتخلف، والفقير، والأمية، التي ما تزال تتغلغل في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، أم أن هناك مشكلات وعوائق أخرى؟

لاشك أن: الجهل، والتخلف، والفقير، والأمية، كلُّها عوائق تعطلُّ دور الأسرة التربوي، وتضعف من تأثيرها الإيجابي في النشء، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل قامت الأسرة بدورها التربوي في المجتمعات التي نجت - إلى حد ما - من أزمات ومعضلات: الجهل، والتخلف، والفقير، والأمية؟

إن الأزمة الداخلية في تقصير الوالدين في التربية الصحيحة أكبر من الأزمات الاقتصادية الخارجية التي تعوق برامج التنمية؛ فعلى الرغم من ظروف الصحابة رضي الله عنهم الصعبة والخانقة - لاسيما في أول الإسلام - فقد نجحت الأسرة في القيام بواجباتها التربوية خير قيام، وكانت ثمارها متفوّقة في أعلى درجات النجاح.

ولقد نجحت اليوم أسر كثيرة في تحقيق درجات عالية من التفوق التربوي رغم قسوة ظروفها المعيشية، وانخفاض درجة الوالدين العلمية، وفي الجانب الآخر: أخفقت أسر أخرى في التربية وهي تحيا في مجبوحه من العيش، مع درجات عالية من المراتب العلمية.

إن الأسرة المسلمة لا تسمى مؤسسة تربوية بحق ، إلا حين تتحقق فيها أربعة شروط :

الأول : اختيار الزوجين على مبدأ الدين وحسن الخلق .

الثاني : رغبة الزوجين الأكيدة في التناسل والتكاثر .

الثالث : التزام الحقوق والواجبات بين الزوجين .

الرابع : المعرفة بالتربية الإسلامية والعمل بها .

إذا تحققت هذه الشروط في الأسرة تأهلت - بإذن الله تعالى - لتولي المهمة التربوية ، وما كان خارجاً عن إرادتها ، ضمن قدر الله تعالى الغالب ، فلا عتاب عليها حينئذٍ ، إلا أن الناظر في الواقع الاجتماعي ، يجد ضعفاً شديداً في العمل بهذه الشروط ، ومع ذلك يأمل المفرطون أن ينجحوا في التربية ، معولّين في ذلك على القضاء والقدر !! رغم أن بعض الأسر التي تحققت فيها هذه الشروط ، ربما تخلف فيها نتائج التربية ؛ لوجود متغيرات اجتماعية أخرى ، حالت دون بلوغ الأسرة مقصودها ، فكيف بالأسر المفرطة ؟

ومع ذلك يبقى لكل قاعدة شواذ ، فقد وُجد في الواقع الاجتماعي عيّنات إسلامية متفوّقة ، كانت نتاج أسر مفرّطة ، كما وُجدت عيّنات أخرى مخفّقة ، كانت من نتاج أسر صالحة ، إلا أن هذا الشذوذ لا يطعن في صحة القاعدة التربوية المتواترة ، والمستنبطة من قوله تعالى : ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا...﴾ ٥٨/٧ .

٣- بما أنكم من المتخصصين في مجال التربية ، ولكم العديد من المؤلفات في هذا المجال ، من بينها كتابكم : (مسؤولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة) ، حيث تناولتم فيه العديد من المسؤوليات التربوية التي تقع على عاتق الأب في الأسرة ، فهل يمكن أن تصف لنا هذه المسؤولية المهمة في بناء الأسرة المسلمة ؟ وما درجة أهميتها في حياة الطفل ؟

هذا سؤال واسع وكبير ، والكتاب الذي ذكرت يجيب عليه ، إلا أنني - في هذه العجالة - يمكن أن ألخص دور الأب في (القدوة الصالحة) ، بمعنى أن يكون سلوكه ترجمة صحيحة لمفاهيم الإسلام ، لاسيما الواجبات والفروض ، بحيث يجد الطفل في والده النموذج الإسلامي الذي يقتدي به ، فلا يحتاج الأب - لإيصال رسالته التربوية - إلى كثير كلام ؛ فسلوكه يغني عن بيانه . ولا يعني هذا التقليل من أساليب التربية الإسلامية الأخرى ، كالوعظ ، والقصة ، وضرب المثال... ونحوها ، ولكن التربية بالقدوة تفوق غيرها من الأساليب ، وربما تُغني عنها في بعض الأحيان ؛ إذ إن ما تبنيه القدوة وحدها في نفس وعقل ووجدان الطفل ، من القواعد الراسخة المثبتة : يفوق ما تبنيه الأساليب الأخرى مجتمعة ، وقد ذكر ابن الجوزي - رحمه الله - كيف كان يتأثر في طفولته بسلوك بعض مشايخه العارفين أكثر بكثير من تأثره بكلام آخرين ووعظهم ، حتى قال : (الدليل بالفعل أقوى من الدليل بالقول) .

٤- ما أهمية دور الوالدين في تربية الطفل ؟

الوالدان هما وكلاء المجتمع في نقل المعايير العقديّة والأخلاقية للطفل ؛ فإن الطفل يبدأ حياته الأسرية الأولى ساذجاً ومهيئاً لتقبُّل ما يُلقى

إليه من المفاهيم والسلوكيات ، سواء ما كان منها بصورة مباشرة أو بالإيحاء ، فالطفل في سنوات طفولته يلتقط كثيراً مما يدور حوله في الأسرة ، ويتأثر به سلباً وإيجاباً ، سواء قصد الوالدان ذلك أو لم يقصداه ، فالأطفال الصغار - لاسيما في سن التمييز - يستوعبون ما يجري حولهم من المفاهيم والسلوكيات أكثر بكثير مما نظن ، بل إنهم - في كثير من الأحيان - يستطيعون أن يقوموا سلوك الوالدين ويحكموا عليه ، في ضوء ما تعلموه واستوعبوه من معايير المجتمع ، ومن هنا كان دورهما في غاية الأهمية والحيوية في البناء الأولي للطفل ، وهو القاعدة الأساس لما بعدها من أدوار المؤسسات الاجتماعية الأخرى ؛ كالمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام ونحوها .

٥- في تصوركم : ما أهم العقبات التي تحول دون تحقيق التربية الإسلامية الصحيحة ؟

العقبات في هذا العصر كثيرة ، وبعضها أشد من بعض ، إلا أنني يمكن أن أوجزها في عقبتين اثنتين ، هما - في تصوّري - الأهم ، والأكثر ضرراً على التربية :

العقبة الأولى : ضعف ، أو اختلال ، أو ربما فقدان البيئة الاجتماعية الصالحة ، والمحاضن المناسبة للنمو السليم ، التي ينشأ فيها الطفل نشأة تربية إسلامية ، يعيش فيها التطبيق الواقعي لمقتضيات الإسلام - اعتقاداً وعملاً - بحيث يتشرب المفاهيم الدينية ، والسلوكيات الأخلاقية من كل مؤسسات المجتمع ومرافق الحياة من حوله ، فتسهم البيئة الاجتماعية الصالحة ، ومؤسساتها المختلفة في بناء شخصيته الإسلامية ، إلا

أن الواقع الاجتماعي المعاصر يسير في غير هذا الاتجاه ، بل ربما يعارضه في كثير من الأحيان ، فيهدم في شخصية الطفل ما قد بينه الأب ، أو المعلم ، أو الواعظ .

وأما العقبة الثانية: فتتمثل في الأدوار التربوية السلبية لوسائل الإعلام المختلفة ، لاسيما بعد الانفتاح الإعلامي الكبير الذي يعيشه العالم المتحضّر اليوم ، ضمن مفهوم العولمة الثقافية ، التي أخذت تشكّل الإنسان المعاصر - أياً كان في هذا العالم - ضمن قوالب ثقافية واحدة ، تصهر الناس جميعاً في نمط ثقافي مشترك ، يتعارض - في غالب كلياته وجزئياته - بصورة صارخة مع الواجهة الإسلامية في أصولها وفروعها ، حتى غدا التعرض لهذه الوسائل الإعلامية دون ضوابط كفيلاً بمسح الشخصية الإنسانية ، وهدم أركانها العقديّة والأخلاقية بصورة سريعة وعاجلة ، لا تحتاج بالضرورة إلى العلمية التراكمية التي كانت تحتاج إليها في الماضي قبل الانفتاح الإعلامي ؛ إذ إن بعض القنوات الفضائية ، والمواقع الإلكترونية ، والمنشورات الصحفية تحمل - في بعض الأحيان فيما تبثه وتعرضه - مضامين تدميرية للشخصية الإنسانية ، تستهدفها بشدّة وعنف في عمقها الإيماني والأخلاقي ، فتجتث من الخير من جذورها ، حتى ما يبقى لها في النفس باقية .

هاتان العقبتان هما على رأس العقبات التي تحول دون تحقيق التربية الإسلامية بصورة صحيحة ، وتجعل العملية التربوية مشقّة ومعاناة كبيرة .

خامساً : مقالات التربية الزوجية

- ١ - غموض العلاقة الزوجية
- ٢ - الكفاءة بين الزوجين - جذورها النفسية وموقف الإسلام منها
- ٣ - الكفاءة في السن بين الزوجين
- ٤ - القوامة على النساء
- ٥ - توجيه الرجال إلى أحسن الخصال
- ٦ - في الأزمات الزوجية
- ٧ - أزمة الرجال عند تعدد الزوجات
- ٨ - أزمة عضل الفتيات
- ٩ - مشروع زواج لم يتم

١ - غموض العلاقة الزوجية

العلاقة الزوجية أرقى وأعلى أنواع العلاقات الإنسانية ، وأوثق وأشد أنواع العقود البشرية ، وهي أيضاً أعقد جوانب الحياة الإنسانية وأصعبها على الفهم والتحليل ، فلا توجد من بين علاقات الإنسان المتنوعة علاقة - مهما كانت قوية ومتمينة - تصل باثنين من البشر إلى الحد الذي يمكن أن تصل إليه العلاقة بين زوجين ، من : التمازج الكامل ، والتداخل العميق ، الذي يخترق الآخر إلى أعماق ما فيه ، فينتج من ذلك الامتزاج الكامل ، والتداخل العميق ، والاختلاط الشامل : السكن الذي تستقر معه النفس فلا تضطرب ، فيخلد كل واحد منهما لصاحبه ويأوي إليه ، وينتج عنه أيضاً المودة ، وهي المحبة ، التي تجذب كلاً منهما إلى صاحبه ، وتربط كلاً منهما بالآخر ، كما ينتج عن هذه العلاقة الإنسانية الفريدة الرحمة ، وهي الرأفة التي تلقي بظلالها الوارفة على الزوجين وأسرتهما ، فتكون سبباً في دوام العشرة وطول الصحة ، إضافة إلى إنتاج الولد ، الذي يعتبر وحدة البقاء ، ورمز الاستمرار الإنساني .

وما أجمل وصف القرآن الكريم لهذه العلاقة الإنسانية الراقية والفريدة ؛ حيث يقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٣٠ / ٢١ ، فهي علاقة ثرية فيأضة ، تحمل معها من المعاني الكبيرة ، والمفاهيم الجليلة ، واللطائف الفريدة : ما يستحق التفكير والتأمل ، وإدامة النظر ، فما زال الباحثون والدارسون في العلاقات الإنسانية ، يقفون على أعتاب أسرار الحياة الزوجية مشدوهين لعجائبيها وغرائبها ، لم يصلوا بعد إلى عمقها وقرارها ، فما

زالوا يُنظِّرون ، ويحلِّلون ، ويكتبون ، ومع ذلك لم يبلغوا كنه حقيقة هذه العلاقة الإنسانية الفريدة ، وغوامض طبيعتها ، رغم أن غالب البالغين من الجنسين قد خاضوا التجربة الزوجية ، وعانوا كثيراً من جوانبها ، وتلبَّسوا بالعديد من مسالكها ، وعاشوا مختلف أحوالها ، ومع ذلك تبقى تجربة شخصية يصعب تعميمها ؛ فلكلِّ زوج خبرته وتجربته الخاصة ، التي لا تنطبق بالضرورة مع خبرة غيره ، ولا تمثل بصورة دائمة تجارب الآخرين .

ولئن كان للتشابه بين الناس في العلاقات الزوجية وجوه كثيرة ؛ فإن الفردية الشخصية ، والانفراد بالتجربة يبقى هو الأغلب في طبيعة العلاقات الزوجية ؛ فالتجربة الزوجية بعدد المجربين ، يصعب التماثل والتطابق بينها ، حتى وإن كان ميدان البحث العلمي يجمع بعضها إلى بعض في حقول وتصنيفات متشابهة ، إلا أن السرية والغموض يكتنفان طبيعة هذه العلاقة ، ويحيطانها بالستور السابغة ، والأسوار العالية ، التي تعيق قرار التعميم أمام نتائج البحث ، مهما كان متقناً ومتفوقاً ، بل لو ذهب أحدهم ليعبر بصدق وصراحة عن مشاعره الزوجية التي يعيشها ، وطبيعة تجربته الخاصة : لعجز هو الآخر أن يصل إلى كنه ذلك من نفسه ، فقد لا يزيد أحدهم - مهما كان صريحاً وصادقاً - عن وصف العلاقة الزوجية - حسب تجربته - بالسعيدة أو التعيسة ، بالجميلة أو القبيحة ، أو بالشر الذي لا بد منه ، وربما حصرها في المتعة الجنسية ، وهكذا ، فتراه ينطلق - مدفوعاً بآثار تجربته الزوجية الخاصة - ينصح الآخرين أو يحذرهم ، يدفعهم نحو التجربة أو يثبّطهم ، أما أن يعطي تصوراً فلسفياً عميقاً للعلاقة الزوجية من خلال تجربته الخاصة ، فهذا ما لا يستطيعه غالب الناس ،

ومن أوتي منهم شيئاً من البصيرة ، وحسن التأمل ، ودقة الوصف ؛ فإنه مع ذلك يعجز عن وصف الحقيقة الزوجية بكاملها ، فهي أكبر وأوسع من مجرد التجربة الشخصية ، وأبلغ وأدق من أن تعبر عنها خبرة شخص واحد .

إن مما يزيد العلاقة الزوجية غموضاً واستتاراً حجم العوائق : النفسية ، والعقلية ، والجسدية ، والاجتماعية ، التي يحتاج الزوجان إلى تجاوزها ، وتخطي حواجزها ، وذلك لتحقيق أولى درجات التوافق بينهما ، فهما - حتى ينجحا في بناء الأسرة - في حاجة إلى كسر حواجز : الذات ، والخصوصية ، والمزاجية ، فيصل كل منهما إلى عمق صاحبه ، مداخلاً له مداخله كاملة : حسية ومشاعرية ، فلا يبقى معها مستور بينهما ، ولا محجوب عندهما ، وبقدر نجاح الزوجين أو إخفاقهما في بلوغ هذه المرتبة من عمق العلاقة بينهما : تتقدم أو تتعثر درجة التوافق الزوجي بينهما .

والعجيب في شأن العلاقة الزوجية : أن تخطي الزوجين لهذه العوائق والحواجز المتعددة والمتنوعة ، التي تطال الذات الإنسانية بكل أبعادها وشعبها : يتم بنجاح في غالب الأحيان ، ويحصل بتفوق في فترة قصيرة جداً من الشروع في الحياة الزوجية ، وكثيراً ما يبدأ هذا النجاح - في تخطي الحواجز والعوائق بين الزوجين - عند أول لحظات لقاء الخطيبين في الرؤية الشرعية ، فيتبادلان النظر ، ويقرأ كل واحد منهما الآخر بصورة عاجلة ، وربما غزا كل منهما صاحبه حتى يستقر في قلبه ، فيكون الحب من أول نظرة ، وهذا تصديق قول رسول الله ﷺ : (... فانظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدمَ بينكما) ؛ يعني أحرى أن تحصل المحبة والموافقة بينكما .

في هذا اللقاء التمهيدي : تنقش بين الخطيين المتراضيين جملة من الحواجز النفسية ، والأوهام العقلية ، والتردد الاجتماعي ، وينفتح أمامهما خيال واسع رحب من الأحلام الوردية اللطيفة ، يتخيّلانها معاً عبر نوافذ الأمل المطلّة على المستقبل الواعد ، فما يلبثان طويلاً بعد العقد حتى يتعلّق أحدهما بصاحبه تعلّق الروح بالبدن ، فيتجاوز كلّ منهما موروثه الاجتماعي السابق ، ويُغالب علاقاته الأسرية الماضية ، فيتخطّى كلّ ذلك إلى شقّه الآخر ، لينبأ معاً وحدة اجتماعية جديدة ، ويكونا لبنة أخرى في بناء صرح الأمة الاجتماعي .

وللناظر أن يتفكّر متسائلاً : أي قوة هذه التي تنزع الفتاة الغضة الغافلة من باطن خدرها ، وحنان والديها ، ووشائج عائلتها ؛ لتغادر كلّ هذه العلاقات الحميمة الدافئة إلى حياة جديدة غامضة ، لا تعرف عنها إلا القليل ، ولا تدري بواطنها ، فتلقي بنفسها في كنف رجل لم تلقه ربما إلا ساعات من نهار ، فتكون في إمرته ، وتحت سلطانه ، ووعاء لأولاده ، وسقاء لهم ؟ إنها بلا شك قوة فائقة في نفس الفتاة ، وإرادة هائلة عندها ، ودافع جريء يسوقها ، رغم ضعفها وقلة خبرتها ، ومع ذلك تندفع هذا الاندفاع ، الذي يصعب تفسيره أو تحليله ، وإنما هو السر المكنون داخل النفس البشرية ، وضعه الله تعالى بحكمته بين الزوجين لدوام العشرة ، واستمرار النسل ، وبقاء الحياة .

وما زلنا عاجزين عن استيعاب ذلك السر المكنون ، وفهم حقيقته كما هي ، إلا أن هذا السر يطلّ علينا أحياناً من شرفة صغيرة ضيقة من شرف ونوافذ النفس الإنسانية ، لا نكاد نراه بكامله ، ولا ندركه بأجمعه ، فإذا أطلّ علينا ساعة من الزمان : انطلقنا نعبر عنه بقدر ما تراءى لنا من حقيقته المشوبة

بالغموض ، فنصيب أحياناً في التعبير عنه ، ونخطئ أحياناً أخرى ، كحال
الراصدين للهِلال ، حين يتراءونه في أول الشهر ، فيتنازعون ويتمارون في صحة
رؤيته ، فسبحان من شكّل عباده على ما أراد ، وصنعهم كيف يشاء .

٢ - الكفاءة بين الزوجين - جذورها النفسية وموقف الإسلام منها

تراعي الشريعة الإسلامية في بنائها الاجتماعي طبائع النفوس البشرية في ميولها ورغباتها ، ومحوباتها ومكروهاتها ، ضمن ما يحقق المصلحة الشرعية ، ويدفع المفسدة المتوقعة ؛ فإن الذي أنزل الشريعة - ﷺ - هو الذي خلق الإنسان ، ويعلم طبيعته وميوله ونوازعه .

ولقد جرت طبائع غالب الناس في اختيار الأصدقاء والجلساء والزملاء على الأكفاء ، فيحبُّ الرجل أن يصادق من يكافئه في المكانة الاجتماعية ، ومن يشابهه في الطباع والأفكار والاتجاهات ، ويقاربه أيضاً في المرحلة العمرية ؛ لما يكون في هذا التجانس من تمام الألفة ، ودوام المحبة بين الأصدقاء .

وهذا أمر يكاد يكون عاماً في أوساط الناس، ومخالفته تحتاج إلى شيء من الصبر ، ومدافعة هوى النفس ؛ فقلماً يتصادق غنيٌّ وفقير ، وأميرٌ وحقير ، وشريفٌ ووضيع ؛ إذ يحتاج كلُّ منهما إلى جهدٍ نفسي يتكلفه لصاحبه ، ويدافع هوى نفسه ، ولا سيما من جهة صاحب المكانة والغنى والشرف ، فالأمر عليه أصعب ، والجهد النفسي منه أكبر ؛ ولهذا كانت ملازمة الفقراء والمساكين من مسالك الزهاد والعباد ، الذين تجرّدوا عن كثير من حظوظ النفس ورغباتها ؛ فإن مسلك التواضع عسير ، وإنزال النفس دون مقامها صعب .

وتتجلى قضية الكفاءة بين الناس كأشد ما يكون في مسائل النكاح ، حين ترفض الأسرة الشريفة الوضيع من الخطأب ، وتأنف المرأة أن تكون فراشاً لرجل دونها في الشرف والمكانة ؛ فالأسرة تتضرر بالرجل الوضيع حين يكون

سبباً في تنفير الشرفاء من هذه الأسرة ، وحصول الشقاق بين الأقارب ، والمرأة أيضاً تتضرر به حين تراه دونها، فلا تنبسط له انبساط الزوجة المحبة ، ولا تقوم على بيته قيام الزوجة المجدة ، إضافة إلى ما في الزواج من طول الصحبة ، ودوام العشرة ، مما يكلفها جهوداً نفسية واجتماعية طويلة .

والشريعة الإسلامية حين تُقرُّ مبدأ الكفاءة بين الزوجين ؛ إنما تقصد إلى دوام العشرة ، وحصول الانسجام والألفة بين الزوجين ، مراعية في ذلك طباع النفوس ، وما جُبلت عليه من طبائع الأنفة ، وليس مقصد الشريعة تعقيد شؤون الزواج - حاشاها - فقد جرت أحكامها في أمور النكاح على التيسير ، والتسهيل ، والتوسعة ، ورفع الحرج ؛ فالمهر - مثلاً - الذي يُعدُّ من ضروريات النكاح : جاءت الشريعة فيه بالتخفيف ، إلى درجة قد تصل إلى حدِّ الرمزية فقط ، فقد أقرت من المهور : خاتم الحديد ، والنعل ، والتعليم ، كما أقرت تأجيله بأكمله ؛ إذ مقصود الشارع الحكيم هو النكاح ، وحصول النسل ، والمهر - على أهميته - ليس إلا سبباً في النكاح ، وتقديراً للمرأة ، وسبباً في دوام العشرة ، وليس هدفاً في ذاته .

وعلى الرغم من أن مسألة الكفاءة في النكاح لا ترقى في أهميتها إلى حكم المهر وضرورته للنكاح : فإن الشريعة لا تعتبر الكفاءة بين الزوجين شرطاً في صحة النكاح ، فإن عقد النكاح بين مسلم ومسلمة ، بشروطه الشرعية ، مع انعدام الكفاءة بينهما فهو صحيح ؛ إذ لم تجعل الشريعة السمحة انعدام الكفاءة بين الزوجين عائقاً للنكاح ، وإنما أقرتها تطبيقاً للنفوس التي لا تطيق التنازل عنها ، فهذه زينب بنت جحش رضي الله عنها، على جلاله قدرها ، وعظيم

شأنها في الإسلام لم تكن على وفاق مع زوجها زيد بن حارثة رضي الله عنه من جهة الكفاءة ، حتى اضطر إلى طلاقها ، فإذا كانت النفوس الزكية ، التي تربت على عين الرسول صلى الله عليه وسلم ثقل على بعضها التنازل عن حق الكفاءة في النكاح : فكيف الشأن بغيرها، ولا سيما في هذا الزمان الذي غلبت فيه الأهواء ، وتعلقت غالب الناس بمحوظهم من الدنيا ، وأبوا التنازل عن شيء من حقوقهم ؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكفاءة مطلوبة في الرجل خاصة دون المرأة ؛ لأن المرأة مهما علت مرتبتها فهي بصورة دائمة تحت سلطان الرجل وقوامته ، والرجل - في الجانب الآخر - مهما كان وضع المقام فإنه صاحب القوامة الأسرية ، فكان لا بد للقائم على الأسرة أن يفوق من تحته ؛ فإن المرأة تأنف أن يقودها من هو دونها في المرتبة ، فإذا تنازلت المرأة وأسرته عن حقهم في الكفاءة : فإن الشريعة حينئذ لا تقف في وجه زواج فقد الكفاءة في الرجل ، إلا أن يكون فاسقاً ، فإن الفاسق لا يكون كفوئاً للصالحة من النساء .

والكفاءة في النكاح بين الزوجين في هذا الزمان لا تقتصر على مسألة شرف النسب أو المكانة الاجتماعية ، أو الثروة المالية ؛ وإنما تتعداها إلى مسائل جديدة ، أصبحت في عرف الناس اليوم من الكفاءة المطلوبة مثل : التقارب بين الزوجين في السن ، وقضية التعليم ، ودرجة الجمال ، والصحة البدنية والنفسية ، إلى غيرها من المسائل التي يمكن أن تدخل ضمن مفهوم الكفاءة الزوجية ، وتكون أحياناً شرطاً اجتماعياً أو عرفياً يحول - في حال غيابه - دون حصول الزواج .

ولقد تواترت الوقائع الاجتماعية ، وترادفت الخبرات الواقعية ، وتعددت الدراسات الميدانية ، وكثرت الأخبار التاريخية مجمعة على حقائق في مسألة الكفاءة بين الزوجين من أهمها :

- ١- تواطؤ غالب الناس على طلب الكفاءة في الرجل دون المرأة ؛ إذ يستحبون أن يكون الرجل أرفع قدراً من المرأة بكل حال ، وفي جميع جوانبه الشخصية .
- ٢- غالب الأُنكحة تتم مراعية التجانس والتقارب بين الأسر في المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي .
- ٣- تراعي الأسر مسألة التقارب بين الزوجين في السن ، مؤكدة أهمية تقدم الرجل على المرأة ببضع سنوات ، في الوقت الذي ترفض فيه التفاوت الكبير في السن بينهما ، أو تقدم المرأة في سنها على الرجل .
- ٤- تؤكد الأسر أهمية تفوق الرجل على المرأة في الدرجة العلمية ، مع ضرورة أن يكون الرجل متعلماً .
- ٥- تواطأت رغبات الناس على استحباب تفوق المرأة على الرجل في جمال الصورة .
- ٦- تولي الأسر - بصورة عامة - أهمية سلامة الزوجين من الأمراض الوراثية والمعدية ، وتفضّل في الزوجين تمام الصحة الجسمية والنفسية ، والسلامة من العاهات الظاهرة والباطنة ، ولا سيما في المرأة ؛ لكونها موضع الاستمتاع بطبيعتها الفطرية .
- ٧- أثبت الزواج من خارج البيئة الاجتماعية إخفاقه في غالب الحالات الزوجية ، ولا سيما مع اختلاف الجنسية ، واللغة ، والموطن ، والديانة .
- ٨- يتعذر على الشخص - رجلاً كان أو امرأة - التخلّص من خلفياته الثقافية ،

وعاداته الاجتماعية ، وموروثاته البيئية ، التي تكوّن شخصيته ، وتُلح عليه - من وقت لآخر - في اختيار أسلوب حياته ، وتسعى بصورة لا شعورية في تكوين وتوجيه دوافعه ، وبناء قيمه ومبادئه ، التي تؤثر - في مجموعها - على علاقته الزوجية .

٩- يحتاج الزوجان في حال انعدام الكفاءة ، أو ضعف حضورها إلى حجم كبير من التضحيات ، والتنازلات ، والصبر من الطرفين ، ويقدر حجم هذه التضحيات بقدر انعدام أو ضعف درجة الكفاءة بين الزوجين .

١٠- رغم انحطاط بعض الأمم والقوميات فإن الكفاءة لا تزال مطلوبة في كل عصر ، ومرغوب فيها في كل بيئة ، إلا أن طلبها يتفاوت قوة وضعفاً من قوم إلى قوم .

وعلى الرغم من أهمية قضية الكفاءة في حياة الناس ، ومراعاة الإسلام لهذا العرف الاجتماعي الطبيعي ؛ فإن الظروف الاجتماعية المعاصرة ، التي أفضت إلى تأخير سن الزواج ، وظهور العزوبة في الجنسين ، وكثرة العوانس من الأراامل والمطلقات ، ومن الأبنكار اللاتي تقدّمت بهن السن ، مما قد يفضي إلى مخاطر أخلاقية مزعجة للمجتمع ، لا سيما ضمن ظروف الحياة المعاصرة ، التي انفتحت فيها العالم بعضه على بعض ، وكثرت فيها الملهيات والفتن ، وقلّ فيها الوازع الديني ، وضعفت معاني التقوى ، فإن هذا الواقع الملحّ يُملي على المجتمع التنازل عن الكفاءة في الرجل بصورة كلية أو جزئية ؛ بحيث تقتصر على شرط الإسلام ، على ألا يكون قد اشتهر بفسق ، أو بدعة غليظة ، فإن الزوجة تتضرر غاية الضرر بالفاسق أو المنحرف في عقيدته من الرجال ،

والعزوبة - على ما فيها من الشر - تبقى خيراً لها منه ، على ألا يكون هذا المقترح أمراً عاماً ، وإنما لكل حالة طبيعتها وظروفها ، التي يقدرها أهل المرأة ، فالفتاة الجريئة ، التي يُتوقع منها الخطأ ، لو ألحّت على الزواج من فتى ليس بكفاء لها : فإن إجابتها لطلبها أولى من عنادها ، في الوقت الذي يختلف فيه الأمر مع فتاة مطاوعة ، غلب عليها الحياء .

وخلاصة الأمر أن الشريعة السمحة تُقر العرف الاجتماعي الذي يراعي الكفاءة بين الزوجين ، ولا سيما في الرجل ، رغبة في دوام العشرة ، وحصول الألفة ، ومنع أسباب النفرة ، إلا أنها لا تعتبرها شرطاً لصحة النكاح ، ولا ضرورياً من ضرورياته ، بل قد يكون التنازل عنها بصورة ما في ظروف الحياة المعاصرة أمراً مستساغاً ، إذا كانت تحول دون تحقيق مقصد الشارع الحكيم الذي يقصد إلى النكاح كهدف أسمى ، فإن قضية الكفاءة - في الجملة - لا ترقى إلى أكثر من درجة التحسينيات ، أو الحاجيات على أقصى تقدير .

٣- الكفاءة في السن بين الزوجين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فقد اقتضت إرادة الله تعالى أن يتكاثر النوع الإنساني من خلال التزاوج بين الذكور والإناث ، فركب في الجنسين جمعاً من الحاجات الملحة : النفسية والعاطفية والجسدية، التي يستحيل إشباعها بغير الامتزاج الكامل بين ذكر وأنثى، ضمن زواج شرعي ، يحقق لكل منهما حاجته ، ويريح نفسه ، ويشبع رغبته : «...هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ...» ١٨٧/٢ ، فيكون من ثمرة ذلك الذرية التي يستمر بها النسل ، وتعمر بها الحياة ، ويتحقق من ذلك المقصد الأسمى من مشروعية النكاح .

ولما كانت العلاقة بين الزوجين في غاية العمق والتداخل ؛ بحيث يتخطى كل منهما حواجز النفس والعادة والطبع ليدخل في عمق صاحبه ، ضمن مسافة يستحيل وقوعها بين اثنين من البشر ، بل لا يجوز ذلك مطلقاً ، مهما كانت متانة العلاقة بينهما، لما كان الأمر كذلك ، جاء الحافظ المحرك لهذا التداخل : غريزة قوية وعنيفة ، يصعب تجاهلها ، أو محاولة إخمادها ، حتى إن الرجل الكبير الهرم - رغم معاناته الصحية وعجزه الجنسي- قد يتطلع- في بعض الأحيان- إلى زواج جديد ، يعيده إلى سابق عهده ، ويجدد نشاطه ، وربما تطلع إلى بكر دون العشرين ، معتقداً قدرته عليها ، وربما هام بنفسه يتغنى بجماله وقد سقط حاجباه على عينيه ، وانحنى ظهره ، وتجدد جلده ، وربما صدر شيء من هذا السلوك الصبياني من بعض القواعد من النساء ، فتتبرج وتخرج عن وقارها ، وتظهر في غير ثوبها ، فتتطلع إلى الشاب من الرجال ، بمن امتلأ

حيوية ونشاطاً، ولولا الطبيعة السلبية المتحفّزة عند النساء لوجد المجتمع العجب من بعض النساء المتشبيبات .

إن الدافع المحرك لمثل هذه السلوكيات الغربية في غالبه نفسي وليس عضوي ؛ فإن النفس الإنسانية لا تشيخ ، ولا يطالها الشيب ، فلا تزال عبر السنين متوقّدة متجدّدة ، ما يزيد بها العمر إلا توقُّداً وتجدُّداً ، حتى وإن عجز البدن عن مجاراتها ، وهذا يدل على حجم الدافع الفطري المركب في الجنسين نحو بعضهما البعض ، ووفور قوته ، وشدّة عنفه .

ولعل هذا ما يفسر ميل بعض الشيوخ في أواخر حياتهم إلى الزواج من الفتيات الصغيرات ، رغم عجز بعضهم الكلي أو الجزئي ، ولا يُنكر - في بعض الحالات - وجود شيوخ في نشاط الشباب ، إلا أن هذا يبقى نادراً ، فالدافع هنا في غالبه نفسي ، فلا تزال النفس الإنسانية شابة في طلب الدنيا ، متطلّعة إلى مزيد من ملذاتها ، مهما طعنت في السن .

وبناء على ما تقدم من التأسيس النفسي لميل بعض كبار السن للزواج بالفتيات الصغيرات ، ممن قد يصغرهم بعشرات السنين ، فهذه بعض المسائل التي لا بد من مراعاتها في مناقشة هذا الموضوع ، وأخذها في الاعتبار :

- ضرورة التفريق بين مشروعية عقد الأب لابنته قبل بلوغها ، وبين زفافها لزوجها قبل أن تكون صالحة للدخول بها ، فالعقد جائز بالإجماع - لاسيما إذا أقرته الفتاة بعد بلوغها- وإنما الممنوع تمكين زوجها منها قبل أن تتأهل صحياً للوطء ؛ فكثيراً ما يحقق العقد المبكر مصلحة مستقبلية للفتاة ، لاسيما إذا حضر الكفاء ، فقد يفوتها ولا يعود ، خاصة عند فتيات القبائل

المحبوسات لأقاربهن ، فإذا فاتها قريبها ربما تعطلت فلا يتقدم لها أحد من خارج الأقارب ، فلو عُقد لها قبل بلوغها إذا حضر الكفء ، ثم زُفَّت إليه بعد البلوغ : تحققت مصلحتها .

• رضا الفتاة البكر بالزواج معتبر شرعاً ، إلا أن يزوجها أبوها ، فله أن ينظر ويختار لها الكفء ، لأنه أدري بمصلحتها ، كما أن عضلها عن الكفء المرضي في دينه وخلقه ممنوع شرعاً ، وتصرفات الولي في حق موليته مرتبطة بتحقيق مصالحها ، وعدم الإضرار بها ، وإلا نُقلت عنه الولاية - أياً كان - إلى غيره من عصبتها .

• الأصل في الأولياء الأمانة وعدم التهمة ، لاسيما الآباء والأجداد ، لما يقع في نفوسهم من العطف الفطري ، والحرص على مصالح أولادهم ؛ ولهذا غالباً ما تُحمل تصرفاتهم على البراءة من المقاصد الرديئة ، حتى يثبت يقيناً غير هذا .

• القدرة على الجماع عند الجنسين غالباً ما تسبق القدرة على التنازل بزمن يسير ، فالبلوغ ليس شرطاً في إمكانية حصول الجماع والتلذذ عند المقاربتين للبلوغ من الجنسين ، حتى وإن لم يترتب على ذلك حمل ، ومع ذلك فإن استمتاع الزوج بزوجه مشروط بالسلامة ، وعدم الإضرار بها ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ضعيفة أو قوية ، وإلا ضمن ما أتلفه منها ، والضرر الذي يمكن أن يصدر من الزوج ليس مقصوراً على الشيوخ وحدهم ، بل هو من بعض الشباب أقرب ؛ لكما لهم الجسمي ، وامتلائهم الشهواني .

• إن توسع وسائل الإعلام في حديثها عن زواج القصر ، ووصفه بالاغتصاب للطفولة ، والإجرام في حق الصغيرات : فيه تجاوز مفرط للشريعة وللواقع ،

فأما تجاوزهم للشريعة : فقد أجمع العلماء على جواز نكاح الكبير من الصغيرة حتى وإن لم تكن بالغة ، أما الدخول بها فلا يجوز حتى تصلح لذلك ، وأما تجاوز وسائل الإعلام في وصف الحقيقة الواقعية لزواج الصغيرات ، من جهة حجمها ومن جهة طبيعتها ، فعلى الرغم من وجود بعض التجاوزات الواقعية المؤلمة التي تُنقل من هنا وهناك ، فإن المجتمع - في القديم والحديث - لم يعرف هذا التهويل والإثارة ، فقد رصدت حالات كثيرة ناجحة من زواج الصغيرات بمن يكبرهن كثيراً ، وهذا راجع إلى تفهم الرجل العاقل لطبيعة الفتاة الصغيرة ، ومراعاته لحالها ، وتلطفه بها ، ولو قُدِّرَ عقد مقارنة بين حجم وقائع التجاوزات الخاطئة في دخول الرجل الكبير بالفتاة الصغيرة ، وما قد يلحقها من الضرر الجسدي ، وبين حجم ونوع الأخطاء والتجاوزات الطبية التي يقع فيها بعض الأطباء بسبب الإهمال أو الجراءة أو الجهل ، لكان الفارق في غاية الاتساع.

• أذن الله تعالى للرجل أن ينكح ما طاب له من النساء كما قال تعالى :
﴿... فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا قَدْ وَرَّثَ وَرِثَ...﴾ ٣/٤ ، والبكر أطيب النساء ؛ فقد رغب الرسول ﷺ في نكاحها فقال : (هلا جارية تُلاعِبها وتُلاعِبك) ، وقال أيضاً : (عليكم بالأبكار) ، وبوَّب المحدثون : (باب استحباب البكر) ، وهذا عام يدخل فيه الشيوخ كما يدخل فيه الشباب ، وتخصيص ذلك بالشباب دون الشيوخ تحكم بلا دليل ، وما زال الرجال - أبد الدهر - يحبون أن يكونوا الأوائل في حياة نسائهم .

• تشير بعض الدراسات النفسية إلى استحسان الجنسين لشيء من العنف الجنسي بين الزوجين ، باعتباره نوعاً من الإثارة والتشويق ، ودرجة من

التلذذ والاستمتاع الطبيعي المشروع ، ما لم يخرج ذلك إلى حدّ الممارسات السّادية المرصّية الشاذة .

• لقد ارتبطت طبيعة المرأة الجنسية بمكابدة الآلام ومعاناتها ، حتى أصبحت جزءاً من فطرتها ، لا تنفك عنها ؛ فالحيض ، وفضّ البكارة ، والحمل ، والولادة ، والنفاس ، كلّها أنشطة جنسية قد مُلئت بالألم والمعاناة ، فشيء من معاناة الدخول بالبكر لا تخرج عن هذه الطبيعة ، بل حتى الكبيرة من النساء ، المكتملة البنية : تعاني في بعض الأحيان آلاماً من مجرد الجماع المعتاد ، فالألم جزء من طبيعة المرأة المكوّن لشخصيتها الأنثوية ، وهي - في العموم - ربما تُعدّ جزءاً من عناصر استمتاعها .

• تشير العديد من الدراسات الميدانية إلى أن الأطفال يراهقون مبكرين في هذا العصر ، وتظهر عندهم علامات البلوغ أسرع من ذي قبل ، وهذا يرجع إلى واقع الانفتاح الثقافي ، والإثارة الجنسية من خلال الصور والمعلومات ، وتوسيع دائرة الاحتكاك بين الجنسين ، التي تعمل في مجموعها - مع وفرة الغذاء المشبّع بالهرمونات - على تقديم سن البلوغ بعض الشيء عند الجنسين ، وهذا من شأنه - كما هو مفروض - تقديم سن الزواج وليس تأخيره .

• التقارب في السن بين الزوجين مستحسن ، وهو من أسباب الألفة بينهما ، وسهولة التفاهم ، وقد نُقل عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ ، حين بلغه أن فتاة شابة زوّجت شيخاً كبيراً فقتلته ، فقال ؓ : (يا أيها الناس اتقوا الله ، ولينكح الرجل لُمته من النساء ، ولتنكح المرأة لُمّتها من الرجال) ؛ يعني أن

يتزوج كل منهما الأنسب له ، والأشبه به لدوام الألفة والمحبة ، إلا أن الفارق في السن بينهما - سواء كان في صالح الرجل أو المرأة - لا يُعد بالضرورة مؤشر تعاسة للأسرة ؛ فإن قدراً من العطف الأبوي ، المتدفق من الأكبر منهما نحو الآخر يحتاج إليها الإنسان - ذكراً كان أو أنثى - ويحقق من خلاله درجة من الاستقرار والسكون ، لاسيما وأن الكبير من الزوجين أحرص على بقاء الحياة الزوجية واستمرارها ، وأقدر على التنازل عن بعض حقوقه في سبيل استقرار الأسرة ، في حين أن غالب وقائع الطلاق المعاصرة تصدر عن زوجين شابين في سن متقاربة ؛ فقد سُجِّلت في المحاكم الشرعية نسب طلاق مرتفعة لأزواج في سن الشباب ، وفي السنوات الأولى من حياتهم ، وهذا يدل على أن التقارب في السن بين الزوجين ليس شرطاً ضرورياً للسعادة الزوجية واستقرار الأسرة .

• تُعد الفتاة البكر الحسنة مورداً مالياً لبعض الأسر المحتاجة ، من خلال المبالغة في مهرها ، وربما استغلت بعض الأسر فتياتها المستحسنات في فك أزماتها الاقتصادية ، وهذا جائز ما دام يتم برضا الفتاة وطيب نفسها ، بل إن بعض الفتيات المعوزات يفضلن الشيخ الغني على الشاب الفقير ؛ إذ إن بعضهن ليس لهن همٌ إلا أن يعشن مرفهات في مجبوحه من العيش ، لا يتطلعن لأكثر من ذلك ، لاسيما وأنهن يستشرفن المستقبل لحيازة ثروة كبيرة من شيخ هرم ، وربما تطلعن بعضهن إلى الشهرة والجاه ، من خلال الاقتران بالوجهاء وكبراء المجتمع والمشاهير ، حتى وإن كانوا في سن متقدمة ، وهذا في الجملة يدل على أن مقاصد الفتيات من النكاح مختلفة ، وليست مٌتحدة في اتجاه واحد .

• مشكلة تجاوز بعض الأسر في زف فتياتهن قبل أن يكن صالحات للدخول بهن لا تزال محدودة ، لم تصل إلى حد الظاهرة الاجتماعية التي تدعو إلى القلق ، ومع ذلك توسع الإعلام وأفرط في الحديث عنها ، وحفز الجهات المعنية لاستصدار الفتاوى الشرعية ، والقرارات الإدارية للمنع منها ، في حين لم يعط المجتمع أزمة العنوسة - التي بلغت حد الظاهرة الاجتماعية المؤرقة - حقها من الرعاية والاهتمام ، فعلى الرغم من توافر العديد من الفتاوى الشرعية في حق العنوسة وخطرها ، إلا أن القرارات الإدارية ، وآلياتها العملية للحد من هذه الظاهرة لا تزال بدائية الأداء ، ومحدودة الأثر ، لم ترق بعد إلى مستوى الأزمة ، وتداعياتها الاجتماعية الخطيرة .

• لم يرافق حديث وسائل الإعلام عن مشكلة زواج القاصرات : حديث آخر أهم وأولى ، وهو الحديث عن أهمية الزواج المبكر للفتيان والفتيات البالغين ، فقد عجز المجتمع بالعلاقات المشبوهة بين الجنسين ، من طلاب وطالبات المرحلتين الإعدادية والثانوية ، فضلاً عن المرحلة الجامعية ، فقد تواترت حالات الخلوات بينهم ، وتكررت حوادث الهروب من بعضهم ، وتهاون غالبهم في الحديث العاطفي عبر الجوالات وشبكات الإنترنت ، ولا يخطئ الناظر في الأسواق والمتنزّهات مشاهد الثورة العاطفية بين المراهقين والمراهقات ، التي بلغت حداً يصعب حلّه إلا من خلال إشاعة الزواج المبكر ، والتوعية الاجتماعية بالآثار السلبية للعزوف عن الزواج .

• إن من أسباب مسارعة بعض الأسر في تزويج فتياتهن من شيوخ يكبرنهن بمراحل هو حرصهم على مصلحة بناتهم ، ومحاوله تأمين مستقبلهن حين

تأخّر تأهيل الشباب للزواج ، الذي يهدد الفتيات بالعنوسة ، فالشباب - ضمن طبيعة أنظمة التعليم المعاصرة - يحتاج إلى سنوات من التعليم والمهارات والتدريب حتى يتأهل للزواج بتوفير متطلباته ، والقيام بالنفقة على الأسرة ، في حين لا تحتاج الفتاة لأكثر من البلوغ ، وشيء يسير من المهارات والمفاهيم لتصبح جاهزة للزواج ، فالفتاة بذلك تتأهل للزواج قبل الفتى بسنوات ، وانتظارها له حتى يتأهل : يعطل مصالحها ، وهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضته طبيعة المجتمعات الحضارية الحديثة وضع الأسرة المعاصرة بين قرارين : إما الانتظار المحفوف بخطر العنوسة ، وإما الرضا بكبير السن الراغب والمؤهل للزواج .

• إن إلزام المجتمع بسن محددة للزواج ، ومحاسبة المتجاوزين له : فيه مخالفة لما أقرته الشريعة عبر سنوات طويلة ، وأجمع عليه المسلمون ، ومع ذلك فلن يعوز صاحب القرار استصدار فتوى تميز ذلك ليبيّن عليها قراره الإلزامي ، إلا أن القرار - مهما كان قوياً وصارماً - لن يحل المشكلة من جذورها ، فقد سبقنا في مجتمعات مجاورة لمثل هذه القوانين ، ومع ذلك فالتجاوزات الاجتماعية كثيرة يصعب إيقافها ، كما أن العقوبات المترتبة على هذه التجاوزات تقع تبعاتها في الغالب على الفتاة الصغيرة وأولادها ، كما أن مثل هذا القانون يفوّت على بعض الفتيات المحتاجات مصالح اقتصادية في الانتفاع من الزواج بكبير السن ، الذي قد يغدق عليها من ماله وحنانه ما لا تجده - في كثير من الأحيان - عند الشاب ، فلو صدق المجتمع في حرصه على الفتيات الفقيرات من استغلال كبار السن : لعملوا على إغناء الأسر الفقيرة وسدّ حاجاتها ، فلا تضطر - تحت ضغط الحاجة والعوز - إلى أن تتاجر ببناتها .

• إن الاتفاق على سن محددة للزواج في غاية الصعوبة ؛ لأن أقل البلوغ عشر سنوات عند الذكور ، وتسع سنوات عند الإناث ، والبلوغ إيذاناً بالقدرة على التناسل ، وما زالت الثدييات تتناسل حين تبلغ ، ولهذا تنطلق من الجنسين عند البلوغ أشواق ورغبات جامحة نحو الجنس الآخر ، فينشغل الذهن ، وتتعطش النفس ، ويميل الطبع إلى الزواج ، فإذا أعيقت مسيرة هذه الرغبات الفطرية نحو الجنس المغاير بتعطيل أسباب الزواج : تحولت الميول الشهوانية إلى نفس الجنس، في صور من الإعجاب والاستلطف والالتصاق ، وربما لما هو أبعد من هذا من مظاهر الشذوذ التي تفاقمت أخبارها في المجتمع ، فلو قُدِّر أن تحدد سن الزواج بالخامسة عشرة مثلاً ، ورغب شاب بالغ في الرابعة عشرة في الزواج من فتاة بالغة صحيحة في الثالثة عشرة ، بموافقة الأسرتين ورضاهما ، فبأي حق يُمنع مثل هذا النكاح ، وقد انعقد إجماع العلماء على جوازه ؟ ومن المعلوم أن اختيار الحاكم يرفع الخلاف فيما تنازع فيه الفقهاء ، أما ما أجمعوا عليه فلا تجوز مخالفته من أي أحد كان ، كما أن تصرفات الحاكم مقيدة بما يحقق المصلحة الشرعية ، فأى مصلحة تتحقق بتأخير سن الزواج في زمن كثرت فيه الفتن ، وتوسعت فيه دائرة الفساد ، وكثرت مجالات الاحتكاك بين الجنسين ؟ خاصة وأن الزواج المبكر يحقق مصلحة الشرع في حفظ النسل واستمراره ، ومن تراه يتحمل إثم الراغبين في الزواج عندما يقعون في الفواحش تحت وطأة إلهام الغريزة ، حينما يمنعهم القانون من الزواج الشرعي بحجة السن القانوني !؟

وبناء على ما تقدم في مناقشة هذه المسألة الاجتماعية الشائكة: تجدر الإشارة

إلى بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تعين في اتخاذ القرار المناسب :

١. تجنب تقنين الزواج بسن معينة لمخالفته للإجماع ، وعدم جدواه لحل المشكلة .
٢. إعطاء المأذونين الشرعيين فرصة أوسع للنظر والاجتهاد في تحقيق مصالح الفتيات الصغيرات من زواجهن بكبار السن .
٣. الرجوع بمجالات الزواج الشاذة والغريبة والنادرة إلى المحكمة الشرعية لدراستها والفصل فيها ، باعتبارها حالات فردية خاصة .
٤. تمكين الفتيات من التظلم لدى المحاكم الشرعية ، وتسهيل آليات بلوغ دعاوهم إلى جهة الاختصاص دون حرج .
٥. تمكين الفتيات المتزوجات من حقهن المشروع في الخلع إذا رغبن في ذلك .
٦. تحذير المجتمع من عضل فتياتهم عن الزواج بالأكفاء خارج نطاق العائلة .
٧. توعية المواطنين بأهمية تقارب الزوجين في السن من أجل مزيد من التفاهم والألفة بينهما .

٤- القوامة على النساء

ترفض بعض النساء قوامة الزوج على زوجته ، ويسعين إلى المساواة في هذا الجانب ، حيث يرين أن تقديم الزوج على زوجته في هذا الجانب فيه حيف بحقها وشخصيتها ، وإلغاء لكيانها الإنساني ، في حين تنسى الزوجة أنها مقدّمة على زوجها عند أولادها ، فحقها عليهم ثلاثة أضعاف حقّه عليهم ، ومع ذلك لم نجد من الرجال من يستنكر تقديم الأمهات في البرّ على الآباء ، فالمرأة حين تقدّم زوجها في القوامة على نفسها : يقدّمها أولادها في البرّ على والدهم ، والرجل حين يقدّم أمّه في البرّ : تقدّمه زوجته في القوامة وهكذا ؛ فالمسألة متوازنة ومنطقية ، فليست المرأة متأخرة بصورة دائمة ، وليس الرجل أيضاً متقدّماً بصورة دائمة .

ومع ذلك يتوجّه العالم في هذا العصر للتمكين للنساء في مقابل الرجال ، ويسعى إلى مساواتهنّ بهم في النفوذ والسلطة ، من خلال دعم اقتصادياتهنّ ، حتى يستغنين عن الرجال ، مع سنّ القوانين والأنظمة الداعمة لهنّ في هذا السبيل ، فلا يُعرف عصر تمكّن فيه النساء كما هو في هذا العصر ، إلا ما يُنقل من خرافات المجتمع الأمومي .

والذي يظهر من واقع مجريات الحياة والأحداث : أن الأمر سائر إلى مزيد من التمكين للنساء ، والدفع بهنّ إلى مواقع التأثير ، ومراكز القوى ، ومع ذلك : هل المرأة فعلاً استغنت بهذا الدعم العالمي عن الرجل وقوامته ؛ بمعنى أنها لم تعد تفتقر إليه في حاجاتها ؟

إن المتأمل في حديث الصحيحين ومسند الإمام أحمد ، الذي أشار فيه النبي ﷺ إلى قلة الرجال وكثرة النساء في آخر الزمان ، حتى يكون القيم على خمسين امرأة رجلاً واحداً ، وفي رواية : إنهن يتبعنه ويلحقن به ، وفي أخرى : أنهن يلذن به ، والسؤال الذي يثار هنا : ماذا يريد هذا العدد الكبير من النساء من رجل واحد ؟ وهن بالضرورة أقوى منه في مجموعهن ، وأقدر بكثرتهم على العمل والإنتاج وتحقيق الاكتفاء ، ومع ذلك يلحقن به هذا اللحوق ، كأنهن مضطرات إليه في شخصه ؛ والحقيقة الماثلة للعقلاء هي : إنه السر الذي أودعه الله في الجنسين ، والفطرة التي ركزها الله تعالى فيهما ، تجعل المرأة بصورة دائمة في حاجة إلى الرجل في قوامته الفطرية ، تتبعه وتلوذ به ، وتعمل في ظله ، ولا تستغني عنه بموارد اقتصادية ، ولا بنفوذ سياسي .

والرجل هو الآخر في حاجة إليها أيضاً ، إلا أن حاجتها إليه أكبر من حاجته إليها بحكم الفطرة ، وقد مضى زمن ما على الرجل الأول (آدم) دون امرأة ، في حين لم يمض قطُّ زمن على المرأة دون رجل .

٥- توجيه الرجال إلى أحسن الخصال

لما كانت الحياة الزوجية علاقة بين شخصين ، لكل منهما خلفيته الثقافية والاجتماعية ، وطبيعته المزاجية ، وطريقته في النظر والتفكير : كان لابد من وقوع الخلاف في وجهات النظر ، والتباين في إدراك الأمور ، مما قد يؤدي - في بعض الأحيان - إلى شيء من التوترات العائلية ، والمنازعات الزوجية ، لا سيما في حالات تعدد الزوجات ، وما لم يكن الرجل قد وُطن نفسه على الصبر ، وأخذ الأمور بالروية ، وتجنَّب العجلة : فإن الخلاف اليسير يمكن أن يؤدي إلى أزمة أسرية كبيرة .

وفي الجانب الآخر فإن الخلاف الكبير إذا صاحبه نظر صحيح ، وشيء من التأنى وبعد النظر : يمكن أن ينتهي بسهولة غير متوقَّعة ؛ لذا فإن حدَّة الأزمات الزوجية تعود إلى أسلوب التناول والمعالجة ، أكثر من عودتها إلى نوع الأزمة وشدَّتها .

ولقد تكشَّفت بعض بيوت بعد انهيارها عن مأسٍ ومخازٍ يصعب تصديقها ، حتى إن أصحابها المتعاركين لم يتركوا بينهم ساحة للتفاهم ، فضلاً عن أن يتركوا باباً للإصلاح ، وضمن هذا الوضع المحزن يتحمَّل الرجال القسط الأكبر من المسئولية الإصلاحية ؛ لما حباهم الله تعالى من القدرات الشخصية ، ولما كلَّفهم به من القوامة الأسرية ؛ لذا يجدر توجيه الرجال إلى أحسن الخصال في التعامل مع الأزمات الزوجية ، لا سيما في حالات تعدد الزوجات ، التي تأتي على رأس قائمة المشكلات الزوجية ، وفيما يأتي مجموعة من التوجيهات للرجال بهذا الخصوص :

- ١- العمل بقول رسول الله ﷺ (خيركم خيركم لأهله) ، وهذا شامل لكل صور الإحسان للزوجة ، والصبر على ما قد يصدر عنها .
- ٢ - الحصول على دورات تأهيلية قبل الزواج وبعده .
- ٣ - التعامل مع أخطاء الزوجة بهدوء وتلطف وروية .
- ٤ - مساعدة الزوجة على صلة رحمها ، وعدم التشدد معها في ذلك .
- ٥ - الإحسان إلى أقارب الزوجة ، ولا سيما والديها بالصلة والتلطف ، وعدم معاملتهم بالمثل عند الإساءة .
- ٦- التأكيد على حقوق الزوجة الخاصة ، والعمل بإيجابية والإخلاص في أدائها ، والحذر من أسباب الحرمان العاطفي .
- ٧- ضبط الحقوق المالية بين الزوجين ، وتوثيقها بالكتابة والشهود ، والمصارعة في أدائها دون ممانعة ، لا سيما حال الفراق .
- ٨- تجنّب التعسّف في استعمال الزوج لحقه الشرعي ، بما يضرّ الزوجة ويؤذيها في نفسها أو في أهلها .
- ٩- الحذر من هجران البيت مهما كانت الأسباب .
- ١٠- التدرج في إصلاح الزوجة ابتداء بالوعظ الرقيق فالأشد ، ثم الهجر في البيت إن احتاج الأمر ، وتجنّب العنف معها قدر المستطاع ؛ فإن النبي ﷺ لم يستخدمه قطّ مع امرأة .
- ١١- الحذر من تهديد الزوجة بالتعدد ، كأسلوب من أساليب تأديبها .

١٢- ضبط سلوك الغيرة على الزوجة ضمن الحدود الشرعية ، والحذر من الشكوك والتجسس والتخوين .

١٣- عدم الإقدام على التعدد إلا بعد توطين النفس على الصبر وسعة الصدر ، وتحمل أعباءه الشرعية والنفسية والاجتماعية والمالية .

١٤- عدم الانفراد بقرار الزواج قبل الرجوع إلى أهل الخبرة والعلم والنصح .

١٥- تهيئة الزوجة الأولى بالأساليب التربوية ، وفي الوقت المناسب لتقبل قرار الزوج التعدد .

١٦- الدقة في اختيار الزوجة الثانية ، ضمن أوصاف المرأة الصالحة ، من النساء المعروفات بالصالح والإصلاح .

١٧- الأخذ في الاعتبار أن إمساك الزوجة لا بد أن يكون بالمعروف ، كما أن مفارقتها لا بد أن تتم بإحسان ، مهما بدر منها أو من أوليائها .

١٨- الدفع بالتي هي أحسن في حالات الشقاق الشديدة ، وإنهاء الأزمات بالتنازل عن بعض الحقوق بعيداً عن المحاكم ، إلا فيما لا بد منه من التوثيق الشرعي .

١٩- الرجوع إلى أهل الخبرة والنصح لحل المشكلات الأسرية ، وعند العزم على اتخاذ قرار الطلاق .

٢٠- اليقين بأن من الندالة وضعف المروءة ألا يعطي الرجل الواجب الذي عليه إلا بسيف السلطان .

- ٢١- ترك فرصة - ولو يسيرة - للإصلاح ، وعودة الحياة الزوجية إلى طبيعتها ، ولو كان ذلك بعد البيّنونة الكبرى ، ضمن الضوابط الشرعية .
- ٢٢- أهمية تذكّر الرجل المتديّن أن سلوكه المشين في تعامله مع زوجته سوف يبقى وصمة عار عليه ، وعلى ما يدعو إليه من الالتزام والدين .
- ٢٣- اليقين بأن الله مطلع عليه وعلى تصرفاته ، وهو - سبحانه- أقدر على الظالم ، منه على المظلوم .

٦- في الأزمات الزوجية

العلاقة الزوجية رباط وثيق ، وميثاق غليظ ، يربط بين الزوجين بأعظم وأشدّ عقد يمكن أن يقوم بين اثنين ، ومع ذلك فقد يعتري هذه العلاقة القوية شيء من الضعف أو الفتور أو الخلل في بعض مراحل الحياة الزوجية ، وكثيراً ما يتغلب الزوجان على مشاكلهما وينجحان في إعادة الحياة إلى طابعها الحسن ، أو على الأقل إلى حالة الهدوء ، التي تستمر فيها الحياة الزوجية دون كفاءة يرضيان عنها .

وربما عجز الزوجان عن حلّ مشكلاتهما ، وأخفقوا في الوصول إلى نقطة التقاء بينهما ، أو كلمة سواء تجمع بينهما ، حتى يصبح الانفصال هو الحل القريب بينهما ، ومع ذلك لا يفترقان ، بل تستمر الحياة بينهما مع كل ما تحمله من الإخفاقات والتعثرات والمنازعات ، فيعزّ عليهما الفراق ، ويهولهما هدم بناء الأسرة ؛ لودّ سابق كان بينهما ، أو قرابة نسب بينهما يخافان انقطاعها ، أو أطفال صغار يضيعون بسبب انفصالهما ، فلا هما يستطيعان الفراق ، ولا هما يُوفّقان إلى حياة زوجية سعيدة ، أو حياة زوجية هادئة على أقلّ تقدير .

إذا وصلت الحياة الزوجية إلى مثل هذا الوضع المتصارع ، بين مشكلات معلقة بلا حلّ ، وبين مستقبل غامض لهما ولأولادهما يخافان منه ، في هذه المرحلة الحرجة من الأزمات الزوجية : يحاول كلٌّ من الزوجين التأقلم معها ، ويسعيان - بوعي منهما أو دون وعي- إلى التكيّف الأسري ، بما لا يُخلّ بصورة الزواج العامة في المجتمع ، ولا يضرّ بدرجة تماسك الأسرة في الظاهر ، مع ما يتخلل مثل هذه الأسرة عادة من المنغصّات ، والمنازعات من وقت لآخر .

وربما توجه الزوج محاولاً أن يكمل نقص السعادة الزوجية بشيء من الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية ، ليشبع من خلالها حاجته إلى السعادة ، ويفرغ شيئاً من احتقانه النفسي بطريقة إيجابية ، وكثيراً ما تظهر هذه الأنشطة وتُمارس خارج نطاق الأسرة ، في صورة من صور البعد أو الهروب من المنزل ، بحيث يحاول الزوج تجنب المشاحنات مع زوجته من جهة ، والتغافل عن مواجهة مشكلاته ومسئوليته المعلقة من جهة أخرى ، فقد يجد الرجل المتأزماً شيئاً من سلوته مع أصدقاء له ، يقضي معهم جلّ وقته ، أو ربما سافر من وقت إلى آخر بهدف البعد عن جو الأسرة المتوتر ، أو ربما تكلف عملاً إضافياً في آخر النهار يُشغل به نفسه عن هموم المنزل ونكده ، إلى غير ذلك من صور التأقلم مع الحياة الأسرية المتوترة ، ومحاولات الرجال للتكيف معها .

وأما الزوجة التي تحيا هذا الجو الأسري المضطرب ، فإنها بدورها - هي الأخرى - تسعى للتأقلم مع طبيعة حياتها المتوترة ، والتكيف مع أسلوب زوجها في محاولات بعده عن مواجهة مشكلاته الأسرية ، وذلك من خلال انشغالها المفرط بشؤون المنزل ، والحذب الشديد على الأطفال إلى حدّ الهلع ، وربما انشغلت بزيتها وملابسها ، وأفرطت في درجة تأنقها ، وتوسعت في علاقاتها الاجتماعية ، وربما عكفت على وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة ، ولاسيما الإنترنت إلى حد الإدمان ، الذي ينذر بخطر تعرضها إلى هزات فكرية وسلوكية خطيرة .

وعند تحليل المشكلات الزوجية نجد أن أسبابها تعود في الغالب

إلى أمرين مهمين ، عادة ما تدور حولهما أسباب المشكلات الأسرية :

الأول : مطالبة كل من الزوجين بحقوقه ، مع تغافله عن واجباته أو عن بعضها ، في حين لو قام كل منهما بواجباته تجاه الآخر ، لتحقق لهما معاً الحقوق المطلوبة .

الثاني : عدم الرضا بما قسم الله لهما سواء في السعة ، أو الصحة ، أو الجمال ، ونحوها مما هو قدرٌ قدره الله تعالى ، وفرض علينا الرضا به ، ولا شك أن من رضيَ بما قسم الله له فهو من أعبد الناس ، وما لم يقتنع كل من الزوجين بحياته التي أرادها الله تعالى له ؛ فإن نهاية المطاف إلى الشقاق أو الطلاق ، وكلاهما مؤلم ، فلا بد من الرضا مع أداء الحقوق وحسن العشرة ، وفي هذا يقول محمد بن الحنفية رضي الله عنه : (ليس بحكيم من لم يُعَاشِرَ بالمعروف من لا يجدُ من معاشرته بُدأً ، حتى يأتيه الله منه بالفرج أو المخرج) .

٧- أزمة الرجال عند تعدد الزوجات

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،
أما بعد فإن الله تعالى شرع لعباده المؤمنين النكاح ، وجعله سنة الأنبياء والمرسلين ،
به ينقضي الوطر ، ويحصل السكن ، وتستمر الحياة ، جيلاً بعد جيل ، يخلف
بعضهم بعضاً .

ولقد جعل المولى الحياة الزوجية من أعظم النعم التي امتن بها على
عباده المؤمنين ، حين ألف بين قلوب الأزواج فسكنت نفوسهم ، وهدأت
أعصابهم ، وحصل من ذلك السكون النفسي ، والاستقرار الأسري .

وإن من أعظم ما يثير النساء ، ويفسد مزاجهن ، ويعكّر صفو الحياة
الزوجية : قرار الرجال تعدد الزوجات ، فما إن يقرر الرجل الزواج بأخرى
حتى تتحول حياة المرأة إلى حزن وآلام ، وربما إلى توترات وثورات انفعالية
حادة ، قد تنتهي - في بعض الحالات - إلى أمراض مهلكة ، أو انهيارات أسرية ،
ومن المعلوم أنه مهما صدر عن النساء - بسبب الغيرة - من سلوكيات غريبة
وعنيفة فمعفو عنها - في الغالب - لغلبة طبع الغيرة عليهن .

ولقد أباح الله للرجل المسلم خاصة أن يجمع أربعاً من الحرائر في وقت
واحد ، وأن يتسرى بما شاء من الإماء ، ضمن ضوابط شرعية تحكم تصرفاته ،
وتلزمه التقيد بها : ديانة وسلوكاً .

ولما انتهى نظام الرق في هذا العصر : انحصرت رغبات الرجال في
الحرائر من النساء ، فقل الاختيار بالنسبة لهم ، وزادت بالتالي تكاليف الجمع
بين النساء الحرائر ؛ إذ لا بد أن يتكلف للحرّة مثل أختها ، لتحقيق مبدأ العدل ،

مع مواجهة أزمات التغير بين النساء ، وخطورة انهدام البيوت ، فثقل بذلك الحمل على الرجال ، في عصر قلّ فيه الدخل ، وكثرت فيه النفقات ، وتداخلت فيه الثقافات ، وتعرض المسلمون للأفكار الدخيلة ، التي غيرت كثيراً من المفاهيم الإسلامية ؛ فأحجم كثير من الرجال عن التعدد ، رغم حاجتهم إليه ، واكتفوا بالزوجة الواحدة على عنت ومعاناة ، وربما نفّس بعضهم عن نفسه بالفساد، والخروج على حدود الشرع .

ثم مكث الناس على هذا الحال دهوراً من الزمان ، حتى كثرت العوانس من النساء ، ووصلت الحالة الاجتماعية إلى حد الظاهرة الخطيرة التي تهدد المجتمع في دينه وأخلاقه ، فظهر عندها زواج المسيار ، بما يحمله من ملاحظات شرعية ، ونواقص نفسية واجتماعية ، يخفف عن الرجال المحتاجين عنت الاكتفاء بالزوجة الواحدة ، فكان متنفساً يحمل الصبغة الشرعية ، فخاض جمع من الرجال - لا سيما من المتدينين - هذه التجربة الغريبة عن المجتمع الإسلامي ، وكان من نتائجها التطبيقية ما كان ، من الغرائب والعجائب ، والمآسي والمظالم في كثير من الأحيان ، إضافة إلى عمره القصير ، ونهايته الأكيدة بالطلاق في غالب الحالات .

ومن الرجال من ترفع عن نكاح المسيار ، ورضي بالمسلك الصعب ، فضم الزوجتين والثلاثة وربما الأربعة ، حسب العرف والعادة ، فينفق عليهن ضمن حد استطاعته ، وربما أعانته إحداهن بما لها أو بيتها ، إلا أنه يبقى نكاحاً صحيحاً لا ملحظ عليه ، ومع ذلك فقد ظهر من هذا الأسلوب في التعدد صراعات أسرية ، وأزمات نفسية حادة ، كان غالبها يتمثل في معاناة الغيرة ،

حيث تعجز الزوجة - لاسيما الأولى - عن تحمل الضرة ، فإما أن تُنهى معاناتها بالخلع ، أو تُمضي أيامها بالصراعات والمعارك التي لا حدود لها ، ضمن سلوكيات صبيانية شائنة ، أو ربما توجهت نحو ذاتها ، فتكبت آلامها في نفسها حتى تهلك صحتها ، مما ينعكس سلباً على العائلة بأكملها ، فتختل التربية الأسرية ، وتظهر على الأولاد سلوكيات غير مستحسنة .

إن المرأة بطبيعتها الفطرية قد تُعذر لشدة الوارد عليها من الغيرة ، مما يزيد عن حدود طاقتها النفسية ، ودرجة تحملها ، لكن العذر يصعب قبوله من الرجل ، ولا سيما المتدين ، حين اقترنت به المرأة على أنه شخص صالح ، مؤهل لرعاية الحقوق الزوجية ، والقيام بالرعاية الأسرية ، فإذا به عند أول أزمة زوجية ، أو خلاف عائلي : يتحول إلى شخص غريب نائر متهور ، لا علاقة له بالتدين ، بل ربما كان مستعداً للتضحية بالزوجة والأولاد .

إن الشريعة الإسلامية المحكمة لم تفرض على الرجل ولا على المرأة البقاء ضمن حياة زوجية لا تروق لهما ، فشرع للرجل الطلاق ، وللمرأة الخلع ، فإذا عزم الرجل على طلاق زوجته ، بعد أن يكون قد استنفد كل وسائل الإصلاح ، فإنه يوقع عليها الطلاق على السنة ، ويُسرِّحها بلطف مع متعة الطلاق ، وأما المرأة فإن رغبت في الخلع ، وأصرت عليه : فلا تُمنع منه ، ولا يحق للزوج الامتناع عن إجابتها إذا فدّت نفسها بشيء من المال ، على أن يتم كل ذلك بلا عنف ولا توتر ، ضمن تفاهم وتشاور ، فلا ينسيان الفضل بينهما ، يراعي كل منهما الحقوق المتبادلة ، لا سيما حق الصغار في الرعاية الوالدية ، بحيث يتم ذلك في تسامح وإحسان ، دون ظلم وحرمان .

٨- أزمة عضل الفتيات

من حِكَمِ الله تعالى أن جعل الزواج سكناً ، ترتاح به النفس ، وتسكن به الروح ، وينشرح به الصدر ، يطمئن الرجل إلى زوجته ، وتطمئن المرأة إلى زوجها ، فتستقر نفوسهما ، وترتاح قلوبهما ، حتى إنهما من شدة استقرارهما ، وتطابقهما يعيشان وكأنهما في ثوب واحد : ﴿...هِنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ...﴾ ١٨٧/٢ .

إنها صورة يعجز القلم واللسان عن التعبير عنها بأصدق مما عبّر به الخالق ﷻ في جمال التكامل والتلاصق والتوحد بين الزوجين ، إنها متعة عظيمة يتطلع إليها كل عروسين ، يتمنى كل واحدٍ منهما أن يعيش تجربتها ، وأن يدخل جنتها ، وأن ينعم بآثارها ، فإذا بأناس أظلمت نفوسهم، وتحجرت قلوبهم ، لا يعرفون من الزواج إلا صورة التسلط والقهر والظلم ، لم يتذوقوا قط معنى السكن الذي جعله الله تعالى ثمرة من ثمار الزواج ، فإذا بهم ينطلقون ليفرضوا آراءهم ومقترحاتهم على الفتيات، متخذين في ذلك سلطتهم الأبوية ، أو الأخوية ، أو القبلية ، فينطلقون مشرّعين لمولياتهم : فلانة لفلان ، وفلان لفلانة ، يضعونه قانوناً ملزماً ، من يخالفه يستحق العقوبة والإبعاد .

لا يراعون في ذلك مشاعر الفتيات ، وتطلعاتهن ، ونظرتهم إلى الرجال ، فليس كل رجل مرغوباً فيه ، ولا سيما إذا كان معدماً ، كبير السن ، سيء الخلق ، لم يُعرف بالخير ، فغالب الفتيات لا يرغبن فيه .

إن من أصعب التكاليف العيش مع الشخص المكروه المَبْغُض ، لا سيما أن طبيعة الحياة الزوجية ، والواجبات الأسرية ، لا يمكن أن تُنجز إلا

بدافع قوي من العشيرين ، ورغبة أكيدة منهما في بذل الواجب تجاه الآخر ، فكم هو حجم الجهد النفسي الذي تحتاج إليه المرأة للمكوث مع رجل تكرهه ، ولا ترغب فيه ، فإنه لا خيار لها إلا أن تخالعه ، ثم تمكث في طرف الحياة الاجتماعية ، تنتظر خوض تجربة جديدة، وقد فقدت كثيراً من مؤهلاتها ومميزاتها ، أو أنها تصبر على حياتها معه ، تكابد الأحزان والآلام ، وتنتظر الفرج بالموت .

وأما الرجل حين يكره المرأة ؛ فإنه لن يعدم وسيلة يجدد بها حياته بطلاق ، أو زواج جديد ، يخوض من خلاله تجربة أخرى ، ففي الوقت الذي يجد فيه الرجل مخرجاً من حياة زوجية لا تناسبه : تعجز المرأة في الغالب أن تجد لها مخرجاً من حياة زوجية لا تناسبها .

ومن هنا كان لزاماً على الأولياء أن يجتهدوا في بذل طاقتهم ، ويبدلوا أقصى جهدهم في حسن الاختيار لمولياتهم ، وأن يتخذوا جميع الوسائل الممكنة لإقامة حياة زوجية سعيدة ، وإن من أهم شروط الحياة الزوجية السعيدة موافقة الطرفين الرجل والمرأة بمبدأ العقد ، وهذا التراضي هو أول شرط من شروط الحياة الزوجية السعيدة .

٩- مشروع زواج لم يتم

في يوم من الأيام الطيبة وُلدت سامية لوالدين متدينين بعد سبع سنوات من الانتظار والدعاء ، فكانت الفرحة بها كبيرة بين الأقارب والأصدقاء ، وأصبحت محط اهتمام الجميع ، أكثر من أخويها الصغيرين ، اللذين قدما بعدها ؛ لكونها الأولى والوحيدة لوالديها .

اعتنى بها الوالدان غاية العناية ، فالأب متخصص تربوي ، والأم متخصصة في أحد الميادين الشرعية ، فحفظت القرآن ، وتعلّمت معاني الدين ، وحافظت على الصلاة ، ونشأت نشأة إسلامية مباركة .

وما إن بلغت المرحلة الثانوية حتى بدأ الخطاب يتقدمون لخطبتها ، لما تحمله هي ووالداها من المميّزات ، فما إن أتمت المرحلة الثانوية حتى وقع الاختيار على الشاب ماهر ، وهو من أهل بلديها ، لا يزال يدرس في كلية الطب ، وكان متفوقاً في دراسته ، ومبدعاً في نشاطه ، ومتميّزاً في أدائه ، إلا أنه نشأ يتيماً مع أخويه الصغيرين ؛ فقد توفي والده وهو في الثامنة من عمره ، فعكفت أمه على تربيته مع أخويه ، ضمن حدود معرفتها العلمية ، وخبرتها الاجتماعية ، تواجه أعباء الحياة وحدها ، رغم وجود قرابات لها ، إلا أنها رأت أن تتولى شؤونهم بنفسها ، ظناً منها أن هذا أرفق بأولادها ؛ حتى لا يتناول عليهم أحد .

وسعت الوالدة في مسيرها التربوي إلى أن تبث في ولدها ماهر طاقة نفسية عالية ، وحماسة علمية ، رغبة منها أن تصنع منه رجلاً ناجحاً ، تفتخر وتسعد به ، فيعوضها عن زوجها الفقيد ، ويهون عليها قسوة السنوات العصبية

الماضية .

أعجب والد سامية بالشاب ماهر ، وجلس معه أكثر من مرة ؛ ليجسَّ شخصيته ، ويتعرَّف على مدى التزامه الديني ، فظهر له أنه شاب معتدل التدُّين ، يميل إلى شيء من التساهل المقبول شرعاً ، مع جدِّية مفرطة ، وصرامة قد بدت واضحة على محياه ؛ فكلامه قليل ومحدود ، وتبسُّمه نادر ، إضافة إلى دقته في التأنق ، وشيء من الحركة العصبية في قدميه .

لم تكن هذه الملاحظات اليسيرة لتمنع والد سامية من السعي في السؤال عنه ، فعلى الرغم من الواقعية التي كان يتَّسم بها والدها ، فإن المثالية الإسلامية كانت تؤثر عليه ، رغبة منه في تمثّل السلوك الإسلامي ، الذي يحث على قبول الشاب الصالح ، وعدم رفضه لاعتبارات كمالية غير جوهرية .

وقد أسفر البحث عن ماهر وأخلاقه وتديُّنه - عند أقربائه وأساتذته وزملائه ومسجد حيّه - عن إجماع الكلِّ على تزكيتته ، وأنه مكسب للعائلة ، فما كان من الوالد والعائلة والفتاة - أمام هذا الإجماع - إلا القبول به ، رغم أنه لا يزال طالباً ، إضافة إلى محدودية دخل أسرته المادي ، ووفاة أبيه في سن مبكرة .

ثم طلب الأب من ماهر أن يحضر لرؤية مخطوبته سامية الرؤية الشرعية ، على أن لا يُحضر معه هديّة لها ، ولا يصطحب معه أحداً من محارمه ، وألا يخبر برأيه فيها إلا في اليوم الثاني بعد الاستخارة الشرعية ؛ وذلك حتى لا يُخرج في الموافقة ، فإن كثيراً من الخطّاب يُخرج فيضع هديّة للفتاة المخطوبة إيداناً منه بالقبول بها ، وهو في الحقيقة غير معجب ولا راضٍ بها ، وربما ألجأته أمّه

بمضورها على الموافقة ، وهذا كله حرج على الخاطب ، فأراد والدها - لكونه متخصصاً تربوياً - أن يجتّب ماهرأ هذه التجربة المخرجة ، رغم يقينه بكمال أنوثة ابنته وجمالها ، وأن ماهرأ سوف يُعجب بها قطعاً .

وبالفعل أعجب الشاب بها وخطبها ، ولم يشترط عليه والدها أيّ شروط تُذكر ، رغم أنه كان لسامية بضعة شروط ، إلا أن والدها رفض تسجيل ذلك في العقد ، معللاً أن الشاب صالح ومتدين ، ولا داعي للشروط .

وقبل يومين من موعد عقد القران جاء ماهر وسلم والده سامية المهر ، فأعطاه مباشرة سنداً بالاستلام ، معللاً ذلك بضرورة ضبط مسألة الحقوق المالية ، رغم أن ماهرأ لم يطلب منه سنداً ، بل كان متعجباً من ذلك .

وفي ليلة عقد القران حضر إلى المنزل جمع كبير من الأقارب والأصدقاء والفضلاء والأعيان ، وكانت ليلة مثالية رائعة ، أعجب بها الجميع ، بما فيهم أقارب وأصدقاء ماهر الذين حضروا معه ، إلا أن ماهرأ - رغم كل هذا الأناج والبهجة - بدا كعادته : واجماً هادئاً ، لا تظهر عليه علامات الفرح ، مما لفت انتباه الحضور ، لاسيما ممن لا يعرفونه من قبل ، حتى إن بعضهم حاول أن يداعبه ؛ ليخرجه عن جموده فلم يُفلح .

وفي ختام هذه الليلة أراد والده سامية أن يُتحف ماهرأ بمفاجأة لم تكن على باله ، ولم تكن ضمن برنامج الحفل تلك الليلة ، وهي أن يرى سامية قبل أن يغادر ليبارك لها عقد القران ، فعلى الرغم من موافقة سامية على هذا اللقاء السريع ، إلا أن ماهرأ اعتذر عنه ، معللاً ذلك بأن الحفل في هذه الليلة خاص بالرجال ، وليس معه والدته لتحضر هذا اللقاء ، فكان اعتذاره هذا صدمة مؤلمة

لسامية .

ثم مضى أسبوع كامل بين العقد والحفل المخصص للنساء ، لم يحاول فيه ماهر أن يتصل على سامية ، أو حتى يبعث إليها برسالة جوال ، فكان هذا الجفاء منه صدمة أخرى على نفس سامية ، التي كانت تتصف بالركة الشديدة ، والحساسية المفرطة ، لاسيما تجاه مثل هذه المسائل العاطفية ، التي يميل إليها الفتيات بطبعهن في هذه المرحلة ، سواء كن من المتديئات ، أو من غيرهن .

قرر والد سامية أن يقيم حفلتين للنساء ، الأولى صغيرة في منزله ، لا يحضرها من نساء العائلتين إلا من كانت محرماً لماهر ، أو من النساء كبيرات السن ؛ وذلك حتى يتمكن الشاب من الزفة مع عروسه ، والجلوس بين النساء براحته دون حرج شرعي ، وأما الحفلة الثانية فكبيرة ، يُدعى لها جميع النساء من القريبات والصديقات ، وهذه خاصة بالنساء ، تزف فيها العروس وحدها ، ولا يدخل القاعة أحد من الرجال ، بما فيهم ماهر كما أمر الشرع .

وأما الحفلة الأولى فتمت كما خطط لها والد سامية ، حضرها محارم ماهر من العائلتين ، وبعض كبيرات السن ، ممن لا حرج في حضورهن مستورات في مثل هذه الحفلات ، وكانت هذه الليلة - هي الأخرى على بساطتها - في غاية الروعة والإبداع ، وأطلق عليها والد سامية اسم : (شبكة محارم) ، لعلها تكون سنة في المستقبل بين الناس ، يخرجون بها عن عادة دخول العريس على النساء المتزنيات من غير محارمه ، ومع ذلك فقد بدا على أم ماهر شيء من التذمر لما لاقته من النقد من بعض قريباتها من غير محارم ماهر ؛ لكونها لم تدعهن لهذه الحفلة ، مع أن قريبات سامية من غير محارم ماهر كن في

غاية التفهّم لهذه المسألة.

ثم انتقل الخطيبان إلى مرحلة جديدة من التعارف والتأقلم والتفاهم ، لم يسبق لهما خوضها من قبل ، فكانت سامية - رغم الصدمتين السابقتين - في غاية الإقبال على نمط المرحلة الجديدة ؛ لما تعرفه عن هذه المرحلة مما يتناقله الفتيات المخطوبات ، وتشاهده من سلوك القريبات ، من المعاني العاطفية والإثارة والمغامرة ، فكانت مستعدة لتجاوز الصدمتين ، في سبيل فترة خطوبة إيجابية مشوّقة ، ضمن ما هو مقبول شرعاً و عرفاً ، إلا أن المفاجأة كانت - هذه المرّة - من ماهر أعجب وأغرب ؛ فإذا به على غير نهج الشباب ممن هم في سنّه ، فهو لا يرغب في الاتصالات الهاتفية ، ولا يحبُّ رسائل الجوال ، ولا يفضل كثرة الزيارات المنزلية ، ويميل إلى طريقة بعض الأسر المتزمتة ، التي لا تعطي الخطيبين - بعد العقد - فرصة للتعارف والتواصل ، وتذرّع - معتذراً عن جفائه هذا - بانشغاله في الدراسة ، إلا أن مثل هذا الاعتذار لم يكن ليجدي مع سامية ، التي ازدادت توجُّساً وريبة منه ، وعندها تدخلت أمها بالحديث سراً مع والدة ماهر ليتلطف بسامية ، فتحسّن سلوكه معها بعض الشيء ، إلا أنه لم يصل إلى الحدّ الذي يريح سامية ، ويشعرها بالأمان تجاه خطيبها ، لاسيما وأنه أول رجل يدخل حياتها .

وبعد مضي شهر على هذا الوضع الغريب : تدخل والد سامية - باعتباره متخصصاً تربوياً في هذا الميدان - بوضع بعض البرامج التربوية للخطيبين ؛ بهدف تلطيف الجوِّ بينهما ، وكسر الحواجز النفسية التي تعيق حصول المودّة والألفة بينهما ، فوافقت سامية على البرنامج الأول مع بعض التحفُّظ اليسير ،

وأما ماهر فقد استهجن البرنامج ، ورفض تطبيقه معتذراً عن ذلك بخبرته الاجتماعية ، التي خرج منها بخطورة مثل هذه البرامج المنفتحة ، وتأثيرها السيئ على علاقة الخطيبين ، وبدت شخصيته أمام والد زوجته كأنه شيخ كبير مجرب ، قد عرف الحياة وخبرها ، وصقلته التجارب الميدانية ، وعندها أخبره والد سامية بأنه لن يتدخل في شأنه بعد ذلك ، على أن يتحمل وحده نتائج اجتهاداته إذا لم تشعر سامية بالأمان تجاهه ؛ فإنها لن تُزف إليه إلا حين تكون مطمئنة له تماماً .

ثم خاض ماهر خمسة أشهر بعد هذا الموقف ليكيّف خطيبته لتوافق نمطه السلوكي ، فما زادت محاولاتة إلا تعثراً وإخفاقاً ، فكان إذا تقدّم مع سامية خطوة في بناء علاقة متينة قوية : تأخر - مقابل هذه الخطوة - خطوات إلى الوراء .

لم يكن ماهر يعيش فطرته الطبيعية فيحسن مع مخطوبته الكلام ، بل كان جلّ حديثه معها: انتقاداً ، أو تجريحاً ، أو تأنيباً ، وأهدأ الأوقات حين يتحدث معها عن نفسه وإنجازاته ، وكانت سامية بعد كل مكالمة تقريباً تشعر بالإحباط ، فرغم أنه زاد من عدد اتصالاته وزياراته في الأشهر الأخيرة ؛ إلا أنه لم يضمن هذه الاتصالات معاني طيبة تعزز علاقتهما ، وتقوي من أواصر المحبة بينهما ، بل كان ملؤها التوتر والجدال والخلاف ، وربما المقاطعة في بعض الأحيان للأيام ، دون سبب مقنع يدعو إلى هذا ، ومع كل هذا كانت سامية لا تقابله بجنس فعله معها ، إلا أن يكون شيئاً من العتاب ، فغالباً ما تقابله بكل لطف ورقة ، حتى إنها لا تنهي معه مكالمة - في كثير من الأحيان - حتى تسأله عن رضاه عنها ، وهل يرغب في جديد شيء تصنعه له .

أمضت سامية هذه الأشهر الستة بزيارتين ثابتتين في الشهر للطبيب ، بسبب : التهابات متكررة في الحلق ، واضطرابات في المعدة والقولون ، وخفقان شديد في القلب ، فقد كانت معاملته القاسية تنعكس سلباً على تغذيتها ، ومن ثم على صحتها العامة ، فلم تشعر سامية طول هذه المدّة من الخطوبة بالسعادة إلا في أسبوع أو أسبوعين ، فقد كانت تشعر أن ماهرأ حين يتلطف بها بكلمة هادئة ، أو رسالة جوال رقيقة ؛ إنما يصدر ذلك عنه تكلفاً ، وليس عن مشاعر فطرية صادقة ، تدفعه كما تدفع الخطّاب الطبيعيين نحو زوجاتهم ، حتى إنها من فرط آلامها عدّلت اسمه في جوالها من : (مهوّر) ، إلى : (جرح) ، وكانت في بعض الأوقات حين يتصل بها ماهر : تطلب من أمها الدعاء ؛ لأن تكون المكالمة ناجحة بلا عراق .

والعجيب في سلوك ماهر أنه كان كلّما أساء إليها عاد فاعتذر منها ، وتأسّف عن خطئه ، وفي بعض الأحيان كان يعتذر بطريقة غير مباشرة ، وكانت سامية - مع كلّ هذا - تقبل اعتذاره ، وتقابله بلطف .

والغريب في شخصية ماهر أن سلوكه القاسي مع سامية عبر الهاتف يختفي تماماً حين يأتي لزيارتها في المنزل ، فيبدو رقيقاً هادئاً مثزناً ، بل أكثر من هذا يبدو خائر القوى ، ساقط الهمّة ، ضعيف البنية ، وكأنه شخص آخر غير ذلك الشخص الذي يتصل عبر الهاتف ، كأنما هو واقع تحت تأثير علاج مهدئ ، مما أدخل الريبة في نفس سامية تجاهه ، إلا أنها لم تصرّح بهذا الأمر لأهلها ؛ وذلك لضعف خبرتها .

لم يكن والدا سامية - رغم كل هذه التوترات - ليمتنعا عن الاستمرار

في التجهيز لابنتهما ، والتنسيق مع والدته ماهر في ترتيب مراسيم الزفاف ؛ بحيث لم تنته الأشهر الستة إلا وقد أنجزت الأسرتان كامل المشتريات الخاصة بالزواج ، بما في ذلك : الشقة ، والفرش ، والملابس ، وستان الفرش ، وحجز القاعة .

وفي الأسبوع الأخير من الشهر السادس ، وقبل موعد الزفاف بشهرين : اتصل ماهر بسامية ، فراجع معها العلاقة بينهما ، موضّحاً أن كل ما قام به معها من سلوكيات واجتهادات كان قد خطّط لها ، ضمن خطوات مقصودة ، لم تخرج عن عادات أسرته وتقاليدها التي يعتزُّ بها ، في الوقت الذي انتقد فيه أسرة سامية ، في كونها لم تلتزم بالأصول الاجتماعية في مراسيم الزواج ، وطريقة العلاقة بين الخطيبين ؛ مما كان سبباً في إزعاجه ، ومضايقته والدته وأسرته ، فراجعت معه سامية حديثه هذا لتتأكد من مقصده ، فعندها أيقنت أن كل ما دار بينها وبين ماهر في الستة أشهر الماضية ، من معاني الحب والود ، والاجتهادات الخاطئة ، والاعتذارات المتكررة ، وطلب المسامحة : لم يتجاوز - كل ذلك - حدّ العادات والتقاليد الأسرية التي يؤمن بها ، ويسير في ضوئها ، فأنتهت سامية المكالمة معه ، لتخرج بقرارها الحاسم : أن ماهر لا يصلح زوجاً لها ، فقد أذاقها في الشهور الستة الماضية ما فيه الكفاية من المعاناة النفسية والجسدية ، التي لا يعرفها الخطّاب في هذه المرحلة ، فكيف تراه يكون حالها معه بعد الزفاف ، حين تصبح في سلطانه ؟

لم يكن الوالدان المتعبان ليحرّضا سامية على قرارها هذا ، فقد كانا طول فترة الخطبة - رغم توجُّسهما - يميلان سلوك ماهر - في الغالب - على

أحسن المحامل ، ويصطنعان له الأعذار ، مرّة بضعف الخبرة ، ومرّة بعدم التعمّد ، ومرّة بسوء الفهم ؛ وذلك لكثرة المزكّين ، الذين امتدحوا ماهراً بحسن الخلق ، وسلامة الطويّة ، مما عاق الوالدين عن التقويم الدقيق لشخصيته ، التي بدت غريبة جداً في تعامله مع سامية .

حاول ماهر - كعادته بعد كلّ شجار - تلطيف نفس سامية بعبارات رقيقة ، ورسائل لطيفة ، إلا أنها هذه المرّة لم تعد تؤثّر في سامية ، فقرارها بالانفصال كان حاسماً وقوياً ، وعندها - بعد أن توتر الموقف - طلب والدها مقابلة ماهر على انفراد ، وبصورة سرية دون علم سامية ، فحضر ماهر في الموعد يطرق الباب ، ووقف الوالد المكلم يبتهل إلى الله تعالى بأن يظهر ماهراً على حقيقته ، فما هي إلا دقائق معدودة بعد أن دخل وجلس للحديث ، حتى ظهر بشخصية أخرى ، تختلف تماماً عما كان معروفاً عنه ، فقد ظهر بذات متضخّمة ، ونفس مغرورة ممتلئة ، يتكلّم مع والد زوجته وكأنه ندّ له ، لم يراع فرق العمر ، ولا المكانة الاجتماعية ، ولا المرتبة العلمية ، فعلى الرغم من اتزان حديثه في العموم ، وعدم خروجه عن الهدوء ، إلا أنه كان يقذف بعبارات قاسية ، ويصرّح بمعلومات جريئة ، فتعجّب الوالد من شخصيته : كيف يستطيع الشخص أن يجمع بين قسوة العبارة ، وهدوء الطبع .

وعلى الرغم من الألم الذي كان يعتصر قلب الوالد على ابنته المرهقة نفسياً وجسماً : لم يخرج - هو الآخر - عن حدّ الأدب ، إلا أنه كان منفِعلاً بعض الشيء ، فقد طال صبره ستة أشهر على سلوك ماهر السيئ مع ابنته ، ومع ذلك لم يخرجها ألمه عن ضبط نفسه .

مضت ثلاث ساعات من الحوار والجدال والنقاش العقيم ، لم يزدد بها والد سامية إلا يقيناً بصواب قرار ابنته ، فكلُّ دقيقة تمضي من هذا اللقاء البائس تكشف جزءاً من الجانب المظلم في شخصية ماهر ، مما توارى في أعماق النفس ، وتغطي بمظاهر رقيقة من المسالك الحميدة ، التي تبدو في الظاهر للناس .

وكلُّما حاول الوالد أن يذكر ماهرةً بأميَّات سامية في كونها : متدينة ، حافظة لكتاب الله تعالى ، لم يفتها فرض في وقته منذ أتمت السابعة من عمرها ، وتجيد الطبخ ، فكان لا يبدي أيَّ اهتمام لهذه المميَّات ، بل ربما ردُّ على بعضها للتهوين منها ؛ فهو - حسب زعمه - لم يفته فرض منذ السابعة ، وأما الطبخ ، فكلُّ بنات عائلته يطبخن ، وهكذا بدت سامية في حسِّ فتاة عادية تماماً لا ميزة لها ، بل هي فتاة مدللة ، تريد مثل ما تريد الفتيات الأخريات !!

وإذا تحدَّث الوالد معه عن خبرته التخصصية في شؤون الأسرة ، وأنه لا بد له أن يرجع إليه لاستشارته : أخبره ماهر أنه يعرف ذلك تماماً ، إلا أن له مستشارين آخرين يرجع إليهم ، ويستفيد منهم .

وعندما حدَّثه عن الآمال التي كان يُعدُّها له في المستقبل ، ليكون أفضل طبيب ، ويدخل في نجاحات أسرة سامية : رفض ذلك ، معتبراً ذلك الأسلوب نوعاً من الوصاية عليه ، فهو لا يجب أن يشرف عليه أحد ، لأنه يعرف تماماً ما يصنع ، فهو يسمع من هنا وهنا ، ثم يرجع إلى نفسه لاتخاذ القرار .

وكان ماهر إذا لاحظ على والد سامية شيئاً من الانفعال في أثناء حديثه : أنه وعاتبه على انفعاله ، مبيِّناً له أن هذا هو السبب الذي من أجله أعرض عن الحديث معه ، والعجيب أن هذا هو أول حديث جاد بينهما ، لم

يسبق لهما النقاش في مثله من قبل .

وربما اعتذر ماهر عن بعض عباراته الجريئة التي تحدث بها ، واصفاً نفسه بأنه جرى في طرحه ، وقد غفل أن مسلكه هذا ليس من الجراءة المحمودة في شيء ؛ وإنما هو من سوء الأدب ، الذي لا يليق مع الناس ، لاسيما مع الكبار منهم .

لقد مضت الساعات الثلاث بلا جدوى ، لم تزد المشكلة إلا تعقيداً ، ولم يبد فيها ماهر أيّ اعتذار جاد ، أو تأسّف عما بدر منه تجاه سامية وأسررتها ، وكان والد سامية في حديثه معه - من شدّة الصدمة - يضحك تارة ، ويصمت تارة ، ويضرب كفاً بأخرى تارة أخرى ، من عجب ما يرى ويسمع ، ويقول في نفسه : (كيف خفيت هذه الشخصية الغريبة على كل هؤلاء المزكّين ، من الأقارب والمعلمين والجيران والأصدقاء) ؟

وعلى الرغم من الاتزان الظاهر لماهر في هذا اللقاء ، فإنه قضى باقي ليلته - منذ فارق المجلس - في المستشفى ، ضمن ظرف صحي عرضّه للموت ، فقد أصيب بذبحة صدرية ، بقي بعدها أياماً يعاني انهياراً نفسياً وعصبياً ، فقد اكتشف عندها شديد تعلّقه بسامية ، التي تحسّنت نفسها بعد هذا القرار ، وتعذّلت صحّتها ، وعادت إلى طبيعتها التي كانت عليها قبل معرفتها بماهر ، مع ما كان يراوحها - في بعض الأحيان - من الآلام التي خلّفها سلوك ماهر القاسي معها ، حتى إنها أصبحت تكره الحديث عن الزواج والرجال .

توسّط بعض أقارب ماهر لدى أسرة سامية لإصلاح ذات البين ، واستدراك ما يمكن استدراكه لإتمام هذا الزواج ، إلا أن سامية كانت مصرّة

على موقفها ، فما تزداد في كلِّ يومٍ إلا قناعة بصواب قرارها ، مما دفع والدها للإلحاح على أقارب ماهر لإنهاء هذا النكاح بالخلع ، في مقابل تسلُّم المهر والهدايا .

مكثت الأسرتان قريباً من الشهرين لإنهاء إجراءات الخلع ، لم يظهر فيهما ماهر تماماً ، رغم محاولات والد سامية الوصول إليه ، وإنما كان خاله هو الذي ينوب عنه بالحديث والاتصال ، بسبب سوء وضعه الصحي .

ولما كان موعد الحضور للمحكمة لإنهاء العقد : حضر ماهر بصورة جيدة ، متزناً لا يظهر عليه اضطراب ، فحاول والد سامية التلطف به ، فكان كعادته لا يكثُر الكلام ، يرد فقط بقدر الحاجة ، فأعرض والد سامية عنه بجديته نحو خاله الذي بدا لطيفاً بعد أسبوعين مضت من التوتر والتهرُّب .

وبعد إتمام الجلسة وحصول الفرقة الشرعية : تسلَّم ماهر من والد سامية مبلغاً إضافياً ، تعويضاً عن خسائر عائلته المالية ، وتعبيراً من أسرة سامية عن سلامة الصدور ، والعجيب أن ماهرأ استلم المبلغ بنفسه دون تردد ، رغم أن والد سامية أعاد إليه ثلثي المهر - في أول الأمر - ليستعين به على فرش المنزل : فأبى أخذه رغم كلِّ المحاولات ، وأما الآن - وقد انتهى الأمر - فلا مانع عنده من أخذ أيِّ مبلغ كان !

ولما انقضى الأمر ، وعزم الثلاثة على الخروج من مكتب القاضي ، يتقدَّمهم ماهر الذي خرج مسرعاً ، فما هي إلا برهة قصيرة حتى اختفى ماهر تماماً ، وليس ثمة إلا مصاعد مشغولة تحتاج إلى انتظار ، وسلَّم بينه وبين الدور الأرضي عشرة طوابق ، فتعجَّب والد سامية من سرعة اختفائه ، وأخذ يلتفت

حوله ويقول: (أين ذهب ماهر) ؟ ! وبدا خاله هادئاً مبتسماً ، غير مكترث من الموقف ، وكان هذا هو آخر العهد بـماهر .

سادساً : مقالات التربية العقلية

- ١- دور الكلمة التربوي
- ٢- الطفل المسلم في ظل العولمة
- ٣- فلسفة التربية الإسلامية بين المثالية والواقعية
- ٤- المسلمون والتحدي الثقافي - المشكلة والحل
- ٥- نحن والغرب - حضارتان متعارضتان
- ٦- ترجمة الشعوب
- ٧- لبرلة السلفية
- ٨- لليبراليين فقط
- ٩- موقف الإعلاميين من الإسلاميين
- ١٠- كلية الشريعة بجامعة الملك عبد الله
- ١١- دعوة تحرير المرأة من الجهل والامية
- ١٢- التنافس الفكري بين الجنسين
- ١٣- مقترح لنظام تعليم البنات
- ١٤- جريمة المستبدين في رفض المبدعين
- ١٥- المسافة بين التربية والتعليم
- ١٦- الأهواء في البحث العلمي
- ١٧- ثقافة الصورة
- ١٨- حوار مع : موقع تربيتنا
- ١٩- بعد أربعة أعوام من انطلاق موقع الدكتور عدنان باهارث

١ - دور الكلمة التربوي

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن للكلمة المنطوقة - عبر
التواصل البشري المباشر - صداها الخاص في النفس الإنسانية ، ولها تأثيرها
الفعال في تعديل اتجاهات الناس ، وتوجيه اهتماماتهم ، وتغيير قناعاتهم ؛ فكم
من كلمة صادقة مدوية ، قوية ممتلئة ، خرجت من فم طاهر شريف ، قد
امتزجت بروح صاحبها ، واختلطت بمشاعره ، فكان لها في العقول أبلغ الأثر ،
وفي النفوس غاية التقدير .

وفي الجانب الآخر : كم هي الكلمات المنمقة ، والعبارات المعسولة ،
والخطب البليغة ، التي خرجت من نفوس مترددة ، وأفواه متلعثمة ،
وشخصيات مدهنة ، فلم تُغن عن أصحابها شيئاً ، ولم تحرك ساكناً ، ولم تبعث
روحاً ، ولم توقظ ضميراً ، جوفاء خاوية بلا حراك ، قد مضت كلماتها عبر
الأثير لتتلاشى وتذوب ، فلا يبقى لها في حياة الناس أثر ولا رصيد .

ولما كان للكلمة الصادقة البليغة هذه القوة التأثيرية في النفوس : كانت
المعجزة النبوية الخاتمة بيانية الطبيعة ، مستمرة الحجّة ، دائمة القوة ، قد امتطت
متن اللغة العربية ، بخصائصها المعروفة عند أهلها ، وطبيعتها البلاغية ، وأحرفها
المعدودة ، لتصنع منها أعجوبة الدهر الكبرى ، والمعجزة العظمى ، والحجّة
البالغة ، في كتاب يُقرأ أبد الدهور ، وآيات تُتلى على مر الأزمان والعصور .

وكان صاحب الرسالة - ﷺ - أبلغ الناس بياناً ، وأفصحهم لساناً ، وأوجزهم عبارة ، قد أوتي جوامع الكلم ، واختصر له الكلام اختصاراً ، فملك - ﷺ - ناصية اللغة ، فما سُمع الكلام من أحد أفخم ، ولا أحسن ، ولا أسلم منه ، فاجتمع للحجة الربانية : البيان القرآني ، والبيان النبوي ، فكان البيانان اللغويان حجة الله على عباده ، ومراده من خلقه ، ونهجه الذي ارتضاه لهم .

ولهذا كان أسلوب الاتصال الجماهيري المباشر ، عبر الخطب والمواعظ والإرشادات : هو نهج رسول الله ﷺ في دعوته ، منذ أن علا الصفا بمكة ، ينذر ويحذر ، حتى ختم حياته في آخر أيامه المباركة ، حين جلس على المنبر يعظ الناس ويودّعهم ، ويقتصص لهم من نفسه ، وبين هذين الموقفين جمع هائل من الخطب المنبرية ، والمواعظ النبوية ، والإرشادات الأخلاقية ، التي تخللت عصر النبوة المبارك ، في الجُمع والجماعات ، والحج والمناسبات ، فكانت مادة خطبه نوراً ونبراساً وهدى للمسلمين في كل عصر ، يرشفون من معينها الذي لا ينضب روحاً تحيا به القلوب ، ونوراً تهتدي به العقول ، وأنساً تنشرح به الصدور .

لقد استطاعت الآية القرآنية ، والعبارة النبوية : أن تصنع أمة تخلص عبر التاريخ ؛ فلا تضمحل ولا تنتهي ، ولا تذوب ولا تتلاشى ، كلما خمد أوارها ، وضعف كيائها : عادت بالقرآن والسنة كأقوى ما يكون ، تجدد نفسها ، وتصلح ضعفها ، فما أن ينهض فيها بالوعظ والتذكير الأئمة المجددون ، والدعاة المصلحون ، والخطباء المشفقون ، حتى تعود جذوة الأمة متوقدة متوهجة من جديد ، كأن لم يصبها وهن ، ولم يلحقها ضعف .

لقد كانت الكلمة ولا تزال مطية الأمة لنيل غاياتها الإصلاحية ،
ووسيلتها لبلوغ أهدافها النبيلة ، فبقدر ما يستمد الوعاظ الهداية من المصدرين
المعصومين ، وبقدر ما يخاطبون الناس بهما وبمضامينهما ، ويسلكون بهم في
ظلالهما : يحصل المقصود من إحياء القلوب ، واستنارة العقول ، ويقظة
الضمائر ؛ إذ إن الوحيين جاءا موافقين للفطرة السوية ، التي فطر الله الناس
عليها ، فكلُّ ما وافق الفطرة : توافق معها ، وأثر فيها ، وكلُّ ما خالفها : تنافر
معها ، وضعف أثره فيها .

٢- الطفل المسلم في ظل العولمة

لقد تأخر العالم الحديث في وضع الطفل موضع الاهتمام والرعاية ؛ فقد كان الطفل - إلى عهد قريب - عنصراً اجتماعياً مهملاً ، لم يحظ بما كان يستحقه من الرعاية والاهتمام ، فقد تأخرت الأنظار إلى عالم الطفولة وحاجاتها ومعاناتها إلى القرن العشرين تقريباً ، ومع ذلك لم يقدم للطفولة الشيء الكثير مما تستحقه من الرعاية والاهتمام .

والطفل العربي على الخصوص ، والمسلم على العموم هو عضو في هذا العالم القاسي ، الذي لا يعترف إلا بالأقوياء ، في الوقت الذي يغيب فيه الظل الإيماني الوارف عن الحياة الإنسانية ، فيقوم مقامه العنف والظلم والاضطهاد ، الذي ينحط بثقله وهمومه ، أشد ما ينحط على فئات المجتمع الضعيفة كالنساء والأطفال والمعوزين ، فهؤلاء أول وأكثر الخاسرين في ظروف الصراعات والنزاعات الدولية ، وفي حالات المجاعات والأزمات الاقتصادية .

وعلى الرغم من الرعاية التي بدأت تتوجه ببطء نحو الطفل المعاصر ، فإنه في حاجة إلى مزيد من الرعاية والحماية والاهتمام لتستوعب الجميع ، وبطاقة أكبر وأشمل ، فتلمس الحاجات المتنوعة ، وتكتشف المواهب المختلفة ، وتستوعب بصورة كاملة الطاقات المتوقدة .

ولعل الأمر الإيجابي الذي تسعد به النفس في هذا العصر هو انتشار قطاع التعليم النظامي ليصل إلى غالب الأطفال في سن المدرسة ، فهذه نعمة كبيرة ينعم بها الطفل المسلم ويشكرها المجتمع ، ومع ذلك تبقى فئات من أطفال المسلمين في البيئات الفقيرة والمعدمة ، لا يصل إليها التعليم إلا اليسير منه ، لا سيما الفتيات الصغيرات وكثير من النساء .

ولعل من أشدّ ما يشكّل خطراً على الأمة الإسلامية في أطفالها : هذا الانفتاح الثقافي الواسع غير المنضبط ، الذي ينطلق بأحماله : العقائدية والفكرية والخلقية ليصطدم بشخصية الطفل الغضة الرقيقة ، التي تتشكّل وتُبنى متدرجة نحو النضج ، فيهدم ما تبنّيه الأسرة والمدرسة من القيم والمبادئ الإسلامية في شخصية الطفل ، وهو تقصير ولا شك يتحمّله الجميع حين أهملوا صناعة البدائل الإسلامية المشروعة ، التي تغني عن الثقافة الوافدة المشبوهة .

والناظر في واقع الأمة الثقافي يجد أن الإخفاق قد طال جميع مؤسسات المجتمع المسلم بدرجات متفاوتة ، بما فيها مؤسسات رعاية الطفولة وحاجاتها، وتنمية مهاراتها ، فالأسرة اقتصرّت على مسئولية الإنجاب والرعاية الصحية ، والمدرسة انحصرت مهمتها في هدف نقل المعلومة العلمية إلى أذهان التلاميذ دون التربية والتدريب عليها ، والوسائل الإعلامية انشغلت بنقل ثقافة الآخر دون تمييز ولا تمحيص ، وانهمك الشارع العام في التناقضات بين المفاهيم الإسلامية والسلوك الواقعي ، وتُرك الطفل وسط هذه المؤسسات الاجتماعية المخففة ليحل وحده ألبازار المحيرة ، ويصلح انحرافات كثيرة ، ويتتقي - بخبرته القاصرة - النافع منها ، ويرد السقيم ، في وقت عجز فيه كثير من الكبار عن التمييز ، حتى غرق بعضهم بما لا مزيد عليه من التشويش الفكري ، والهبوط السلوكي .

إن من أهم ما يحتاج إليه المجتمع المعاصر من طفل المستقبل : الإبداع في مجالات الحياة المختلفة ، ودروبها المتشعبة ؛ ليكون أداة فعّالة للإسهام في إخراج الأمة الإسلامية من أزماتها الحضارية المعاصرة ؛ فإن كثيراً من

الابتكارات الإبداعية تقوم على أفراد قلائل ، فيبتكرون للأمة ما يسهم في حلّ بعض أزماتها ، بناء على جهودهم العلمية المثمرة ، وشخصية من هذا النوع المبدع تحتاج إلى طفولة متفوقة ، وبناء صالح متين تشترك فيه جميع مؤسسات المجتمع .

والواقع المعاصر - في ظل العولمة الفكرية والاقتصادية والسياسية - لا يسمح بالحياة الشريفة لغير المتفوقين ، ولا يترك مجالاً لغير المبدعين ، ولا يتيح فرصة لغير الموهوبين ، فلا بد لطفل المستقبل من المعارف النافعة بكل أنواعها والمهارات المتفوقة ، وبكل أصنافها المتنوعة ؛ ليتمكن من العيش بين الأقوياء المتنافسين ، فضلاً عن التخطيط لتجاوزهم والتفوق عليهم .

وكثيراً ما يرتبط بروز الأفراد دولياً بتفوق البلاد التي يتمون إليها من الجهة الاقتصادية والسياسية ، وبمجم البرامج العلمية والثقافية الموجهة إليهم ، إضافة إلى توافر البيئات الاجتماعية والتعليمية المتفوقة ، ومثانة أساليب الرعاية والاحتضان والتبني التي تنهض بالقدرات الإنسانية ، وتساعد على التفوق الشخصي للأفراد ، ومن ثمّ تدفع نحو البروز في المجتمع الدولي بصورة واسعة ومتميزة .

وهذه العناصر مهمة في بروز البالغين الكبار على المستوى الدولي ، فضلاً عن بروز الأطفال الصغار وتفوقهم عالمياً ، ولهذا يضعف الحضور الدولي للطفل العربي والمسلم عموماً ، في مقابلة حضور أطفال الدول المتقدمة ، من جهة درجة التفوق ، ومن جهة سعة تنوعه ، ومن جهة أعداده أيضاً .

ولا يرجع ذلك القصور العربي والمسلم إلى الطبيعة البشرية التي خلّقوا عليها ، بقدر ما هو قصور في مؤسسات المجتمع المساهمة في بناء الطفل ورعايته .

وفي هذا الواقع المعاصر لا يشك أحد في حجم التأثير السلبي لوسائل الاتصال التقنية على شخصية الطفل ، ولا يشك أحد أيضاً في حجم الضعف الذي انتاب التربية المدرسية في هذا العصر ، بنظامها ومناهجها وهيئاتها التعليمية ، ولا ينكر أحد كذلك الدور السلبي للشارع العام ، وتأثير جماعة الرفاق ، إلا أنه مع كل هذا يبقى التأثير الأكبر ، والأثر الأعظم - كما هو مفروض - للأسرة في بناء اتجاهات الطفل ؛ فإن ما ينقشه الآباء بالوسائل التربوية الصحيحة في نفوس أولادهم ، وما يثبونه من المفاهيم والتصورات في عقولهم ، لا بد أن يبقى ذلك جذوة متوقدة في نفوسهم ، حتى وإن خبا بريقها في بعض الأحيان ، أو ضعف أثرها في بعض مراحل أعمارهم ، إلا أنها لا تنطفئ بالكلية ، فبقدر ما يكون البناء الأسري لشخصية الطفل قوياً يكون التأثير السلبي للمؤسسات الأخرى أضعف وأخفت .

٣- فلسفة التربية الإسلامية بين المثالية والواقعية

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فرغم وضوح المثالية الإسلامية في أعلى وأجل وأكرم صورها في شخص رسول الله محمد ﷺ ، وبقاء سنته شاخصة للعيان ، وبارزة للأنام ، من خلال أقواله الشريفة ، ومسالكه الجليلة ، وإقراراته الحكيمة ، بحيث لا تخفى معالمها على السالكين إلى رب العالمين ، ولا تغيب وقائعها عن المهتدين بنهج سيد المرسلين ، ورغم وضوح النص الإلهي باتخاذ - عليه الصلاة والسلام - قدوة للمؤمنين ، يعتقدون باعتقاده ، ويسلكون على منواله ، ويسيروا على نهجه ، غير أن الواقع الإنساني ، بكل ما يحمله من النقائص والمثالب ، وبكل ما يحيط به من الظروف والأحوال والمواقف : لا يسمح للمثالية العالية أن تبلغ مداها في حسّ الناشئة ، ولا يتركها لتصل إلى غايتها من نفوسهم ، بحيث تبقى حيّة في وجدانهم ، يقظة في مشاعرهم ، يحسّون بها في دواخلهم وهم يعافسون شؤون الحياة ، ويتفاعلون مع قضايا المجتمع ، وإنما ينحطّ الواقع الإنساني بثقله الشديد ، واندفاعه العنيف ، ليزيح المثالية - بكل أبعادها الجميلة - من الفكر والوجدان والمشاعر ، ليحلّ محلّها الواقع الهزيل - بكل نواقصه وعيوبه - فلا يجد الناشئ غضاضة في الاستسلام للواقع الإنساني القاصر ، حتى ينحطّ معه في هبوطه أينما نزل ، وقد فقد معالم المثالية الراقية ، والإحساس بأفضليتها ، فلم يعد يستحضرها في نفسه ، ولا يسترجعها في ذاكرته ، فقد غابت عن وجدانه ، وربما مُحيت منه بالكلية ، فلم يعد لها وقعٌ في حسّه ، فضلاً عن أن يكون لها أثر في سلوكه .

إن المثالية الإسلامية الشاخحة ، بكل أبعادها : الإيمانية ، والروحية ، والخلقية ، والفكرية ، المبنوثة في نصوص الوحي ، والمتجسدة في أداء الشخصية النبوية ، هي جزء أصيل من دين الإسلام ، قد دخلت بعمق في جذور المعتقد ، وتشعبت بقوة في أساس السلوك ، فلا يجوز مجال من الأحوال أن تُستبعد من المنهج التربوي ، بحيث تغيب معالمها ، فلا يتبينها الناشئة ، ولا يفهمون حقيقتها ، ولا يصح أن تُقصى عن واقع التفاعل الاجتماعي ، بحيث تصبح شذوذاً سلوكياً منفراً .

إن الله تعالى حين فرض على الأمة الشخصية النبوية الجليلة معياراً للعقيدة والسلوك ، ومقياساً وحيداً للأداء الإنساني المثالي : يعلم - ﷺ - حجم القصور البشري الذي أحاط بالناس ، ولف الجميع بلا استثناء ، ويعلم أيضاً واقع الإخفاق الذي يلازم الطبيعة الإنسانية ، فلا يكاد ينفك عنها ، ومع كل هذا كُلفوا جميعاً بهدي محمد ﷺ في معتقده وفي سلوكه ، مع علم اليقين أنهم لن يبلغوا ما بلغ ، ولن يصلوا إلى ما وصل ؛ فمن تراه من المكلفين يطيق من العمل والفهم ما أطاق رسول الله ﷺ وفهم ؟ ومن تراه يصبر على ما صبر عليه رسول الله ﷺ ؟ لقد بلغ محمد ﷺ القمة البشرية ، في أجل وأعلى مقاماتها ، وتمثل العبودية الحقّة كما أراد له ربه ﷻ ، ومع ذلك هو قدوة الجميع ، بما فيهم المتعثرين ، والساقطين ، والمتهالكين ، ما داموا مسلمين ، فضلاً عن كونه - عليه الصلاة والسلام - قدوة للمؤمنين المتقين ، وللأولياء الصالحين ، فالكل به يقتدي ، سواء بمجرد الاعتقاد بالمثالية النبوية في شخصه الكريم ، مع العجز عن الرقي بالعمل ، أو بالجمع بينهما اعتقاداً ومجاهدة سلوكية ، فقد شمل الله تعالى الجميع من هؤلاء بفضله : ﴿ تُمْ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ... ﴾ ٢٢ / ٥٢ .

ولئن كانوا جميعاً - المجتهد والمقتصّر - عاجزين عن مجاراته - ﷺ - في مجاهداته : العقدية ، والسلوكية ، والتعبدية ؛ فإنهم مع ذلك يحوزون الفضل من جهتين :

الأولى : من جهة التوبة المستلزمة لصدق المجاهدة ، فتعمل على ردم الهوة العظيمة بين الإيمان والنبوة من جهة : (... أعني على نفسك بكثرة السجود) ، (المرء مع من أحب) فتلحق المؤمن بالنيين ، وتعمل أيضاً على ردم الهوة بين الإسلام والإيمان من جهة أخرى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ... ﴾ ٢١ / ٥٢ ، فتلحق المسلمين بالمؤمنين ، فضلاً من الله ونعمة ؛ ولهذا ألزم الجميع بالتوبة النصوح دون استثناء ؛ لتجبر نقصهم ، وترفع قدرهم ، وتعلي شأنهم : ﴿ ... وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ٣١ / ٢٤ .

والثانية : من جهة الاعتقاد بالمثالية الإسلامية في أعلى وأجل مقاماتها ، حتى وإن لم يبلغوها ولن يبلغوها ؛ لأنهم باعتقادهم بها ، وإذعان قلوبهم وعقولهم بعلوها وجلالها : يحوزون الفضل والثواب ، حتى وإن عجزوا أو قصروا عن بلوغ مقاماتها ؛ لأن الاعتقاد - في حد ذاته - تكليف ، وهو مقدّم على العمل ؛ فالاعتقاد بالمثالية وأفضليتها في شخص رسول الله ﷺ فرض لازم ، وأما القيام بها ، ومكابدة معاناتها ، والمجاهدة في سبيلها ، تأتي مرتبة ثانية في مفهوم التربية الإسلامية ؛ إذ العمل - مهما بلغ إتقانه - يشوبه ما يشوبه من القصور البشري ، والظرف الاجتماعي ؛ لذا يدخله العفو والمسامحة ، أما الاعتقاد فلا سبيل للمسامحة فيه ولا العفو ؛ لأن محله القلب ، ولا سلطان يناله

إلا بإرادة صاحبه ؛ فالاعتقاد بوجود الصلاة والزكاة والصيام والحج ، كلها مقدّمة على أدائها ، والاعتقاد بسمو الأخلاق الإسلامية وعلو مكانها مقدّم على التزامها ، في حين لا يُغني العمل عن صاحبه - مهما كان متقناً - ما لم يسبقه اعتقاد صحيح .

إن الأزمة التي تصيب منهج التربية حين يُهمل تربية النشء على الاعتقاد بالمثالية ، باعتبارها النموذج الأفضل والأعلى هو فقدان ثواب المعتقد ، وأخطر منه ضياع أصل الإيمان ، حين تعمل التربية على تقديم الواقع على المثالية ، وأرذل منه وأقبح أن تعمل التربية على الحطّ من المثالية ونكرانها واستبعادها ، في مقابل الرفع من شأن الواقعية بكل عيوبها ونواقصها ، فيتحوّل الواقع القاصر إلى معيار ، فلا يتنبّه معه السالك إلى قصوره ، ودنو رتبته ، والله تعالى يهيب بالمؤمنين أن يتّقوه حقّ تقاته ، ومن تراه يقدر على ذلك إلا المعصوم عليه الصلاة والسلام ؟ وما ذاك إلا لتبقى المثالية حيّة في النفوس ، وباب المجاهدة التنافسية مشرعاً للجميع ، يكابدون طريقة رسول الله ﷺ ، فيسيرون على نهجه الذي رسمه لهم ، ولكن أنى لهم أن يسيروا بسرّعه ، أو أن يتقنوا إتقانه ؟ ومع ذلك ليس لهم إلا هذا حسب طاقتهم .

إن المثالية الإسلامية تقتضي الاعتقاد بأن التزام السنة النبوية خير من إهمالها ، والأخذ بالعزيمة خير من الأخذ بالرخصة ، وإنكار المنكر باللسان خير من إنكاره بالقلب ، والعفو عن الإساءة خير من القصاص ، والخروج من الخلاف الفقهي خير من الوقوع فيه ، وصلة القاطع خير من مكافأته ، وصلاة الجماعة خير من صلاة الفرد ، والتزام المرأة حجاب نساء النبي ﷺ خير من

التزامها ما هو دونه من الستر ، وهكذا تبقى المثالية شاخصة في معتقد المسلم ،
مائلة أمامه في مخيلته وفكره ، ينال بذلك أجر الاعتقاد ، حتى وإن لم يلتزم
مقتضاها في سلوكه .

ومن هنا فإن الخطأ الذي يتطرق إلى منهج التربية ، ويخرّب أداءها هو
عدم التصريح بالمثالية الإسلامية ، وإهمال التربية عليها بحجة الواقعية ، فيخسر
الناشئة أجر المعتقد ، وربما تعرّضوا لخطر الاعتقاد ببطان المثالية ، إضافة إلى
توريثهم في عواقب قصور الهمم ، وسقوط العزائم ، في زمن لم يعد فيه مكان
للضعفاء ولا للمترخّصين .

٤- المسلمون والتحدى الثقافي - المشكلة والحل

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروهه سواه ، والصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد .. فإن المتأمل من جيل المسلمين المعاصرين ، ممن لم يعاصر فترة الاستعمار الغربي لبلاد المسلمين ، فإنه يتعجب متسائلاً : كيف ساغ للأمة المسلمة - بكل طبقاتها - أن تعيش زمناً من عمرها تحت حكم المستعمر النصراني ؟ وكيف كانت تُدار البلاد بأيدي غير المسلمين ؟ وما هو شعور المسلم - في ذلك الوقت - بما آلت إليه أحوال أمته ؟

إلا أن هذه الأسئلة التعجبية تخفُّ وطأتها على المسلم المعاصر ، ويفهم أجوبتها حين رأى بعينه كتائب المستعمر الغربي ، وجيوشه المدرعة تعود من جديد إلى بلاد المسلمين في أفغانستان والعراق ، لتحكمها بسلطانها الصليبي الغاشم ، وتسيطر عليها بآلتها العسكرية المتفوقة ، ويبقى المسلمون المعاصرون - في خضم هذه الأحداث الجارية المتلاحقة - في دهشة وتعجب ، قد بُهتوا بعظيم الخطب ، وذهلوا بشدة الموقف .

ولا يبعد أن يأتي جيل لاحق من أبناء المسلمين فيتعجب من زمننا ، وما آلت إليه أحوالنا ، وربما يتساءل : كيف عاد المستعمر الغربي إلى بلاد المسلمين بعد أن أخرج منها ؟ وكيف عاش المسلمون حياتهم تحت حكم النصارى ؟ أما كان في المسلمين قوة يفضون بها مشكلاتهم ومنازعاتهم ، بدلاً من أن يأتي الغربي ليتولى ذلك نيابة عنهم ؟

إن الواقع يشهد بأن التاريخ لا يرحم ، وتلمس الأعداء بين الأجيال قليل ، ومع ذلك فإن ما وصلت إليه أحوال الأمة اليوم لم يكن نتاج ظروف

ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية قريبة فحسب ، وإنما سبقتها أحوال وظروف كثيرة ، تراكمت عبر جمع من الأجيال الماضية ، تفاوتت فيها مسؤوليات الأجيال ، بين الخطأ اليسير والفاحش ، حتى تتوَّجت في هذا الجيل المعاصر بصورة من صور الاستلاب شبه الكامل لشخصية الأمة ومقوماتها ، تعاضدت فيها قوى الشر المعادية للإسلام للإجهاز على البقية الباقية من قوى الأمة وإمكاناتها .

وقد ساعد على ذلك تخلف الأمة الحضاري العام ، الذي شمل جميع مرافق الحياة ، ولاسيما فيما يتعلق بالتفوق التقني ، وما ترُتب عليه من التفوق الصناعي والاقتصادي ، مما سمح للغزو الثقافي الأجنبي أن يمتد عبر هذا الفراغ الحضاري إلى داخل حصوننا ، وإلى أخصّ خصوصياتنا .

وقد ساعد تقدم وسائل الاتصال بأنواعها المختلفة على أن تصل الثقافة الأجنبية إلى أعماق نقطة وأبعد زاوية في حياة المسلمين المعاصرين ، حتى إن المتأمل لا يكاد يجد جانباً من الحياة المعاصرة سلم من أن تطاله وسائل الاتصال بقدراتها المتفوقة .

ولعل ما تتوَّجت به عبقرية تقنية الاتصالات الحديثة من اختراع الهاتف المتنقل المزود بالعدسة الدقيقة ، ما يشير إلى هذا العمق الضارب في أخصّ الخصوصيات الإنسانية ؛ بحيث لم يعد للإنسان المعاصر ساحة يتحرك فيها ضمن خصوصيته الشخصية ، فليست أكثر من لحظة خيانة يُدار فيها مفتاح الهاتف المتنقل ليصبح الشخص الغافل - بصورته وصوته وانفعالاته - مادة ثقافية للمستهلكين ، فلا يستطيع أن يردّ عن نفسه المتطفّلين ، ولا يستطيع أيضاً

أن يحو ما تناثر من شخصه عبر الأثير .

وللمتأمل أن يتخيل حين تكون الفريسة من المخدرات في البيوت ،
المجوبات بالجلابيب والخمر ، مما يُعطي القضية حجمها الفعلي ، وخطرها
الحقيقي ، ولعل القضية لا تنتهي عند هذا الحد ، فإن التقدم التقني في مجالات
الاتصال يسير بخطى متسارعة نحو مزيد من التفوق المثير للاستهلاك ، ولا يُدرى
ما يجبئه القدر في المستقبل من مجالات التفوق التقني الخطيرة في ميدان
الاتصالات ، مما قد يخفف وقع الأزمات المعاصرة ؛ فإن الفتن المتلاحقة يرقق
بعضها بعضاً ، لا سيما حين يعتاد عليها الناس ، وتصبح واقعاً عاماً .

إن التحدي الثقافي الأجنبي المعاصر ، الذي يهدف إلى تذيب
الشخصية المسلمة وضياع معالمها : لا يقل خطراً عن التحدي العسكري بما
يحملة من الفتك والتدمير ؛ فلئن كان الخطر العسكري يهلك الأبدان والأحجار ،
فإن الخطر الثقافي يفسد القلوب والأرواح ، والإنسان قبل أن يكون إنساناً ببدنه
فهو إنسان بروحه ، فأية قيمة تبقى للبدن إذا فسدت الروح ؟

إن البشرية المعاصرة في أمس الحاجة إلى أمة الإسلام ، التي تحمل
وحدها الحق الصافي في الرسالة الخاتمة ، وما لم تتدخل الأمة الإسلامية لإنقاذ
البشرية التائهة من مسيرها المظلم المتسارع نحو المجهول ، المدعوم بالتقدم التقني ،
وتطبيقاته الصناعية والتجارية : فإن الهلاك والدمار سوف يطال الجميع ، فإن
سنن الله لا تتخلف عن المفرطين والمقصرين ، ولعل في التوصيات والمقترحات
الآتية ما يُعين على الخروج من هذه الأزمة الثقافية المعاصرة :

١ - رصد مجالات الغزو الثقافي الأجنبي للأمة المسلمة ومؤسساتها الاجتماعية

المختلفة ، بما يكشف الخطط الهدامة التي يحملها الاستشراق والتنصير والاستعمار ، ويُوقظ الأمة لخطرهما على العقيدة والأخلاق ، وعلى كيان الأمة ومستقبلها الحضاري .

٢- تبصير الحكومات الإسلامية بخطر التحدي الثقافي ، وأهدافه وغاياته من خلال مراكز رسمية للرصد ، تزوّد المسؤولين بتحركات أدوات الغزو الثقافي في بلاد المسلمين .

٣- دراسة أساليب الغزو الثقافي الحديث ، وآلياته المتطورة ، ومدخله الجديدة للوقوف على مستجداته الحديثة ، والتصدي له بما يكفّه ، أو يخفّف من آثاره السلبية .

٤- وضع مادة دراسية متجدّدة ومناسبة لجميع طلاب المراحل التعليمية المختلفة المدنية والعسكرية ، توضّح التحدي الثقافي الذي تعيشه الأمة وخطره المحدق بها ، وسبل حماية الأمة من آثاره الخطيرة .

٥- دعوة الأدباء والمفكرين والشعراء والقصصيين للكتابة في مجال تحديات الأمة الثقافية بالأسلوب الأدبي والقصصي المشوق - شعراً ونثراً - ليسهموا بعطائهم في الدفع عن الأمة ، وتبصيرها بمصالحها .

٦- القناعة الكاملة بأن الإنسان المسلم ، عقيدته وأخلاقه وسلامته ، أغلى ما تملكه الأمة ، وهذا يتطلب بالضرورة رعايته وتربيته تربية إسلامية شاملة ، تُعدّه إعداداً يناسب متغيرات الحياة المعاصرة ، وتحدياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية .

٧- الدقة والحذر في التعامل وتبادل المعلومات مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالشؤون الثقافية ، مع السعي الحثيث في تكوين منظمات دولية إسلامية مناظرة ، يستغني بها المسلمون عن غيرها ، مع توثيق الصلة بين المنظمات والهيئات الإسلامية والعربية الحالية ، المحلية منها والإقليمية والدولية .

٨- دعم برامج وخطط الترجمة للعلوم والمعارف الأجنبية ، التي تحتاج إليها الأمة لنهضتها ، والتوسع في أنشطتها بهدف تعليم الأمة المسلمة بلغتها العربية ، مع قصر الترجمة على العلوم التقنية ، وتطبيقاتها الصناعية ، دون غيرها من مجالات الثقافة الأمية الخاصة ، التي لا تحتاج إليها الأمة .

٩- اعتماد اللغة العربية لغة الاتصال والتخاطب والكتابة بين المسلمين بصورة عامة ، باعتبارها وعاء الأمة الحضاري ، وأداتها الثقافية والفكرية ، والاقتصار في استخدام اللغات الأجنبية الحية ضمن حد الضرورة التي لا بد منها ، وعدم السماح لها باحتلال مواقع التأثير بدلاً عن اللغة العربية .

١٠- وضع الضوابط الشرعية والتربوية لإحكام خطط الانفتاح على الثقافات الأخرى ، بما يحقق الاستفادة الصالحة ، واقتناص الحكمة النافعة ، في غير انفلات أخلاقي ، أو ضلال عقائدي .

١١- إحياء حاسة التفريق عند المسلمين بين مفهوم العلم ، باعتباره خاصية إنسانية لا وطن لها ، وبين مفهوم الثقافة ، باعتبارها خاصية أممية شعوبية ، تفرد كل أمة بخصوصياتها : العقائدية ، والسلوكية ، والاجتماعية .

١٢- إعادة تأصيل الفروع المختلفة للعلوم الإنسانية من الوجهة الإسلامية ؛

لكونها - في الجملة - تمثل ثقافة وافدة ، لا سيما وقد أصبحت جزءاً من برامج كثير من مؤسسات الأمة التربوية ، مع السعي الحثيث في بناء مجموعة جديدة من هذه العلوم الإنسانية مستمدة من تراث الأمة الثقافي ، وتاريخها الحضاري .

١٣- وضع الضوابط الشرعية والتربوية لجميع الأنشطة الفنية والإعلامية بما يكفل حصرها ضمن الإطار المقبول شرعاً ، و يسخرها لخدمة الدين ، ونشر رسالته السامية للبشرية ، وهذا بالضرورة يتطلب خدمة الرسالة الإعلامية والفنية بما يحقق رواجها وانتشارها بنجاح في وسط ثقافي عالمي شديد التنافس .

١٤- إعادة مفهوم الكفّ عن المنوعات الشرعية إلى أذهان المسلمين ، باعتباره سلوكاً إسلامياً يثاب عليه المسلم بامتناعه ؛ فإن كثيراً من عناصر الثقافة الوافدة لا يمكن الوقاية منها ، أو التحصّن من خطرها إلا بالكفّ عنها ، لاسيما وأن مهارات الانتقاء الموفّقة عن الثقافات الأخرى ليست قدرة متاحة لكلّ شخص ، ومع ذلك لابد من التدريب على هذه المهارات الانتقائية ، مع درجة كافية من التحصين الضروري للثبات على الحق ، وضبط السلوك الخلقى .

١٥- التسليم الكامل بأنه بقدر ما بين الرجل والمرأة من التشابه في الإنسانية والحاجات والغايات : يوجد بينهما من الاختلاف والتباين في الوظائف والأساليب والطباع ، فالتشابه بين الجنسين لا يعني التطابق والتساوي ، والاختلاف بينهما لا يعني الاحتقار والانحطاط ، فلكلّ جنس وظيفة

ومهام تناسب طبيعته وفطرته ، وتحقق إنسانيته وشخصيته ، وهذا الفهم من شأنه تقليص مجالات التنافس بين الجنسين ، وتضييق ميادينها ، ومن ثمّ دفع كلّ جنس لما خُلق له ، ومساعدته للاهتمام إلى سبيله المرسومة ، فالفروق بين الجنسين قائمة في أصلها على اختلاف الوظائف والأدوار والمسئوليات ، وعند هذه النقطة المحورية تصطدم الثقافة الإسلامية بمعاييرها الربانية بكثير من الثقافات الحديثة الوافدة ، وتصبح قضية المرأة - بأبعادها المختلفة - المؤشر الحقيقي لمدى ارتباط الأمة المسلمة بثقافتها ، ومدى بعدها عنها .

١٦- إعادة الوعي الإيماني الصحيح إلى أذهان المسلمين بحجم الحياة الآخرة ونعيمها في مقابل الحياة الدنيا وزينتها ، بما يكفل انضباط المسلم أمام مغريات الثقافات الوافدة وفتنتها ، ويحقق درجة من الثبات على المبادئ الأخلاقية ، والأصول الشرعية ، وهذا لا يتحقق إلا باعتماد التربية الإيمانية أساساً ضرورياً في بناء الإنسان المسلم ، وتكوين شخصيته الإسلامية المتميّزة بإيمانها، باعتبارها الحصن الحصين ضد الغزو الثقافي الوافد .

١٧- الوعي بعظم ما ابتليت به الأمة المسلمة في غالب أقطارها حين حُرمت تطبيق شريعتها بصورة متكاملة ؛ إذ تمثل القوانين الوضعية أعظم غزو ثقافي وافد أصاب الأمة في عمقها ، وفي أخصّ خصوصياتها ، التي تميزها عن غيرها من الأمم ، وهذا بالضرورة يوجب على الأمة بصورة عامة ، والحكومات بصورة خاصة العودة الصادقة إلى الشريعة الإسلامية ،

باعتبارها المصدر الوحيد للتشريع عند المسلمين ، ووضع الخطط المناسبة لاستئناف حياة إسلامية وفق ما يعتقد المسلمون شريعة يدينون بها ، ومنهاجاً للحياة يسرون في ضوئه .

١٨- تفعيل مبدأ الإجماع عند علماء المسلمين المعاصرين ، باعتباره المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي ، المكون لثقافة المسلم في كل عصر ، بحيث يعود للمسلمين احترامهم لهذا المبدأ ، وثقتهم فيه ، ومن ثم أخذهم به اعتقاداً وعملاً ، وهذا يتطلب وضع آلية حديثة ، تُسند إلى جهة شرعية موثوقة ، تكون محور تلاقي العلماء بأشخاصهم أو بأقلامهم ، ولعل في الشبكات العنكبوتية الحديثة ما يحقق هذا الغرض بصورة متفوقة ، مع اتخاذ التدابير الفنية والإدارية اللازمة لضمان سلامة توثيق المعلومات ، وضبط نسبتها إلى أصحابها بكل دقة .

١٩- احترام اجتهادات العلماء بصورة عامة ؛ لكونها جزءاً من تراث الأمة الإسلامية الثقافي والفكري ، المنبثق عن النظر في الوحي المنزل ، في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، بحيث يستغني المسلمون بثروتهم العلمية ، ونظرات علمائهم الاجتهادية عن التطلع إلى التشريعات الوضعية المنبثقة - في أصل الأمر - عن الأهواء الجاهلية ، المعرضة عن الوحي المبارك ، وهذا يتطلب إعادة ترتيب وتدوين تراث الأمة الثقافي ، بفروعه المختلفة ، وتسهيل الوصول إليه ؛ ليكون متاحاً للباحثين .

٢٠- الوعي بصعوبة الفصل - في هذا العصر - بين التطفُّل على الغير في علومه ومعارفه ومنتجاته ، وبين المحافظة على الشخصية الثقافية دون

خدوش ومزالق ، وهذا بالضرورة يتطلب الاعتماد على الذات الإسلامية في التقدم والنهضة ، والتعاون فيما بين المسلمين لتحقيق درجة الاكتفاء الذاتي للخروج من الأزمة الحضارية المعاصرة .

٢١- الوعي بحجم وخطر الثقافة الوافدة عبر وسائل الإعلام المختلفة ، ولا سيما المرئية منها ، مقابل ضالة ثقافة الكتاب ، ولا سيما الكتاب الإسلامي ، مما يوجب التأكد على بث الوعي الجاد بين المسلمين بأهمية الكتاب ، باعتباره مصدراً ضرورياً لتكوين شخصية المسلم ، وبناء عقله ، ونضج تفكيره ، مع التحذير من الرسالة الإعلامية الوافدة ، وخصوصاً المرئية منها، بما تحمله - في كثير من الأحيان - من انحراف فكري وسلوكي ، يتعارض - بصورة صارخة - مع أبسط القيم والمبادئ التربوية الإسلامية .

٢٢- توسيع دائرة الثقافة الإسلامية لتشمل جميع بلاد الدنيا ، وجميع فئات الناس ، على مختلف مشاربهم وعقائدهم ؛ بحيث تكون للمسلمين مزيد وعي وثقافة ، وتكون لغير المسلمين دعوة وإرشاداً ، وهذا يتحقق من خلال تبسيط الخطاب الثقافي الإسلامي ، وبثه عبر كل وسيلة اتصال مشروعة ؛ ليستوعب الجميع بلغاتهم المختلفة ، ضمن قدراتهم المتفاوتة .

٢٣- نشر التعليم الإسلامي ليستوعب جميع المسلمين ، بحيث يكون متاحاً لكل الفئات والطبقات في المجتمع - ذكوراً وإناثاً - بأيسر السبل والتكاليف ، وهذا لا يتحقق إلا بخطط تعليمية شاملة تهدف إلى التوسع في إقامة المدارس والمعاهد والجامعات ، واستخدام وسائل التعليم الحديثة عن بعد ،

بكل أنواعها المختلفة ، بما يكفل الوصول بالمعرفة الإسلامية الصحيحة إلى جميع المسلمين في العالم ، بما في ذلك المناطق النائية عن العمران .

٢٤- إحياء التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة ، ونبذ الازدواجية والتناقض في أهدافها وغاياتها ووسائلها ، لتعمل جميعاً على مواجهة التحدي الثقافي الوافد ، وهذا يوجب تأهيل هذه المؤسسات بأنواعها المختلفة : الأسرة ، المدرسة ، المسجد ، وسائل الإعلام ... لتكون أداة ثقافة إسلامية ، ومحضناً تربوياً ، وحصناً منيعاً ضد الثقافة الوافدة .

٢٥- الربط بين الثقافة الإسلامية وواقع الحياة العملية ؛ بحيث يجد الناشئ فيها حلولاً وإجابات عن مشكلاته الواقعية ، فيرتبط في ذهنه الدين بالحياة ، وهذا يتطلب التوصية بأهمية استيعاب مناهج التربية الإسلامية لحاجات الطلاب ، وربطها بواقعهم الفعلي ، وتلمسها لمشكلاتهم القائمة ، بحيث يستغني بها التلميذ عن المصادر الثقافية المشبوهة .

٢٦- إعطاء العلوم التطبيقية بأنواعها المختلفة حَقَّها من الاهتمام في مقابل العلوم النظرية ، بما يكفل للمسلمين امتلاك التقنية اللازمة وتطويرها للاكتفاء الذاتي ، دون الحاجة إلى الآخرين ، الذين لا يقدّمونها عادة إلا وهي مشوبة بثقافتهم ، ومختلطة بمفاهيمهم وتصوراتهم ، وهذا يتطلب التوسُّع في تعليم العلوم الحديثة ، وتشجيع البحث العلمي ، وفتح مراكز للمعلومات ، وتوثيق الصلات المعرفية ، وتبادل الخبرات بين المراكز العلمية في البلاد الإسلامية .

٢٧- اعتماد جرعات ضرورية من الثقافة الشرعية لجميع طلاب المراحل

التعليمية المدنية والعسكرية ؛ بما يضمن تكوين الشخصية الإسلامية السوية ، وإعطاء الطالب قسطاً من ثقافته الدينية التي تزوّده بالمعتقد الصحيح ، وتعينه على أداء عبادته على الوجه المشروع ، وهذا يوجب وجود مناهج دينية في جميع مراحل التعليم المختلفة ، تعنى بالعلوم الشرعية الضرورية للمسلم في معتقده وعبادته .

٢٨- تدريس العلوم والمعارف المختلفة بنوعها : النظرية والتطبيقية من الوجهة الإسلامية ، فلا يُقاس حجم الوجهة الدينية في التعليم بكثرة موادها الدراسية فحسب ، وإنما تُقاس - إضافة إلى ذلك - بمدى صلتها أو تعارضها مع الدين ، بحيث تصبُّ كلُّ المعارف والعلوم بفروعها المختلفة في رحاب الله تعالى ، فتكون موارد دينية ؛ إذ المعرفة في أصلها من عند الله تعالى ، سواء كانت المعرفة الواردة عن طريق الوحي ، أو المعرفة المبتوثة في الكون ، فكلاهما يدلُّ على الله ﷻ ، ويعبّد الناس له ﷻ ، فلا يمكن - والحالة هذه - أن يتعارضوا مطلقاً ؛ وهذا الفهم يوجب ربط المعرفة التعليمية بالدين ؛ بحيث لا تتعارض أية فكرة - أياً كانت - مع مفهوم إسلامي صحيح ، بل تتسق معه وتؤيده .

٢٩- التسليم الأكيد بالارتباط الوثيق بين الثقافة والإعلام ، بما لا يدع مجالاً للشك بأن الثقافة الإسلامية مرهونة - إلى حد كبير - بقدره ونزاهة وصدق الرسالة الإعلامية ، وهذا بالضرورة يحتمُّ على المؤسسات الإعلامية في بلاد المسلمين إعادة النظر في أهدافها وبرامجها وأساليبها ، بما يخدم رسالة الأمة ، ويعزّز ثقافتها ، ويغنيها عن غيرها .

٣٠- إعادة النظر في البعثات الخارجية للدول الأجنبية ، ولاسيما للفتيات ، في ضوء المفاهيم الإسلامية ، مع ضرورة تقويم التجارب السابقة للبعثات الخارجي في ضوء الأهداف التي وضعت له ؛ فإن الواقع التطبيقي يشهد تجاوزات شرعية ، إضافة إلى انخفاض مستوى مخرجاته في مقابل حجم مدخلاته الهائلة ؛ إذ لم يتحقق للأمة هدف اكتفائها من العلوم والمعارف ، واستغنائها عن أعدائها ، باعتباره هدفاً إستراتيجياً للبعثات ، وإنما زاد ارتباط المبعث ببلاد بعثته شوقاً من جهة ، ومصدراً للمعرفة من جهة أخرى ، ولم تزل الأمة قابعة في ذيل ركب الحضارة الحديثة ، تتكفّف غيرها ، وتتطفّل على موائد أعدائها ، مما يهدد كيانها وثقافتها ، وهذا الوضع يوجب بالضرورة السعي الجاد في إغناء المسلمين بمراكز العلم ضمن الوطن الإسلامي ، وتضييق فرص الابتعاث للدول الأجنبية على الدراسات العليا النادرة للطلاب المؤهلين ثقافياً واجتماعياً ، مع الاستمرار في تقويم التجارب وفق حاجات الأمة المتجدّدة ، ومتطلبات العصر الحديث ، والجدوى من استمرار الابتعاث .

٣١- وضع خطة للغزو الثقافي المعاكس لغير المسلمين ، فيكون الهجوم بدلاً عن الدفاع ، فتتخذ الأمة - عبر بعض مؤسساتها الثقافية الدعوية - خططاً لبث المعرفة الإسلامية بصفائها إلى غير المسلمين ، فهذا من شأنه دعوتهم من جهة ، وشغلهم بالدفاع في ساحاتهم من جهة أخرى .

٣٢- كشف الصلة بين المذاهب الهدامة المنتسبة إلى الإسلام وبين الغزو الثقافي الأجنبي ، مما يوجب فضح أهداف هذه المذاهب وغاياتها الهدامة في

إضلال الأمة عن مقاصدها ، وتشويه شخصيتها الإسلامية ، في صور شاذة لا تنتمي إلى الإسلام في شيء .

٣٣- مساندة الأقليات المسلمة في العالم أمام التحديات الثقافية الرامية إلى محو شخصيتهم الإسلامية ، وإذابتهم في كيانات مجتمعاتهم ، وهذا يتطلب التعاون مع هذه الأقليات عن طريق الهيئات الرسمية والخيرية للمحافظة على هويتهم الإسلامية ، من خلال تزويدهم بالكتاب المدرسي ، والنشرة الثقافية ، والوسيلة الإعلامية ، مع إقامة الدورات العلمية ، والتوسع في منح الابتعاث لمؤسسات التعليم المختلفة في الوطن الإسلامي .

٣٤- دعم الهيئة الإسلامية العالمية للتعليم التابعة لرابطة العالم الإسلامي ، لتكون أداة محورية لربط مؤسسات المسلمين التعليمية في العالم ، بما يمكن الجميع من تبادل الخبرات ، وتنسيق الجهود ، وهذا يستلزم دعم الهيئة مادياً بالميزانية اللازمة لتنفيذ خططها التعليمية ، ومعنوياً بالدعاية لها ، وتسهيل مهمتها ، وحضور اجتماعاتها ، وتلبية دعوتها .

٣٥- السعي الجاد في استقطاب العقول المسلمة المبدعة ضمن إطار البلاد الإسلامية ، والاستفادة الصادقة من خبراتها وإنتاجها ، مع احترام وتقدير جهودها ، والعمل الجاد على دعمها بما يكفل كفاءتها عن التطوع نحو إغراء الدول الأجنبية المادي والمعنوي ، وهذا بالضرورة يوجب دعم المؤسسات العلمية في البلاد الإسلامية بالوسائل المتنوعة لتكون أداة جذب للعقول المفكرة ، والشخصيات المبدعة ، قادرة على اكتشافهم من جهة ، وقادرة أيضاً على تنميتهم من جهة أخرى ، مع التأكيد على أهمية

توعية المبدعين بضرورة خدمتهم لأمتهم ، وأن إخفاق المؤسسات العلمية في بلادهم لا يكفي عذراً للهجرة إلى أعدائهم ، وبث معارفهم هناك ، فإن أقل ما يُقال في ذلك أنها خيانة للأمة ، وهروب من مواجهة الواقع بالإصلاح والتغيير الإيجابي ، مع اقتراح إنشاء منظمة إسلامية عالمية تعنى بشؤون المبدعين من جميع التخصصات ، فتقوم بحصرهم ، والتواصل معهم ، ورعاية حاجاتهم ، وتكون أداة اتصال وتواصل فيما بينهم .

٣٦- العمل الجاد على إعداد المعلم المسلم إعداداً علمياً متكاملًا ، باعتباره محور العملية التعليمية ، وهذا يتطلب إعادة النظر في الخطط الدراسية لإعداده ؛ بحيث تتناسب مع وضع الأمة وتخلّفها المعاصر ، وحاجتها الملحة إلى الطاقات المبدعة في كل الميادين ، للخروج من أزمتها الحضارية الخانقة .

٣٧- مراجعة التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات والندوات والحلقات الإسلامية الكثيرة الخاصة بالقضية الثقافية ، ولاسيما المؤتمرات التعليمية الإسلامية العالمية الأربع ؛ بحيث تفعل هذه التوصيات ، وتُنشر بين جميع المؤسسات التربوية ؛ للاستفادة منها ، باعتبارها المنطلق لضبط ثقافة المسلم المعاصر ، والمحافظة على شخصيته الإسلامية .

إن الناظر في هذه التوصيات والمقترحات ليهوله حجم الإصلاح المطلوب ؛ فإن المشكلة الثقافية - بما تحمله من التنوع - تكاد تتشعب في كل مجالات وأنشطة الأمة ، فهي قضية محورية وأساسية ، فلا يمكن للأمة المسلمة أن تخرج من أزمتها المعاصرة ، وإخفاقاتها المتتالية إلا بحل المشكلة الثقافية ، ضمن

المسارين المهمين : الأصالة بمعنى المحافظة على الثوابت ، وعدم الذوبان في الثقافات الوافدة ، والمعاصرة بمعنى الانتقاء الموفق الراشد من الآخرين ، ضمن مسيرة التقدم الحضاري ، ولاشك أن هذين المسارين يتطلبان من الجهود الروحية والفكرية والاقتصادية والسياسية ما هو كثير ، ولعل ذلك يتحقق في القريب ، فليس شيء على الله بعزيز ، حين تصدق النيات ، وتخلص المقاصد ، ويتحوّل القول إلى عمل .

٥- نحن والغرب - حضارتان متعارضتان

في ظل التفوق الغربي الذي شمل العديد من مرافق الحياة الحيوية ، واستطاع أن يقدم للإنسان المعاصر كثيراً من الخدمات العلمية والعملية والصحية والترفيهية ، ويحقق له جملة من الآمال التي كانت في الزمن الماضي لا تعدو أن تكون أماني تجول في خواطر أصحابها ، فإذا بها حقائق يستمتع بها كثير من الناس ، ففي ظل هذه المتغيرات المتفوقة لا يبعد أبداً حصول شيء - كثير أو قليل - من الدهشة والانبهار ، ليشمل العديد من طبقات الناس ، على تنوع توجهاتهم ، واختلاف حجم ثقافتهم .

إن من الصعوبة بمكان أن تجمع طبقة من هذا الجيل المعاصر ، بين زمن ركبوا فيه الهودج على الإبل في زمن شبابهم ، وبين تمكنهم من ركوب طائرة الكونكورد في زمن شيخوختهم ، إن هذا التغير الحضاري الهائل ، والنقلة السريعة الواسعة ، التي تحطت بالجيل مراحل وأحقاباً من الزمان ، ما كانت لتخطر ببالهم ، ولا تمرّ بخيالهم ، فإذا بالجيل يعاينها بشخصه ، ويشاهدها بنفسه ، فيضطرّ إلى أن يجمع بينهما بكفاءة ، دون أن يهتزّ أو يضطرب .

إن هذا التغير الهائل ، الذي شمل كل مفاصل وتفصيلات حياة الإنسان المعاصر ، فانتقل به من الحياة البدائية إلى ما يشبه الخيال ، لا يمكن لهذا التغير أن يمرّ على معاصريه دون تأثير ما يخلّفه فيهم ، مهما تذرّعوا بالمفاهيم ، واعتصموا بالمبادئ ، ابتداءً من الصدمة الحضارية العنيفة- التي لا بد منها - ومروراً بالإعجاب والإكبار ، وانتهاءً بالاستسلام والانقياد .

إن من الصعوبة بمكان أن نستمتع بمنتجات الحضارة الغربية ، وعطائها الكبير في ميادين الحياة دون أن يلحقنا - كثير أو قليل - من سلبياتها ورعوناتها ، فإن الفصل الدقيق والكامل بين منتجات الغرب - أياً كانت - وبين فكره وسلوكه : يكاد يكون أمراً مستحيلاً ، ولا سيما في ظل الانفتاح الكبير ، الذي تصنعه وسائل الاتصال الحديثة ، فأمة تعيش عالة على المجتمع الدولي ، وتتكفّف الأغنياء ، وتخاف الأقوياء : لا يمكن لها - في ظلّ هذه الظروف - أن تتميز بثقافتها دون خدوش ، أو أن تستقل بقرارها دون تأثير .

لقد ربط الغرب بين كثير من المحرمات في ديننا وثقافتنا ، وبين كثير من منتجاته الفكرية والثقافية والحضارية ، حتى أصبح القرار يُحسم على نحو : (خذهُ كلُّهُ أو دعه كلُّهُ) ، إما الحضارة بشوائبها - الكبيرة والصغيرة - وإما البداوة بآلامها ومعاناتها وقسوتها .

إن نقاط الالتقاء بين الفكر الإسلامي ، وبين الفكر الغربي ليست قليلة ، مما يفتح أمام المؤمن مهمة التنقيب عن الحكمة واكتشافها ، ومن ثمّ التقاطها وتبنيها ؛ إذ إن الأصل في كلّ نعمة أوجدها الله تعالى في هذا الكون أنها للمؤمنين ، يستعينون بها على عبادة ربهم ، وأما غيرهم فيستمتع بها ضمن مهلة الحياة الدنيا ، وأما في الآخرة فإن متعة النعم تكون خالصة للمؤمنين وحدهم دون غيرهم ، كما قال الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴾ ٣٢ / ٧ ، فالنعم بكلّ أنواعها - بما فيها العلوم والمعارف - خلقها الله تعالى في الأصل للمؤمنين ، فهم المقصودون بها ، المعنيون بالاستمتاع بها .

ومع كثرة نقاط الالتقاء بين الفكرين الإسلامي والغربي - بناء على هذا الفهم - فإن نقاط الافتراق والاختلاف والتضاد هي الأخرى لا تكاد تُحصى في كثير من الأصول والمنطلقات ، وفي حجم ضخم من الفروع والجزئيات ؛ ولهذا فإن الفكر الغربي المصبوغ بالصبغة الجاهلية في منطلقاته وأهدافه ووسائله : لا يمكن أن يكون نموذجاً لتفعيل الفكر العربي الإسلامي ، حتى وإن كانت هناك نقاط التقاء بين الفكرين ؛ إذ إن كل ما هو إنساني لا بد أن يشترك مع غيره بقدر ما ، ولكن من المستحيل أن ينطبق معه .

إن المفكر المسلم يجد في تراث الأمة الحضاري والثقافي مادة فكرية عظيمة في حاجة إلى تنقيب واستخراج ودراسة ، وأعظم منها تلك المادة الشاملة لكل جوانب الفكر الإنساني ، التي يجدها المتأمل في الوحيين الكتاب والسنة ، فالعطاء الفكري فيهما لا يمكن أن ينقطع أو ينضب عن الناظر المسترشد في كل عصر ، فإذا كان المسلم يجد في نتاج فكر بشري ما يثير إعجابه ، ويأسر نفسه ، فماذا تراه يجد من الإثارة والأسر والنور والهداية في رسالة تكلم بها الله تعالى ، وفي هدي خطه أكمل وأنضج شخص عرفه التاريخ الإنساني ؟

٦- ترجمة الشعوب

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا وسيّدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن مفهومي الثقافة والعلم يختلط بعضهما ببعض عند بعض المثقّفين ؛ فيقوم كلُّ واحد منهما - في تصوّرهم - مقام الآخر ، فلا تفصل بينهما حدود المصطلحات ، ولا تحول بينهما حواجز المفاهيم ؛ لذا فقد يتنازع المتحاورون فيما يصحُّ تداوله من المعلومات والمعارف بين الشعوب ، وفيما لا يصحُّ تداوله ، وذلك بناء على تعريفهم لمفهومي الثقافة والعلم .

إن مفهوم الثقافة أخصُّ من مفهوم العلم وأضيق ، فهو شعوبيُّ النزعة ، وقومي الطبيعة ، وإقليمي الحدود ، ومتعدّد بتعدّد الثقافات ، ومتنوّع بتنوّع الملل والنحل ، يتنظم في نطاقه : العقائد ، والأديان ، والتصورات ، والتقاليد ، والعادات ، واللغة ، وكلُّ ما من شأنه أنه خصوصيّة قوميّة لأمة من الأمم ، فيميّزها بطابع شخصيٍّ خاص ، وغنط اجتماعي فريد ، تستقلُّ به عن غيرها ، مما يستحيل معه جمع الناس في قالب ثقافي واحد .

وما تزال الثقافة الأُمّية ملهمة الشعوب ، وملهبة العواطف ، تجد فيها الشعوب امتداد تاريخها ، ولحمة وشائجها ، ومدد روحها ، فهي الإرث الشعبي العام ، الذي يصبغ المجتمع بطابعه القومي ، ويربط أفرادهم ببعض ، برباط من العقائد والعواطف والشائج ، التي تلحُّ على الجميع بضرورة البقاء ضمن دوائرها الفكرية والروحية والعاطفيّة ، بحيث يشعر المنفرد عن المجموع بالاغتراب الذاتي ، والشروود النفسي ، والضيق الروحي ، الذي يهدّده بالجفاف الاجتماعي ، الذي لا يطيقه الإنسان .

وأما مفهوم العلم فطابعه إنساني وليس بقومي ، يصلح لكل الناس ،
ويلائم كل المجتمعات ، فلا يخصُّ أحداً بشيء ، ولا يميِّز أحداً بنمط ، الكلُّ أمام
العلم سواء ، فلا يتأثر بمكتشف اكتشفه ، ولا ينطبع بمصنّف وضعه ، إلا فيما
يتعلّق بالتفسير وأساليب التعبير ، وأفضل ما يعبر عن حياديّة العلم ، ووقوفه في
مركز الوسط بين جميع الناس هو العلوم الكونيّة ، أو ما يُطلق عليها العلوم
الطبيعيّة ؛ كالفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الأرض ونحوها ، فهذه العلوم لا تحمل
عقائد مكتشفيها ، ولا تنصاع لاتجاهات مصنّفها ، فضلاً عن أن تحمل
جنسيّاتهم القوميّة ، أو أخلاقهم الاجتماعيّة ، فما سُمع قطُّ بالفيزياء الألمانية ،
ولا بالكيمياء اليهودية ، ولا بالرياضيات الإسلامية ، في حين - وبالتأكيد -
يعيش الناس صراع الثقافة الأمريكيّة ، ويعتقدون بوجود التربية الإسلاميّة ،
والتربية النصرانية ، والتربية اليابانيّة وهكذا .

ومن هنا يظهر الفرق الشاسع بين ما هو ثقافي أممي ، وبين ما هو
علمي إنساني ، فالخلط بينهما خطير لا يقرُّ به أحد ، إلا عندما يغيب عن ذاته ،
يفقد حاسنّه القوميّة ، وهويّته الشخصيّة ، حين يصبح جاهزاً للذويان في الآخر ،
عندما يكون قد وصل مع ثقافته القوميّة إلى حدِّ العداء ، وهؤلاء يعدّون في
الأعراف الاجتماعيّة والدوليّة خونة من الدرجة الأولى ، فيُعاقبون بالمقرّر في
جرائم الخيانة العظمى .

والعجيب في الشأن العربي أن من يعادي ثقافته الإسلاميّة ، وينابذ
تاريخه القومي ، ويحطُّ من عطاء أمته الحضاري : لا يدخل ضمن زمرة الخائنين ،
فضلاً عن أن يعاقب بما تقرّره الشريعة بحقّ المستخفين بالدين ، بل ربما خُلد
اسمه في سجلِّ الأبطال القوميين !!

إن الدين - عند سائر الأمم - هو رأس الثقافة ، واللغة وعاقبها ،
والحضارة إنما تؤسس على الثقافة واللغة معاً ، فلا ثقافة بلا لغة ، ولا لغة بلا
ثقافة ، فالرابطة الفكرية بينهما أوثق وأشدُّ من أية رابطة بين اثنين ، وما زالت
الثقافة تمتطي سهوة اللغة لتغزو الإنسان في صلب بنيانه الشخصي ، إلى أن
تذوب في ذاته ، فتداخله إلى أعماق ما فيه ، وتجري منه مجرى الدماء في عروقه ،
حتى يرتوي من معانيها ، ويتشرب من مبادئها .

ولطبيعة هذا التداخل الوثيق بين الثقافة واللغة أصبحت فكرة الفصل
بينهما ضرباً من العبث الفكري ، الذي يحاول بعضهم تمريره على الشعوب
المستضعفة ، باعتباره سبيل خلاصهم من ربقة التخلف والتبعية ؛ إذ لا سبيل
لهم - حسب زعمهم - إلى النهضة والتقدم إلا من خلال لغة المستعمر الحضارية ؛
لكونها لغة العلوم والمعارف ، فبدلاً من ترجمة العلوم إلى لغات الشعوب :
تُترجم الشعوب إلى لغات العلوم ، وبدلاً من تقريب العلوم إلى الشعوب :
تُقرب الشعوب إلى العلوم ، في صورة من صور الاحتقار القومي ، والإذلال
الشعبي ، وتعميق التبعية للآخر .

إن من المستقرّ منطقياً أن اللغة لا تأتي مفرغة من محتواها الثقافي ، وإنما
تأتي مشبعة بأحسن وأخبث ما عند أهلها ؛ لذا فقد أدركت الأمة الإسلامية في
نهضتها الأولى - زمن عافيتها ورشدتها - هذه المفاهيم الثقافية الخطيرة ،
فسلكت نهج تطويع العلوم لا تطويع الشعوب ، فترجمت من العلوم والمعارف
المتاحة آنذاك ، ما غلب على ظنّها أنه مفيد ونافع .

وبغض النظر عن تقويم هذا المشروع الحضاري ، بما له وبما عليه ؛ فإنه
يبقى تجربة إسلامية فريدة ، احترمت فيها الأمة شخصيتها القومية ، وراعت

هويتها الدينية ، وأبقت على عزتها الإسلامية ، من أن تدرس بثقافة دخيلة ،
فصلت - من خلال الترجمة - العلم عن الثقافة ، وهكذا الأمم الراشدة في كل
عصر تميز بين الأمرين ، فتبقي على ثقافتها ، وتنتقي لمعرفة .

والعجيب أن الغرب - زمن انحطاطه - حين تثقاف مع الحضارة
الإسلامية : أتقن مهارة الانتقاء بحنكة كاملة وخبث ، حتى حين أخذ عن
التشريعات الإسلامية ، التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة والأخلاق ، ومع
ذلك استطاع - بكل مكر ودهاء - أن يفصل بين الشريعة والمشرع ، فيستل
الحكم الشرعي من سياقه الروحي الإيماني ، ليزرعه مادة بلا روح ، ضمن
طائفة قوانينه الوضعيّة ، في الوقت الذي تعثر فيه المسلمون المعاصرون في نهج
انتقائهم عن الغرب ، فبدلاً عن الانتقاء الراشد الحكيم : اكتفوا بالتقليد الأرعن ،
الذي تأباه كل الأمم التي تحترم نفسها .

إن الأمة التي تروم النهوض بلغة غيرها ؛ إنما تقيم كياناً هجيناً مخلوطاً ،
لا يخلص إلى شيء سوي ، ولا ينتهي إلى تقدم ورقي ، فإن دولاً في أفريقية
المعاصرة ، بكامل شعوبها ومؤسساتها ، تتحدث وتكتب بلغات العلوم
الحضارية المعاصرة ، ومع ذلك تقبع في قاع مستنقع التخلف ، وتصف في ذيل
الركب الحضاري - إن كان له ذيل - فلم تنفعها رطانة الأعاجم في الخروج من
سجن التخلف والتبعية ، في حين أن دولاً أخرى معاصرة ، متعصبة لثقافتها
القومية ، ولا تتقن شعوبها لغات العلوم الحضارية ، ومع ذلك استطاعت أن
تنجز في الميدان الاقتصادي ما يشبه الأسطورة ، وأن تثبت وجودها بقوة بين
الدول المتقدمة ، مستفيدة في ذلك من حضارة الغرب ، ولكن بالقدر الذي يؤهلهم
للانطلاق الذاتية ، وليس هو القدر الذي يبقي عليهم قابعين في سلك التابعين .

ومما يشير إلى ذلك برامج الابتعاث الخارجيّة ؛ ففي الوقت الذي استفادت فيه دول شرق آسيا من بعثاتها إلى الغرب الحضاري : تحوّل الابتعاث العربي من أداة لنقل العلوم والتقنية ، بهدف تحرير إرادة الأمة الإسلامية ، وفتح الطريق أمامها للتأسيس للنهضة والتقدّم والتنافس : إلى صورة جديدة من صورة ترجمة الشعوب ، ممثلة في طائفة من مثقفي الأمة وروّادها ، فما إن يعود أحدهم إلى وطنه الأم في هيئة موظّف لنقل المعرفة ، حتى يحنّ من جديد إلى موطن رضاعه الثقافي ، وها هم الباحثون منهم - لا سيما في مجالات العلوم الطبيعيّة والطبيّة - إذا درّس أحدهم رطن بالأعجميّة ، وإذا عزم على البحث العلمي : هرع إلى مرضعه العلمي من جديد ، في رَضاع طفولي طويل ، لا فطام معه ولا فصال ، فعاد المبتعثون العرب آصاراً جديدة لتكبير الأمة ، وربط مقدّراتها ومصالحها بالغرب وثقافته ، أما من كان منهم مخلصاً لأُمته ، مبدعاً في ذاته ؛ فإنه مغموع محبط ، تحت أنظمة الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وهذا يحصل في الوقت الذي بُحّث فيه أصوات الجامع اللغوية العربية ، على ضرورة ترجمة علوم التدريس الأجنبيّة إلى العربية ، فبدلاً من أن يكون المبتعثون أداة الترجمة الأولى لنقل العلوم ، إذا بهم رسل أمناء للغة المستعمر وثقافته ، مع ما يثرونه بين طلابهم من المعرفة العلميّة المحدودة ، التي تؤسس للتقليد مرة أخرى ، ولا تؤسس للإبداع ، ضمن حلقة مفرغة من عشرات التنمية .

٧- لبرلة السلفية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فقد اطلعت على حوارات الأستاذ / ساري الزهراني المسئول عن ملحق الرسالة في صحيفة المدينة مع الأستاذ / محمد علي المحمود حول الليبرالية وقيمها ، ولقد ساءني ما اطلعت عليه من تصريحات عنيفة ، وتعبيرات غليظة ، ما كنت أظن أن تصدر من شخص يدعو إلى الحوار والنقد البناء ، ثم ما يلبث أن يصيح في وجه من اختلفوا معه ؛ لأنه يصنّفهم - حسب رأيه - في قالين لا ثالث لهما : إما الجهل ، وإما العداء !

ولقد حظي جمع من أصحاب الأطروحات المخالفة للوجهة الإسلامية بحفاوة بعض المنظمات العالمية والجهات المشبوهة ، ليس ذلك لكونهم أتوا بجديد بئاء في الفكر الإنساني ، وإنما لشجاعتهم في نقد وجهة المجتمع الدينية نيابة عن الأجنبي المرفوض اجتماعياً .

وإني لأتساءل متعجباً : ما مصلحة الأستاذ / المحمود في تكريس الثقافة الغربية - ممثلة في القيم الليبرالية - في مجتمع يدين بالإسلام ، ويعتقد أهله أن الله قد كفاهم بالقرآن والسنة ما يحتاجون إليه من القيم الشاملة ، التي يصلح بها حال الإنسان صلاحاً عاماً ، في وقت كفر فيه كثير من المسلمين المتغربين - فضلاً عن المتدينين - بالقيم الغربية وأدعائها بعد حربي العراق وغزة ، ومواقفهم المخزية من المبادئ حين تأتي على غير أهوائهم ، فلماذا يريد الأستاذ / المحمود أن يحشرنا معه في جحر الضب ، وقد حذرنا رسول الله ﷺ من سنن اليهود المغضوب عليهم ، والنصارى الضالين ، والمسلم يدعو في كل ركعة

من صلواته بذلك ، ويسأل الله الهداية للصراط المستقيم ، فهل الليبرالية - عند الأستاذ / المحمود - هي الصراط المستقيم الذي نتحراه في دعائنا ؟ لاسيما وقد حذرنا المولى رحمته من أهل الكتاب في آيات كثيرة ، وأمرنا بمخالفتهم ، وعدم التشبه بهم ، حتى على مستوى الألفاظ : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنظُرْنَا... ﴾ ١٠٤ / ٢ ، فكيف يسوغ بعد هذا أن يتجاوز الأستاذ / المحمود إلى أن تكون الليبرالية قالباً يحمل الإسلام ، ومنهجاً للتفكير والنظر ، بل منهجاً للحياة قاطبة ؟

لقد شنَّ الأستاذ / المحمود حرباً ضروساً على من أسماهم بالتقليديين ، فلم يستثن أحداً ، وكال لهم التهم التي لا تليق بعامة الناس فضلاً عن العلماء والمشايخ والدعاة ، وإني أسأل الأستاذ / المحمود : من الذين أمرنا الله بسؤالهم والرجوع إليهم من أهل الذكر ؟ من للفتيا والقضاء والمنابر والدعوة إذا أقصي هؤلاء ؟ إلا أن يكون عند الأستاذ / المحمود فريق كامل من علماء الليبرالية يقومون مقامهم في التعليم والفتوى والقضاء والإمامة والخطابة ، والعجيب أنه في الوقت الذي يصف فيه التقليديين بأبشع الصفات : يصف نفسه - معجباً بها - بالعقل والعلم والخبرة ، ولا يخطئ القارئ في تعبيراته المتكررة حجم التعالي والغرور ، والاستخفاف بالآخرين ، حتى من ذوي رحمه ؛ فقد صرح بعدم حرصه على استمرار علاقته بهم إذا لم يجاملوه في أطروحاته ، فهم بالنسبة له مضيعة للوقت !

وأما التراث الإسلامي فلم يسلم من ذمّه واستنقاصه ، ودعوته للإعراض عنه بالكلية وتجاوزه إلى الليبرالية ، حتى إنه يستنكر على العلماء

ارتباطهم بالسلف ، ويرفض إيراد أسماء الأئمة : الشافعي ، وأحمد ، وابن تيمية ، والشاطبي ، والقرطبي ، ونحوهم من العلماء ، ويصفهم بالماضوية ، في الوقت الذي يسمح لنفسه أن يكون ليبرالياً سلفياً ، فيرجع باستشهاداته إلى القرنين الميلاديين الماضيين ، ويشيد بإنجازات الليبرالية فيهما ، باعتبارهما كنوزاً حضارية ، لا يتصور الاستغناء عنها للنهضة الإسلامية المعاصرة ، فلا يخطئ القارئ رؤية الأسماء مثل : روسو ، فولتير ، ومونتسكيو ، ولوك ، ومل ، ونحوهم من رواد الليبرالية الغربية ، بل ربما تجاوز ذلك إلى جذور الليبرالية في العمق التاريخي للثقافة الغربية ، متخطياً بذلك عصر النبوة والراشدين ، وتراث الأمة الإسلامي الثقافي ، ضمن أسلوب إقصائي لكل ما هو إسلامي .

وقد سبق للأستاذ / المحمود مقالات جريئة في جريدة الرياض تحمل - للأسف - هذا النفس الرديء ، وتسعى بقوة لتطابق بين وضع أوروبا في العصور الوسطى المظلمة وبين تاريخ المسلمين ، حتى إنه زعم أن المسلمين يعيشون في العصور الإسلامية المظلمة منذ عشرة قرون ، مشبهاً حال المسلمين اليوم مع المؤسسة الدينية (التقليدية) كحال النصارى زمن تسلط الكنيسة الأوروبية عليهم ، ولهذا يرى أن تغيير الوضع يتطلب قروناً من الكفاح ضد الاتجاه الإسلامي التقليدي ، تماماً كما فعل الأوروبيون مع الكنيسة !

وربما تجاوز استنقاصه لعلماء المسلمين في القرون العشرة الأخيرة ليصل تطاوله إلى القرون المفضلة ؛ فيرفض الإمامين الشافعي وأحمد ويقول : (مقولات هؤلاء هي مقولات تاريخية متواضعة ، لم تستطع توفير الاحتياجات لعصرها ، فكيف تجيب على إشكاليات معاصرة ، تفصلها عنها ثمانية أو عشرة

قرون ؟) ، بل تجاوز ذلك ليشبه بين نقل فقه السابقين وعلومهم ، والحديث عنه في هذا العصر ، وبين سؤال الموتى في قبورهم والتوسل بهم ، حتى إنه ينادي بإعادة قراءة النصوص الشرعية بعيداً عن الآليات التي وضعها السلف (الماضويون) ؛ وخصّ في ذلك علم أصول الفقه ، الذي وضعه الشافعي بضرورة تجاوزها جميعاً ، والسعي بالتجديد في كل ذلك ، بما يناسب العصر الذي نعيش فيه ، فلم يُبق الأستاذ / المحمود من تراث الأمة الشرعي إلا الكتاب والسنة ، مجردين عن علومهما الشرعية المرتبطة بهما ، فيدرّس القرآن مجرداً من التفسير وعلومه ، وتدرّس السنة مجردة عن علوم الحديث وشروحه ، ويدرّس الفقه مجرداً عن أصوله وقواعده وهكذا.. ، ثم تنتظر الأمة حتى يأتي الليبراليون ليضعوا لها آليات جديدة تناسب العصر لفهم الكتاب والسنة ، وكأنني بالأستاذ / المحمود يأتي على شجرة قائمة فيقطع فروعها وساقها ، ويبقيها على جذورها ، زاعماً بذلك أنه يجدد نشاطها ، ويحييها من جديد !

إن من الحقائق التي يعرفها العقلاء أن الحق لا علاقة له بالقدم أو الحداثة ، وإنما الحق ما وافق الصواب الذي دلّ عليه الدليل الشرعي الصحيح في نفسه ، والصريح في مدلوله ، وإلا فإن القرآن والسنة أقدم ما نملك ، وهما مع ذلك الحق المطلق المعصوم الذي لا يقبل الخطأ ، فمسألة الحق لا علاقة لها بالتاريخ .

وأما العلوم والمعارف والمفاهيم التي نتجت من تفاعل المجتهد المسلم مع النصوص الشرعية ؛ فإنها تنال نصيباً من العصمة بقدر حظها من موافقة هذه النصوص في مدلولاتها ومقاصدها ؛ فإن من احترم النصوص ، واجتهد في

فهمها والعمل بها : قلماً يجانبه الصواب ، ولو قدّر أنه أخطأ فلا إثم عليه ، ولهذا إذا توافقت أقوال المجتهدين جميعاً في مسألة فهي عين الصواب الذي يلزم الأمة الاعتقاد والعمل به ، فيكتسب قولهم الذي اتفقوا عليه العصمة في أقوى صورها ، فلا يتصور لمن بعدهم مخالفتهم ، ومن هنا فلا يصح للأستاذ / المحمود أن يفصل بين الوحيين : الكتاب والسنة ، وبين العلوم والمعارف والمفاهيم التي ارتبطت بهما ، حين أصبحت جزءاً من الدين .

ومع ذلك فإن فهم الكتاب والسنة وخدمتهما ليست حكرًا على أحد بعينه في القديم أو الحديث ، وباب الاجتهاد الشرعي مفتوح للقادرين المؤهلين من أهل الاختصاص في كل عصر ، فلو أن حكمة علمية صالحة صدرت عن مستشرق نصراني - فضلاً عن ليبرالي عربي - فإنها مقبولة ، يلتقطها المسلم ، ويدخلها ضمن تراثه الشرعي ، ولقد انتفع الباحثون الشرعيون من بعض المستشرقين الجادين في خدمة العلم ، من الذين خدموا الكتاب والسنة ، فلم تُرفض جهودهم الصادقة لكونهم غير مسلمين ، ويا ليت الليبراليين العرب يقدّمون خدمة للكتاب والسنة كما قدم بعض هؤلاء المستشرقين ، بدلاً من أن يسعوا لتجريدتهما من علومهما الضابطة ليصبحا نهياً للمرتزقة المتطفّلين على العلم .

وعليه فأبي عيب يلحق المسلم المعاصر حين يستلهم فقه الآخرين ، من الماضين أو المعاصرين ، لحلّ بعض مشكلاته المعاصرة ، ما دام فقهُهم ضمن الحكمة المطابقة للواقع ، فتقليد المجتهد المتفق على إمامته ، لاسيما من أصحاب المذاهب الإسلامية الكبرى أولى ألف مرة من اجتهاد القاصر المعاصر الذي لم يبلغ مبلغهم ، ولا نال مكائدهم ، ولا يفهم من هذا ألا يجتهد العلماء

المعاصرون خارج فقه السلف - حتى وإن لم يبلغوا مبلغهم - فيما لم يجدوا فيه عند المتقدمين فقهاً شافياً يعالج النازلة القائمة ، ولا أعرف بين العلماء المعتبرين من المعاصرين من يقول بغير هذا ، فيلزم الأمة بمطلق التقليد ، وإنما يجرّمون على المتعاملين الخروج بالفقه عن أطره الشرعية ، وضوابطه العلمية ليصبح محكوماً بالأهواء الشخصية ، ولو أمكن الأستاذ / المحمود أن يجدد للمسلمين المعاصرين أصول الفقه ، فيضع له منهجاً جديداً ، يضاهاه ما وضعه الشافعي ، أو من هم دونه من الأصوليين ؛ فإن الباحثين عن الحكمة لن يترددوا في الأخذ به ، والاستفادة منه ، ولما يصدر مثل هذا الجهد الجليل من الأستاذ / المحمود فسوف يُبقي العلماء المعاصرون على ما عندهم من كتب الأصول القديمة .

لقد عوّدنا كثير من الليبراليين الهدم ، فقد أتقنوه غاية الإتقان ، أما البناء فهذا ما لم يشرعوا فيه بعد ، فلو أخذنا بنصيحة الأستاذ / المحمود في الإعراض عن علوم الشريعة التي ارتبطت بالكتاب والسنة ؛ فإننا حيثنذ سوف نتقل منها إلى لا شيء ! فنواجه الكتاب والسنة مجردين عن آلتهم للنظر والضبط والاستنباط ، منفصلين عن التراث التشريعي المتراكم عبر القرون ، فبأي فقه سوف يحكم القضاة في المحاكم ، وبأي علم سوف يفتي العلماء ، إن أحدهم - ضمن هذا الوضع الخيالي المبتور - إذا عرضت عليه القضية أو المسألة احتاج معها إلى استقراء الكتاب والسنة ، فيدخل عليهما كما دخل فقهاء الصحابة والأئمة المجتهدون ، وهذا مقام لا يعرف عن أحد من المعاصرين ، ولا ادّعاه أحد منهم لنفسه ، بحيث يتحوّل كلُّ عالم وقاض إلى إمام مستقل باجتهاده فلا يراجع غيره ، في عصر تعقّدت فيه العلوم والمعارف وتداخلت ، حتى احتاج فيه العلماء - لصواب الفتوى - إلى الاجتهاد الجماعي ، من خلال

كبرى المجمعات الفقهية ، ثم يأتي الأستاذ / المحمود بجرّة قلم ليلغي هذا التراث الكبير ، وينصحنا بتقليده في اجتهاداته الخاصة !

ألا يعدُّ جميلاً في حسِّ الأستاذ / المحمود أن يشيد جمع كبير من الباحثين الاقتصاديين ، والسياسيين الغربيين بالمصرفية الإسلامية - رغم الملاحظات الشرعية التي تكتنف جوانب منها - ففي الوقت الذي تستفتي فيه الليبرالية الغربية تراثنا الاقتصادي للخروج من الأزمة المالية المعاصرة : يتوجه الأستاذ / المحمود نحو الليبرالية الغربية لحلِّ إشكالية تراثنا الثقافي !

والغريب في شأن الأستاذ / المحمود - رغم عقوقه الشديد في حق تاريخ الأمة التشريعي - فإنه مع ذلك يستشهد في بعض الأحيان بعلماء السلف (الماضيين) ، ويصفهم بالجمهور على طريقة الفقهاء ، ويطالب العلماء التقليديين المعاصرين باتباعهم ؛ وذلك حين استشهد بمذهب الجمهور على جواز كشف وجه المرأة ، فإلى أين يريد أن يسوقنا الأستاذ / المحمود في متهاته الغامضة ؟ أناخذ بأول كلامه أم بآخره ؟!

إن من أخطر أطروحات الأستاذ / المحمود : اعتقاده أن النصوص الشرعية غير شاملة ، في مقابل أن الواقع بمتغيراته الكثيرة غير محدود ، ويرفض معتقد الفقهاء بشمول أحكام الشريعة لكلِّ شيء : «... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ...» ١٦ / ٨٩ ، فيزعم أن هذا إقحام للنصِّ في غير موضعه ، وتحميله ما لا يحتمل ، ولهذا يرى أن عصر التنزيل غير عصرنا ، فالمرأة في ذلك الوقت غير المرأة الآن ، وهذا الاتجاه من الأستاذ / المحمود يستلزم استنقاص الشريعة بحجة عدم قدرتها على مواكبة العصر ، والحقيقة : أن طبيعة أحكام

الشريعة الإسلامية الخاتمة غير متناهية ، بمعنى أن عطاءها العلمي لا ينضب ، واستجابتها - بصورة دائمة - لحاجات الناس في كلِّ عصر لا تتوقف ، ما داموا يستفتونها ، ويرجعون إليها .

إن الذي يتأمل عبارات الأستاذ / المحمود لا يشك أنه يقدم الليبرالية على الإسلام أو يسوي بينهما ، بل يعتبر أن الإسلام مجرد مجموعة ثوابت معروفة ، وكبائر محددة ، يمكن لليبرالية أن تحملها وتحتضنها وتنهض بها، ويجزم بكلِّ يقين وجرأة : أن هذا هو المخرج الوحيد الذي يعتق الأمة الإسلامية من براثن التخلف والرجعية والظلامية ، لذا يرى الصبر على نهج الليبرالية ، والجهاد في سبيلها ، حتى تتحقق في واقع الحياة العربية والإسلامية ، إضافة إلى تبشيره في المستقبل بقدم الليبرالية لتعمِّ العالم الإسلامي بفضائلها ، في الوقت الذي يبشر الله تعالى ورسوله ﷺ المسلمين بظهور دينه على الدين كله .

لقد وصف الليبرالية الغربية بأنها عززت وعي الإنسان بقيمته ، وحافظت على آدميته ، وأنقذت البشرية من عهود الفقر والمرض والجهل والرق ، أقول : إذا كانت الليبرالية فعلت هذه الفضائل فماذا فعل الإسلام ، وهل يفهم من هذا التصريح أن الليبرالية تصلح لأن تكون بديلاً للإسلام ؟

وحتى التاريخ الإسلامي لم يسلم من استنقاص الأستاذ / المحمود ولمزه ، في وصفه الحضارة الإسلامية - التي أنصفها عدد كبير من الباحثين الغربيين - بأنها إنجازات متفرقة لا قيمة لها ، ولم تكن شيئاً علمياً ذا بال يسجل لها ، فإذا كان المسلمون في تاريخهم لم يصنعوا شيئاً حقيقياً للحضارة : فمن هذا الذي حمل الحضارة الإنسانية عشرة قرون ، من العالم القديم إلى العالم الحديث ؟ ثم

أين يصنّف الأستاذ / المحمود عصري النبوة والراشدين في السلم الحضاري ؟
فإن أهل التوحيد مجمعون على أنها - بكل المعايير - في قمة الحضارة الإنسانية ،
ويكفيهم شهادة الله لهم بالخيرية .

ولم ينس الأستاذ / المحمود في هجومه على كل ما هو إسلامي : ذكر
المراكز الصيفية - وكعادة الليبراليين - فوصفها بالتجمّعات التكفيرية ، وتوليد
الإرهاب ، وربط بينها وبين تطرّف بعض الشباب وانحرافهم ، فأقول : إذا
كانت المراكز الصيفية ، والأنشطة الطلابية هي السبب في تخريج التكفيريين :
فمن خرج التكفيريين الأوائل ، من أمثال ذي الخويصرة التميمي في زمن
الرسول ﷺ ، وجحافل الخوارج المارقين زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؑ ؟
حين لم يكن هناك مراكز صيفية ، ولا علماء تقليديّون ظلاميّون ، ولا قنوات
إسلامية إرهابية !

لقد وسم الأستاذ / المحمود القنوات الإسلامية ببث ثقافة : التخلف
والرجعية والإرهاب والتكفير ، في الوقت الذي يزعم أن الليبرالية تحمل القيم
الإنسانية التي يتطلّع إليها الإنسان بفطرته ، فتعطي للفرد وعيه بإنسانيته ،
وتحرره من التبعية للأسلاف ، وتحترم عقله ، أقول : أين هذه القيم التي يدّعيها
الأستاذ / المحمود ، وكلّ مبصر يعلم أن العالم بأكمله تسيطر على وسائل إعلامه
مؤسسات ليبرالية ، أو شخصيات تتبنى الوجهة الليبرالية ، وتعمل غالبها
بالتضليل السياسي ، والإفساد الخُلقي ، وأقلّ ما يقال فيها أنها تافهة تشغل عمّا
هو أهم ، حتى إذا خرجت - بفضل الله تعالى - من هذا الركام الفاسد قنوات
منضبطة بأخلاق الإسلام ، مع ما تحمله من القصور والتقصير ، والبساطة

والضعف : انبرى لها الأستاذ / المحمود بالتشويه والاستنقاص والشتم ، واتهام النيات والمقاصد .

ثم يعود الأستاذ / المحمود إلى نغم الليبراليين المعتاد المتباكي على المرأة وحقوقها ، وإذا به ينادي بمثل ما ينادي به إخوته الليبراليون : الحقوق المسلوقة ، والمجتمع الذكوري ، والعمل السياسي ، وقيادة السيارة ، وسفر المرأة بلا محرم .. ، إلا أنه هذه المرة سلفي ليبرالي ملتج على السنة ، فلم يأت بمجديد .

لقد شنَّ الأستاذ / المحمود حرباً شديدة على كلِّ ما هو ديني قائم في مجتمعنا ، لا يكاد يستثني شيئاً ، وكأنه يؤسس لثورة شعبية على المبادئ الإسلامية ليقعد مكانها المبادئ الليبرالية ؛ فقد صرَّح بوضوح دون مواربة شرف الانتماء إلى الليبرالية ، والمسلم لا يعرف شرفاً يعتز به إلا انتماءه إلى أمة محمد ﷺ .

كما صرح بوضوح أن المبادئ الإنسانية الحقَّة تخلَّقت على يدي الروح الليبرالية التي اتسمت بها الثقافة الغربية في قرنها الأخيرين ، وبناء عليه فقد وصف المجتمعات الغربية بأنها أفضل المجتمعات الإنسانية ، وأكثرها ثراءً بالإنسانية ، وإني لأتعجَّب من هذه التصريحات الجريئة ، التي تكذبها الحقائق الواضحة في أن الغرب يغطُّ في ضلال واسع ، ومسالك في غاية البؤس والفساد ، ويكفيهم عاراً في قرنيهم الماضيين استعبادهم للأفارقة السود الأحرار بغير حق ، وإغراقهم في البرجماتية النفعية البغيضة ، وأسوأ من هذا كلُّه تلبُّسهم بالشرك الأكبر ، وهذا أعظم فساداً وأضلُّ سبيلاً ، فكيف يسوغ لمثل هؤلاء أن يقودوا البشرية نحو السعادة ، وقد عانت الإنسانية المعاصرة من سوء قيادتهم في القرنين

الماضيين وبداية هذا القرن : حروب طاحنة ، وقتل ذريع ، ومؤامرات قذرة ،
وتفسيخ أخلاقي ، وفساد اقتصادي ؟ فأى إنسانية يتحدث عنها الأستاذ / المحمود ،
إلا إذا أراد أن يعتبر التقدم التقني والإداري عذراً يغفر كل سيئات الغرب !

والعجيب أنه كثيراً ما يعتذر عن الغرب في تقصيره في تطبيق المبادئ
التنويرية التي يتنادى بها ، وينظر لها ؛ زاعماً صعوبة ذلك في واقع الطبيعة
البشرية ، أقول : إذا تعذر تطبيق هذه المبادئ عندهم وهم أهلها فهو عندنا
أصعب وأبعد ، ثم لماذا لا يعتذر الأستاذ / المحمود عن إخوانه المسلمين حينما
يقصرون في تطبيق مبادئهم الإسلامية كما اعتذر عن الغربيين !؟

وإني أتساءل أين قيمة التوحيد ، التي هي أعظم قيمة في الوجود ،
قامت عليها السماوات والأرض ، وقام من أجلها سوق الآخرة ؟ أين هذه
القيمة الكبرى من الفكر الليبرالي ؟ فلو أن الأستاذ / المحمود استحضر خطر
الشرك ، وعظيم فساده للدين والدنيا لما تجرأ على مثل هذه العبارات الغليظة .

لقد أبصر ﷺ صحيفة من التوراة في يد عمر بن الخطاب ؓ ، فيها
شيء من المواعظ والإرشادات الخلقية ، الموافقة لما جاء به الإسلام ، ومع ذلك
غضب عليه وعاتبه بشدة ، فكيف لو رأى رسول الله ﷺ الأستاذ / المحمود وهو
يقترح عليه الليبرالية الغربية لتكون وعاءً يحمل ثوابت الإسلام !؟

إن الفرق في غاية الضخامة بين أن يلتقط المسلم الحكمة الصحيحة
حين يجدها من أي مصدر كان ، وبين أن يرتمي بكامله منطرحاً في قالب ثقافي
مناهض لأصوله وثوابته الدينية والعقدية .

ولا بد أيضاً من التفريق بين ما هو علمي ثابت مشترك بين جميع البشر ؛ كالعلوم الكونية التي لا تتأثر عادة بعقائد أهلها وتصوراتهم الدينية ، وبين ما هو ثقافي أممي ، يخص كل أمة على حدة ، ويتأثر بصورة مباشرة بالمعتقدات والعادات والتقاليد ، حتى إن الحكومة الفرنسية تضج من غزو الأفلام الأمريكية لفضائها الثقافي ، ويخرج رئيسها السابق من القاعة مغضباً حين سمع رئيس الوفد الفرنسي يلقي كلمته باللغة الإنجليزية ، إنها الغيرة على الخصوصية بين شعبين بينهما من التشابه والتقارب أكثر بكثير مما بيننا وبينهم .

ومع كل ذلك فإنني أتحدى الأستاذ / المحمود أن يأتي بقيمة من قيم الليبرالية - مما يتفق عليه العقلاء - لا يكون لها أصل في ديننا ، وإنما المسلمون في حاجة إلى من يجدد لهم دينهم ، فيحيي ما اندرس منه ، ويقترح البرامج الرائدة والإبداعية التي تعين المسلمين المعاصرين على النهوض بدينهم : عقيدة وسلوكاً ، فيخرجون بذلك من أزمتهم الحضارية الخائفة .

إن الذي أفهمه من مصطلح الليبرالية أنه الحرية بمعناها الواسع ، الذي يتجاوز الحدود السياسية والاقتصادية ليشمل كل ميادين الحياة العامة ، ويتجاوز الناحية الفكرية عند الإنسان ليشمل كل جوانب شخصيته ، بحيث يصبح الليبرالي سيّد نفسه ، لا يجده في انطلاقته الحرّة إلا بدايات حريات الآخرين ، فله الحق في كل عمل ونشاط - أيّاً كان - ما لم يضر الآخرين ، فالليبرالية بهذا المفهوم الواسع تحدّ من السلطتين : السياسية والدينية ، التي تضيّق على الفرد حرّيته ، وتحّد من انطلاقته الشاملة ، وهذا المفهوم الواسع للحرية يتعارض بصورة صارخة مع الفكرة الإسلامية ، التي تلزم أهلها بالتكاليف والقيود ، التي تخالف في الغالب رغباتهم وأهواءهم .

لذا فالليبرالية - باعتبارها أيديولوجية تحكم نوع التنظيم الاجتماعي - لا تتعدى في حقيقتها صورة من صور العلمنة التي تتعارض مع الفكرة الدينية من أساسها ؛ إذ إن جوهر الدين الالتزامات والتكاليف ، وجوهر الليبرالية الاستقلال بالذات عن أي سلطة من خارجها ؛ فالليبرالية في صورتها الأولى لم تقم إلا لمواجهة الاستبداد السياسي ، والتسلط الكنسي ، فليس على الفرد وصاية من سلطة اجتماعية تسيطر عليه ، إلا أن يكون شيئاً من ضميره يختاره الفرد لنفسه ، فقد تحرر من كل شيء إلا من ذاته ، فالليبرالي - بناء على هذا المفهوم - لا يعدو أن يكون إلهاً يعبد نفسه ، فلا يصلح أصلاً أن يكون نصرانياً ، فضلاً عن أن يكون مسلماً .

وهذا المفهوم المتطرف لليبرالية غير قابل للتطبيق الواقعي في المجتمع الذي نشأت فيه ، فضلاً عن أن يكون ممكن التطبيق في المجتمع المسلم ؛ إذ إن الحرية المطلقة من كل قيد وشرط لا تعدو أن تكون صورة من صور الردة عن الإسلام ؛ لكونها مناقضة لمقتضى العبودية لله تعالى ، التي تفيد بالضرورة الخضوع والتذلل ، والالتزام بالطاعة المطلقة للسلطة الإلهية ، وهذه تستلزم قيوداً كثيرة لحرية المسلم ، تأبأها المذاهب الليبرالية .

بل إن العبودية تقتضي إيمان الفرد أن الله تعالى - من خلال إرادته الشرعية والكونية - يحكم كلاً من الزمان والمكان بأجمعهما ، فلا يشذ عن سلطانه شيء ، بل لو اعتقد مسلم أن لحظة من الزمان ، أو ذرة من المكان يسوغ أن تخرج عن سلطان الله تعالى وحكمه وشريعته فإنه يرتد عن دينه ، فضلاً عن أن يعتقد أن الحياة الاجتماعية بأجمعها يصح أن تقوم في قالب ليبرالي أو علماني يرفض السلطة الإلهية من أساسها .

إن القارئ ليتعجب : كيف يمكن لليبرالية أن تحمل الإسلام ، وتكون وعاءً له ، لاسيما وأن الليبرالية تعبر في انطلاقتها اللامحدودة عن الوجهة العلمانية ، التي ترفض سلطان الدين ، وتفصل بينه وبين الحياة العامة ، وتحصره في نطاق الكنيسة كأقصى مدى له ، وبعبارة أخرى تفصل سلطان الخالق - جلّ وعلا - عن المكلفين ، فكيف - والحالة هذه - تكون الليبرالية المعلمنة وعاءً لدين الإسلام ؟ ولو أمكن ذلك - كما يظنُّ الأستاذ / المحمود - فإن القارئ يتلهّف متشوقاً للاطلاع على هذا النموذج الإنساني الفريد ، الذي يجمع بتفوق بين المتناقضات التي يستحيل - في حسّ المسلم - الجمع بينها .

إن مفهوم الشمول في الدين الإسلامي قد يخفى على بعض الناس ، حين يظنُّ بعضهم أن الإسلام مجرد مجموعة ثوابت معدودة - كما يظنُّ الأستاذ / المحمود - في حين أن حكم الله تعالى يتنظم المسلم بكليّته ، وأنشطة الحياة بأجمعها ، من خلال الأحكام الخمسة التكوينية : المباح ، والحرام ، والمكروه ، والواجب ، والمندوب ، بحيث لا يخرج عن هذه الأحكام الخمسة شيء من شؤون الحياة الإنسانية ، مهما كان صغيراً ، وذلك في كلِّ عصر ، والسؤال الذي يطرح نفسه على الأستاذ / المحمود : أين تقع الليبرالية التي يدعو إليها ، ويجاهد من أجلها ، ويزعم أنها المخرج من أزمات الأمة الإسلامية ، وسبيلها الوحيد للنهضة : أين تراها تقع من هذه الأحكام الخمسة ؟

إن الدين الذي يحكم المسلم في طريقة قضاء حاجته ، فيؤدِّبه أين يتَّجه ، وكيف يجلس ، وأي يد يستخدم : كيف يسمح له - بعد ذلك - أن يلبس ثوباً فكرياً شاملاً للحياة من إنتاج علماني يرفض السلطة الربانية ، ويحصرها في الكنيسة ، أو يجعلها علاقة ثنائية باردة ومحدودة بين الإنسان وربه ؟

إن مما ينبغي أن يعرفه الأستاذ / المحمود ، ومن ينتهج نهجه : أن هذه العبارات الغليظة ، والتصريحات المتطرفة ، التي تتعرض بصورة مباشرة للثوابت الدينية : تولد تطرفاً في الجهة المقابلة ، فما يشكو منه الأستاذ / المحمود ، ويشكو منه المجتمع من مظاهر الغلو والتطرف كثيراً ما يكون دافعها مثل هذه التصريحات الجريئة من بعض الليبراليين ، فماذا على الأستاذ / المحمود - ومن هم على طريقته - لو استتر بآرائه ، وحصرها - إن كان ولا بد - في خواص ندمائه ، كما حصل من كثير من الناس في التاريخ الإسلامي ؛ إذ لا مصلحة لمثل هذه التصريحات في مجتمع يدين بالإسلام ، ولا يجذب الفكرة الأجنبية - أياً كانت - إلا فيما يتعلق بالمنتجات التقنية النافعة .

وأما تلويح الأستاذ / المحمود بالتحذير من التكفير ، بمعنى إلغاء حكم الردة ، وإسقاطه من الفقه الإسلامي ، ليقول من شاء ما شاء ، فهذا بعيد المنال ، فحكم الردة موجود وقائم ، فكما أن الشهادتين يدخل بهما الكافر في الإسلام ، فكذلك إذا أتى المسلم بناقض من النواقض فإنه يخرج به من الإسلام ، كأن ينكر معلوماً من الدين بالضرورة ، أو يشتم أو يستهزئ بشعيرة دينية ، أو أن يعتنق مذهباً عقدياً ضالاً ، أو أن يبذل دينه ونحو ذلك ، إلا أن إنزال الحكم على الشخص المعين فهذا ليس لكل أحد ، فله شروطه وضوابطه الشرعية ، وأما استتابة المرتد ، وإقامة الحد عليه فهذه من المهمات الخاصة بالحاكم المسلم لحفظ الدين في المجتمع الإسلامي .

ومع كل ما تقدم فإنني أتفق مع الأستاذ / المحمود وأقر معه ، ومعنا كل عقلاء المسلمين : أن الأمة الإسلامية تعيش في هذا العصر أسوأ فتراتهما

التاريخية ، قد حاصرهما الفقر والجهل والمرض والتخلف ، وعمَّها الضعف والتخاذل والانحطاط ، وهذا وصف عام يشمل كلَّ طبقات الأمة بنسب مختلفة ، إلا أن الذي اختلف فيه مع الأستاذ / المحمود هو سبب هذا الانحطاط العام ، وسبيل الخلاص منه ؛ إذ لاشك أن أزمة الأمة أزمة دينية بالدرجة الأولى ، تحتاج معها الأمة لخلاصها أن تراجع دينها وتأخذ بصديق وعلم وقوة ، في حين يرى الأستاذ / المحمود أن أزمة الأمة في نهجها السلفي التقليدي المتحجّر ، والحل في نظره : أن تكتفي الأمة بمجموع الثوابت الدينية المعروفة والمحدودة ، ثم تنطلق بعد ذلك لخلاصها نحو الليبرالية ، التي يصفها بالعالم الواسع المفتوح .

إن الأمة الإسلامية بكلِّ هوانها وذُلِّها وتخلُّفها لا ينفك عنها - في الجملة - وصف الخيرية ؛ فإن الفرقة الناجية فيها ومنها ، ومع ذلك فإن من يحمل في قلبه كلمة التوحيد الخالصة الصادقة ، فهو - قطعاً وبلا أدنى شكٍّ أو تردُّد - أفضل ممن لا يحملها مهما كانت إنجازاته الحضارية ؛ إذ إن التقدم المادي - مهما بلغ من التفوق - لا يغني عن التوحيد ، فقد ذمَّ الله أممًا في التاريخ وأهلكهم بسبب الشرك ، رغم تقدُّمهم الحضاري ، في حين امتدح نبيه ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ووصفهم بالخيرية ، رغم التخلُّف المادي الذي كانوا يميونونه في ذلك الوقت ، حتى إن أحدهم يسجد فتتكشف عورته ، ليس عنده من الأكسية السابعة ما يستر به كامل جسده من شدَّة الفقر ، ويسعى أحدهم فلا يجد خاتماً من حديد يقدِّمه مهراً للعروس ، ومع ذلك يزكِّيهم الله تعالى ويصفهم بالخيرية .

ولقد وجهنا رسول الله ﷺ في أواخر الزمان حين تنحطُّ الأمة ، وتصبح هدفاً للأطماع والاستخفاف : أن تتمسَّك بالكتاب والسنة ، لا أن

نتمسك بالليبرالية ونجاهد في سبيلها ، ولو كانت حقاً لأوضحه لنا ﷺ ، فقد
تركنا على المحجة البيضاء النقية ، التي لا شك فيها ولا ريب .

٨- الليبراليين فقط

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروهه سواه في الأرض ولا في السماء ،
بيده الخير وإليه المشتكى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، أما بعد .. فمنذ أن أذن
لليبراليين بالحديث في الشأن العام ، والخوض في كلِّ ميدان : وغالبهم يغالطون
الناس ، بل يغالطون أنفسهم ؛ فيصوِّرون الواقع على غير حقيقته ، وينزلون
الحقيقة على غير واقعها ، ويحمِّلون الوقائع فوق ما تحتمل ، حتى إن بعضهم - من
فرط غلوه - يكذب بالواقع الشاهد ، ويصدق بالوهم الزائف ، حتى يصدِّق
نفسه ، وربما صدِّقه الآخرون ، فيكذبون أعينهم ، وينكرون مشاهداتهم ، حتى
إن بعض الناس - من شدة الضجيج الليبرالي - أخذوا يكذبون بالواقع ،
ويصدِّقون بالوهم ، فقد وصل الحال أن بعضهم يشاهد الموقف أمامه ، ويعاينه
ببصره ، فيتوقَّف في فهمه حتى يتبرع له ليبرالي بشرحه .

وكم رأينا في واقعنا ، وعائنا في حياتنا من الوقائع البيِّنات ،
والمشاهدات الواضحات ، التي لا تحتمل أكثر من تفسير واحد ، ومع ذلك
يتصدَّر لك من هؤلاء من يتَّهمك بجنث النية ، وفساد طويِّتك ، وغبش نظرك ،
وسوء الفهم ، ويأمرك بنزع النظارة السوداء التي تغطي عينيك ، حتى تعود على
نفسك ، وتكذب بصرك ، وتنكر عقلك .

بل إن بعض أهل الخير ، وربما من أهل العلم : من قد يغالط نفسه ،
ويقع في هذا الوهم ، فيكذب بما يرى ، ويؤول الواضحات ، ويطمئن
للمتشابهات ، تحت وطأة الأزرِّ الليبرالي المتفاقم ، الذي يكثر من الدوي المتتابع
حتى يغلب العقل ، فيصدِّق الرجل بالكذب ، ويكذب بالصدق .

ومما أمعن فيه بعض الصحفيين الليبراليين الحديث عن (الفتاة الكاشيرة) ،
مخالفين ومستهجنين فتوى هيئة كبار العلماء ، زاعمين أن ذلك يجري وفق
الضوابط الشرعية !! التي أخذت تتسع في حَسْم لكل الأحجام والمقاسات ،
كحال الأقمشة المطاطية .

وأنا هنا أنقل ما شاهدته في يوم الخميس ١٩/١٢/١٤٣١هـ ، حين
قضيت مع مريضة لي صباحاً كاملاً من أوله حتى الثانية والنصف ظهراً ، بين
العيادات الخارجية والمختبر في أحد مستشفيات جدة العريقة ، فقد هالني ما
شاهدت من التطورات القبيحة في حق المرأة عموماً ، والفتيات السعوديات
خصوصاً ، فليس بين العاملات منقبة واحدة أو ذات جلباب ، وإنما يلبسن زياً
موحداً ، يرسم معالم أجسادهن بأدق ما يكون ، قد كشفن عن وجوههن
الملطخة بالأصباغ الصارخة ، وقد أبرزن مقدمات شعورهن مصففة للناظرين ،
وحزمن باقي شعورهن بخروق مزركشة ، لا تكاد تستر شيئاً ، وغالبهن - إن لم
يكن كلهن - يعمل في مهن خدمية ، من التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة
ضمن الأعمال الوضيعة المخصصة للنساء .

وأما العاملات الفلبينيات فهن على ثلاثة أصناف : عاملات نظافة ،
وهؤلاء أفضل لباساً من غيرهن ، ومع ذلك لا يعد لباسهن شرعياً ، ولا حتى
نظامياً ، وصنف آخر ممرضات ، ومن بينهن هنديات ، وهؤلاء أسوأ حالاً من
عاملات النظافة ، وأما الفلبينيات الأخريات إداريات ، وهن - بكل المعايير -
أقبح الموجود في تبرجهن وجراتهن ، حتى إن الناظر لا يكاد يصدق أنه في
السعودية حين يدخل هذا المستشفى وأشباهها من المستشفيات المستثناة من

الأنظمة ، ولا يستثنى من هذا الوصف إلا قلة قليلة من الفتيات السعوديات المحتشمات ، وهن بالنسبة للأخريات كملح الطعام ، وأما النساء الزائرات والمراجعات فشأنهن آخر ، والحديث عن واقعهن يطول .

والعجيب في شأن تصميم مباني هذا المستشفى أنها ضيقة جداً ، لا سيما في ممراتها ، حتى إن الذي لا يتبه ربما اصطدم بالآخرين ، وربما داس أحد المارة قدمه ، خاصة في وقت الذروة ؛ إذ إن المارة والمنتظرين عند العيادات يتقاسمون هذه الممرات الضيقة ، فليس للمنتظر في هذا المستشفى إلا أن يخالط الآخرين ويشاركهم في المكان ، أو يغمض عينيه ويغلق أذنيه كأنه غير موجود ، أو يخرج من المبنى فينتظر في الشارع ، فالناس يتزاحمون في كل مكان .

وفي هذا الجو المفعم بالأجساد المتحركة ، والملابس الضيقة ، والأصباغ الصارخة ، والروائح الفاتحة : تنطلق الفتيات السعوديات العاملات يجبن المستشفى بشعور نائمة ، ونهود بارزة ، وأرداف مضطربة - كاسيات عاريات - يستعرضن في كل مكان ، ولكن كالعادة - بالضوابط الشرعية - يتحدثن بأريحية كاملة مع زملائهن الشباب ، ويتجاذبن معهم أطراف الحديث بلطف ووداعة ، فنصحت بعضهن ، وتحدثت مع أحد الشباب حول وضع المستشفى الخلقى ، ولكن الخرق أوسع بكثير على الراقع .

وعندها قررت الدخول على مدير المستشفى للمناصحة ، فلم أجد إلا المدير الإداري ، فبثت عنده همي ، فقابلني بلطف ، وأخذ يتبرأ من سلوك العاملات المتبرجات ، زاعماً أن الإدارة كثيراً ما تنصحهن بعدم التبرج ، ولكنهن لا يستجبن للتوجيهات !! فذكرت له التبرج الفاضح للعاملات

الفليبيات ، الذي فاق الحدود المسموح بها ، فتخلص من الإجابة بلطف ، فخرجت من عنده محبطاً لأكمل باقي يومي منتظراً في هذه الممرات الموبوءة .

حتى إذا دنت الساعة من الثانية ظهراً ، وقد مضى كثير من العاملين للراحة ، وخفت حركة المارة في الممر الرئيس : فوجئت بما لم أكن أتوقع ، فتاة سعودية بدينة - يظهر أنها عاملة في المستشفى - متبرجة على طريقة الأخريات في شعرها وزينتها ، إلا أنها ترتدي عباؤها كأنها تستعد للخروج ، فوقفت مضطربة أمامي في الممر ، تتلفت هنا وهناك ، حتى مرَّ بها شاب هو في الغالب أصغر منها سناً ، والأظهر أنه هو الآخر يعمل بالمستشفى ، فاستوقفته وأخذت تتحدث معه ، ولا أفهم كل ما دار بينهما ، إلا أنهما - كما يظهر - يعرفان بعضهما تماماً ، وقد لاحظت على الشاب شيئاً من الاستعجال وعدم الرغبة في الاستمرار في الحديث معها ، وأما الفتاة فكانت على العكس من ذلك : في غاية البطء والسكون والرغبة في استمرار الحديث ، وكانت - أصلحها الله - تبادل نظرات غرام وهيام ، ملؤها الإعجاب والحب والاندفاع ، وكأنها تراوده ، مما لا نعرف مثيله إلا في الدراما السينمائية العاطفية ، وكان آخر ما فهمت من حديثهما أنها تريد الذهاب معه ، فوافق الشاب على مضض ومضياً معاً في الممر ، ثم ما لبثت الفتاة إلا دقائق حتى عادت وحيدة لموقعها أمامي في الممر ، ثم اختفت .

والغريب في الأمر أن الفتاة كانت تمارس كل هذا السلوك الغرامي الشائن في الممر أمام الناس ، لا تبالي بنظرهم إليها ، ولم تحترم مقامي في المكان ، وأنا رجل (مطوَّع) في عمر أبيها ، ولكنَّه سلوك المرأة المفتونة ، ومن المعلوم

أن المرأة قد تأتي بالغرائب السلوكية الشائنة حين تتعلق برجل ولما تصل إليه ،
فإذا كان مثل هذا السلوك الرديء يحصل جهاراً نهاراً ، فماذا تراه يحصل في
الخفاء؟!!

وقد أرجعني هذا الموقف ثلاثين سنة إلى الوراء ، حين كنت على
إحدى الرحلات الدولية الطويلة على الخطوط السعودية ، عندما لاحظت
مضيفاً سعودياً يراود مضيضة عربية ، ويلحُّ عليها بحماسة وحرارة ، ويتحرَّق في
حديثه معها ، وقد امتلأ بالشهوة كما يظهر على سلوكه ، وهي تمنع وترفض ،
وتحاول التخلص منه ، وما كنت أظن حينها أن يأتي اليوم الذي تراود فيه الفتاة
السعودية الشاب في بلادنا .

إن هذا الواقع المؤلم الذي رصدته صدفة في بضع ساعات فقط ، دون
إرادة أو قصد : هو النتيجة الحتمية المتوقعة من استفحال ظاهرة الاختلاط بين
الجنسين في مواقع العمل ، ولن ينتهي الأمر عند هذا الحد ، بل سوف يزيد
بصورة طردية مع زيادة إمعاننا في التساهل والانفلات .

وللقارئ الفطن أن ينظر : كيف سوف يقرأ الليبراليون هذه الواقعة ؟
فقد يكذبون بها كعادتهم ، وينكرون وجود شيء من ذلك ؛ وكأنني أتحدث هنا
عن طوكيو البعيدة ، لا عن جدة القريبة ، وأصف المستور خلف الجدران ،
وليس ما هو ظاهر للعيان !!

وأما من يحترم نفسه من الليبراليين فيقرُّ بوجود هذه المشاهدات
الواقعية ؛ فإنه مع ذلك سوف ينطلق في التأويلات والتبريرات والمماحكات ،
والطعن في النيات والمقاصد ، وإطلاق قائمة الاتهام والمجادلات المشهورة :

- لماذا تحملون المواقف فوق ما تحتمل ؟
- المرأة إنسان لها مشاعر وأحاسيس ، فلماذا تصوّرونها برميل جنس ؟
- ما المحذور في الحديث بين الجنسين في موقع العمل ؟
- أما كان الأولى بك أن تغض بصرك عن الفتيات ؟
- ما كان ينبغي عليك أن تتجسّس على الفتاة ، وتستمع إلى حديثها مع الشاب .
- إذا كان واقع المستشفى لا يروق لك فلماذا تذهب إليه ؟
- لماذا تفرضون على المرأة الحجاب الذي يروق لكم ؟
- لسنا مجتمعاً ملائكياً ، فلماذا تستكثرون على مجتمعنا وجود أخطاء سلوكية ؟
- هل من حقك أن تمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أما يكفيننا الهيئة ؟
- و غالباً لن يخرج الليبراليون كعادتهم عن هذه الأسئلة والمجادلات ؛ ليفرغوا هذه المشاهدات الواقعية عن حقيقتها ، ويذهبوا بها بعيداً عن مضمونها ، فيهوّنوا الكبائر ومقدّماتها على أنفسهم ، ويضحّموا الصغائر واللمم على غيرهم ، حتى يغلبوا الرجل على عقله ، فيماروه على ما يرى ، حتى يرجع على نفسه فيلومها ويكذبها .

إن الغاية من هذا المقال هي إثبات أن تجربة الاختلاط في العمل في مجتمعنا غير ناجحة ، فهي كغيرها من التجارب العربية المؤلمة والمحبطة ، والاعتماد في ضبط سلوك الشباب والفتيات على مجرد الضمير ، والتعويل على ما معهم من الحصيلة الأخلاقية هو أيضاً ضرب من الوهم ، ومسألة (حسب الضوابط الشرعية) هي أكذوبة ليبرالية قديمة .

٩- موقف الإعلاميين من الإسلاميين

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن المتابع لوسائل الإعلام المقروءة يجدها منكبّة على الشأن الاجتماعي العام ، تناقش وتراجع وتنتقد ، فقد اتخذت قضايا المجتمع - لاسيما الساخنة منها - مادة مثيرة للبحث والتحليل والرأي ، خاض فيها الإعلاميون كلّ ساحات المجتمع ، وتناولوا بالحديث كلّ مجالات الحياة ، فما يكاد الناظر يجد مساحة عفاً للإعلاميون عن خوضها ، حتى ميدان الفتوى الشرعية ، والاستدلال بالنصوص العلمية ، والاستنباط الفقهي ، كلّ ذلك كان ولا يزال مادة مثيرة لكثير من الإعلاميين ، يتناولونها بالحديث والدرس والتنقيب ، حيث سهّلت الأقراص المدججة ، وشبكات الإنترنت ، والموسوعات الحديثة الميسرة : وصول غير المتخصّصين ، وجمع من المغرضين إلى مرادهم من النصوص والآثار الشرعية ، ومذاهب العلماء الفقهية ، في الوقت الذي عجزوا فيه عن الوصول إليها حين كانت محفوظة في بطون الكتب الصفراء ، لا يصل إليها إلا الفقهاء المتخصّصون ، فأخذوا من النصوص والمذاهب ما يرون أنه يؤيد آراءهم الشاذة ، ويروج لاتجاهاتهم الفكرية ، دون وقوفهم على ضوابط وشروط الاجتهاد ، التي لا يستغني عنها الباحث في العلوم الشرعية ، مما قد يكون فيه تقويض لدعائم المجتمع الأخلاقية ، وتشكيك في ثوابته الدينية ، فأخذوا يُشهرّون بعض هذه النصوص والأقوال الفقهية في وجه من يخالفونهم من العلماء والدعاة والمصلحين ، حتى انبرى بعضهم لمنازلة كبار العلماء على صفحات بعض الصحف والمجلات : يناقشهم ويجادلهم ، ويقارعهم الحجّة

بالحجّة ، ظناً منه أنه قد وصل إلى شيء ، وما عرف هؤلاء وأمثالهم أن التأهل لمقام الفتوى والنظر والاجتهاد يطول بصاحبه سنوات عمره ، وربما لا يبلغ فيه ما يتمنى ، بل إن الإمام الكبير من أئمة المذاهب ليفوته الصواب في بعض اجتهاداته - رغم اكتمال أهليته - لقصور ما لحقه فيما هو بصدده من الاجتهاد ، فكيف بمن هو دونه من أهل العلم ، بل كيف بالقاصرين ، ممن ليس لهم قليل ولا كثير في باب العلم الشرعي !؟

إن هذه الجرأة من بعض الإعلاميين المعاصرين ما كان لها أن تبلغ مداها لولا أسباب اجتمعت وتعاضدت فيما بينها ، فهيات لتكوين تيار فكري ناغم على كل قديم ، مُقبل على كل جديد ، لا يميّز - ولا يريد أن يميّز - بين الثوابت القطعية ، وبين المتغيّرات الاجتهادية ، وبين المعارف العلمية المشتركة ، وبين الخصوصيات الأهمية الخاصة ، مما أدّى إلى خلط كبير ، تداخل فيه الحق والباطل ، وضاعت فيه كثير من المعاني الإسلامية المحكّمة في فورة الصراع المحموم ، الذي أخذ يتناول كل شيء بالرأي والتشريح ، واتسعت مساحة الآراء الشخصية - أياً كانت - في الفضاء الاجتماعي ، ونالت الحق المطلق في أن تعبر بحرية كاملة عن ذاتها ، فهاجت النفوس بما فيها من غرائب الأقوال وعجائب الآراء ، التي لا يكاد يحدها شيء في انطلاقتها النقدية الجارحة ، ولا يضبطها شيء في عنفها الجارف لقيم المجتمع وثوابته الدينية ، وأصبحت حرية التعبير حقاً إنسانياً مشروعاً ، لا يقف في طريقها إلا الظلاميون الرجعيون ، وتضخم في حسّ الإعلاميين (الآخر) ، حتى تبوأ هذا الآخر مكان (الذات) ، فلم يعد بعضهم يفرّق بينهما ، من شدة ذوبانه واندماجه فيه .

وعلى الرغم من تولي الليبراليين ناصية الإعلام ، وأخذهم بزمام الانفتاح الإعلامي الواسع ، واندفاعهم العنيف نحو مزيد من حرية التعبير ، فإنهم - مع كل هذا - يقصرون هذا الحق على أنفسهم ومن يدور في فلکهم ، ويتبئى أطروحاتهم ؛ فيضيّقون ساحة الحرية على مخالفيهم ، لا سيما من الإسلاميين ، فلا يسمحون لهم بالكتابة الحرّة ، ولا استحداث جريدة أو مجلة مستقلة ، ليعبروا من خلالها عن آرائهم ، وما يدينون الله تعالى به من الحق ، فحدودهم الإعلامية : هوامش تلفزيونية ضيقة ، أو ملاحق صحفية محدودة ، محكومة بخصومهم من الإعلاميين ، لا تتجاوز - في الجملة - الحديث التقليدي العام إلا قليلاً ، وحتى الإذاعة - رغم الساحة الواسعة نسبياً - لا تخرج - هي الأخرى - عن الفكرة الإسلامية التقليدية ، ولا يُسمح فيها بانتقاد الإعلاميين ، وممارساتهم الثقافية المعارضة لوجهة المؤسسة الدينية الرسمية إلا على استحياء وخجل .

ولئن كان الإعلاميون قد سمحوا للإسلاميين بساحة محدودة محكومة في الإعلام المرئي والمسموع ؛ فقد ضيّقوا عليهم غاية التضييق في الإعلام المقروء ، فالصحافة - في الغالب - حكر عليهم ، لا يشاركون فيها إلا من يدور في فلکهم ولا يناهض توجهاتهم ، وأما من ينتقدهم ، ويعري فكرهم ، ويكشف عورهم - مهما كان مهذباً في طرحه - فلا مكان له في الصحافة ؛ ولهذا انفرد الإعلاميون بهذه الوسيلة الإعلامية الفعّالة ، لا ينافسهم فيها أحد ممن يخالفهم ، يكتبون بحرية شبه كاملة ، ويتناولون بالحديث القضايا : الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية بكلّ أريحية ، مما اضطرّ الإسلاميين إلى الصحافة

الإلكترونية المفتوحة ، يثون من خلالها همومهم ، ويتناولون فيها أطروحات خصومهم بالنقد والتفنيد ، والعجيب أنه حتى هذه الوسيلة الإعلامية الوحيدة ، التي يتنفس الإسلاميون من خلالها حرية التعبير : يسعى الإعلاميون بجد لإحكام قبضتهم عليها أيضاً ، ولهذا لم يعد للدعاة إلا المنابر والمحاضرات والدروس ، يثون من خلالها نقدهم لأطروحات الإعلاميين الفكرية والثقافية ، ولهذا يجد الخطباء نقداً لاذعاً من الإعلاميين حين يتقدون أطروحاتهم ، فيتخذونهم غرضاً للرمي بالتهم ، والتشكيك في وطنيتهم ، وولائهم لبلادهم .

هذا الموقف السلبي من الإعلاميين أوقع في نفوس الإسلاميين الشكاً من أطروحاتهم النقدية تجاههم ، فعلى الرغم من وجود شيء من الصواب في نقد الإعلاميين للدعاة ، من الأئمة والخطباء والوعاظ - والأصل أن الحق لا يُردُّ لكون القائل به مبطلاً - فإن القبول باطمئنان من القلم الملوث صعب ، لاسيما وأن الإسلاميين في غنى عن نقد المناوئين لهم ؛ فقد أشبع بعضهم بعضاً نقداً ، وما يطرحه هؤلاء من الصواب معلوم في غالبه لدى الدعاة ، وهم - بكلِّ حال - مجتهدون لبلوغ الأفضل قدر استطاعتهم .

إن هذا الحراك الثقافي الغريب ، الذي بلغ في هذه الحقبة التاريخية مداه الأرحب ، ونال قبولاً اجتماعياً أوسع : كان في فترة سابقة يسير ببطء شديد في بلاد الحرمين الشريفين ، لا يجد له أذاناً صاغية ، ولا عيوناً قارئة ، حتى تهيأت له ظروف ثقافية وسياسية مهّدت لقبوله ، ويسّرت دخوله ضمن منظومة المجتمع السعودي الثقافية ، باعتباره صورة من صور التعددية الفكرية ، التي يعدّها المجتمع الدولي مؤشراً لصحة المجتمع الفكرية ، وتمام نضجه الثقافي .

ويمكن هنا الإشارة إلى أهم الأسباب الثقافية والسياسية ، التي هيأت لانتشار أطروحات الإعلاميين الليبراليين المناهضة للاتجاه الديني السائد في المجتمع السعودي ، واتساع ساحة قبولها الاجتماعي ، وذلك ضمن مراحل زمنية ثلاث :

المرحلة الأولى : حرب الخليج الثانية :

لم تكن هذه الحرب المدوية - التي لم يسبق لدول الخليج مثلها - تمرُّ بالمنطقة دون أن تخلّف وراءها أزمات فكرية وثقافية وسياسية ، فقد هزت هذه الحرب (عاصفة الصحراء) المجتمع الخليجي من الداخل ، ودفعته بقوة لمراجعة شاملة للموروث الاجتماعي بكلّ تفصيلاته ، فلم يعد عند كثير من المثقفين مقدّس خارج نطاق البحث والنقد .

ولعل الصدمة بهذه الحرب كانت شديدة على المجتمع السعودي ، الذي أخذت كتلته الدينية - التي كانت واحدة - تتشطرّ إلى شظايا ، تلوكها المراجعات الفقهية ، والنقد الذاتي ، والاجتهاد العلمي خارج كبار العلماء ، حتى قال قائلهم : (أنتم رجال ونحن رجال) ، وقال آخر : (ما ألزمتنا الله بتقليد أحد بعد رسول الله ﷺ) ، فأخذت النفوس تنهياً لقبول الجديد ، واحترام الرأي الآخر ، والإفساح للآخرين .

ورغم قصر زمن هذه الحرب إلا أنها أحدثت حراكاً ثقافياً عنيفاً في المجتمع السعودي ، وكأنه زلزال هزّ الجميع بلا استثناء ، وعصف بالكلّ ، وحرك الراكد ، وأيقظ الغافل ، وثبّه الساهي ، فتتج عن ذلك صراعات فكرية

بين الإسلاميين أنفسهم حول مناهج الدعوة وأساليبها ، فتقلّب بعض الدعاة ، وتبادلوا الأماكن ، واختلطت اللغات واللهجات فيما بينهم ، فجمع غلب عليهم الحماسة بعد الركود ، وآخرون ركدوا بعد الحماسة .

ولم يكن الليبراليون - المسيطرون على وسائل الإعلام - بعيدين عن هذا الحراك الفكري وتداعياته الاجتماعية والثقافية ، فهم على موعد معه ، قد طال انتظارهم لبزوغ فجره ، وظهور نهاره ، فطالما بشرّوا به ، ووعدوا بقدومه ، فملئت الصحف بمدادهم ، وتعالّت أصوات المثقفين بحديثهم ، ومع ذلك لم يجاهروا المجتمع ويكاشفوه بكلّ ما عندهم ، فقد كان غالب حديثهم مبطناً يفهمه الخواص ، ولم يكن الإسلاميون - رغم انشغالهم بمراجعاتهم فيما بينهم - منصرفين عنهم كلّ الانصراف ، فقد انبرى جمع منهم للرد على أطروحاتهم ، عبر الوسائل الإعلامية المتاحة للإسلاميين آنذاك ؛ كالكتب ، والأشرطة ، والمنابر .

ولقد مهّدت هذه المرحلة لما بعدها ، وهيات الناس لسماع الجديد ، والقبول بالغريب من الثقافات والأطروحات ، ونشطت المنظمات الدولية والإقليمية لطرح الوثائق والتوصيات لتطوير نظم الحياة الاجتماعية والأسرية ، واستعدّ الإعلاميون الليبراليون لأخذ الراية من الإسلاميين ، وتولي ناصية الفكر والثقافة في عصر الانفتاح ، الذي أخذ يطلّ على العالم من قريب ، ويعلن ظهور القرية العالمية ، ويبشّر بولادة الإنسان العالمي ، الذي لا تحدّه ثقافة ، ولا قومية ، ولا دين ، قد تحرّر من انتماءاته اللغوية ، والوطنية ، والجغرافية ، وانصهر مع الآخر في قالب واحد ضمن المجتمع الكوني الكبير .

المرحلة الثانية : ثورة الاتصالات :

بعد زمن يسير من عكوف الناس على أجهزة الراديو ونشرات الأخبار التلفزيونية الرسمية ، يتابعون من خلالها أحداث عاصفة الصحراء : انفتح العالم مرة واحدة على نمط إعلامي جديد ، لا يعرف حدوداً جغرافية ، ولا إقليمية ، ولا ثقافية ، ولا حتى حدوداً دينية ، قد تخطى كل ذلك إلى الإنسان أيّاً كان انتماءه ، وأينما كان مكانه ، ليشكله من جديد في قالب من الثقافة العالمية ، التي تتسم في ظاهرها بطابع التسامح والقبول ، وفي باطنها بالسيطرة والتسلط والطغيان ، إنها العولمة ، بكل ما تحمله من معاني : الشمول ، والاستيعاب ، والاتساع ، والهيمنة .

لقد استغل الغرب ، والولايات المتحدة - بصورة خاصة - ما وصلت إليه عبقرية الاتصالات وتقنياتها المذهلة في تشكيل ثقافة ما أسموه : (الشرق الأوسط الكبير) ، فأخذت المواد الإعلامية - بكل ألوانها وأطيافها - تُبث عبر الفضائيات ، وتتدفق من كل صوب ، متخطية خصوصيات الأمم ، وأعراف الشعوب ، والذوق العام ، تفرض نفسها فرضاً على الجميع ، وأخذت الفضائيات العربية تسهم - هي الأخرى - في بث الممنوعات الشرعية ، والقبايح السلوكية ، فاطلع المجتمع السعودي عن قرب على ما كان يسمع عنه من واقع الحضارة الغربية ، وثقافة الخارج ، فكانت صدمة حضارية أصابت المجتمع بأكمله ، حتى أهل الأرياف والهجر ، لم تفهم هذه التجربة الثقافية ، التي كانت - إلى عهد قريب - تجربة خاصة بالمبتعثين للدراسة في الخارج ، فبعد تردد لم يطل كثيراً : حسم المجتمع السعودي موقفه من الثقافة الأجنبية الوافدة

بضرورة الانفتاح عليها ، والتركيز - حسب زعمه - على التربية الذاتية مع أفراد المجتمع ، وإحياء الضمير الخلقى في نفوسهم ، فلا مجال هنا للضبط الخارجي .

هذا الواقع الثقافي الوافد - الذي لا يحكمه دين ولا خلق - أسبغ شرعية دينية على كل ما يبثه وينشره الإعلام السعودي ، الذي كان جمع من العلماء - إلى عهد قريب - ينهون عن كثير منه ، فأخذ الإعلاميون السعوديون ينشطون للتنافس مع الآخرين في تقديم مواد إعلامية جذابة ، لاسيما بعد أن استسلم التلفزيون السعودي لشركات الدعاية والإعلان تعبت بأخلاقياته ، وتستخدم المرأة (الجسد) كما تستخدمها الإعلانات الأجنبية ، مع لمسة شرعية خجلة ، تظهر أحياناً ، وتغيب أحياناً أخرى .

واطلع المجتمع السعودي الذي تربى على أيدي علمائه سنوات طويلة على المذهب الواحد ، والقول الأوحده ، وما دلّ عليه الدليل : اطلع على مذاهب فقهيه أخرى ، وأقوال مغايرة لم يألّفها المجتمع ، فقد خرج عليهم في الفضائيات علماء الأمصار ، يقولون بغير الأقوال التي عرفوها ، ويطرحون غير الطرح الذي ألفوه ، مما أوقع في نفوس العامة شيئاً تجاه علماء البلاد ، حين أخفوا عنهم مذاهب الفقهاء الأخرى وأقوالهم .

المرحلة الثالثة : أحداث العادي عشر من سبتمبر :

رغم الغموض الذي اكتنف هذا الحدث الخطير ، والألغاز الكثيرة التي أحاطت به : فقد توافق المجتمع الدولي على إصاق هذه الجريمة بالإسلاميين ، الذين ذهبوا ينفون التهمة عن أنفسهم ، ويعبرون - بمناسبة وبغير مناسبة - عن

سماحة الإسلام ووداعته ، ويشاركون المجتمع الدولي في لعن المجرمين والبراءة منهم .

وبرز في هذه الأثناء بقوة مصطلح الإرهاب - بمفهومه الغربي - ليكون أداة المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمسوّغ لأي إجراء أرعن في حق المسلمين ، فاستُيحت بذلك خصوصيات المسلمين ، بما فيها : الأرض ، والمال ، والفكر، والسلوك ، والمعلومات ، حتى لم يعد للمجتمعات الإسلامية ما تتحفّظ عليه أمام التدخلات الأجنبية في كل أنشطتها وممارساتها .

وكانت تهمة الإرهاب مفتاحاً فضّت به الولايات المتحدة مغاليق الدول العربية والإسلامية ، ضمن سابقة عالمية لا مثيل لها ، حتى ما عادت هذه الدول تتكتم على شيء دون أمريكا والمجتمع الدولي ، وأصبح الصوت المقبول هو صوت النقد للفكرة الإسلامية ومشروعها النهضوي المأمول ، فهياً الواقع الدولي لليبراليين السعوديين الظروف المحلية في المجتمع ، ليعبروا بصورة أوضح عن انتماءاتهم الفكرية ، ويُفصّحوا بصورة أبلغ عن اعتراضاتهم على المؤسسات الدينية ومشاريعها ، وربما بلغ بعضهم أصول الدين وأسسها ، فما كان الحديث عنه في السابق بالصيغ الرمزية ، التي لا يفهمها إلا الخواص : أصبح في هذه المرحلة مجاهرة لا موارد فيها ، حتى أصبحت الليبرالية - بجذورها الغربية المظلمة- فكرة محترمة تقابل الفكرة الإسلامية ، ويصبح الحديث الإعلامي - بكلّ جراءة - مقابلة بين الفكرتين ، أيهما أنفع للمجتمع ؟

وأخذت المؤسسات الدينية في البلاد تذوق من عصا الإعلاميين في الصحف ، وتقدهم الجراح على الفضائيات ، بل حتى السخرية والاستهزاء عبر

المانشطات العريضة في الصحف لا تخطئه العين ، وأخذ الحديث عن المرأة السعودية المتحررة من قيود العادات والتقاليد يأخذ مكانه - هو الآخر - في صدر الصحافة السعودية ، حتى غدت صورة المرأة السعودية حاضرة في جميع وسائل الإعلام المحلية جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل ، وربما ناصفته الساحة الإذاعية أو زادت عليه .

وفي هذا الخضم العنيف : أخذ غالب العلماء - أشد من ذي قبل - يتحفظون من التعامل مع وسائل الإعلام ، ويتجنبون التصريح لها فيما يطرحه الليبراليون من ردائل الفكر ، خوفاً من مشرحة الإعلاميين القاسية ، وتسلبهم العنيف ؛ إذ لم يعد للعلماء حصانة تحفظ أعراضهم من بطش الإعلاميين وتجريحهم ؛ إذ لم يكن هؤلاء ليجرؤوا على مثل هذا لولا تقويهم بالاتجاه الدولي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، وتمكّن الليبراليين من مواقع اتخاذ القرار ، وتهيؤ المجتمع لمثل هذه الأطروحات الفكرية الشاذة .

وأعجب من هذا : أن تظهر الأقلام والأصوات الإسلامية المهادنة ، التي تقف - بصورة تكاد تكون دائمة - في النصف من القضايا المطروحة للنقاش الإعلامي ، تتذبذب بين الطرحين ، وتحاول عبثاً أن تجمع بينهما ، حتى إن أحدهم يتكلم الساعة الكاملة ، ويكتب المقالة الطويلة ، ومع ذلك لا يخرج السامع ولا القارئ بشيء كثير من حديثه ، وأعجب من هؤلاء وأغرب من يتنادى من المتدينين بالليبرالية الإسلامية ، يريد أن يجمع - حسب ظنه - بين من فرق الله بينهما !!

إن هذه المراحل الثلاث - بما حوته من أحداث والتناقضات وتفاعلات وتداعيات - شكّلت واقعنا الثقافي المعاصر ، ومهدت لبروز

أطروحات متنوعة ، وآراء متباينة ، واتجاهات مختلفة ، لا ترتبط - بالضرورة - بما يدين به المجتمع السعودي ، ومع ذلك فقد أصبح المجتمع أكثر تسامحاً مع الوافد الجديد ، بعد أن كان يتشدد - في كثير من الأحيان - فيما لا يصحُّ التشدد فيه ، ويُلزم فيما لا إلزام فيه .

ولم يكن هذا الواقع ليبلغ ما بلغ لولا تداعيات دولية لا يد للمجتمع فيها ، وتراكمات اجتماعية محلية قصّرنا فيها : أدت إلى ما صار المجتمع إليه ، ومع كلِّ هذا التشاؤم فإن الحق يعلو ولا يُعلى عليه ، ولا يصحُّ إلا الصحيح ، ولعلّها سنوات تمحيص للصالحين ، يكفّر الله بها عن تقصيرهم وتفريطهم ، يعقبها إن شاء الله خير كثير ، ﴿...وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢١/١٢ .

١٠ - كلية الشريعة بجامعة الملك عبد الله

سعد الجميع بافتتاح جامعة الملك عبد الله - وفقه الله - لتكون منارة للعلم والمعرفة ، فتتضم إلى باقي جامعاتنا السعودية لتعزيز خدمة الوطن ، ونهضة الأمة ، وليتم افتتاح هذه الجامعة الفتية باقة من اثنتين وثلاثين جامعة سعودية حكومية وخاصة والله الحمد ، ولعلنا في القريب العاجل إن شاء الله تعالى نحتفل بافتتاح الجامعة المائة ، لتعم المعرفة العلمية ربوع البلاد بأسرها ، في مختلف مجالات العلوم والمعرفة ؛ بحيث يجد الشباب جامعات مكتملة ومتنوعة التخصصات في مدنهم وقريبتهم منهم .

إلا أن الفرحة بهذه الجامعة لم تكتمل حين لم تجد الكليات الشرعية موطئ قدم لها بين كليات الجامعة ؛ فقد حازت العلوم التطبيقية والهندسية حصة الأسد ، بل حازت الحصص كلها ، وكأن العلوم الشرعية تعوق النهضة التقنية المتوقعة من هذه الجامعة ، أو أن التقدم الحضاري للمسلمين يمكن أن يقوم بغير العلوم الشرعية .

إن من الحقائق المعلومة أن الشريعة الإسلامية - بما حوته من نصوص شرعية - أعظم داعم للعلوم الكونية مثل : الفيزياء ، والكيمياء ، والأحياء ، والجيولوجيا ، ونحوها من العلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، فقد دخلت هذه العلوم في الشريعة الإسلامية ضمن فرض الكفاية ، الذي يلزم الأمة تعلمها وتسخيرها لعمارة الأرض على منهج الله تعالى ، ويكفي أن يضم القرآن الكريم أكثر من خمسين آية تفيد النظر في الكون والتفكير فيه وتسخيره ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... ﴾ ١٠ / ١٠١ ، ومعلوم أنه لا يوجد في

السموات والأرض إلا هذه العلوم الكونية ، فدلّ على أنها مقصودة من الشارع الحكيم بالنظر ، المتضمن للتأمل والتعلّم والبحث ؛ فيدخل كل ذلك ضمن مفهوم العبادة الشامل ، الذي ينتظم حياة المسلم ويستوعبها بكاملها ، فالعلوم الشرعية - بهذا الفهم - أعظم محفز للطلاب نحو تعلم العلوم الكونية ، وإتقان مجالات تطبيقها ؛ حين يتعلّمها الطالب معتقداً أنه يمارس بذلك عبادة محبوبة لله تعالى ، فلا فرق في حسّه أن يكون في معمله وقاعة درسه ، أو أن يكون متنقلاً بالصلاة في محرابه ، وبهذا تُصبغ دوافع الطلاب بالبعد الروحي ، الذي يأتي في مقدمة الدوافع المحفزة للعمل والاجتهاد .

إن هذه الجامعة الفتية أحوج ما تكون إلى طلاب يحملون هذا الفهم نحو العلوم الكونية ، وخير من يبثه فيهم ، ويربيهم عليه هم المتخصّصون الشرعيون ، بل إن دعوة رائدة جريئة انطلقت منذ سنوات تنادي بتعليم العلوم الشرعية والكونية في كلية واحدة ، بحيث يستوعب الطالب - في وقت واحد - القراءتين معاً ، ويجمع بين الرسالتين جميعاً ؛ الرسالة المقرّوة في الوحي ، والرسالة المنظورة في الكون ، وبهما جميعاً يبلغ التعلّم مداه ، ويصل - بإذن الله - إلى متناه ، ومعلوم ومستقر عند الباحثين الإسلاميين : أنه لا تعارض أبداً بين العلوم الكونية والعلوم الشرعية ؛ لأنهما صدرا عن مشكاة واحدة ، فمنزل الوحي هو - ﷺ - خالق الكون ، فيستحيل التعارض بينهما ، بل كلاهما في الحقيقة يهدف إلى تحقيق العبودية لله تعالى ، ويتعاضد لبلوغ ذلك .

ولئن كان التفوّق في العلوم الكونية هدفاً شريفاً في حدّ ذاته ، قد جنّدت الجامعة الفتية قواها لتحقيقه ؛ فإن التفوّق في العلوم الشرعية هدف

أشرف وأجل؛ إذ هي المقصودة بالفضل والمكانة ، لاسيما وأنها تتضمن علوم فرض العين ، التي يلزم الأمة تعلّمها ، وقد جاءت الشريعة بمزيد عناية ورعاية بفرض العين أكثر من عنايتها بفرض الكفاية ؛ وذلك لعموم حاجة المسلمين إليه ، فالمسلمون في هذه البلاد في حاجة إلى تعلّم فروض الكفاية ، وإتقانها والتربية عليها بقدر حاجتهم إلى مخرجات الجامعة العلمية والتقنية وأكثر ، وليس في هذا تقليل من شأن العلوم الكونية بقدر ما هو إبراز لمكانة العلوم الشرعية في دين الإسلام .

إن بلادنا وعموم بلاد المسلمين في حاجة إلى المتفوقين والمبدعين في العلوم الكونية ليخرجوا - بإذن الله تعالى - الأمة من مأزقها الحضاري الخانق ، كما أن الأمة اليوم في حاجة ملحّة أيضاً - وربما أكثر من أي وقت مضى - إلى المهويين في العلوم الشرعية ؛ ليقودوا الأمة في زمن شتاتها نحو خلاصها وفكاكها ، فكما أننا نتطلّع إلى إبداع الطالب المتفوق في : الهندسة ، أو الكيمياء ، أو الفيزياء .. فإننا في عالمنا الإسلامي نتطلّع وبشغف نحو المبدع والمتفوق في العلوم الشرعية ، المتمكّن في تخصّصه ، بل إن الأمة ترمي إلى ما هو أبعد من هذا ، فنتنظر العالم الفذ ، الذي بلغ درجة الاجتهاد ، القادر - بتوفيق الله تعالى - على النظر الشرعي والاستنباط ، فيخرج للأمة من الفقه والفهم والحكمة ما لم يوفق إليه غيره ، فيجدّد بذلك للأمة أمر دينها .

إن الأمة اليوم في حاجة ملحّة إلى قيادات إسلامية حكيمة ، تجمع - بتفوق - بين العلوم المعاصرة المختلفة ، وقادرة - في الوقت نفسه - على توجيهها وفق مصالح الأمة وحاجاتها ، إن مثل هذه القيادات المبدعة لن تخرج من فراغ ،

وإنما تخرج بجهود علمية وبمُثنية مضمّنية ، من خلال مراكز علمية متفوّقة ، مثل جامعة الملك عبد الله ، حين تضم بين جنباتها كلية رائدة للشريعة ، تطبّق عليها معايير الجودة النوعية التي تطبّق في كليات الجامعة الأخرى ، لاسيما وقد اعتادت كثير من الجامعات الشرعية في العالم الإسلامي أن تضم إليها كليات : طبية ، وهندسية ، وكليات علوم تطبيقية ، فلن يكون مستهجناً أن تضم جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية كلية للشريعة ، خاصّة وقد اعتادت الجامعات السعودية أن تجمع في رحابها غالب التخصصات النظرية والتطبيقية في وقت واحد ، تمثلها كليات كاملة أو أقسام صغيرة مساندة ، إضافة إلى أن الطالب في حاجة إلى التبصّر بأمور دينه ، والتعرّف على ثقافته الإسلامية ، لاسيما وأن الجامعة تضم أعداداً كبيرة من الطلاب غير السعوديين ، ممن يتطلّع إلى شيء من المعرفة الدينية بصورة عامة ، والمعرفة الدينية المتعلقة بتخصصاتهم العلمية المختلفة بصورة خاصة ؛ فإن للشريعة الإسلامية توجيهها الخاص للعلوم الكونية ، ولا يعني كونهم طلاب دراسات عليا أنهم ليسوا في حاجة إلى علوم شرعية ، وحجّة القائلين بالاكْتفاء بالكليات الشرعية الموجودة حالياً في الجامعات السعودية ، تقابلها أيضاً حجّة القائلين بالاكْتفاء بالابتعاث والتخصصات العلمية والتقنية الموجودة في الجامعات السعودية الأخرى .

إن أزمة الأمة الإسلامية اليوم ليست أزمة تقنية فحسب ، بل هي أزمة دينية بالدرجة الأولى ، تحتاج معها الأمة إلى المزيد من العلماء الكبار ، ممن بلغوا درجة الاجتهاد ، فيواكبون بفقههم الناضج تقدّم الأمة التقني ، ويبصّرون الباحثين في العلوم الكونية بضوابط الانطلاقة العلمية ، ويمدّونهم بالفتاوى

والآراء الفقهية اللازمة لسير عجلة التقدم التقني ؛ فإن المسلم في انطلاقته العلمية محكوم بإرادة الله تعالى الشرعية ، التي تضبط مسيرته البحثية من جهة : الهدف ، والوسيلة ، والممارسة ، وهذا النوع من الفقه العالي يتطلب فقهاء على درجة عالية من الإعداد العلمي في المجالات الشرعية ، إضافة إلى إمامهم الكافي بتخصصات الجامعة العلمية التي تفتقر إلى الاجتهاد الفقهي ، فإذا جمع الفقيه بين هذين المجالين : استطاع - بتوفيق الله تعالى - أن يعطي الرأي الفقهي السديد ، الذي يدعم مسيرة الجامعة العلمية ويسدّها .

ولقد كان العالم المتخصص في العلوم الكونية في التاريخ الإسلامي يجمع بكفاءة بين تخصصه وبين العلوم الشرعية ، فلم يكن غريباً مشاهد الطبيب المفسر ، أو الكيميائي المحدث ، أو الفلكي الفقيه ... ، فلم يكن مستهجناً في السابق الجمع بين العلوم الكونية والشرعية في الشخص الواحد ، في الوقت الذي عجزت فيه أوروبا أن تصطحب دينها المحرف في نهضتها الحضارية المعاصرة ، حين اضطرت للتخلص من تراثها الديني في سبيل الرقي الحضاري ، بيد أن الأمة الإسلامية لم تعرف هذه الأزمة العلمية ، وهذا المأزق الحضاري ، والصراع الفكري بين ما هو ديني ، وبين ما هو دنيوي ؛ فالشريعة الإسلامية لم تكن قط عائقاً في طريق التقدم والنهضة الحضارية ، بل هي السبب الرئيس والسر الوحيد وراء تفوق الأمة في السابق ؛ ومن المعلوم الثابت من دين الإسلام أنه لن يكتب لأمة الإسلام نهضة حضارية في أي عصر بغير دينها ، مهما حاولت ذلك ؛ إذ إن دينها هو سبيلها الوحيد للنهضة والرقي .

إن من الضروري - ونحن نتعامل مع شريعة الإسلام - أن ندرك أن الشريعة جاءت شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ، مستوعبة بأحكامها

الشاملة كلُّ شؤون الإنسان ، تعالج كلُّ قضايا ومشكلات الأفراد والجماعات ، وتتناول بتجدُّدها واقع المجتمعات ومستقبلها ؛ ولهذا لا يستغرب أن يكون للشريعة حكم يشمل أخلاق الإنسان وسلوكه ، ولباسه ، وتعامله ، ولا يُستهجن أن يكون لها حكم يضبط العلاقة بين الجنسين ، ويلزم المرأة بالحجاب ، ويمنع الاختلاط بين الجنسين ، لاسيما في قاعات الدراسة والمعامل ، كما هو مطبَّق وقائم في الجامعات والكليات السعودية الأخرى .

إن سماحة الشريعة الإسلامية لا تعني الانفلات من أحكامها أو الالتفاف عليها ؛ فالشريعة ما جاءت لتوافق هوى الإنسان ، وإنما جاءت - في كثير من الأحيان - مخالفة لهواه ، ومعاكسة لرغباته وميوله ، مراعية في ذلك - بالدرجة الأولى - مصالحه العاجلة والآجلة ؛ ولهذا لا ينبل الإنسان ويرتقي بذاته إلا حين يخالف أهواءه ، ويضبط شهواته ، ويرتفع بنفسه عن ساقط الأخلاق ، وعجيب جداً أن يزكِّي بعض الناس أساتذة وطلاب هذه الجامعة الجديدة ، حين يبيحون لهم الاختلاط ، ويصفونهم بالكمال الخُلقي والسلوكي ، الذي يعصمهم من الزلل ، متغافلين عن الطبيعة الإنسانية الخطاءة ، التي تستحيل معها الاستقامة الدائمة ، ويندر معها الانضباط المطلق ، إضافة إلى أن الجامعة تضمُّ فئات متنوّعة من الناس ، ينتمون إلى أديان ومذاهب وثقافات مختلفة ، غالبها لا يقرُّ بالمحرّمات التي نقرُّ بها ، ولا يتقيّد بالسلوكيات الأخلاقية التي نتقيّد بها ، فإذا ترك حبل الجامعة الأخلاقي على غاربه ، وأعطى الجميع الحرية السلوكية الكاملة ، فلا تسأل حينئذٍ عن فوضى الأخلاق التي سوف تعمُّ الجامعة ، وما قد ينتج عن ذلك من التدهور العلمي ، الذي يأتي عادة نتيجة لاضطراب السلوك الأخلاقي ، الذي يتعارض تماماً مع وجهة البلاد الدينية .

ثم إن هذه الجامعة لم تنشأ لتكون خارج نظام البلاد وحكمها الشرعي الذي تشرف به ، بل هي - كما هو مفروض - مثل الجامعات السعودية الأخرى محكومة بالشرع الحنيف ، وكل من فيها من المسلمين وغيرهم يحترم نظام البلاد ، ويقدر مكانتها الإسلامية ، فهي بلاد الحرمين الشريفين ، وقبله المسلمين في كل مكان .

لقد بالغ الإعلام كعادته في تعظيم شأن هذه الجامعة ، محمّلين إيّاها آمال نهضة البلاد ، ومتجاهلين - في الوقت نفسه - أن شروط النهضة أكثر من مجرد إنشاء جامعة متفوّقة تُدار بأيدي أجنبية ؛ إذ النهضة ثقافة شاملة لكل جوانب الشخصية الإنسانية ، تشمل العقيدة والخلق والسلوك ، كما تشمل العلم والمعرفة والإنتاج ، فالهدف الأسمى للجامعة ليس مجرد تخريج باحثين متفوّقين ، وصنّاع مهرة مبدعين ، بل الهدف الأسمى هو إخراج إنسان مسلم متعلّم ومنتج متقن ، وفيّ لوطنه ، ومحبّ لأُمَّته ، يعكس بسلوكه وعمله وإنتاجه أخلاق الإسلام وتعاليمه .

ثم إن هذه الجامعة الفتية - بكل ما تحمله من تفوّق - لن تتجاوز بعطائها - بأي حال - ما تقدّمه الجامعات السعودية الأخرى مجتمعة ، إضافة إلى أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعقّد سوف يقف - غالباً - في وجه التطبيق الواقعي لمقتضيات نتائج أبحاث الجامعة وتوصياتها ، لاسيما المتعارض منها مع مصالح الفئات المتنفّذة في البلاد ، فكم هي الدراسات والأبحاث المتفوّقة ، التي اصطدمت بالواقع الصعب ، فارتدت راجعة إلى أرشيفات مراكزها العلمية .

إن الجامعة بإدارتها الأجنبية ، وتنوع أساتذتها وطلابها ، وتشكيلة ثقافتها المتعددة : غرس غريب في بيئة إسلامية محافظة ، حيث تقدّم الجامعة - إلى جانب المناهج العلمية - منظومة أخلاقية وسلوكية مغايرة لطبيعة المجتمع الذي غرست فيه ، وهذا من شأنه إحداث نفرة اجتماعية تجاهها ، أو ربما أحدثت خلخلة ثقافية في المجتمع ، تدفعه لمراجعة مبادئه وقيمه التي نشأ عليها ، في حين أن الأصل في المنشآت العلمية أن تنطلق من تراث الأمة وثقافتها بالدرجة الأولى ، تؤصّل وتقوي جذورها ، وتربطها بتاريخها وحضارتها ، وبعد ذلك تقدّم المعرفة العلمية والتقنية في قوالب متفوّقة ، تحترم دين الأمة وعقيدتها ، ومن المعلوم بدهاءة أن الأستاذ والطالب الأجنبيين لن يأتيا هذه الجامعة مفرغين من ثقافتها الأصلية ، مجردين من تراثهما القومي ، بل على العكس من ذلك ، فكلّ منهما يأتي محملاً برسالة من تراث أمته ، ليبتها في ربوعنا .

إن جمعاً كبيراً من العلماء المتفوّقين في عالمنا الإسلامي ، ممن يحملون ثقافتنا وتراثنا أولى بالتدريس في هذه الجامعة ، كما أن الطلاب المسلمين هم الأولى بملاء مقاعدها ، وإلا فما المصلحة من منح طالب أجنبي عن أمّتنا ليدرس في الجامعة ، ويحتلّ مقعداً من مقاعد شبابنا ، هل تراه سوف يعود علينا بخير ، أم أنه ينتظر أن يعود ليخدم بلده ؟

إن الغيورين في هذه البلاد يهتفون بالقائمين على هذه الجامعة - لاسيما وأنها في بداية انطلاقها - أن يعيدوا النظر في : مناهجها ، وتخصّصاتها ، وطبيعة نظامها ، ونوع إدارتها ، فالمراجعة بكلّ الأحوال مطلوبة ، لاسيما لمثل هذا الصرح العلمي الكبير ، الذي عُقدت عليه آمال كبيرة .

١١ - دعوة تحرير المرأة من الجهل والأمية

يربط بعضهم بين تحرير المرأة على الطريقة الغربية ، وانطلاقها في الحياة الاجتماعية العامة بلا ضوابط ، وبين حصولها على المعرفة العلمية والتعليم ، والانعتاق من براثن الجهل والأمية ، وكأنهما أمران متلازمان ؛ بمعنى أنه لا علم بلا تبرُّج وسفور ، فإما قفص الحجاب مع الجهل والأمية ، وإما التحرر من الحجاب مع العلم والمعرفة .

ورغم محاولات المبطلين ، وتفانيهم في الربط الموهوم بين الحجاب والأمية ؛ فإن الواقع الميداني يشهد بنقيض هذا الزعم ؛ فقد تفوق جمهرة نساء السلف بغير تبرُّج ولا سفور ، ولا اختلاط ولا حضور عام ، والشواهد التاريخية كثيرة جداً ، ولعل من أقرب الشواهد الحديثة على ذلك : خبر الحالة العلمية في بلاد شنقيط في بداية القرن الرابع عشر الهجري ، حيث يقول الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي (١٣٣١هـ) في كتابه الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ، في الصفحة رقم (٥١٧) : " أما الزوايا فلا يوجد من بينهم ذكر ولا أنثى إلا ويقرأ ويكتب ، وإن وُجد في قبيلة غير ذلك فإنه نادر ، بحيث لا يوجد في المائة أكثر من واحد على تقدير وجوده " .

ومن المفارقات الغربية أن نسبة الأمية في موريتانيا في عام ٢٠٠٠م ، بعد صيحات تحرير المرأة ، والمناداة بانعتاقها وإنصافها : وصلت إلى ٥٠٪ ، كما ورد ذلك في كتاب : " صورة المرأة العربية في الدراما المتلفزة " ، في الصفحتين ١٠٥ - ١٠٦ ، للكاتبة زغلولة السالم ، والعجيب أنه سُوهِد في بعض الدول العربية في فترة الستينيات ، من القرن العشرين الميلادي : المرأة العربية الراقصة ،

والمرأة العربية المغنيّة ، والمرأة العربية الممثّلة ، والوقت الذي لا يجدن فيه المهارات الأساسيّة ؛ كالقراءة ، ولا الكتابة ، فضلاً عن أن يتعرفن على العلوم والمعارف العلميّة ، التي تنير العقول ، وتفكّ الأذهان ، فاستطاعت - للأسف - دعوة تحرير المرأة أن تحرّرها من أخلاقها وقيمها وآدابها ، فتقذف بها في أتون المواخير والريب ، ومهاوي القبائح والرذائل ، في حين لم تستطع أن تحرّرها من جهلها وأمّيتها ، حتى بقيت قابضة في سجن الجهل والأميّة ، مما يثير عدداً من الشكوك والشبه ، ويبعث التساؤلات والاستفهامات ، حول مبعث هذه الدعوة المشبوهة إلى تحرير المرأة ، والدوافع من ورائها ، والمرامي التي تهدف إليها .

ولهذا لم تجد دعوة تحرير المرأة استجابة اجتماعية واسعة ، بقدر ما منيت به من هجوم المناوئين لها ؛ فقد تصدّى لها جمع من فضلاء العصر ، ردّوا شبه دعائها ، ففنّدوا آراءهم ، وكشفوا ضلالتهم ، وهتكوا أستارهم ، ومع ذلك فقد تحقّق للمبطلين قدر ليس بقليل من مراميهم ومقاصدهم ، في تشويش عقول بعض النساء ، وتخريب سلوكهن ، غير أن الحقائق - في نهاية المطاف في هذه المسألة - أصبحت معروفة لمريدي الحق ، لا تخفى على قاصدي الصواب .

١٢ - التنافس الفكري بين الجنسين

إن الأصل في العلاقة بين الجنسين : هو التكامل والتعاون والتواصل ، ضمن ما وضعه الله تعالى من الأحكام والنظم التشريعية ، وليس الأصل بينهما هو التنافس والتسابق والمغالبة ، كما تحاول بعض الجمعيات النسائية المتوترة تصويره في العلاقة بين الجنسين ، بل إن الواقع يشهد أن فرص التنافس في الجنس الواحد أوسع وأكبر من فرص التنافس بين الجنسين ، فإن اهتمامات النساء - في الجملة - تختلف اختلافاً بيناً عن اهتمامات الرجال ؛ ولهذا كثيراً ما تكون القضية خاسرة لأحد الطرفين ، حين تعرض المسألة في صورة تنافس بينهما ، فقضايا الزينة والتألق واللباس : من أوسع اهتمامات النساء في الجملة ، في حين أنها قليلة في الرجال ، ومجالات البناء والعمارة ، والتوسع في الممتلكات ونحوها ، من أوسع اهتمامات الرجال في الجملة ، في حين أنها قليلة في النساء ، فلا يصح عقد المقابلات التنافسية بين اثنين مختلفين في الاهتمامات والاتجاهات ، كالذي يقيم مباراة تنافسية بين فريق لكرة القدم مع فريق آخر لكرة اليد !

ومع ضيق مجالات التنافس بين الجنسين : يبقى المجال العقلي ، وما يتعلّق به من الإنتاج الفكري ميداناً لشيء من إثارة التنافس بين الجنسين ، ومع أن هذا الميدان أيضاً ليس مجالاً للتنافس بينهما ؛ فإن المقابلات بين الجنسين في ميادين التشابه بينهما ليست في صالح الإناث ، ومع ذلك فإن كثيراً من المثقفين يظنون أن إبداعات المرأة الفكرية ليست بعيدة في حجمها ومتانتها وتفوقها عن إبداعات الرجل الفكرية ، وهذا تصور خاطئ ، يحمل معه شيئاً من السطحية والسذاجة ؛ فإن مقابلات إحصائية يسيرة لحجم الإنتاج الفكري ، والحضور

الثقافي بين الجنسين : تكشف - للوهلة الأولى - مدى الفارق الكبير بينهما لصالح الذكور ، مما يعيد المسألة من جديد إلى نصابها ، في رفض مبدأ التنافس بينهما ، باعتبارهما متكاملين ومتعاضدين ، وليس متنافسين متعاندين .

١٣ - مقترح لنظام تعليم البنات

التعليم حق للجميع ذكوراً وإناثاً ، إلا أنه لم يجد الصيغ العملية المناسبة والكافية لإعماله في الحياة المعاصرة ليشمل الجميع ، لاسيما بالنسبة للإناث ، إما من جهة قصوره عن استيعابهن جميعاً ، أو تعطيله لأدوارهن الاجتماعية المنوطة بهن ، أو إفساده لأخلاقهن ، بعدم تعليمهن ما ينفعهن .

ونظام تعليم البنات المقترح ، الذي يناسب أحوالهن ؛ فيراعي قدراتهن المتاحة ، ومهامهن التربوية والاجتماعية ، وخصوصياتهن الشرعية : ينطلق من ثلاثة معالم رئيسة ، تعمل متفاعلة فيما بينها ، جنباً إلى جنب ، لتحقيق مصالح النساء العلمية :

أولاً : نظام تعليم معرفي : يراعي إيصال المعرفة إلى الطالبات ، ولا يتقيد بسنٍ معيَّنة ، ولا مراحل مفروضة ، ولا سنوات محدَّدة ، بحيث يسير بلا حدود ، ضمن مرحلة واحدة مفتوحة ، هدفه المعرفة ذاتها ، التي تشبع العقل ، وتنير الفكر ، وتنضج الفهم ، وليس هدفه سوق العمل .

وهذا الأسلوب من شأنه إلغاء الامتحانات التقييمية ، وما يترتب عليها من الشهادات التي أصبحت موضع إزعاج وإرهاق ؛ ففي سبيلها يكون الغش ، والخداع ، والكذب ، والتزوير ، فيكون طلب العلم بصدق للحصول على المعرفة العلمية ، وليس لغايات أخرى قاصرة .

وهذا من شأنه أيضاً فتح عيون وأذهان الطالبات على جميع العلوم والمعارف ، حسب الميول والرغبات والاهتمامات ، والتخلُّص من الطالبات الانتهازيات ، ليخلص العلم للرغبات بصدق ، وإذا احتاجت الفتاة لشهادة

علمية ، تثبت من خلالها قدراتها لشغل وظيفة ما لخدمة المجتمع : عمل لها اختبار تقويم يحدّد قدراتها ، ضمن ما هو معروف من الاختبارات والمقاييس المعتمدة في هذا المجال .

ثانياً : نظام تعليم فردي : يراعي كل فتاة حسب حاجاتها ، وضمن وقدراتها وميولها العلمية ، وهو مبني على مبدأ فكرة تفريد التعليم ، الذي يراعي واقع الفروق الفردية ، ونوع الظروف الاجتماعية ، فليس من الضروري أن تقضي الفتاة مدّة معيّنة ومحدّدة في التعليم - تطول أو تقصر- وإنما يراعي هذا النظام طبيعة مهام الفتاة الاجتماعية ، فلا يؤخّر زواجها ، ولا يعطلّها عن مهام أسرتها الإنجابية والتربوية ، إضافة إلى أنه يستوعب جميع النساء ، كلاً حسب طاقتها ، دون تعطيل لمهامهن الاجتماعية الرئيسة .

ثالثاً : نظام تعليم منزلي : يراعي الفصل بين الجنسين ، وحاجة الإناث للقرار في البيت ، والإشراف التربوي على الأولاد ، والقيام بالرعاية الأسرية ، حيث تقدّم المعرفة بكلّ فعاليتها التربوية إلى الفتاة في منزلها ، عبر وسائل التعليم عن بعد ، التي أصبحت متاحة في هذا العصر ، وذلك بعد أن تقضي بضع سنوات أساسية في المدرسة التقليدية ، لاستيعاب بعض المهارات التعليمية العملية .

وقد أثبت هذا النوع من التعليم جدواه في القديم والحديث ؛ فنساء السلف ، ممن بلغن الغاية في العلم تعلمن في البيوت ، وأولهن السيدة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، والفاضلة فخر النساء شهدة بنت أبي نصر الدينوري (٥٧٤ هـ) ، وفاطمة بنت محمد الإدريسي وغيرهن كثير ، انطلقن إلى المعرفة من المنزل وإلى المنزل ، وهذا هو الغالب من أحوالهن .

وكان أداؤهن للعلم - لاسيما في الرواية - من وراء حجاب ، فقد أنكر هشام بن عروة بن الزبير رضي الله عنه - كما جاء في كتاب تهذيب الكمال ٢٤/٤١٤ - على ابن إسحاق ، لما بلغه أنه يحدث عن زوجته فاطمة بنت المنذر ، فقال : (يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، والله إن رآها قط) ، فعلق الذهب في السير - ٣٨/٧ - على هذا قائلاً : (هشام صادق في يمينه فما رآها ، ولا زعم الرجل أنه رآها ، بل ذكر أنها حدثته ، وقد سمعنا من عدة نسوة وما رأيتهن) .

ولعل من المصالح التي يمكن أن تتحقق بنظام التعليم المنزلي ، من خلال أسلوب التعليم عن بعد : محاولة تخفيف معاناة المعلمات ، ممن يدرّسن في المناطق النائية والبعيدة ، حتى إن إحداهن تحتاج إلى السفر اليومي لمئات الكيلو مترات ، وربما تضطر إحداهن للسكن بعيداً عن أهلها وزوجها لأسبوع أو أكثر ، في أماكن ومواقع قد لا تناسبها .

وقد عانت كثير من الفتيات الأمريكيات والأوروبيات مثل هذا وأشد منه زمن الثورة الصناعية وما بعدها ، حين فتحت المصانع ، فكانت إحداهن تسافر مئات الأميال مودعة أهلها لتسكن في مجتمعات نسائية ، تشبه إلى حد كبير السجون ، مع ما فيها من الضيق ، والأذى ، وسوء المعاملة ، إضافة إلى الاضطهاد في العمل ، وسوء الأحوال الصحية ، وضعف السلامة في مواقع العمل داخل المصانع .

والذي يُخشى منه أن يصيب المرأة الخليجية ما أصاب المرأة الغربية ، حين تقبل المجتمع صورة المعلمة المسافرة ، والمقيمة بعيداً عن أهلها ، فلا يبعد

أن يتقبَّل في القريب أيضاً صورة المرأة العاملة في المصنع ، أو المؤسسة ، أو الوزارة ، التي تقيم وحدها ، أو في مجتمعات سكنية بعيداً عن الأهل والأزواج ، فتعاني طرفاً مما عانته المرأة الغربية .

لقد مرت أوروبا بأزمة الانفتاح على التعليم ، حتى أصبح مطلباً شعبياً عاماً ، يطلبه الجميع في المدن والأرياف ، فكان لزاماً على الدولة تأمينه للجميع ، وعندها فقد حلت بعض الدول هذه الأزمة بأسلوب التعليم عن بعد ، عبر وسائل الإعلام المختلفة ، فتخطوا الحواجز الطبيعية ، وقطعوا المسافات الشاسعة بهذه الوسيلة ؛ ليصلوا إلى الراغبين في المناطق النائية البعيدة ، وهذه تجربة ولا شك تستحق التأمل ، ويمكن أن تُخدم التعليم في الدول النامية ، مع شيء من التطوير والتحسين .

١٤ - جريمة المستبدين في رفض المبدعين

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
وخاتم النبيين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن عمارة
الأرض ، وازدهار الحياة ، لا تتوقّف على القوى العددية فحسب - رغم
أهميتها - وإنما تتجاوزها إلى القوى الإبداعية ، التي تعتبر سرّ الإنجازات
الحضارية الكبرى ، ومنطلقها الضروريّ والأهم في الحياة البشرية .

وعلى الرغم من الأهمية العددية للقوى البشرية ، فإنها تبقى متأخّرة
في المرتبة الثانية ، في مقابل قوى الإبداع العقلي ، وطاقت المواهب الفائقة ،
وقدرات الابتكار والتطوير ؛ فإن الحاجة إلى العناصر المبدعة هو الأهم ؛ لأنهم
يمثلون قيادات النهضة : الفكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، في حين تنحصر
القوى العددية غالباً في مجالات تنفيذ خطط التنمية وتطبيقاتها .

ولقد أدركت الأمة الإسلامية في زمن عافيتها هذا العنصر المهم في
البناء الحضاري ، الذي من شأنه تحرير إرادة الأمة ، وتمكينها من حرية الاختيار ؛
إذ لا بد للحرية من إرادة ماضية ، وقوّة داعمة ، فإنه لا مكان بين الأمم
للإرادات المتردّدة ، ولا للقوى الخائرة ؛ فإن الأمة التي لا تستند إلى عناصر
القوى الحضارية : يصعب عليها أن تملك قرارها .

والعجب كلّ العجب في واقع أمة الإسلام المعاصرة ، أنها لم تعد تميّز
هذه المعاني الحضاريّة الضروريّة ، التي تقف عليها أسباب نهضتها ، وتتأكّد بها
عزّتها ، وتنال بها حرّيتها ، فإذا بفتنة المبدعين ، من موهوبي الأمة وأذكيائها :
يأتون في آخر اهتماماتها ، حتى إن الناظر في الواقع العربي والإسلامي ليتعجّب

من حجم الرفض : الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي ، الذي ينال المبدعين ، في مجتمعات أنهكها التخلف ، وأرهقتها التبعيّة ، وكأنها في غنى عنهم للخروج من أزماتها الخانقة ، ونكباتها المتلاحقة ، قد استمرت التكلفة والسؤال ، ورضيت بالذل والصغار ، حتى غدت خير أمة أخرجت للناس عالة على المجتمع الدولي في حاجاتها الضرورية ، ومقومات حياتها الأساسية ، حتى بلغ من انحطاطها أن تعجز عن صناعة طعامها ، وإعداد شرابها ، وحياتها لباسها ، فضلاً عن أن تستقل بما هو فوق ذلك من عناصر التمدن الحضاري ، في المراكب والمساكن والمشافي ، وأنواع الصناعات والمنتجات التجارية ، مما يعدّ القوى الحقيقية في عرف العصر ، التي تُكسب الأمم مكانها ، وتحرر قرارها .

إن النظم السياسية الاستبدادية لا تسمح للمبدع بالنمو الطبيعي لموهبته ، وفق مسارها الفردي الملائم لشخصيته ، إلا ما كان خدمة لتوطيد النظام السياسي ، وضمن حدود نطاقه المأذون فيه ، وهذا من شأنه تعطيل نمو الموهبة ، بتضييق مجالاتها ، وحصر ميادينها ، وربما أغلق المبدع ، وانحسبت موهبته في نفسه ؛ لأن الفكرة الإبداعية تتعارض تعارضاً تاماً مع الاتجاه الاستبدادي ؛ إذ إن الحرية - في أسمى صورها - هي الهواء الذي يستنشقه المبدع ، والنسائم التي تحيا بها شخصيته ، وبغيرها تتعثر موهبته ، وربما ذبلت واضمحلت ، ومهما قدّم المبدع من العطاء الفكري والعملية في ظلّ الاستبداد ؛ فإنه لن يبلغ مداه المأمول منه .

وأما الرفض الاقتصادي ، فهو أداة الاستبداد لخنق المبدعين ، وكبت الموهوبين ، ضمن تكرار الاعتذارات الممجوجة : بشحّ الموارد ، وضعف

الميزانيات ، وكثرة النفقات ، حتى غدت تكاليف المبدعين المسلمين عبئاً ثقيلاً على أوطانهم ، وهمماً وغمماً على أنظمتها الاستبدادية ، فكان لابد من الخلاص منهم ، بالتقدير والتحقير ، ثم التنفير ، فإنه لا مكان في مجتمع الاستبداد للمشاعيين ، حتى وإن كانوا مبدعين وموهوبين ، فإن تخلف قرن من الزمان أهون من عتاب عبقري لحضرة الاستبداد !!

وأما الرفض الاجتماعي للمبدعين ، فصورته البشعة تكمن في تمكين السفهاء من الفضلاء ، وتسليط الأغبياء على الأذكياء ، فتعود مقدرات الموهوب بيد المعطوب ، وقرارات المبدع بيد المدقع ، فإذا بالأرجاس الأندال يعلون الناس ، فيتصدرون بحديثهم الساذج المجالس ، ويتنادون بأرائهم السمجة في العامة ، وإذا بالشرفاء النبلاء يُؤخَّرون عن المنابر ، ويُدفعون عن المجالس ، وكأن حالهم كما وصف رسول الله ﷺ حين يقول : (والذي نفسُ محمدٍ بيده : لا تقومُ الساعةُ حتى يظهرَ الفُحْشُ والبُخلُ ، ويُخَوَّنَ الأَمِينُ ، ويؤْتَمَنَ الخَائِنُ ، ويَهْلِكَ الوُعُولُ ، وتُظْهَرَ التُّحُوتُ ، قالوا : يا رسولَ الله وما الوُعُولُ وما التُّحُوتُ ؟ قال : الوُعُولُ : وجوهُ الناسِ وأشْرَافُهُمْ ، والتُّحُوتُ : الذينَ كانوا نَحْتَ أَقْدَامِ الناسِ لا يُعْلَمُ بِهِمْ) ، فإذا بالاستبداد يظهر من جديد في الواقع الاجتماعي ، ليتمكن السفهاء (التُّحُوت) من إدارة الحياة الاجتماعية والثقافية ، ويفسح لهم ساحات واسعة مستباحة للتحرك الأرعن دون أدب ، مما يسمح للسفيه التُّحُوتِي أن يبطش بالمبدعين ، ويُبعد الموهوبين ، حتى خلا المشهد الثقافي إلا منهم ، فلطَّخوه بنتن فهمهم ، وعكَّروه بقبيح سلوكهم ، فما عاد العلم إلا علمهم ، وما عاد الفهم إلا فهمهم ، فمن سلك غير طريقهم رفضوه ، مهما بلغ من الموهبة والإبداع .

لقد استطاع الثُّحوت أن يكوّنوا تياراً اجتماعياً عاماً ، في جميع القطاعات المعرفية والثقافية ، والمراكز البحثية والعلمية في الوطن الإسلامي ، حتى طبعوه بطابعهم الهزيل ، فلا مكان للجديّة العلمية ، إلا فيما لا يتعارض مع الاستبداد وأهدافه القاصرة .

ثم كان من جرّاء هذا التضييق والاستبداد نزيف جسد الأمة الإسلامية المنهك بآخر قواها ، وأعظم دعائمها ، وأعلى عناصرها ، فإذا بقوائم من نبلائها ، وطوائف من فضلائها ، وطوابير من أذكيائها ، يودّعونها مهاجرين إلى بلاد الأحلام ، حيث يستطيعون أن يتنفّسوا ولو برئات غيرهم ، وأن يعيشوا ولو على موائد الآخرين ، فتخلّفت الأمة قروناً إلى الوراء بهجرة المبدعين ، وكبت الموهوبين ، كلُّ ذلك إرضاء للاستبداد وأعوانه .

أما المبدعون الذين بقوا في أوطانهم ، يكابدون مرارة الحرمان ، ويعانون قسوة الطغيان ، فقد انقسموا إلى فئتين ؛ فئة انزوت منبوذة على هامش المشهد الثقافي ، تسير ببطء ، تظهر ساعة ، وتغيب دهرأ ، يعرفها المخلصون من أبناء الأمة ، فيلتمسون فيهم من المواهب الفائقة ، والعقول الملهمة ، ما لا يعرفونه في المتصدّرين الفارغين ، ومع ذلك لا يستطيعون أن يقدّموا لهم شيئاً يخدمهم ، إلا أن تكون التعازي الحارّة .

وأما الفئة الأخرى فقلة قليلة ، لم تلقِ سلاحها ، ولم تترك مكانها ، بل ظلت هناك تكابد تيارات الارتزاق ، وتواجه موجات الشبيط ، فتعاند مسارهم ، وتقاوم فسادهم ، فينالها في جهادها ما ينالها ، تنتصر كرّة ، وتُهزم كرّات أخرى ، إلا أنها لا تغيب عن ميدان الصراع الثقافي ، ولا تستسلم للمبطلين الانتهازيين ،

فهي هناك حاضرة بقوة ، رغم ما يلحقها من الخسائر المادية والمعنوية ، وما يتتابها من الآلام والأحزان النفسية ، فأنصارها ضعفاء قلّة ، وأعداؤها أقوياء كثيرة .

وهكذا يعيش غالب المبدعين المسلمين ، بين الاستسلام والانقياد للاستبداد ، والتسريح بحمده ، والعمل على توطيد أركانه ، وبين النأي بالنفس بعيداً عن معترك الصراع والمغالبة ، وإيثار سلامة الذات ، مما قد يلحقها من بطش المستبدين ، ولو كان ذلك على حساب مواهبهم ؛ إما بكتبها ولجمها ، وإما ببثها ونشرها خارج الأوطان .

وبين هؤلاء وهؤلاء يجيا المبدعون العصاميون في مواقعهم ، في قلب المعركة الفكرية ، وفي بؤرة الصراع العلمي ، على قلّة أعدادهم ، وضعف إمكاناتهم ، وتمكّن أعدائهم ، ومع ذلك ينالون ويُنال منهم : ﴿... إن تَكُونُوا تَأْمُونًا فَإِنَّهُمْ يَأْمُونُ كَمَا تَأْمُونُ...﴾ ١٠٤/٤ .

١٥ - المسافة بين التربية والتعليم

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على إمام المرين ، وسيد المعلمين ، رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإنه يختلط مفهوم التربية بمفهوم التعليم ، فيقوم كل واحد منهما مكان الآخر في تعبيرات التربويين ، ولكن تأتي إشكالية التفريق بينهما حين يُذكران سوياً ؛ إذ لا بد حينئذٍ من التفريق بينهما في المعنى ، وإلا أصبح لغواً وتكراراً لا معنى له .

وابتداء فإن مفهوم التعليم يُعنى بالناحية العقلية عند الإنسان دون باقي جوانب شخصيته ، وأما التربية فإنها تشمل في مفهومها كل جوانب الشخصية الإنسانية ، بما فيها الجانب العقلي ، فهي - بهذا المفهوم - تشمل التعليم ، وتستوعب مفهومه .

والعملية التعليمية لا تتجاوز في أدائها قدر جهد إيصال المعلومة العلمية إلى ذهن المتلقي بصورة صحيحة وناجحة ؛ بحيث يفهمها المتلقي فهماً صحيحاً ، ويتمكن من استرجاعها والتعبير عنها بنجاح ، وإلى هذا الحد من الأداء العملي بين المرسل والمتلقي : تنتهي مهمة وزارات التربية والتعليم في عالمنا الإسلامي ؛ فإن المعلم لا يطالب بأكثر من ذلك مع التلاميذ .

وأما مهمة تطبيق التلميذ هذه المعلومة التي تلقاها ، والتزامه بها في واقع حياته ، وتقيده بها في سلوكه العام ، فهذا خارج مسؤولية المعلمين ، وخارج نطاق صلاحية وزارات التربية والتعليم ؛ إذ إن مهمتها تنحصر في

جودة الإرسال عند المعلمين ، وسلامة الاستقبال عند الطلاب ، ثم تُختم العملية التعليمية بخاتم النجاح على أوراق الاختبارات .

ولتوضيح هذه الفكرة بصورة عملية نتساءل : هل سبق لجهة تعليمية أن حرمت طالباً ناجحاً من شهادته ؛ لكونه لم يطبّق في واقع حياته العامة معلومة واجبة تلقاها في المؤسسة التعليمية ؟ وهل توجد آلية عملية تقيس مدى التزام الطالب بالمعلومات العلمية التي تلقاها في المؤسسة التعليمية ؟

لقد تورط كثير من الطلاب في كبائر سلوكية وخلقية وفكرية ، ومع ذلك نجحوا في أدائهم التعليمي ، ووقفت المؤسسات التعليمية - التي ينتمون إليها - عاجزة عن تقديم شيء ذي بال في إصلاح سلوكهم الخلقى ، أو تعديل فكرهم المنحرف ، مكتفية بحشو أذهانهم بمعلومات بلا واقع ولا تطبيق ، ثم تزويدهم في نهاية العام الدراسي بشهادات التخرج .

إن هذه ليست دعوة تحريضية لمجرد وضع أنظمة عقابية أو تفعيل ما هو موجود منها ؛ فإن العقوبات تأتي كالكي في آخر وسائل العلاج ، وإنما هي دعوة للتأمل بين مفهومي التربية والتعليم ، حين اقتصر مفهوم التعليم عند حدّ إيصال المعلومة العلمية إلى أذهان التلاميذ ، في حين يتجاوز مفهوم التربية هذا الحدّ القاصر ليربي التلاميذ على هذه المعلومة في واقع حياتهم العملية ، ضمن آلية علمية تربوية يمكن قياسها ؛ بحيث تتخطى التربية حدّ المعرفة إلى مستوى التطبيق الواقعي ، وتصبح المؤسسة التعليمية مسئولة عن التطبيق بقدر مسئوليتها عن التعليم ، وهذا ما لم تصل إليه بعد مؤسساتنا التعليمية في عالمنا العربي والإسلامي ، إلا أن تكون نواذر مشرقة يسيرة في واقع تربوي كبير يعج بالقصور والآلام .

إن الجهاز المسئول عن السلوك التطبيقي عند الإنسان هو القلب وليس الدماغ ؛ فإن القلب هو المضغة التي بها صلاح الإنسان وبها فساده ، فهو بالنسبة لجوارح الإنسان كالمملك للرعية ، والسلطان للشعب ، الكل تحت إمرته و سطوته ، لا يتحركون إلا وفق إرادته ، وأما الدماغ فهو جهاز استقبال المعلومات ، وفهمها ، وتخزينها ، واسترجاعها ، وأما الانقياد لهذه المعلومة - مهما كانت صحيحة - والعمل بضمونها ، فهي مهنة القلب ملك الأعضاء ؛ فكم من أناس في هذا العالم حصلوا على معلومات علمية صحيحة وكثيرة ، ففهموها تماماً بعقولهم ، ومع ذلك لم يعملوا بها بجوارحهم ؛ لكونها بقيت معلومات ذهنية لم تنزل بعد إلى القلب للتطبيق والممارسة ، ولا أدلّ على ذلك من حال أكثر المستشرقين ، ممن بقوا على ضلالهم ، فهم لم تنقصهم المعلومة الصحيحة والوعي بها ، وإنما نقصهم تطبيق المعلومة والعمل بها ، فبقيت العلوم الإسلامية عندهم مجرد معارف ذهنية ، لا تتجاوز حدّ المتعة العقلية .

إن المسافة بين القلب والدماغ قريبة جداً بالمقاييس الحاسوبية اليدوية ، ولكنها في الحقيقة الواقعية أطول مسافة في الدنيا ، وهي عين المسافة الشاسعة بين التربية والتعليم ، فما أبعد المسافة بين المعرفة العقلية المجردة ، وبين اليقين بها ، ومن ثمّ العمل بمقتضاها .

إن المهمة التربوية في تحويل المعلومات العلمية إلى سلوكيات عملية واقعية : مهمة عسيرة وشاقّة ، إلا أنها ليست مستحيلة ، فقد تكفّلت بها وسائل التربية الإسلامية وأساليبها المتنوعة ؛ فالقدوة مثلاً حين تتجسّد بصدق في واقع المربين ، متجنبة مسلك الازدواجية المقيت ؛ فإنها حيثئذٍ تفعل فعلها في نفوس

المتعلمين ، وتحول المعلومة في عقولهم من كونها مجرد معرفة ذهنية هشة مؤقتة إلى معرفة قلبية يقينية ثابتة ، ينطبع بها السلوك واقعاً عملياً حياً ، بلا تناقض ولا تعارض .

في حين لو تخلفت القدوة عن القيام بدورها التربوي : أصبحت عملية التربية مهمة عسيرة للغاية ، وربما أصبحت مستحيلة إذا تخلفت معها باقي وسائل التربية الإسلامية ، وأعسر من ذلك وأصعب أن تتخلف معهم باقي مؤسسات المجتمع عن القيام بواجباتها التربوية ، فعندها قد يُعذر النشء على قبيح سلوكهم .

١٦ - الأهواء في البحث العلمي

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن البحث العلمي بميادينه المختلفة ، ومجالاته المتنوعة : هو وسيلة الأمم للنهضة والتقدم ، ومطيتها لبلوغ مقاصدها الحضارية ، وأهدافها التنموية ، وقد استقر لدى المجتمعات المعاصرة ، على اختلاف تصوراتها ، وتنوع أديانها ، وتشعب خلفياتها : أهمية البحث العلمي وضرورته للتقدم الحضاري .

وعلى الرغم من مناداة المجتمعات العربية والإسلامية مع باقي المجتمعات المعاصرة الأخرى بأهمية البحث العلمي لنهضتها ، إلا أن ميزانيات البحث العلمي العربي ، وآلياته ، وخطته ، وأخلاقياته : لا تزال تتعثر في أبعاديات أصول البحث العلمي ، وتراوح مكانها ، إن لم تكن في بعض القطاعات العلمية تتراجع إلى الوراء ، في عصر لم يعد فيه مكان لغير المبدعين ، ولا إرادة لغير المبادرين .

ولما كان الباحث هو محور العملية العلمية ، وعصبها الأكبر ، وعمودها الأساس : كان لابد أن ينال الاهتمام الأكبر ، والرعاية العظمى ، إلا أن الباحثين - على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مجالاتهم - ليسوا سواء ، فمنهم من تنهض به العلوم ، وتزدهر به المعارف ، ومنهم دون ذلك .

ويمكن تصنيف الباحثين على اختلاف مراتبهم ، وتفاوت عطاءاتهم

إلى ثلاث فئات :

- **باحث بالفطرة** ، فهذا مفطور على البحث ، لا يحتاج إلى أكثر من مهارات يسيرة ، ثم ينطلق في خدمة العلم ، يستفيد ويفيد .

- **باحث بالهمة** ، وهذا صاحب همة عالية ، يكره الإخفاق ، ساقه القدر إلى مركز علمي ، فتعلم مهارات البحث ثم انطلق بهمته من نجاح إلى آخر .

- **باحث بالصدفة** ، وهذا لا فطرة عنده ولا همة ، ساقه القدر إلى مركز علمي ، فانطلق يتسلق على الآخرين ، ويحطم من حوله من المبدعين .

ولا شك أن عوائق البحث العلمي كثيرة : مالية ، وإدارية ، ونفسية .. ، إلا أنني لا أريد أن ألقى باللائمة في تعثر البحث العلمي على الآخرين ، وإنما أتلمس العوائق التي نصنعها نحن أساتذة الجامعات لأنفسنا ؛ فقد وجدت بعد التأمل أن العائق الأساس في أزمة البحث العلمي عندنا هو الهوى ، حين يتحكم في أستاذ الجامعة ، فلا يبصر ولا يسمع ولا يقتنع إلا بما يوافق هواه ، والهوى بطبيعته يتعارض بصورة صارخة مع العلم ، فإما الهوى ، وإما العلم .

وقد يستغرب البعض : كيف يدخل الهوى في القضايا العلمية ، وإليكم أيها السادة الشواهد على ذلك ، وحتى أكون منصفاً : فإن هذه الشواهد ليست صورة عامة في مؤسساتنا التعليمية ، ولكنها موجودة بيننا ، نشعر بها ، ونشاهدها ، ولكن للأسف لا نقاومها ، بل قد تقع فيها أحياناً ، حين يغلب علينا الهوى ، وما أبرئ نفسي .

وأنا هنا لن أحدد جهة بعينها ، وإنما سوف يكون حديثي عاماً بلا تخصيص ، وسوف ينصب حديثي على البحث في العلوم الإنسانية دون التطبيقية أو الهندسية أو الطبية ، ولا أظن أن القوم يعدون عنا كثيراً .

• أولاً : الأهواء المتعلقة باختيار المعيدين :

من المعلوم أن حسن اختيار المعيدين يُبنى عليه مستقبل البحث العلمي ، فمن الأهواء التي صادفتها : إعراض لجنة اختيار المعيدين في إحدى الكليات عن الطالب الأول الحاصل على الامتياز إلى الطالب الحاصل على جيد جداً ، وعندما اعترض أحد الناس على اختيار الكلية : اتهموه بالتخريف .

• ثانياً : الأهواء المتعلقة باختيار موضوعات البحث العلمي :

على اختيار الموضوعات العلمية الجيدة يُبنى التفوق العلمي ، فمما صادفته من الأهواء في ذلك أن طالباً قديراً ، كان الأول على دفعته ، تقدم بموضوع قوي لمجلس القسم فرفضه ؛ لأن المشرف لم يكن موجوداً في تلك الجلسة ليدافع عن الخطة ، وحين تقدم بموضوع سهل ، دون مستواه : قبل مباشرة .

طالب آخر تقدم بخطة بحثه نفسها تسع مرات في أربع سنوات ، مرت على أربعة مجالس علمية ، كل مجلس يدخل عليها تعديلات جذرية ، تشمل الأبواب والفصول ، فخرج الطالب ليس له في الخطة إلا إتقان الطباعة .

• ثالثاً : الأهواء المتعلقة بالمشرفين :

ومن الأهواء التي رأيتها في ذلك أن مشرفاً يتدخل بقلمه في رسالة الطالب رغماً عنه ، حتى وصل به الأمر أن صاغ له صفحة الإهداء ، فهو يرى أن الرسالة ليست مسئولية الطالب وحده .

مشرف يختصر أحد فصول الرسالة إلى صفحة واحدة فقط ، فأقره على ذلك أعضاء لجنة المناقشة ، ولم يعترضوا عليه .

مشرف يقول لطالب جاد : (لا تقرأ كثيراً ؛ فإنك إن قرأت كثيراً كتبت كثيراً ، فقد أرهقتنا ، اعمل رسالة كباقي الطلاب ، لا تشغلنا) .

مشرف وضع على رسالة أحد الطلاب ١٢٠ صفحة ملاحظات ، نصفها غير معقول ، وربعها وجهة نظر خاصة ، والباقي لا ضرورة له ، إلا أشياء يسيرة ، فلما قام الطالب بالتعديلات ، وقدمها للمناقشة كانت قناعة المشرف بالرسالة ، وحماسه لها أكبر من قناعة الطالب بها ، وحماسه لها .

•رابعاً: الأهواء المتعلقة بالطلاب :

كثير من الطلاب يحرصون على موضوعات سهلة لا جهد فيها ولا إبداع ، يتصل أحدهم بأستاذ جامعة فيقول له : هل تعرف لي موضوعاً سهلاً ؟ ويقول آخر : والله لو قبلوا مني رسالة مائة صفحة ما تجاوزتها .

طالب يعاند المناقش في تعديلات يسيرة جداً في رسالة الماجستير ، فيأبى عليه المناقش ، وتتعلق درجته سنتين ، ويضيع مستقبله العلمي .

وطالب آخر بقي على نهاية مدته شهران لم يكتب شيئاً ، فاستدل على رجل يساعد الباحثين ، فأمره بشراء أقراص مدجة معينة ، ودربه على مهارات القص واللصق ، فسلم الرسالة في شهرين دون تمديد ، ولم يكن المشرف يدري بما يجري ، والعجيب أن الطالب رغب أن يناقشه أفضل متخصص في المجال ، وبالفعل ناقشه متخصص متمكن ، وحصل على درجة جيد جداً ، مع بعض التعديلات .

•خامساً: الأهواء المتعلقة بالمناقشين :

كثير من المناقشات العلمية تمتلئ بالأهواء ، ومن ذلك أن مناقشاً حبس الرسالة عنده ثمانية أشهر ، وقدم تقريره الإيجابي عنها ، ثم فاجأ الجميع قبل

المناقشة بعشرة أيام بطلب ملحق إضافي للرسالة ، فاضطر الطالب لعمل الملحق في أيام محدودة ، فأعجب به المناقش أكثر من الرسالة الأصلية ، فوصف الطالب بالعملاق ، ثم سأله عن مصير هذا الملحق هل سوف يدخله في صلب الرسالة عند نشرها أم لا ؟ فأجاب الطالب بالنفي ، وعندها حلف المناقش أمام الحضور أنه لن يميز الرسالة ، ثم حنث في نهاية المناقشة وأجازها بلا أي تعديلات مطلقاً مع مرتبة الشرف الأولى .

مناقش يصفي حساباته مع زميل له ، فيعطي الطالب نفس الدرجة (٨٠) التي أعطاها الآخر لطالبه .

طالب ناقشه أستاذان من كليتين مختلفتين ، أحد المناقشين اعترض على الطالب لكونه لم يشير إلى أي مرجع في مجال التخصص ، وأمره أن يذهب برسالته إلى كلية المناقش الآخر ، فرفع المناقش الآخر يده معترضاً على هذا الاقتراح ، ولما جاء دوره في المناقشة عاتب هو الآخر الطالب حين لم يشير إلا إلى مرجع واحد فقط في التخصص ، ومع ذلك حصل الطالب على الامتياز .

مناقش يعلن أن من حق الطالب أن يدون في قائمة المراجع مراجعاً اطلع عليها ولكنه لم يستخدمها في هوامش الرسالة .

مناقش يقضي جلّ زمن المناقشة المخصص له في الحديث عن قصة حياته وإنجازاته العلمية الخاصة ، ولم يأمر الطالب في أثناء المناقشة أن يفتح الرسالة ولو مرة واحدة .

طالب متعثر أنجز رسالته للماجستير كيفما اتفق بصعوبة شديدة ، وكان المشرف في غاية الحرج من مستوى الرسالة ، فاختر مناقشين (طيين) ،

فحصل الطالب على الامتياز ، وكادا يوصيان بالطبع من شدة إعجابهما بالرسالة ، فذهل المشرف .

صرّح عميد لكلية من كليات التربية : أنهم لا حظوا إفراطاً في درجات الامتياز والتوصية بالطباعة لكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه ، فاخترتوا منها اثنتي عشرة رسالة ، وبعرضها على لجنة لتطبيق معايير الجودة عليها ، اتضح أن عشرها منها لا تصلح ، واثنتي فقط لا بأس بهما .

•سادساً: الأهواء المتعلقة بالإدارات والمجالس العلمية :

الأهواء المتعلقة بالمسألة الإدارية والمجالس العلمية هي الأخرى كثيرة ، ومنها أن طالباً تقدم للدراسات العليا فمكث سنة كاملة في مقابلات شخصية عبر ثلاث لجان ، إحداها لحفظ أجزاء من القرآن الكريم ، ثم كُلف سنة أخرى لإنجاز ثلاثة أبحاث علمية ، في ثلاث تخصصات علمية مختلفة ، بلغت ٢٥٠ صفحة ، ثم قُبِل بعدها للدراسات العليا .

تقدم طالب بنسخ رسالته الأربع إلى وكالة إحدى الكليات للدراسات العليا للمناقشة ، فاخترت نسخة منها ، فطلب الطالب تحقيقاً في الأمر ، فنهره المشرف ، وألزمه بإحضار نسخة أخرى مكانها دون اعتراض ، وأخبره أن خصمه وكيل الكلية .

حبست لجنة سرية في إحدى الجامعات رسالة طالب سبعة أشهر ، رغم أن الرسالة لا علاقة لها بالسياسة ، ولا بالملكة ، ثم خرجت ملاحظات اللجنة على الرسالة مخجلة يندى لها الجبين خجلاً ، فأنجزها الباحث في يوم واحد فقط ، والعجيب أن الطالب حاول أن يعرف أسماء أعضاء هذه اللجنة

السرية ، فأخبره أحد أعضاء هيئة التدريس باسم رئيسها ، وذلك بعد أن أخذ عليه العهود والمواثيق ألا يفشي هذا السر !

تقدم أستاذ بمسوغات ترقيته إلى مجلس علمي ، وكان بينه وبين رئيس المجلس خلاف شخصي ، وبعد ثلاثة فصول دراسية جاءت تقارير المحكمين الثلاثة برفض الترقية ، مع سوء أدب ووقاحة من بعضهم ، ثم تقدم الأستاذ بأبحاثه عينها إلى مجلس علمي آخر ، فجاءت التقارير الثلاثة بالإيجاب ، وبأعلى الدرجات .

تقدم أستاذ للترقية العلمية ، فرد المجلس العلمي أحد الأبحاث لكون الباحث كتبه قبل تعيينه على الوظيفة ، في الفترة ما بين الحصول على الدرجة والتعيين ، وصادف أن المجلة أشارت في الهامش إلى تاريخ تسلّم البحث ، فكان بعد أربعة أيام فقط من التعيين على الوظيفة ، فرد المجلس بناء على ذلك البحث ، باعتبار أن الكتابة قبل التعيين خيانة علمية ، وكتب المجلس في المحضر الرسمي عبارة : (هل أنجز البحث في أربعة أيام ؟) ، رغم أن البحث لم ينشر في المجلة إلا بعد ثلاثة أشهر من التعيين ، فلما حاجّهم الأستاذ باللائحة : أذعن المجلس العلمي وقبل البحث .

تقدّم أحد الباحثين إلى مسابقة دولية مشهورة ببحث في ألف صفحة ، فلما كان التنافس شديداً ، ووصل البحث على الدائرة الثالثة ، ولم يبق له إلا الدائرة الرابعة الأخيرة : خرج البحث عندها من المسابقة ، فقرر الباحث الاستفادة من بحثه هذا ليكون وحدة واحدة من أربع وحدات للترقية إلى درجة أستاذ مشارك ، فطلب تحكيمه من المجلس العلمي في الجامعة التي ينتمي إليها ، فاختلف المحكمان ، فقبله أحدهما ورفضه الآخر إلا بشروط وتعديلات ، ففي الوقت الذي يُقبل للوحدة الواحدة ما في حدود الثلاثين صفحة : يُرفض بحث في ألف صفحة لمجرد آراء شخصية !!

وكيل كلية للدراسات العليا يقول لطالب دكتوراه متحمس لتسجيل الموضوع : (لا تستعجل ، ليس وراءك شيء ، امكث أربعة أشهر ، أو خمسة ، على مهلك لا تتعجل) .

تقدم أحدهم بأبحاثه للأستاذية ، فكانت في غاية التواضع في مستواها العلمي ، وفي أوعيتها العلمية ؛ فقد حصرت في دولة عربية واحدة ، وخمسة من الأبحاث في مجلة واحدة ، فعاتبه زميل له على هذا التقصير في مستوى الأبحاث وأوعيتها ، فرد عليه على الفور : (هذا مستواهم) ! فما لبث أشهراً معدودة حتى حصل على الترقية بلا عوائق ، والعجيب أن الآخر حاول أن يتجنب في ترقيته للأستاذية هذا التقصير الذي وقع فيه زميله ، فنشر أبحاثه الستة في خمسة أوعية علمية لخمس جامعات معروفة ، في ثلاث دول عربية مختلفة ، ورغم مئاة أبحاثه ، وتنوع أوعيتها الجامعية ، وتعدد دولها : لم تحظ بالقبول لدى المحكمين ، فحجبت ترقيته .

وهكذا تلعب الأهواء العلمية في بعض أروقة الجامعات ، فتعيب بالقيم ، وتحط من الجهود ، وتثبط من الهمم ، مما ينعكس سلباً على الواقع العلمي لمؤسسات تعد المعقل الأخير ، المعول عليها للنهضة ، والانعتاق من التخلف والتبعية .

إذا لم نتخلص - نحن أعضاء هيئة التدريس - من أهوائنا الخاصة ، وسقطاتنا الشخصية ، وما قد يغلبنا على عقولنا من الأهواء : فلن نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام ، ولن ينفَعنا أيُّ شكل من أشكال الدعم المالي للبحث العلمي ، مهما كان كبيراً .

١٧ - ثقافة الصورة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإنه قبل التطور الهائل لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة : كانت الكلمة المكتوبة هي مصدر المعرفة الأول بلا منازع ؛ حين لم يكن للمثقف وسيلة إلى المعارف إلا من خلال المدونات المكتوبة ، وما يتحدث به العلماء والأساتذة ويشافهون به طلاب العلم من المعارف ، وقد كان هذا نهج الإنسانية على مدار أحقاب من الزمان .

ولم يكن القصور التقني آنذاك عائقاً للنضج العقلي لمثقفي ذلك الزمان ، بل على العكس من ذلك ؛ إذ إن الكلمة المكتوبة كانت - وما تزال - تفعل فعلها في بعث الحراك العقلي ، فما زال القارئ يُعمل عقله فيما يقرأ ، ويبعث خياله فيما ينظر ، فهو يحتاج مع القراءة إلى درجة من التفكير ، ودرجة أخرى من الخيال ، وربما احتاج إلى درجة ثالثة من التحليل والربط والفهم فيما هو بصده من القراءة ، وهذه عمليات عقلية راقية ومهمة لتحقيق درجات عالية من النضج العقلي .

في حين تضعف هذه العمليات العقلية ، وربما تتعطل بقدر تطور تقنية الاتصالات ، وبدرجة اعتماد المثقف عليها ؛ ففي حال تلقي المعلومة عن طريق المذياع - الذي ظهر في أوائل القرن العشرين - فإن جزءاً من العمليات العقلية تتراجع ؛ حينما يقدم الجهاز المعلومة جاهزة للمستمع ، فلا يسعه إلا أن يتقبلها كما هي ، فلا يسمح له بالتأمل ، ولا النظر ، ولا التحليل ، لاسيما مع سرعة تدفق المعلومات المذاعة ، ومع ذلك يُبقي المذياع على ملكة الخيال عملها ؛ فلا

يزال المستمع يتخيّل بعقله : الصور ، والأشكال ، والأحداث ، التي تُلقى إليه في عبارات لغوية ؛ إذ لا يمكنه الإنصات دون درجة ما من الخيال العقلي الضروري لاستيعاب هذه الرسالة الإعلامية عبر المذياع ، وهذا الأداء - في حد ذاته - إيجابي من هذه الجهة .

ولكن في حال تقنية الاتصالات الحديثة ، من خلال استخدام الشاشة ، التي جمعت بكفاءة بين الصورة المتحركة والصوت ، وغيّت - في الوقت نفسه - الكلمة المكتوبة بالكلية ؛ فإن واقع المتلقي للمعلومة حيثئذٍ يختلف تماماً ؛ فهو في هذه الحالة لا يحتاج أمام المعلومات المتدفقة عبر الشاشة لأكثر من فتح عينيه ، وتمكين أذنيه ، ثم يتولى الجهاز بنفسه - عبر الحبكة الإعلامية - ترتيب أفكار المتلقي ، وتكوين اتجاهاته ، وتوجيه اهتماماته ، فالتركيبة الإعلامية الجديدة تتعامل مع تكوين الإنسان الداخلي ؛ فتبث فيه المضمون الإعلامي مباشرة دون اختياره ، فيصبح مضمون الرسالة الإعلامية اتجاهاً للمتلقي ، فبقدر استسلامه للوسيلة الإعلامية ، ودرجة استرساله مع مضمونها ، وضعف قدرة الدفع عنده : تكون درجة الأثر في شخصه ، فلا يكاد ينجو من ذلك أحد مكن هذه الوسائل الحديثة من نفسه ، ومع ذلك فإن أثرها في البسطاء من الناس والأطفال أبلغ منه في الفطنين والأذكياء ؛ وذلك لما يحمله الناضجون من المحاكمات العقلية ، بقلة استسلامهم للوسائل الإعلامية الحديثة ، وتنويعهم في مصادرها ، خاصة الكلمة المكتوبة .

ولعل هذا ما يبرر مسارعة الشركات والمؤسسات في استخدام أسلوب الإعلان التجاري المتلفز ، ورصد المبالغ المالية الكبيرة له ، فعلى الرغم من سخافة غالب الإعلانات التجارية ، وخفة مضامينها ، وجرأة طرحها ،

ومباشرتها للمشاهد بصورة فجّة ؛ فإن أثرها في المتلقين أكيد ، وبلوغها هدفها منهم لا مرأى فيه ، وليس ذلك راجعاً إلى قناعة المشاهد بجودة المنتج التجاري وحاجته إليه ، بقدر ما هو راجع إلى درجة تمكّن الوسيلة الإعلامية من إفراغ مضمون رسالتها في باطن المشاهد - بوعي منه أو دون وعي - فهي تُلصق مضمونها الدعائي كطابعة في قفا الإنسان وهو لا يدري ، فيذهب بها ، ويعمل في- كثير من الأحيان - على وفقها في اختياراته من المنتجات التجارية المتاحة .

ومما يؤكد الأثر البالغ لهذا التزاوج بين الصورة والصوت في الرسالة الإعلامية : ما يلاحظ من واقع الحراك الثقافي في المجتمع المعاصر ؛ إذ لم تعد الأمية عائقاً دون تثاقف البسطاء والعوام مع نخب المجتمع الثقافية ؛ حتى إن الرفي البسيط ، الذي لا يحسن القراءة ولا الكتابة ، لا يجد غضاضة في نفسه من أن يعبر عن رأيه في الشأن العام ، فأمية القراءة والكتابة لم تحل بين أصحابها وبين أن يدلوا بأرائهم في الأوساط الثقافية ، ويقولوا بأقوالهم في الواقع : الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي .

هذا الواقع الإعلامي - بقوته البالغة - خلط طبقات الناس فيما بينها ، وأخذ يشكلهم من جديد في قوالب متشابهة ، فلم يعد بينهم ذلك التفاوت الثقافي الكبير الذي أقامته الأمية قبل الثورة التقنية الحديثة ، فعاد الناس - في الشأن الثقافي - طبقة واحدة ، يجمعهم الرحم الإعلامي ، الذي طال بأذرع النافذة والمتنوعة المدن والقرى والفيافي ، فلم يعد مستغرباً أن يشارك : العامي البسيط ، وربة المنزل المخدّرة ، والطفل الساذج بأرائهم في الشأن العام ، وقضايا الأمة الكبرى ، والخشية أن يكون هذا الواقع الغريب هو المقصود من حديث (الرويضة) الذي يتكلّم فيه بسطاء المجتمع ، ويدلون بأرائهم في أمر العامة .

ولا يفهم مما تقدم التساوي المطلق بين أهل العلم والاختصاص والبحث وبين العوام ، فالفوارق بينهما لا بد من وجودها بصورة دائمة ، وإنما المقصود أن ثقافة الصورة سهّلت للعامة الحصول على المعلومة وفهمها دون عناء ، ثم مهّدت لهم - عبر تقنية الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي الميسرة - سبل التعبير عما في نفوسهم ، فلحقت طبقات الناس بعضها ببعض .

إن المحذور الثقافي لا يكمن في انتشار طبقة العوام من الناس ، وتغوُّلها على غيرها بل ربما كان جزء من هذا التطور الإعلامي مفيداً لهم ، لا سيما إذا توجه بصدق نحو برامج التثقيف ، وعزز ذلك ببرامج التعليم عن بعد ، فهذا لاشك مفيد ، ولكن المحذور يتمثل في استسلام المثقف لما تقدمه الصورة الإعلامية ، فيركن إليها ، ويكسل عن القراءة الشخصية بين السطور ؛ فقد بدا في أوساط بعض المثقفين الميل إلى الصورة الجاهزة ، والإعراض عن المقالة المطوّلة ، بمعنى أن يتحوّل المثقف - من خلال ثقافة الصورة الجاهزة - من مولّد للفكر ، وصانع للرأي ، قد أمعن النظر ، وأطال الفكر : إلى مجرد مقلّد لفهم غيره ، ومروّج له ، وربما انحطّ إلى أن يصبح بوقاً ، يردد ما يبثّه الآخرون .

١٨ - حوار مع : موقع تربيتنا

أجرى موقع تربيتنا هذا الحوار التربوي مع الدكتور عدنان حسن باحارث ، أستاذ التربية الإسلامية المشارك بكلية التربية بجامعة أم القرى :

١- ما أبرز المحطات في مسيرتك العلمية والعملية ؟

لعل من أبرز المحطات التي أشعر بأنها كانت أساساً في توجيهي العلمي والفكري والسلوكي محطتين ، الأولى : توجيهي الواعي نحو التدين في المرحلة الجامعية ، حين كنت مبتعثاً للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد حصل لي الوعي بالفكرة الإسلامية بصورة أفضل من ذي قبل ، من خلال الاحتكاك بالعديد من الشخصيات الإسلامية ، والتعرف على كثير من الشباب العربي المسلم ، والاطلاع - من خلال القراءة الواعية - على جوانب أوسع من الثقافة الإسلامية .

وأما المحطة الثانية في حياتي العلمية والعملية فهي قرار تخصصي في مرحلة الماجستير في مجال التربية الإسلامية ، فقد أتاح لي هذا التخصص المبارك : البحث العلمي الدقيق ، والاطلاع الواسع ، والنظر العميق في مجالات التربية بصورة عامة ، وفي التربية الإسلامية بصورة خاصة ، إضافة إلى الارتباط الوثيق بالعلوم الشرعية ، التي تأتي أساساً ضرورياً للتربية الإسلامية .

٢- ما مشروعك المستقبلي الذي تسعى لإنجازه ؟

الآمال كبيرة ، والأمني كثيرة ، ولكن الزمن قصير ، والطاقة محدودة ، ومع ذلك فقد أنجزت بفضل الله تعالى العديد من الكتب والأبحاث العلمية

المدونة في خطي العلمية ، فقد تم نشر العديد من الكتب والأبحاث ، جلها في تخصص التربية الإسلامية ، ولا يزال هناك بعض الأبحاث التخصصية والثقافية ، التي تنتظر دورها في النشر ، وأخرى تنتظر دورها في الإنجاز ، وما توفيقي إلا بالله تعالى .

٣- ما أبرز الميادين العلمية والمعرفية التي ترى ضرورة الاهتمام والعناية بها ، حتى تسهم بدورها في خدمة أبناء الأمة الإسلامية في وقتنا الحاضر ؟

أظن أن الأمة الإسلامية في هذا العصر مفتقرة إلى جميع ميادين المعرفة العلمية ومجالاتها المختلفة ، ابتداء بعلومها الشرعية ، ومروراً بالمعارف الطبيعية والكونية ، وانتهاء بأسهل مهارات الحياة العملية ، التي لا يستغني عنها الشخص العادي غير المتخصص ، فالأمة الإسلامية المعاصرة في حاجة إلى كل هذه المعارف والعلوم لإصلاح دينها ودنياها ، فهي في مجملها في حاجة ملحة إلى الفهم الشمولي للإسلام ، في مقاصده وغاياته ، وأصوله وأساسه ، وكلياته وعمومياته ؛ بحيث يعي المسلم العادي دينه بصورة عامة وشاملة ، فلا يخفى عليه ما لا يُعذر المسلم بجهله ، مما يتعلق بأصول العقيدة الإسلامية ، وسلامة أداء الشعائر التعبدية ، بحيث ترتفع عن عموم المسلمين الأمية الدينية ، فيعرفون من الدين ما يحفظ لهم عقائدهم وأفكارهم ومفاهيمهم من الاختلال ، ويمارسون من الشعائر ما يحفظون به أخلاقهم وسلوكهم من الفساد ، إضافة إلى رفع أمية القراءة والكتابة ؛ بحيث لا يبقى في المجتمع المسلم من لا يجيد هاتين مهارتين .

وبرفع هاتين الأميتين ؛ الأمية الدينية وأمية القراءة والكتابة ، وتخليص

المسلمين من آثارهما المدمرة : تكون الأمة الإسلامية قد وضعت نفسها في أول طريق النهضة الحضارية ، وخطت فيه أول خطوة نحو المجد .

وأما الخطوة الثانية فتحصل من خلال إشاعة مبدأ التخصص العلمي ؛ بحيث ينضوي جملة المتعلمين ضمن تخصصات متنوعة ومختلفة ، تشمل جميع جوانب المعرفة الإنسانية المعاصرة ، فلا يبقى مجال علمي - نظري أو تطبيقي - إلا وقد شغله المسلمون ببعض أبنائهم ، وبلغوا فيه الغاية ، وبهذه الخطوة التخصصية تكون الأمة قد توسّطت مقعدها المحترم بين الشعوب المعاصرة ، فإذا انضم إلى هاتين الخطوتين الضروريتين - رفع الأمتين وإشاعة التخصص - قرار الوحدة السياسية ؛ فإن الأمة الإسلامية حيثلُ ترقى إلى أن تتبوأ مقعدها على قمة هرم الإنسانية .

٤- ماذا عن مسيرتك البحثية والتأليفية ، والدعوية والتوعوية ؟

البحث العلمي جزء أصيل في التكوين العلمي لأستاذ الجامعة ، وركن أساس في بناء شخصيته التخصصية ، ولا يتصور انفصال أستاذ الجامعة عن البحث العلمي مجال من الأحوال ؛ فمنذ بدايات دراستي في مرحلة الماجستير عام ١٤٠٤هـ والبحث العلمي التخصصي هو شغلي الأول ، ولا أزعم أنني قد خدمت التخصص كما ينبغي ، إلا أنني أسهمت ضمن حدّ طاقتي المتاحة في خدمته ، راجياً من الله تعالى القبول ، كما عانيت في مجال التحصيل العلمي ، ونيل درجتي الماجستير والدكتوراه معاناة كبيرة ، وخضت تجربة قاسية ، لاسيما في مرحلة الدكتوراه ، لا أعرف أحداً من الزملاء مرّ بمثلها ، وما زلت حتى الآن أقاسي في مجال البحث العلمي ، وأعاني صراعات القبول عند الآخر ، بمن لا

يرى حقّي في إبداء الرأي العلمي ، حتى وإن كان مؤيداً بالنصوص الشرعية ، والفهم الإسلامي الواعي ، والاستنباط الصحيح ، فأجد هذه المعاناة عند نشر أبحاثي في بعض المجلات العلمية المحكمة ، وعند ترقياتي العلمية ، فكثيراً ما تضيق صدور المحكّمين بنهج أبحاثي ومضامينها ، مهما كانت الجهود العلمية المبذولة فيها ، حتى إن بعض التقارير لم تخلُ من سخرية واستهزاء ، وطعن ورفض .

وأما مجال الدعوة فهو جزء أصيل في تكويني الشخصي ، فأنا إمام وخطيب منذ أكثر من ربع قرن ، والمطلع على كتيبي وأبحاثي يجد الواجهة الدعوية حاضرة لا تخفى ، فقد سخرت جهدي العلمي في دعم الواجهة التربوية الإسلامية ، من خلال إصلاح الأسرة ، ممثلة في تربية الطفل ، والفتاة ، والشباب ، إضافة إلى المحاضرات العامة ، والمشاركات الإعلامية ، إلى جانب الإشراف المباشر على موقعي الشخصي ، المختص بالتربية الإسلامية ، الذي يجوي أكثر من ألفٍ وخمسمائة عنوان ، من إنتاجي العلمي في مختلف قضايا التربية ، مع قسم خاص بالاستشارات التربوية والعلمية .

٥- ما أبرز التحديات التي تواجه مسيرة التربية الإسلامية كعلم وتخصص في واقعنا المعاصر، وكيف يمكن التصدي لها ؟

لقد مرّت على عالمنا الإسلامي الحديث حقبة من الزمان لم يكن فيها ذكر للتربية الإسلامية ، فضلاً عن أن يكون لها موضع قدم بين التخصصات التربوية آنذاك ، مما دفع بكوكبة من الفضلاء لإحيائها والتعريف بها ، وحشرها بين التخصصات التربوية الأخرى لتكون - بعد زمن يسير - عنصراً منافساً ،

بل مناهضاً لتيارات التغريب التربوي ، وأصبح الحديث عنها مألوفاً ،
والتخصُّص فيها متاحاً .

إلا أنه مع ذلك لا تزال فئات من التربويين يرفضون الحديث عن
التربية الإسلامية ، باعتبارها تخصصاً مستقلاً ، فهي في نظرهم لا تعدو أن تكون
مجرد اتجاه ضمن تخصص أصول التربية ، ينطبق عليها ما ينطبق على مفهوم هذا
المصطلح ، وهذا من شأنه تفرغ التربية الإسلامية من محتواها ، أو على الأقل
تسطيح مفاهيمها ومضامينها ، وذلك حين يتولى تدريسها ، والإشراف على
أبحاثها ، ومناقشة أطروحاتها : من لم تتح له الفرصة الكافية للتعرف على
مصادر التربية الإسلامية ومفاهيمها وآدابها ؛ فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكتاب
والسنة ، ومجمل التراث الإسلامي ، قبل أن تكون مرتبطة بالمفاهيم التربوية
ومصطلحاتها الأجنبية ، فكيف يسوغ لغير الدارس للتراث الإسلامي ، المطلع
على جملته : أن يتولى تدريسه أو تحكيمه ؟

ومن هنا يحصل الخلل ؛ فتختلط المفاهيم ، وتتداخل الأفكار ، فتصدر
عن هذا الوضع الشاذ تربية هجين ، ونتاج خداج ناقص ، لا هي إسلامية
خالصة ، ولا هي أجنبية وافدة ، ولهذا يستعين بعض التربويين بالمتخصصين
الشرعيين في أعمال التدريس ، والإشراف العلمي ، والمناقشة في برنامج التربية
الإسلامية في بعض كليات التربية .

وما زال تخصص التربية الإسلامية في غالب كليات التربية في عالمنا
العربي يدرّس ضمن أقسام أصول التربية ، التي تعتمد في مصادرها على نتاج
الفكر التربوي الغربي ، من خلال الترجمة ، أو نقل الأفكار والمفاهيم ، ضمن

الأطروحات الفلسفية ، والنظريات التربوية الغربية ، بعيداً عن المنظور الإسلامي .

ومواجهة هذه الأزمة التربوية تحصل بأمرين ، الأول : من خلال عملية التأصيل المستمرة والمتابعة لنتاج الفكر التربوي الغربي ، في ضوء الأطروحات التربوية الإسلامية ، بحيث تحتل عملية تأصيل العلوم التربوية بؤرة اهتمامات التربويين الإسلاميين .

والأمر الثاني : هو السعي الجاد في استقلال أقسام التربية الإسلامية بأعضائها ، ومناهجها ، وإدارتها عن أقسام أصول التربية ، بحيث تعامل أقسامها في الجامعات باستقلال ، شأنها في ذلك شأن أقسام الجامعة الأخرى ، وبهذين الأمرين نستطيع مواجهة المشكلات التي تواجه تخصص التربية الإسلامية .

٦- ما وجهة نظرك فيما تقدمه المواقع الإلكترونية لخدمة المجال التربوي بصورة عامة، والتربية الإسلامية بصورة خاصة ، وهل تُخدم المجال التربوي على الشبكة كما خدمت العلوم الشرعية ؟

المواقع الإلكترونية الإسلامية على شبكات الإنترنت خدمة جليلة للقارئ والمطلع المسلم بصورة عامة ؛ حيث يجد فيها المسلم من المعاني الصالحة والنافعة ما لا يجده في غالب وسائل الإعلام الأخرى ، والمواقع التربوية منها هي الأخرى مجالات نافعة ومفيدة لاسيما لغير المتخصصين ؛ حيث يجدون مبتغاهم من المفاهيم ، والاستشارات ، والمقالات ، والبرامج ونحوها ، إلا أنها مع ذلك في حاجة إلى مزيد تطوير وإثراء ، فكثير منها لا يخلو من شيء من

السطحية والبساطة ، إضافة إلى قلة مشاركة المتخصصين في التربية الإسلامية في إثراء هذه المواقع بأبحاثهم ، واستشاراتهم ، وتوجيهاتهم ، ولعلَّ القائمين على هذه المواقع التربوية يوفِّقون إلى وضع آلية عملية تجمع جهود هؤلاء التربويين ، وتوجهها لخدمة التربية الإسلامية ، وتقربها للراغبين ، كما خدمت العلوم الشرعية .

٧- ما الكلمة الأخيرة التي تود توجيهها للسادة القراء في كل مكان ؟

أفضل ما أوجّه به نفسي وإخواني في الميدان التربوي هو التأكيد على القدوة الصالحة ، الصادقة والناصحة ؛ فإنها من أهم أساليب التربية ، إن لم تكن هي الأهم على الإطلاق ؛ فالنفس الإنسانية مركّبة على الميل الفطري نحو التقليد والمحاكاة ، وهذا يشمل الكبار والصغار ؛ فالصغار يقلدون آباءهم ومعلميهم ، ويحاكون طريقتهم في الحياة ، ويسلكون على أسلوبهم في المجتمع ، ولئن كان تقليد الصغار حرفياً صورياً ساذجاً ، يغلب عليه تقليد الصور والأشكال ، فإن تقليد الكبار فكري ثقافي ، يغلب عليه تقليد المذاهب والآراء والمناهج ، وكلاهما تقليد ، لا يخرج عن مفهوم التأثير بالآخرين ، سواء كان التأثير إيجابياً أم سلبياً .

ومن هنا كان التأكيد على القدوة الصالحة ضرورياً للإصلاح الاجتماعي ، فلا يتصورُ بحال استغناء المجتمع عنها بغيرها ؛ إذ لا بديل لها ، ولا غنى عنها ، وما يعانیه مجتمع اليوم من هبوط شامل عام في مستويات : الالتزام الخلقي ، والانضباط السلوكي ، والتميز الثقافي والفكري : يُعزى غالبه إلى فقدان أو ضعف القدوة المربية الصالحة ، التي تحمل المعاني النافعة في نفسها

بصورة شاملة ، وتعيش بها في واقع حياتها ، وتمثلها في واقع ممارساتها ، حين اكتفت القدوة المعاصرة للأسف بالتعبير اللفظي عن التعبير السلوكي ، وبالفكرة العقلية عن الممارسة العملية ، وهذا نهج لا يخدم التربية في شيء ، ولا ينفع الناشئ في نفسه ، بل ربما كان التناقض الاجتماعي ، ممثلاً في مخالفة الأعمال الواقعية للأقوال المعلنة : سبباً رئيساً في خروج أجيال من أبناء المسلمين ناقمين على مجتمعاتهم ، رافضين لثقافته ونهجه ، متدمرين من عاداته وتقاليده ، فكم عانى المجتمع المسلم المعاصر من بعض أبنائه العاقين ، ممن كانوا نتاج تناقضات المجتمع التربوية ، فحملوا عليه معاول الهدم ، يضرّبونه في أسسه ، ويدمرونه من قواعده ، وما لم يتنبه المصلحون الناصحون لخطر التناقض الاجتماعي على التربية : فإن مزيداً من المعاناة والآلام والأحزان سوف يلحق المجتمع .

سابعاً : مقالات التربية الاقتصادية

- ١- مفاهيم في التنمية الاقتصادية
- ٢- منطلقات نحو النهضة التنموية
- ٣- التربية الاقتصادية للأطفال
- ٤- التربية على تحمل المسؤولية الاقتصادية
- ٥- الطفل الكبير
- ٦- الفطرة الإدارية
- ٧- الرجل الجوكر
- ٨- تجويع النساء
- ٩- دعوى توطين وظائف الوافدين بالنساء المواطنات
- ١٠- اشتغال المرأة بالوظائف العامة
- ١١- دور المرأة في العملية التنموية
- ١٢- ضوابط مشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة

١ - مفاهيم في التنمية الاقتصادية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن المقصود بالتنمية في اللغة هو النماء ، وهي الزيادة ، وغالباً ما تستخدم في الجانب الاقتصادي ، رغم أن مفهوم التنمية مفهوم حضاري شامل ، يتجاوز الناحية الاقتصادية إلى جميع جوانب الشخصية الإسلامية : الإيمانية ، والروحية ، والأخلاقية ، والعقلية ... ونحوها ، ومن المعلوم - في مفهوم الإسلام - أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تسلم من العيوب والنواقص إلا أن ترافقها تنمية أخرى تشمل الجوانب : الإيمانية ، والروحية ، والأخلاقية ، وإلا أصبحت التنمية قاحلة جافة ، مادية متحجرة ، قاسية بغيضة .

لذا فالجانب الإيماني يحوط التنمية الاقتصادية بالأحكام الشرعية التي تضبط مسارها ، ضمن حد الحلال الذي فرضه الله تعالى على عباده : ﴿ يَتَأْتِيَا الرُّسُلَ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا... ﴾ ٥١ / ٢٣ ، فالإنسان ما خلق عبثاً ، ولا ترك هملاً ، وإنما هو محكوم بشريعة تقيد نشاطه كله - بما فيها أنشطة التنمية الاقتصادية - بالأحكام الخمسة : الواجب ، والمستحب ، والمكروه ، والمباح ، والحرام ، فلا يخرج نشاط الإنسان - أي كان - عن شمول سلطة هذه الأحكام ، حتى حكم المباح ، الذي يظنُّ بعضهم أنه ساحة لا حكم لله فيها ، والحقيقة أنه حكم شرعي ؛ فصفاة الإباحة تماماً كصفاة التحريم ، لا تصدر إلا من الله تعالى وحده : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ... ﴾ ١١٦ / ١٦ .

والجانب الروحي هو الآخر مهم للتنمية الاقتصادية ؛ وذلك حين يربطها بالبعد الغيبي في التوكُّل على الله تعالى ، وفي تلمُّس البركة منه جلَّ وعلا ، وفي الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره من الله العليم الحكيم ، وهذا البعد من شأنه ربط التنمية في حسِّ المسلم بالقدرة الإلهية المطلقة ، التي يرجع إليها الأمر كُلُّه : المحبوب منه والمكروه ، فيعصمه من التكلُّف المفرط ، والحرص الشديد ، والقنوط اليأس ، في مقابل إثارة معاني : الرضا ، والقناعة ، والاطمئنان : (... ما أصابك لم يكن ليخطئك ، و ما أخطأك لم يكن ليصيبك...) .

وأما الجانب الخُلقي فهو زينة التنمية وأدبها وجمالها ، فيه السماحة في البيع والشراء ، والإنصاف وعدم البخس ، وفيه الكرم بالتنازل والمسامحة ، وهذا الجانب وإن لم يحمل الضرورة الحتمية التي لا بد منها لإنجاز المشروع الاقتصادي ؛ فإنه مع ذلك يحمل بقوة الضرورة السلوكية ، التي لا يستغني عنها الأسوياء ، الذين ينزعجون بفقدانها ، ويتضجَّرون بغيابها .

ولهذا إذا تجرَّدت التنمية الاقتصادية من كلِّ هذه المعاني المهمة : الإيمانية ، والروحية والأخلاقية : تلوَّثت بالحرام ، وانطبعت بالجفاف ، وتلبَّست بالخشونة ، وتحوَّلت إلى مارد بطَّاش ، ووحش كاسر ، يلتهم كلَّ شيء ، فلا يميِّز ولا ينتقي ، ولا يترث ولا يلتفت ، إلا لما يحقق مزيداً من مصالحه .

والناحية الاقتصادية في مفهوم الإسلام تأتي مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية ؛ فالشرع الإسلامي جاء بحفظ المقاصد الخمسة : الدين ، والنفس ، والعقل ، والعرض ، والمال ، فهي بذلك

جزء من نظام الإسلام الشامل لكل جوانب الحياة ، الذي تحكمه إرادة الله الكونية بقضائه وقدره ، وتحكمه أيضاً إرادته الشرعية في وحيه المبارك .

ثم إن للتنمية الاقتصادية غايتين ، غاية صغرى أفقية ، وغاية كبرى رأسية ؛ فأما الكبرى فهي الله ﷻ ، من خلال تحقيق العبودية له ﷻ ؛ فإن النشاط الاقتصادي جزء من مهمة الخلافة في الأرض ، التي كلف الله تعالى بها عباده ، فالتنمية الاقتصادية - ضمن مفهوم الخلافة - تسعى إلى مساعدة الفرد وتيسير شؤونه ؛ لتحقيق هدف العبودية لله تعالى ، التي من أجلها وجد الإنسان : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ٥٦/٥١ .

وأما الغاية الصغرى الأفقية فهي الإنسان : كرامته ، ورفاهيته ، وسعادته ، وسلامته ، فلا يصح أن يزاحمه في ذلك أي هدف تنموي آخر ، فهو المقصود الأول بالتسخير الكوني : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ... ﴾ ١٣/٤٥ ، والإنسان هو أيضاً الأساس في التنمية ، فقد ارتبطت عمارة الأرض بجهده وعطائه ، الذي يأتي ثمرة طبيعية لدوافعه الفطرية ، وملذاته الشهوية ، فهو الغاية والوسيلة في الوقت نفسه ؛ ولهذا لا يصح - تحت أي مسوغ - أن تتجه التنمية ضد مصالح الإنسان ، فتؤذيه ، أو تضر به ، أو تحط من قدره ، أو تستغله كآلة مستهلكة .

بل حتى العناصر المجتمعية التي يغلب عليها طابع الاستهلاك ، هي الأخرى عناصر محترمة ، لها تقديرها وفضلها ، بل لها أدوارها الغيبية في التنمية

والازدهار ؛ فالأطفال - الذين غلب عليهم طابع الاستهلاك - هم في الحقيقة عناصر تنموية مدخرة ، تنتظر دورها للمشاركة والإنتاج ، وهم حال صغرهم أسباب للنمو والازدهار ؛ فكم أمطرت السماء ، وأنبتت الأرض ، ودفع الله الشر ، رحمةً بهؤلاء الرضع ، وفي الحديث : (... فلولا شباب خشع ، وشيوخ رقع ، وأطفال رضع ، وبهائم رقع : لصب عليكم العذاب صباً) .

وكذلك الضعفاء ، والمساكين ، والمعتوهون هم أيضاً في مفهوم التنمية عناصر إيجابية منتجة ، وفي الحديث : (هل ترزقون ، وتنصرون إلا بضعفائكم ؟) ، وأبعد من هذا وضع الإنسان المعاق ، الذي يظهر من حاله الاستهلاك الكبير بصورة مستمرة ، هو الآخر عنصر إنتاج روحي ، يدخل ضمن الضعفاء الذين نرزق وننصر بهم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : هو عنصر مثير للأصحاء حين يرون حاله فيتذكرون نعمة الله عليهم ، فيشيرهم حاله إلى شكر الله تعالى : (... الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ...) ، فكل فئات المجتمع المسلم - بلا استثناء - هم عناصر تنمية وإنتاج بالمفهوم الشامل للتنمية في الإسلام .

٢- منطلقات نحو النهضة التنموية

الناظر في الواقع المعاصر يجد أن التنمية حاجة تتطَّلع إليها كلُّ المجتمعات الإنسانية ، ولا سيما المجتمعات الإسلامية في العالم الثالث ، التي تعاني تخلف التنمية وتعثرها منذ عقود طويلة ، فما تزال خطواتها التنموية متأرجحة ، وإنجازاتها الحضارية دون مستوى طموح شعوبها .

والمأمل في اتجاه الإسلام الاقتصادي يجد أن سبيل النهضة التنموية يقوم على ثلاثة منطلقات أساسية :

المنطلق الأول : هو أن يكون الله تعالى هو غاية التنمية الكبرى ، وهدفها الأسمى ؛ بحيث تنعكس مفاهيم العبودية لله تعالى على جميع الأنشطة الاقتصادية ، في كلياتها وفي جزئياتها ، فلا يشذ عن ذلك شيء ، ويكون الإنسان غاية التنمية الصغرى ، في : رعايته ، وكرامته ، ورفاهيته ؛ فالإنسان هو عنصر التنمية الأول وأساسها ، فلا يصح بحال أن تتجنى عليه التنمية بالضرر ، في نفسه ، أو بدنه ، أو عقله .

المنطلق الثاني : تجاوز النموذج التنموي الغربي ؛ فرغم تفوقه الظاهر فإنه يحمل في ذاته أسباب دماره ؛ فقد سقط أحد شقيه (الاتحاد السوفيتي) من الجهة الاقتصادية ، وها هو شقه الآخر (الغرب) يترنح تحت ضربات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والموجعة ، إضافة إلى المظالم الاقتصادية الكثيرة في : سوء توزيع الثروة ، وتخريب البيئة ، والغش ، والاحتكار ، والتنافس غير البريء ، التي تحول - في مجموعها - دون تأهيل الغرب لمقام القدوة التنموية ، ومع ذلك فلا يمنع هذا الحذر من اقتناص الإيجابيات في النموذج الاقتصادي الغربي ،

فالحكمة ضالة المؤمن ، وما بث الله من النعم في الكون هي في الأصل للمؤمنين ، حتى وإن جرت على أيدي غيرهم : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴾ ٣٢ / ٧ .

المنطلق الثالث : الاعتماد على الذات الإسلامية لقيام النهضة ؛ فقد ثبت أن التنمية لا تأتي من الخارج ، وإنما هي إرادة وطنية صادقة ، تلم الأمة من خلالها ثعتها ، وتستلهم تاريخها ، وتستدعي تراثها ، ثم تفرغ وسعها في التعامل الجاد مع الواقع المتخلف ؛ فإن التنمية الاقتصادية تفتقر إلى قاعدة ثقافية قوية يعتزُّ بها أصحابها ، وأمجاد رفيعة يفتخرون بها ، وتاريخ عريق يتمتعون إليه ، وكلُّ هذا متوافر بقوة واتساع لأمة الإسلام ؛ إضافة إلى أن الأمة الإسلامية لا ينقصها عدد ، ولا علوم ، ولا أرض ، ولا خامات ، وإنما تنقصها الإرادة الصادقة ، والعزيمة الماضية .

إن مما ينبغي أن يعلم : أن ما يصلح لغيرنا ليس بالضرورة أن يصلح لنا ؛ فالنظم الاقتصادية ليست قواسم مشتركة بين الشعوب ؛ إذ لا بد للنظام الاقتصادي من بيئة تلائمه ، ومناخ يناسبه ، والبيئة الإسلامية ومناخها الأخلاقي يتعارض بصورة صارخة مع أسس وغايات النموذج الغربي ، وإن كانت تتقاطع معه في العديد من الآليات التنموية ، إلا أن ساحة التعارض بينهما كبيرة ومتسعة .

ثم إن طرق النهضة ووسائلها وأساليبها ليست حكراً على النموذج الغربي وحده ، فهناك نماذج أخرى متفوّقة في العالم المعاصر ، مثل النموذج

الياباني ، والكوري ، والصيني ، مع ما في هذه النماذج من عيوب وقصور ،
ومع ذلك أثبتت وجودها في مقابل النموذج الغربي .

ومع كل هذه النماذج التنموية المعاصرة : يمكن أيضاً استحداث نماذج
أخرى جديدة ؛ فكنوز الكون ملأى بنعم الله تعالى التي أذخرها للمؤمنين ، ولن
يجدي تنافسنا مع الغرب في ميدان تفوقه ، الذي قطع فيه شوطاً كبيراً ، حتى
نبتدع نحن نموذجاً جديداً مبتكراً للتنمية ؛ فإن الطبيعة المسخرة للإنسان - بإذن
الله تعالى - لن تبخل على المؤمنين الصادقين بما أكرمت به الكافرين المكذبين ،
فلا يبعد أن تجد الأمة الإسلامية - حين تستعين بالله تعالى وتفرغ وسعها -
مخرجاً جديداً متفوقاً للتقدم الحضاري ، يتنكب كل النماذج الجاهلية المعاصرة ،
ويتجاوزها إلى نموذج مبدع مبتكر ، ينهض بالأمة من عثرتها ، ويعيثرها من
كبوتها ، ليس ليجعل منها عنصراً منافساً فحسب ، بل ليأتي بالأمة في المقدمة ،
في زمن قياسي قصير ، وما ذلك على الله بعزيز .

٣- التربية الاقتصادية للأطفال

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن المسألة الاقتصادية خاصة إنسانية بالدرجة الأولى ، لا دخل للحيوان فيها ؛ فالإنسان هو المعنى بها ، ولهذا يصنّف علم الاقتصاد ضمن ما يسمّى بالعلوم الإنسانية .

والجانب الاقتصادي جزء من نظام الإسلام الشامل ، التي يستوعب مناحي الحياة الإنسانية برمتها ، وهو فوق ذلك مقصد من مقاصد الشريعة الخمسة ، التي جاءت الشرائع السماوية المباركة لرعايتها والحفاظة عليها ؛ لكونها مطالب إنسانية أولية ، لا يتصور قيام الحياة الكريمة بدونها .

والاقتصاد في اللغة بمعنى القصد ؛ وهو التوسط والاعتدال ، وأما المال الذي يأتي عنصراً أساساً في القضية الاقتصادية ؛ باعتباره أداة الحراك الاقتصادي : فهو كل ما يمكن حيازته والانتفاع به ، كالذهب ، والفضة ، والزروع ، والأعيان المتنوعة كالمنازل ، والمراكب ، والأشياء ، ونحوها مما يشكّل قيمة مالية ، يمكن حيازتها من جهة ، ويمكن أيضاً الانتفاع بها من جهة أخرى .

ورغم أهمية المال في المفهوم الإسلامي ، فإنه يُعدّ وسيلة لتحقيق المصالح الاقتصادية ، وليس غاية في ذاته ؛ لأن جمع المال في حدّ ذاته والاستكثار منه ، لا يحقق راحة الإنسان التي يطلبها ، ولا يضمن له السعادة التي ينشدها ، وفي الحديث : (لو كان لابنِ آدمَ واديان من مالٍ لابتغى ثالثاً ، ولا يملأ جوفَ ابنِ آدمَ إلا التُّرابُ...) .

وأما المقصود بالتربية الاقتصادية فهي : إعداد المسلم إعداداً محكماً ،
يُمكنه من كسب المال واستثماره وادخاره وإنفاقه ، وفق تعاليم الشرع الحنيف ،
بمعنى أن المسألة الاقتصادية ليست مجرد أرقام وحسابات وتجارة واستثمار ، بل
هي - في الحقيقة قبل كل ذلك - تربية ، يعدُّ فيها الإنسان ليكون عنصراً
اقتصادياً نافعاً ، ضمن منظومة كاملة من التشريعات الربانية الشاملة لكل
جوانب شخصية الإنسان : الإيمانية ، والأخلاقية ، والاجتماعية ، والعقلية ،
والنفسية ... فيدخل في هذا المفهوم - بالضرورة - إعداد الأبناء الصغار على
مفاهيم التربية الاقتصادية في الإسلام ؛ باعتبارهم عناصر اقتصادية كامنة ،
توشك قريباً أن تنطلق للعمل والإنتاج والإبداع ؛ ولهذا لا يجوز في الشرع
التذمُّر من النفقة عليهم ، ولا التأفف من تكاليف رعايتهم ، فسوف يتولَّون - في
القريب - أدوارهم الاقتصادية ، ويحملون أعباء التكاليف الاجتماعية والأسرية ،
فيقومون بما قام به آباؤهم من قبل ، كما هي سنة الحياة الإنسانية ، التي فطر الله
الناس عليها .

وأبعد من هذا استنكار الشرع الحنيف من التذمُّر باستئصال العناصر
البشرية المستهلكة في الظاهر ، التي لا أمل لها في الإنتاج الاقتصادي في مستقبل
الحياة ؛ كالمقعدين والعاجزين والمعوقين ، ممن يئس المجتمع من احتمال عطائهم
الاقتصادي في أيِّ شكل من الأشكال ، فهؤلاء - رغم ما يظهر من حالهم
كعناصر مستهلكة فحسب - هم في الحقيقة الإيمانية عناصر بركة اقتصادية ،
وعوامل دعم روحي ، لا يجوز إنكاره كحقيقة إيمانية ، ولا يصحُّ استبعاده
كحقيقة اقتصادية ، وفي الحديث قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه ، حين رأوا

أن لهم فضلاً على من دونهم من الضعفاء : (هل تُرَزَقُونَ وَتُنصَرُونَ إِلَّا بضعفائكم) .

إن البعد الإيماني ضرورة حتمية في المسألة الاقتصادية ، والرابطة في غاية القوة بين الإيمان - بكل أبعاده - وباقي جوانب الشخصية الإنسانية ، حين يدخل الإيمان متشعباً في كل مفاصل الحياة البشرية وفروعها ، بما فيها الجانب الاقتصادي ، فالاقتصاد برمته محكوم بإرادتين إلهيتين ؛ إرادة كونية قدرها الله تعالى ، لا يد للإنسان فيها ، وإنما عليه الإيمان بها ، على ما شاء الله فقضى وقدر ، وإرادة أخرى شرعية ، ضمّنها - ﷺ - وحيه المبارك ، الذي أنزله على رسله الكرام ، وألزم المكلفين الإيمان بها ، والعمل بمقتضاها ، ورتب عليه ثوابه وعقابه ، فحياة المكلفين محكومة في كل تفصيلاتها بالشرع ، ضمن الأحكام التكاليفية الخمسة : الواجب ، والمستحب ، والمباح ، والمكروه ، والحرام .

ولما كانت المسألة الاقتصادية على هذا النحو ؛ فإن تربية الطفل على هذه المعاني الربانية في التعامل مع المال أمر ضروري ، فلا يقتصر التوجيه التربوي على الأداء المدرسي وحده ، من جهة التثقيف والتأصيل والتعليم ، بل يتجاوز ذلك إلى المسؤولية الأسرية في التدريب على التطبيقات العملية للمفاهيم الاقتصادية النظرية ؛ إذ إن مجرد البيان النظري لأية قضية - مهما كانت مهمة - دون أن يتبعها تدريب عملي ؛ فإن الجدوى من ذلك ضعيفة ، والأثر منه محدود .

ومما يوضح هذا المعنى على سبيل المثال : حديث المنهج المدرسي عن خلق الكرم وفضله ، وما يمكن أن يقوله المعلم الحريص للطلبة من المعاني الجليلة ، وما يعبر عنه من الأخبار اللطيفة ، حول مكانة هذا الخلق ، وأهمية

التحلي به ، في حين لا يجد الطالب ساحة مناسبة لتطبيق هذا الخلق في مجتمع المدرسة ؛ لكونه سوف يُستغل من زملائه غاية الاستغلال ، فليس للطفل سوى الساحة المنزلية للتدريب على هذا الخلق ؛ لكونها ساحة مخصصة للطفل ، تخلو تماماً من قصد الاستغلال .

ولكن للمتأمل أن ينظر : ماذا لو عملت الأسرة - بقصد أو دون قصد - على هدم ما بنته المدرسة في ذهن الطفل حول جمال خلق الكرم ؛ كأن تمدح عنده سلوك البخل ، أو تؤيد استحواذه المفرط على ادخار الممتلكات ، أو تستحسن في نفسه شرهه للنقود ، فما شيدته المدرسة في ذهن الطفل من الجهة النظرية ، وقصرت في تدريبه عليه من الجهة التطبيقية : تبرعت الأسرة بإزالته عملياً من نفس الطفل ، ومحو مفاهيمه من ذهنه ، مع التأسيس الفاسد للخلق القبيح المغاير ، فإن الأخلاق الرديئة ، والسلوك الخاطئ يعالجان بالتدريب على ضدّهما ، وكذلك الأخلاق الحسنة ، ومسالكها الطيبة : تُزال بالتأكيد على أضدادها من القبائح السلوكية .

إن حبّ التملك طبع فطري في النفس الإنسانية ، لا يحتاج إلى مزيد تأصيل ولا تأكيد ، وإنما المطلوب تربوياً هو تهذيب هذا السلوك الفطري ، وضبط مساره الخلقى ، وتوجيهه لما وضع من أجله ، من دفع الإنسان نحو عمارة الأرض وازدهارها ، فلا يُتصور أن ينطلق الإنسان في العمارة بجدّ ونشاط ، دون أن تدفعه رغبة فطرية قوية نحو حبّ التملك ، والاستحواذ على المال .

ومما يلاحظ على سلوك الطفل في أول أمره ، أنه لا يميّز بين ممتلكاته الخاصة وممتلكات الآخرين ، فغالباً ما ينطلق شرهاً للاستحواذ عليها جميعاً دون

تفريق ، وهذا يتطلب من الوجة التربوية تعريف الطفل ممتلكاته الخاصة ،
وتدريبه على التفريق بينها وبين ممتلكات غيره من الأطفال ، وهذا يبدأ أولاً
بتحديد ما يخصه من الممتلكات ، وفرزها بدقة على حدة ، بطريقة يفهم منها
الطفل أنها تخصه دون غيره ، مع فرض احترامها على شركائه في المنزل ،
و حمايتها من التعدي عليها ، وهذا الإجراء من شأنه الإيحاء الواضح للطفل
باحترام ممتلكات الآخرين ، تماماً كفرض احترام الآخرين لممتلكاته .

إن شيوع الممتلكات والأمتعة بأنواعها بين الأطفال الصغار ، دون
فرزها بتحديد نسبتها إلى بعضهم دون بعض ، بقصد إثارة روح المودة والتسامح
فيما بينهم ، وبعث خلق الإيثار في تعاملهم بعضهم مع بعض : قد لا يؤدي إلى
هذا الهدف الحمود الذي ينشده المربي ، بل ربما أدى إلى ضده ؛ بحيث ينطلق كل
واحد منهم ليستحوذ على القدر الأكبر من الممتلكات المشاعة ، فيكون
أشرسهم طبعاً أكثرهم متاعاً .

إن قدراً من تدريب الطفل على سلوك الادخار لا يفضي إلى البخل
المذموم ، حين يصاحبه تدريب آخر على الإنفاق الحمود ؛ فالطفل قد يدخر فلا
ينفق مطلقاً ، وقد يسرف فلا يدخر أبداً ، وكلاهما مذموم في العرف والدين ،
والمطلوب - كما هو منهج الإسلام - التوسط بين المذمتين : الإفراط والتفريط ،
فيتربى الطفل على التفريق بين الإمساك الحمود ، الذي تكون معه النفقة ، وبين
والادخار المذموم ، الذي لا تصاحبه نفقة .

لقد تأكد اليقين لدى الخبراء الاجتماعيين : أن السعادة شعور مفعم
بالثراء ، ينبع من داخل الإنسان ، ولا يأتي من خارجه ، فمهما تكلف المجتمع

ليُبنى للإنسان سعادة مبتورة عن داخله لعجز ، ولا يُجبرُ الإنسان - حين يفقد السعادة أو جزءاً منها - مثلُ القناعة ، المبنية على الإيمان بما قسم الله تعالى للعبد ، فهذا صلب الإيمان بالقضاء والقدر .

لذا لن تكون سعادة الأبناء في كثرة المتغيّرات المادية التي يحيطهم بها الوالدان ، بقدر ما تكون في بث مفاهيم السعادة الصحيحة في نفوسهم ، وترسيخ معانيها في أذهانهم ، وتربيتهم عملياً عليها ، والوسيلة الأولى لذلك هي القدوة الصالحة في المربين ، حين تتمثل المفاهيم والأفكار التي يتنادون بها في سلوكهم التطبيقي ، بحيث يشعر بها الأطفال بوضوح ، ويلمسونها واقعاً عملياً ، فعندها يسهل عليهم الاقتداء ؛ لأن من طباعهم الفطرية التقليد والمحاكاة ، فهم يدركون بعيونهم أكثر بكثير مما يدركون بعقولهم ؛ لذا فإن سلوك القدوة من أهم وسائل التربية المؤثرة ، وكلام المربين - مهما بلغ إتقانه وبلاغته - لن يؤثر في الأبناء حتى يمتزج بأرواح المربين ونفوسهم ، ويكون سلوكاً عملياً ، وواقعاً تطبيقياً يمكن للطفل معاينته بسهولة .

٤- التربية على تحمل المسؤولية الاقتصادية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيّد المرسلين ، نبينا وسيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن التكاليف الشرعية لمسئوليات منوطة بالإنسان ، فما إن يبلغ الإنسان الحلم ، أو يتم الخامسة عشرة من عمره ، حتى يغدو مسئولاً عن قائمة من الفروض والواجبات والمسئوليات الشرعية ، التي تدخله عالم الكبار البالغين ، وتؤهّله للانطلاق في الحياة ، كما انطلق آباؤه من قبل ، وكما هي سنّة الحياة البشرية .

ولما كانت التكاليف الشرعية لمسئوليات المكلفين ، فإن الطفل لا يُولد عارفاً بالمسئولية ، ولا واعياً لها ، فهي ليست معارف فطرية أوليّة يجدها الطفل في نفسه ، دون أن يُبتدأ بها في الوسط الاجتماعي ، فهي علوم ومسالك ومهام ، يتلقاها الطفل من المربين من حوله ، على نهج التدرّج التربوي ، الذي يأتي أصلاً أصيلاً في منهج التربية الإسلامية ، فيتناول الصغير خطوة خطوة ، فيعالجه بالتلقين تارة ، وبالتدريب تارة ، وبالإيجاء تارة أخرى .

وقد لاحظ المربون أن أفضل وقت لتدريب الطفل على تحمّل المسؤولية ، هو عندما يُقبل عليها بنفسه ، وذلك حينما يشعر المربي الفطن أن الطفل قد أصبح مستعداً لتلقي التدريب على تحمّل بعض المسئوليات ، فعندها يبادره ببعضها ، متدرّجاً في ذلك ، ومبتدئاً معه بصغار المسئوليات قبل كبارها ، وبالأسهل منها قبل الأصعب ، وباليسير قبل العسير ، وبالواجب - الذي هو صائر إليه - قبل المستحب ، وبالفرض اللازم قبل النفل ، على أن يحذر المربي من الإفراط في تحميل الطفل المسئوليات ، حتى وإن أبدى قبولاً لذلك ، فهذا

قد لا يكون دائماً في صالحه خشية السامة والملل ؛ إذ هو كائن غير مكلف ، فيحتاج إلى أن يعيش شيئاً من حياته مرفهاً دون تكاليف ، لا سيما في المرحلة ما قبل تمام السابعة من عمره ؛ لأن الصلاة - وهي أعظم الفروض - لا يُدعى إليها الطفل إلا في السابعة ، فما دونها من الفروض والواجبات أولى بالتأخير .

ولما كانت المسؤوليات والتكاليف الشرعية كثيرة ؛ فإن ما يحقق منها - بصورة مباشرة - مقاصد الشريعة الخمسة مقدّم على غيرها ؛ فحفظ الدين بعقائده وعباداته ، وحفظ النفس بحماية الذات البشرية ، وحفظ العقل بقواه المدركة الفاعلة ، وحفظ النسل باستمراره وضبطه ، وحفظ المال بحمايته وتنميته وتوزيعه ، فكلُّ مقصد من هذه المقاصد الخمسة قد كفلتها الرسالة الخاتمة بجمع من الأحكام التشريعية من : واجبات ، ومستحبات ، ومباحات ، ومكروهات ، ومحرمات ، فالمكلفون مخاطبون وملزمون بهذه الأحكام : اعتقاداً وعملاً ، وأما الصغار - دون سن البلوغ - فهم غير مخاطبين بها من جهة التكليف ، وإنما يخاطبون بها من جهة المعرفة والتمرين ؛ لأن التكاليف الشرعية - في نظام الإسلام التربوي - لا تنحطُّ على المكلف مرة واحدة عند بلوغه ، وإنما يتلقاها قبل ذلك - شيئاً فشيئاً - بالتعليم والتدريب ، عن طريق مؤسسات المجتمع التربوية ، فما إن يبلغ مبلغ الرجال حتى يكون قد وعاهها ، ومرن عليها .

ومن خلال التجربة الواقعية : يُلاحظ الناظر المنخفض درجة اهتمام المنهج المدرسي بمقصد حفظ المال ، ضمن ما يُعرف بالتربية الاقتصادية ، في مقابل اهتمام المنهج بمقصد حفظ الدين ؛ بتعليم العقائد والعبادات ، رغم التصاق القضية المالية بمصالح الطلاب المباشرة ، وارتباطهم بها منذ الطفولة ،

وتصريح الشرع الحنيف بضبط ذلك من جهتهم ، بابتلائهم للوقوف على معرفة ضبطهم ، قبل تمكينهم من حقوقهم المالية .

ولا يكفي في هذه القضية مجرد الحديث في المنهج المدرسي عن بعض أحكام الزكاة وأنصبتها ، دون تناول المسألة الاقتصادية بشيء من شمول الوعي المعرفي ، من الوجهة التربوية .

وليس في هذه اللفتة - نحو المسألة الاقتصادية - تقليل من أهمية التربية على المقاصد الأخرى ، وإنما هي محاولة لإدماج المسألة الاقتصادية ضمن اهتمامات المنهج المدرسي بصورة أساسية ؛ بحيث تنال جميع المقاصد الخمسة حظها المناسب من المنهج ، فتتقدم للطلبة في جرعات علمية وتدريبية ، عبر سنوات التعليم العام ، فيخرج الطالب مؤسساً - بصورة عامة - من جهة المقاصد ، ثم يترك - بعد ذلك - للمرحلة الجامعية أبواب التفصيل والتوسع .

ويمكن هنا وضع قائمة علمية للأفكار الرئيسة في المسألة الاقتصادية ومسئولياتها ، مما يقترح تعليمه للطلبة من الأطفال والبالغين ، وتدريبهم عليه في مراحل التعليم العام ، مما يعدُّ تأسيساً لهم في هذا المجال الحيوي ، بحيث تصاغ هذه الأفكار المقترحة من جديد ، ضمن قوالب تربوية وعملية تناسب الصغار والمراهقين والشباب ، حسب المرحلة التعليمية ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : عناصر التربية الاقتصادية لطفل التعليم العام :

- (١) ربط جميع الأنشطة الاقتصادية بالغاية الربانية في نهج العبودية لله تعالى .
- (٢) التعرف على شيء من أحكام المال ، وما يتعلّق به من الحقوق الشرعية .

- ٣) الوعي بأهمية الثروة الاقتصادية ؛ لكونها أساس النهضة التنموية .
- ٤) التعرف على عناصر القضية الاقتصادية : الكسب ، والإنتاج ، والإنفاق ، والاستثمار ، والادخار .
- ٥) التربية على ذم البخل والبخل ، وتقبيح صنيع المانعين للحقوق المالية .
- ٦) تدريب الطفل على النفقة على نفسه ، والإسهام بالنفقة الرمزية في عمل الخير .
- ٧) التعرف على مهارات حفظ المال ، من خلال : رعايته ، وتنميته ، واستثماره .
- ٨) التنفير من مسالك الإسراف والتبذير ، وسوء التدبير المالي .
- ٩) الوعي بقانون الاقتصاد : وهو التوازن بين الدخل والإنفاق .
- ١٠) الاهتمام بالادخار في أصغر وحداته المالية ؛ باعتباره الفرق بين الدخل والإنفاق .
- ١١) الوعي بحق العيش الطيب ضمن حياة اقتصادية كريمة .
- ١٢) التعريف بحقوق الطفل المالية على : الأسرة ، والمجتمع ، والدولة .
- ١٣) الوعي بحق الطفل في التفرغ للتعلم ، واكتساب المعرفة ، والمهارات العلمية .
- ١٤) الوقوف على شيء من المظالم الاقتصادية الواقعة على ضعفاء المجتمع .
- ١٥) الوعي بحق الأنثى في ترك الكسب ؛ لأن نفقتها على من يعولها .

١٦) تخصيص الإناث بمزيد رعاية ووعي اقتصادي ، باعتبارهن أكبر وأكثر المستهلكين .

ثانياً: عناصر التربية الاقتصادية لشباب التعليم العام :

- ١) ذم البطالة والفراغ في كل صورهما ؛ لكونهما أشر الشر في حق الشباب .
- ٢) الحرص على تعلم أنواع مهارات الكسب المالي المشروع .
- ٣) التربية على احترام حرف السوق اليدوية بكل أنواعها المشروعة .
- ٤) التدريب على حرفة من حرف سوق العمل المشروعة ، والسعي في إتقان أدائها .
- ٥) التشجيع على خوض أسواق العمل ، لا سيما في فترات الإجازات الصيفية .
- ٦) احترام برامج التدريب المهني الخاصة بتأهيل الشباب لأسواق العمل .
- ٧) الوعي بأهمية مشاركة الكبار في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والأسرية الجادة .

٥- الطفل الكبير

الشباب يشكلون غالبية المجتمع، لاسيما المجتمعات العربية والخليجية ، وهم أساس النهضة الشاملة لأي مجتمع؛ لأنهم يحملون القدرة على التغيير الاجتماعي ، فهم بطبيعتهم الفطرية قادرون على التجديد والتطوير والابتكار ، فليسوا كحال الشيوخ الذين يركنون عادة للقديم ، ويناهضون حركات التجديد الاجتماعي والتطوير، ومع ذلك اقترنت - للأسف - فترة الشباب في هذا العصر : بالضيق ، والاغتراب ، والمخدرات ، والغلو... حتى إن كثيراً من الدراسات التربوية المعاصرة - المحلية والعالمية- تربط بين الانحراف والشباب ؛ لذا احتاج واقع الشباب إلى مزيد عناية ورعاية ، لتوصيف المشكلة ، والسعي لحلها ، وفي هذا المقال محاولة للوقوف على طبيعة أزمة الشباب ، وأسباب بروزها ، ومحاولة وحلها .

ولعل أول ما تعانيه الأسرة من الشباب هذه الحدة والانفعال ، وسلوك التمرد ، وهذه الطبيعة عند غالب الشباب ترجع إلى أن الإنسان منذ الولادة يعيش حالات من الفطام ، ينتقل بها من مرحلة إلى أخرى ، تبدأ بالفطام من الرحم ، ثم الفطام من الرضاعة ، ثم الفطام من الحضانة ، ثم الفطام من الطفولة ، ثم الفطام من الشباب ، ثم الفطام من الكهولة ، ثم من الشيخوخة ، ثم من الهرم ، وأخيراً الفطام من الحياة كلّها بالموت المجهز .

وهذه الحالات من الفطام يصاحبها عادة شيء من : المعاناة ، والقسوة ، والعنف ، والألم ، إلا أن أكثر ما تعانيه الأسرة من الشباب هو مرحلة الفطام من الطفولة إلى الشباب ، حيث يصاحبها - في الغالب - عنف وتمرد وصخب ،

ولكن السؤال الذي يرد هنا : هل هذه الدرجة العالية والقاسية من العنف التي نشاهدها في واقعنا الاجتماعي طبيعية أو لا ؟ وهل هذا العنف والتمرد والصخب الذي يصاحب الشباب في هذه المرحلة طبيعي في كل المجتمعات والبيئات ، أو أنه خاص ببيئات معينة دون أخرى ؟ وهل هذا العنف والتمرد جزء طبيعي ضمن مراحل النمو الإنساني أو هو أمر طارئ ؟ وإذا كان هذا العنف أمراً طبيعياً فكيف نعالجه ، وإن لم يكن طبيعياً فما أسبابه ومثيراته ؟

أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابة ، إلا أن شيئاً من القوة التي تصاحب انتقال الطفل من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب أمر طبيعي عند الإنسان ؛ إذ إن الطفل يسير نحو الاستقلال عن الأسرة بالتدرج ، فلا بد له من قوة تؤهله لذلك ، وتعينه على الانتقال إلى المرحلة الأخرى ، إلا أن المستنكر أن تزيد درجة القوة إلى حد التدمير والتمرد والفوضى المرفوضة اجتماعياً وشرعياً ، ويطول أيضاً أمدتها لسنوات ، فينتج عن ذلك درجات عالية من : الانفعال ، واللامبالاة ، والاندفاع ، والتهور .. ، وصور أخرى كثيرة من الخروج عن الآداب والأخلاق مثل الوقوع في : المخدرات ، والجرائم ، والفواحش ، وإهمال للعبادات .

وعلى الرغم من انتشار هذه الظواهر السلوكية السيئة عند غالب شباب العالم ؛ فإن بعض الباحثين التربويين والنفسيين والاجتماعيين في المجتمعات الغربية وجدوا أن حجماً كبيراً من قطاعات الشباب لا يعانون هذه الأزمات ، ولا يعرفون آلامها ، وهم شباب القرى والأرياف ، والمجتمعات البدائية البسيطة ، التي لم تغزها سلبات المجتمعات الحضارية ؛ فالشباب في القرية

يخرج بعد البلوغ مباشرة من الطفولة إلى الشباب دون معاناة كبيرة ، ولا مخاض مؤلم ، فينتقل مباشرة إلى جيل الكبار ، وذلك من خلال مشاركته الفعالة والمباشرة في الإنتاج الاقتصادي ، إضافة إلى تأهله السريع للزواج وتكوين الأسرة الخاصة به ، فلا يشعر بالانعزال الاجتماعي عن جيل الكبار ، فهو - رغم حداثة سنه - واحد منهم ، بل هو في الحقيقة عنصر مهم ومؤثر في أسرته منذ طفولته ؛ حين يشارك أفراد قريته الكبار في الإنتاج الاقتصادي ، وصناعة الحياة معهم .

أما الشاب من أبناء المدن الحضارية المملوءة بالمتغيرات الكثيرة والمثبّطة ، فإنه يحتاج بعد البلوغ إلى عشر سنوات على الأقل حتى يصل إلى هذه المرحلة من الاستقلال ، حين يُؤذن له بدخول مجتمع الكبار ، ولهذا يعيش أبناء المدن الحضارية هذه العشر سنوات في وضع غريب ؛ فلا هم أطفال صغار ، ولا هم رجال كبار ، وإنما يحيون مرحلة غامضة من أعمارهم ، أفرزتها طبيعة الحياة الحضارية الحديثة ، بمتطلباتها القاسية الشديدة ، وشروطها الصعبة الكثيرة ، فيعيش فيها الشباب منعزلين عن حياة الكبار ، غير مؤهلين لمعترك الحياة العملية ، وفي الوقت نفسه لا تناسبهم طبيعة حياة الصغار ، ولا توافقههم مسالك الأطفال ، فهم في وضع حرج ، لا إلى هؤلاء ، ولا إلى هؤلاء ، كالقائم في منزلة بين المنزلتين .

وقد أكّدت ذلك نتائج بعض الدراسات العالمية ، التي اعتبرت أزمات الشباب - في حقيقتها - أزمات حضارية ، أفرزتها طبيعة الحياة الحديثة بمتطلباتها الكثيرة ، التي تبدأ بطول فترات مراحل التعليم العام ، من ثم تأخير

زمن تمكين الشاب البالغ من الإنتاج الاقتصادي ، ومن ثم تأخير سن الزواج والاستقلال الأسري .

والإنسان النامي - في مسيره نحو النضج - يحتاج إلى نوعين من البلوغ ، لا بد له منهما معاً ، وفي وقت واحد أو متقارب :

الأول : هو البلوغ الجنسي ، الذي يدخل به الشاب عالم التكليف ، ويصبح قادراً على الزواج والتناسل .

الثاني : هو البلوغ الاقتصادي ، الذي يصبح به الشاب قادراً على الإنتاج ، الذي يؤهله للقيام بنفسه ، ومن ثم الاستقلال الأسري .

حين كان البلوغان يحصلان للفرد في وقت واحد لم تظهر الأزمة عند الشباب ، كما هو حال المجتمعات في السابق ، وكما هو قائم الآن في الأرياف والقرى ، التي لا تزال تعيش الحالة الفطرية ، ولكن ظهرت الأزمة حين تأخر البلوغ الاقتصادي عن البلوغ الجنسي عشر سنوات أو أكثر ، فأصبح الشاب في المجتمع يُعامل على أنه طفل كبير ، فيُعامل كما يعامل الصغار ؛ لكونه لم يطرأ على حاله شيء سوى التغيرات الفسيولوجية المعتادة ، رغم أنه قد أصبح بالغاً ومكلاً شرعاً ، وقادراً على الزواج والإنجاب .

وهنا عند هذا المحك المفصلي يشعر الشاب بدرجة ما من التفاهة والاحتقار ، وعدم الأهمية ، فليس له زوجة يسكن إليها كما يفعل البالغون ، وليس له مورد اقتصادي يحقق من خلاله ذاته وتطلعاته وآماله ، فهو في حقيقة الأمر بلا قيمة ولا وزن ، بمعنى أنه (صفر) ، وشعور البالغ القادر بمشاعر الصفرية المؤلمة أمر خطير على عقل الشاب وكيانه النفسي ؛ فالتفاهة والاحتقار

وعدم الأهمية هي القاسم المشترك الذي يجمع المجرمين ، والشعور بالصفيرية
صفة شاملة تجمع المتمردين والخارجين عن الأنظمة والقوانين.

ولهذا يذهب الشاب - مندفعاً بهذا الشعور المحبط - نحو الجريمة ،
والانتقام من المجتمع ، الذي كان سبباً في معاناته وآلامه؛ ولهذا كثيراً ما يعبر
الشباب عن أزماته : الجنسية والنفسية والاقتصادية بالتمرد الاجتماعي ، والخروج
عن المألوف ، والإتيان بالغرائب ، يُفصح بذلك عمّا في نفسه من الآلام
والأحزان ، ولافتناً للمجتمع من حوله إلى مكانه ووجوده ، معطياً بذلك - حسب
فهمه - قيمة لذاته المحطّمة ، والمثقلة بالمشبطات ؛ ولهذا يُلاحظ أن غالب إجرام
الشباب ، ومظاهر التطرف والغلو ، التي تعاني منها كثير من المجتمعات الحديثة
تقع منهم في هذه السنوات العشر الغامضة من أعمارهم .

ومن المعلوم شرعاً أن من حق الشاب حين يبلغ الحلم أن ينطلق في
الحياة ، ويضرب في الأرض ؛ فالسير في الأرض خطاب قرآني لجمهرة البالغين ،
إلا أننا في الواقع الاجتماعي المعاصر نعيقه في انطلاقته الشخصية ، ونحجزه عن
الضرب في الأرض ، ونمنعه من حقّه المشروع في التناسل من خلال النكاح
الشرعي .

والعجيب - في واقع سلوك المجتمع المسلم المعاصر - حين يمتنع من
تمكين الشاب من حقوق البالغين ومميزاتهم : يُقرّ له - بقوة الشرع - تأهله عند
البلوغ للتكاليف الربانية ، وإلزامه بالأحكام الشرعية ، ومخاطبته بالكتاب
والسنة ، وتحميله المسؤولية الشخصية في العبادات والحدود ونحوها ، ففي الوقت
الذي يدرك فيه المجتمع حجم التكاليف الشرعية على الشاب البالغ ، حين كلّفه

الله تعالى بحكمته بالقضايا المصيرية الكبرى ، وما يترتب عليها في الآخرة من الثواب أو العقاب : يقف المجتمع الحضاري المعاصر ، فلا يرى الشاب أهلاً لما هو دون ذلك من التكاليف الاجتماعية كالعمل ، والإنتاج ، والزواج .

والسؤال الذي يوجّه هنا : إذا لم يكن الشاب البالغ أهلاً للمسئوليات الاجتماعية ، فكيف يسوغ أن يكلفه الله تعالى بما هو أكبر وأعظم ؟ ومن المعلوم أن الإنسان يبقى مراهقاً ، ويسلك سلوك المراهقين حتى وإن بلغ الأربعين ، مادام أنه لم يزاوِل الحياة بالعمل والإنتاج والزواج ، ثم إن الخبرة - التي يحتاجُ بها بعضهم - لا تحصل للإنسان بالتقدم في العمر فحسب ، بل تحصل له بدخول معترك الحياة العملية ، وممارساتها الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة .

ثم إن الشخص الأعزب العاطل يعدّ عنصراً خطراً على المجتمع ، يهدده في أمنه وسلامته وخلقه ، في حين لم يشكّل الشاب الأعزب العاطل خطراً على المجتمع في السابق ؛ وذلك لقلّة أعدادهم من جهة ، وندرة دواعي الانحرافات الخلقية من جهة أخرى ، وأما اليوم فإنهم يشكّلون خطراً محدقاً بالمجتمع لكثرة أعدادهم ، وتوافر دواعي الانحرافات وتنوعها .

إن حل هذه الأزمة الاجتماعية يتلخص في أمرين اثنين :

الأول : تهيئة الشباب للإنتاج والاستقلال منذ البلوغ ، وذلك من خلال ضغط سنوات التعليم العام إلى الخامسة عشرة من عمر الطالب ، وتطوير مناهجه من خلال إدماجه ضمن قطاع التدريب المهني ، بحيث يكون هدف التعليم العام هو : التأهيل للحياة والإنتاج والعمل ، وليس

التأهيل للجامعة فقط ، فيدخل الشباب مباشرة على العمل والإنتاج ،
ومن ثم يتأهل للزواج وتكوين الأسرة .

الثاني : تأهيل الشباب للزواج وتكوين الأسرة مبكراً ، وذلك من خلال إعداد
الوحدات السكنية الصغيرة للمتزوجين الجدد ، ودعمهم بالموارد المالية
الكافية .

ولا يعزب عن البال - ونحن نتحدث عن الشباب دون الإشارة إلى
الفتيات - أن تأهيل شاب هو في الحقيقة تأهيل لفتاة من بنات المجتمع .

٦- الفطرة الإدارية

الحمد لله القوي القادر ، والصلاة والسلام على النبي الكريم الشاكر ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فإن كثيراً من المهتمين بالشأن الإداري ، وتراتبه الفنية ، وضوابطه العملية : يظنون أن النجاح الإداري ينحصر في أحد أمرين ، الأول في المعرفة الإدارية ، من خلال إحكام العلوم الإدارية ، والتعرف على نظرياتها وأنواعها وأساليبها ووسائلها ، ومن ثم التقيّد بها ، وإعمالها في الواقع الميداني التطبيقي ، وهذا لا شك حق ؛ ففاقد الشيء لا يعطيه ، ومع ذلك فإن هذا الاتجاه لا يحمل الحقيقة كلها بجميع أبعادها .

والأمر الثاني للنجاح الإداري - في نظر آخرين- يكمن في الخبرة الإدارية المتراكمة ، بمعنى أن التفوق الإداري عبارة عن خبرات إدارية طويلة ، وممارسات ميدانية واسعة ، فإذا ما حازها الشخص كان ناجحاً إدارياً ، ولا شك أن الخبرة الإدارية عنصر مهم للنجاح الإداري ، إلا أنها ليست هي العنصر الوحيد ، الذي يقف وراء النجاح الإداري .

إن حصر النجاح الإداري في هذين الأمرين - المعرفة والخبرة - هو في الحقيقة قصور عن النظرة الشمولية للعمل الإداري ، وتخلّف عن فهم متطلباته العملية والتطبيقية ، وحصره في نطاق الكسب الإنساني المحدود ، الذي يخضع عادة للجهد البشري المتاح ، بمعنى أن الجهد البشري - في نظر هؤلاء - يساوي النجاح الإداري ، وهذا الفهم - مع حملة لكثير من الحق - لا يستوعب حقيقة النجاح الإداري بكل أبعادها ، ولا يشملها بجميع جوانبها وتفصيلاتها ، فإن

جوانب أخرى في الشخصية الإدارية تظل موضع ضرورة للنجاح ، لا يستغنى عنها للحكم على الشخصية الإدارية .

إن روح النجاح الإداري تكمن أولاً - وقبل كل شيء - في الشخصية الإنسانية ذاتها ، وما نالها من حظوظ الفطرة الإدارية التي جُبلت عليها ؛ بمعنى أن القدرة الإدارية قبل أن تكون معرفة علمية ، أو خبرة طويلة : فإنها استعداد فطري مركوز داخل الشخصية الناجحة ، قد تهيأت بطبيعتها الربانية للأداء الإداري المتفوق ، فلا تحتاج الشخصية الإدارية - حتى تتفوق - إلى كثير من المعارف العلمية ، ولا إلى عقود من الخبرات الميدانية ، فقليل من هذين الرافدين - المعرفة والخبرة - يكفي المجدول على العمل الإداري للتفوق والنجاح .

إن الفطرة الإدارية مكوّن ضروري للشخصية الإدارية الناجحة ، حين تهيئها للعمل الإداري ، وتعدّها للتفوق التطبيقي ، من خلال امتلاكها معالم النجاح الإداري في : سرعة الاستيعاب ، وذكاء الاختصار ، ونضج الأداء ، وسلامة الضبط ، فلا بد لهذه المعالم الأربعة من شخصية مجبولة على الفكرة الإدارية ، تملك قدرًا فطرياً من الطيعة القيادية ، والعقلية العملية ، والروح الأخلاقية ، والشخصية الضابطة .

ولعل مما يؤكد هذا المعنى قول رسول الله ﷺ لأبي ذر - ﷺ - حين رغب في الإمارة : (يا أبا ذر ! إنك ضعيفٌ...) ، فكأنها إشارة إلى الجانب الفطري في شخصية أبي ذر - ﷺ - رغم قوته وإقدامه في الحق ، في حين اختار - ﷺ - عمرو بن العاص وخالد بن الوليد - رضي الله عنهما - بعد إسلامهما مباشرة

لإدارة بعض سرايا الجهاد ، وفي المسلمين آنذاك من هو أفضل منهما إيماناً ، وأقدم منهما إسلاماً ، ومع ذلك قدّموا عليهم لهذا المعنى الفطري في القدرة الإدارية .

غير أن هذا الصنف الإداري المتفوق فطرياً هو في الناس قليل بحكم الطبيعة البشرية ، وهم اليوم أقل من القليل في ظرف التخلف العربي ، وأردل من ذلك أن واقع المجتمع العربي المعاصر لا يولّد المتفوقين إدارياً ، بقدر ما يولّد العاجزين والمعاقين في كل المجالات ، ممن يضيفون إلى أحمال الأمة مزيداً من الأوزار والأثقال .

ولقد شهدت الساحة الإدارية في دول العالم الثالث - لا سيما العربية منها - أعداداً ليست قليلة من المتعثّرين إدارياً ، ممن حصلوا على أعلى الدرجات العلمية في مجال الإدارة ، فما إن نزل أحدهم بالنظريات الإدارية إلى ساحة التطبيق العملي ، حتى أيقن أن العلم وحده لا يكفي للنجاح الإداري ، فلم تزد المعرفة العلمية إلا خبالاً وتشويشاً .

كما شهدت الساحة الإدارية - في الجانب الآخر - أعداداً ليست قليلة هي الأخرى من المتعثّرين والمعاقين إدارياً ، ممن قضوا عقوداً من الزمان في العمل الإداري ، حتى غدوا آثاراً متحفية ، وربما محطّطة ، وخشباً مسنّدة ، فلم يزد طول الخبرة إلا إخفاقاً إلى إخفاقهم ، وتعثراً إلى تعثرهم .

ولا ينكر المراقب العادل جهود كثير من هذين الصنفين ، ومحاولاتهم المستميتة في التفوق الإداري ، ورغبتهم الأكيدة في النجاح الميداني ، ومع ذلك لم يحسنوا الأداء ، بغضّ النظر عن مقاصدهم ومراميهم من وراء هذه الجهود ؛

إذ إن المقصود هو تحقيق مصالح المجتمع ، بضمان حقوقه ، وحفظ مكتسباته ، وتنمية ثرواته ، وأما مقاصد المسؤولين ونياتهم ، فهذه إلى المطلع على الخفايا ﷺ ، فمأجور ومأزور .

ولقد شهدت الساحات الإدارية رجالاً عصاميين ، قد حفت أقدامهم ، وقرحت أيديهم ، وما وصلوا إلى شيء ذي بال يشفي الغليل ، ويتناسب مع حجم الجهود المضنية التي بذلوها ، فبدلاً من أن يديروا عجلة التنمية إلى الأمام ، أداروا عجلة التخلف إلى الوراء ، فما أدركوا عجزهم الفطري ، وقصورهم الذاتي إلا حين بلغوا نهاية المطاف الإداري ، وقد تعبوا في أنفسهم ، وأتعبوا من حولهم .

إن العنصر الأساس الذي نقص المخلصين الإداريين من هذين الصنفين هو الفطرة الإدارية ، التي أعدت صاحبها وهيأته - بإذن الله تعالى - إلى النجاح الإداري ، سواء في مجال القيادة الإدارية والتخطيط ورسم الإستراتيجيات ، أو في الساحة الميدانية والتطبيقية العامة .

في حين لا يجد المفطور إدارياً عتناً كبيراً لبلوغ أهدافه الإدارية المنشودة بأقصر الطرق ، وأقل الجهود ، وأسهل السبل ، إذ إن العمل الإداري - في نظره - لا يعدو أن يكون وسيلة الشرفاء إلى بلوغ المقاصد النبيلة ، فيزداد بنجاحاته تعزيزاً لذاته ، وقوة تمدّه بالطاقة إلى الأمام ، وحركة عملية ناجحة في الواقع الإداري .

وبناء على هذا التأسيس لفهم النجاح الإداري ؛ فإن الإدارة العربية المعاصرة تفتقر إلى هذا الصنف من الإداريين المفطورين على الفكرة الإدارية ،

فتحتاج إلى وضع آليات محكمة لاكتشافهم ، وبرامج متفوقة لتأهيلهم ، ومن ثمّ تمكينهم ليقودوا مشاريع إدارة التنمية ، في الوقت الذي لا تحتاج فيه الإدارة إلى أولئك الإداريين العصاميين - فضلاً عمّن هم دونهم - مهما بلغ حجم جهودهم ، ومراتب إخلاصهم ، إلا في مواقع التنفيذ الميداني ، والتطبيق العملي ، الذي لا يحتاج إلى الفكر الإداري ، بقدر حاجته إلى إتقان التنفيذ ، أما القيادة الإدارية المؤثرة بالفكر والتوجيه ، ورسم الإستراتيجيات ، والإشراف العام فلا حاجة لها بهم ؛ فإن الواقع العربي لم يعد يحتمل مزيداً من الاختلال الإداري ، والتعثر التطبيقي ، سواء من حمقى الإداريين ، أو من المتسلطين الفاسدين ، وقد أحسنت وزارات العمل العربية حين اتخذت شعارها : «...إِنَّ خَيْرَ مَنْ أَسْتَجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ» ٢٦/٢٨ !!

٧- الرجل الجوكر

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
وخاتم النبيين ، نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فقد
يتعجب بعضهم ، أو ربما يستنكر تخصيص مقال عن الجوكر ؛ لكونه لا ينتمي
إلى تراثنا الحضاري ، باعتباره كلمة أجنبية دخيلة على ثقافتنا ، فهي متداولة عند
لاعي الورق (الكوتشينة) ، يعرفونها تماماً ، ويفضّلون الحصول على ورقتها
في بعض أنواع ألعاب الورق التنافسيّة ؛ وذلك لأن ورقة الجوكر تقوم مقام أية
ورقة أخرى وتعوض فقدانها ، لذا يستحسنها اللاعبون المتنافسون .

وعلى الرغم من تصوير بعض الأفلام الخياليّة الحديثة لشخصيّة
الجوكر على أنها شخصيّة قوية ومقاتلة ومنافسة ؛ فإن الصورة التقليديّة له في
أوراق اللعب ، هي الصورة الغالبة والشائعة للجوكر ، فهو شخصيّة مرنة ،
تصلح لكل شيء ، فتكمل كل نقص ، وتعوض عن كل خلل .

وإذا ما نزلت فكرة الجوكر على واقع الحياة الإنسانيّة ، وجدنا
شخصيّة الجوكر التقليديّة حاضرة بقوة ؛ فالشخصيّة التي تُستخدم في كل شيء
موجودة ، حتى إن الناظر في بعض الشخصيات العربيّة المعاصرة يدخله العجب ،
من حجم قدرتها الفائقة على التأقلم والتشكّل والتوافق ، وسعة تشعبها في
مفاصل الحياة : السياسيّة ، والاقتصاديّة ، والإداريّة ، وربما بلغت مرونة
الشخصيّة ببعضهم إلى أن يلج الشؤون الطبيّة والهندسيّة والزراعيّة ، فضلاً عن
الشؤون التعليميّة والتربويّة والاجتماعيّة ، بل إن بعض الشخصيات الجوكريّة
لستعدّ جاهزة متدرّبة لما لم تنله - ولن تناله - من شؤون الحياة ، تحسباً لما قد
يُسند إليها ، مما لا يصلح - حسب ظنّها - إلا لها !!

إن هذه الصورة القائمة للوضع العربي - في غالب أحواله - تدلُّ بشدَّة على نزوب الشخصيات القياديَّة الصالحة لإدارة شؤون الحياة ، وضعف آليات البحث الدقيق عن الشخصيات الواعدة ، وخور العزائم عن اتخاذ القرارات الجريئة ، مع إثثار السلامة في الإبقاء على الجواكر الآمنة في إدارة الحياة ومرافقها العامة ، مهما بدر منها من القصور الإداري ، وظهر عليها من الرعونة الأخلاقيَّة .

لقد بلغ العرب الرقم القياسي في أعداد الشخصيات المتخفيَّة ، التي انتهت صلاحيتها منذ عقود ، ومع ذلك تقاوم الفناء ، وتصارع الموت ، وتأبى الظل ، فهي حاضرة في كلِّ محفل ، شاهدة في كلِّ مناسبة ، قائمة في كلِّ نادٍ ، فقد أعدت سلاحها ، وشدت عتادها ، وجهزت أدواتها ، ثم أرعت سمعها ، وفتحت عينها : تنتظر التكليف ، وتروم الإدارة ، وتأمل السلطة ، فهي من كرسي الإمارة إلى نعش الجنازة بلا إجازة .

ومن عجيب القدر - في شأن شخصيَّة الجوكر - أنها شخصيَّة معمَّرة ، تطول بها الحياة ، فتصل الأجيال بعضها ببعض ، وتدوم لها الصحَّة العامة بإذن الله تعالى ، حتى تبقى كما عُرفت ، فلا تتغيَّر إلا قليلاً ، ولا تنحني إلا مرة واحدة لا ثانية لها ، كحال شجرة الأرز ، حين يأذن الله تعالى بأفولها .

ومع كلِّ هذا التعمير ، وطول البقاء ، ودوام الحركة ، فهي قليلة البركة ، فلا يلمس الناس عطاءها ، ولا يعرفون بلاءها ، ولا يفهمون معنىً لطول لبقائها ، فلا يدرك ذلك على الحقيقة ، ولا يفهمه على الصحيح إلا صاحب القرار ، فيبقى ذلك سرًّا من الأسرار !

وليس هذا قاصراً على القيادات العليا ، بل هو واقع قائم حتى في أصغر الإدارات والمؤسسات ، حين يغيب استحضر المصالح العامة ، أمام حجب المصالح الشخصية الضيقة ، فلا يبصر صاحب القرار إلا حدّ أنفه ، ولا يعرف من مجتمع إدارته إلا المتزلفين ، ممن يحسنون القول ، ويسئون العمل ، فلا يزال أحدهم يُركب في مفاصل الإدارة هنا وهناك ، وينقل من موضع إلى آخر ، وما هي إلا أزمته يسيرة تحسب الساعات ، حتى ينطلق هذا الجوكر فيدلق خبراته الطويلة أمام الجماهير المستغفلة ، يتحدث حول هذا المرفق ، وما يحمله من المعلومات الجلييلة حول أدائه وتطويره .

إن الأمة تخسر في كل يوم يمضي طاقة واعدة من طاقاتها ، وتحرم قيادة صالحة من قياداتها ، وتتأخر كثيراً عن ركب الحضارة ، حين لا تحسن الاختيار للأصلح ، ولا تراعي المصالح للأنتفع ، فتغيب غيبوبة عميقة عن مصالحها الحيوية ، وتغفل غفلة كاملة عن أسباب نهضتها ، في ظلّ نفوذ الجواكر الماكرة ، وتسلّطهم على مصالح المجتمع .

ولئن كان خطر الجواكر كبيراً على مقدّرات المجتمع بصورة عامة ، فإن الخطر الأكبر يلحق الناحية الدينية بصورة أشدّ ، حين تتلوّن شخصية الجواكر لتتأقلم مع الوضع الديني السائد ، فتلبس له لبوسه المناسب ، وتتعاوى أساليبه ومناهجه الشرعية ، فتتقن الدور الديني ، تماماً كما تتقن الأدوار الأخرى التي تُسند إليها ، باعتبار المسئولية الدينية - في حسّ الجواكر - مهمة للأداء الإداري ، تنتهي بانتهاء قرار التكليف ، فتحوّل المسئولية الدينية من عبادة روحية ، وتكاليف إلهية : إلى وظيفة مهنية لإشباع شهوات الجواكر المتسلّطة .

إن الفطرة السوية التي تتمتع بها نفس المسلم : تدرك بسرعة شخصية الجوكر ، وتبين بوضوح ألوانها المتجددة ، وأشكالها المتنوعة ، فلا تخفى عورتها وراء ستور الزيف ، ولا تستتر ببهرج الدعاية ، فكلما تلبست شخصيته نمطاً جديداً : تبيته الفطرة السوية ومجته ، وإنما تغيب الحقيقة عن المغفلين المستغفلين ، ممن يهوى الأوهام ، ويستطيب الظنون ، فلا يبصر الواضحات ، ولا يفهم المحكمات .

إن مهمة الجوكر الرئيسة تتمثل في أمرين اثنين ، الأول : هو محاولته إبقاء موقع نفوذه على ما هو عليه ، مع شيء من التطوير الشكلي للأداء الخدمي ، دونما مس لجوهر الفساد وقواعده ، التي تقوم عليها طبيعة الإدارة في دول العالم الثالث ، التي ينتفع من ورائها الكبراء المتنفذون .

وأما الأمر الثاني : فهو تسيير الأداء الخدمي لإدارته ، دون اختناقات شديدة يتذمر منها المواطنون ؛ بحيث يُبقي الجوكر على سمعته من جهة ، ويثبت للعامّة - من جهة أخرى - صواب قرار ولي نعمته ، في اختياره لهذا العمل .

إن دهاقنة السياسة يتنفسون الفساد ، من خلال عملائهم من الجواكر الماكرة ، الذين يتيحون لهم الولوج إلى مصالحهم الباطلة في المواقع المختلفة ، دون عوائق ولا إزعاج ، في حين تأبى القيادات الشريفة القيام بهذا الدور الخائن الخسيس ، في استباحة مصالح المجتمع ومقدّراته .

إن الشخصية القيادية المشفقة تأبى أن تختصر ذاتها العزيزة في شخص صاحب القرار ، فتعيش وتقتات في ظلّه ، وتبيت وتصبح في تمجيده ، فمصالح المجتمع أكبر بكثير من أن تختصر في شخص إنسان أياً كان ، ونفس المسلم أئبّة ، لا ترضى بالمهانة والصغار .

٨- تجويع النساء

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين ،
أما بعد ... فإن الناظر في الواقع الاجتماعي السعودي ليهوله حجم التغيير
الكبير والمتسارع ، الذي لا يكاد يميّز ولا يفرق ولا يحدد ، إنما هو الانطلاق غير
المحدود في كل اتجاه ، مع فوضى فكرية ، هي الأخرى منطلقة بلا ضوابط ولا
حدود ، تطل كل شيء بالنقد ، والمراجعة ، والنقاش .

ولعل أبرز ما يميّز هذه الظاهرة السعودية الفريدة موضوع المرأة ، الذي
اتخذ رأس الحربة في برنامج التغيير الاجتماعي السعودي ، باعتباره الأمر الأكبر
والأهم والمفصلي لمناشدي التغيير في المجتمع ؛ فكثرت - بناء على ذلك -
المراجعات الفقهية في الشأن النسوي ؛ فأخذت حيزاً واسعاً من النقاش والجدال ،
أدى كل حامل قلم فيه بدلوه : بحثاً ، وترجيحاً ، وإفتاء ، حتى ما عاد لأحد في
الشأن الشرعي ميزة يتمييز بها عن غيره ، الكل سواسية في المسائل الشرعية ؛
لكون الدين - في نظرهم - ليس خاصة بفئة متخصصة من الناس ، بل هو عام
للجميع ! ولعل فيما صدر مؤخراً من الأمر الملكي بضبط الفتوى ، ما يؤكد
وجود هذا الانفلات في المسألة الشرعية .

ومما يلفت النظر في الشأن السعودي - بصورة خاصة - هذا الاندفاع
العنيف نحو عمل المرأة ، والسعي في زجّها في كل قطاع ، باعتبارها عنصراً
تنموياً واقتصادياً لا يصح تعطيله ، والعجيب أنها بعينها هي حجّة الاشتراكيين
نفسها - ممن سبق لنا أن حاربنا أفكارهم وأطروحاتهم قبل عقود قريبة - حين
اعتبروا المرأة عنصر إنتاج ، وترساً في العملية التنموية ، فزجّوا بها في كل

قطاعات الأعمال دون استثناء ، ثم ما لبثوا طويلاً حتى أتاها الله بقوته من القواعد ، فتهاوى بنيانهم الاقتصادي ، وتداعت جدرانها من كل جانب ، فخاب ظنهم ، وضاع سعيهم ، ومضوا إلى مزبلة التاريخ حيث يجب أن يكونوا ، وهو مصير كل من يتنكب الفطرة السوية ، من كل مدع يتنادى بالإصلاح ، أو الوطنية ، أو التغيير ، على غير هدى من الشرع الحنيف ، الذي أنزله الله تعالى رحمة للعالمين .

لقد أفرط بعض أبناء قومنا في حماسهم نحو عمل المرأة بحجة عوزها وفقرها وحاجتها ، يخيرونها بين الجوع ، أو الخروج إلى العمل أياً كان ، مسبيين على توجههم هذا غطاءً شرعياً موهوماً ، متناسين إكرام الشريعة للمرأة الحرة ، والترفع بها عما قد يشينها أو يضرُّ بها ، من خلال كفالتها بما يغنيها ويكفيها ويحميها ، فهي غير مسئولة شرعاً عن نفقة نفسها أو غيرها إلا في أضيق الحدود ، فكيف يسوغ تكليفها إخراج الأمة من أزماتها الاقتصادية والمالية التي عجز عن حمل أعبائها الرجال ، لا سيما وأن المرأة لم تكن سبباً في صناعة هذه الأزمات ، إنما هي من صنع المفرطين الرجال ، ومن أصحاب القرارات غير المدروسة ، ثم هم بعد ذلك يريدون من المرأة أن تصلح ما أفسدوه ، وأن تنهض بما عجزوا عنه .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يريد كثير من رجال المجتمع التخلص من أعباء المرأة المالية ، ومن مسئولية النفقة عليها ، من خلال إقناعها بالعمل لنفسها ، باعتبار ذلك رفعة لها ، وتحريراً لها من ربة الرجل المتسلط ، فلما قدمت المرأة مقتنعة بذلك إلى العمل : استخدمت السلطة الإدارية في الإلقاء بها في أكناف القطاع الخاص الذي لا يرحم ، وألزمته إحلالها محل العمالة الوافدة

الرخيصة ، بحجة العودة ، والإسهام في التنمية المجتمعية الشاملة ، وهو إجراء - في الحقيقة - لا يعدو أن يكون تفلتاً من أعباء المسؤولية الاجتماعية الواجبة تجاه المرأة .

والعجيب أن المؤامرة انطلت على المرأة المسكينة ، فاقتنعت أنها مسئولة عن نفقة نفسها ، وأنها لا تختلف عن الرجل في واجب الكسب والإنفاق ، وأخذت بعض وسائل الإعلام - من خلال الأقلام المشبوهة والأصوات الكاذبة - تغشها ، وتزيّن لها الخطأ ، وتشوّه لها الصواب ، فتصفق لها حين تعمل خادمة في مستشفى ، أو كاشيرة في متجر ، أو حارسة أمن في منشأة عامة ، حتى إن إحداهن - وقد حملت شهادة البكالوريوس - تصرّح بسعادتها كونها تعمل حارسة أمن في منشأة عامة ، تخدم - حسب زعمها - وطنها ، وتسهم في تنميته ، وتحقق ذاتها من خلال وظيفتها هذه ، وتعلن للمجتمع السعودي أن حراسة أمن المنشآت العامة ليست حكراً على الرجال !! وهكذا بدأت المرأة السعودية - بعد أن تشبعت بها الوظائف المناسبة - ترضخ أمام الأمر الواقع لوظائف وأعمال عامة لا تليق بها ، تحت ضغط الحاجة ، تواجه أزماتها بنفسها ، وتكابد الكسب بيدها ، ثم تقنع نفسها بأنها تعمل في صواب ، وتكذب على ذاتها بأنها سعيدة وراضية بواقعها ، فما أسعد المقصرين في حق المرأة بهذه القناعة منها ، وما أهنأهم بتنازلها لهم عن حقوقها الشرعية ، في مقابل الثناء عليها في وسائل الإعلام المنحازة ، والنفخ في روعها بأنها المرأة المثالية .

ولا يختلف اثنان في أن الأعمال المهنية على مراتب ، منها ما هو رفيع يتطلّع إليه الناس ويرغبون فيه ، ومنها ما هو وضيع لا يرغب فيه الناس ، وإنما

يرضون به عند الاضطرار والحاجة ، فإذا وجدوا فرصة مهنية أفضل تحولوا إليها ، وهذه الأعمال - الرفيعة منها والوضيعة - تدخل في عموم فرض الكفاية في مفهوم الاقتصاد الإسلامي ، بحيث يجب أن يتوافر للمجتمع من يقوم بها ويشغلها ، وتحصل بهم الكفاية ، وهي مما قسمه الله بحكمته بين الناس ، حسب ما زودهم به من المواهب والقدرات ؛ إذ لا بد من رجال في الحياة العامة يقومون بهذه الخدمات ، كما لا بد من نساء في الوسط النسائي يقمن بهذه الخدمات أيضاً .

ولكن الإشكال ليس في أصل العمل أو المهنة التي يقوم بها الشخص ذكراً كان أو أنثى ، وإنما الإشكال يكمن في تخصيص هذه الأعمال المهنية غير المرغوب فيها للنساء وحدهن ، يقمن بها في الحياة العامة ؛ فهن اليوم - حسب الإحصاءات الدولية - الأغلبية العظمى في المهن الخدمية ، التي تُبتذل فيها شخصية المرأة في الوسط الاجتماعي العام ، حيث يشغلن ما بين ٩٧٪ - ١٠٠٪ من هذه المهن حسب إحصائيات الأمم المتحدة ، التي استنكرت بدورها هذا التخصيص المهين بحق المرأة ، واعتبرته نوعاً من التمييز العالمي ضدها .

والذي يخشى منه على المرأة السعودية - في هذا الشأن - أن تتدرج بها الظروف الاجتماعية في المهن بصورة تنازلية - كما هو الواقع - فتدخل فيما يشينها من الخدمات الفندقية ، والمطاعم ، والمكاتب ونحوها ، فتبتذل كما هو واقع المرأة في غالب دول العالم ، ومن سار على نهج غيره : وصل إلى ما وصلوا إليه .

والأصل الشرعي في حق المرأة المسلمة أنها مكفولة بأسرتها ، وزوجها ، وولدها ثم المجتمع والدولة ، فإذا قصر هؤلاء في القيام بحقوقها في الحياة الكريمة ،

وأجأوها لعمل لا يناسبها في الحياة العامة ، فلها حينئذ - تحت ظرف الاضطرار - أن تعمل ولو في وسط الرجال ، وتدفع عن نفسها الضرر الأكبر ، وتجتهد في حفظ نفسها وكرامتها حين يحاول الرجل أن يستذلها أو يتحرش بها .

ومثل هذا الفهم بدهي ، يعرفه كلُّ عاقل بفطرته ، ولا يحتاج إلى كثير تأمل ؛ فإن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكن المشكلة أن يصبح حكم الضرورة هو الأصل ، فلا يفرِّق بين عمل المعلمة المربية ، وأستاذة الجامعة في تدريس الطالبات ، وبين خادمة في فندق ، أو مضييفة في طائرة ، أو كاشيرة في متجر ، أو ممرضة في مستشفى تقوم على الرجال في غير اضطرار ؛ بحيث تخصص هذه المهن للنساء وحدهن ، في الوقت الذي يترفع فيه كثير من الرجال عن الامتihan بمثلها .

وقصص ابتذال بعض المرضى للممرضات كثيرة ، لا سيما في المستشفيات الخاصة ، فلا تستطيع المسكينة منهن أن تدفع عن نفسها عباراتهم الغرامية ، ولمساتهم التحرشية لضعف مكانتها ، وخوفها على وظيفتها التي اضطرت لها ، حتى إن أحدهم ألف كتاباً كاملاً في وصف غرامه وهيامه بالممرضات والمضيفات ، يحكي فيه مغامراته الصبيانية معهن .

وأذكر أنني دخلت أحد المستشفيات المشهورة ، فرأيت مشهد امرأة عاملة سعودية من أصول إفريقية ، قد تجاوزت الخمسين من عمرها ، تدير حركة الزوار عند أحد المصاعد ، وقد بدت متبرجة تبرجاً كاملاً ، مع إفراط شديد في حجم المساحيق التي علت وجهها ، فتلطفت بها منكرأ عليها حالها الذي ظهرت به ، فانطلقت تتحدث عن اضطرارها لهذا العمل ، وتدعو بحرقه

على صاحب المستشفى ، وتقول : (هو الذي أمرني بهذا) ، ولهذا ما زالت
وزارة الصحة في المملكة تعمم على المستشفيات - لا سيما الخاصة منها -
بالكف عن مثل هذا الابتذال للممرضات والعاملات ، وتحدّد هن نوع اللباس
وشكله ، وتمنعهن من المساحيق ؛ لكف الإثارة من جهة ، وللمحافظة عليهن
من التحرش والابتذال من جهة أخرى .

٩- دعوى توطين وظائف الوافدين بالنساء المواطنات

إن توجُّه دول الخليج نحو توطين الوظائف ، وشغلها بأبناء المنطقة ، بمعنى أن الأقرب أولى بالمعروف ، والجار أحقُّ بالشفعة فهذا من هذه الوجهة صحيح ، وإلا فإن الأصل أن بلاد المسلمين واحدة ، يسيح فيها المسلمون ويتشرون في أرجائها ، إلا أن هذا الفهم أصبح تاريخاً ماضياً ، في ظلّ التقسيم السياسي الذي يعيشه المسلمون ، كما أن توافد العمالة على بلد يعدُّ مؤشراً صحياً ، يدل على الوفرة المالية والانتعاش الاقتصادي ؛ ولهذا فإن دول الخليج - من هذه الوجهة - دول جذب للعمالة الوافدة .

ومع ذلك فإن حماس بعضهم في دعوى توطين وظائف الوافدين ، وشغلها بالعمالة المحليّة ، والحديث عن الأرقام الكبيرة للعمالة الوافدة : قد يدفع أحياناً إلى المناداة صراحة بشغل تلك الوظائف والأنشطة بالعمالة النسائية المحليّة ، متناسين أن جلّ هذه الوظائف والأعمال ، التي يشغلها الوافدون تُصنّف ضمن قائمة الأعمال المهنيّة الوضيعة ، والمتدنية الأجور ، سواء الحرفية منها أو الخدمية ، التي يترفّع عنها شباب المنطقة ، ويأبون الاشتغال بها ، فضلاً عن التفكير بشغلها بالنساء المواطنات .

والعجيب أن تقرير الأمم المتحدة عن المرأة في العالم لعام ١٩٩٥ م ، قد أشار بوضوح إلى أن الوظائف الخدمية والمتدنية الأجور تشغلها النساء العاملات بنسبة ٩٧ - ١٠٠٪ ، فمن يضمن للمرأة الخليجية بعد زمن - حين تتوسع في شغل الوظائف العامة - أن لا تضطر لمثل هذه الوظائف الوضيعة ، وقد صرّح - للأسف - بعض الباحثين التربويين في ، إحدى المجلات العلمية

المحكّمة الصادرة عن المجلس العلمي في إحدى دول الخليج : أنه يتمنى أن يرى المرأة الخليجية التي تصلح الضوء على عمود الكهرباء في الطريق العام ، وتسوق الشاحنة والعربات المجنزرة ، لتسهم - حسب رأيه - في التنمية الشاملة !! والعجيب أن مثل هذه الآراء تُطرح ، في الوقت الذي لم يبدأ فيه شباب المنطقة الخليجية بعد تجربة الاشتغال بمثل هذه الأعمال بصورة جادة .

لقد ثبت أن العلاقة في غاية القوة والارتباط بين الانحرافات الخلقية المتنوعة وبين مشاركة النساء في أعمال التنمية الاقتصادية الشاملة بلا ضوابط ، بحيث تزيد نسبة انحرافاتهن الخلقية بقدر زيادة نسبة مشاركتهن في الحياة العامة ، فقد أشار الكتاب الإحصائي لعام ١٣٩٨ هـ ، الصادر عن مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية بالملكة العربية السعودية : إلى ظهور المرأة السعودية المجرمة لأول مرة في هذه السلسلة السنوية ، وربط الكتاب ذلك الظهور ببداية مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل ، ودخولها في معترك الحياة العامة ، مما أتاح لبعضهن فرص الوقوع في بعض الأخطاء السلوكية والخلقية .

لقد مرّت على الأمة الإسلامية - بعد عصر النبوة - فترات عظيمة من الرقي الحضاري الذي شمل جميع جوانب الحياة الإنسانية ، فيما يُوصف بالعصور الذهبية ، فأين كانت المرأة الحرّة في ذلك الوقت ، هل كانت في بيتها ، أم كانت في الحياة العامة ؟

كما مرّت على الأمة أيضاً فترات أخرى شديدة ، وأزمات اقتصادية خانقة ، ومع كل ذلك لم تتوجّه الأمة لنصف المجتمع (المعطل) من النساء الحرائر ، لإخراجهن إلى الحياة العامة للمشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة ،

وإنما كانت الدولة المسلمة - برجالها وشبابها - تتحمّل أعباء الإصلاح الاقتصادي ، والعمل على تحسين الأوضاع ، ولئن تغيّرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذا العصر ، فإن الفطرة البشرية لم تتغيّر ، ولن تتغير أبداً .

وقد أثبت العمل المؤسسي العام خارج البيت تعارضه - في غالب الأحوال - مع طبيعة المرأة وظروفها وحاجاتها ، في حين أثبت العمل الاقتصادي المنزلي جدواه على مدار سنوات طويلة سابقة من الحياة الإنسانية ، كما أثبت جدواه أيضاً في العصر الحديث ، لاسيما في دول شرق آسيا ، حين تعمل المرأة وتنتج في بيتها ، ضمن نطاق أسرتها ، فتكسب وتشغل فراغها دون صراع الأدوار الاجتماعية ، ومعاناة البعد عن الأولاد ، وأزمة وسائل النقل ، والاختلاط ، ونحوها من المشكلات .

بيد أن هذا النوع من العمل يحتاج إلى دعم وتطوير ؛ دعم من الدول بالإعانات والقروض ، ومقترحات جدوى المشروعات الصغيرة ، ودعم آخر بتطوير الآلة المنزلية المنتجة ، بحيث تصبح سهلة الاستعمال ، يمكن للأسرة المتوسطة شراؤها ، مع جودتها في الإنتاج بما ينافس مخرجات المصانع الكبيرة ، فكما استطاع دهاقنة الاقتصاد زمن الثورة الصناعية جرّ العمال إلى المصانع من خلال تطوير الآلة ، يمكن أيضاً الآن - من خلال تطوير الآلة الصناعية ، بتصغير حجمها ، وتبسيط أسلوب استعمالها - إعادة إحياء العمل المنزلي من جديد ، إضافة إلى ما يمكن أن تقوم به النساء من صناعة الأطعمة المعلّبة ، وأعمال التعبئة والتغليف ، وبعض أعمال صيانة الأجهزة التقيّنة ، وتركيب بعض الأدوات ، ونحو ذلك من الأعمال السهلة ، التي أثبت الواقع جدواها الاقتصادية .

ولما كانت المرأة في الريف تمثل غالب المجتمع : كان لابد من دعمها وتوطينها ، من خلال المشروعات الصغيرة ، ولاسيما الزراعية منها ، وتربية الدواجن ، وتقديم الاستشارات والإعانات للأسرة الريفية ، فلا تحتاج إلى القدوم إلى المدن ، والنزوح إلى الحواضر ؛ لما في ذلك من الأضرار الاقتصادية والأخلاقية المعلومة على الأسر المهاجرة .

١٠ - اشتغال المرأة بالوظائف العامة

يربط بعض المتحمسين بين عمل المرأة بأجر في مؤسسات المجتمع العامة وبين النهضة الاقتصادية ؛ حيث يعتبرون التوسع في حجم مشاركتها في أنشطة الحياة العامة مؤشراً إيجابياً للتقدم والنهضة ، وعلى الرغم من أنه لا يُوجد دليل واضح وصريح على صحة هذا الربط ، فإن المتأمل يجد أن الواقع المعاصر يشهد بنقيض هذا ؛ إذ إنه لم يسبق في التاريخ أن شاركت النساء بهذه الأعداد الكبيرة في الحياة العامة وأسواق العمل كمشاركتهن في هذا العصر ، ومع ذلك تشير الإحصاءات المتواترة بأزمات اقتصادية تطوّق القارات الست - بدرجات مختلفة- إضافة إلى أن نصف سكان العالم من الفقراء ، وأكثرهم من النساء والأطفال .

ومن الغريب أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عاشها غالب دول شرق آسيا - ولا تزال تعاني آثارها - كانت نسبة العمالة النسائية في بعض هذه الدول زمن الأزمة ٦٠٪ تقريباً ، فهل هناك علاقة خفية بين كثرة العمالة النسائية وهذه الأزمة ؟ مع عدم إغفال الأسباب الأخرى التي أسهمت في صناعة هذه الأزمة .

ويبرر بعضهم ضرورة التوسع في مشاركة النساء في أسواق العمل حتى تستطيع إحداهن أن تسد حاجاتها الضرورية ، إن كانت عانساً ، أو أرملة ، أو معيلة لأولادها ، أو متزوجة تعين زوجها ، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدفع المرأة مضطرة إلى العمل ، إلا أن الناظر في سيرة النبي ﷺ والخلافة الراشدة من بعده : يجد أن القيادة السياسية لم تكن تلزم النساء بالكسب ، مهما كنَّ

فقيرات ، وإنما يُعطين ما يسدُّ حاجتهن من خزينة الدولة ، ولا يقال للمرأة : (اذهبي فاعلمي) ، كما يقال لها اليوم ، في حين يُلزم الرجل بالعمل للكسب ، مادام قادراً : (اذهب فاحتطب) ، فمن القبيح ألا تُعطي المرأة المحتاجة المال إلا مقابل عمل تقوم به ، كما أن من القبيح أن يُعطي الرجل الخامل المال ، وهو قادر على العمل والكسب .

والناظر في ميدان البحث العلمي في هذا المجال ، يجد أن بعض البحوث تحمل توجُّهاً واضحاً نحو فتح جميع المجالات العامة لتشغيل النساء ، فقد انشغلت بعضها بإيراد الأدلة على صحَّة هذه الوجهة ، والسؤال الذي يطرح نفسه : ما الضمانات التي يقدمها المتحمِّسون للمجتمع في الحفاظ على نسائهم حين يعملن من : الاختلاط ، والخلوَّة ، والفتنة ، بعد أن شاهد المجتمع بأكمله إخفاق المؤسسات الصحية بأكملها في هذا الجانب ، حتى إن الشخص المسلم ليعدُّ نفسه شخصاً آخر حين يدخل المستشفيات والمراكز الصحية ، وقد أصبح - للأسف - هذا الانفلات الخلقي في المؤسسات الصحية دليلاً يلوِّح به المتحمِّسون في وجه المانعين للاختلاط ، وكأنه مؤشر صحي ، وتجربة ناجحة ، في حين لو راجع هؤلاء تاريخ الأمة المسلمة ، ونظام البيمارستانات فيها ، لعلموا أن المستشفيات قامت منذ أواخر القرن الهجري الأول ، وتطوَّرت بصورة مذهلة عبر سنوات طويلة حتى أواخر العهد العثماني ، وكان نظامها الفصل الكامل بين الجنسين ، وإنما كان الاشتراك في الطبيب فقط عند الحاجة ، لعدم توافر المرأة الطبية في أنظمتها ، وذلك ضمن ضوابط سلوكية وأخلاقية ، تفتقر إليها المؤسسات الصحية اليوم .

إن المناداة بفتح مجالات العمل بأنواعها المختلفة للمرأة المسلمة ، بما لا يتعارض مع شريعة الإسلام والعادات والتقاليد : تكاد تكون عبارات مكررة بلا معنى ، فأين الشريعة والعادات والتقاليد في واقع عمل النساء في المستشفيات وفي وسائل الإعلام ، وفي كليات الطب ونحوها ، ثم أين النموذج الحضاري في عالم اليوم ، الذي يصح للمسلمين الاقتداء به في مجال تشغيل النساء ؟ وهل يمكن للمجتمعات الإسلامية النامية في ظل العولمة ، وتحت الضغوط العالمية : أن تنشئ لنفسها نموذجاً إسلامياً منفرداً ، يجاري الواقع الحضاري ، وفي الوقت نفسه ويحافظ على الثوابت الشرعية والأخلاقية ؟ يكاد يكون مثل هذا الكلام خيلاً لا حقيقة ولا واقع له ، فهذه الدول الإسلامية والعربية لم تستطع - في غالب أحوالها - أن تتجاوز النموذج الغربي في طريقة تشغيل النساء ، فمن أراد المغامرة من الدول الإسلامية المحافظة في فتح المجالات العامة لتشغيل النساء ، فليس له إلا النموذج الغربي في ذلك .

ثم إن حصول المرأة على شهادة علمية لا يكفي ذريعة للمطالبة بالعمل ، فهي بكل حال مكفولة النفقة شرعاً ، وإنما العمل ضرورة - مع وجود الشهادة أو غيرها - لمن كلفهم الله تعالى النفقة والقيام على الأسر ، من الرجال والشباب ، إلا أن المرأة حين لا تجد من ينفق عليها ، حينما تخشى خيانة المجتمع لها ، فلا يقوم على مصالحها ؛ فإن من حقها أن تدفع عن نفسها الضرر ، وتتخذ الأسباب المشروعة للكسب وطلب الرزق .

ومن غرائب بعض الكتاب في الشأن النسائي : المقابلة بين ثروات الرجال وثروات النساء ، فيتمنى لو تساوى النساء بالرجال في مقدرات الثروات ،

لهذا يتنادى بتمكين النساء اقتصادياً ، ومن العجيب - فيما تشير إليه إحدى الإحصاءات العالمية - أن (٨٥%) من الدخل القومي العالمي يُصرف عبر أيدي النساء ربات البيوت ، بمعنى أن ثروات الرجال سائرة في حاجات النساء والذرية ، فدعم الرجل اقتصادياً هو دعم للمرأة وأولادها ، في حين أن دعم المرأة اقتصادياً يقتصر غالباً على نفسها ، لعدم تكليفها شرعاً بغيرها .

وفي مجال الإنجازات يعتبر بعضهم أن إنجازات ماليزيا وكوريا ونحوهما من دول شرق آسيا : مثلاً يُحتذى في النهضة الحديثة ، ومع صحة هذا الاعتقاد في بعض جوانبه ، فإنه لم يتضمن الحقيقة كلها ؛ فإن جزءاً ضخماً من النهضة الاقتصادية المسجلة لهاتين الدولتين : كان على حساب الأسرة والمرأة والطفل ؛ فقد صاحب هذا الإنجاز صور من الانحرافات والمآسي والمعاناة في : التفكك الأسري ، والتمرد العائلي ، والانحطاط الأخلاقي ؛ لهذا فإن درجات النمو الاقتصادي ليست كافية وحدها للحكم على التجربة بالنجاح ، بل لابد معها من معايير أخرى إيمانية وأخلاقية واجتماعية ، وهذه المعايير غير معتبرة في غالب النماذج الجاهلية للنهضة الحضارية .

في حين أن نهضة الأمة الإسلامية في عصور عافيتها لم تعرف هذه السلبيات الأخلاقية ، والأزمات الأسرية ؛ وذلك لأنها لم تعتمد في نهضتها على أيدي النساء ؛ إذ كانت الأمة تحترم التخصُّص بين الجنسين ، وتولي البيت والأطفال ، والجوانب الاجتماعية والأخلاقية الأهمية الكبيرة ، والعناية البالغة .

١١ - دور المرأة في العملية التنموية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، نبينا وحبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن العملية التنموية - بأبعادها المختلفة والمتنوعة - تشغل أذهان المفكرين والسياسيين والاقتصاديين ، وما تزال المسألة التنموية محط اهتمام المجتمعات عامة ، ومجتمعات العالم الثالث خاصة ، لا سيما في هذا العصر الذي تبوأ فيه الاقتصاد موقع الصدارة بين عناصر القوة والتأثير .

ويأتي العنصر البشري ليحوز الموقع الأهم والأكبر في العملية التنموية ؛ فالإنسان هو الأساس في جهود التنمية : عطاؤه الفكري ، وإبداعه العلمي ، وأداؤه العملي ، فرغم أن فئة الشباب تحتل بؤرة التنمية ، ومركز العطاء ، فيشاركون رجال المجتمع في القيام بأعباء النهضة ، والاضطلاع بمسئوليات التنمية ، إلا أن العنصر النسائي يبقى هو العنصر الأهم والأعظم والأخطر ، فما تزال أدوار النساء منذ أول الدهر هي الأكبر في العملية الاقتصادية ؛ إذ عليهن تقوم مهمة صناعة الإنسان : إنجابه ورعايته ، وهما مهمتان ضروريتان لا تقدّران بثمن ، وقد جاء في الحديث النبوي ما يشير إلى هذه المكانة التي قد يغفل عنها الناس ، بل ربما غفلت عنها المرأة نفسها ، حيث يقول رسول الله ﷺ : (إن للمرأة في حملها إلى وضعها إلى فصالها من الأجر كالمتشحط في سبيل الله ، فإن هلكت فيما بين ذلك فلها أجر شهيد) .

والخلافة في الأرض - التي كُف بها الإنسان - لا تتحقق على الوجه الذي أحبه الله تعالى لعباده إلا بأمرين لا بد منهما معاً :

الأمر الأول : وجود الإنسان بتكثير نوعه ، وإعداده للحياة ، وهذه مهمة أنثوية بالدرجة الأولى ، لا تُنازع فيها المرأة ؛ فدورها في هذه المهمة مركزي ، في حين يتراجع دور الرجل فيها ليكون جزئياً محدوداً ، ضمن عملية الإخصاب .

الأمر الثاني : عمارة الأرض بإصلاحها ورعايتها ، وهذه مهمة ذكورية بالدرجة الأولى ، ودور الرجل فيها مركزي ، في حين يبقى دور المرأة فيها جزئياً ، يشبه دور الرجل الجزئي في العملية التناسلية والتربوية .

ولما كانت الطبيعة الفطرية في العملية التناسلية قد منحت المرأة - بإذن الله - الانفراد - شبه الكامل - بمهمة تكثير النوع ، من خلال أجهزة عضوية ، لا يُتصور الاستغناء عنها بحال ؛ فإن هذه الطبيعة نفسها لم تمنح الرجل - في مقابل ما منحت المرأة - حق الانفراد بمهمة العمارة ، فعلى الرغم من تأهل الرجل : جسمياً ، وعقلياً ، ونفسياً ، لمهمة الضرب في الأرض وإثارتها ، وتحمل أعباء معاناة العمارة ومشاقها ؛ إلا أنه لا يملك أجهزة عضوية محددة تمنحه حق الانفراد وحده بمهمة العمارة كحال المرأة حين انفردت بالمهمة التناسلية .

وهذا الوضع الفطري بين الجنسين سمح للمرأة بالتسرُّب إلى ميدان الرجل ، ومنازعتة سلطانه هناك ، في حين يعجز الرجل بالفطرة ، ويستحيل عليه مطلقاً التسرُّب إلى ميدان المرأة ، أو حتى التفكير في منازعتها ، فما يزال مكانها في العملية التناسلية شاغراً لها وحدها ، تشغله متى شاءت .

وعلى الرغم من هذا الواقع الطبيعي الذي تمكَّنت فيه المرأة وحدها من العملية التناسلية ، في الوقت الذي شاركت فيه الرجل في ميدانه ، فلم تتركه

ليستمتع وحده به ، فإن الرجل - في مقابل هذا - تمكّن من ذات المرأة بأكملها ، مستغلاً لها حين تسرّبت - مختارة أو مكرهة - إلى ميدانه ؛ فما تزال المرأة خادمتها في الفندق ، ونادمته في الملهى ، وسكرتيرته في المكتب ، ومسوّقة منتجاته في السوق ، ورقيقه الذليل عند غُلمته .

ولهذا تشير الإحصاءات العالمية إلى توافر أعداد النساء العاملات بصورة كبيرة في المهن الخدمية ، وفي القطاعات المحدودة الدخل ، وفي الوظائف المؤقتة والموسمية ، وهو واقعٌ استغلاليٌّ واضح في حق المرأة ، حينما تجاوزت ميدانها إلى ميدان الرجل ، سواء حصل ذلك برغبتها أو لحاجتها ، إلا أن المحصلة النهائية هي ضياع حقوق المرأة ، حين تشارك في التنمية في ميدان الرجل ، لا سيما في القطاع الخاص ، الذي لا يرحم موظفيه في العادة .

وبناء على هذا الواقع العالمي لا تُنصح المرأة بالانخراط في العمل المؤسسي في القطاع الخاص ، الذي يخضع لأنظمة إدارية صارمة ، وأداء ميدانية ممنهج ، وفق معايير رأسمالية جشعة ، هدفها الأوحد هو تحقيق الربح المالي ، فلا يحترم - في انطلاقتها المادية المسعورة - خصوصية المرأة وحاجاتها ، ولا يراعي طبيعتها الفطرية ، ولا يحترم - في كثير من الأحوال - إنسانيتها ، ولهذا كثيراً ما تميل النساء العاملات - في دول الخليج خاصة - إلى العمل في القطاع الحكومي ؛ لكونه ألطف بالمرأة في مراعاة طبيعتها ، وأضمن لحقوقها المالية والإدارية .

ولعل أعظم وأوسع ميدان تنموي يمكن للمرأة المشاركة فيه دون عوائق ، ولا استغلال ، ولا مظالم ، ولا حرمان ، هو ميدان الصناعات والإنتاج

المنزلي ، الذي لا يخضع لأنظمة إدارية قاهرة ، ولا لآليات رقابية صارمة ، وهذا باب واسع من مجالات التنمية والعمل والإنتاج ، يصعب حده بنوع أو مجال ، بدءاً من صناعة الأطعمة ، وانتهاء بصناعة الإلكترونيات وقطع الغيار الصغيرة ، ضمن ما يسمى بالمشروعات الصغيرة .

وقد كان هذا النوع من الصناعات هو الأساس إلى عهد قريب قبل الثورة الصناعية ، ويمكن إحيائه من جديد بتطوير الآلة المنزلية لتنافس آلة المصنع ، إضافة إلى أساليب العمل عن بعد ، التي تتيح للنساء فرصاً كثيرة للعمل والكسب .

وأما قطاع الثروة الزراعية ، وما يلحق بها من الثروة الحيوانية الداجنة ؛ فهذا أرحب ميادين المرأة منذ أحقاب الزمان ، تعمل فيه لحساب نفسها في حقل أهلها ، وما تزال النساء حتى اليوم هن الأساس في هذا القطاع التنموي ، لا سيما وأن غالب نساء العالم لا يزلن يسكنن الأرياف .

١٢ - ضوابط مشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة

تعيش المجتمعات المعاصرة توسعاً كبيراً لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني ، يستهدف استغلال جهود النساء عموماً ، والفتيات والشابات خصوصاً ، في تنفيذ برامج التنمية الشاملة ، فما إن تبلغ إحداهن سن العمل المسموح به نظاماً حتى تتأهل للنزول إلى سوق العمل ، والانضمام إلى القوى العاملة ، ضمن أفواج هائلة من النساء والفتيات ، شأنهن في ذلك يشبه - إلى حد كبير- شأن الرجال والفتيان المكلفين شرعاً بالكسب والإنفاق .

وعلى الرغم من المنافع المتبادلة التي يمكن أن تنتج عن تشغيل النساء : فإن قدرأ كبيراً من السلبيات والأضرار نجمت ، وتنتجم عن مثل هذه الأنشطة الاقتصادية غير المنضبطة ، ربما تفوق في حجمها حجم الإيجابيات .

إن التشابه في أصل الخُلقة بين الرجال والنساء لا يعني التشابه في نوع المهمات والمسئوليات المنوطة بكل منهما ؛ فإنه بقدر ما بين الجنسين من التشابه : يقابله قدر من التميّز والاختلاف والتنوع ، الذي يفرض على كل جنس - بالشرع والفترة - مهمات ومسئوليات تختلف في كثير من الأحيان ولا تتشابه .

إن المهمة التعبّدية التي كُلف الإنسان - ذكراً كان أو أنثى - القيام بها ، وما خُلق - في أصل الأمر - إلا من أجلها : لا يمكن أن تتحقّق على الوجه الصحيح إلا بشرطين ضروريين :

الشرط الأول : وجود الإنسان على الأرض بصورة دائمة ، يخلف بعضهم بعضاً ، من خلال التناسل والتكاثر ، وهي مهمة أنثوية بالدرجة الأولى ، تكاد تكون خاصّة بهن ، لولا الدور القصير الذي يُناط بالذكور

في العملية التناسلية ، وها هي المكتشفات العلمية الحديثة ،
والتجارب الميدانية التطبيقية : تكاد تُزيح الذكور عن المشهد
التناسلي بالكلية من خلال عملية الاستنساخ ، وما سبقها من
وسائل حفظ مياه الرجال ، في الوقت الذي أثبتت فيه هذه
المكتشفات العلمية أصالة المرأة ومركزيتها بالفطرة ، وضرورة
وجودها باعتبارها عنصراً أساساً ، لا يُتصور الاستغناء عنه في
العملية التناسلية ، فقد هُيئت نفسياً وبدنياً بالأجهزة والمشاعر
اللازمة لهذه المهمة الإنسانية الحيوية ؛ فانفردت وحدها بهذه
المسئولية عن كلِّ الذكور مهما علت مراتبهم ، وارتفعت
مقاماتهم .

وفي مقابل تفرغ المرأة لهذه المهمة الفريدة ، وما يتعلّق بها : يجنّد
المجتمع طاقاته لخدمتها ورعاية شؤونها ، فلا تحتاج في قضاء
حاجاتها ، وتأمين متطلّباتها إلى كدّ العمل ، وتكلف الكسب ؛
فالأنوثة تُعفيها من كلِّ ذلك بالشرع والفطرة .

الشرط الثاني : قيام العمارة التي لا بد منها لإصلاح حال الإنسان في مأكله
ومسكنه وعلاجه ومواصلاته ، وكلِّ ما من شأنه تسهيل مهمته في
الحياة ، وذلك من خلال مهمة الضرب في الأرض وإثارتها
وعمارتها ، وكشف كنوزها ، والوقوف على نظام سننها ، وهذه
مهمة ذكورية بالدرجة الأولى ، قد تهيأ الرجال لها في طبائعهم
وميولهم واتجاهاتهم ، إلا أنه لا توجد عند الرجال أجهزة جسمية

محددة تؤهلهم وحدهم لهذه المهمة ، كحال أجهزة النساء التي خصّتهنّ وحدهنّ دون الرجال بمهمة الإنجاب ورعاية النسل .

وهذا الوضع الطبيعي والفطري في الجنسين من شأنه أن يسمح بتسرّب الإناث إلى ميادين الذكور ، ولا يسمح - بصورة قطعية - للذكور بالتسرّب إلى ميدان الإناث ، فيبقى ميدان المرأة - بصورة دائمة - شاغراً لها ، لا منافس لها فيه ، في الوقت الذي تستطيع فيه المرأة أن تشارك الرجال في ميادينهم ، وتنافسهم في إنجازاتهم ، وتصارعهم في أرزاقهم ، فينتج من هذا التداخل في الوظائف بين الجنسين : الصراع والتنافس بينهما ، مما يسمح بوقوع درجات ما من الاستغلال والاستبداد من الرجال المتنفذين للنساء العاملات .

إن مهمة المرأة في أنشطة العمارة العامة تشبه - إن صحّ التشبيه - في حجمها وقصرها وسرعتها : مهمة الرجل القصيرة والمحدودة في عملية التكاثر ورعاية النسل ، فهذه المحدودية الطبيعية لكلّ من الرجال في المسألة التناسلية ، وللنساء في المسألة التنموية : لا تشين أحداً منهما ، ولا تسميه بالقصور ، حين ينهض كلُّ جنس بما نيظ به من وظائف فطرية وشرعية .

ولا تصح المقابلة بين مهمة الذكور في العمارة ومهمة الإناث في التناسل من جهة الأهمية ، فكلاهما مهم ، فإن كان ولا بد من هذه المقابلة بينهما ؛ فإن مهمة الإنجاب ورعاية النسل المنوطة بالنساء أهم وأعظم من مهمة الرجال في العمارة ، فهي صناعة الإنسان ، وليس شيء أجلاً من ذلك ، فلو قدّر امتناعهنّ عن هذه المهمة ، أو تعطلهنّ عنها : كان الانقراض مصير الإنسان ، في حين لو قدّر امتناع الرجال عن مهمة العمارة : كان الضيق والخرج والإزعاج

أقصى ما يصيب الإنسان من ذلك .

ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بالمحافظة على الإناث من مواقع الهلكة ومظان الموت ؛ لأن خدمة النوع الإنساني تتوقف بالدرجة الأولى على وفرة العنصر النسائي بصورة خاصة ، أكثر بكثير من توقفها على الوفرة في عنصر الذكور .

إن الملل من تكرار عملية الإنجاب ورعاية الطفولة ، وما يتبع ذلك من المعاناة المتكررة : هي السبب - في كثير من الأحيان - وراء تدمر بعض النساء من هذه المسئولية ، في حين تجد إحداهن في ميدان الرجال ساحات واسعة ومتنوعة من الأنشطة المختلفة والمتجددة والخالية من صور التكرار الممل ، فتشوف إحداهن لذلك ، وترغب في التجديد ، ولاسيما إذا حازت إحداهن على شيء من المعرفة والمهارات ، التي تؤهلها لميادين التنمية الاقتصادية العامة ، تاركة وراءها مهمة الإنجاب ورعاية النسل ، أو مؤجلة لها لمستقبل قادم ، وربما جمعت إحداهن بين المسئوليتين ؛ فتعاني جرأ ذلك من صراع الأدوار الاجتماعية ، والمعاناة النفسية ، والإجهاد الجسمي والذهني ، إضافة إلى درجات مختلفة من انخفاض مستوى خصوبتها ؛ إذ يُعد عمل المرأة خارج المنزل أفضل وسيلة لتحديد النسل ، والتقليل من الذرية ، في حين لا تتعرض المرأة لغالب هذه الأزمات عندما تعمل وتنتج في محيط أسرتها ، ضمن أنشطة العائلة الاقتصادية ، وما يمكن أن تقوم به من العمل والإنتاج من داخل بيتها ، وحتى معدلات خصوبتها ؛ فإنها لا تتأثر كحال المرأة العاملة خارج المنزل ، فقد دلت بعض الدراسات الميدانية أن معدلات خصوبة المرأة العاملة داخل المنزل في المدن :

تساوي معدلات خصوبة المرأة الريفية التي تعمل وتنتج بطبيعتها الريفية ، وفي الوقت نفسه لا تعرف أساليب تحديد النسل ، ولا مشكلة صراع الأدوار الاجتماعية ، ولا تعاني من أزمة تأنيب الضمير في بعدها عن أولادها .

إن لفت المرأة نحو العمل المنزلي والإنجاب ورعاية النسل ، يأتي موافقاً للفترة الأنثوية ومنسجماً معها ، كما يأتي متسقاً مع الشرع الحنيف ، فلو أراد المولى من الرجال والنساء مهمة واحدة في هذه الحياة لما خلقهما جنسين مختلفين ، ولا شك أن في هذا الاختلاف من التنوع والتكامل : ما يثري الحياة الإنسانية وينميها ، ويشغل جميع مجالاتها .

وقد أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية أن معدل إنتاج المرأة من عملها المنزلي المعتاد يصل في بعض الدول الأجنبية إلى ما بين ٢٠٪ - ٢٥٪ من الدخل القومي ، ومع ذلك لا يدخل ضمن الحسابات العامة لمعدل الدخل القومي ، بحجة أنه عمل غير مأجور ، في الوقت الذي يحسب فيه عمل : الراقصة ، والمغنية ، ونادمة الملهى ، ونحوهن ممن يمتهن الوظائف غير المشروعة : ضمن معدلات الدخل القومي ، بحجة أنهن يتقاضين مدخولاً مالياً ، وكأن المدخول المالي - أياً كان مصدره - يعطي لمثل هذه الأعمال الساقطة مشروعية اجتماعية واقتصادية ، في مقابل إقصاء مجهودات المرأة في أداء عملها المنزلي المعتاد عن معدلات الدخل القومي ، رغم أنها مجهودات لا تقدر بثمن ، وإلا فما قيمة أعظم منتج يمكن أن ينتجه الرجل في ميادين التنمية الاقتصادية العامة : يضاهي أو يقارب مهمة صناعة الإنسان ؟

إن مجالات التفوق بين الجنسين مختلفة ؛ ففي الوقت الذي يبلغ فيه

الرجل لأن يكون متوافقاً نفسياً ، ومقبولاً اجتماعياً : يحتاج إلى جمع من المهارات والمعارف والعلوم والوثائق التي تؤهله لذلك ، مضافاً إليها تمتعه بأصول الإيمان والأخلاق ، في حين لا تحتاج المرأة لبلوغ القمة لأكثر من أصول الإيمان والأخلاق ، مع سلامة الإنجاب ورعاية النسل ، حتى وإن فاتها كثير من العلم والمعرفة والمهارات ، فطريقها إلى القمة قصيرة ؛ ولهذا لا يُؤثر عن النساء الأربعة اللاتي ذكرهن رسول الله ﷺ بالكمال شيء من العلم ، وإنما تفوقن في كمال الإيمان وعظيم الأخلاق ، مع سلامة الإنجاب ورعاية النسل ، إلا ما ذكر عن آسية أنها كانت عقيم ، ومع ذلك تناولت موسى ﷺ بالرعاية الأمومية ، في الوقت الذي لم تتأهل فيه السيدة عائشة رضي الله عنها لأن تكون منهن ، رغم أنها حازت من العلم والمعرفة ورجاحة العقل : ما فاقت به غالب رجال عصرها ، فدلّ هذا على أن مجال تفوق المرأة يختلف عن مجال تفوق الرجل ، وأن مجرد تفوق المرأة العلمي ، وحصولها على شيء من المهارات الفنية والإدارية ، وبلوغها بعض المناصب في المجتمع ، ليس شرطاً لبلوغها القمة ، في الوقت الذي تعتبر فيه هذه المتغيرات الاجتماعية والمهارية والعلمية شروطاً ضرورية لمجرد قبول الرجل اجتماعياً ، فضلاً عن بلوغه القمة في وسطه الاجتماعي .

وبعد هذا التوضيح الموجز فإن من حقّ المعارض أن يعترض ، ومن حق المرأة أن تعترض أيضاً ، وتدافع عن وجهة نظرها ، وتطالب بما تظنّه حقاً لها في النزول إلى سوق العمل العام - ميدان الرجل - وتضرب بسهمها في ميادين التنمية الاقتصادية المختلفة ، إلا أنها مع انطلاقها هذه واندفاعها عليها

أن تراعي ، ويراعي المجتمع معها الضوابط الآتية ، لضمان سلامتها ، والمحافظة عليها :

أولاً : الضابط الإيماني لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

والمقصود بهذا الضابط هو البعد الغيبي للتنمية الاقتصادية ، الذي يحكمه التشريع الإسلامي فيحدّد هدفه ، ويوضّح معالمه ، ويفرض تميّزه عن الأنظمة الاقتصادية الجاهلية ، وذلك من خلال النقاط الآتية :

١- إدراك الغاية من التنمية الاقتصادية الشاملة ، وهي مرضاة الله تعالى بالتزام التشريعات الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في جميع الجوانب والخطط التنموية المختلفة ؛ فإن المجتمع بكلّ فعالياته وتحركاته لا يعدو أن يكون وسيلة إلى مرضاة الله تعالى .

٢- تجاوز النموذج الغربي للتنمية الاقتصادية ، الذي ثبت إخفاقه في كثير من جوانبه ، فلا يكون هو النموذج المقياس للتنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم ، لاسيما وقد أفرز الواقع المعاصر وجود نماذج اقتصادية أخرى ، لا تقل تفوقاً - في بعض جوانبها - عن النموذج الغربي .

٣- الانطلاقة التنموية من ذات الأمة الإسلامية ، من خلال الاعتماد على ثروات الأمة المدخّرة في أرضها وفي شعوبها ، بهدف التخلّص من الهيمنة الاقتصادية الغربية والشرقية ؛ فقد أثبتت التجارب أن التنمية لا تأتي من الخارج ، وإنما هي عملية اجتماعية واعية ، تنطلق من إرادة وطنية خالصة ، ومن المعلوم أن خطط التنمية إذا جاءت متوافقة مع الإطار المرجعي للأمة : كانت أكثر فاعلية ، وأجدد أن تؤتي ثمارها الإيجابية .

ثانياً : الضابط الأخلاقي لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

المقصود بهذا الضابط هو إحكام مشاركات النساء الاقتصادية العامة ضمن الضوابط الأخلاقية والآداب المرعية التي جاء بها الإسلام ، وهذا يتجلى في النقاط الآتية:

١- تجنّب اختلاط المرأة بالرجال الأجانب في العمل ؛ وذلك لمنع وقوع المفساد الأخلاقية والاجتماعية التي ثبتت من جرّاء فتنة الاختلاط ، لاسيما إذا وقعت المرأة العاملة المحتاجة تحت سلطة الرجل الذي لا يتورّع عن استغلالها ، بصورة من صور الاستغلال الأخلاقي .

٢- تحريم جميع أشكال الاتجار بشخص المرأة العاملة ، سواء كان ذلك بصورتها أو بصوتها ؛ بحيث يمنع بصورة جذرية استغلالها جسدياً لترويج المنتجات الاستهلاكية ، أو إبرام العقود التجارية ، أو استغلالها كواجهة لجذب الزبائن ، أو خدمتهم ، أو الترويج عنهم .

ثالثاً : الضابط الإنساني لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

ويُقصد بهذا الضابط : المحافظة على كرامة المرأة ، وحمايتها من كل ما من شأنه إذلالها ، أو احتقارها ، أو إرهابها ، وهذا يتضح من خلال النقاط الآتية :

١- الترفع بالمرأة عن الأعمال المهنية الوضيعة التي قد تستذلّ كرامتها ، وتضعف درجة محافظتها على شرفها ، والتي أصبحت في هذا العصر مهن غالب العاملات من النساء ؛ فما من مهنة ذهب بريقها ، وزهد فيها

الرجال إلا تكدّست فيها النساء ، وهي المهن التي يقترح لها النساء في الدول الغنية ، في عمليات إحلال العمالة النسائية الوطنية مكان العمالة الوافدة الأجنبية ، التي تشغل - في الغالب - المهن الوضيعة والحقيرة .

٢- حماية المرأة من الأعمال الشاقّة المضنية ، التي تتطلب في العادة جهداً جسماً كبيراً ، مما قد يعوق قيامها بوظائفها الإنسانية الحيوية في الإنجاب ، ورعاية الأطفال ، وخدمة الأسرة ، وقد شهد الواقع اشتغال كثير من النساء بهذه المهن الشاقّة في المصانع ، والورش ، والمناجم ، وذلك بعد أن مُلئت المهن المناسبة بالنساء العاملات ، فلم يعد أمام الراغبات الجدد سوى المهن الصعبة .

٣- ضمان الحق المالي للمرأة العاملة ؛ بحيث تعطى على عملها أجر المثل دون إجحاف بسبب الأنوثة ؛ فإن عنصر الأنوثة في المرأة حتى الآن - في كثير من الدول المتقدّمة حسب تقارير الأمم المتحدة - لا يزال سبباً في حيف اجتماعي ، وظلم إداري ، لا تتقاضى بسببه المرأة أجر المثل ، رغم قيامها بنفس جهد الرجل أو أكثر ، وقد تأهّلت مثله بالشهادة العلمية والخبرة .

رابعاً : الضابط الصحي لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

والمقصود بهذا الضابط هو ما يمنع المرأة من العمل بسبب الضرر الصحي المتوقع حصوله ، ويُتخوَّف من وقوعه على المرأة العاملة ، وهذا يتضح من خلال النقاط الآتية :

١- تجنُّب تأثيرات العمل السلبية على صحة المرأة الجسمية ، فلا تعوق نموها السليم ، أو تعطلَّ مهمتها الاجتماعية ، ووظائفها التعبديّة ، إلا أن الواقع

يشهد بأن المرأة العاملة أقل فئات المجتمع راحة ونوماً ، وأكثرهم جهداً وعملاً .

٢- تجنّب تأثيرات العمل السلبية على صحة المرأة النفسية ؛ بحيث يعوقها العمل عن التوافق الاجتماعي ، ويخرجها عن حدّ الاتزان الشخصي ، وقد لُوْحظ على كثير من العاملات شيء من الإرهاق النفسي ، والقلق ، والاكتئاب ، الذي يدفعها إلى عدم التوافق الاجتماعي ، وربما دفعها إلى شيء من العنف العائلي تجاه الأبناء .

٣- تجنّب تأثيرات العمل السلبية على سلامة إنجاب المرأة ، فلا يكون العمل سبباً في انخفاض مستوى قدرتها على الإنجاب ، باعتباره وظيفة إنسانية ضرورية ، وقد لُوْحظ إخفاق بعض النساء العاملات في إتمام حملهنّ ، بسبب الإرهاق والجهد البدني المستهلك في العمل .

خامساً : الضابط الأسري لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

والمقصود بهذا الضابط هو تجنب الانعكاسات السلبية التي يمكن أن يفرزها العمل خارج المنزل على أدوار المرأة الأسرية ، وتوافقها مع زوجها ، ودرجة معدّلات خصوبتها ، ورعايتها لأطفالها ، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية :

١- حماية نظام الأسرة من التصدع ، فلا يكون العمل سبباً كافياً لإحجام المرأة عن الزواج بحجّة اكتفائها اقتصادياً ؛ فقد لُوْحظ عزوف بعض النساء عن النكاح بسبب العمل ، باعتباره مورداً اقتصادياً يستغنين به عن الزواج ، وإقامة الأسرة ، وهذا يتعارض مع وجهة الإسلام المرغّبة في الزواج ،

والمنفرة من العزوبة .

٢- رعاية المرأة العاملة لقوامة الزوج من الاختلال ؛ بحيث لا يكون موردها المالي سبباً في إضعاف قوامة الزوج الأسرية ؛ فإن للقوامة جانبيين : فطريٌّ وآخر كسبيٌّ، وكثيراً ما يكون مورد المرأة الاقتصادي سبباً في مصادرة قوامة الزوج الكسبية ، والإخلال بها ، وهذا من شأنه أن يخلّ بنظام الأسرة الطبيعي ، ويثير صراعات تنافسية بين الزوجين .

٣- الحرص على سلامة معدّلات خصوبة المرأة العاملة من الانخفاض ، فلا يكون العمل سبباً مباشراً في انخفاض معدّلات خصوبتها ، غير أن الواقع يشهد - من خلال الإحصاءات - انخفاض معدّلات خصوبة المرأة العاملة في ميادين التنمية العامة ، فإنه وُجد أن أفضل طريقة لتحديد النسل : ربط النساء بعمل خارج المنزل .

٤- تجنّب المرأة العاملة صراع الأدوار الاجتماعية ؛ بحيث تستطيع أن توفّق بين عملها خارج المنزل وداخله دون تعرّضها لأزمة تعارض الأدوار الاجتماعية ، وهذا النوع من الصراع لا تكاد تنفك عنه المرأة العاملة خارج المنزل ، ولكنهنّ يختلفن في درجة معاناتهن من آثاره المزعجة ، وقد لوحظ أن محاولة المرأة العاملة التوفيق بين المهمتين المنوطتين بها - بصورة مُرضية - يكاد يكون مستحيلاً ؛ ولهذا كثيراً ما يفضل أرباب العمل المرأة العزباء ، لخلو ذهنها ومشاعرها من هذه الصراعات ، وأمثالها من المنعّصات .

٥- المحافظة على سلامة أولاد المرأة العاملة من الانحراف ، وهو أن لا يكون عملها خارج المنزل سبباً في ضياع أولادها في المستقبل ، أو إهمال تربيتهم ،

فإن المرأة العاملة تهمل - بالضرورة - شيئاً كثيراً من شؤون أولادها كالرضاعة الطبيعية ، وتولي شؤونهم بصورة مباشرة ، وتحمل أعباء معاناة التربية ، مما قد يكون سبباً في انحرافات سلوكية ، وقبائح اجتماعية يقع فيها الأولاد بسبب ضعف التربية ، واختلال التنشئة في الصغر .

سادساً : الضابط التخصصي لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

والمقصود بهذا الضابط : إحكام مجالات عمل المرأة ضمن تخصصات محدّدة ، تتناسب مع طبيعتها من جهة ، ويحتاج إليها المجتمع من جهة أخرى ، وهذا يتضح فيما يأتي :

١- رفض مبدأ تماثل الأدوار المهنية بين الجنسين ، بحيث يستقر لدى المرأة والمجتمع أن التماثل في جميع الأعمال المهنية بين الجنسين أمر مرفوض ، فلا بد أن تبقى هناك وظائف تختصُّ بالرجال وأخرى تختصُّ بالنساء ، تناسب كلاً حسب طبيعته ونهج هداية ، فليس كلُّ إنسان يصلح لكل عمل ، ولكلِّ صناعة ، فإن المواهب المختلفة تفرض نفسها ، ونوع الجنس يفرض نفسه أيضاً ، والجنسان ما خلقا ليتسابقا في مضمار واحد .

٢- مراعاة حاجات الإناث الطبيّة والتعليمية ، بحيث يصبح هذان الجانبان أهم ميادين المرأة التنموية العامة - كما هو الواقع - على أن تكون مشاركتها في هذين الميدانين ضمن مفاهيم الشرع وحدوده المحترمة ، التي كثيراً ما تتعارض مع واقع ممارسات الإناث في المهن التعليمية والطبيّة ، فإن شرف هاتين المهنتين لا يُلغى ثوابت الشريعة وأخلاقياتها المرعية .

سابعاً : الضابط العاجي لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

ويُقصد بهذا الضابط : أهمية وجود حاجة قائمة بين المرأة والعمل ، فلا يكون شغلها للوظيفة لغير حاجة متبادلة بينها وبين الوظيفة ، وهذا يظهر فيما يأتي من نقاط :

١- عدم الاعتماد على العمالة النسائية في قيام النهضة الاقتصادية ، وذلك لأن النهضة الاقتصادية لا تقوم على أكتاف النساء ، لا سيما إذا عجز عن ذلك الرجال ، وقد شهد التاريخ الإنساني نهضات كبيرة ، ولاسيما في التاريخ الإسلامي ، كانت فيها المرأة بعيدة عن الحياة المهنية العامة ، قد انشغلت بوظائفها الفطرية التي دعمت النهضة من خلال تربية وإعداد الرجال ، مما يدل على أن التفوق في التنمية الاقتصادية لا علاقة له بزيادة العنصر النسائي في المهن العامة .

٢- تجنّب تأثير عمل النساء على زيادة البطالة بين الرجال ، فلا يكون عملهن سبباً في تعطيل الرجال عن الكسب ؛ لكونهم مكلفين شرعاً بأسر ينفقون عليها ، والنساء مكفولات شرعاً بأولياهن ، وقد ثبت أن الدور الأكبر في أزمة البطالة المعاصرة يُعزى إلى التوسّع في تشغيل النساء ، مما دفع بعض الدول إلى التقليل من فرص أعمالهن حتى في بعض الميادين التي تخصّهن ، رغبة في توفير مهن للرجال المكلفين فطرياً وشرعياً بالنفقة على الأسر ، فالرجل بالفطرة وبالزمام الشرع يُوزّع ثروته ويفتّتها بصورة دائمة على من ألزم بالنفقة عليهم ، والمرأة بحكم الشرع تجمع ولا تفتت ثروتها بالنفقة على نفسها ولا على غيرها ، ومن المعلوم أن توزيع الثروة مطلب اقتصادي

مرغَّبٌ فيه ، وللناظر أن يتأمل ما هو موقف الشرع حين يتقدَّم الرجل وزوجته إلى وظيفة ما ، فتقبل الزوجة للوظيفة ويُرد الرجل ، فهل يكون من المنطق الشرعي إلزامها بالنفقة على زوجها العاطل ، وإسقاط وجوب النفقة عنه ، فتتغيَّر - بناء على هذا الوضع الشاذ - ثوابت الشريعة ؟

٣- التأكيد على حاجة الفتاة الاقتصادية للعمل ؛ بحيث يكون عملها عن حاجة مالية ، أو حاجة اجتماعية دون الحاجات المتوهَّمة ، أو غير المعتبرة شرعاً ؛ فإن نسبة كبيرة من النساء العاملات ليس لهن غرض من العمل سوى التسلية ، وإثبات الذات ، كما دلت على ذلك العديد من الدراسات الميدانية .

ثامناً : الضابط الأنثوي لمشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة :

المقصود بهذا الضابط هو ما يمنع المرأة عن العمل بسبب الأنوثة ، بحيث يكون الجنس سبباً كافياً لمنعها من العمل ، أو إعفائها من القيام به ، وهذا يظهر في النقاط الآتية :

١- تعارض الأنوثة الاجتماعي مع نمط البروز السياسي ، الذي تتطلبه الممارسة السياسية في مواجهة الجماهير ، ومخالطتهم ، وتربيتهم ، وقيادتهم ، وهذا لا يتناسب مع طبيعة المرأة المأمورة بالحجاب والستر ، وخروج السيدة عائشة رضي الله عنها يوم الجمل مذهب قديم لها ، قد هجرته تماماً ، فقد تواترت الأخبار عنها بالتوبة منه ، فلا يصحُّ أن يكون دليلاً ، ثم هي لم تخرج من باب ممارسة حقها في المشاركة السياسية ، وإنما خرجت رغبة في الإصلاح بين فئتين من المسلمين باعتبارها أمًّا لهم جميعاً ، وإلا فأين باقي النساء لم

يشاركن ، ولم يمارسن حقوقهن السياسية؟! إضافة إلى أنها حين خرجت كانت في هودج من حديد ، لا يُرى من شخصها شيء .

٢- تعارض الأنوثة الفطري مع طبيعة السلوك السياسي من جهة الطبيعة العقلية ، والطبيعة العاطفية ، والطبيعة النفسية ، التي لا تتوافق في جملتها مع نوع المسؤولية السياسية ، التي يتقاصر عنها غالب الرجال فضلاً عن النساء .

٣- تعارض الأنوثة مع الولايات السياسية العامة من الناحية الواقعية ، التي تدلُّ على ندرة وجودهن في المواقع السياسية المؤثرة ، وما يُنقل تاريخياً وواقعياً عن نساء برزن في ميادين سياسية وقاتلية لا تتعدى الندرة والشذوذ ، الذي لا يغيّر من الحقائق شيئاً ، والمرأة حين تريد أن تصنع شيئاً في الميدان السياسي تحتاج إلى أن تتخلّص مما هي به أنثى ، من الطباع والأخلاق والمهمات ، وتُتّصف بما يؤهلها لطباع الذكور ، من الأفعال والممارسات المختلفة ؛ ولهذا أعرضت بلقيس - ملكة سبأ- عن الزواج ، وأنصفت (تاتشر) رئيسة وزراء بريطانيا السابقة صفة من عالم الرجال - المرأة الحديدية - لتتخلّص مما هي به أنثى .

٤- تعارض الأنوثة مع عضوية أهل الحل والعقد ، فلا يصح أن تكون عضواً فيهم ، وإنما تستشار المرأة الخبيرة فيما يتصل بالشؤون النسائية ، مما تحتاج إليه الأمة ، ولا يطلع عليه غيرهن ، هذا هو الثابت في تاريخ الأمة السياسي دون حالات الشذوذ ، التي مرّت بها الأمة زمن ضعفها وتخلّفها ، فالسيدة فاطمة والسيدة عائشة رضي الله عنهما - رغم فضلها ومكانتهما - لم تكونا موضع استشارة سياسية من أحد الخلفاء ، ولم تباع امرأة خليفة

للمسلمين قطً ، وإنما هنَّ وعامة الناس تبعاً لأهل الحلِّ والعقد من أفذاذ الأمة ، الذين يُعرفون بعلمهم وجهدهم وجهادهم ، ممن لا يحتاج أصلاً إلى من يزيّهم أو يُعرّف بهم ؛ من العامة أو النساء ، فإن الأصل أن المرأة لا تعرف كثيراً عن شؤون الرجال الأجانب ، فكيف لها أن تزكي أحداً منهم ؟ ولهذا لا يوجد في كتب الرجال كلام في الجرح والتعديل للنساء ، وما حصل من أم سلمة رضي الله عنها يوم الحديبية من المشورة على رسول الله ﷺ كان بطريقة عفوية ، وليس من باب إشراك المرأة في الشورى السياسية ، ومع ذلك لم يتوقّف امتثال الصحابة على مشورتها ؛ فرسول الله ﷺ سوف يذبح ويحلق بكلِّ حال ، سواء أشارت أم سلمة رضي الله عنها بذلك أو لم تشر ؛ فهذا ليس موقفاً سياسياً ، وإنما هو حكم شرعي ، يتناول المحرم حين يحصر ويمنع من البيت ، وهذا عين ما حدث في حجّة الوداع ، عندما تباطأ الصحابة بعد طوافهم وسعيهم من التحلل بالحلق وجعلها عمرة ، حين أمرهم رسول الله ﷺ بالتمتع لمن لم يكن منهم قد ساق الهدي ، فغضب الرسول ﷺ من تباطؤهم ، ودخل - هذه المرأة - على عائشة - رضي الله عنها - وهو مُغضب ، ومع ذلك حلق الصحابة في نهاية الأمر ، وجعلوها عمرة متمتعين بها إلى الحج ، رغم أن الرسول ﷺ نفسه لم يحلق ؛ لكونه قارناً قد ساق الهدي ، فالأمر حاصل حاصل بمشورة أم سلمة وبغير مشورتها ، ثم هل فهمت أم سلمة - رضي الله عنها - ما فهمه المحلّلون من حادثة الحديبية : أنها دليل على جواز مشاركة المرأة في العمل السياسي ؟ لأن فهمها في هذه المسألة التي روت خبرها حجّة ؛ لأن راوي الخبر أولى

بتفسيره ، ومع ذلك فإن مذهبها مخالف لذلك تماماً ؛ فقد كانت أشدّ الناس إنكاراً على عائشة رضي الله عنها حين خرجت إلى البصرة للإصلاح ، وثبتت عنها نصوص متعدّدة تدل على أنها لا ترى نفسها أهلاً - بسبب الأنوثة - للمشاركة السياسية .

٥- تعارض الأنوثة مع المسئولية العسكرية ، فلا تكلف المرأة بالجهاد ، ولا تقود الجيوش ، ولا تكون جنديّة ، وإنما تدافع عن نفسها عند الضرورة ، وهذا من رحمة الله بالنساء ، ولطبيعة أدوارهن المهمة في تكثير النوع ورعاية النسل ؛ فإن كثرة النسل تتوقّف على وفرة العنصر النسائي ، إضافة إلى حاجتهن إلى السكون ، فهنّ كالقوارير في سرعة تكسّرهن ، كما وصفهنّ الرسول ﷺ ، وما ثبت عن بعضهن من القتال كان ضمن الضرورة ، وهذا من واجب المرأة لتدافع عن نفسها ، أما في غير ضرورة فلا يصح منها القتال ، ومشاركة الرجال في ذلك ؛ لما فيه من الفتنة ، ولاسيما من الشواب ، وأما التدريب على السلاح الخفيف ، فهذا يحصل إذا عاشت الأمة المسلمة حالة الجهاد ، وكانت الأسلحة الخفيفة ضمن متاع البيوت كما كان في الماضي ، تعانها المرأة وتتدرّب عليها مع محارمها ، إلا أن الواقع يشهد بتخلّف الرجال عن هذه المهمة وهم المكلفون بها شرعاً ، فكيف يفرض ذلك على النساء أو حتى يستحبّ هنّ ، ويُطالبن بالتدريب والرجال في عزلة تامّة عن السلاح !؟

لا شك أن هذه الضوابط كثيرة ، وتحمل في طياتها التعجيز عن مشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة ، وهذا حقّ ؛ فإن مخالفة

الفطرة والشرع أمر عسير وشاق ، يشبه محاولة توجيه النهر الجاري في غير اتجاهه ، ومع هذا فقد يحتاج المجتمع ، وقد تحتاج المرأة - في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة - إلى العمل خارج المنزل ، مع مخالفة شيء من هذه الضوابط ، ضمن حدّ الضرورة الشرعية ، والحاجة الاجتماعية الملحة ، إلا أنه لا بد أن يعرف أن الضرورة تقدر بقدرها ، وما أبيع لضرورة يزول بزوالها .

ثامناً : مقالات التربية السياسية

- ١- العلمانيون والإسلام السياسي
- ٢- الأمن الفكري والديمقراطية
- ٣- رسالة إلى الأخ الباغي
- ٤- غلو الشباب وتطرفهم - المشكلة والحل
- ٥- الرضيع السياسي
- ٦- دعوى الحقوق
- ٧- ما أسباب سقوط العالم الإسلامي ؟

١ - العلمانيون والإسلام السياسي

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فقد كثر استخدام مصطلح (الإسلام السياسي) بصورة واسعة في العقود الثلاثة الأخيرة ، باعتباره علامة على كل من يعتقد أن شريعة الإسلام تتضمن نظاماً سياسياً يجب على المسلمين العمل به ، ويُوسَم بوصف (الأصولية) إذا أضاف إلى معتقده هذا : الشروع في ممارسة العمل السياسي ، ويجمع مصطلح (الإسلاميين) الجميع ضمن الاتجاهات التي تتبنى الإسلام منهجاً للحياة ، وتعتبره مرجعاً لهم في كل شؤونها ، بما في ذلك المسألة السياسية .

ورغم أن مصطلح (الإسلام السياسي) حديث التداول الإعلامي الأكاديمي والسياسي ، فإنه من حيث الممارسة الواقعية يرجع إلى عقود مضت ، وبالتحديد في أواخر عهد الدولة العثمانية ، التي كانت - بكل ما تحمله من نواقص وقصور - تعبر بصورة ما عن الإسلام ، بما في ذلك نظامه السياسي .

وبغياب سلطان الدولة العثمانية السياسي والديني ، سواء كان ذلك بسبب ضعفها في آخر أيامها ، أو بسبب سقوطها وتفككها ، ومن ثم تخليها عن مقام الخلافة الإسلامية ؛ فقد قامت العديد من حركات البعث الإسلامي ، التي حاولت ملء الفراغ الديني وترميم بنيانه السياسي ، من خلال محاولة النهوض بالأمة من جديد ، فقد قامت العديد من الحركات الإسلامية للاضطلاع بهذا الدور الكبير ، وأولها الحركة الإصلاحية التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية ، وما أعقبها بعد ذلك من الحركات الأخرى - في

القديم والحديث - التي قامت لسدّ الهوة الكبيرة التي أحدثها ضعف الدولة العثمانية وغيابها ، إضافة إلى الجهود الفردية والجماعية الصغيرة ، التي قام بها علماء ذلك العصر ، ودونوه مقيّداً في سجلاتهم .

وعلى الرغم من الاستنكار الشديد ، الذي يعبر عنه المنضوون ضمن الاتجاهات الليبرالية والعلمانية ، على اختلاف توجّهاتهم السياسية ، والتي قد تصل - في بعض تعبيراتهم - حدّ التجريم ، في حقّ من يصفونهم بجماعات الإسلام السياسي ؛ لكونهم يقحمون الدين في السياسة ، فيستغلّون طبيعة العاطفة الدينية السائدة عند المسلمين في أغراض سياسية وحزبية ، لا علاقة لجوهر الدين بها حسب تصوّرهم ، فرغم هذه الادعاءات : تستخدم هذه الاتجاهات العلمانيّة كلّ ما يمكن أن يعزز مكانها ، بما في ذلك الدين ومؤسساته ، وما كانوا ليعرضوا عن سبيل - أيّاً كان - يدعم سلطانهم ، ويؤيّد مكانهم ، حتى إن بعض الاشتراكيين - بتوجّهاتهم اليسارية الحمراء - حاولوا تبني شيء من الفكرة الإسلامية ، فألبسوها بعض آرائهم الاقتصادية ، حتى بدت أطروحاتهم الملفّقة مضحكة ومخجلة .

ومن المفارقات العجيبة : إن نابليون بونابرت ، الزعيم الفرنسي الجبّار ، حين غزا مصر ، لم يتورّع - رغم كونه نصرانياً - عن استخدام الدين الإسلامي - آيات وأحاديث - في التمكين لاستعمارهِ الباطل لبلاد المسلمين ، باعتباره ولي أمرهم الشرعي ! وقد سجّل الجبرتي في تاريخه حجم الأثر الذي خلّفه نابليون في بعض البسطاء والمغفلين ، حين خاطبهم بالقرآن والسنة ، فإذا ساغ لنابليون - الذي ينتمي إلى دولة تفرض العلمانية فرضاً - أن يستخدم الدين

الإسلامي بهذه الوقاحة والفجاجة ، فأنى لعلماني أو ليبرالي أو قومي أو غيرهم - من المنتمين إلى عموم المسلمين - أن يعرض عن هذه الوسيلة الإنسانية المؤثرة ، بحجة الترفع بالدين عن معترك العمل السياسي؟!!

والحقيقة التي تبدو واضحة من سلوك رجالات الاتجاهات العلمانية والليبرالية عموماً : أنهم عاجزون وليسوا متورعين عن استخدام الوسيلة الدينية في الترويج لاتجاهاتهم الفكرية والسياسية ؛ وذلك للتنافر الكبير بين المضامين الإسلامية التي يمكن أن يخاطبوا بها الجماهير ، وبين الاتجاهات الفكرية الحادّة التي يدعون إليها ، مما يستحيل معه الجمع بينهما في شخصية سياسية مقبولة اجتماعياً ، كما أن العداء التاريخي المستميت بين الاتجاهات العلمانية والفكرة الدينية برمتها ، هي الأخرى تلحّ عليهم بضرورة تحجيم دور الدين في الحياة العامة ، فضلاً عن التفكير في تفعيله في الحياة السياسية ، ليقى محدوداً ضمن التجربة الشخصية الخاصّة ، ومؤسسات العبادة الرسمية .

وللهولة الأولى يعرف المتأمل - واقعياً وتاريخياً - أن الفكرة العلمانية قامت في أصلها على أنقاض الدين : رافضة له ، أو عازلة له في بعض أحوالها ، وربما مستخدمة له في بعض الأحيان من خلال مؤسساته الموالية ، أو متفاهمة معه ، كما هو في حالة الدولة الإسرائيلية البغيضة ، فكيف يمكن أن يكون الدين - لا سيما الدين الإسلامي - أداة طيعة للترويج للفكرة العلمانية أو الليبرالية؟

إذا تقرر هذا فلن يبقى حينئذٍ أمام العلمانيين من وسيلة لاستخدام الدين الإسلامي للترويج لاتجاهاتهم العلمانية إلا خيار التلبّس بالدين ظاهراً

على نهج النفاق ، فما عساهم أن يقولوا في خطابهم الناس ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الخطاب الإسلامي حزمة معارف وعلوم ومفاهيم ، لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال معالجة الدرس العلمي ، والتعرض بسعة وعمق للتراث الإسلامي ، وإلا خرج الخطاب هزياً ممجوجاً ، وهذا لا شك مشوار طويل ، ومطلب عسير على علماني متعجل ، يمتطي صهوة القنوات الفضائية المفتوحة ، والمقالات الصحفية والإلكترونية .

ولئن كان بعضهم قد تزود بشيء من الثقافة الإسلامية ضمن ظرف ما من حياته ، أو اطلع عليها حديثاً عبر ما تتيحه شبكات الإنترنت ، وما تسمح به الأقراص المدمجة ؛ فإن غالب خطابهم الديني الموجه للجمهور - إن لم يكن كله - منحصر في إثارة الشبه الفكرية ، التي لا تبني شيئاً في الجماهير ، بقدر ما تثير الشكوك والريبة ، وهذا النوع من الخطاب لا يمكن استخدامه أداة دينية للترويج للاتجاهات العلمانية ، وإنما هو مجرّ لإضعاف الفكرة الدينية .

ومع ذلك فإن الاتجاهات العلمانية والليبرالية المتلبّسة بالخطاب الإسلامي - إن عزمت على هذا الخيار الغيبي - تصبح في غاية الهزل والسخرية ، حينما تقف عاجزة تماماً عن التعبير عن الفكرة الإسلامية من خلال التجربة الشخصية للممارسة التعبّدية والسلوكية ، التي تأتي ضرورة ملازمة لأي خطاب ديني مؤثر ؛ إذ يستحيل التعبير بمنطقية عن التجربة الدينية من خلال مجرد التوصيف الذهني ، دون التعرض الصادق للممارسة الدينية ، وخوض تجربتها الروحية ، ضمن مناهج تعبّدية ، والتزامات خلقية وسلوكية ، لأن التدوين تجربة ممارسة ، وليست فكرة للوصف ، ومثل هذه التجربة الدينية ، لو

تعرض لها علماني شارد ، فخاض شيئاً من مناهجها التعبدية ، والتزاماتها السلوكية ، فقل أن يخرج بلا أثر إيجابي ، ولا يبعد كثيراً أن يتحولاً إسلامياً ، أو تقل في حسه المعادة للفكرة الإسلامية على أقل تقدير ، وهذا قطعاً ما لا يريده الاتجاه العلماني بكل أطرافه .

ومن أجل هذه الحثيات في التعامل مع المسألة الدينية : أراد العلمانيون تحييد الدين خارج نطاق التنافس السياسي ، وذلك بتحريم قيام أحزاب سياسية على أساس ديني ، وتجريم من يخاطب به الجماهير ؛ لأنه يمثل أداة تفوق مؤثرة في الشارع العربي ، وهم في واقعهم عاجزون عن استخدامها بكفاءة ، وليسوا - في حقيقتهم - مترفعين بالدين عن المعتكك السياسي كما يزعمون ؛ فإن التجارب الواقعية أثبتت أنهم لا يقدسون شيئاً .

إن من الحقائق الإسلامية الكبرى ، التي لا بد أن تحضر في مخيلة المسلم ، ضمن صميم معتقده ، حين يتعاطى مع المسائل الدينية : أن الله تعالى هو خالق الكون ، وهو مالك الملك ، وهذا يقتضي بالضرورة أن يكون هو وحده - سبحانه - صاحب السلطان المطلق على كل مخلوقاته ، فلا يعزب عن ذلك شيء ، بما في ذلك الإنسان ، فحرية الاختيار المحدودة التي منحها الله للإنسان : لا تخرج مجال من الأحوال عن إرادة الله الشرعية ، التي ضمنها شرائعه التي أنزلها على رسله الكرام ، وألزم المكلفين أن يدينوا بها ، وجعلها موضوع سؤاله يوم القيامة .

والإسلاميون - على اختلاف أطرافهم - يعتقدون هذه العقيدة ، فالله تعالى يحكم الزمان كله ، ويحكم أيضاً المكان كله ، فلا يعزب عن سلطانه شيء مهما دق أو عظم ، بما في ذلك : العقائد ، والعبادات ، والمعاملات ، وما يتفرع

عنها من الأحكام التفصيلية ، التي أنزلها تشريعات ليعبّد بها المكلفين ، فتكون محكّات لصدق إيمانهم ، ومؤشرات واضحة لدرجة إذعانهم ، فقد هدّدهم بقوله : ﴿...وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ٤٤ / ٥ ، وقوله : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ٦٥ / ٤ ، فالله تعالى له أحكام ملزمة للمكلفين جميعاً ، بما فيهم صاحب الرسالة الخاتمة : محمد ﷺ : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٨ / ٤٥ ، فالدين في المفهوم الإسلامي ليس مجرد انتماء صوري ، أو انتقاء شخصي ؛ وإنما هو طاعة ، وانقياد ، وذلٌّ ، وهو أيضاً حكم وسلطان ، فالدين انضواء تحت سلطان الله تعالى ، والعمل ظاهراً وباطناً بمراده الشرعي ، ضمن حدود الاستطاعة ، والقدرة المتاحة ، وهذا هو مقتضى الرضا بالله رباً ، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً ، وبالإسلام ديناً .

وبناء على ذلك : لا يسوغ بحال أن يحكم الله تعالى بشريعته المنزلة : مناهج العبادة ، كالصلاة والصيام والحج ، ويضبط العلاقة الزوجية ، ويوزّع أنصبة الإرث ، ويسنُّ السنن السلوكية للباس ، والزينة ، وقضاء الحاجة ، ونحوها من المسائل الشرعية التي لا يختلف في مشروعيتها اثنان ، ثم بعد ذلك يترك للمكلفين مجال السياسة ليختاروا لأنفسهم ما شاءوا ! وكأنه تبييض لسلطان الله تعالى ، وتجزئة لشريعته ؛ فيقبل حكمه في قضايا ، ويرفض في قضايا أخرى .

ولقد عبّرت الشخصية النبوية الخاتمة بقوة عن التداخل المطلق ، والامتزاج الكامل ، بين ما هو ديني وما هو دنيوي ، بين ما هو عبادة ، وبين ما

هو سياسة ، حتى غدت فكرة الفصل بين هذه المتغيّرات مستحيلة في حقّ الشخصية النبوية ، التي نصبها الله تعالى نموذجاً للمكلفين ، وعلى هذا كان نهج الخلفاء الراشدين ، يمزجون بين الدين والسياسة ، ضمن ما يسمى بالسياسة الشرعية ، التي حفل بها التراث الإسلامي ، والمبنية على نصوص شرعية ، وتطبيقات نبوية .

وليس في حديث : (أنتم أعلم بأمور دنياكم) مدخل لتسوية الفكرة العلمانية ، بفصل الدين عن الدنيا ؛ وإنما صدر ذلك منه - ﷺ - في أول الأمر على سبيل الرأي الشخصي في شأن تلقيح النخل ، وليس على سبيل التشريع كما فهم الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأن رسول الله ﷺ قدم من بيئة تجارية قليلة الخبرة بالزراعة ، فالحديث ورد لإقرار الخبرات الإنسانية المتواترة ، والتفريق بين ما يقوله - ﷺ - تشريعاً ، وبين ما يقوله رأياً ، ولم يرد الحديث لوضع فاصل ذهني بين ما هو ديني وما هو دنيوي ، وإلا فأين تصنّف أبواب الفقه الكثيرة الخاصة بأحكام الزروع والثمار ، أهي من أمر الدين أم من أمر الدنيا ؟ ومع ذلك فإن المباح - الذي يريد أن يتوسّع فيه المبتلون - هو أيضاً حكم شرعي ، فحكم الإباحة خاصية إلهية ، تماماً كحكم التحريم ، ليست متروكة للناس ليتوسّعوا فيها أو يضيقوا .

إن محاولة الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي في المفهوم الإسلامي : أشبه ما تكون بمحاولة رسم فاصل بين روح الإنسان وجسده ، وإلا فأين الفاصل بين الدين والدنيا حين يعتبر الشرع المداعبة بين الزوجين وجماعهما عبادة يؤجران عليها ؟ وأبعد من هذا وأبلغ هو اختفاء هذا الحدّ الفاصل

المزعوم تماماً ، وتلاشي تصوُّر وجوده بالكلية : حينما يسنُّ الشارع الحكيم ذكر البسملة ، وما تتضمنه من لفظ الجلالة (بسم الله) عندما يأتي الرجل أهله ! فأين الفاصل بين الدين والدنيا في نقطة جمعت أعظم وأرفع ما في الدين (ذكر الإله جلَّ وعلا) مع أعمق وألصق ما في الدنيا (القضية الجنسية) ؟ فالفكرة العلمانية برمتها تتعارض بصورة صارخة مع الفكرة الإسلامية ، ولا تتوافق معها بحال .

ولهذا فإن مطالبة الإسلاميين المعاصرين بدين لا سياسة فيه ، بحيث يُؤذن فيه لله تعالى بحكم حياة الإنسان الخاصة ، ويُمنع - سبحانه - من حكم الحياة الاجتماعية العامة ، فإنها دعوة تتضمن إنتاج إسلام علماني ؛ لأن الإسلام غير السياسي هو الإسلام العلماني في ألطف صورته .

إن نظام الإسلام السياسي لا يقتصر على تنظيم علاقات محدودة بين الراعي والرعية - كما يظن بعضهم - وإنما يشمل : القضاء ، وسنَّ النظم ، واختيار الحاكم ، وضبط الحقوق ، وإقامة الحدود ، وتنظيم الجيش ، وحفظ البلاد ، وإقامة العلاقات الدولية ، وغيرها من المصالح العامة المندرجة ضمن السياسة الشرعية المدوَّنة في الفقه الإسلامي ، فتعطيل هذه المصالح الشرعية بحجة أنه إسلام سياسي : هو تعطيل لجزء مهم من مصالح المسلمين الحيوية ، التي يدينون الله تعالى بها .

وأما الزعم بأن الأنظمة السياسية الوضعية تقوم بهذه المصالح المشار إليها ، دون الحاجة إلى الرجوع إلى تشريعات دينية ، هو في الحقيقة لا يعدو أن يكون تسوية ظالمة بين ما أنزله الله من التشريعات لعبيده ، وبين ما وضعه

المشرعون من التشريعات لشعوبهم ، بل هي في حقيقتها تسوية باطلة بين الخالق والمخلوق ، فعلى الرغم من تشابه العناوين بين التشريعين - المنزل والوضعي - فأنى لهما أن يتطابقا ، فضلاً عن أن يتماثلا : ﴿ أَفَمَنْ تَخْلُقُ كَمَنْ لَا تَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ١٧/١٦ .

إن هذه المعاني البدهية عند الإسلاميين يصعب إيصالها إلى أذهان الشاردين من العلمانيين والليبراليين ، فضلاً عن أن يفهموها على صورتها الحقيقية ، وأبعد من ذلك أن يصلوا إلى درجة ما من القناعة بها ، ففي خضم هذه المفارقات بين الفريقين المتنافرين : يريد العلمانيون - بما أوتوه من وسائل التمكين - أن يحاصروا نشاط الإسلاميين ضمن نطاق محدود من التشريعات الدينية ، بما لا يتجاوز الأحوال الشخصية والتعبدية ، والشأن الفردي الخاص ، بحيث تترك الحياة العامة - بما فيها النشاط السياسي - للإدارة العلمانية ، وعندها فقط يصبح الإسلاميون معتدلين !! فمن تراه من الإسلاميين يجروا على إسعاد العلمانيين بالموافقة على هذه التجزئة الدينية ، ومن تراه منهم نحولاً بمثل هذا ، والله تعالى يوجه نبيه ﷺ ويحذره بقوله : ﴿ ...وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ... ﴾ ٤٩/٥ .

ولا يفهم من هذا أن تعاطي الإسلاميين مع جميع القضايا السياسية وممارساتهم لها : هي عين السياسة الشرعية التي أرادها الله تعالى ؛ بمعنى أن اختياراتهم السياسية هي شرع الله الذي لا يجوز العدول عنه ؛ ذلك لأن إصابة مراد الله تعالى في المسائل الاجتهادية غيب يستحيل التكهّن به ، وإنما يكون الجزم بذلك في مسائل الإجماع ، حينما تجتمع الأمة على رأي ما ؛ فإنه الحق

قطعاً ، وهو الذي لا يجوز العدول عنه باعتقاد أو عمل ، ومع ذلك تبقى للاختيارات الاجتهادية - التي لم يسبق فيها إجماع - صبغتها الشرعية ، ويبقى لها اعتبارها واحترامها ، ما دامت مستنبطة من نصوص الشرع ، قد أفرغ المجتهد وسعه في إصابة الحق وفق الأصول الشرعية ، وإنما يفقد الاختيار الاجتهادي اعتباره إذا لم يكن له نصيب من نصوص الشرع ، ولم يكن له حظٌ من النظر .

وليس في هذا الإقرار بحق الاجتهاد السياسي فيما لا إجماع فيه : مدخل للمبطلين ، ممن لا يرون للشرع دخلاً في المسألة السياسية أصلاً ، فهم وإن اجتهدوا في اختياراتهم السياسية فصادفوا الحق : فقد أثموا ، في حين يؤجر المجتهد - بكلّ حال - أصاب أو أخطأ ، ما دام أنه من الشرع الحنيف ينطلق ، ورضا الله بإصابة الحق يتغي .

٢- الأمن الفكري والديمقراطية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، أما بعد ... فإنه يكثُر الحديث عن الأمن الفكري ، باعتباره صمامَ أمان في القضية الأمنية ، التي ينشدها عامة الساسة القيايين ، رغبة منهم في استقرار المجتمع وسكونه ، وسلامة البلاد من التوترات والنزاعات السياسية ؛ إذ لا يمكن بحال أن تستقر أوضاع دولة ما ، دون أن تستقر اتجاهات شعبها ضمن الأطر النظامية ، وتلتزم الجماهير بالمسالك المشروعة للمشاركة السياسية ، ضمن ما تعارف عليه المعاصرون بعنوان : الديمقراطية ، التي أصبحت التعبير النظري الوحيد أمام المفكرين ، والآلية الفريدة أمام الممارسين ، يتحلّم بها المضطهدون ، ويتغنى بها المستضعفون ، وكثيراً ما يدّعيها المستلّطون .

وبغض النظر عن مشروعية الفكرة الديمقراطية من عدمها ؛ فإن الأمن الفكري المنشود في هذه الحقبة الزمنية المعاصرة : يقتضي العمل ضمن المسارات السياسية التي تتيحها العملية الديمقراطية ؛ بحيث تجد الاتجاهات الشعبية بكل أطرافها وسائل نظامية للتعبير السياسي ، والترويج الفكري ، بعيداً عن الاضطهاد والتسلط والاستبداد ، الذي حال زماً طويلاً بين خطاب النخبة وأذان وأذهان العامة .

وعلى الرغم من المحاذير الشرعية التي قد تترتب على هذا النوع من الحرية ، فإنه الاتجاه السياسي الأُسلم في ظل الربيع العربي ، وضمن الحراك الشعبي ، وفي واقع الأمة السياسي المعاصر ، الذي لم يعد يطيق القمع السياسي : فكرياً كان أم سلوكياً ، في أية صورة من الصور ، وتحت أي مبرر من المبررات .

فإذا حازت النخب الفكرية حقها في حرية الممارسة السياسية ، ضمن المسارات الديمقراطية ؛ فإن قدراً كبيراً من الاحتقان الشعبي سوف يتنفس ، والجزء الأكبر من الآراء والأفكار والتصورات ، التي عاشت في الخفاء زمن الاستبداد : سوف تظهر على الساحة الفكرية ؛ لتنال نصيبها من النقاش والنقد والتمحيص ، فعلى الرغم من خطورة ما قد يطرح من الآراء والمفاهيم في ظل الانفتاح السياسي ، إلا أنه يبقى هو الأسلوب الأفضل في هذا الوقت ، والأخف ضرراً ، من جهة وأد نهج الاستتار ، الذي يؤصل عادة إلى الأفكار الشاذة ، ويقوي مكانها في العقول الساذجة ، ولا يتيح للنقد البناء بلوغها بالنظر والفحص .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لن يصح في الأذهان والقلوب والواقع إلا الصحيح ، ولن يتقبل الناس في نهاية المطاف إلا الصواب الذي يتوافق مع الفطرة ؛ فإن على الحق نوراً يصعب حجب عن النفوس السوية ، وسرعان ما ينطفئ الباطل بظهور أنوار الحق : «... فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً^ط وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ...» ١٧/١٣ .

لقد مكث المبطلون دهرًا من الزمان في ظل الاستبداد ، وقد تمكنوا من جميع وسائل التعبير ، يعرضون باطلهم مزخرفاً ومنمّقاً ، خالياً من النقد والتمحيص ، في الوقت الذي يعبرون فيه عن الحق الحبيس بما يشوّهه ، ويلحق أهله العار والشنار ، فإذا سنحت الفرصة لإظهار الحق بجلال دون عوائق ، في ظل التطبيقات الديمقراطية المتاحة : كان الإعراض عنها للقادر عليها ، وتورّعه منها من سوء التدبير ، وقلة التوفيق .

إن الأصوات اللادينية ، التي أخذت فرصتها كاملة زمن التسلط والاستبداد السياسي : انكشفت حقيقتها ، وظهر حجمها في الانتخابات الأخيرة في دول شمال أفريقيا ، نهاية عام ٢٠١١م ، حين سمح للشعوب - ضمن الآلية الديمقراطية - أن تختار لنفسها بحرية دون عوائق ، فوق اختيارها على من يعبر بصدق عن ثقافة الأمة وحضارتها ، ويبقى الرهان قائماً على حسن أداء هذه الأحزاب الإسلامية في الواقع السياسي ، إن هي بالفعل مُكّنت من مباشرة مهماتها السياسية ، ونجت من فخاخ الأنظمة البائدة وكماثنها التي خلفتها وراءها ، وحفظت من كيد أعدائها المتربصين .

إن إشاعة الحق بما جاء في كتاب الله تعالى وسنة المصطفى ﷺ ، وما ينشأ عن ذلك من تطبيقات صحيحة صائبة : هي وسيلة الأمة الأولى والأهم لتحقيق الأمن الفكري ، وإن أسوأ ما لحق بالحق بالحق أن كان سراً ، لا يعلمه إلا القليل ، أو كان مشوّهاً ينفر منه الكثير .

إن النفس الإنسانية لا تستقر ولا تسكن إلا حين تطمئن بمعرفة الحق بجماله وكماله ، ولا يتم لها ذلك حتى تطمئن أيضاً لإشاعته وتمكّنه ، فإذا اختل الحق في ذاته ، أو ضعف في نفسه ، أو اهتز مكانه ؛ فإن النفس تضطرب وتألّم ، بقدر فهمها للحق وتعلقها به وبتطبيقاته الواقعية .

كما أن التردد في إشاعة الحق ، أو إخفاء بعضه ، أو تأويل فهمه على غير وجهه الصحيح ، بهدف تضليل الرأي العام ؛ فإنه في الغالب لا يخدم القضية الأمنية التي يسعى إليها القادة السياسيون ، بل يزيد من شراسة المخالفين الظالمين للحق بلا شوائب ، ويقوي اتجاهاتهم المتطرفة .

وهنا تختلف تعبيرات النفوس عن اضطرابها وألمها ، فقد تتوحش إلى درجة التدمير للذات ومن حولها ، وقد تقنط وتغرق في مستنقع الإحباط واليأس ، وبين الطرفين المتناقضين نفوس أخرى صابرة محتسبة ، لا يزيدا اختلال واقع الحق في ذاته ، أو في ضعف مكانه : إلا إصراراً على مسلك الاعتدال ، وتشبثاً باليقين ، الذي اطمأنت له النفس ، وسكن له الضمير ، وفي الحديث : (... لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين ، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله...) .

إن الديمقراطية ليست التعبير الأمثل للشورى الإسلامية ، فضلاً عن أن تصبح بديلاً عنها، لكنها - مع ذلك - الآلية المعاصرة الأنسب للمشاركة الجماهيرية في أنظمة الحكم ، وهي المتنفس السياسي الوحيد الذي يقره العالم ، ويوافق - في الغالب - على نتائجه ، وهي في الوقت نفسه الآلية المناسبة لضمان الأمن الفكري ، واستيعاب التيارات المتطرفة في الجانبين ضمن آليات منظمة ، وذلك بدلاً من إقصائها ، الذي قد يوئد مزيداً من الغلو والتطرف .

ولا يزال إعلان أمير المؤمنين على بن أبي طالب - عليه السلام - مدوياً ، عالياً في أفق سام رفيع ، حين سمح لأشرس فئات المجتمع وأقبحها : أن تشارك في الحياة العامة ، وأن تعبر عن نفسها الشاذة ، وآرائها المتطرفة بكل حرية ، حين قال للخوارج الأولى : (... لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، و لا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم معنا ، و لا نبدؤكم بقتال) ، فكانت سنة راشدة في التعامل الأرحب مع الفئات الناشئة ، إن هي التزمت سلوكياً بالجماعة ، وانحصرت فكرياً في الرأي المجرد عن السيف ، فلن تلبث آراؤها النشاز أن تتبدد سريعاً وتضمحل ، حين تقابل بالحق الخالص المشاع بين الناس : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ ٤٩ / ٣٤ .

٣- رسالة إلى الأخ الباغي

الحمد لله الذي لا يُحمد على مكروهه سواه في الأرض ولا في السماء ، وأصلي على خير خلق الله نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ...فيا أخي الباغي علينا لقد سمعت نبأ التفجير الذي حصل عند مبنى إدارة المرور بمدينة الرياض بعد ظهر يوم الأربعاء ٢/٣/١٤٢٥ هـ ، ولم أعلم بالخبر إلا بعد مرور سبع ساعات من إعلانه ؛ فقد كنت مريضاً حينها ، وليس لدي في منزلي من وسائل الإعلام إلا الراديو ، ولم أتقصّد فتحه لمعرفة التفاصيل ، إلا بعد أن اتصل عليّ أحد الأصدقاء فأخبرني الخبر المؤلم .

نام أهل بيتي جميعاً ، وأما أنا فلم أستطع النوم حتى الفجر ، وبقيت أتقلّبُ على فراشي ، وقد هاجت في نفسي بشأنك - يا أخي - خواطر كثيرة ، امتزجت بحزن وشفقة ، وألم وحسرة ، فما تمالك نفسي حتى قمت إلى قلمي وأوراقي ، أخطُ بيدي ما هاج في نفسي من خواطر بشأنك ، وقد ملأ الدمع عيني ، والحزن قلبي ، وقد تردّد في خاطري - حين شرعت في كتابة هذه السطور - هل سوف تصل رسالتي إليك ضمن هذا التكتّم والسرية التي تعيشها ؟ كيف سوف أنشرها ، أفي كتيب صغير ، أم عبر شبكة الإنترنت ؟ ومع ذلك فقد شرعت في الكتابة إليك ، والله أمني أن يبسر وصولها إليك ، وهو سبحانه رجائي ورجبتي أن تقع منك موقعها الذي أرجو وأتمنى .

أخي الباغي علينا : عذراً إن وصفتك بالباغي ولكن هذه حقيقتك ، فما كتبت لأجاملك ، وأرجو أن لا أكون مداهنأ لأحد ، فقد نزهت قلمي عن المجاملة والمداهنة منذ بدأت الكتابة في الترية الإسلامية منذ سنوات مضت ،

وكتبي ومقالاتي المنشورة شاهدة على ذلك ، فإن توجُّهك بقواك الانتقامية والغضبية نحو بعض الأجانب المقيمين في السعودية ، ممن ينتسبون إلى دول كافرة ، لها أدوارها في إيذاء المسلمين والإضرار بهم - ولاسيما في فلسطين - فإن ذلك قد يجد عند بعضهم ما يبرره ، ولو بصورة ضعيفة وهزيلة ، ولكن حينما تتوجَّه بقواك الغضبية والانتقامية إلى مسلمين ، سواء كانوا من رجال الأمن ، أو من المواطنين ، أو المقيمين ؛ فإنك حينئذٍ تُوصف بالباغي ، وليس لنا أن نسميك بغير ذلك .

أخي : إن واقع المسلمين مؤلم ، وينذر بخطر عظيم مستطير ، ودول الكفر والطغيان تفرض سلطانها في ديار المسلمين برغبة ورهبة ، وقد نجحت إلى حد كبير في تنحية الشريعة الإسلامية عن غالب ديار المسلمين ، وها هي تسعى إلى ذلك في بلاد الحرمين الشريفين ، لسلخها وأهلها عن هذا الدين ، فلا يبقى للإسلام بعد ذلك قائمة ، فأين أنت من المحافظة على بقية الإسلام الباقية في هذه البلاد؟ لا تقل : إن في البلاد منافقين يظهرون الإسلام ويبطنون غير ذلك ، فإن الإسلام هو قضاء الله لهذه البلاد رغم أنوف المنافقين ، فمن أظهر من الحكام شعائر الإسلام - وإن كان عاصياً في الظاهر - فهو في الشريعة مسلم ، تجري عليه أحكام الإسلام وإن أبطن ما أبطن ، وإن أظهر الكفر البواح ، وخالف باعتقاده إجماع المسلمين ، وجاهر بذلك أصبح كافراً ، يصحُّ الخروج عليه وتنحيته إن كان في المسلمين قوة وقدرة ، وغلب على ظنهم تحقيق المصلحة الأكبر ، ودفع المفسدة الأعظم ، وإلا صبروا واحتسبوا ، مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قدر الإمكان ، حتى وإن كلف ذلك الأذى أو الموت ، إلى أن يفتح الله بينهم وبين عدوهم .

أعلم يا أخي أن الله تعالى لن يترك أحداً - لاسيما في هذه البلاد - مستتراً كان أو مجاهراً ، يسعى فيها بالفساد ، ونشر الرذيلة والقبايح والفجور ، أو البدعة والفتنة والشُرور ، أو التأمُر على المسلمين : إلا وينتقم منه ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وأعلم أنك لست أكثر غيرة على الدين ومحارمه من كثير من الفضلاء الذين يعيشون في هذه البلاد ، ممن يمسون ويصبحون في ألم من تفاقم المنكرات ، وانتشار المخالفات ، يتذرعون بالصبر ، ويدفعون الشر قدر استطاعتهم ، فقد أُلجموا بلجام الشرع من الوقوع في الشطط ، ولم يملؤا من طريق الغربة ومسلك الاغتراب عن المجتمع ، فهم قد عرفوا دينهم ، وعملوا بواجبهم تجاه ربهم ، وساروا على ذلك صابرين صامدين ، قبل أن تُخلق أنت في بطن أمك .

أخي الباغي علينا : إن أغلى ما تملكه هو روحك ، وإن أخطر قرار يقرره الإنسان هو أن يموت ، فأين تراك - هداك الله - تضع روحك ؟ إن لحظة الموت القصيرة تقف بينك وبين الحقائق الغيبية الكبرى التي حكاها الله لنا في كتابه ، والتي وصفها لنا رسول الله ﷺ في سنته ، فهل تقرر الموت بمفتاح صغير تديره بيدك ، لتنتقل إلى عالم الغيب ، الذي ينقسم - في حق المكلفين - إلى قسمين لا ثالث لهما ، إما عالم ملؤه السعادة والهناء ، وإما عالم ملؤه التعاسة والشقاء ، وإن اعتقادك بالقسم الأول هو دافعك لقرار الموت ، ولاشك أن هذا اعتقاد فاسد ، فهل أنت على يقين بأنك من أهل السعادة والهناء ، في الوقت الذي تحيّر فيه السلف ، وطاشت عقولهم بين هذين العالمين ، لا يدري أحدهم إلى أيهما يُصار به ، وقد ثبت يقيناً أن جمعاً ممن يظهر على سلوكهم الصلاح :

ينتقلون بعد موتهم إلى عالم الشقاء ، وجمعاً ممن يظهر على سلوكهم الفساد :
ينتقلون إلى عالم السعادة ، فلا يُدرى ما يفعل الله تعالى بعباده ، فإذا بالنار أول
ما تسعّر بمجاهد وقارئ ومنفق ، وفي الجانب الآخر يغفر الله تعالى لمن حمل
تسعة وتسعين سجلاً من السيئات بكلمة التوحيد الخالصة الصادقة ، فلا هذا
نفعته حسناته الظاهرة ، ولا هذا ضرته سيئاته المتراكمة ، فإذا كان الأمر كذلك
فعلام العجلة ؟ لماذا يا أخي تستعجل الموت وقد أمهلك الله تعالى ؟

أخي الباغي علينا : انظر إلى الشاب والفتاة على أرض فلسطين يقوم
أحدهم بعملية استشهادية ، يستهدف اليهود الغاصبين المعتدين ، فيحيي بعمليته
القلوب الميتة ، ويرفع من معنويات المسلمين ، ويسمّي الناس شهيداً ، في حين
يقوم أحد البغاة من أمثالك بعملية مماثلة في صورتها في بلاد المسلمين فيتألم لها
المسلمون ، وينزعجون منها ، ويشعرون أنهم تأخروا في قضاياهم مراحل من
الزمن ، فلصالح من تعمل ؟

أخي : إن السير إلى الله - في الحقيقة - هو سير بالقلوب ، وأما
الأبدان فليست إلا مطيّة لها ، وهيئات أن يبلغ الجسد مبلغ القلب ، فلا تظننَّ
أن تقطيع الجسد وإتلافه هو الطريق لبلوغ ما عند الله تعالى من الخير ، فكم من
أصحاء الأبدان قد وصلوا إلى المأمول ، وكم من ميّت على فراشه قد بلغ
المطلوب ، فأين أنت يا أخي من حقيقة سير القلوب إلى دار الأفراح ، حين
يعلم الله تعالى منك الصدق ، ويعرف مقدار قدرتك ضمن حدود شريعته التي
ألزمك بها ، فإذا بلحظات صدق خالصة بينك وبين علام الغيوب ، قد أشرقت
نفسك بها ، وطرب قلبك لها ، فإذا بها ساعة الرضوان التي لا سخط بعدها ،

قد انحطت عنك الذنوب ، وسترت منك العيوب ، ها أنت قد وصلت في غير ضراء مضرة ، ولا فتنة مضلة ، فما لك وللعوجاء لا تدري ما نهايتها ، قوم قد سبقوا إلى الله بقلوبهم وأجسادهم صحيحة ، وأنت قابعٌ في جسدك ، سجين بين أحشائك ، تظنُّ أنك لا تصل إلى الله إلا بإهلاك البدن ، وإزهاق الروح ، فبئس ما ظننت ، وساء ما اخترت .

لا تقل لي هذا تصوف ، دعك من هذه الشنينة ، فلستُ من أنصار ابن عربي ، ولا من المدافعين عن الحلاج ، وإنما بيننا وبينك الكتاب ، وصحيح السنة ، وأقوال السلف وفهمهم في القرون المفضلة .

إن السواد الأعظم من المسلمين يخالفونك في رأيك هذا ، وقد أجمع علماء العصر قاطبة على خطئك في وجهتك هذه ، وإن ما تقوم به ليس من الجهاد المشروع في شيء ، وما قد يظهر لك فيه من مصلحة متوهمة فإن المفسدة منه أكبر وأعظم ، ومن المعلوم في شريعة الإسلام أن المصالح الخالصة قليلة ، وكذلك المفاسد الخالصة قليلة ، وغالب الأحوال والمواقف تجمع بين المفسدة والمصلحة ، فما غلبت مصلحته أجازته الشريعة ، وما غلبت مفسدته منعت منه ، وأنت - إن كنت صادقاً- فإن إجماع علماء العصر يُلزمك اعتقاداً وسلوكاً ، والاعتقاد المخالف للإجماع بعد العلم به يخرج صاحبه عن الملة عند كثير من الأصوليين ، وأقلُّ ما يقال فيه إنه فسق يوجب التعزير ، فكيف يسوغ لك - والحالة هذه - أن تقوم على عمل تخالف فيه الإجماع ، وتعتقد بمشروعته فضلاً عن استحبابه أو إيجابه .

أخي الباغي علينا : أية ندامة وخذلان سوف يلحقان بك عند الله إن كنت مخطئاً في اجتهادك ، فإن اجتهادك في هذه المسائل الحرجة الشائكة الخطيرة ليس كتقصير شارب الخمر ، أو الزاني ، أو المفطر في نهار رمضان ، فإن القضايا التي ترتكبها في حق العامة ليست كالقضايا التي يرتكبها الشخص في خاصة نفسه ، ومسائل الاعتقاد التي تخوض فيها ليست كمسائل السلوك ، ثم أنت قطعاً لست من أهل الاجتهاد ، ومن تظنُّ جواز تقليده ممن يُفتون في الخفاء بمثل هذه المسائل : هو الآخر لم يبلغ درجة الاجتهاد ، ولا سيما في هذا الزمان الذي ضعف فيه الاجتهاد الفردي ، وأصبح لزاماً على العلماء الاجتهاد الجماعي ، لا سيما في القضايا الشائكة التي تهتم الجميع ، مثل هذه التي تخوض فيها باجتهادك القاصر .

أخي : لا أزعم أنني أفضل منك عند الله تعالى ، ولا أدري ما يُفعل بي ولا بك ، ولا أدري بما يُختم لنا ، ولكن تواترت نصوص كثيرة محكمة في الكتاب والسنة تنفّر من الخوض في الدماء ، وتحذر من التهاون في الحكم بالكفير ، وها أنت بموقفك المتشددِّ تخالفها ببعض الشبهات ، وتخوض فيما نهاك الله عنه ، وتزعم أنك تعمل في قرّبة ، وقد سبق إلى مثل عملك هذا أناس من المسلمين في الزمن الأول ، هم في الظاهر أكثر عبادة وورعاً وزهداً ، وأكثر علماً منك أيضاً ، ومع ذلك خالفوا إجماع علماء زمانهم من الصحابة والتابعين ، وعاندوا عموم المسلمين ، حتى وصل بهم الحال إلى أن قتلوا علي بن أبي طالب عليه السلام - أصلح شخص في ذلك الزمان - زاعمين أنه أفسد شخص في الوجود ، وأن قتله قرّبة إلى الله تعالى ، وإنك - يا أخي - لتتعجب معي ، كيف خفي عليهم مقام هذا الرجل ، وعظيم فضله ، وسابقته في الإسلام ، ولكنها الشبهات التي تعمي

صاحبها ، وتصمُ أذنيه ، فينقاد لها ، ويثبت عليها إلى آخر لحظة من حياته ، يظنُّ أنه على الحق ، وما درى أنه يعمل في عمى ، وأنوار الوحي تسطع من حوله وهو لا يراها ، والله تعالى يقول : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ٧٢ / ١٧ .

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أن هذه الفئة التي قتلت علي بن أبي طالب - عليه السلام - هم الخوارج ، وأنهم فئة غير منقرضة ، فما يزالون يخرجون بصورة مستمرة ، حتى إن آخرهم يخرج في زمن المسيح الدجال ، فانظر يا أخي في نفسك وعملك هل أنت منهم ؛ فإن واقع حالك ، وطبيعة مسلكك يشير إلى أنك وأصحابك أقرب الناس شبيهاً بهذه الفئة ، وقد سبق أن خرج جهيمان في هذه البلاد ، واستباح دماء رجال الأمن ، ثم انتهى الرجل ، وذهب غير مأسوف عليه .

أخي : أنت مفتون ، والمفتون أمره عسير ، ولكني واثق أنك لو تجرَّدت قليلاً عن هواك ، ودعوت الله تعالى بصدق ليشرح صدرك للحق ؛ فإن الله تعالى لن يخيِّبك ، وقد تواترت التجارب أن من قرأ سورة البقرة ، ثم دعا الله تعالى بخير ، فإن الله تعالى لن يخيِّبه ، وقد رأينا فضل هذه السورة العظيمة على الصرعى والمرضى ، فجرَّبها فلعل الله أن يفتح عليك .

أخي : ارفق بنفسك فإن الله تعالى رحيم لم يكلفنا فوق طاقتنا ، ومن العبث أن ينبري الرجل لما هو فوق قدرته من العمل والجهد ، وها أنت تنهض بأمر التغيير الاجتماعي العام ، وتواجه المجتمع بأكمله ، بل تواجه العالم بأسره ، وهو فوق قدرتك قطعاً ، ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل حين ابتلي بفتنة

القول بخلق القرآن ، فلم يزد على أن ثبت على المبدأ الحق الذي رآه ، معلناً ذلك صراحة ، متقبلاً وصابراً لما يلقاه من الأذى ، دون تكفير للمخالف ، أو قتله ، أو حتى إيذائه ، إلى أن ظهر الحق على الباطل ، فأين أنت من مثل هذا ؟ هلا خرجت بأفكارك مجردة عن حدِّ السيف ، وكتبت وناقشت حتى تقنع المجتمع ، فإن أطاعوك فهذا ما تريد ، وإن عصوك وخالفوك فحسبك أنك بلغت الدعوة ، وأقمت عليهم بها الحجة ، فإن بعض الأنبياء عليهم السلام يأتي أحدهم يوم القيامة وليس معه أحد ، وهذا لا يضره في شيء ، فما يضرُّك أنت ألا يتبعك أحد ؟ وما يضرُّك أنك على الحق ولو كنت وحدك ؟ فلماذا السيف إذن ؟

أخي الباغي علينا : إن الحياة قد مُلئت بالمظالم والخطايا ، وظهر الفساد في البر والبحر ، فلو أن كلَّ مظلوم أخذ سلاحه لينتقم لنفسه ، وراح كلُّ شخص يقيم العدل بنفسه : لعم الفساد ، ولتناحر الناس ، ولكن الله ﷻ ألزمتنا نصب السلطان ؛ ليقم بيننا الحق ، وينفد الحدود ، ويضبط الحقوق ، فإن هو قام بها كما أمر الله فيها والحمد لله ، وإن لم يقم بها ، أو قصّر في أدائها فالله حسيبه ، أما نحن فنؤدي الذي علينا ، ونسأل الله الذي لنا ، مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والوعظ والإرشاد لمن ولاه الله أمرنا ، لا نداهنة ولا نجامله ، وهذا تاريخ الأمة شاهد على أن الخروج بالسلاح على الحكام وقتالهم لم يثمر شيئاً ؛ فإن زحزحة جبل من مكانه أسهل من تعجيل زوال ملك أخّره الله تعالى إلى منتهى أوانه .

أخي : لقد شارك عبد الله بن سبأ وأصحابه من المنافقين في صناعة الفتنة الأولى بين المسلمين ، في زمن أكثر علماً ، وأفضل فهماً ، وأعظم تقوى ،

ومع ذلك تم للمبطلين ما أرادوا من الفرقة والتناحر ، فإذا استطاع السبئيون في الزمن الأول صنع كل هذا مع أفضل الناس : فماذا تراهم يصنعون اليوم معك ومع أمثالك ؟ فإن كنت صادقاً محققاً فتلمس أصابع السبئية الحاقدة ، وتحسس مداخلها في أنشطتكم ، ولك يا أخي أن تقول : إنكم غارقون في مخططات السبئية وبرامجها في الاقتصاد والاجتماع والإعلام ونحوها ، وكلامك هذا حق ، ولكن الاختلاف كبير بين من يعرف هذه المخططات ، ويتلمسها في واقع الحياة ، ويدفع عن أمته شرها بقدر طاقته ، وبالطرق المشروعة ، وبين من غرق مثلك في تنفيذ مخططات الأعداء وهو لا يعلم !

أخي : إن استخدام مصطلح الإرهاب بالمفهوم الغربي مرفوض ، كما أن وصفك بأنك إرهابي هو أمر مرفوض أيضاً ، فأنت لا تسمى إرهابياً ، وإنما تسمى مفسداً أو باغياً ، فإن الإرهاب الحق هو الذي يُتوجّه به نحو أعداء الله من الكفار والمنافقين تحت راية جهاد واضحة لا لبس فيها ، وأما الذي يتوجّه لإخوانه المسلمين بالأذى والضرر ، فهذا هو المفسد الباغي .

أخي : إن من بين رجال الأمن في بلادنا - ممن تستبيح أنت دماءهم - رجال في غاية التقوى والخير ، يتمنى أحدنا أن يكون في عمله واستقامته ، ولا أجهل أن فيهم من هم دون ذلك ، وربما فيهم من لا دين له ولا خلق ، فحالم كحال غيرهم من طبقات الناس فيهم وفيهم ، ولكن ما هو موقفك عند الله حين تقتل ولياً منهم ؟ بل ما هو موقفك بين يدي الله تعالى حين تقتل إنساناً صالحاً يذكر الله ويصلى ، لا غرض له ولا حاجة إلا أنه عابر سبيل يمر بالطريق ؟ ثم ما هو موقفك عند الله حين تقتل طفلاً مسلماً ، وقد نهانا الرسول ﷺ أن

نقتل أولاد المشركين ؟ لا تقل لي : إنك في دار حرب يجري فيها ما يجري ، ثم الناس يبعثون على نياتهم ، فإذا كانت الديار السعودية - في نظرك - دار حرب ، وهي كما هو معلوم بقية الإسلام في هذا العصر ، فماذا تراك تقول عن باقي دول المسلمين التي ألغت الشريعة ، وحكمت بالقوانين الوضعية المستوردة ، وفيها من محادّة الله ورسوله ﷺ أضعاف ما تعتقد وجوده في الدولة السعودية ؟

أخي : أنت متورّط في أمر لا تدري كيف الخلاص منه ، وتظنّ أن الموت أفضل وسيلة للخروج من هذه الورطة ، وهو كذلك إن كان الموت يُخرجك إلى رحمة الله ، أما إن كان غير ذلك ؛ فإن عذاب الدنيا مهما عَظُم لا يقارب عذاب الله تعالى وغضبه ، وقد شهد عليك جميع علماء العصر بأنك تعمل في غضب الله تعالى وسخطه ، ولست من رضاه في شيء ، فأين تذهب ؟

أخي : ليس لك إلا التوبة إلى الله تعالى ، فمهما يكن من خطأ وقعت فيه ، أو جرم عملته ؛ فإن باب التوبة مفتوح ، ومهما يكن من أمر الناس ؛ فإن الذي يهّمك الآن هو أن تتوب من المعتقدات الفاسدة ، والأعمال الساقطة ، فتقدم على ربك نقياً من الذنوب ؛ فإن الله غفور رحيم ، لا يعظّم عنده ذنب إذا جاء العبد بالتوبة النصوح ، حتى الخصوم فإن الله تعالى يرضيهم يوم القيامة ، فعجّل بالتوبة ، واعلم أن أعظم ذنب عند الله تعالى بعد الشرك هو أن تقنط من رحمته ، وتعتقد أنه لا يغفر لك ؛ فقد غفر الله لرجل قتل مائة نفس ، ثم تاب توبة صادقة ، فاستعن بالله تعالى وتب إليه ، وأقلع عما أنت فيه ، وهذه أول خطوة لا بد لك منها ، ولا محيد لك عنها ، وأما ما بعد ذلك من الخطوات فقد ربّبتها لك حسب الأفضلية التي أراها لك ، واختر أنت لنفسك ، والله لن يخيّبك ما دمت صادق التوبة :

الاختيار الأول : أن تسلّم نفسك للسلطات ، وأن تتحمّل أعباء خطئك ، فإن الرجوع إلى الحق أفضل من التماذي في الباطل ، وقد يصدر بحقك عفو ، ولاسيما إذا ساعدت المسؤولين للقضاء على هذه الفتنة ، ومهما يكن من عذاب الدنيا فإنه هين قصير ، لا يقارن بعذاب الله تعالى ، نسأل الله لنا ولك العافية .

الاختيار الثاني : أن تخرج من هذه البلاد إلى ساحة جهاد واضحة للمسلمين ، تعاني تسلط الكفار عليها ، فتجاهد هناك لعل الله يرزقك الشهادة ، ويغفر لك جرائمك وأخطائك وتقصيرك ، والله غفور رحيم .

الاختيار الثالث : أن تعتزل جماعتك ، وتغيب عن الناس حتى يُنسى خبرك ، فتكون في العبادة والذكر والتبتل ، والأعمال الصالحة ، حتى تلقى ربك ، كما فعل بعض الصحابة زمن الفتنة الأولى .

الاختيار الرابع : أن تبقى في موضعك ، لا تحدث شيئاً ، ولا تدافع عن نفسك ، ولا تُعن أصحابك على الباطل مهما كان الأمر ، وتصبر على ذلك حتى يقضي الله فيك أمره .

الاختيار الخامس : أن تنتحر فلن تعدم وسيلة تنهي بها حياتك ، بشرط أن لا تقتل معك مسلماً ، ولا نصرانياً ، ولا حتى مجوسياً ، ولا تحطم منشأة ، ومثلك لا تخفى عليه وسائل الانتحار بهدوء ، على أن تعلم أن الانتحار من كبائر الذنوب ، ولكن ماذا تريد منا أن نقول لك إن كنت قد قررت الموت ، وعزمت على إنهاء

حياتك ، فمت أنت وحدك ، ودعنا نحن في مهلة الله تعالى
نصلي ونصوم ونتصدق ونستغفر ونتوب إلى الله تعالى .

أخي الباغي : هذه الاختيارات مطروحة بين يديك ، ولا أزعم أنها
الاختيارات الوحيدة ، ولكنها في نظري الأفضل لنا ولك ، فاختر منها وتحمل
مسئولية قرارك ، فإن أبيت إلا الإصرار على طريقك الخاطيء ، واستباحة دمائنا،
فإننا نستعين بالله عليك ، والله حسبنا ونعم الوكيل ، ومع ذلك تتوجه إليه
سبحانه بأن يوفّقك للتوبة النصوح ، وأن يشرح صدرك لما فيه الخير ، وأن لا
يفجعنا فيك ، وأن يجعلك داعية خير ورحمة ، لا داعية شر ونقمة ، إنه سميع
قريب مجيب.

وختاماً أقول يا أخي إن كنت مظلوماً من أصل الأمر ، وإنما أدرج
اسمك إدراجاً ضمن من يُسمّون بالإرهابيين ، ولا دخل لك في كل هذه
الصراعات والفتن التي حصلت في البلاد ، ولم تشارك قط في شيء منها ؛ فإن
كل ما تقدم لا يخصك في شيء ، وإنما واجبك أن تسلّم نفسك للسلطات ،
وتثبت لهم براءتك ، فإن صدّقوك فالحمد لله ، وإن لم يصدّقوك ، ووقع عليك
ظلم بغير حق فلست بأول مظلوم في الدنيا ولست بآخر من يظلم فيها ، فأين
الصبر واحتساب الأجر ؟ ولأن تلقى الله تعالى مظلوماً خير لك من أن تلقاه
ظالماً ، فاصبر واستعن بالله ، ولن يخيّبك الله تعالى .

٤- غلو الشباب وتطرفهم - المشكلة والحل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، وسيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن التطرف الديني والغلو الذي ظهر على الساحة السياسية في السنوات الأخيرة ، وأصبح أزمة تؤرق العالم بصورة عامة ، والمجتمعات الإسلامية بصورة خاصة ، يمكن حصر أسبابه وبواعثه في النقاط ، مع وضع بعض المقترحات لعلاجه ، وذلك على النحو الآتي :

١- ضعف الحضور الديني الصادق المعتدل بصورة عامة في واقع الحياة الإسلامية وأنشطتها المختلفة ، وهذا يتطلب إعادة صبغ حياة المسلمين بالصبغة الشرعية الإسلامية قولاً وعملاً ، وعدم الاكتفاء بالمناداة الإسلامية دون واقع يصدقها .

٢- فقدان القدوة الصالحة والنموذج الواقعي في كثير من الآباء والمعلمين والعلماء ، فلا يجد الشاب في المربين من يملأ عينه - إلا أن يكون شيئاً نادراً - فحين يُقابل هؤلاء بعلماء السلف والمربين السابقين : يجد الفرق الكبير بين الأجيال ، وهذا يتطلب وعي المربين بأهمية القدوة في حياة الشباب ، مما يدفعهم إلى الصدق في أقوالهم وأعمالهم ، مع توعية الشباب أيضاً بضرورة الوعي والقناعة بأن القدوة الكاملة المطلوبة على نهج السلف تكاد تكون معدومة في هذه العصور المتأخرة ، فقد تورّعت القدوة وتعددت في هذا الزمان في أكثر من شخصيّة ، فمن الصعوبة بمكان جمع الصفات الحسنة بكاملها في شخص واحد ، كما كان الحال في جمع كبير من السلف الصالح ،

إلا أنه يمكن في هذا العصر مشاهدة القدوة في جمع من المرين ، يكمل بعضهم بعضاً ، فتتكون من مجموعهم القدوة المنشودة ، فيقتدي الشباب من كل شخص من المرين فيما أحسن وبرز فيه ، ويغض الطرف عن جوانب ضموره وانهزاماته.

٣- بروز مفهوم العولمة وآثارها الخطيرة على هوية الأمة الإسلامية ، واندفاع العالم الإسلامي نحوها مسيراً مغلوباً ، يقود شعوبه نحو الاستسلام للواقع المفروض ، دون القيام بأي مشروع جاد للخروج من هذا المأزق الحضاري الخطير ، الذي يعرض هوية جمهور الأمة الإسلامية للذوبان ، فضعفت بالتالي ثقة الجماهير والشباب - على الخصوص - بغالب القيادات العربية والإسلامية للخروج من هذه الأزمة ، وأصبح الرجاء في حل جديد مبتكر ، على غير نمط الحلول الحالية ، التي أثبتت الواقع إخفاقتها وقصورها عن مواجهة مأزق الأمة الحضاري المعاصر ، فقد أصبح الناس أكثر استعداداً لقبول الآراء الجديدة ، والأفكار المبتكرة ، لاسيما إذا كانت جريئة ، تبعث في الجماهير الأمل .

ولاشك أن واقع الأمة الحضاري المتخلف لا يمكن أن تحلّه جماعة من الناس ، أو دولة من الدول ؛ وإنما هو قرار الأمة بأكملها ، حين تتوجّه بصدق نحو خلاصها من هذه الأزمة الحضارية الخانقة ، معتمدة على الله أولاً بأخذ دينه بقوة ، ثم على وحدتها السياسية وتعاونها الاقتصادي ، ولئن كان هذا أملاً بعيداً في ظلّ طبيعة المعطيات السياسية والاقتصادية المعاصرة ، إلا أنه المخرج الوحيد للخلاص من هذه الأزمة ، وإعادة الثقة إلى القيادات العربية والإسلامية من جديد .

٤- بروز الهيمنة الغربية وظهور القطب الواحد في إدارة الحياة السياسية المعاصرة ، وخضوع العالم لإرادتها طوعاً أو كرهاً ، مما دفع بعضهم - ممن يُتَّهمون بالغلو والتطرف - لمحاولة النيل منها ، ولو باليسير الذي يزعجها ، ويزعج حلفاءها .

إن هذه القوى الغربية المتنامية في حاجة إلى قوة أخرى في العالم تقابلها ، وتحُدُّ من نفوذها المتزايد ، فإذا لم تكن قوة إسلامية فعلى الأقل أن تكون قوة معارضة لها ، تحدُّ شيئاً من انطلاقها وتسلُّطها على المسلمين ؛ بحيث تعمل الأمة المسلمة على إظهار هذه القوة لكفِّ الغرب عن تسلُّطهم حين لا يستطيعون هم أن يكونوا قوة ، وهذا الوضع قد يخفُّ كثيراً من النقمة الشعبية العربية والإسلامية التي لم تعد تثق في الأصوات والشعارات القديمة ، وأصبحت أكثر تعلقاً بالجديد من القوى المعارضة للتسلط الغربي .

٥- الجهل بمفاهيم الدين الإسلامي ، ولاسيما في القضايا الشائكة والخرجة مثل قضايا التكفير ، والحكم بغير ما أنزل الله ، والخروج على الحاكم الجائر ، ونحوها من المسائل الفقهية الصعبة ، التي تحتاج إلى الفهم الدقيق ، والبحث العلمي العميق ، وهذا النوع من البحث المتعمِّق يكاد يكون مفقوداً كلياً أو جزئياً لدى غالب الشباب ؛ إذ يغلب على أكثرهم السطحية العلمية ، والتعلُّق بمفاهيم محدودة ، لا ترقى إلى حدِّ يميز لصاحبها التمسك بها ، أو الموت في سبيلها .

وهذا الوضع العلمي المتدني يتطلَّب بالضرورة إشاعة العلم النافع ، والفهم الصحيح بالكتاب والسنة ، ومذاهب العلماء في هذه

القضايا الكبرى ، مما يفرض بالضرورة نزول بعض العلماء إلى الساحة العامة ، خاصة الساحات الشبابية ؛ ليتولوا - بصورة مباشرة - عملية تربية الشباب ، والعيش في أوساطهم ، والقرب منهم ، ومباشرة مشكلاتهم الفكرية والسلوكية .

٦- ما تقوم به غالب وسائل الإعلام من الأدوار الخطيرة في إثارة حفيظة الشباب المتدين ، من خلال ما تبثه من البرامج والأفلام والمسلسلات الساقطة ، والغناء الفاحش ، والصور الخليعة ، والقصص السخيفة ، إضافة إلى السخرية والاستهزاء بالدين ، مع ما تبثه أيضاً من التقارير الإخبارية المغلوطة ، والتحليلات السياسية المستفزة لمشاعر الشباب المتدين ، في الوقت الذي قد لا يجد الإعلام الهادف سبيله إلى هذه الوسائل ، وهذا الوضع يتطلب إعادة النظر في واقع مضامين هذه الوسائل الإعلامية في ضوء المفاهيم التربوية الإسلامية ، والخروج بأفكار صالحة توجه العملية الإعلامية توجيهاً يتوافق مع منهج الإسلام ، الذي تدين به المجتمعات العربية والإسلامية ، وفي الوقت نفسه يكون إعلاماً مشوقاً وهادفاً ونافعاً وصادقاً .

ومن الضروري محاولة فهم طبيعة الشباب المتدين وكيف يفكر ، وهذا لا يكون إلا من شخصية إسلامية خاضت التجربة الدينية ، وعاشت تفاعلاتها الروحية بكل أبعادها التعبديّة والسلوكية ، وليس من شخصية حظّها من التدين مجرد القراءة أو التأمل ثم الوصف ؛ إذ إن التعبير عن التجربة الدينية لا يمكن أن يفصح عنها إلا من عاشها على الحقيقة ، وليس مجرد من درسها أو قرأ عنها يمكنه التعبير عنها بدقة .

إن من المهم - في هذا الشأن - قيام المؤسسات الدينية بواجباتها المنوطة بها ، مثل: التعليم ، والدعوة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والإرشاد ، والفتوى ، ونحوها من القضايا الدينية بصورة أكثر فعالية وحضارية ؛ بحيث لا يشعر المواطن أو الشاب بحاجة هذه المؤسسات إلى مساعدة ، أو الاعتقاد بقصورها وانتهاء دورها ، مما قد يدفع المنهوّ إلى التصدّي بنفسه لهذه المهام الشرعية ، والقيام نيابة عنها بوظائفها ، مع ضرورة فتح قنوات اتصال هادفة بين المواطن والمسئول ، يتبادلان فيها النظر والمشورة عبر وسائل الاتصال المختلفة ، ومحاولة إظهار نموذج الإنسان الصالح المتدين القائم بالحقوق ، وإبرازه باعتباره قدوة للشباب ، في الوقت الذي يؤخّر فيه نموذج الإنسان المتفلّت ، فلا يُبرز ولا يتصدّر المشهد الاجتماعي .

ومن القضايا المهمة أيضاً : الوعي بحجم القوى النفسية والثبات التي يتحلّى بها الشخص المتطرّف ، إلى درجة يصعب معها تغيير اتجاهه بالقوة والعنف ، مما يتطلّب تلمّس الوسائل السلمية الصالحة لتوجيهه ، وتفريغ طاقته في اتجاهات تخدم الأمة ولا تهدمها .

إضافة إلى السعي لفتح جبهة مع العدو الصهيوني على أرض فلسطين ، تفرغ نقمة الأمة تجاهه ، وتستهلك طاقات الشباب الغضبية في الاتجاه الصحيح ، وتسمح - في الوقت نفسه - بساحة للتفاوض مع قوى الغرب بصورة أفضل ، ولعل نموذج حزب الله في جنوب لبنان - مع التحفظ على مضمونه الفكري والعقدي - وثبات المقاومة الفلسطينية في غزة : يدلّ على إمكانية الضغط على القوى الغربية ، من خلال العمل العسكري الموجه نحو العدو الصهيوني ، مع

ما يجتفُ بهذا المقترح من صعوبات ومشاق ، إلا أنه يبقى الأفضل لتنفيس الضغط الاجتماعي ، وتحقيق شيء من توازن القوى السياسية .

ومن المهم أيضاً العمل بجد نحو شغل الشباب بالمهن والوظائف والأنشطة الهادفة بأنواعها المختلفة ، والسعي في تأهيلهم تأهيلاً مبكراً للحياة الاجتماعية ؛ بحيث يدخل الشاب ضمن مجتمع الكبار مبكراً ، ويتأهل للعمل والوظيفة والزواج بصورة لا تسمح له بفراغ يفسد عليه فكره أو خلقه ، مع ضرورة إعادة تأهيل الشباب المتطرف من جديد ، والعفو عمن ثبت صلاحه وتوبته ، ومحاولة إضافة فقه الواقع وأحكام الجهاد في ضوء الكتاب والسنة ضمن المنهج المدرسي ، بما يوضِّح للنشء الفقه الصحيح للنظر في واقع الأمة وظروفها المعاصرة ، والواجب تجاهها ، ضمن فقه ناضج ونظر صحيح .

٥- الرضيع السياسي

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضللّ فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ... فإن العمل السياسي في مفهوم الإسلام عبادة
يتعبّد بها السياسيون ، وقربة يتقربون بها إلى الله تعالى ، ضمن الغاية الكبرى التي
خُلِقَ الإنسان من أجلها ؛ ولهذا يسمّى العمل السياسي في التراث الإسلامي
بالسياسة الشرعية ؛ لأنه - في حقيقته - عبارة عن : أعمال ، وإجراءات ،
وتصرّفات ، مستقاة من الشرع الحنيف ، إما بصورة مباشرة ، من خلال نصوص
واضحة صريحة الدلالة ، وإما بصورة غير مباشرة ، من خلال نصوص عامة
واسعة ، وقواعد استنباط محكمة ، تستوعب الجزئيات التفصيلية الكثيرة ،
وتستشرف مستلهمه مستجدات التفاعلات الإنسانية المستقبلية ، ضمن إطار
رباني يتّسع لكلّ جديد ، وصبغة شرعية متطورة غير متناهية العطاء ، تهدف - في
مجموعها - إلى إصلاح الدين والدنيا معاً ، وفي وقت واحد ، وتتناول مليّة
حاجات البشر الفردية والجماعية في كلّ عصر ؛ بحيث يعالج التشريع - من
خلال اتساعه ونموّه المستمر - حاجات الأمة الكثيرة والمستجدة ، ويستوعب
قضاياها ومسائلها المتنوّعة والمختلفة ، متى استفتته في ذلك ، وراجعته مسترشدة
به ، ومدعنة له ، ومنقادة إليه ؛ لكونه إرادة الله الشرعية من عبده المكلفين .

ولما كانت السياسة الشرعية المعتمدة هي نتاج التفاعل الناضج بين
النصوص الشرعية والمسالك النبوية من جهة ، وبين الوقائع الحياتية المعاشة

ومستجداتها الاجتماعية من جهة أخرى ؛ فإن الضرورة الشرعية ، والمنطق العقلي يُلحَّان على بناء الشخصية السياسية الحكيمة ، التي تجمع بكفاءة بين الدرس الشرعي ، المستوعب للوعي الفقهي ، وبين متعلقاته الواقعية ، وتفاعلاته الاجتماعية ، وهو ما يعرف عند الفقهاء الأصوليين بتحقيق المناط .

إن قدراً وافراً من الرجاحة العقلية ، وحزمة متينة من القيم الخلقية ، وحجماً واسعاً من الخبرات التراكمية : ضرورة لا بد منها لبناء الشخصية السياسية الناجحة ، فإنه لا يتصور الاستغناء عنها مجال من الأحوال لتسديد القرار السياسي ، وتصويب اختياره ، الذي تعقّد في هذا العصر ، وتشعبت مداخله ، وتعدّدت سبله ، حين داخلته عوامل ومتغيرات كثيرة ، حالت دون تمام سداذه ، ووقفت دون كمال صوابه ، حتى غدت مقارنة الصواب في عرف السياسيين صواباً ، من شدّة الغموض والتداخل والتشعب ، الذي يكتنف العمل السياسي وقراراته .

ولهذا فإن العمل السياسي المعاصر لا يتحمّل المراهقات السياسية ، ولا المجازفات الصبيانية ، ولا المغامرات الطفولية ، التي تنمُّ عن ضمور النمو الطبيعي للشخصية القيادية ، وقصور أدائها العقلي عن الاختيارات السياسية الناضجة ، والقرارات المصيرية الموفّقة ، التي لا بد منها - على وجه الضرورة - للسلامة من الإخفاقات الخطيرة في الواقع السياسي الصعب ، الذي يهدّد المراهقين السياسيين بالهلاك ، ويعرّض المجتمعات الإنسانية للزوال .

ومع ذلك فإن واقع كثير من الاختيارات السياسية المعاصرة ، وما تسفر عنه قراراتها القاصرة من نتائج خفقة تضرُّ بالأوطان ، وتهدد البلدان : لا

تدلُّ على مجردِّ مراهقة سياسية فحسب ، بل هي مرحلة قصور دون ذلك ، فهي - في الحقيقة - لم تتجاوز بعد مرحلة طفولة سياسية ، يعيش فيها بعض الساسة مرحلة الرضاعة ، التي يعجز فيها الرضيع السياسي عن الاختيار المناسب لنفسه ، حتى إنه يضعف عن التمييز بين التمرة والجمرة ، مما يسوقه إلى محاولة تقليد الكبار ، ومحاكاة الناضجين ، فيحيا عالة على المجتمع الدولي ، يتكفَّف البالغين في اختياراتهم السياسية ، ويقلِّد الناضجين في اجتهاداتهم الإدارية ، حتى تغدو شخصيته نهياً لتوجُّهات الآخرين ، فتبدو كأنها تشكيلة مخلوطة من الآراء والممارسات التي لا يجمعها كيان ، ولا يضمُّها عنوان ، وإنما هي اختيارات رعناء ، كاختيارات الطفل الصغير من سلوك البالغين .

والعجيب في شخصية الرضيع السياسي أنه متعثر في غالب أحواله حينما يحاول مسالك الكبار ؛ فيجرَّب خطوهم ، ويحاول نهجهم ، فيأتي بالطوام المهلكات ، ما لم يتداركه الآخرون بالرعاية والعناية والمداراة ؛ فإن القاسم المشترك الذي يجمع الرضع السياسيين هو عدم التوفيق ، وهذا ما يُلاحظ عليهم بوضوح في سلوكهم السياسي ؛ ففي المواقف الدولية والمحلية التي تحتاج بالضرورة إلى التريث ، وإعادة النظر ، وإدامة الفكر : ترى الرضيع السياسي متعجلاً نحو عطبه ، متهاكماً على فشله ، مقتحماً في ضرره .

وفي المواقف الأخرى الجليئات الواضحات ، التي يتبيَّن وجهها الأطفال المميَّزون بلا إمعان ولا نظر ، ويفهمها البسطاء السذج بلا تأمل ولا فكر ، فضلاً عن العقلاء المجربين ، والنخب الفاهمين ، فإذا بالرضيع السياسي - بعد الخمسين والستين - يحار في اختياره ، ويتردد في قراره ، ويغرق في إنائه ، وكأنها

المعضلة الكبرى ، والرزية العظمى ، التي تحتاج إلى الرؤساء ، وتفتقر إلى القادة والوزراء ، حتى إذا تمت للرضيع المشورة ، واتضح له الصورة : أتى بما يُعْمَى البصيرة ، من الفواحش السياسية ، والفواجع الإدارية ، تماماً كما يخطو الرضيع خطواته الأولى فيتعثّر ويقع ، حتى إذا ارتطم جسده بالأرض ، ونال رأسه نصيبه من الطرق ، عندها - وبسرعة فائقة - يبلغ الرضيع رشده الإنساني ، فيشبُّ في ليلة ، ويتمُّ له نموه الطبيعي في ساعة ، وهنا ينادي في الجماهير ، ليشعرهم ببلوغه مرحلة الرشد ، على طريقة ابن علي التونسي حين قال للشعب عندما ثاروا عليه : (فهمتكم .. فهمتكم) !

وأما ذاكرة الرضيع السياسي فقصيرة ضعيفة ، لا تكاد تستحضر شيئاً من الحوادث السابقة ، ويصعب عليها استرجاع المواقف والحالات المشابهة ، فتفقد بياناتها أولاً بأول ، وتمحو حوادث اليوم وقائع الأمس ، فلا تصطحب شيئاً من تجارب الماضي للحكم على الواقع ، حتى ما تكاد الذاكرة تستلهم الماضي في موقفٍ حاضرٍ مشابه ، تماماً كحال الرضيع الذي قد ينسى أقرب الناس إليه إذا غاب عنه فترة من الزمن ، ويكرّر أخطائه مرّات متعدّدة ، فلا تستحضر ذاكرته الضيقة والضعيفة التجارب السابقة ، التي تعينه على الحكم السديد في المواقف الجديدة والمشابهة .

وأما مخاطبة الرضيع السياسي للجماهير ، ومحاولة إيصال صوته إليهم ، ضمن إمكاناته الثقافية المحدودة ، وقدراته العقلية العاجزة ، وشخصيته الإنسانية الهزيلة ، فهي تشبه - إلى حدٍّ كبير - المناغاة التي يصدرها الرضيع في شهوره الأولى ، فيصعب على السامعين تبيينها ، ويستحيل عليهم تفهّمها ، فهي لا تعدو

أن تكون أصواتاً تلمح إلى وجود الحياة فحسب ، كحال الوليد حينما يستهل صارخاً ثم يموت من لحظته ، ورغم ذلك يثبت لنفسه الحقوق بهذه الصرخة الوحيدة اليتيمة .

والغريب في شأن مناغاة الرضيع السياسي : أن جموعاً غفيرة من الشعوب المهجّنة ، تزعم بيقين أنها تفهمها ، وتستوعب روح معانيها ، وتستلهم منها نوراً لمستقبلها ، ومعالم جديدة لنهضتها ، في حين تقف قلّة من الناس مشدوّهة أمام هذا الفهم والاستيعاب والاستلهام ، عاجزة عن الوعي بشيء من ذلك ، تحاول جاهدة أن تدرك ما أدركته هذه الجموع الذكيّة من مناغاة الرضيع ولكن دون جدوى .

وهنا يتعجّب الرضيع السياسي من هؤلاء البلهاء ، حين لم يفهموا مناغاته كما فهمتها الجموع الكثيرة ، ولم يستلهموا مضامينها الجليلة ، ولم يستوعبوا معانيها العميقة ، مما يضطره إلى مساعدتهم على الفهم بالعصا الغليظة ، التي تزيل عوائق العقول ، وتشقّ غبش العيون ، ليتمكّنوا من إدراك الدرس ، واستيعاب البيان .

وأما بطش الرضيع المدلّل بمن يعانده أو يقاومه أو يتنقده ، فهذا شأن آخر ، على طريقة القذافي حين أخذ ينادي في خصومه لما ثاروا عليه : (من أتم ؟) ؛ فإن أخذه حينئذٍ يأتي في الغالب عشوائياً دون تمييز ، ومفرطاً دون ضوابط ، لا يكاد يتحمّل الآخرين ، ممن لا يأتون على هواه ، كحال الطفل عندما يقاوم من ينازعه في أعباه ، أو يضبطه في تصرفاته ، فهو ضيق الخلق ، قليل الصبر ، جزوع الطبع ، سريع الانتقام .

إن مما يجعله الرضيع السياسي ، ويشكل عليه فهمه ، ويصعب عليه إدراكه : أن تنفُس الحرية إدمان يصعب الفطام منه ؛ فجرعة واحدة من مصَلها كافية لحصول الاعتماد النفسي الذي لا فكاك منه ، بمعنى أن من ذاق طعم الحرية ساعة من الزمان ، فتذوَّق شهدها ، ورشف خمرها ، وتنسَم عبرها : تورط في الاعتماد عليها ، فلا يتصور خلاصه منها ؛ كحال المخدَّرات القويَّة ، حين يعتمد عليها الجسم مباشرة من أوَّل جرعة ، فلا يستغني عنها ؛ ولهذا لا يفهم الرضيع السياسي سبب إصرار الشعوب المستضعفة على الحرية ، واسترخا ص المهج في سبيلها ، تماماً كسوء فهمنا لسلوك مدمن المخدَّرات ، حين لا يتردد في بذل كلِّ ما يملك في سبيل جرعة واحدة من الهيروين .

إن من الحقائق الراسخة في العرف الإنساني : أن المنصب السياسي لا يعطي القائد قيمته الشخصية ومكانته ، ولا يؤهِّله للأداء السياسي الناجح ؛ وإنما شخصية القائد ، ومكوِّناتها الفكرية والخلقية ، وخبرته التراكمية الناضجة ، وما ييسط الله عليه من كلِّ ذلك : هي التي تضيف على المنصب قيمته ومكانته ، وتؤهل القائد لحسن الأداء السياسي ؛ ولهذا فإن القائد الفذ لا تستفزُّه هيشات المواقف السياسية ، ولا يُثيره ضجيجها العالي ، فهو ثابت الجنان ، راسخ الأركان ، ممتلئ بالإيمان ، يرى بنور الله تعالى ، ويعمل بمقتضى أمره ونهيه ، في حين تستهوي الرضيع السياسي الآراء البراقة ، والمقترحات الأخاذة ، فينسا ق وراءها كما ينسا ق الرضيع إلى ملهاته .

إن أزمة الرضع السياسيين أنهم يتقدّمون حين يجب عليهم أن يتأخروا ، ويتأخرون حين يجب عليهم أن يتقدّموا ، ويتكلّمون حين يجب عليهم أن

يصمتوا ، ويصمتون حين يجب عليهم أن يتكلموا ، إنها علامات عدم التوفيق ،
ومعالم سوء التدبير ، التي يلزمها الله - بحكمته - سفهاء السياسة ؛ فإن الشرع
الحنيف منع من تمكين السفه من ماله الشخصي - الذي هو حق له - بسبب
السفه ، واحتمال سوء التدبير ، فكيف يأذن له بالتصرف السياسي ، الذي قد
تضيق معه مصالح المجتمع الكبرى !؟

٦- دعوى الحقوق

ينطلق المضطهدون في عالم اليوم البائس ، والمدافعون عنهم في الجمعيات والمنظمات الدولية نحو المطالبة بحقوقهم في الحياة الكريمة ، المتضمنة لحق الحرية ، وحق العمل ، وحق المشاركة السياسية ، ونحوها من قائمة الحقوق التي ينادي بها المحرومون وأنصارهم .

وعلى الرغم من صحة مبدأ مطالبة المظلوم بحقوقه - في الجملة - فإن هذه الواجهة تحمل معها مبدأ الأنانية على الطريقة الغربية ؛ فالكل يطالب بحقوقه ، ولا يتحدث مطلقاً عن واجباته ، بل يعتبر حرمانه من حقوقه مسوّغاً له لإهدار حقوق غيره ، لاسيما حقوق من ظلمه ، أو أساء إليه .

والتشريع الإسلامي يقرُّ مبدأ حقوق الناس في مقابل واجباتهم ، فواجبات الشخص هي حقوق الآخرين ، وبقدر حجم الحقوق يكون تحمُّل الواجبات ، فحقوق الزوجة هي واجبات زوجها ، وحقوق الزوج هي واجبات زوجته ، وحقوق الحاكم هي واجبات الرعية ، وحقوق الرعية هي واجبات وتكاليف الحاكم ، وحقوق الوالدين هي واجبات الأبناء ، وحقوق الأبناء هي واجبات الآباء .

وهكذا نهج التوازن الإسلامي بين الحقوق والواجبات ، بحيث يسيران معاً في خطين متوازيين ومتناغمين ، فما من حقٍّ إلا ويقابله واجب ، وما من واجب إلا ويوازيه حقٌّ ، فلو قدر لأفراد المجتمع أن ينطلقوا جميعاً نحو واجباتهم المنوطة بهم ، فيقومون بها دون أن يشترطوا مسبقاً الحصول على حقوقهم ؛ فإن الجميع حينئذٍ سوف يستمتعون بحقوقهم ، ولكن الواجهة الغربية المحفزة للأنانية

الشخصية ، تتوجّه عالمياً نحو المناداة بالحقوق ، باعتبارها شرطاً للقيام بالواجبات ، فتثير المضطهدين نحو المطالبة بحقوقهم ، دون تنبيههم على واجباتهم تجاه الآخرين ، مقنعة لهم أن الحقوق أولاً ، ثم الواجبات ثانياً .

وهذا الاتجاه من شأنه إشاعة روح التباغض والتنافس الاجتماعي بين الناس ، بتحفيظهم نحو الحقوق من جهة ، وتثيبتهم تجاه الواجبات من جهة أخرى ، وقد تواتر المنطق الاجتماعي أن العامل يقوم بواجباته بإنجاز عمله المنوط به ، ثم يطالب في نهاية عمله بأجرته ، والرجل يتقدّم بواجباته للمرأة بالمهر والهدايا ، ثم يأخذ حقوقه منها بعد أن تزفّ إليه ، والمواطن يتقدّم بالطاعة والولاء للحاكم ، ثم ينال حقوقه المشروعة في ذمة الدولة ، وهكذا تتوازن الحقوق والواجبات ، ويتلاحق أداؤها ، فتتقدّم هذه تارة في حق أناس ، تتأخر الأخرى في حق آخرين ، ثم تتلاحق وتتوازن ، دون مشاحة أو تنافس أو تباغض .

والتأمل في منهج الإسلام يجده - في غالب الأحيان - يؤكّد على الواجبات أكثر بكثير من تأكيده على الحقوق ، ويُلزم الناس بتقديم ما عليهم أولاً ، قبل أن يطالبوا بحقوقهم ، حتى إنه لا يرى إسقاط حقوق الظالم بسبب تقاعسه عن القيام بواجباته ؛ فالحاكم إن قصر في واجباته تجاه الرعية ، فإنه لا يسوغ أن تتقصّد الرعية حرمانه من حقّه في الطاعة في المعروف ، والأب إن أساء في معاملة أولاده ، فإنه لم يصح للأولاد إسقاط حقّه في البر ، والأقارب إن أهملوا صلة رحمهم فقطعوها : لم يجوز مقابلتهم بالمثل ، وهكذا التشريع الإسلامي ينطلق في مسألة الحقوق المتبادلة بين أفراد المجتمع من ضرورة القيام بالواجبات أولاً ، وليس من مجرد المطالبة بالحقوق .

ولا يصحُّ أن يفهم من هذا أن نظام الإسلام يقرُّ الاستبداد السياسي ، أو يميز ظلم الذرية ، أو يسمح بسلب الناس حقوقهم ، وفي الوقت نفسه يلزمهم بالقيام بواجباتهم ، فهذا ليس من نهج الإسلام في عدله وإنصافه ؛ وإنما المقصود من ذلك هو لفت الجميع : الأقوياء والضعفاء - بلا استثناء - نحو واجباتهم أولاً ، ثم المطالبة بالحقوق بعد ذلك ، فلا يمتنع أحد عن بذل ما وجب عليه لأن الآخر لم يبذل له الواجب له .

وفي ظل هذا الفهم الإسلامي للحقوق والواجبات ؛ فإن من المستحسن أن تراجع المنظمات والجمعيات الإسلامية هذه المسألة ، فتسعى إلى إحياء مبدأ الواجبات ، قبل أن تعلم الناس المطالبة بالحقوق ، فإن مجارة المنظمات والهيئات الغربية والدولية في توجُّهاتها الحقوقية لن ينتهي إلى شيء ؛ فإن الواقع يشير بوضوح أن هذه المنظمات الحقوقية ، بكل أطيافها - الرسمية منها والمدنية - في أصدق أحوالها ، وفي أجل عطاءاتها ، وفي أنبل مواقفها : لا تتجاوز حدَّ الرصد للوقائع والأحداث ، ووضع التقارير الدورية في ذلك ، وربما الاحتجاج والاستنكار في بعض الأحيان ، وإعلان المطالبة برد الحقوق ، ورفع المظالم ، وإلى هذا الحد ينتهي دورها ؛ فإن الواقع لم يشهد قطُّ أثراً واضحاً لهذه المنظمات ، لا في رفع ظلم ، ولا في إحقاق حق .

إلا أن الخشية من وجود هذه المنظمات الحقوقية - الدولية منها والمحلية - أن تكون مجرد أداة اجتماعية مناسبة لتفريغ طاقات الشرفاء والمغفلين ، ضمن أنشطة حقوقية فارغة ، تستهلك جهود المتحمسين من جهة ، وتنفس ضغوط المجتمع من جهة أخرى ، فلا يجد العاملون مجالات للتحرك الإيجابي تجاه دفع

المظالم ، وتأمين الحقوق ، إلا ضمن هذه المنظمات العاجزة واقعياً ، والمحكومة إدارياً ، والمراقبة سياسياً .

٧- ما أسباب سقوط العالم الإسلامي ؟

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. فإن طرح مثل هذا السؤال لا يستهجن ، بل هو من الواجبات التي لا بد أن تتكرر على مسامع المسلمين في وقت غفلتهم ، لعلمهم يستيقظون لواقعهم الأليم ، ويتنبهون لما آلت إليه أوضاعهم ، فيراجعون من أجل ذلك دينهم ، الذي هو عصمة أمرهم ، وطريق فلاحهم وصلاحهم .

أما أسباب سقوط العالم الإسلامي ؛ فإن الحديث عنها يطول ، فالأسباب كثيرة ومتعددة ومتنوعة ، إلا أنه يمكن إجمالها بصورة مختصرة في أن الأمة لم تعمل بدينها الحق ظاهراً وباطناً كما أمرها الله تعالى ، فما آلت إليه أحوالها هو نتيجة طبيعية وحتمية لتفريطها في دينها الصحيح ، الذي من الله به عليها ، وأتحفها به دون سائر الأمم الأخرى .

ثم إن واقع الأمة المعاصر المحفوف بالتخلف والانهازم والتبعية : يُعدُّ من أعظم وأقوى الأدلة على صحة دين الإسلام ، وسلامته من التحريف ، وكماله وجماله ، فلو قدر أن تفوق المسلمون المعاصرون ، وحصل لهم التقدم الحضاري المنشود ، وتمكّنوا وانتصروا ، وهم على تفريطهم هذا في دينهم : لكان ذلك أعظم دليل على فساد دينهم وتحريفه وضياعه ، ولشابهوا - في وضعهم هذا - حال النصاري الذين ما تقدّموا ، ولا حصل لهم التفوق الحضاري المادي إلا بعد نبذهم وإعراضهم عن دينهم المحرّف إلى المادية والإلحاد والعلمانية ، ضمن سنة الله تعالى في من نسي دينه ، وأعرض عنه رافضاً له ؛ فإن الله تعالى يفتح عليه أبواب كل شيء - استدرجاً له - حتى إذا تمكّن في الظاهر أخذه بغتة .

إن أمة الإسلام ما دامت تعلن أنها مسلمة ، في الوقت الذي لا تطبّق فيه إسلامها بصورة صحيحة ومتكاملة ، فلن نتوقع لها أيّ تقدّم حضاري صحيح متفوق - مهما حاولت - حتى تراجع دينها ، فتأخذه بقوة ، وتعمل به ظاهراً في سلوكها ، وباطناً في معتقداتها ، وهنا يمكن الله تعالى لها كما وعدّها ، والله لا يخلف الميعاد .

وأما حين تنبذ الأمة الإسلامية دينها بالكلية - لا قدر الله - جهاراً دون موارد ، وتعلن بوضوح أنها ليست أمة إسلامية ، وتفعل بدينها ما فعله النصارى بدينهم ، فعندئذٍ يجري على أمة الإسلام ما جرى على النصارى حين نبذوا دينهم فتقدموا وتطوّروا ، حيث تجري عليهم سنة الله تعالى التي لا تتخلف : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴾ ٤٤ / ٦ ، فيحصل لهم التقدم الحضاري المادي بقدر جهدهم ، كما حصل لغيرهم من أمم الكفر ، ولكن لن تفوتهم سنة الله في أمثالهم وأشباههم : ﴿ ... حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً... ﴾ ٤٤ / ٦ .

إن مسلك النفاق المذموم لا يمكن أن يكون مصدراً لعزة المسلمين ؛ فإن المنافق لا يكون سيّداً أبداً ، فقد ضرب الله على المنافقين الذل والصغار إلى يوم القيامة ، حتى وإن ظهر للمنافقين شيء من السلطان ، فإنه يحمل في باطنه الذل والهوان ، اللذين لا ينفكّان عن أهل النفاق ، وإلا فكيف يعزُّ الله من عصاه ؟

وأمة الإسلام اليوم للأسف - إلا ما رحم الله تعالى - تسلك مسلك النفاق ، فتعلن أنها مسلمة ، وأنها متمسّكة بدينها ، في الوقت الذي تخالف

دينها بصورة صارخة واضحة ، فهذا المسلك لا يمكن معه الخروج من أزمات المسلمين المتلاحقة ، بل سوف تبقى الأمة تعيش في حلقات مفرغة من المحاولات اليائسة للخروج من أزماتها ، يلاحقها الإخفاق من كل مكان ، حتى تراجع دينها بصدق ، فتأخذه بقوة ، إيماناً واعتقاداً ، وعملاً وتطبيقاً ، وعندها تبشر بنصر الله تعالى وتمكينه ، وتستقبل فتوح الله عليها من كنوز السماوات والأرض - كما وعد سبحانه - وتستلهم منه - جلّ وعلا - مخارج حضارية جديدة ، وأسباباً مبتكرة حديثة ، لتجاوز الأزمات ، والخروج بالأمة من الاختناقات إلى النهضة الحضارية الشاملة .

تاسعاً : مقالات التربية الجنسية

١- الإلحاح الغريزي

٢- أزمة الاحتكاك بين الجنسين في المسجد الحرام

٣- تهديد الغريزة الجنسية في خبر الفتاة الهندية

٤- الشهوة الإلكترونية

٥- الأزمة العاطفية في تأخير سن الزواج

١ - الإلحاح الغريزي

إن غريرة حب البقاء : فطرة إنسانية ملحّة ، تدفع الناس دفعاً نحو أسباب البقاء ، وتحثهم - بطبيعتها العنيفة - نحو استمرار الحياة الإنسانية دون انقطاع ، فتلحّ عليهم بدافع الشهوة المستلثة نحو قضاء الوطر لينعقد من ذلك الولد ، الذي يعد ثمرة كلّ هذا التفاعل الإنساني ، والغاية الكبرى من تلاقي الجنسين ، فكل مظاهر التفاعل والتداخل والصراع التي تسبق حصول النسل لا تعدو أن تكون مقدمات للحدث الإنساني الأكبر وهو اقتناص الولد .

وهذه الغريزة الإنسانية العارمة يصعب بل يستحيل إلغاؤها ، أو تعطيلها ، أو تأجيلها ، فاللقاء بين الجنسين لا بد حاصل ، ومياه الرجال سائرة إلى أرحام النساء ، سواء تم ذلك بطريق الزواج المشروع ، أو تم بالطرق غير المشروعة ، وسواء رضي المجتمع بذلك أم سخط .

ولقد حلّت المجتمعات غير الإسلامية هذه المشكلة حين فتحت على الناس أبواب الإشباع الجنسي دون حدود ، فلم تغلق منها باباً سوى باب الاغتصاب والإكراه ، وتركت للناس حرية التحايل فيما بينهم لقضاء شهواتهم ، ونيل ملذاتهم الجنسية ، حتى جاهروا بها في حياتهم العامة ، وعبر وسائل إعلامهم المختلفة ، يتحدثون بذلك الضمير والعقل الإنساني ، والمبادئ والقيم الأخلاقية التي تنادي بها الأديان ، دون نظر صحيح لعواقب الانحلال الخلقي .

وفي هذا الخضم العارم من الإثارة الشهوانية الذي عم العالم : وقع المسلمون في الحرج ؛ فهم يتعرّضون كغيرهم للإثارة ، ويشاهدون ويسمعون ما يُلهب الغريزة ، في عصر لم يعد فيه مجال للعزلة الاجتماعية ، إلا أنهم يختلفون

عن غيرهم في كونهم ممنوعين شرعاً من إشباع غرائزهم بغير طريق الزواج المشروع ، الذي ضاقت سبله في هذا الزمان ، وتعقدت وسائله ، وقلّت أسبابه ، رغم وفرة النساء والفتيات العازبات - الأبقار منهن والشيبات - حتى إن أعدادهن المتزايدة تشكّل أزمة اجتماعية ، في مقابل أعداد كبيرة أخرى من الشباب الأعزب ، والرجال الراغبين في التعدد ، فقد حجز الشرع بين الفريقين بوخز الضمير الحي ، وعنف الحدّ الشرعي ، إضافة إلى الفضيحة الاجتماعية ، التي تحجز كثيراً من الناس عن الفواحش.

وفي ظلّ هذه الظروف الاجتماعية الشاذة : وقف الفريقان المتعطّشان من الرجال والنساء على طرفي المجتمع ، ينظر كلّ منهما إلى الآخر بحذر ، والغريزة تُلحّ عليهم بعنفها ، وتدفعهم إلى التلاقي غير المشروع ، فيسقط بعضهم بالفعل في حمئة الرذيلة تحت ضغط الفطرة ، حتى إن أنواع الساقطين في الفاحشة من الفريقين يمثلون غالب فئات المجتمع بنسب مختلفة ، مما يؤكد أن الدافع الغريزي أمر عارم يشمل الجميع ، في حين بقي جمع من الفريقين : عصمهم الله بالتقوى ، أو الحياء الفطري ، أو الرهبة الاجتماعية من أن ينزلقوا في مستنقع الفواحش ، فرضوا لأنفسهم بالمسلك الصعب في نهج التعقّف ، ومع ذلك لم يتجرّدوا من الدافع الفطري الملح ، وإنما يتلمّسون الفرصة الاجتماعية المناسبة ، التي يخرجون بها من أزماتهم الفطرية دون حرج اجتماعي ، أو مذمّة شرعية ، ومن هنا وبناء على هذه الحاجة الاجتماعية : ظهرت أنواع من الأنكحة المستحدثة ، قد فرّقتها الأسماء المتنوعة ، وجمعتها - في الغالب - الغاية الواحدة المتمثلة في قضاء الوطر ضمن إطار مقبول اجتماعياً ، وله - في الوقت نفسه - حظ من النظر الشرعي .

إن الشريعة الإسلامية حين ضيّقت على الجنسين أبواب الحرام : فتحت لهما أبواب الحلال كأوسع ما يكون ، فأمرت بالتيسير والتسهيل ، ونهت عن التعسير والتضييق ، حتى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز النكاح بنعلين ، وبملء كفّين من طعام ، وبتعليم شيء من القرآن ؛ إذ إن مقصود الشارع حصول النكاح ، وقضاء الوطر ، واستمرار النسل ، وأما ما هو دون ذلك لا يعدو أن يكون وسائل وأسباباً غير مقصودة لذاتها ، وإنما شرّعت لما وراءها من المقاصد الكبرى .

وأما الأنكحة المحدثة بمسمياتها المختلفة ؛ مثل : المسيار ، والمسفار ، والمصيف .. ونحوها ، فإن الشريعة الإسلامية تعني بالمضامين أكثر بكثير من عنايتها بالعناوين والأسماء ، فأما نكاح - تحت أي اسم - جمع شروط الصحة فهو صحيح ، وأما نكاح خلا من شرط من شروط الصحة فهو باطل ، حتى وإن تسمّى بالأسماء الشرعية ، ويمكن تصنيف شروط صحة النكاح إلى صنفين :

الأول : الشروط الأساسية :

- ١ - قبول الزوجين البالغين بالنكاح دون إكراه .
- ٢ - تولي الولي الشرعي لعقد النكاح بنفسه أو بالوكالة .
- ٣ - حضور شاهدين عدلين .
- ٤ - تقديم المهر ولو كان يسيراً .
- ٥ - خلو العقد من شرط يفسده ، مثل : تحديده بزمن معين ، أو اشتراط عدم الوطء ونحوها .

الثاني: الشروط الفرعية :

- ١ - مراعاة الكفاءة بين الزوجين .
- ٢ - توثيق العقد لدى الجهات المختصة ، لضمان حق المرأة والأولاد .
- ٣ - إعلان النكاح وإخراجه عن حدّ السريّة .
- ٤ - عدم التدليس في عيوب الزوجين .
- ٥ - خُلوص النّيّات من المقاصد المخالفة لظاهر العقد .

٢- أزمة الاحتكاك بين الجنسين في المسجد الحرام

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،

أما بعد ، فقد جرت سنة الله تعالى في الناس على نظام التزاوج بين الجنسين : الذكر والأنثى ، ليتنج عنهما النسل ، فيخلف بعضهم بعضاً ، ومن ثم يتحقق مراد الله تعالى القاضي يجعل الإنسان خليفة في الأرض .

ولما كان التزاوج بين الجنسين ضرورة لاقتناص الولد ، وحتماً لا بد منه لبقاء النسل : ربطه الخالق الحكيم بدافع الشهوة المستلذة ؛ فقذفها في القلوب ، وركبها في النفوس ، حتى تمكنت في الخلق ، وأسرت الجنسين لها ، فانقاد لها الناس مندفعين بفطرتهم ، مستجيبين لداعي الشهوة ، حتى تلونت الحياة بالطابع الجنسي ، فانشغل الجنسان بعضهم ببعض ، يلبون نداء الفطرة ، الذي يلحُّ عليهما لإشباعه ، ويصرُّ عليهما لإرضائه ، ولولا سلطان الشرع الحنيف ، وقوة خُلق الحياء الفطري : لأتى الجنسان من قبائح المسالك ، وردىء الأخلاق ، ما يحطهما دون مرتبة الحيوان ، وواقع المجتمعات المنفلتة من ضوابط الشرع والخُلق ، المتنكرة للفطرة السوية : خير شاهد على هذا المعنى .

وبناء على هذه الطبيعة الفطرية جاءت الشريعة الإسلامية المباركة بالمباعدة بين أنفاس الرجال والنساء ؛ لسد باب الإثارة الجنسية غير المرغوب فيها ، وحصرها في نطاق الزوجين وملك اليمين ؛ بحيث يبقى الدافع الجنسي ضمن حدوده المشروعة ، يؤدي دوره الحيوي في بقاء النوع ، واستمرار النسل ، بعيداً عن الفوضى والصخب والإزعاج ، الذي تسببه الإثارة الجنسية خارج دائرة المشروع .

لذا تواترت الكثير من النصوص الشرعية ، وتضافرت العديد من المذاهب الفقهية على لفت النساء عموماً ، والشابات خصوصاً إلى بيوتهن ، مرغبة لهن بالمكوث فيها ، مفضلة لها حتى على المساجد ؛ وذلك للمعنى المتقدم من جهة ، وللدور الأسري التربوي المنوط بهن من جهة أخرى ؛ فأداء الصلاة المفروضة للمرأة في بيتها أفضل من أدائها خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي مسجده ، في الوقت الذي لم يعذر الشرع الرجل الصحيح القادر في ترك الجماعة ؛ فقد ورد في حق المتهاونين بها الوعيد الشديد ، فكيف - والحالة هذه - يتساوى الجنسان في حق المسجد : زماناً ومكاناً ؛ بحيث يُفرض للنساء من طول الزمان ، وسعة المكان ما يُفرض مثله للرجال ، فهذا لا شك من الغبن في حق المكلفين بالجماعة ، ولهذا كان عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - يخرج النساء من المسجد يوم الجمعة ؛ ليفسح للرجال أداء الفرض .

وهذا المفهوم الشرعي لا يتعارض مع التوجيه النبوي بالإذن للنساء في المسجد ؛ إذ هو إذن مشروط بالضوابط الشرعية العامة الواردة في حقهن ، والتي تضبط أحكام خروجهن لحاجاتهن عموماً ، وإلى المسجد خصوصاً ، فالنصوص الشرعية تتوافق ولا تتعارض ؛ ولهذا لما منع كثير من مجتهدي المذاهب الفقهية النساء من شهود الصلوات في المساجد لم يكونوا معاندين في ذلك للإذن النبوي - حاشاهم - وإنما معتمدين على النصوص الشرعية الواردة في حقهن بهذا الخصوص ، وعلى واقع ما أحدثته من التفريط في طريقة خروجهن إلى المساجد ، وهذا ما صرحت به السيدة عائشة - رضي الله عنها - من عموم فهمها للشرع ، وبناء على تبدل أحوال بعض نساء عصرها ، حيث

تقول : (لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل) .

وأهل العلم والغيرة في هذا الزمان يعلمون أن ما أحدثه غالب النساء في هذا العصر من الخروق السلوكية كاف لمنعهن المساجد ، لاسيما إذا اجتمع إليه اختلاطهن بالرجال ، والصف بينهم ، وتخطي رقابهم ، والاحتكاك الجسدي الذي قد يصل أحياناً حد التمازج بين الجنسين ، كما هو حاصل في المسجد الحرام في فترات المواسم ، كل ذلك في سبيل مشاركة النساء في صلاة الجماعة ، أو التنفل بالطواف ، أو الرغبة في تقبيل الحجر ، ونحوها من العبادات التي لا تزيد في حقهن عن درجة الفضيلة كأقصى تقدير ، ومع ذلك قد تهدر في سبيلها ثوابت شرعية لا خلاف فيها .

والتأمل في السنوات الأخيرة في الحرم المكي الشريف ، في فترات الذروة من المواسم : يشعر بجنل شديد أمام فوضى الاختلاط بين الجنسين ، مما لا يُقره فقيه ، وإنما تُخرج مخرج الضرورة ، التي قد يتوسع فيها بعضهم إلى حد الانفلات ، وما زالت الفضائيات تنقل للعالم بالصورة الواضحة هذا الواقع المخرج ؛ فيرى العالم إمام الحرم وهو يأمر المصلين بتعديل صفوفهم قبل شروعه في الصلاة ، فيصف جمع كبير من الرجال والنساء ، جنباً إلى جنب ، وكتفاً إلى كتف أمام عدسات الكاميرات ، في الوقت الذي ينصّ فيه جمع من الفقهاء على بطلان مثل هذه الصلاة !

ولا يبعد - في مثل هذه الأجواء المختلطة - أن يقع من المحظورات الشرعية ، والمفاسد السلوكية ، والفواحش الخلقية ما الله به عليم ، فما زال

الناس يتناقلون فيما بينهم وقائع ومشاهدات وأخبار مخجلة ، عما يقع أحياناً في المسجد الحرام ، رغم الجهود الأمنية المبذولة للحد من مثل هذه الحوادث الخلقية والسلوكية .

إن الدافع الفطري بين الجنسين شيء غالب ، فقد ينهزم السوي أمامه ، فضلاً عما دونه من الانتهازيين ، ولعل في هاتين الروايتين من عصر النبوة الطاهر ما يوضح المعنى المقصود ، ويوضح بجلاء طبيعة العلاقة بين الجنسين :

الرواية الأولى : (أنه اشتكى رجل منهم حتى أضني ، فعاد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، فهش لها ، فوقع عليها فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإني قد وقعت على جارية دخلت علي ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به ، لو حملناه إليك لتفسخت عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة) سنن أبي داود .

الرواية الثانية : (أن امرأة خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة ، فتلقاها رجل فتجللها فقضى حاجته منها ، فصاحت فانطلق ، ومر بها رجل فقالت : إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا ، ومرت بعصابة من المهاجرين فقالت : إن ذاك الرجل فعل بي كذا وكذا ، فانطلقوا فأخذوا الرجل الذي ظنت

أنه وقع عليها فأتوها فقالت : نعم هو هذا ، فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذي وقع عليها فقال : يا رسول الله أنا صاحبها ، فقال لها : اذهبي فقد غفر الله لك ، وقال للرجل قولاً حسناً ، وقال للرجل الذي وقع عليها : ارجموه ، وقال : لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبول منهم) السلسلة الصحيحة .

إذا كان هذا النوع من الوقائع السلوكية الخاطئة يمكن أن يحدث في مجتمع المدينة النبوية ، مع قيام الدين ، وانتفاء مظاهر الفتنة الجنسية ، والمباعدة بين الجنسين ، في بيئة غلب عليها الإيمان والتقوى : فكيف بغيرها من المجتمعات ، لا سيما المعاصرة منها ، التي غلبت عليها الأهواء ، وضعف فيها وازع الدين ، وعمت فيها مظاهر الفتنة الجنسية ، بل كيف بملايين الرجال والنساء ، يُحشرون في مكان واحد يضيق بهم ، حتى تلتصق الأجساد بالأجساد ، على مدار أيام ، فما هو حجم المفاسد المتوقعة من اجتماع مثل هذه الحشود منضغطة في مكان واحد ؟ فلو قدر أن أقيمت دراسة ميدانية للكشف عن أنواع المفاسد الخلقية والسلوكية لمثل هذه الجموع المتراكمة لجاءت نتائج الدراسة مذهلة ، بل لو جمعت محاضر الوقائع المسجلة لدى الجهات الأمنية في الحرم المكي عبر سنوات مضت ، ثم صُنفت وحُللت لأعطت مؤشرات غاية في الخطورة .

والمحلل لهذه الأزمة يجد أن أسبابها متشعبة الجوانب ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم هذه أسباب ، والتي يمكن حصرها في سببين رئيسيين :

السبب الأول : إخفاق الجهات المختصة والمعنية بإدارة وتطوير واقتراح وتنفيذ مشاريع المسجد الحرام ؛ فرغم كل الجهود المبذولة والمشكورة التي

لا ينكرها أحد ، فإن خطط مشروعات المسجد الحرام لم تواكب - بقدر كاف - حجم الأعداد المتنامية من الزوار والمعتمرين والحجاج ، كما أن آليات إدارته ، وتطوير أدائها ، من خلال دراسة أساليب تنظيم حركة الحشود ، لا سيما المرتبطة بالطواف ، من جهة الدخول إليه والخروج منه وسعته ، وسبل ربط المداخل بالأقسام المخصصة للنساء ، ونحوها من آليات الحركة : لا تزال متواضعة ، وفي حاجة لمزيد بحث واستقصاء وتنقيب عن مقترحات هندسية مبدعة ومتفوقة ، تكون نتاج بعدين مهمين : بعد علمي متخصص ، وبعد روحي متجذر ، فالبعد العلمي يستوعب الأزمة بأبعادها المتشعبة ، فيدرس ويفحص ، ثم يقترح الحل ، والبعد الروحي يستلهم الفتح والصواب من العليم الخبير ، فالكعبة المشرفة ، وحرمة المطهر هو بيته ، الذي ألزم الناس القدوم إليه ، فلا بد أن يستوعب الموضوع - بصورة دائمة ومتجددة - حجم المكلفين القاصدين له ، القادمين لأداء الفرض ، وإلا كان تكليفهم بما لا يستطيع .

السبب الثاني : غلبة الجهل لدى عامة القاصدين للبيت ، وتهاونهم في حدود العلاقة بين الجنسين ، إضافة إلى جموح عواطفهم الدينية ؛ فالجهل والتهاون والعواطف الجامحة توقعهم في المحظورات الشرعية ، حتى إن المرأة ربما تفقد حجابها ، وتمازج الرجال ببدنها ، وربما دفعت وشتتت ، كل هذه المحظورات الشرعية وغيرها من أجل أن تقبل الحجر ، أو تصلي في الحجر ! وبعضهن تلاصق الرجال

كتفياً بكتف ، وربما أكثر من ذلك عند الملتزم ، فإذا نبهها المراقب لهذا الخطأ أنكرت عليه بجفاء ، حتى قال بعضهم : (غلبنا النساء) ، ولا تخطئ الأذان من وقت لآخر صوت المرأة الجريئة في المطاف وهي تصيح بالمراقب وتزجره ، حين يكفها عن مزاحمة الرجال ، فيعود أحدهم مطأطئاً رأسه يحوقل من جراءة بعضهن ، والعجيب أن إدارة الحرم - في الفترة الأخيرة - جعلت الحجر الأسود مناصفة بين الرجال والنساء ، في سابقة غير معهودة ؛ بحيث يصف الرجال على حدة والنساء على حدة ، ثم يسمح للفريقين على الترتيب بتقبيل الحجر ، مرة لهؤلاء ، ومرة لهؤلاء ، ومثل هذه المشاركات النسائية التي تزاحم الرجال فيما فضلهم الله به من الأمور ، وألزمهم به من الأحكام لن تقف عند حد ، فقد يتمادى الهوى بالنساء إلى ما هو أبعد من هذا ، في عصر طغى فيه كثير من النساء ، وتهاون فيه غالب الرجال .

إن من الصعوبة بمكان تقبل عذر إدارة المسجد الحرام في عجزها عن استصحاب الأحكام الشرعية المتعلقة باحتكاك الجنسين ؛ بحيث يخضع بيت الله لحكم الضرورة لسنوات طويلة ، فتصبح الضرورة هي الأصل دون نكير ، فإذا اعترض معترض ، أو اقترح مفكر : اتهم بالتشدد والتزمت .

وخلاصة القول : أن المملكة العربية السعودية هي القدوة في التعبير عن الشرع الحنيف ، والمسجد الحرام هو المعنى بتمثل الأحكام الشرعية ، فلا يصح التقصير في ذلك أو التهاون ، واعتماد فتاوى الضرورة ؛ فإن الضرورة في

الشرع حكم مؤقت ، تُقدَّر بقدرها ، وتزول بزوالها ، وإنما المطلوب والمتعين هما
المجاهدة والمصابرة في سبيل التطوير والتحسين ، والخروج من حكم الضرورة
الشرعية إلى حكم السلامة الشرعية ، ولن تعجز الأمة - المتوكله على الله -
برجالها المخلصين ، ومفكريها الملهمين ، ومهندسيها المبدعين : أن تجد حلولاً
مشروعة لهذه الأزمة ، مع التوعية الثقافية المسبقة لقاصدي البيت الحرام ، بما
يحقق تعريفهم - قبل قدومهم - بجرمة المكان وشرف الزمان ، والمقتضيات
الخلقية والسلوكية المطلوبة لذلك ، مع التعريف بشيء من أحكام الاختلاط بين
الجنسين ، المتضمنة لشيء من فقه الزحام ، وطبيعة اختلاف الأحكام الشرعية
بين الجنسين ، إضافة إلى تزويدهم بملخص وجيز في أحكام المناسك ، التي تكثر
فيها أخطاء الحجاج والمعتمرين .

اللهم ألهمنا رشدنا في أحكام ديننا ، ووفقنا للصواب الذي ترتضيه لنا ،
واهدنا سبيل السلام ، وجنبنا الفواحش والآثام ، ووفق القائمين على بيتك
الحرام لسداد الرأي ، وحسن الأداء ، وارزقهم نجاحاً يتبعه فلاح .

٣- تهيئة الغريزة الجنسية في خبر الفتاة الهندية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد .. ، فإن الحكمة الربانية اقتضت تركيب جمع من الغرائز والدوافع الطبيعية في البنية الإنسانية ، تدفع الإنسان دفعاً - بما تحمله من قوة ذاتية - نحو مصالحه المحدودة من جهة ، وتدفعه أيضاً باتجاه المصالح البشرية العامة من جهة أخرى .

وقد اصطلح المختصون على تقسيم الدوافع الإنسانية إلى قسمين : دوافع أساسية أولية فطرية غير مكتسبة ، وتشمل النوع البشري بأسره في كل الأزمان والبقاع ، وتحمل في ذاتها قوة وانفعالاً ، وشعوراً ملحاً ، وديناميكية محرّضة ، تدفع الإنسان دفعاً لإشباعها ، وتحقيق مقاصدها ، وبلوغ أهدافها ؛ لما لها من ضرورة لحفظ النفس ، أو بقاء النوع ، إضافة إلى ما يعبر عنها حسياً من الإفرازات الطبيعية ؛ كإفرازات المعدة عند الجوع للتعبير عن غريزة الطعام ، وإفراز اللبن عند المرضع للتعبير عن غريزة الأمومة ، وإفراز المني عند الرجل للتعبير عن غريزة الجنس .

وأما القسم الثاني من الدوافع الإنسانية فهي الدوافع الثانوية التي تأتي في المرتبة الثانية ؛ كسلوك التقليد والمحاكاة ، والميل نحو الاجتماع ، وحب الاستطلاع ، ونحوها من الدوافع التي - غالباً - ما تمثل حاجة تحسينية عند الإنسان ، يتضايق بفقدانها ، ويأنس لوجودها ، إلا أنها لا ترقى إلى حدّ الضرورة الإنسانية الملحة ، ولا تمثل خطراً يهدد البشرية ؛ كما هو الحال مع الدوافع الأساسية .

وعلى الرغم من وضوح جملة هذه المفاهيم لدى عموم المثقفين والباحثين والمفكرين ، واعترافهم الواضح بأهمية الدوافع الإنسانية الأساسية ، وضرورة احترامها ، وخطورة التلاعب بها أو إهمالها ، إلا أن بعضهم لا يولون الغريزة الجنسية - بصفة خاصة - حقها من الاعتراف والاحترام ، ولا يقدرّون خطورتها الاجتماعية ، كحال باقي الغرائز الأساسية ، فترى كثيراً منهم ينزل بها إلى درجة الدوافع الثانوية ، وربما تجاوز بعضهم ليعدها - على الطريقة الكنسية - رجساً إنسانياً مقيتاً ، لا ترقى الإنسانية - في نظرهم - إلا بالترفع عنها ، فتراه يصفها ضمن آخر حاجات الإنسان .

ويأتي هذا الطرح الساذج في الوقت الذي يعجُّ فيه العالم المتحضر في دركات سحيقة من الهوس الجنسي ، ومظاهره السلوكية الصارخة ، وشذوذاته الفكرية المتطرفة ، التي تنمُّ عن عمق الجوع الجنسية ، وجذورها العميقة الضاربة في عمق النفس الإنسانية ، والتي تعبر عن نفسها بعنف منطلقها الفطري المتأصل ، وتحتل مكانها بقوة دافعها الغريزي الملح ، رغم المحاولات اليائسة لتهميشها وإقصائها ، وحصرها في جانب الظل من حياة الإنسان ، وحشرها ضمن قائمة الثانويات من اهتماماته .

بل يتعدى هؤلاء (الزهاد) - بحجة الارتقاء بالسلوك الإنساني بعيداً عن الشهوات - فيصفون كلُّ من يلفت الاهتمام إلى الغريزة الجنسية ، ويحذر من مثيراتها الشهوانية ، وتبعاتها الخطيرة ، وينبئها لاحترامها بأنه شهواني ، لا يعرف من العلاقة بين الجنسين إلا داعي الشهوة ، فيدعون - بثقة مفرطة - إمكانية قيام علاقة نزيهة خالصة بين الجنسين ، مبرأة تماماً من المضامين الجنسية ،

والخواطر الشهوانية ؛ بحيث تخلص العلاقة الاجتماعية بين شاب صحيح وفتاة مستحسنة من الدافع الغريزي الفطري ، ودواعي الشهوة الطبيعية المركبة بين الجنسين ، بعبارة أخرى إمكانية تحييد الغريزة الجنسية ! وشل نشاطها الشهوي ، وتخليص السلوك الإنساني وتنقيته من داعي الشهوة ، الذي يشوب العلاقة بين الجنسين ، ويعكّر صفاءها وبراءتها !

وللأمانة العلمية : فإنه لا يبعد أن يكون لمثل هذا الطرح الفكري المتطرف حقيقة واقعية محدودة ، قد عاينها هؤلاء (الرهبان) ، وعاشوا آثارها الواقعية في أنفسهم ، فعبروا عنها بصدق حالهم ، وأفصحوا عنها بواقع مآلهم ، حينما لم يعد لهم إرب في النساء ، ولا طاقة لهم بهنّ ، بعد أن خارت قواهم الجسدية ، واضمحلت طاقاتهم الشهوية ، وفقدوا الذاكرة الجنسية ، فعادوا صبياناً لا يميزون بين أجسادهم وأجساد الصبايا ، يتمنى أحدهم أن يصادف من امرأة موقفاً يذكره بشبابه ، ويبعث في جسده المترهل الحياة ، أو منظرأ يبيث في بدنه المتراخي النشاط ، فهو جائع نفسياً ، عاجز بدنياً .

وهو في هذه الحالة المتراخية يعبر بحق عن واقعه الشخصي المهزوم أمام الجنس الآخر ، ولهذا يتعجب من حال المغتصبين للنساء ، مستغرباً وجود مثل هذه الطاقة الجنسية عندهم ، فيتساءل في نفسه : من أين أتى هؤلاء بكل هذه الطاقة الشهوانية ؟ وفي الوقت نفسه يستغرب من الغيورين أمرهم بحفظ عورات النساء ، ونهيهن عن الاختلاط المشين بين الجنسين ، فلا يفهم - من واقع حاله الشخصي - المسوّغ لذلك ، ولا يدرك الداعي له ، فالمرأة لا تعني له شيئاً .

والعجيب في شأن هؤلاء المتفلسفة أنهم - في طرحهم هذا - يرتقون ببعض الحاجات الإنسانية الثانوية إلى درجة الضرورة التي تهدد البشرية في أصل وجودها ؛ كالحاجة إلى التعبير بحرية ، أو الحاجة إلى الاجتماع دون قيود ، أو الحاجة إلى المشاركة السياسية ، فيجعلون من مثل هذه القضايا والحاجات التحسينية مفاصل ضرورية ، الموت - في نظرهم - أهون من فقدانها ! رغم أن غالب المجتمعات البشرية عاشت قروناً متطاولة من الزمان - ولا تزال - دون أن تتمتع بهذه الحاجات ، فلم يعقها هذا الضيق السياسي من التقدم في غالب المجالات الفكرية والعمرانية ؛ بل ربما كانت الحياة البشرية في غمة الاستبداد أطول منها في ظل الحريات .

ولا يفهم قاصراً أن المقال يسوّغ للاستبداد السياسي ، فهذا شأن القاصرين اجتماعياً ، وإنما هي محاولة لوضع الأمور في نصابها ، وتقديم الأهم على المهم ، والضرورة على الحاجة ، وإنما العيب كل العيب في من يجعل الضرورة الخطيرة حاجة تحسينية ، والحاجة التحسينية ضرورة لا غنى عنها .

ولعل مما يوضح الوجهة التي يسعى المقال إلى إبرازها : قضية الفتاة الهندية ، التي وقعت أحداثها مؤخراً في ديسمبر ٢٠١٢م بمدينة دلهي ، وكانت لها أصداء اجتماعية وسياسية واسعة : محلية وعالمية ، حين تعدى جمع من الشبان الهنود بالاغتصاب الجماعي على فتاة داخل حافلة ركاب كانوا يستقلونها ، مما أدى إلى موتها ، فعلى الرغم من شناعة الجريمة وبشاعتها ؛ فإنها دلالات الغريزة تعرّف بنفسها ، ومعالم الفطرة تذكر بمكانها ، فثُشعر الساذجين بوجودها ، وتنبّه الغافلين لسلطانها ، فهي هنا يقظة حاضرة ، بكل عنفها وعنفوانها ، فهي ليست

مجرد حاجة تعبيرية ، أو رغبة سياسية ، يمكن أن تؤجل أو تؤخر ، وإنما هي قوة ذاتية محرّضة ، وديناميكية طبيعية محرّكة ، تدفع نحو بقاء النوع ، واستمرار النسل ، ولو كان ذلك بأبشع الطرق ، وأقبح الوسائل ، فمياه الرجال - بالضرورة - سائرة إلى أرحام النساء ، سواء كان ذلك بالشرع أو بغيره ، بإقرار المجتمع أو برفضه ، فالفطرة غلابة .

ولقد باءت جهود العالم أجمع بالإخفاق في كفّ الجائعين جنسياً عن انتهاك أعراض النساء ، ومازالت الإحصاءات العالمية تسجل ارتفاعاً مستمراً لجرائم الاغتصاب ، رغم شدة العقوبات القانونية ، وانتشار الوعي الاجتماعي والأخلاقي .

والعجيب أن حادثة الفتاة الهندية وهي تتفاعل محلياً في الهند ، وتداعياتها الاجتماعية والسياسية تأخذ محلها في توجيه القضاء ؛ لإنزال أشد العقوبات على الجناة المعتدين ، ومع هذا كله تطالعنا وسائل الإعلام باستمرار عن مزيد من حوادث الاغتصاب وعنفها في مدن الهند وأقاليمها ، والأعجب أن حادثة اغتصاب جماعي ماثلة وقعت بعد أقل من الشهر على هذه الحادثة ، وكان شأن هذه الفتاة ومثيلاتها ، وتداعيات قضاياهن لا تعني المغتصبين في شيء .

وهذا دليل آخر ينضم إلى باقي الأدلة الواقعية على أن الغريزة لا تضبطها القرارات الإدارية ، ولا تؤدّبها العقوبات القانونية ، ولا توقفها المظاهرات الشعبية ، وإنما يهذبها الدين الحنيف ، بالأحكام الشرعية ، والآداب المرعية ، التي تعطي هذه الغريزة - كغيرها من الغرائز - حظّها من الاهتمام

والرعاية والاحترام ، لتقوم بمهمتها الحيوية في اقتناص الولد لبقاء النوع ، واستمرار النسل لدوام الحياة ، فلا تكبت الطاقة الشهوية ، ولا تقطع أسبابها ؛ وإنما تضبطها وتوجهها ، فلا تسمح بممارستها خارج نطاق الزوجية مهما كان الدافع ، ولا تميز إثارتها في المواقف الاجتماعية مهما كانت الغاية .

فكم هو رديء تعامل المجتمع المتحضر مع الغريزة الجنسية ؟ فتراه يسمح بالإثارة الشهوانية في أقبح صورها ، وأحط مواقفها ، ويتيح الأنثى في كل مكان ، ويضعها في أحقر مقام ، سواء في الحياة العامة ، أو على وسائل الإعلام والدعاية ، ثم هو بعد ذلك يأمر الشاب الأعزب ، المتوقد نشاطاً ، والممتلئ حيوية بتحيد غريزته ، فيأمره بأن يضبط نفسه ، وأن يحكم سلوكه ، أمام كل هذه الإثارة والإغراء ، فيطلبون بذلك المستحيل ، وكأنهم - بطلبهم هذا - يرومون تحويل الرجال إلى تيوس وكباش مخصية ، مسلوبة الدافع الغريزي ، ترعى بسلام كامل بين العنزات والنعاج .

ولئن كان مثل هذا الطلب الساذج ممكناً فهو إيذان بانقراض البشرية ، وزوال الإنسانية ، وأقول عصر الإنسان على الأرض : ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ آلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ۗ بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنِ ذِكْرِهِمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ ٧١ / ٢٣ .

٤- الشهوة الإلكترونية

دخلت تقنية الاتصال المتفوقة ، بوسائلها المختلفة صلب حياتنا المعاصرة ، لتشاركنا في عمق خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، بحيث يصعب أو يستحيل التخلي عنها ، أو إقصاؤها ، أو حتى إهمالها ، وربما عجزنا حتى عن التخفيف منها .

وعلى الرغم من الجدية والصرامة التي تعمل بها هذه الوسائل ، وحجم الخدمة المتميزة التي تقدمها ، فإن فئة من الناس تصرُّ على استخدامها وسائل للمتعة والترفيه فحسب ، تحقق من خلالها تسلية وتمضية للوقت ، وإلى هذا الحد تبقى الممارسة الإلكترونية مقبولة ، إلا أنها تصبح أزمة أخلاقية حينما تتخطى استخدامات هذه الوسائل خطوط المجتمع الحمراء في آدابه الاجتماعية والأخلاقية ، لتصبح وسيلة استمتاع عاطفي ، يشبع أحدهم نهمته الشهوانية من خلال اختراق الحواجز والبوابات إلى الموضوعات الممنوعة ، والمواقع المشبوهة والساقطة .

ولقد سمحت التقنية الإلكترونية بإمكانية التواصل المباشر بين اثنين من خلال : الكتابة ، والصوت ، والصورة ، بحيث تنتهي الخصوصية الشرعية ، التي ألزمتنا بها ديننا الحنيف ، لاسيما إذا كان التواصل الممنوع بين الجنسين ليس بينهما محرمة ، تحت غطاء موهم من : التعارف الاجتماعي ، والتسلية البريئة ، والزواج المشروع ، ونحوها من المسوغات الخادعة ، فيمضي المتواصلون من الجنسين فيما بينهم ساعات طويلة في تبادل الرسائل العاطفية ، والعبارات الغرامية ، والكلمات الحانية ، يزعمون أنها بريئة ! وهي في الحقيقة لا تعدو أن

تكون متعة عاطفية إلكترونية ، سمحت بها طبيعة تقنية الاتصالات الحديثة ، عبر الألياف الزجاجية الرقيقة ، ضمن ستار كاذب من الأوهام الخلقية الطاهرة .
وكم سُوهِد في المجتمع من أشخاص كانوا في أول الأمر من الأسوياء ، بل ربما كان بعضهم من القدوات الاجتماعية المحترمة ، فما لبثوا طويلاً - بعد خوضهم التجربة الإلكترونية مع الجنس الآخر- أن عادوا مراهقين متشبهين ، يظنُّ أحدهم أن مسالك الزلل المستورة ، عبر الشبكات الإلكترونية : تعيد إليه شبابه ، وما كان يعرفه من نفسه ، وفي الوقت ذاته يأمن على شخصه من الافتضاح ، وما عرف المسكين أنه مفتون .

إن المتأمل لا ينكر وجود شيء من المصالح التي قد تُفضي إلى الزواج الشرعي ، إلا أن مفسدة التواصل بين الجنسين في عصر قلَّت فيه التقوى ، ورقَّ فيه الدين : أكبر بكثير من مجرد مصلحة محدودة متوقَّعة ، أو ربما متوهَّمة في الغالب .

إن الزواج الإسلامي لا يقف تحقيقه على أسلوب الاتصال المباشر بين الجنسين ؛ بحيث يتحقق من خلال الاختلاط والتعارف بينهما ، والاتفاق الثنائي بين الشريكين ، فهذا نهج لا ترتضيه الشريعة المحكِّمة ، ومع ذلك فهذه دول العالم من حولنا عمَّ فيها الاختلاط والحرية الكاملة بين الجنسين ، ومع ذلك تتأخر عندهم نسب عقود النكاح ، وتكثر - في مقابلها - حالات الطلاق ، وجرائم الاعتداءات الجنسية ، وإنما يقف تحقيق الزواج في المجتمع على أمرين اثنين ، الأول : الرغبة الصادقة في الزواج بضوابطه الشرعية ، والثاني : تيسير مؤونته .

لقد مرت على حياة المسلمين الاجتماعية فترات سابقة تحقق فيها الزواج بصورة قد تصل إلى ١٠٠٪ ، بحيث لا يعرف المجتمع أزمات العنوسة التي يشتكى منها اليوم ، ولا مشكلة تأخير سن الزواج التي تهدد المجتمعات بانتشار الفساد ، رغم قيام الحجاب الشرعي الكامل ، وقلّة فرص الاحتكاك بين الجنسين ، ومع ذلك تحققت مقاصد الزواج الشرعي ، وقد شهد بذلك المفكر الغربي (لايتنر) ، الذي عاش أكثر من نصف قرن بين المسلمين زمن الدولة العثمانية ، حتى نهاية عام ١٩٠٢م ، حيث يقول: (وتكاد لا ترى امرأة غير متزوجة... وليس في بلاد المسلمين محلات للفاجرات ، ولا قانون يبيح انتشار المومسات) ، فليتأمل هذه الحقيقة التاريخية دعاء الاختلاط ، والمشجّعون للتعارف البريء بين الجنسين بهدف الزواج حسب زعمهم !!

٥- الأزمة العاطفية في تأخير سن الزواج

إن من بين قائمة الدوافع التي تسوق بعض الفتيات للعمل : تأخير سن الزواج ، حين يطول عليهن انتظار الشباب ، الذين حبستهم أنظمة التعليم ، وأساليب التدريب ، وحاجات سوق العمل : عن أن يتأهلوا للحياة الاجتماعية ، والشروع في بناء الأسرة المستقلة ، فيمكث أحدهم سنوات متعاقبة ، يكافح ويصارع للحصول على المهارات والمسوغات اللازمة ؛ للتأهل لشغل الوظائف والأعمال المتاحة ، في القطاعين الحكومي والأهلي ، ومن ثمّ يمكنه أن يحصل على شريكة حياته ، التي طال بها الانتظار والأرق ، حتى كاد يدخلها اليأس والملل ، فأخذت - هي الأخرى - تعمل على الحصول على الشهادات والمهارات ، تتسلى بها زمن انتظارها ، وتتحصن بها في حال عنوستها وقنوطها ، وربما اشتغلت بالوظائف المتاحة لها ، ريثما يحضر الكفاء المنتظر ، المخلص المحترم .

ورغم الحاجة الملحة إلى التسريع من وسائل وأساليب تأهيل الشباب لأسواق العمل ، إلا أن شروط العمل القاسية في تزايد مستمر ، والأنظمة التعليمية في تعقيد متصاعد ، مما يعطل فرص الزواج الطبيعي المبكر ، عند بوادر دوافعه الملحة ، فيمكث الفريقان - من الشباب والشابات - سنوات من الحرمان العاطفي عن اللقاء الفطري المشروع ، وأعواماً من العطالة الفطرية الطبيعية ، عمّا أذنت فيه الشرائع السماوية عامة ، وحثت عليه الرسالة المحمدية خاصة .

وإن الناظر في يسر الشريعة الإسلامية في شأن الزواج ، واعتمادها أسهل الشروط وأرفقها بالأزواج : ليهوله حجم الأغلال والآصار الاجتماعية والاقتصادية ، التي تكتنف مشاريع الزواج بصورة عامة ، ومشاريع الزواج

المبكر بصورة خاصة ، وكان الفطرة الربانية ، التي قدّرت زمن انبعاث الشهوة بالبلوغ الجنسي كانت خطأ فطرياً !

إن من طبيعة النشاط الجنسي أنه لا يقبل التأجيل أو التأخير ، إلا ضمن ظرفي : العجز أو المجاهدة ؛ فالعجز قصور القدرة الجنسية ، وأما المجاهدة فعملو العزيمة الإرادية ، وكلاهما يعين على تأجيل الزواج ، فالأول لضعف الدافع الشهواني ، والثاني لقوة الكابح الخلقى .

ولئن كانت هاتان الفئتان - المجاهدة والعاجزة - قد كفتا المجتمع قبيح نزواتهما الصبيانية ، وسوء سقطاتهما الطفولية ؛ فإنهما لا يستوعبان من الفتيان والفتيات إلا العدد القليل ، فالسواد الأعظم فائر منفلت ، فليس هو بعاجز ولا مجاهد ، ومع هؤلاء المتشوقين والمتشوفين ، من الثائرين والثائرات : تكمن أزمة المجتمع العاطفية ، فتلاقي المجتمعات من فوراتهم ، وتكابد من نزواتهم ، ما يؤرّق مضاجع المصلحين ، ويقلق أذهان المسؤولين .

إن الغرائز الفطرية لا تسمح بالمزاحمة ، ولا ترضى بالمنافسة ، فهي غلبة لمن نافسها ، قوّة على من زاحمها ، فلا بد من احترامها ، ورعاية مكانها ، وتأطير مسارها ، ضمن ما يخدم الحياة ، ويبنى الحضارة ، ولهذا أحاطت الشريعة الإسلامية هذه الغرائز بالأحكام ، وضبطتها بالشرائع ، وأحكمتها بالقيود ؛ لتبقى ضمن حدودها المشروعة ، وأطرها المباحة ، تعطي عطاءها الفطري ، في بناء الإنسان ، وعمارة الحياة ، ومن ثمّ قيام الحضارة .

غير أن الواقع الاجتماعي المشهود ، لم يعد يترك مجالاً للشكّ : أن عالم اليوم هو عالم الغرائز الطليقة ، فما من غريزة من غرائز الإنسان - مما يفتقر إلى

ضبط - إلا ووجدت لها في الواقع الاجتماعي ما يدعمها ، ويشير دافعها ،
ويؤجج أوارها ، حتى عادت المجتمعات المعاصرة - في غالب أحوالها - ساحات
للتنافس الغرائزي ، وميادين للانحطاط الشهواني .

ورغم النتائج الوخيمة التي تعاني منها مجتمعات اليوم ، من جرأء
الانفلات الغرائزي ؛ فإن المؤشرات الواقعية تشير بقوة إلى أن المجتمعات لا
تسعى للإصلاح الجذري للأزمة ، بقدر ما تنشط لمعالجة آثارها ونتائجها ،
باعتبارها مشكلات أخلاقية طبيعية لا بد من حصولها في جميع المجتمعات
البشرية ، فلا فكاك منها ، وإنما السبيل المتاح هو في التخفيف من آثارها ،
والسعي في معالجة نتائجها فحسب .

ولهذا تُمعن غالب مجتمعات اليوم في التآجيج الجنسي ، من خلال
الوسائل الإعلامية ، والدعاية التجارية ، وتخفيف القيود في العلاقات بين
الجنسين ، بمعنى أنها تسير نحو إشباع الغريزة المتوقدة ، التي لم يعد يحكمها شيء
من الشرائع السماوية ، ولا الآداب الاجتماعية ، ولا الأخلاق المرعية ، وإنما
الضابط فيها شخصيٌ فردي ، محدود بأعيان الناس ، فلا يتجاوز الإنسان منهم
إلى الجماعة ، مما يضعف اتجاه المقاومة لتيارات الفساد والإفساد .

إن كثيراً من المتنفعين بالتجارة الشهوانية : لا يسعدهم إشاعة الآداب
والأخلاق والقيم في المجتمع ؛ لكونها تضعف من موارد سحتهم المالي ؛ فإن
التقي لا يزني ، والأديب لا يخادن ، والخلوق لا يسافح ، فهؤلاء المستقيمون لا
يدعمون خزائن أباطرة التجارة ، وأساطين الإعلام ، ودهاقنة الاقتصاد ، ولهذا
ترصد الأموال الطائلة ، وتخصّص الاستثمارات الكبيرة في الشهوات ، لا سيما

شهوتي الفرج والفم ، فالناظر يجدهما أكثر الشهوات انفلاتاً من القيود الأخلاقية ، والالتزامات الشرعية .

وفي هذا الخضم المتلاطم من القبائح المشاعة ، والرذائل المتاحة : يحيا الشباب ليحلّوا وحدهم وبمفردهم أزمة التناقض الخلقى ، بين القيم والمبادئ الواجبة ، وبين الواقع المتردي ، فكم حجم أعداد الشباب الصامد أمام موجات التخريب ؟ بل كم حجم الكهول الصامدين ، أمام فتنة الإغراء والإغواء ، التي تجتاح مجتمعات العصر ، في ظلّ سيطرة العولمة الثقافية والاقتصادية ؟

وعلى الرغم من أن مشاريع الزواج المبكر وحدها لا تستأصل الأزمة العاطفية وتداعياتها من جذورها ، إلا أنها - بكلّ حال - تخفّف منها بأسلوب مشروع ، فلو تعدّلت الأنظمة التعليمية ، ومراحلها المدرسية المتدرّجة ، لتوافق سن البلوغ الجنسي من جهة ، وتوافقت مع طبيعة حاجات أسواق العمل المتاحة من جهة أخرى ، ابتداء من مرحلتى التعليم المتوسط والثانوي ، ليصبح هدفهما : (الإعداد للحياة) ، وليس الهدف منهما : (الإعداد للجامعة) ؛ بحيث يتأهل الشاب مبكراً للحياة العملية والزواج ، وتكوين الأسرة المستقلة ؛ فإن هذا المقترح من شأنه أيضاً تأهيل الفتيات مبكراً للزواج في مستقبل العمر ، قبل أن يُستهدفن بمؤسسات التوظيف ، وأسواق العمل ، فلا يطول عليهن انتظار الشباب ، فإن الشاب حين يتأهل اقتصادياً ، فإنه مباشرة يتأهل ليكفل فتاة من بنات المجتمع .

المحتويات

الصفحة	العنوان
٣	المقدمة
٩	أولاً : مقالات التربية الإيمانية
١١	١- المنهج النبوي في التربية
١٣	٢- الهوية الدينية : ضرورة ملححة
١٧	٣- هويتنا الدينية
١٩	٤- التاريخ الهجري
٢٣	٥- التكفيريون
٢٩	٦- اللاتكفيريون
٣٣	٧- صناعة النفاق
٣٩	٨- النفاق العصري
٤١	٩- رجال بألوان الطيف
٤٧	١٠- البنت الملعونة
٥١	١١- آيات غزة وعجائبها
٥٥	١٢- أوهام الخوف
٦١	ثانياً : مقالات التربية التعبديّة
٦٣	١- معاني العبادة
٦٧	٢- بيوت الله
٧١	٣- رمضان يطل علينا من جديد
٧٣	٤- معالم الحج التعبديّة
٧٧	٥- تفعيل خطبة الجمعة : الخطيب والخطبة
٩١	٦- خطبة الجمعة في مواجهة الغلو

الصفحة

العنوان

- ثالثاً : مقالات التربية الأخلاقية**
- ٩٥ -١ مراتب الأخلاق الإسلامية
- ٩٧ -٢ الاستيعاب والشمول في شخصية الداعية المسلم
- ٩٩ -٣ الإعلام العربي الفضائي المعاصر
- ١٠٥ -٤ الفضائيات في بيت الداعية المسلم
- ١٠٩ -٥ عودة السينما
- ١١٥ -٦ الفن الصالح
- ١١٩ -٧ الجمع بين المتناقضات في السلوك الإنساني
- ١٢٣ -٨ غموض الشخصية التربوية
- ١٣١ -٩ العلبة المشئومة
- ١٣٥ -١٠ حجاب المرأة إلى أين ؟
- ١٤١ -١١ تأملات حول حجاب المرأة
- ١٥١ -١٢ التعليق على أولمبياد لندن ٢٠١٢م
- ١٥٥ -١٣ الغيرة الفطرية
- ١٦١ -١٤ التربية بالحب
- رابعاً : مقالات التربية الاجتماعية**
- ١٦٥ -١ الأساس الأخوي في بناء المجتمع الإسلامي - مشروع مقترح
- ١٦٧ -٢ السلام الاجتماعي في مقاصد التشريع
- ١٧٣ -٣ المسؤولية الاجتماعية المشتركة
- ١٧٧ -٤ معاناة التربية
- ١٨١ -٥ الطفل والتناقض الاجتماعي
- ١٨٥ -٦ ظاهرة سلوكية غريبة : الإيمو
- ١٨٩ -٧ اللقيط في المجتمع المسلم
- ١٩٥

الصفحة	العنوان
٢٠١	٨- إنسانية المرأة
٢٠٣	٩- المرأة عبر التاريخ
٢٠٥	١٠- المرأة وقضية الحقوق
٢٠٩	١١- المرأة والتغيير الاجتماعي
٢١١	١٢- خصوصية المرأة المسلمة في عصر العولمة
٢١٣	١٣- تجاوزات منظمة الأمم المتحدة في شأن المرأة والأسرة المسلمة
٢١٧	١٤- هروب الفتيات من البيوت
٢٢٣	١٥- الشيخ جابر مدخلي - كما عرفته منذ أربعة وعشرين عاماً
٢٢٧	١٦- حوار حول كتاب: مسؤولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة
٢٣٧	١٧- الإجابة على أسئلة الأستاذ جلال الشايب التربوية
٢٤٥	خامساً : مقالات التربية الزوجية
٢٤٧	١- غموض العلاقة الزوجية
٢٥٣	٢- الكفاءة بين الزوجين - جذورها النفسية وموقف الإسلام منها
٢٥٩	٣- الكفاءة في السن بين الزوجين
٢٦٩	٤- القوامة على النساء
٢٧١	٥- توجيه الرجال إلى أحسن الخصال
٢٧٥	٦- في الأزمات الزوجية
٢٧٩	٧- أزمة الرجال عند تعدد الزوجات
٢٨٣	٨- أزمة عضل الفتيات
٢٨٥	٩- مشروع زواج لم يتم

الصفحة	العنوان
٢٩٩	سادساً : مقالات التربية العقلية
٣٠١	١- دور الكلمة التربوي
٣٠٥	٢- الطفل المسلم في ظل العولمة
٣٠٩	٣- فلسفة التربية الإسلامية بين المثالية والواقعية
٣١٥	٤- المسلمون والتحدي الثقافي - المشكلة والحل
٣٣١	٥- نحن والغرب : حضارتان متعارضتان
٣٣٥	٦- ترجمة الشعوب
٣٤١	٧- لبرلة السلفية
٣٥٩	٨- لليبراليين فقط
٣٦٥	٩- موقف الإعلاميين من الإسلاميين
٣٧٧	١٠- كلية الشريعة بجامعة الملك عبد الله
٣٨٥	١١- دعوة تحرير المرأة من الجهل والامية
٣٨٧	١٢- التنافس الفكري بين الجنسين
٣٨٩	١٣- مقترح لنظام تعليم البنات
٣٩٣	١٤- جريمة المستبدّين في رفض المبدعين
٣٩٩	١٥- المسافة بين التربية والتعليم
٤٠٣	١٦- الأهواء في البحث العلمي
٤١١	١٧- ثقافة الصورة
٤١٥	١٨- حوار مع : موقع تربيتنا

الصفحة

العنوان

- ٤٢٣ **سابعاً : مقالات التربية الاقتصادية**
- ٤٢٥ ١- مفاهيم في التنمية الاقتصادية
- ٤٢٩ ٢- منطلقات نحو النهضة التنموية
- ٤٣٣ ٣- التربية الاقتصادية للأطفال
- ٤٣٩ ٤- التربية على تحمُّل المسؤولية الاقتصادية
- ٤٤٥ ٥- الطفل الكبير
- ٤٥٣ ٦- الفطرة الإدارية
- ٤٥٩ ٧- الرجل الجوكر
- ٤٦٣ ٨- تجويع النساء
- ٤٦٩ ٩- دعوى توطين وظائف الوافدين بالنساء المواطنات
- ٤٧٣ ١٠- اشتغال المرأة بالوظائف العامة
- ٤٧٧ ١١- دور المرأة في العملية التنموية
- ٤٨١ ١٢- ضوابط مشاركة المرأة في ميادين التنمية الاقتصادية العامة
- ٤٩٩ **ثامناً : مقالات التربية السياسية**
- ٥٠١ ١- العلمانيون والإسلام السياسي
- ٥١١ ٢- الأمن الفكري والديمقراطية
- ٥١٥ ٣- رسالة إلى الأخ الباغي
- ٥٢٧ ٤- غلو الشباب وتطرفهم- المشكلة والحل
- ٥٣٣ ٥- الرضيع السياسي
- ٥٤١ ٦- دعوى الحقوق
- ٥٤٥ ٧- ما أسباب سقوط العالم الإسلامي ؟

الصفحة	العنوان
٥٤٩	تاسعاً : مقالات التربية الجنسية
٥٥١	١- الإلحاح الغريزي
٥٥٥	٢- أزمة الاحتكاك بين الجنسين في المسجد الحرام
٥٦٣	٣- تحييد الغريزة الجنسية في خبر الفتاة الهندية
٥٦٩	٤- الشهوة الإلكترونية
٥٧٣	٥- الأزمة العاطفية في تأخير سن الزواج
٥٧٧	المحتويات

صدر للمؤلف

١. مسؤولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة . (الطبعة الحادية عشرة) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٣١هـ . و (الطبعة الأولى) ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٣٤هـ .
٢. طرق تدريس مواد التربية الإسلامية . (الطبعة الثانية) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤١٩هـ .
٣. الفقر في العالم الإسلامي ودور التربية في التنمية . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤١٤هـ .
٤. وسائل الزوج التربوية في إصلاح الحياة الزوجية . مجلة رسالة التربية وعلم النفس ، العدد (١٩) ، ١٤٢٣هـ ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، الرياض .
٥. جوانب التعارض بين عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي من المنظور التربوي الإسلامي . سلسلة دعوة الحق رقم ٢٠٠ - رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة ، ١٤٢٣هـ . (الطبعة الثانية) ، دار المجتمع ، جدة .
٦. الفتاة المسلمة والأزمة الأخلاقية في الإعلام المرئي المعاصر من الواجهة التربوية الإسلامية . ندوة : المسلمون والتحديات المعاصرة ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٢٢هـ . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة .
٧. المنطلقات الأساسية للتنمية الاقتصادية في نظام الإسلام التربوي - رؤية معاصرة . حولية كلية المعلمين في أبها ، العدد (٤) ، وزارة التربية والتعليم . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٤هـ .

٨. مبررات منع المرأة من قيادة المركبات من المنظور التربوي الإسلامي .
(الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٤ هـ .
٩. الأخلاق الزوجية وأهميتها للفتاة المسلمة في ضوء التربية الإسلامية . مجلة
جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية ، العدد (١) ،
المجلد الخامس عشر ، ١٤٢٣ هـ .
١٠. معيار الأهداف الإسلامية العامة لأسس تربية الفتاة في الإسلام . (جزء
من رسالة الدكتوراه) . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٤ هـ .
١١. ضوابط لباس المرأة وزينتها في ضوء التوجيه التربوي الإسلامي . مجلة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد (٥٦) ، جامعة الكويت .
(الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٥ هـ .
١٢. أسس التربية الإيمانية للفتاة المسلمة . (جزء من رسالة الدكتوراه) .
(الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٥ هـ .
١٣. أسس التربية الصحية للفتاة المسلمة . (جزء من رسالة الدكتوراه) . (الطبعة
الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٦ هـ .
١٤. أسس التربية الأخلاقية للفتاة المسلمة . (جزء من رسالة الدكتوراه) . (الطبعة
الأولى) ، دار الفكر ، عمان ، ١٤٢٨ هـ .
١٥. أسس التربية العقلية للفتاة المسلمة . (جزء من رسالة الدكتوراه) . (الطبعة
الأولى) ، دار الفكر ، عمان ، ١٤٢٨ هـ .

١٦. أسس التربية الاقتصادية للفتاة المسلمة . (جزء من رسالة الدكتوراه) . (الطبعة الأولى) ، دار الفكر ، عمان ، ١٤٢٨ هـ .
١٧. أخلاق الفتاة الزوجية - أهميتها ووسائلها التربوية . (مجموعة أبحاث سبق نشر بعضها) . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٥ هـ .
١٨. مختصر أخلاق الفتاة الزوجية - أهميتها ووسائلها التربوية (تم حذف الهوامش والمراجع) . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٦ هـ .
١٩. وسائل المجتمع الاقتصادية لتأهيل الشباب المبكر للحياة الاجتماعية . مجلة التربية ، العدد (١٢٠) ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة .
٢٠. الضوابط الشرعية والفنية لمهارات الفتاة اليدوية في ضوء التربية الإسلامية . مجلة التربية ، العدد (١٢٣) ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة .
٢١. عوامل النوم الصحي المفيد في ضوء التربية الإسلامية . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٥ هـ .
٢٢. ضوابط السلامة التربوية في ممارسة الفتيات للرياضة البدنية . (مستل من رسالة الدكتوراه مع بعض الإضافات العلمية) . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٥ هـ .
٢٣. الموسوعة العامة في مصادر التربية الإسلامية . (الطبعة الأولى) ، دار الفكر ، عمان ، ١٤٢٨ هـ .

٢٤. التربية اللغوية العربية - بحث نظري في علاقة الإنسان باللغة وأثرها في تعلم اللغات الأجنبية من منظور إسلامي . مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، دمياط ، ١٤٢٦ هـ . (الطبعة الأولى) . دار المجتمع ، جدة ، ١٤٢٦ هـ .
٢٥. أنواع الترويح التربوي الملائم للفتاة في ضوء التربية الإسلامية . مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد (٦٦) ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، المنصورة ، ٢٠٠٨ م . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٣٠ هـ .
٢٦. الموعظة التربوية من الخطب المنبرية . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٣٠ هـ .
٢٧. تحفة الملوك في التربية والسلوك (القسم الأول) . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٣٠ هـ .
٢٨. تحفة الملوك في التربية والسلوك (القسم الثاني) . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٣٠ هـ .
٢٩. ضوابط تشغيل النساء . سلسلة دعوة الحق ، العدد (٢٤٠) ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، (الطبعة الأولى) ، ١٤٣١ هـ . (الطبعة الثانية) ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٣٣ هـ .
٣٠. تعليم الفتاة - أهميته الفردية والجماعية وأهدافه الخاصة والعامة - دراسة نظرية في ضوء التراث التربوي الإسلامي . مجلة القراءة والمعرفة ، العدد (١٠٦) ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٠ م .

٣١. مواقف الاختلاط بين الجنسين ودورها في إثارة الغريزة الجنسية في ضوء التربية الإسلامية . مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، العدد (٢٠) ، أم درمان ، ١٤٣١هـ . (الطبعة الأولى) ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٣٣هـ .

٣٢. مقدمة في التأصيل العقدي للعلوم الإنسانية . (الطبعة الأولى) ، دار المجتمع ، جدة ، ١٤٣٢هـ ، (مستل من مقدمة كتاب : الموسوعة العامة في مصادر التربية الإسلامية) .

٣٣. تخصص الفتيات الطبي بين الواقع والمأمول في ضوء التربية الإسلامية . مجلة التربية ، العدد (١٤٧) ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٤٣٢هـ . (الطبعة الأولى) ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٣٣هـ .

٣٤. استخدام التلفزيون في تعليم المرأة عن بعد- دراسة نظرية من الوجهة التربوية الإسلامية . مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية ، العدد (٦) ، ١٤٣٢هـ .

٣٥. أبحاث في تعليم الفتاة المسلمة في ضوء التربية الإسلامية : (مجموع ثلاثة أبحاث سبق نشرها) . (الطبعة الأولى) ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٣٣هـ .

٣٦. حجاب المرأة المسلمة وحدوده الشرعية من الوجهة التربوية الإسلامية . مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد (٢١) ، أم درمان ، ١٤٣٣هـ . (الطبعة الأولى) ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٣٣هـ .

٣٧. الثورة الفرنسية- عرض ونقد في ضوء التربية الإسلامية . المجلة الأدبية ،

العدد (١٦) ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٠م .

(الطبعة الأولى) ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ،

١٤٣٣هـ .

٣٨. عقوبة التلاميذ البدنية في التشريع التربوي الإسلامي مع استعراض حالات

واقعية . مجلة كلية التربية ، العدد (١٥٠) ، جامعة الأزهر ، القاهرة ،

١٤٣٣هـ . (الطبعة الأولى) ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ،

١٤٣٤هـ .

٣٩. مفاهيم في الموهبة والإبداع وعلاقتها بالبعد الحضاري في ضوء نظام

الإسلام التربوي . مجلة كلية التربية ، العدد (١٥٥) ، جامعة الأزهر ،

القاهرة ، ١٤٣٤هـ . (الطبعة الأولى) ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ،

الرياض ، ١٤٣٦هـ .

٤٠. المقالات التربوية (القسم الأول) . (الطبعة الأولى) . دار الصميعي

للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٣٦هـ .